دليل تنظيم الإتصالات

تأليف

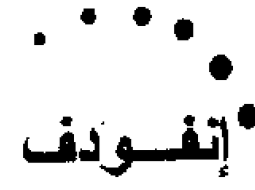
هانك إنتفين

مكارثي تيترو

إنفودف

دليل تنظيم الاتصالات

تم تمويل إعداد هذا الدليل بواسطة برنامج إنفودف
التابع للبنك الدولي



وتم تقديم تمويل إضافي بواسطة

مكارثي تيترو

مستشارون ومحامو اتصالات

تمت ترجمة هذا الكتاب بالتعاون مع
شركة طلال أبو غزالة وشركاه الدولية

يعترف المؤلفون بفضل الدعم والمساندة المقدمين
في إعداد هذا الدليل من الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

وحدات هذا الدليل متاحة إلكترونياً على الموقع :
www.infodev.org/projects/314regulationhandbook

1818H Street
Washington, DC 20433
USA

طبع أول مرة في نوفمبر ٢٠٠٠

ISBN O-9697 1 78-7-3

المؤلفون الرئيسيون :

هانك إنتفين

جيريمى أوليفر

إدجاردو سيبولفيدا

من

مكارثـــــى تتـــــرو

مستشارون ومحامو اتصالات

www.mccarthy.ca

رقم الايداع لدى دائرة
المكتبة الوطنية
(٢٠٠٢/٧/١٨٤٤)

٣٨٢,٣

إنت إنتفين، هانك

دليل تنظيم الاتصالات/ هانك إنتفين، مكارثي تيترو؛
ترجمة شركة ابو غزالة وشركاه الدولية ـ عمان: المترجم، ٢٠٠٢
(   ) ص.
ر.إ.: ٢٠٠٢/٧/١٨٤٤.
الواصفات: الاتصالات/ الاتصالات الإدارية/ الإتصالات
الحاسوبية/ الإتصالات للتنمية/ بث المعلومات/
التجارة الدولية.

❖ تم إعداد بيانات الفهرسة والتصنيف الأولية من قبل دائرة المكتبة الوطنية

ISBN 9957 - 429 - 00 - 0 (ردمك)

ملخص المحتويـــات

ملاحظة : توجد جداول تفصيلية بالمحتويات في بداية كل وحدة

الملاحـــق

إنه لمن دواعي سرورنا تقديم هذا الدليل لتنظيم الاتصالات .

تم تمويل إعداد هذا الكتاب جزئياً بواسطة منحة من برنامج إنفودف من مجموعة البنك الدولي . بتمويلنا لهذا الكتاب نقر بالأهمية القصوى لوجود بيئة تنظيمية ملائمة للتعجيل بتحقيق الاتصال والوصول إلى خدمات المعلومات . إن هدف برنامج إنفودف من تدعيم هذا المشروع هو تزويد الهيئات التنظيمية والأشخاص الآخرين المعنيين بالعملية التنظيمية بمصدر مرجعي عملي يتعلق بالطرق المستخدمة لتنظيم قطاع الاتصالات حول العالم مع التركيز على أفضل التطبيقات .

لقد نجح المؤلفون في تقديم وصف واضح ومباشر للتطبيقات التنظيمية الرئيسية في قطاع الاتصالات حول العالم . كان التركيز على التطبيقات التي تعزز الإمداد الفعال بخدمات الاتصالات في سوق تشتعل فيه المنافسة .

يتزايد استخدام تنظيم الاتصالات بشكل ثابت ولا ريب فإنه ستوجد وجهات نظر مختلفة بشأن أي مدخل يتم استخدامه في سوق معين في أي فترة زمنية . وفي حين لا تعكس بالضرورة التوصيات والآراء الواردة في هذا الكتاب وجهات نظر إنفودف أو مجموعة البنك الدولي ، فإننا نعتقد أن هذا الكتاب يقدم إسهاماً قيماً في فهم تنظيم الاتصالات حول العالم .

محسن أ. خليل
مدير ، قسم المعلومات العالمية وتقنيات الاتصالات
مجموعة البنك الدولي

كارلوس إيه بريمو براجا
مدير برنامج ، برنامج إنفودف
مجموعة البنك الدولي

بيتر إل . سميث
مدير مشروع ببرنامج إنفودف
أخصائي اتصالات رئيسي
مجموعة البنك الدولي

وإنه لمن دواعي سرورنا تقديم هذا التمهيد لدليل تنظيم الاتصالات.

لقد تعاون طاقم من الاتحاد الدولي للاتصالات في إعداد هذا الدليل ، ونحن نوصي بقراءته من قبل الهيئات التنظيمية والأشخاص الآخرين المعنيين بقطاع الاتصالات حول العالم .

يقدم الكتاب تجميعاً مفيداً ، في جزء واحد ، لوصف وتحليل التطبيقات والمداخل التنظيمية المطبقة في مجموعة كبيرة من الدول .

سوف يكون هذا النوع من المعلومات ذي أهمية خاصة لأعضاء وهيئة موظفي الهيئات التنظيمية المنفصلة الجديدة والتي قد تم إنشائها في أكثر من ٩٠ دولة حول العالم في العقد الأخير . إلا أنه سيكون مفيداً أيضاً بالنسبة لواضعي السياسات ولأولئك الأشخاص في القطاع الخاص المعنيين بالسمات السياسية والتنظيمية لقطاع الاتصالات .

تم إعداد الكتاب بواسطة مساهمات ومساعدات من مكتب تطوير الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصالات ووحدة سياسات واستراتيجيات الاتحاد الدولي للاتصالات . إلا أن وجهات النظر المعبر عنها في هذا الكتاب خاصة بالمؤلفين ولا تعكس بالضرورة آراء الاتحاد الدولي للاتصالات أو أعضائه .

بن إيه . بترازيني
مستشار سياسات ، مكتب السكرتير العام للاتحاد الدولي للاتصالات

دورين بوجدان — مارتن
مسئول تنظيم ، قسم السياسات ، والاستراتيجيات ، والتمويل
مكتب تطوير الاتصالات
الاتحاد الدولي للاتصالات

أعضـــاء لجنـــة

تحريـــر دليـــل تنظيم الاتصالات

أستاذ دكتور جينس . سي أرنباك
رئيس لجنة OPTA
لآهاي ، هولندا

الأستاذة دورين بوجدان – مارتن
مسئول تنظيم
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)
جنيف ، سويسرا

السيد دافيد كولفيل
نائب الرئيس للاتصالات
CRTC
أوتاوا ، كندا

السيد سونوابو إيدي فوند
نائب الرئيس SATRA
رئيس TRASA
مارلبورو ، جنوب أفريقيا

السيد ليونج كنج ثاي*
مدير عام
IDA
سنغافورة

السيد جورج كنيجامي
رئيس OSIPTEL
ليما ، بيرو

دكتور يوسف منصور*
مدير عام ، اللجنة الأردنية
لتنظيم الاتصالات
عمان ، الأردن

السيد ويليام إتش . ميلودي
أستاذ اقتصاديات البني التحتية
جامعة دلفت للتكنولوجيا
دلفت ، هولندا

دكتور إتريك ميلروز
لجنة الهندسة التكنولوجية
COFETEL
حي مكسيكو الاتحادي ، المكسيك

السيد دييجو إي . مولانو فيجا*
منسق لجنة تنظيم الاتصالات
بوجوتا ، كولومبيا

الأستاذة إليزابيث إم . نزاجي
مستشار قانوني
لجنة الاتصالات التنزانية
دار السلام ، تنزانيا

السيد بن بترازيني
مستشار سياسات
مكـتب السـكرتير العـام فـي الاتحاد الدولي للاتصالات
بوينس أيريس ، الأرجنتين

الأستاذ الدكتور جيولا سالاي
نائب الرئيس التنفيذي لهيئة الاتصالات
بودابست ، المجر

الأستاذ الدكتور روهان ساماراجيفا*
مدير عام
اللجنة السريلانكية لتنظيم الاتصالات
كولومبو ، سريلانكا

السيد ونستون راجبير
الرئيس التنفيذي
اتحاد الاتصالات لدول الكاريبي
بورت أوف سبين ، ترينداد

السيد دافيد إي . ساتولا
مستشار رئيسي
البنك الدولي
واشنطن العاصمة ، الولايات المتحدة الأمريكية

دكتور هارشا سنج
السـكرتير المسـاعد للمجـلس الهندي لتنظيم الاتصالات (TRAI)
نيودلهي ، الهند

السيد بيتر إل . سميث
أخصائي اتصالات رئيسي
البنك الدولي
واشنطن العاصمة
الولايات المتحدة الأمريكية

الأستاذة سوزان شور
مسئول تنظيمي، وحدة إصلاح القطاع
الاتحاد الدولي للاتصالات
جنيف ، سويسرا

الأستاذة ميني ستيليادو
مستشار
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير
لندن ، المملكة المتحدة

السيدة لي توثهيل
مستشار رئيسي
منظمة التجارة العالمية
جنيف ، سويسرا

دكتور هربرت أونجيرر*
رئيس وحدة DG IV
المجلس الأوروبي
بروكسل ، بلجيكا

السيد بيورن ويلنيوس*
مستشار اتصالات
البنك الدولي
واشنطن العاصمة، الولايات المتحدة الأمريكية

السيد ديمتري يبسيلانتي
رئيس قسم الاتصالات في
منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)
باريس ، فرنسا

السيد بي . كيه . زوتشي*
نائب الرئيس
المجلس الهندي لتنظيم الاتصالات (TRAI)
نيودلهي ، الهند

ملاحظة : *المنصب في وقت تعيينه في لجنة التحرير

مقدمـــة وشكـــر

إنها ليست بالمهمة السهلة لأناس مهنيين مشغولين أن يكتبوا كتاباً في مجال تخصصهم . تنطوي المهمة على العديد من التحديات والمكاسب . أثناء كتابة هذا الكتاب ، أوصت مجموعة العمل التابعة لنا بخصخصة شركة اتصالات رئيسية في دولة واحدة ، وحل النزاعات المتعلقة بالربط في ٣ دول ، وبالترخيص ، أو بتأسيس ، أو تمويل مؤسسات جديدة للاتصالات في ٦ دول ، وكذلك مشاريع اتصالات أخرى في القارات الخمس .

كان التحدي هو إيجاد الوقت اللازم لكتابة الكتاب . وكان المكسب هـــو الإثـــراء المتبادل المتواصل للأفكار والخبرات بين ممارستنا العملية للاتصـــالات وعملـــنا في الكـــتاب . وغالباً ما نضيف أفكاراً نتيجة ممارســـتنا العملية في الكتاب وبالعكس ، لذلك يجب أن نتوجه أولاً بالشكر إلى عملائنا : شركات الاتصالات ، والمستثمرين ، والهيئات التنظـــيمية ، والحكومـــات ، ومؤسســـات التمويل الدولية ، ضمن آخرين . ولقد تعلمنا منهم جميعاً .

المؤلفـــون الرئيســـيون لهـــذا الكـــتاب هم جيريمي أوليفر وإدجاردو ســـيبولفيدا وأنـــا . إلا أننا قد تلقينا الكثير من المساعدة من أعضاء آخـــرين من مجموعة خبرة مكارثي تترو للاتصالات في كندا وأوربا . فالـــبعض مـــنهم كـــتب أقســـاماً في هذا الكتاب والآخرون أبدوا ملاحظـــات قيمة وزودونا بمعلومات وأسدوا النصح . ولقد قدم كل من جرانت بوكانان ، وجوليو مونتيرو ، وستيف راوسون إسهامات رئيســـية . ضـــمن الأعضـــاء الآخـــرين من مجموعتنا الذين تقدموا بملاحظـــات وقاموا بالدعم تيم إيلام ، وبيتر جرانت ، وتوني كينلي سايد ، ومونيك لافونتين ، وتشارلز مورجان ، وميشيل راسيكوت ، وجورج راسين ، ولورن سالزمان ، وإلزبث ويليامز . وأخيراً لم يكن الكتاب ليكتمل بدون الجهود غير العادية لماري ريكوبين .

ونتقدم بالشكر والعرفان للدعم الذي قدمه برنامج إنفودف التـــابع للبـــنك الدولي بتمويله لإنتاج الكتاب . ونتقدم بشكر خاص للســـيد بيـــتر إل . سميـــث الذي عمل كمدير للمشروع ، وللسيد كارلوس براجا الذي يرأس برنامج إنفودف .

ونود أيضاً أن نشكر ممثلي مكتب تطوير الاتصالات في الاتحاد الدولي للاتصـــالات ووحدة التخطيط والاستراتيجيات لدعمهم ومساعدتهم ونخـــص بالذكـــر دورين بوجدان — مارتن ، ودون ماكلين ، وبن بـــترازيني وســـوزان شـــور . ولقد سهلت إلى حد كبير ملاحظاتهم بالإضـــافة إلى توفـــير تقاريـــر الاتحـــاد الـــدولي للاتصـــالات ، والبيانات ، ومصادر المعلومات الخاصة ، مهمة كتابة هذا الكتاب .

ونـــتوجه بالشـــكر إلى جميع أعضاء لجنة تحرير الدليل . والتي تتضمن بعضاً من المشاركين الرئيسيين في تنظيم الاتصالات وإصلاح القطاع حـــول العالم . ونحن ممتنون لأعضاء اللجنة الذين أرسلوا إلينا رسائل عـــبر الوسائل الإليكترونية ، بها ملاحظات نقدية بناءة ، ومعلومات ومراجعات للنص حسنت نوعية الكتاب بدرجة كبيرة . هذا وقد تم إدراج أسماء أعضاء لجنة التحرير في الصفحة السابقة .

أخـــيراً ، لابد من الاعتراف ببعض مواطن الضعف في الكتاب . مع أخـــذ الوقت والميزانية في الاعتبار فإننا لم نشرع في إنتاج نص شامل لكافة مظاهر تنظيم الاتصالات . ولقد تم إغفال بعض المجالات الهامة في التنظـــيم إلى حد كبير وخاصة تنظيم وترقيم النطاق . ولم نستطع تغطيـــة المداخل إلى تنظيمات جميع الدول والأقاليم . بدلاً من ذلك ، حاولـــنا التركيز على "أفضل التطبيقات" . وبلا شك فقد أخطأنا في بعـــض الحـــالات . بالإضافة إلى ذلك ، فقد تسللت إلى النص بعض الأخطـــاء المتصلة بالوقائع والأخطاء الأخرى والمراجع القديمة . لذلك أتقدم باعتذاري ، وأتحمل كمحرر المسئولية الشخصية . وستكون أي تصحيحات أو ملاحظات موضع ترحيب .

هانك انتفين

تورنتو ، كندا

نوفمبر ٢٠٠٠

hintven@mccarthy.ca

الوحدة الأولى

نظرة عامة على تنظيم الاتصالات

الوحدة الأولى – نظرة عامة على تنظيم الاتصالات

الإطارات والأشكال والجداول

الإطارات

الأشكال

الجداول

الوحدة الأولى

نظرة عامة على تنظيم الاتصالات

١-١ الأهداف التنظيمية

١-١-١ لماذا يتم تنظيم الاتصالات ؟

لقد شهد العقد الأخير من القرن العشرين تغيرات غير مسبوقة في صناعة الاتصالات على المستوى العالمي . ولقد تم خصخصة العديد من هيئات الاتصالات المملوكة للدول، واجتاحت العالم موجه من السياسات التي تنادي بفتح باب المنافسة وتقليص عدد التنظيمات الخاصة بالاتصالات. كما تم إتباع أنظمة جديدة للإمداد بخدمات الاتصالات استرشادا بقواعد السوق في العديد من البلدان .

كان الدافع وراء تحرير أسواق الاتصالات عدة عوامل تتضمن :

- تزايد الأدلة على أن أسواق الاتصالات الأكثر تحرراً تنمو وتتطور أسرع وتقدم خدمات أفضل لعملائها .
- الحاجة لجذب رؤوس أموال القطاع الخاص للتوسع في شبكات الاتصالات ولتحديثها وكذلك لتقديم خدمات جديدة .
- نمو شبكة الإنترنت مما أدى إلى أن تتجاوز حركة تدفق المعلومات حركة تدفق الاتصالات الصوتية في العديد من البلدان، كما أدى إلى ظهور الكثير من مقدمي تلك الخدمة الجديدة .
- نمو خدمات الهاتف المحمول ووسائل الاتصال اللاسلكية الأخرى التي وفرت بديلاً للشبكات الثابتة كما مهدت لدخول مقدمي خدمة جدد لأسواق الاتصالات .
- تطور التجارة الدولية في خدمات الاتصالات والتي يتم تقديمها بشكل متزايد من قبل مقدمي الخدمات العالميين ومتعددي الجنسية .

مع تبني أساليب تستند إلى متطلبات السوق في التسعينيات فإن عدد الهيئات التنظيمية الوطنية في مجال الاتصالات زاد من ١٢ إلى أكثر من ٩٠ هيئة حول العالم. قد يبدو ذلك للبعض أمرا يدعو للدهشة ألا يجب أن يصاحب توفير الاتصالات وفقاً لمتطلبات السوق تدخلات تنظيمية أقل بدلا من أن تكون تلك التدخلات التنظيمية أكثر ؟

إن الإجماع الدولي للإجابة على هذا السؤال هو نعم على المدى البعيد ، ولكن لا على المدى القريب . فإن نجاح تحويل أسواق الاتصالات الاحتكارية إلى أسواق تنافسية يتطلب تدخلات تنظيمية، وبدون ذلك ليس من المتوقع حدوث منافسة حقيقية . في حقيقة الأمر فإن الوقت الذي تتحقق فيه الخصخصة وتحدث فيه منافسة حقيقية سيكون هو الوقت الأكثر نشاطا في دورة حياة أي هيئة تنظيمية .

إن التدخل بالتنظيم مطلوب لعدد من الأسباب . فعادة ما تفوض الهيئات التنظيمية أو تمنح ترخيصا لعاملين جدد في مجال ما . كما أنها كثيرا ما تزيل الحواجز والعقبات التي تحول دون دخول مؤسسات اتصالات جديدة في الأسواق كما أن على هذه الهيئات التنظيمية أن تراقب العلاقة بين الداخلين الجدد في الأسواق وقدامى العاملين فيها .

قد يكون التدخل التنظيمي مطلوباً أيضاً لضمان عدم فشل الأسواق التنافسية في توفير الخدمة في المناطق عالية التكلفة أو للمشتركين ذوى الدخول المنخفضة .

إن أهداف تنظيم الاتصالات تختلف من دولة إلى أخرى. فالحكومات في معظم الدول ما تزال تعتبر أن خدمات الاتصالات هي إحدى الخدمات العمومية الضرورية . فعلى الرغم من أن شبكات الاتصالات لم تعد تديرها الحكومات، فإن الحكومات مازالت تعمل على أن يكون لها دور تنظيمي لضمان أن يتم تقديم خدمات الاتصالات بطريقة يراعى فيها الحس الوطني لتحقيق المصلحة العامة.

مع التوسع في تبني اقتصاديات السوق عند توفير خدمات الاتصالات ، هناك إجماع متزايد على ألا يكون للقائمين على التنظيم دور في "الإدارة" التفصيلية لهذا القطاع . وبدلا من ذلك، يجب أن يقتصر دور الهيئات التنظيمية على الحفاظ على مناخ تنظيمي يؤدي إلى توفير خدمات الاتصالات للجمهور بشكل فعال . وعادة ما يكون مقدمو الخدمات من العاملين في القطاع الخاص .

إن الاتجاه العام في الوقت الحاضر يتجه نحو تقليص التنظيمات، حيث أن بعض الأشكال التقليدية لتنظيم الاتصالات أصبحت تعتبر الآن أكثر ضررا بدلا من أن تكون أكثر نفعاً لتنمية البنية التحتية الوطنية للاتصالات وخدماتها . واليوم مع اقتراح إجراءات تنظيمية جديدة أو مراجعة الإجراءات التنظيمية القائمة يجب على الحكومات والهيئات التنظيمية التأكد من التالي:

(١) وجود حاجة واضحة وملحه للتنظيم .

(٢) اتخاذ التدابير الأكثر فعالية لتحقيق الأهداف التنظيمية المرجوة .

في حين أن الإجراءات التنظيمية تختلف من بلد إلى أخر إلا أن أهداف التنظيم الأساسية للاتصالات عادة ما تكون متماثلة.

يبين الإطار ١-١ بعض الأهداف التنظيمية التي تلقى قبولاً واسعاً حول العالم .

إطار ١-١ : الأهداف التنظيمية التي تلقى قبولاً واسعاً

- تعزيز المشاركة الدولية لتوفير خدمات الاتصالات الأساسية .
- تشجيع الأسواق التنافسية على :
  - توفير خدمات الاتصالات بكفاءة .
  - توفير خدمات عالية الجودة .
  - تقديم خدمة متطورة .
  - توفير الخدمة بأسعار معقولة .
- في حالة عدم وجود الأسواق التنافسية أو فشلها يجب منع قوى السوق من ممارسة سؤ الاستغلال، مثل المغالاة في الأسعار وإتباع الشركات المسيطرة لسياسات قمع المنافسة .
- خلق أجواء مناسبة لتشجيع الاستثمار بهدف التوسع في شبكات الاتصالات .
- تنمية ثقة الجمهور في أسواق الاتصالات من خلال إجراءات تتميز بالشفافية في أعمال التنظيم والترخيص.
- حماية حقوق المستهلكين بما في ذلك حقهم في الخصوصية .
- تشجيع تحقيق المزيد من الاتصالات لكافة المستخدمين من خلال ترتيبات ربط فعالة .
- ترشيد استخدام الموارد النادرة مثل نطاق الراديو (الإرسال والاستقبال اللاسلكي) والأرقام وحقوق الطريق .

١-١-٢ التوسع في تنظيم الاتصالات :

لقد بدأ التنظيم الحكومي لمؤسسات الاتصالات من القطاع الخاص في كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا في أواخر القرن التاسع عشر، غير أن شبكات الاتصالات في غالبية دول العالم كانت ما تزال تعمل تحت إدارات حكومية طوال الجزء الأكبر من القرن العشرين . أدارت الحكومات في أغلب البلدان أعمال الاتصالات بنفس أسلوبها في إدارة البريد الحكومي أو خدمات السكك الحديدية أو النقل على الطرق السريعة، غير أن هذا الوضع تغير بشدة خلال الأعوام العشر الأخيرة بعد أن عملت العشرات من الدول على خصخصة أعمال الاتصالات.

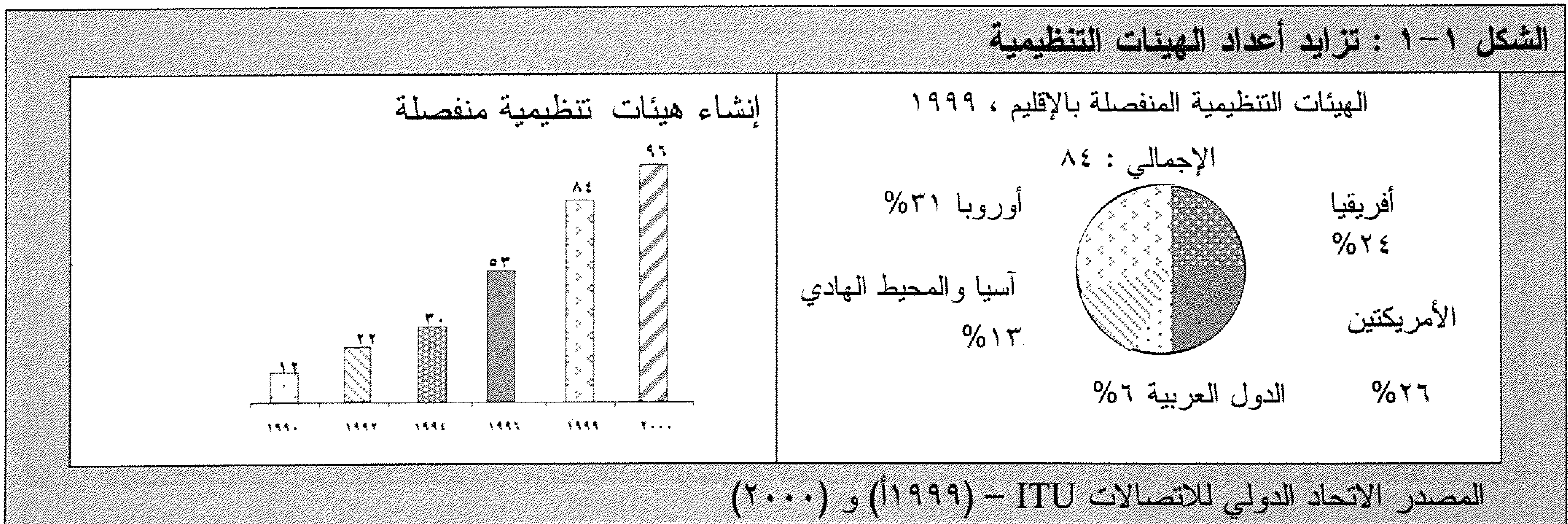
ولقد زاد عدد الهيئات العاملة في سن تشريعات لتنظيم الاتصالات بسرعة خلال الأعوام القليلة الماضية، وأدت عدة عوامل إلى هذه الزيادة في التنظيمات، وكان العامل الرئيسي المؤدى لذلك هو تطبيق الإصلاحات في مجال الاتصالات والذي أدى بدوره إلى الفصل بين وضع السياسات والتنظيم والوظائف العملية المتعددة للاتصالات.

ولقد تم إنشاء الهيئات التنظيمية في نفس توقيت خصخصة هيئات الاتصالات الحكومية، حيث كان الهدف الشامل من إنشاء هذه الهيئات التنظيمية الجديدة هو ضمان استمرار تحقيق أهداف السياسات العامة لهذا القطاع . ففي حين أنه ليس من المعتقد أن الاحتكارات الحكومية في حاجة إلى تنظيم ، فإن الاحتكارات الخاصة في حاجة إليه بصفة عامة . علاوة على أن دخول متنافسين في عديد من الأسواق المخصخصة حديثا أدى كذلك إلى زيادة الحاجة لوجود هيئات تنظيمية جديدة للفصل في الخلافات، بين الداخلين الجدد والعاملين القدامى في تلك الأسواق .

وتشير بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) إلى أنه في عام ١٩٩٠ كان لأثنتي عشرة دولة مؤسسات لتنظيم الاتصالات تعمل مستقلة عن مؤسسات الاتصالات. بصفة عامة يشير تعبير "هيئات تنظيمية منفصلة" عادة إلى المؤسسات التي تعمل منفصلة عن الوزارات الحكومية أو هيئات البريد والبرق والهاتف والمسئولة أيضا عن توفير خدمات الاتصالات . وبحلول أغسطس ١٩٩٩ زاد هذا العدد إلى ٨٤ دولة . كما أضيفت تسع هيئات تنظيمية جديدة ما بين منتصف عام ١٩٩٨ ومنتصف عام ١٩٩٩. وفي أواخر عام ٢٠٠٠ وصل العدد إلى ما يقرب من ٩٦ هيئة تنظيمية مع استمرار هذا العدد في الازدياد .

ويوضح الشكل ١-١ رسما بيانيا لتزايد إنشاء هيئات تنظيمية منفصلة

الشكل ١-١ : تزايد أعداد الهيئات التنظيمية



المصدر الاتحاد الدولي للاتصالات ITU – (١٩٩٩أ) و (٢٠٠٠)

في حين تزايد إنشاء الهيئات التنظيمية بدرجة ملفتة للنظر، إلا أن هذا التزايد يجب إلا يخدعنا وأن يبقى في إطاره الصحيح . ففي الكثير من الحالات حلت هيئات التنظيم الجديدة محل هيئات البريد والبرق والهاتف أو محل الوزارات المعنية القائمة . لذلك فإن إنشاء هيئات تنظيم منفصلة في بعض البلدان لا يجب بالضرورة أن يؤدي إلى زيادة في أعداد موظفي الحكومة المنوط بهم وظائف التنظيم ، علاوة على أنه مع احتمال تزايد النشاط التنظيمي مع زيادة حالات الخصخصة وفتح باب المنافسة ، فإن مستوى التدخل التنظيمي يمكن توقع انخفاضه بشدة بمجرد قيام الأسواق التنافسية .

١-١-٣ تطبيق الإصلاحات في قطاع الاتصالات

في حين أن المسئولين عن وضع السياسات الحكومية هم المنوط بهم إنجاز الإصلاحات في قطاع الاتصالات فإن القائمين على التنظيم هم المنوط بهم سن تشريعات التنظيم التي يحقق تنفيذ الكثير من تلك الإصلاحات ، حيث يجب أن يكون التنظيم جيداً لضمان نجاح الإصلاحات في القطاع .

يبين الجدول ١-١ الإصلاحات الرئيسية التي تم إدخالها والتي يتم تبنيها في مختلف دول العالم كما يبين الجدول كذلك الأهداف الرئيسية من وراء تطبيق هذه الإصلاحات .

جدول ١-١ الإصلاحات الرئيسية الشاملة في قطاع الاتصالات وأهدافها

الإصلاحات	الأهداف الرئيسية
خصخصة إدارات البريد والبرق والهاتف .	➢ اجتذاب التمويل للتوسع في البنية التحتية للاتصالات . ➢ زيادة كفاءة قطاع الاتصالات وتقديم خدمات جديدة . ➢ خلق مصادر دخل حكومية من عائدات الخصخصة .
الترخيص لمؤسسات اتصالات منافسة	➢ التوسع في مجال الخدمات ، وتوفير الخدمة للأسواق المحرومة منها . ➢ زيادة كفاءة القطاع من خلال المنافسة . ➢ خفض الأسعار وتحسين الخدمات وتوفيرها . ➢ تشجيع الابتكار وتقديم خدمات متطورة . ➢ خلق مصادر دخل حكومية نتيجة لمنح التراخيص .
تطبيق إجراءات تنظيمية ذات شفافية	➢ زيادة نجاح أعمال التراخيص ومصداقية الحكومة . ➢ زيادة العوائد الحكومية نتيجة الترخيص بخدمات جديدة. ➢ زيادة الثقة في السوق واجتذاب المزيد من الاستثمارات .
الإلزام بتبادل الربط مع تسعير شبكات الهواتف العمومية PSTN	➢ إزالة المعوقات من أمام المنافسة . ➢ تشجيع المنافسة في تقديم الخدمات المتطورة (مثل الإنترنت بالحزمة العريضة)
تطبيق نظم تحديد أقصى سعر	➢ حوافز أفضل مقابل توفير الشركات المسيطرة لخدمات أفضل . ➢ تحقيق أسلوب أبسط لإقرار معدل العائد (ROR) لمنع المغالاة في تحديد الأسعار. ➢ تقليل الفجوة التنظيمية مع ضمان تعديل الأسعار في التوقيت المناسب .
توجيه موارد للإتاحة الشاملة	➢ رفع كفاءة وتأثير سياسات الإتاحة الشاملة . ➢ تغيير نظام الدعم الشامل الأقل شفافية والذي قد يؤدي لقمع المنافسة .
إزالة المعوقات المفروضة على التجارة الدولية في الاتصالات	➢ زيادة الاستثمارات في قطاع الاتصالات ➢ تحسين المنافسة في أسواق الاتصالات. ➢ تحسين الاتصالات الدولية

في حين أن عدداً من هذه الإصلاحات اعتبر متطرفاً عندما تم اقتراحها لأول مرة منذ عشرة أو عشرين عاماً مضت ، فإن الكثير منها بصفة عامة أصبح يمثل اليوم المعايير المعمول بها حاليا. مع تبني هذه الإصلاحات في عدد متزايد من الدول ، فإن البعض منها تم دمجه في إطار الاتفاقيات التجارية والسياسات التجارية الدولية. لعل اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية (ABT) هي أبرز الأمثلة على ذلك ؛ حيث تتضمن وثيقتها المرجعية التنظيمية عددا من هذه الإصلاحات . إن هذه الاتفاقية سوف يتم الإشارة إليها في العديد من الوحدات في هذا الدليل كما أن الوثيقة المرجعية المذكورة سوف يرد ذكرها في الملحق (أ) .

١-٢ هيئات التنظيم

١-٢-١ دور الهيئات الحكومية الوطنية

حتى وقت قريب ، وفي دول كثيرة ، كانت تقوم وزارة واحدة أو وحدة إدارية حكومية أخرى برسم سياسات الاتصالات بالإضافة إلى ملكيتها وتشغيلها لشبكة الاتصالات الوطنية . وفي هذه البيئة لم يتبين أن هناك حاجة إلى هيئة تنظيمية . فغالباً ما يكون نفس الموظفين الحكوميين مكلفين بوضع السياسات وتنفيذها وتشغيل الخدمة الهاتفية .

أدت الخصخصة وتحرير السوق إلى إعادة تنظيم المؤسسات الحكومية الموجودة في قطاع الاتصالات . تم في جدول ١-٢ توضيح النموذج المؤسسي الأكثر شيوعاً في اقتصاديات السوق المتطور حول العالم الآن.

يتوافق الهيكل الموضح في جدول ١-٢ مع تقديم خدمات الاتصالات طبقاً لاحتياجات السوق وليس تقديمها بواسطة الحكومة ، وهو يسهل أيضاً التوافق مع الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية في أنه يقدم هيئة تنظيمية منفصلة عن مؤسسة تشغيل خدمة الاتصالات ويمكنها حل النزاعات الناشئة عن الربط . وهذا الهيكل له السمات التالية :

- يمكن للمسئولين الحكوميين وضع السياسات طبقاً للمصلحة الوطنية بدون تناقض ذلك مع دورهم كمالكين لمؤسسات تشغيل خدمة الاتصالات ، أو كمديرين ، أو كموظفين فيها . وبالتحديد فعلى الحكومات أن تكون أكثر ميلاً لإدخال منافسة فعلية في أسواق الاتصالات إذا كانت لا تدير أيضاً مؤسسة الاتصالات الرئيسية .
- يمكن لهيئات تنظيمية منفصلة أن تنفذ سياسة الحكومة بأسلوب موضوعي ونزيه . يزيد الفصل عن مؤسسات الاتصالات التي تملكها الحكومة من قدرة الهيئات التنظيمية على التعامل بنزاهة مع كافة أطراف السوق، في مواضيع تتعلق بسياسة المنافسة أو الربط على سبيل المثال.
- تتزايد عموماً ثقة السوق في نزاهة القرارات التنظيمية مع درجة استقلال الهيئات التنظيمية عن كل من مؤسسات الاتصالات والحكومات . تعزز ثقة السوق هذه من زيادة الاستثمار الأجنبي والمحلي في كل من مؤسسات الاتصالات القديمة والأعضاء الجدد في القطاع .
- يمكن لمؤسسات الاتصالات المملوكة للقطاع الخاص اتخاذ قرارات اقتصادية منطقية بخصوص تقديم خدمة الاتصالات بدون أن تتضارب مع الاختصاصات الناشئة عن ملكية الحكومة .

جدول ١-٢ : الهيكل المؤسسي القياسي في اقتصاديات سوق متطور

الوظيفة	المنظمة المسئولة
تطوير السياسة	وزارة حكومية أو شعبة تنفيذية
التنظيم	هيئة تنظيمية منفصلة
تشغيل الشبكات / تقديم الخدمة	مؤسسات اتصالات عمومية (PTOs) (تدار بواسطة القطاع الخاص أو تجارياً)

- على سبيل المثال ، تحتفظ عادة بعض إدارات البريد والبرق والهاتف بقوى عاملة ضخمة لأسباب سياسية أو لأسباب غير اقتصادية أخرى . ينتج عن هذا عدم كفاءة ويزيد التكلفة على العملاء . في معظم الحالات، تؤدي خصخصة عمليات الاتصالات إلى توفير المزيد من خدمات الاتصالات وخفض التكلفة. ويؤدي أيضاً تشغيل مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة على أساس تجاري إلى زيادة الحصانة ضد تدخل الحكومة مقارنة بإدارات البريد والبرق والهاتف التقليدية . إلا أن درجة الحصانة تعتمد على درجة الاستقلالية الممنوحة لمؤسسات اتصالات الدولة التي يجري تشغيلها على أساس تجاري .

في حين توجد باستمرار وجهات نظر مختلفة بشأن الهيكل المؤسسي الأفضل لقطاع الاتصالات في الدول المختلفة فإن النموذج المذكور من قبل أصبح النموذج القياسي . وتعتبر غالباً النماذج الأخرى انتقالية مع معرفة أن النموذج القياسي سيتم تبنيه في النهاية .

في بعض الدول ، قد تلعب وزارات أو مؤسسات حكومية أخرى أدواراً رئيسية في قطاع الاتصالات . على سبيل المثال قد تكون هيئة منافسة أحد المكونات الهامة في الهيكل المؤسسي (تمت مناقشة الأدوار المتناظرة للهيئة العامة المنافسة والهيئة التنظيمية النوعية لقطاع الاتصالات بالتفصيل في الوحدة ٥) . قد تلعب هيئات أخرى دوراً كبيراً في تحديد البيئة الاقتصادية الكلية لقطاع الاتصالات وتشمل وزارات المالية ووزارات التخطيط بالإضافة إلى الهيئات المسئولة عن الخصخصة والضرائب . يمكن لكل هذه المؤسسات أن تلعب أدواراً هامة بشكل خاص عند بدء الخصخصة . إلا أنه بمجرد انتهاء الخصخصة فإنها تلعب دوراً ثانوياً ويقتصر الدور الرئيسي على الكيانات الثلاثة المذكورة في "الصيغة القياسية" .

١-٢-٢ الهيئة التنظيمية الوطنية .

طور عدداً متزايداً من الحكومات هيكلاً مؤسسياً من النوع الموضح في الجدول ١-٢ والذي يشتمل على هيئة تنظيم وطنية منفصلة . وتم تطوير مجموعة من المداخل لتأسيس وتشغيل هذه الهيئات التنظيمية . في الأقسام التالية سنضع في اعتبارنا خمسة مواضيع رئيسية تظهر للعيان باستمرار :

- استقلالية الهيئة التنظيمية .
- تمويل العملية التنظيمية
- الهيئات التنظيمية الفردية والمجالس الجماعية .
- الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات .
- الهيكل التنظيمي لموظفي الهيئة التنظيمية .

١-٢-٢-١ استقلالية الهيئة التنظيمية

كما هو موضح بالجدول ١-٢ ، يحتوي الهيكل المؤسسي القياسي لقطاع الاتصالات حول العالم اليوم على هيئة تنظيمية منفصلة . أهم شئ بهذا الخصوص هو فصل الهيئة التنظيمية عن مؤسسات الاتصالات الموجودة في السوق . يوحي هذا الفصل بالثقة في السوق ويعزز التوافق مع التزامات التجارة العالمية .

يأتي على نفس القدر من الأهمية في عيون الكثير من خبراء الاتصالات المتمرسين استقلالية الهيئة التنظيمية عن الحكومات ، وعملياً تختلف درجة هذه الاستقلالية إلى حد كبير من دولة إلى أخرى . فهي تعتمد على النظام القانوني والسياسي والمؤسسي لكل دولة . تتمتع الهيئات التنظيمية في قليل من الدول باستقلالية كاملة عن الحكومات . حيث تقوم الحكومات بتعيين معظم أعضاء الهيئة التنظيمية ودفع رواتبهم، في حين ترصد الهيئات التنظيمية ميزانياتها أو تراقبها .

هناك أسباب وجيهة لزيادة درجة استقلالية الهيئات التنظيمية عن الحكومات . تزيد هذه الاستقلالية من الحياد الملموس والبقاء بمعزل عن الضغوط السياسية والتشغيلية . يعد هذا الفهم للاستقلالية هاماً بشكل خاص عندما تحتفظ الحكومة بملكية مؤسسة الاتصالات العمومية .

بشكل عام ستكون ثقة مؤسسات الاتصالات والمستثمرين أكبر في أن الهيئة المستقلة سوف تشرع للسوق بموضوعية وبشفافية . يمكن أن يؤدي هذا إلى زيادة الاستثمار في القطاع وزيادة المكاسب التي تعود على الاقتصاد . إلا أن هذه الثقة سوف تعتمد على مصداقية الهيئة التنظيمية ، فيجب أن يكون لديها القدرة على التنظيم بأسلوب محترف ونزيه .

في بعض الدول ، يوفر أيضاً فصل الهيئات التنظيمية عن الإدارات الحكومية العامة فرصة لدفع رواتب أعلى إلى موظفي التنظيم . قد يكون ذلك مهماً في الاقتصاديات النامية والانتقالية حيث تجعل جداول الرواتب الحكومية المتدنية جداً من الصعب اجتذاب الطاقم المؤهل تأهيلاً عالياً والنزيه والاحتفاظ به . إذا لم يكن جدول رواتب المنظمين مرتفعاً فيمكن بسهولة تسرب أفضل المنظمين في هذه الدول إلى القطاع الخاص .

أخيراً يجب أن يكون واضحاً أن استقلالية الهيئة التنظيمية لا تعني الاستقلالية عن قوانين وسياسات الدولة . يجب أن يُنص بوضوح في القوانين الوطنية على التفويض الممنوح للهيئة التنظيمية المستقلة . يجب أن تكون الهيئات التنظيمية مسئولة أمام الهيئات التشريعية والهيئات الحكومية الأخرى . وتشمل هذه المسئولية آليات مثل التقارير السنوية وجلسات الاستماع التنظيمية، والتي توضح فيها الهيئة التنظيمية بأسلوب يتسم بالشفافية أنها تمارس التفويض الممنوح لها بطريقة صحيحة .

١-٢-٢-٢ تمويل العملية التنظيمية

من المهم توفير تمويل مناسب للعملية التنظيمية . يعد التمويل ضرورياً لاستخدام طاقم محترف من الموظفين والمستشارين المهرة يمكنهم تنفيذ الأهداف التنظيمية . وبدون التمويل المناسب ، لن يكون عادة التنظيم فعالاً ، ومن المحتمل ألا تتحقق الأهداف التنظيمية المتعلقة بفتح أسواق تنافسية وبتأسيس مجال تنافسي متكافئ .

يمكن تمويل الهيئات التنظيمية المنفصلة بعدد من الطرق . تقليدياً يتم تمويل المهام التنظيمية من مخصصات الميزانية العامة للحكومة وخاصة عندما يتم تنفيذ المهام داخل وزارات الاتصالات أو إدارات البريد والبرق والهاتف . ويتم أيضاً استخدام مخصصات

الميزانية لتمويل الكثير من الهيئات التنظيمية المنفصلة . إلا أن رسوم الترخيص ورسوم النطاق التي تدفع بواسطة مؤسسات الاتصالات تمثل وسائل شائعة متزايدة لتمويل المهام التنظيمية .

المدخل النمطي لفرض رسوم ترخيص هو توزيع تكلفة إدارة المهام التنظيمية على كافة مؤسسات الاتصالات المرخصة بنسبة عائدات الاتصالات الإجمالية لكل منها . وهكذا ، في السنوات الأولى ، يمكن لمؤسسة الاتصالات القديمة (مثلاً إدارة البريد والبرق والهاتف السابقة) دفع ٩٠% من تكاليف الهيئة التنظيمية لأنها تستحوذ على ٩٠ % من عائدات الاتصالات في القطاع . ومع مرور الوقت سوف تتناقص رسوم الترخيص التي ستدفعها مؤسسة الاتصالات القديمة ، حيث ستأخذ مؤسسات اتصالات أخرى نصيباً من السوق .

توجد مميزات لتمويل هيئة تنظيمية من خلال رسوم الترخيص ورسوم النطاق بدلاً من المخصصات الحكومية . توفر رسوم الترخيص طريقة لاستعادة تكاليف الخدمات الحكومية على أساس "مدفوعات المستخدم" . يمكن أن توفر رسوم ترخيص قطاع الاتصالات مصدراً ضخماً بما فيه الكفاية للعائدات لضمان تنفيذ المهمة التنظيمية بأسلوب محترف ، وهذا ما لا يمكن تأمينه بواسطة الحكومات التي تعاني من نقص السيولة النقدية في الاقتصاديات النامية . لا يتم تحميل قطاعات أخرى من المجتمع ومن الاقتصاد بتكاليف التنظيم . هناك بعض المسئولية وكذلك ضرورة وجود شفافية أكبر لتحديد ما إذا تم الإنفاق الرشيد للميزانيات التنظيمية أم لا . وقد تم مناقشة مسألة رسوم الترخيص مرة أخرى في الوحدة ٢.

١-٢-٢-٣ الهيئات التنظيمية الفردية والمجالس الجماعية

ظهرت هيئات تنظيم الاتصالات أولاً في الولايات المتحدة وكندا في نهاية القرن التاسع عشر . تمت هيكلة هذه الهيئات التنظيمية كهيئات أو مجالس شبه قضائية . وفي حين يترأس هذه الهيئات التنظيمية رئيس ، فإنها في الأساس هيئات جماعية . ويتم اتخاذ القرارات عادة بالإجماع ، وفي حالة وجود معارضة ، تتخذ بأغلبية الأصوات . ومع تزايد تعقيد التنظيمات ، فإن هذه الهيئات التنظيمية خففت من بعض القيود القضائية ، واستخدمت عدداً متزايداً من أطقم الفنيين والمهنيين والمساعدين .

عند تأسيس هيئات تنظيمية جديدة للاتصالات حول العالم في التسعينات ، ترأس الكثير منها مدير عام واحد ، أو مسئول رسمي آخر . وكان هذا الهيكل مشابهاً للنماذج التنظيمية الحكومية الأخرى المستخدمة في بعض الدول التي تم تأسيس الهيئات التنظيمية الجديدة بها . من النماذج الأولى أوفتيل (Oftel) – الهيئة التنظيمية في المملكة المتحدة التي تأسست في ١٩٨٤ – عندما تمت خصخصة مؤسسة الاتصالات البريطانية . بالنسبة لنموذج المجلس ، يترأس الهيئات التنظيمية مسئول واحد يعاونه عادة طاقم من الفنيين والمهنيين والمساعدين بالإضافة إلى مستشارين خارجيين .

في أواخر التسعينات ، أصبح اتجاه المجلس أكثر شعبية مرة أخرى . أوضح تقرير الاتجاهات للاتحاد الدولي للاتصالات أن ستة من الهيئات التنظيمية التسعة الجديدة التي تم تأسيسها بين يوليو ١٩٩٨ وأغسطس ١٩٩٩ كانت كيانات جماعية ، مكونة من خمس إلى أحد عشر عضواً ، وتعتبر جميع الهيئات التنظيمية الجديدة المؤسسة في ألبانيا ، وبلغاريا ، ومصر ، واليونان ، وكينيا ، وملاوى ، وماليزيا كيانات جماعية .

توجد مميزات وعيوب لكل من الاتجاهات المتدرجة والاتجاهات الجماعية . ولا يمكن القول بأن أي منهما متفوق في كل الأحوال . إلا أنه توجد ملاحظات عديدة :

- يمكن للهيئات التنظيمية الفردية أن تعمل أسرع وبحسم أكثر من الكيانات الجماعية .

- توفر الكيانات الجماعية مراجعات ، ومقارنات ، ودعم جماعي لمتخذي القرار . لذلك تتم مناقشة ودراسة القرارات بدقة أكثر .

- يمكن أن تؤدي الكيانات الجماعية الكبيرة إلى تماسك وتوافق أقل من الكيانات الصغرى ومن الهيئات التنظيمية الفردية .

- قللت بعض الدول التي بها كيانات جماعية كبيرة حجمها لزيادة فعالية اتخاذ القرار (مثل الولايات المتحدة) .

- بعض الكيانات الجماعية ، وخاصة الكبيرة منها بها أعضاء يعملون بدون تفرغ . يجد عادة هؤلاء الأعضاء صعوبة أكثر في متابعة التطورات في أسواق الاتصالات سريعة التغير .

- الكيانات الجماعية أقل عرضة للسيطرة عليها بواسطة الشركات الخاضعة للتنظيم . إلا أن الهيئات التنظيمية من كلا النوعين غير المؤمَّنة مالياً قد يتم تحفيزها بواسطة التوقعات المهنية المستقبلية في الصناعة . إلا أن سيطرة الحكومة أو الأشكال الأخرى من التأمين قد تخفف من هذا الأمر.

عملياً ، يعتمد كل من الهيئات التنظيمية الفردية والمجالس الجماعية بشدة على طاقم مهني ومستشارين لجمع الحقائق ، والتحليل ، واتخاذ التوصيات . في بعض الحالات ، يتم تزويد الطاقم التنظيمي بالسلطة لاتخاذ بعض القرارات التنظيمية . هذه هي الحالة على سبيل المثال ، بالنسبة لطاقم رؤساء مكتب المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) في الولايات المتحدة . وهكذا ، في حين سيكون القرار النهائي بشأن الأمور والتوجيهات التنظيمية الهامة في يد الهيئة التنظيمية الفردية أو المجلس ، اعتماداً على النموذج المستخدم، فإن الكثير من عمل الطاقم واتخاذ القرارات الروتينية سيكون متشابهاً للغاية في كل من النموذجين .

١-٢-٢-٤ الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

هيئة تنظيم الاتصالات لها عادة مهام تنظيمية مخصصة لقطاع معين . وفي معظم الأحوال فإنها مسئولة فقط عن تنظيم أسواق الاتصالات . في بعض الأحوال ، يكون لها أيضاً مهام تنظيمية في أسواق قريبة . تشمل الأمثلة هيئة الإذاعة (مثلاً في كندا والولايات المتحدة) وخدمات المعلومات عموماً (مثل سنغافورة وماليزيا) . ولقد أسست جنوب أفريقيا هيئة تنظيمية موحدة للاتصالات والإذاعة (ICASA) في ١ يوليو ٢٠٠٠ .

هناك مدخل مختلف جدير بالاعتبار يتضمن تأسيس هيئة تنظيمية متعددة القطاعات . تقوم مثل هذه المؤسسة نمطياً بتنظيم الاتصالات بالإضافة إلى قطاعات الصناعات الأخرى التي لها خصائص اقتصادية وقانونية شبيهة . تشمل أمثلة هذه القطاعات توليد وتوزيع الطاقة الكهربائية ، وخطوط أنابيب النفط والغاز والخدمات البريدية ، ومرافق النقل والمياه .

يشار غالباً إلى الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات بمجالس الخدمة العمومية ، ولقد وجدت لأعوام كثيرة في مقاطعات كندا وولايات الولايات المتحدة . ولقد تم أيضاً تأسيسها في بعض الدول ذات الاقتصاديات النامية ، مثل بوليفيا ، والسلفادور ، وجامايكا ، وبنما . ولقد تم أخذ مدخل الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات مأخذ الجد ، ولكن تم رفضه حديثاً في المملكة المتحدة . يوضح الإطار ١-٢ بعض مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات .

توجد بعض الاعتبارات ذات صلة بتقرير ما إذا كان الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات تنجح في أي دولة بعينها. في معظم الدول يحدث الإصلاح في أوقات مختلفة في قطاعات صناعية مختلفة مثل الاتصالات والطاقة والمياه ، وقد يكون من غير العملي تأسيس مؤسسات تنظيمية متعددة القطاعات ، على سبيل المثال ، حيث قد تمت خصخصة صناعة الاتصالات ، ولكن يستمر الإمداد بالطاقة والمياه بواسطة الإدارات الحكومية.

إطار ١-٢ : مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

المميزات الرئيسية :

- تقلل خطر "سيطرة الصناعة" لأن تخصص الهيئة التنظيمية المسئولة عن أكثر من قطاع واحد يساعد على تجنب السيطرة على عملية صنع القرار بواسطة مجموعات مصالح خاصة بالصناعة .
- تقلل خطر "السيطرة السياسية" لأن الهيئة التنظيمية المسئولة عن أكثر من قطاع سوف تكون بالضرورة أكثر استقلالية عن الوزارات ذات الصلة . وكلما كان عدد الكيانات التي تشرع لها تلك الهيئة التنظيمية أكبر كان الأكثر احتمالاً أن تقاوم التدخل السياسي في قرار يجري اتخاذه بشأن تنظيم تسعير في أحد القطاعات مثلاً، حيث يمكن اتخاذه قاعدة قانونية بالنسبة للقطاعات الأخرى .
- إنشاء سوابق قانونية أكثر ولذلك يكون عدم الوضوح أقل بالنسبة للمستثمرين لأن قرار الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات بشأن مسألة تنظيمية شائعة في القطاعات الأخرى (مثل تطبيق تنظيم تحديد أقصى سعر أو قواعد حساب التكلفة) يضع سابقة قانونية بالنسبة للمستثمرين المحتملين في تلك القطاعات الأخرى .
- يمكن للاقتصاديات الكبيرة استخدام مجموعة واحدة من المهنيين ذوى الخبرة العالية (مثل اقتصاديون، ومحامون، ومحللون ماليون). حيث تعد

العيوب الرئيسية :

- تزيد من خطر "سيطرة الصناعة" بواسطة المؤسسة المهيمنة على الصناعة ليس فقط على الهيئة التنظيمية ذات القطاع الواحد ولكن على كامل كيان الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات .
- تزيد من خطر "السيطرة السياسية بواسطة الوزارة المهيمنة ليس فقط على الهيئة التنظيمية ذات القطاع الواحد ولكن على كامل كيان الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات .
- تزيد من خطر تطبيق سابقة قانونية في أحد القطاعات بطريقة قد تكون غير ملائمة في قطاع آخر (ولكن يمكن تخفيف هذا التأثير بإنشاء أقسام قوية تحت رئاسة كيان مركزي لاتخاذ القرارات عبر القطاعات) .
- التقليل من الخبرة الفنية المتعلقة بالقطاع المطلوبة ، حيث تكون مهارات خبير التعريفة في أحد القطاعات غير قابلة للتطبيق على مسائل مشابهة متعلقة بالتعريفة في قطاع آخر ، أو على سبيل المثال ، على مهندس ترددات .

إطار ١-٢ : مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

هذه الاقتصاديات هامة بشكل خاص أثناء المراحل المبكرة لتحرير وخصخصة الاقتصاد في الدول التي تعاني من العجز في ميزانها التجاري (TDC) عندما تكون هناك ندرة محتملة في الخبرة التنظيمية .

مميزات أخرى :

- تعد اقتصاديات الوفرة ذات أهمية خاصة في الخدمات الإدارية والخدمات المعاونة (مثل الحاسبات ، والسعة المكتبية ، وطاقم المعاونة) ، حيث يكون لتكاليف التنظيم تأثير فعلى على إمكانية تحمل تكاليف تقديم الخدمات الأساسية .
- المرونة في التعامل مع فترات "الحمل المكثف" مثل مراجعات التسعير الدورية حيث يتم الاحتياج إلى خبرة تنظيمية مكثفة يتم نشرها عبر القطاعات إذا تم تبني مدخل هيئات متعددة القطاعات .
- أثناء تطوير وتنفيذ المؤسسة التنظيمية في اقتصاديات الوفرة، يمكن على سبيل المثال أن تمتد القواعد الموحدة بشأن منح الترخيص ، أو إجراءات تسوية النزاعات إلى أكثر من قطاع ، ولذلك لا تكون هناك حاجة إلى "إعادة اختراع العجلة" في كل قطاع .
- نقل المعرفة التنظيمية بين الهيئات التنظيمية المسئولة عن القطاعات المختلفة ، ويعد ذلك مهما في الدولة التي لها خبرة محدودة في التنظيم .
- وسائل فعالة للتعامل مع القطاعات المتقاربة (مثل الاتصالات والإذاعة حيث توجد صعوبة متزايدة في تقرير ما هي خدمة الاتصالات وما هي خدمة الإذاعة ، في حالة الفيديو تحت الطلب مثلاً ، أو خدمة الاتصالات وخدمة البريد، في حالة البريد الإليكتروني والفاكس) .

عيوب أخرى :

- إخفاق المستويات التنظيمية في القطاعات الأخرى .
- صعوبة الحصول على موافقة الوزارات ذات الصلة على أن يكون لها هيئة تنظيمية متعددة القطاعات .
- صعوبة بالتالي في الحصول على موافقة الوزارات ذات الصلة بشأن نوع الهيئة التنظيمية متعددة القطاعات المطلوب إنشائها .
- التعقيد الكبير في تأسيس إطار عمل قانوني للهيئة التنظيمية متعددة القطاعات ، يشمل مستوى للاستقلالية وتخصيص المهام بين الوزير والهيئة التنظيمية .
- التأخيرات المحتملة في عملية الإصلاح بسبب العيوب المذكورة مسبقاً .
- دمج المؤسسات القديمة قد يؤدي إلى مشاكل .

إطار ١-٢ : مميزات وعيوب الهيئات التنظيمية متعددة القطاعات

- وسائل فعالة للتعامل مع تشابك الخدمات (مثل الإمداد بكل من الاتصالات والكهرباء بواسطة نفس الشركة) وللتعامل مع متطلبات التنسيق بين القطاعات (مثلاً عندما تحتاج شركات من قطاعات مختلفة إلى حفر نفس الطرق لإنشاء شبكاتها) .
- تجنب اضطرابات السوق بسبب تطبيق قواعد مختلفة على القطاعات المتنافسة (مثل الكهرباء والغاز ، أو الطرق والسكك الحديدية) .

المصدر : شوارتز تي وساتولا دي . (٢٠٠٠)

وأخيراً يمكن إجراء تغييرات كثيرة تحت عنوان التنظيمات متعددة القطاعات . الاختيار ليس على هذا القدر من البساطة بين هيئة تنظيمية واحدة متعددة القطاعات وسلسلة من الهيئات التنظيمية ذات قطاع واحد . وكما ذكر من قبل يشرع المجلس الكندي للإذاعة والتلفزيون والاتصالات CRTC لقطاعين متقاربين متشابهين هما الاتصالات من جانب والإذاعة والتلفزيون من جانب أخر دون سواهم . وكان مجلس النقل الكندي الذي سبق CRTC يشرع لمجموعة من الصناعات ، تشمل الاتصالات (وليس الإذاعة) ، والنقل الجوي والنقل بالسكك الحديدية . إلا أنه ، في ذلك الوقت ، كانت خطوط أنابيب الغاز ، والطاقة الكهربائية ، وصناعات البنية التحتية الأخرى تقع تحت سلطة هيئات تنظيمية مختلفة . ومن الممكن إجراء توليفات أخرى .

١-٢-٢-٥ هيكل موظفي التنظيم

هناك طرق كثيرة لتنظيم السلطة العليا (متخذي القرار)، والإدارة ، والموظفين، والمستشارين الآخرين في مؤسسة تنظيمية .

لا يوجد مدخل واحد فقط مثالي . سوف يعتمد الكثير على الهيكل المؤسسي والثقافة السائدة في سوق العمل في الدولة . على سبيل المثال ، سوف تتم هيكلة المجالس الجماعية بشكل مختلف عن منظمة ترفع تقاريرها إلى مدير عام واحد ، ولكن ليس دائماً . سوف يكون للهيئات التنظيمية متعددة القطاعات هياكل تختلف عن الهيئات التنظيمية ذات القطاع الواحد ، حيث سيتعامل الطاقم المهني مثل الاقتصاديين ، والمحاميين ، والمحاسبين والمدققين مع مواضيع خاصة بالاتصالات في أحد الأيام، ومواضيع خاصة بالتنظيم للطاقة الكهربائية في اليوم التالي .

العوامل الرئيسية المحددة للاختلافات التنظيمية هي مهام وأهداف المؤسسات التنظيمية المختلفة . بعض هيئات تنظيم الاتصالات مسئولة عن إدارة النطاق (حيز الترددات)، وترخيص مؤسسات الاتصالات الجديدة وتنظيم الإذاعة والخدمات الأخرى المطلوبة ، والهيئات الأخرى غير مسئولة عن ذلك . فالبعض عليه إصدار تعليمات تنظيم .

الأسعار بفعالية . والآخرون مسئولون فقط عن التأكد من التوافق مع نظام تحديد أقصى سعر المنصوص عليه في الرخصة طويلة الأمد ، أو تضبيط معامل الإنتاجية (X-factor) في نظام تحديد أقصى سعر كل بضع سنوات، وتحتاج المهام والأهداف المختلفة إلى أنواع ومستويات مختلفة من المساعدة المهنية .

لهذه الأسباب ، لن يكون مفيداً التوصية بنموذج مثالي للهيئة التنظيمية . إلا أنه يمكن إبداء بعض الملاحظات العامة :

- يحتاج متخذو القرار التنظيمي إلى مهارات في مجالات متعددة . حيث تحتاج بعض الأنواع المحددة من القرارات التنظيمية إلى اقتصاديين ، ومهندسين ، ومحامين ، ومحاسبين ، ومحللين ماليين مؤهلين . إلا أنه توجد قرارات أخرى كثيرة تستفيد من وجود تعدد للمهارات المهنية المختلفة وجهات النظر المقدمة . وعندما لا تكون المهارات المهنية العالية متاحة حالياً في داخل الخدمة العمومية فيجب الاستعانة بخبراء خارجيين ، ويمكن أن تكون قيمة الخبراء ذوى الخبرة الفعلية في الهيئات التنظيمية القائمة مرتفعة . ويمكن استبدال الخبراء الخارجيين عندما يتم استخدام طاقم جيد من الموظفين الدائمين وتدريبهم .

- تتغير بيئة الاتصالات بسرعة . وعلى ذلك ، يجب ألا تؤسس الهيئات التنظيمية هيكلاً وظيفياً ثابتاً ، بل يجب أن تكون مرنة وقابلة للتكيف . يستخدم الكثير من الهيئات التنظيمية الفعالة "قوة عمل" أو "مجموعة عمل" لتوظيف مجموعات تقدم المشورة بشأن القرارات التنظيمية الهامة . تنتخب عادة قوى العمل هذه من أفرع مختلفة من الهيئات التنظيمية . وعادة ما يتم تجميعهم فقط من أجل مشروع محدد .

- يجب أن يوضع في الاعتبار إمكان إجراء التعاقد الخارجي من أجل مهام تنظيمية محددة ، بدلاً من بناء هيئات بها مجموعة كبيرة من الموظفين الدائمين. تم التوصية بهذا المدخل بواسطة مؤلفي جدول فحص الاستراتيجية التنظيمية (جدول١-٤) . وقد قدموا الأمثلة التالية . يمكن لشركات التدقيق مراقبة التوافق مع ظروف الترخيص المستخدمة . في الأرجنتين ، يراقب مقاول من القطاع الخاص التوافق مع قواعد نطاق التردد اللاسلكي . ويمكن أيضاً لخبراء خارجيين حل نزاعات مؤسسات الاتصالات، تاركين القرارات النهائية للهيئات التنظيمية . وتوجد أمثلة أخرى كثيرة.

١-٢-٣ المؤسسات الدولية

تذكر الأقسام التالية تنظيم ومهام الهيئات الدولية المختلفة التي تلعب دوراً هاماً في تنظيم الاتصالات .

١-٢-٣-١ الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

نظرة عامة على الاتحاد الدولي للاتصالات

تم تأسيس الاتحاد الدولي للاتصالات في باريس عام ١٨٦٥ كاتحاد دولي للبرق . ولقد تغير اسمه إلى الاتحاد الدولي للاتصالات في عام ١٩٣٤ ، وأصبح مؤسسة متخصصة للأمم المتحدة في ١٩٤٧ .

يعتبر الاتحاد الدولي للاتصالات منظمة عالمية بها مشاركين من القطاعين العام والخاص في مجال الاتصالات . تغطي مهمة الاتحاد الدولي للاتصالات المجالات التالية :

- **المجال الفني** : لتعزيز التطوير والتشغيل الفعال لتسهيلات الاتصالات ، ولتحسين كفاءة خدمات الاتصالات ، وفوائدها ، وإمكانية إتاحتها بشكل عام للجمهور.

- **مجال التطوير** : لتعزيز وتقديم المعاونة الفنية للدول النامية في مجال الاتصالات ؛ وتعزيز تعبئة الموارد البشرية والمالية اللازمة لتطوير الاتصالات ؛ ولتعزيز مد فوائد تقنيات الاتصالات الجديدة إلى الشعوب في كل مكان .

- **مجال السياسة** : تعزيز تبني مدخل أشمل لمواضيع الاتصالات في اقتصاد ومجتمع المعلومات العالمي ، على المستوى الدولي .

يوجد بالاتحاد الدولي للاتصالات منذ ١ يوليو ٢٠٠٠ ، ١٨٩ دولة عضو ، وأكثر من ٦٠٠ أعضاء قطاعات . يشتمل العدد الأخير على شركات علمية وصناعية ، ومؤسسات اتصالات عامة وخاصة ، وهيئات إذاعة ، وهيئات إقليمية / دولية .

هيكل الاتحاد الدولي للاتصالات

وفقاً لقانونه يشتمل الهيكل التنظيمي للاتحاد الدولي للاتصالات على العناصر الآتية :

- **المؤتمر الأعلى** وهو أعلى سلطة في الاتحاد . ويجتمع كل أربع سنوات لكي :
  (أ) يضع الخطة الاستراتيجية والسياسات الأساسية للمنظمة ؛
  (ب) يعدل القانون الأساسي والميثاق حسب الحاجة ؛
  (ج) يضع الخطة المالية لفترة الأربع سنوات التالية .

- **المجلس** ، والذي يتكون من ٤٦ دولة عضو في الاتحاد الدولي للاتصالات (تمثل نسبة ٢٥% من الأعضاء) . ويعمل المجلس بالنيابة عن المؤتمر الأعلى ويجتمع سنوياً للنظر في مواضيع تتعلق بالسياسة الرئيسية للاتصالات لكي يضمن أن استراتيجيات وسياسات الاتحاد تستجيب لبيئة الاتصالات المتغيرة باستمرار . ويكون المجلس مسئولاً أيضاً عن ضمان التنسيق الفعال لعمل الاتحاد والتصديق على ميزانياته .

- **المؤتمرات العالمية** بشأن الاتصالات الدولية ، والتي تعقد دورياً لمراجعة وتنقيح تنظيم الاتصالات الدولية. التنظيمات هي معاهدة دولية تغطي توفير خدمات الاتصالات العمومية وتشغيلها ، بالإضافة إلى وضع آليات النقل المستخدمة لتوفير هذه الخدمات . توفر التنظيمات إطار أساسي شامل لإدارات ومؤسسات الاتصالات بشأن توفير خدمات الاتصالات الدولية .

- **قطاع الاتصالات اللاسلكية** (ITU-R) وهو مسئول عن وضع الخصائص الفنية وإجراءات التشغيل للخدمات اللاسلكية ، ويلعب القطاع أيضاً دوراً أساسياً في إدارة نطاق الترددات اللاسلكية . وأثناء أدائه لدوره كمنسق عالمي للنطاق يقوم قطاع الاتصالات اللاسلكية بوضع التنظيمات اللاسلكية ، وهي مجموعة ملزمة من القواعد الدولية التي تحكم استخدام النطاق اللاسلكي بواسطة حوالي ٤٠ مقدم خدمة اتصالات لاسلكية مختلفة حول العالم . ويعمل أيضاً القطاع من خلال مكتبه كمسجل مركزي للاستخدام الدولي للترددات . فهو يسجل ويحافظ على السجل الرئيسي للترددات الدولية والذي يتضمن حالياً حوالي ١,٢٦٥,٠٠٠ تخصيص تردد أرضي ، و ٣٢٥,٠٠٠ تخصيص تردد يخدم ١,٤٠٠ شبكة أقمار صناعية ، و ٤,٢٦٥ تخصيص تردد آخر متعلق بالمحطات الأرضية للأقمار الصناعية .

بالإضافة إلى ذلك فإن قطاع الاتصالات اللاسلكية مسئول عن تنسيق الجهود التي تضمن وجود الأقمار الصناعية للاتصالات ، والإذاعة ، والأرصاد الجوية معاً بدون حدوث تداخل ضار بين خدمات بعضها

البعض . وفي هذا الصدد ، يقوم الاتحاد الدولي للاتصالات بتسهيل عقد الاتفاقيات بين مؤسسات الاتصالات والحكومات ويوفر الأدوات العملية والخدمات لمساعدة مديري ترددات النطاق على تنفيذ أعمالهم اليومية .

ويتم إنجاز المهام التنظيمية والمتعلقة بسياسات قطاع الاتصالات اللاسلكية بواسطة المؤتمرات العالمية للاتصالات اللاسلكية ، والتي تضع ، وتنقح *التنظيمات اللاسلكية* بواسطة المؤتمرات الإقليمية للاتصالات اللاسلكية ، وبواسطة تجمعات الاتصالات اللاسلكية التي تدعمها مجموعات البحث .

- **قطاع التوحيد القياسي للاتصالات** (ITU-T) وهو ينسق أنشطة وضع المواصفات الدولية للاتصالات والتي ينتج عنها توصيات قطاع التوحيد القياسي للاتصالات . ويواصل قطاع التوحيد القياسي جهود التوحيد القياسي للاتحاد الدولي للاتصالات والتي استمرت لأكثر من ١٣٠ سنة ، وتشمل هذه الجهود الآن تطوير المواصفات القياسية لشبكات بروتوكولات الإنترنت ، والأنظمة التي تعتمد على بروتوكولات الإنترنت .

- يشكل القطاع الخاص أغلبية أعضاء قطاع التوحيد القياسي للاتصالات . وبسبب الإيقاع السريع للتطورات الفنية ، وتطورات السوق ، فإن التحدي الرئيسي لقطاع التوحيد القياسي للاتصالات هو تقليل الوقت اللازم للأخذ بتوصياته المتعلقة بتقدم السوق . ويتم تنفيذ المهام التنظيمية والمهام المتعلقة بسياسة قطاع التوحيد القياسي من خلال التجمعات العالمية للتوحيد القياسي للاتصالات والتي تدعمها مجموعات البحث .

- **قطاع تطوير الاتصالات** (ITU-D) وهو يقوم بتصريف مسئوليات الاتحاد الدولي للاتصالات كمؤسسة متخصصة للأمم المتحدة وكمؤسسة تنفيذية لتنفيذ المشروعات تحت نظام تنمية الأمم المتحدة أو ترتيبات تمويل أخرى .

يعتقد الاتحاد الدولي للاتصالات أن النقص في توفير خدمات الاتصالات الأساسية بوفرة يؤثر على حوالي ثلثي الدول الـ ١٨٩ الأعضاء . إن مهمة قطاع تطوير الاتصالات هي المساعدة على إصلاح هذا الخلل بواسطة تعزيز الاستثمار وتنفيذ بني تحتية للاتصالات في البلاد النامية في جميع أنحاء العالم .

يحتفظ قطاع تطوير الاتصالات بتواجد إقليمي عن طريق ١١ مكتب تقع في أفريقيا ، والدول العربية ، وآسيا ، ودول الكاريبي ، وأمريكا اللاتينية . وتناقش مجموعتي بحث لقطاع تطوير الاتصالات مواضيع وسياسات رئيسية تتعلق بتطوير الاتصالات ، وهي تضع أيضاً أفضل الممارسات التجارية لنشر وإدارة ، وصيانة الشبكات والخدمات . مع توجيه عناية خاصة لاحتياجات واهتمامات الدول الأقل نمواً طبقاً لمفهوم الأمم المتحدة .

تتراوح أنشطة القطاع بين تقديم النصح بشأن السياسة والتنظيم ، وبشأن تمويل الاتصالات ، وكذلك بشأن الخيارات التكنولوجية منخفضة التكاليف ، والمساعدة في إدارة الموارد البشرية بالإضافة إلى تقديم المبادرات التي تستهدف تطوير الريف والإتاحة الشاملة . ويؤكد قطاع تطوير الاتصالات على الشراكة مع القطاع الخاص .

ينتج أيضاً قطاع تطوير الاتصالات مجموعة من موارد المعلومات والتي توفر تحليلاً لاتجاهات في القطاع العالمي للاتصالات تدعمها الإحصائيات

الرسمية من المصدر العالمي الأول لمعلومات الاتصالات . وتشمل الأمثلة على ذلك ، التقرير العالمي لتطوير الاتصالات (WTDR) والذي يقدم نظرة عامة شاملة عن التحول في صناعة الاتصالات ، والاتجاهات السنوية في إصلاح الاتصالات (Trends) ، ويستند تقرير (Trends) بشكل كبير على المسح السنوي لتنظيم الاتصالات الذي يجري بواسطة مكتب تطوير الاتصالات . يراقب المكتب الإصلاح العالمي للاتصالات ويحتفظ بقاعدة بيانات تنظيمية للحكومات التي تقوم بإصلاح قطاعات الاتصالات .

ويتم تنفيذ المهام المتعلقة بسياسات قطاع التطوير عن طريق عقد المؤتمرات العالمية والإقليمية لتطوير الاتصالات والتي تدعمها مجموعات البحث .

- **السكرتارية العامة :** وهي تدير الجوانب الإدارية والمالية لأنشطة الاتحاد الدولي للاتصالات ، بما فيها توفير خدمات المؤتمرات ، وإدارة البنية التحتية وتطبيقات تقنية المعلومات ، والتخطيط الإستراتيجي طويل المدى ، والمهام المشتركة (الاتصالات ، والمشورة القانونية، والتمويل ، والخدمات العامة والأفراد) .

والسكرتارية العامة مسئولة أيضاً عن تنظيم معارض ومنتديات اتصالات (تليكوم) العالمية والإقليمية .

١-٢-٣-٢ الهيئات الدولية الأخرى

الهيئات المعنية بتنظيم الاتصالات

يلعب عدد ضخم من الهيئات الدولية دوراً في التنظيم والإصلاح التنظيمي للاتصالات . بالنسبة للبعض ، يعتبر التنظيم للاتصالات جزءاً رئيسياً من مهامها . بينما يتعامل البعض مع التنظيم للاتصالات على أنه موضوع إضافي . من أمثلة الهيئات الأخيرة منظمة التجارة العالمية ، والتي تتعامل مع التنظيم للاتصالات على أنه وسيلة لتعزيز هدفها المحوري لتسهيل التجارة الدولية .

تختلف بؤرة اهتمام الهيئات المذكورة لاحقاً إلى حد بعيد. فالبعض له تفويضات عالمية أو إقليمية لتطوير التنظيمات أو لتنفيذ مهام تنظيمية محددة . والبعض يعزز الإصلاح التنظيمي . وهيئات أخرى تقدم المعاونة الفنية، وتمول الهيئات الاستشارية، والدراسات، وورش العمل والأنشطة الأخرى لزيادة المعرفة التنظيمية . وتعمل بعض الهيئات كذلك كمراكز محورية لتبادل المعلومات بين الهيئات التنظيمية والمشاركين الآخرين في عملية التنظيم للاتصالات .

تم إدراج الهيئات الدولية ذات الدور الرئيسي في التنظيم للاتصالات في جدول ١-٣ .

الجدول ١-٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

المنظمة	الأنشطة
بنك التنمية الأفريقي (AFDB) http://www.afdb.org	يوفر بنك التنمية الأفريقية مثل نظيره الأسيوي ونظيره العامل بين الأمريكتين ، المعونة المالية والفنية لإنشاء ، وتوسيع ، وتحسين ، وتكامل أنظمة الاتصالات العمومية في أفريقيا . ويستهدف برنامجه تطوير البنية التحتية ، وزيادة توفير خدمات الاتصالات ، وتحسين مساهمة قطاع الاتصالات في النمو الاقتصادي لأعضائه . ويستهدف أيضاً تحسين تنافسية صناعة الاتصالات الأفريقية ، ويهيئ ظروف مشاركتها في اقتصاد المعلومات . ويدخل ضمن أنشطتها الرئيسية للبنك تقديم الدعم للخصخصة وتقوية الإطارات المؤسسية .
الاتحاد الأفريقي للاتصالات (ATU)	ينسق الاتحاد الأفريقي للاتصالات تطوير شبكات الاتصالات الأفريقية . ويعزز تطوير الاتصالات في أفريقيا بوصفه منتدى إقليمي للمناقشة، و(كان يطلق عليه في السابق اتحاد الاتصالات عبر أفريقيا) .
اتحاد الاتصالات لدول الكاريبي (CTU) http://www.ctu.org	يعزز اتحاد الاتصالات لدول الكاريبي التطوير والإصلاح التنظيمي بوصفه منتدى إقليمي للمناقشة ، وهو يعزز أيضاً تنسيق السياسات الدولية بين أعضائه الثلاثة عشر من دول الكاريبي الناطقة بالإنجليزية .
السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا (COMESA) http://www.comesa.org	تخدم السوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا أقاليم شرق وجنوب أفريقيا الناطقة بالإنجليزية . يقدم قسم النقل والاتصالات للكوميسا بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات المساعدة في مجالات عديدة تشمل ربط الشبكة والتعريفات .
البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) http://www.ebrd.org	البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير هو مؤسسة تمويل دولية تسير تقريباً على نفس خطوط مجموعة البنك الدولي ، خاصة وأن أحد أعضائها – مؤسسة التمويل الدولية – (انظر وصف البنك الدولي أسفل هذا الجدول) . يدعم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير خصخصة الاتصالات في وسط وشرق أوروبا وفي دول الاتحاد السوفيتي السابق (FSU) من خلال تقديم التمويل بقروض قليلة الفائدة أو طويلة الأجل إلى الشركات المخصخصة حديثاً وتقديم التمويل اللازم للإعداد للخصخصة. ويقدم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الدعم لمشغلي الشبكات الجدد لخدمات المكالمات المحلية ، والخارجية ، والمكالمات الدولية ، وخدمات التليفون المحمول. وهو يدعم أيضاً الإصلاح التنظيمي من خلال برنامج للتعاون الفني ، والذي يقدم المعاونة للسلطات الوطنية في وضع وتحسين الهيكل القانوني والتنظيمي للاتصالات .

الجدول ١-٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

المنظمة	الأنشطة
المؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (CEPT) http://www.cept.org	تعزز لجنة الاتصالات للمؤتمر الأوروبي لإدارات البريد والاتصالات (ECTRA) التعاون بين الإدارات الأعضاء والكيانات المسئولة عن التنظيم والسياسات المتعلقة بالاتصالات . وتشمل أنشطتها التوافق بين ظروف الترخيص ، وإدارة وترقيم النطاق .
المجلس الأوروبي المديرية العامة لمجمع المعلومات (DGIS) http://www.europa.eu.int	يشكل الاتحاد الأوروبي القوانين والسياسات في أوروبا من خلال أجهزة إلزام قانوني وتهدف توجيهاتها بشأن المظاهر المختلفة لتحرير الاتصالات إلى تطوير سوق مشتركة لخدمات ومعدات الاتصالات على امتداد أوروبا . وتنفذ المديرية العامة لمجمع المعلومات (DGIS) سياسات المجلس الأوروبي في المجال وتضع التحليلات الاقتصادية ، والسياسية ، والاجتماعية التي تستند إليها هذه السياسات . وتدعم المديرية العامة لمجمع المعلومات إصلاح قطاع الاتصالات من خلال برامج ومبادرات ، تشمل مراقبة الأنشطة والمساعدة في تأسيس إطارات تنظيمية متوافقة مع سياسات المجلس . ويقدم الاتحاد الأوروبي دعم إضافي للإصلاح الاقتصادي في وسط وشرق أوروبا من خلال برنامج تنمية مثل برنامج مساعدة بولندا والمجر لإعادة الهيكلة الاقتصادية (PHARE) وبرنامج المساعدة الاقتصادية لدول الكومنولث المستقلة (TACIS) .
المكتب الأوروبي للاتصالات (ETO) http://www.eto.dk	يدعم المكتب الأوروبي للاتصالات هيئات تنظيمية جديدة لتحرير أسواق الاتصالات وتعزيز التوافق مع التنظيمات الموجودة ، وهو يعزز وضع إجراءات مشتركة للترخيص والترقيم . يوفر أيضاً المكتب الأوروبي للاتصالات منتدى لمناقشة وتحليل المواقف الوطنية ويقوم بدراسات بشأن الجوانب الموضوعية . تغطي الدراسات الحديثة للمكتب الأوروبي للاتصالات مجالات الترخيص ، والتسعير ، والترقيم ، وخاصية التجوال بالهاتف المحمول .
مجلس التعاون الخليجي (GCC)	قد ساعد قسم الاتصالات في مجلس التعاون الخليجي دول الخليج العربي الأعضاء على تنسيق تعريفات خدمات الاتصالات ، وتبني مواصفات النظام العالمي للهاتف المحمول (GSM) وتوافق المناهج التعليمية في المؤسسات الأكاديمية ومراكز التدريب في الدول الأعضاء في مجلس التعاون الخليجي . وهو يعمل أيضاً مع الاتحاد الدولي للاتصالات لتعزيز عمليات التوافق والتوحيد القياسي .

الجدول ١–٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

المنظمة	الأنشطة
بنك التنمية عبر الأمريكتين (IADB) http://www.iadb.org	يقدم بنك التنمية عبر الأمريكتين المساعدة المالية لتأسيس ، وتوسيع ، وتحسين ، وتكامل أنظمة الاتصالات العمومية . وهو يقدم أيضاً المساعدة الفنية في جميع مراحل المشروعات ، ويمول ويدعم دوله الأعضاء في أثناء تطبيق الأساليب العلمية على أنشطة الاتصالات بها ، مع التركيز بشكل خاص على الإصلاح المؤسسي وتقوية القدرات التنظيمية ، وتشمل مجالات عمله الشبكات المحلية والخدمة الهاتفية في الريف .
مجلس الاتصالات عبر الأمريكتين (CITEL) http://www.citel.oas.org	باعتبارها الكيان الاستشاري الرئيسي لمنظمة الدول الأمريكية (OAS) في المواضيع المتعلقة بالاتصالات ، فإن الأهداف الرئيسية لمجلس الاتصالات عبر الأمريكيتين هي تسهيل وتعزيز تطوير الاتصالات في الأمريكيتين ، لكي تساهم في التنمية الكلية للإقليم .
مؤسسة التمويل الدولية (IFC) http://www.ifc.org	عضو في مجموعة البنك الدولي (انظر الوصف المنفصل أسفل هذا الجدول) . تعمل مؤسسة التمويل الدولية مع البنك الدولي من خلال مجموعة تقنية الاتصالات والمعلومات الجديدة (GICT) لتعزيز تطوير قطاع الاتصالات في الاقتصاديات الناشئة وخاصة من خلال مساهمة القطاع الخاص . وقد قامت مؤسسة التمويل الدولية بتمويل عدد ضخم من مشروعات الاتصالات في العالم النامي في مجالات مثل الخدمات الأساسية للخطوط السلكية ، وخدمة الهاتف الخلوي ، والتمويل منخفض الفائدة لمقدمي خدمة الاتصالات وصانعي المعدات ، بالإضافة إلى الأقمار الصناعية ، والدوائر اللاسلكية المحلية ، وعمليات التليفزيون الذي يعمل بالكابل .
المؤسسة الدولية للاتصالات (IIC) http://www.iicom.org	المؤسسة الدولية للاتصالات هي منظمة متعددة الأنظمة تجمع بين صانعي السياسات ، والهيئات التنظيمية ، والهيئات الأكاديمية والصناعية . وهي توفر منتدى لتبادل الأفكار بشأن موضوعات تتعلق بالاتصالات وتأثيراتها التجارية ، والثقافية ، والسياسية ، والاجتماعية . وهي تنفق على برنامج مطبوعات نشط ، وتستضيف مؤتمر سنوي وتنظم منتديات دولية دورية .
الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) http://www.itu.int	انظر الوصف المنفصل للاتحاد الدولي للاتصالات قبل هذا الجدول .

الجدول ١-٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

المنظمة	الأنشطة
منتدى أمريكا اللاتينية للهيئات التنظيمية للاتصالات (REGULATEL) http://www.regulatel.org	يشجع منتدى أمريكا اللاتينية الهيئات التنظيمية على التعاون وتنسيق الجهود بين ١٦ مؤسسة تنظيمية أمريكية لاتينية ويعزز تطوير الاتصالات في الإقليم . وهو يوفر منتدى للمناقشة وتبادل المعلومات والخبرة فيما يتعلق بسياسات وتنظيم الاتصالات .
السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية (Mercosur) http://www.mercosur.org.uy	تدعم السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية تحرير الاتصالات بين أعضائها (الأرجنتين ، والبرازيل ، وباراجواى ، وأورجواى) . وتعزز السوق المشتركة لدول أمريكا اللاتينية من خلال لجنة خدمات الاتصالات العمومية تطوير الاتصالات الإقليمية ، والتوافق بين إدارة النطاق وإجازة وإقرار المعدات بالإضافة إلى تبادل المعلومات بشأن موضوعات الاتصالات .
منظمة التعاون الدولي والتنمية (OECD) http://www.oecd.org	تنشر منظمة التعاون الدولي والتنمية بيانات ودراسات عن أسواق الاتصالات ، وهي تعزز إصلاح الاتصالات كأسلوب لتحقيق نمو وتوظيف طويل الأمد يساهم في الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية ، بالإضافة إلى التوسع في التجارة العالمية .
مجلس اتصالات دول المحيط الهادي (PTC) http://www.ptc.org	تشمل عضوية مجلس اتصالات دول المحيط الهادي الأفراد ، ومؤسسات الأعمال ، والكيانات غير المستهدفة للربح . وهو يوفر منتدى للمناقشة وتبادل المعلومات بشأن الاتصالات في منطقة المحيط الهادي . وهو يعزز الإصلاح التنظيمي والوعي العام لقطاع الاتصالات في المنطقة . وينظم مجلس اتصالات دول المحيط الهادي مؤتمرات وحلقات دراسية ويتفاعل مع الهيئات الوطنية ، والإقليمية ، والدولية المسئولة عن سياسات وتنظيم الاتصالات .
المنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات بالأقمار الصناعية (RASCOM) http://www.rascom.org	من الأهداف الرئيسية للمنظمة الإقليمية الأفريقية للاتصالات بالأقمار الصناعية تحسين الاتصالات فيما بين المناطق الحضرية في دولها الأعضاء من خلال تأسيس وصلات مباشرة عبر الأقمار الصناعية بين الدول الأفريقية . وهي تعزز أيضاً تزويد المناطق الريفية والنائية بخدمات الاتصالات .
الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات (RCC)	ينسق الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات تطوير أنشطة الشبكات والمواصفات الفنية ، وإدارة النطاق في دول الكومنولث المستقلة (CIS) ، وهو يتعاون أيضاً مع أعضائه في تطوير المبادئ التي تحكم سياسة وضع التعريفة بالإضافة إلى ربط الشبكات وقابليتها للعمل فيما بينها ، بالإضافة إلى ذلك ، يشترك الكومنولث الإقليمي في مجال الاتصالات في الأبحاث المشتركة وبرامج التطوير ، وفي تدريب أخصائيي الاتصالات .

الجدول ١–٣ : هيئات دولية منتقاة معنية بتنظيم الاتصالات

المنظمة	الأنشطة
اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية (TRASA) http://www.trasa.org	الهدف الرئيسي لاتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية هو زيادة الاتصالات والتنسيق بين السلطات التنظيمية للاتصالات في إقليم أفريقيا الجنوبية . يشجع اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية الاستثمار في قطاع الاتصالات بواسطة تدعيم إنشاء بيئة مواتية مشتركة . وتتعهد الدول الأعضاء في جماعة التطوير الجنوب أفريقية (SADC) بالالتزام بمبادرات تحسن الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لسكانها من خلال إصلاح قطاع الاتصالات .
اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لغرب أفريقيا (WATRA)	تشكل اتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لغرب أفريقيا في سبتمبر ٢٠٠٠ بواسطة هيئات تنظيم الاتصالات الغرب أفريقية ، كمنظمة إقليمية مشابهة لاتحاد هيئات تنظيم الاتصالات لأفريقيا الجنوبية (TRASA) .
مجموعة البنك الدولي http://www.worldbank.org	انظر الوصف المنفصل أسفل هذا الجدول . قدم أعضاء مجموعة البنك الدولي قروض ، وحقوق سحب خاصة ، وضمانات للدول النامية ، وقدموا أيضاً المعلومات ، والنصح ، والمساعدة بشأن إصلاح قطاع الاتصالات والاستراتيجيات الوطنية للبنية التحتية والمعلومات .
منظمة التجارة العالمية (WTO) http://www.wto.org	منظمة التجارة العالمية هي الكيان الدولي المسئول عن إدارة الاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) ، والتي تشمل ملحقاً عن الاتصالات وملحقاً يتعلق بخدمات الاتصالات الأساسية . هذا البروتوكول المعروف رسمياً بالملحق الرابع لاتفاقية الجاتس ويشار إليه خلال هذا الدليل باتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية (انظر الملحق (أ) والملحق (ج) : المعجم) . توفر منظمة التجارة العالمية منتدى عالمي للمفاوضات التجارية وتسوية المنازعات . وتراقب أيضاً السياسات التجارية الوطنية وتوفر المساعدة الفنية والتدريب للدول النامية والمتعلقة بتنفيذ التزاماتها قبل منظمة التجارة العالمية ، بما فيها الإصلاح التنظيمي المطلوب .

هيئات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف

يهتم عدد من هيئات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف بتنظيم الاتصالات وتركز هذه الهيئات على الدول ذات الاقتصاديات النامية والانتقالية . وبشكل عام تهدف هيئات التنمية هذه إلى المعاونة في تأسيس إطار تنظيمي يعزز تطوير قطاع الاتصالات ويصاحبه حدوث تنمية اقتصادية عامة .

تقدم عموماً هذه الهيئات المساعدة الفنية للحكومات والهيئات التنظيمية لتعزز تطوير هيكل تنظيمي مرموق . يمكن أن تشمل هذه المساعدة الفنية إسداء النصح من هيئة مستشارين ، والدفع إلى مستشاري اتصالات مستقلين (اقتصاديون ، ومحامون ،

واستشاريون آخرون) ، وبرامج تدريب ، وحلقات بحث ، وورش عمل ، وتبادل العاملين .

تم إدراج بعض الهيئات متعددة الأطراف الرئيسية النشطة في تعزيز إعادة هيكلة قطاع الاتصالات والإصلاح التنظيمي في جدول ١-٣ . تشمل هذه الهيئات:

- مجموعة البنك الدولي وتشمل :
  - البنك الدولي للإنشاء والتعمير (IBRD) ؛
  - اتحاد التنمية الدولي (IDA) ؛
  - مؤسسة التمويل الدولية (IFC) ؛ و
  - اتحاد ضمان الاستثمار متعدد الأطراف(MIGA).
  - البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) ؛
  - بنك التنمية الأسيوي ؛
  - بنك التنمية الأفريقي ؛
  - بنك التنمية عبر الأمريكيتين ؛ و
  - مؤسسة التنمية لدول الإنديز .

تلعب أيضاً الكثير من هيئات التنمية ثنائية الأطراف دوراً في تعزيز التطور التنظيمي . تشمل هيئات التنمية الوطنية هيئة المساعدات الأمريكية (US AID)، مؤسسة التنمية الدولية الدنمركية (DANIDA) ، و مؤسسة التنمية الدولية الكندية (CIDA) . وتشمل أيضاً البرامج الإقليمية التي تهدف إلى تعزيز تطوير الاتصالات مثل برنامج المفوضية الأوروبية لمساعدة بولندا والمجر لإعادة الهيكلة الاقتصادية (PHARE) .

تعتبر المراجعة الشاملة لدور هيئات التنمية ثنائية ومتعددة الأطراف في التنظيم لقطاع الاتصالات خارج نطاق هذا الدليل . وسوف نصف بتفصيل كبير مؤسسة واحدة رئيسية هي البنك الدولي ، لقد كان البنك الدولي نشيطاً في مجال الاتصالات منذ سنين طويلة ، ويوضح وصف دوره المتغير اتجاهاً شائعاً بين بعض هيئات التنمية الرئيسية الأخرى .

البنك الدولي

لقد لعبت مجموعة البنك الدولي دوراً هاماً في إصلاح قطاع الاتصالات ، بما فيه الإصلاح التنظيمي في الاقتصاديات النامية والانتقالية .

في الماضي ، قدم البنك مصدراً كبيراً للتمويل المباشر للتوسع في البنية التحتية للاتصالات بواسطة إدارات البريد والبرق والهاتف . فمنذ منتصف التسعينات أقرض البنك مؤسسات مملوكة للدولة بشرط الالتزام الصارم من حكوماتها بإصلاح القطاع ، ولقد اشتملت هذه الالتزامات على استراتيجية واضحة لخروج الحكومات من ملكية وإدارة مؤسسات الاتصالات . وبالتناوب مع ذلك ، اشتملت هذه الالتزامات على حدوث تقدم محدد في الإصلاح يهدف إلى تشغيل القطاع على أساس تجاري وخصخصته ، وتسهيل الدخول إليه وجعله أكثر كفاءة .

ولقد كان البنك عاملاً مساعداً في تعزيز الخصخصة وتبني الحلول المرتبطة بالسوق لتطوير قطاع الاتصالات ، ولقد كان هدف البنك خلق بيئة مواتية لجذب الاستثمارات الخاصة المطلوبة لتعجيل تطوير القطاع الخاص وتدعيمه . وفقاً لذلك ، أيدت سياسة البنك استخدام الموارد المالية الرسمية النادرة بشكل رئيسي في دعم إصلاحات القطاع ، بما فيها الإصلاح التنظيمي ، والتي من المحتمل أن تعبئ رأس المال الخاص والإدارة لتطوير القطاع .

في مفهوم الإطار التنظيمي ، يدافع البنك عن فصل سياسة الحكومة والمهام التنظيمية عن عمليات الاتصالات . وهو يدعم (أ) تقوية قدرة الحكومة على صياغة السياسات والإشراف عليها ، و(ب) تنفيذ نظام

تنظيمي ومؤسسات تنظيمية تشدد على المنافسة مع تقليل التدخل التنظيمي إلى أدنى حد .

وتمشياً مع أهدافه لتقليص الفقر ، يشجع البنك الحكومات على تطوير استراتيجيات تمد خدمات الاتصالات بين أفراد المجتمع ، بما فيها المجموعات الأقل ثراءً .

يقود البنك الآن الطريق لتدعيم الحلول التي تخفف تأثيرات الفجوة الرقمية . ويهدف البنك إلى تشجيع الاستثمارات بالإضافة إلى إصلاح السياسات والتنظيمات لخلق بيئة متحررة تعزز تنمية البنية التحتية للاتصالات ، ويجب أيضاً أن تعزز هذه البيئة الوصول إلى واستخدام الاقتصاد العالمي الناشئ المبنى على المعرفة في المعركة ضد الفقر .

ويعتبر البنك نشيطاً أيضاً في تطوير ونشر مصادر المعلومات لتعزيز الإصلاح التنظيمي وتقوية القدرات التنظيمية . على سبيل المثال ، فإن إنفودف وهو مصدر لمنح متعددة المصادر يدار بواسطة البنك ، يقدم التمويل للمشروعات الإبداعية التي تستخدم تقنيات المعلومات والاتصالات لتسهيل التنمية الاقتصادية والاجتماعية على المستويات المحلية ، والوطنية ، والإقليمية ، والعالمية .

يوفر إنفودف من خلال شبكاته مع الحكومات ، والهيئات المانحة ثنائية ومتعددة الأطراف ، والقطاع الخاص ، والهيئات التي لا تستهدف الربح، وسائل للاتصال بالخبرة الفنية ، والخبرات المتعلقة بالمعلومات والاتصالات المتاحة حول العالم .

ولقد قدم البرنامج التمويل لتدعيم المؤتمر التنظيمي للاتحاد الدولي للاتصالات والمبادرات الأخرى لنشر المعرفة والخبرة التنظيمية ، بما فيها إعداد دليل تنظيم الاتصالات هذا .

١–٣ العملية التنظيمية

تستخدم الهيئات التنظيمية مجموعة من الإجراءات التنظيمية . واعتماداً على الإطار القانوني قد تصدر الهيئات التنظيمية أنواعاً مختلفة من "الأدوات التنظيمية" مثل التنظيمات ، والقرارات ، والأوامر ، والمراسيم ، والقواعد ، والسياسات ، والإخطارات ، والقرارات التي تتخذها هيئات تنظيمية أعلى . يكون تأثير هذه الأدوات هو اتخاذ "قرارات" تنفذ السياسات التنظيمية ، أو تحل المنازعات ، أو تتعامل مع مواضيع أخرى تقع داخل تفويض الهيئة التنظيمية . في هذا القسم ، سوف نركز على العملية العامة المستخدمة في صنع القرارات التنظيمية . وتتجنب المناقشة في هذا القسم الصيغة القانونية التي تأخذها القرارات في بلد معين .

قد يكون اتخاذ القرارات التنظيمية صعباً ، بالنسبة للكثير منها فقد تضغط الأطراف المعنية بشدة وتكون جماعة ضغط للحصول على نتائج مختلفة في صالحها . في معظم الحالات ، سوف تكون بعض الأطراف سعيدة بالقرارات التنظيمية ، وأخرى لن تكون كذلك . وبالضرورة ستخلق الهيئات التنظيمية الحاسمة فائزين وخاسرين في بعض المواقف . وقد تحاول الهيئات التنظيمية غير الحاسمة تحاشي مهاجمة أي هيئة بتأخير القرارات أو إصدار حلول وسط غير عملية . ويمكن أن يدمر عدم الحسم وكذلك الحلول الوسط تطوير القطاع ولا يساعد أي أحد في النهاية .

وتعتبر مبادئ اتخاذ القرارات التنظيمية الجيدة معروفة جيداً وهي تشمل :

- الشفافية ؛
- الموضوعية ؛
- الحرفية ؛

➢ الفعالية ؛

➢ الاستقلالية .

توفر القوانين وفلسفة التنظيم في معظم الدول توجيهات وقيود على عملية اتخاذ القرارات التنظيمية ، وتختلف القواعد الإجرائية من دولة إلى أخرى ومن نظام قانوني إلى آخر ، إلا أنه توجد اتجاهات مشتركة .

ويجدر ملاحظة اثنتين من "القواعد الأساسية" للعدالة الإجرائية في الدول ذات القانون العام . فعلى الرغم من أنها غير ملزمة قانوناً للهيئات التنظيمية في دول أخرى كثيرة ، غير أنها تحترم على نطاق واسع . وسوف يخفف غالباً التقيد بهما المشاكل السياسية والمشاكل المتعلقة بالعلاقات العامة بالإضافة إلى الاعتراضات القانونية . وهذه القواعد هي :

(١) تزويد كافة الأطراف المعنية بفرصة لإبداء ملاحظاتهم أو عرض قضيتهم ، قبل اتخاذ قرار يؤثر عليهم . في بعض الأحيان يعبر عن هذه القاعدة بالحكمة اللاتينية "*audi alteram partem*" أو "استمع إلى الجانب الآخر" . سوف يؤدي انتهاك هذه القاعدة الإجرائية بالمحاكم إلى إلغاء القرارات التنظيمية في بعض الأنظمة القضائية للقانون العام . في أنظمة قضائية أخرى ، تعتبر هذه القاعدة جزءاً من قانون غير مكتوب للعدالة الإجرائية الأساسية تطبقه الهيئات التنظيمية . والقاعدة لها أساس عملي بالإضافة إلى أساس قانوني . وما لم تؤخذ وجهات نظر جميع الأطراف المعنية في الحسبان ، فإن الهيئات التنظيمية تخاطر باتخاذ قرارات تتجاهل عوامل هامة . يمكن أن يؤدي أخذ هذه العوامل في الحسبان إلى قرارات متعددة أفضل . يعزز تطبيق هذه القاعدة شفافية اتخاذ القرار .

(٢) "لا تكن قاضياً في قضيتك" . تستند هذه القاعدة إلى الحكمة اللاتينية "*nemo judex in sua causa debet esse*" ، ولقد تم تفسير القاعدة لتعني أن على الهيئات التنظيمية أن تتجنب التحيز بالإضافة إلى الميل إلى التحيز ، وعلى الهيئات التنظيمية عدم اتخاذ قرارات بشأن مواضيع لها فيها منفعة شخصية ، ولا يجب عليها اتخاذ قرارات بشأن مواضيع حيث يوجد شخص حكيم ، عليم بكافة الحقائق ، يدرك الاحتمال القوي الحقيقي للتحيز . وباستخدام كلمات الفقه التنظيمي "لا يجب فقط تحقيق العدالة ، ولكن يجب أن تُرى لكي تتحقق" . ويمكن أن ينشأ التحيز التنظيمي من أي عدد من العوامل تتراوح بين المصلحة المالية للأقارب في الموضوع ، إلى منصب شغله في السابق أحد أعضاء الهيئة التنظيمية في مؤسسة للاتصالات العمومية تكون هي المستفيدة من القرار التنظيمي .

يعزز تطبيق هذه القاعدة موضوعية ومصداقية العملية التنظيمية .

في حين أن هذه القواعد المتعلقة بالقانون العام غير إجبارية ولا تغطي كل قواعد اتخاذ قرار جيد ، فإنها سوف تعزز اتخاذ القرارات الجيدة الموثوق بها والنزيهة . ولقد أعلنت هيئات تنظيمية مختلفة عن قواعد ومبادئ أخرى متنوعة لاتخاذ قرار تنظيمي جيد . ولقد تم وضع أحد الأمثلة الجيدة لهذه المبادئ بواسطة هيئة التنظيم الأسترالية . وقد تم تلخيص هذه المبادئ في الإطار ١-٣ .

توجد مجموعة متاحة من الإجراءات لمعاونة الهيئات التنظيمية لاتخاذ قرارات تنظيمية أفضل . ولسوف يختلف اختيار الإجراءات وفقاً لأهداف عملية اتخاذ القرار . واعتماداً على الظروف ، فإن المداخل التالية

يجب أن تساعد الهيئات التنظيمية على تحقيق خصائص اتخاذ القرار الجيد ، أي ، الشفافية ، والموضوعية ، والحرفية ، والفعالية ، والاستقلالية :

➢ استخدم عمليات عمومية ، طالما يسمح الوقت . أصدر إخطارات عامة تشجع إبداء الملاحظات بشأن القواعد أو المداخل المقترحة للتنظيم للصناعة وبشأن القرارات الرئيسية الأخرى . أنشر إعلانات في الصحف ووسائل الإعلام الأخرى لكي يعلم الرأي العام بهذه الفرص .

➢ صمم إجراءات عمومية تحسن نوعية الإضافات من الجمهور . وفر المعلومات الأساسية والخيارات لكي يمكن اتخاذ قرار ، في الإخطارات والوثائق الاستشارية . يساعد هذا المدخل على تركيز ملاحظات الصناعة وتوفير مُدخَل أكثر نفعاً بشأن المسائل الواجب تحديدها بواسطة الهيئة التنظيمية ، ولقد استخدم هذا المدخل بنجاح في مجموعة كبيرة من الدول ، مثل الأردن ، وجنوب أفريقيا ، والولايات المتحدة ، والمملكة المتحدة ، وكولومبيا .

➢ أنشر كل التطورات التنظيمية الهامة على موقع إنترنت تنظيمي . يمكن أيضاً استخدام الموقع لدعوة رجال الصناعة والأعضاء الآخرين من الجمهور لإبداء ملاحظاتهم بشأن القرارات التنظيمية قيد النظر . أنشر القرارات ، والقواعد ، والإجراءات ، والإخطارات ، وأوراق الاستشارات على مواقع الإنترنت . وفر وصلات إلى المواقع الأخرى النافعة للأطراف الراغبة في المشاركة في العملية التنظيمية . أطلب من مؤسسات الاتصالات الرئيسية توفير معلومات عمومية مفيدة ، مثل جداول الأسعار ، وخيارات الخدمة وإجراءات الشكاوي ، على مواقعها للإنترنت .

➢ قدم طلبات معلومات مكتوبة إلى مؤسسات الاتصالات الرئيسية بشأن الموضوعات المعقدة . وألزمهم بتزويد الهيئة التنظيمية بالمعلومات الفنية ، والمالية ، والاقتصادية الضرورية لاتخاذ قرارات مبنية على هذه المعلومات .

إطار ١–٣ : مبادئ اتخاذ القرار الصحيح
١– يجب أن تكون القرارات في حدود السلطة القانونية للهيئة التنظيمية . ٢– يجب أن تضع الهيئة التنظيمية في اعتبارها كافة الموضوعات ذات الصلة وتهمل الموضوعات التي ليس لها صلة . ٣– يجب اتخاذ القرارات بأمانة ومن أجل الأهداف الحقيقية . ٤– يجب أن تستند الدوافع الواقعية للقرارات على دليل . ٥– يجب أن تكون القرارات معقولة . ٦– يجب أن تمنح العدالة الإجرائية لأولئك الذين تأثروا بقرار ما (بما فيها حق الرد على الحجج التي أضرت بهم وكذلك تقديم الأدلة التي قد تؤخذ في الاعتبار) . ٧– يجب تطبيق السياسات الحكومية بطريقة صحيحة . ٨– لا يجب أن تعمل الهيئات التنظيمية المستقلة لصالح أشخاص آخرين .
ملاحظة : تم اقتباس هذه المبادئ من تلك المبادئ الموضوعة بواسطة هيئة الاتصالات الأسترالية .

واطلب منهم تقديم حجج تفصيلية وأدلة بشأن الأفعال التي أخذتها الهيئة التنظيمية في اعتبارها .

- شجع الإيداع الإليكتروني للطلبات ، والملاحظات ، وكافة المواد الأخرى التي تودع بواسطة الأطراف المعنية . إذا كان من الضروري حماية المعلومات السرية الحساسة تزود بالإيداع الإليكتروني الآمن . في حالات أخرى ، شجع الإيداعات العمومية التي يمكن الوصول إليها وتوفر الشفافية للصناعة وللأطراف الأخرى المعنية .

- استخدم أساليب حل نزاعات بديلة لحل المواضيع المعقدة ، وتشمل هذه الأساليب الوساطة والتحكيم . ضع في اعتبارك استخدام خبراء مستقلين كوسطاء ومحكمين ، ويمكنهم رفع التقارير إلى الهيئة التنظيمية للتوجيه أو لاتخاذ قرار نهائي، حسب الموقف .

- اتبع الخطوات الأساسية لاتخاذ قرارات مبنية على معلومات ، وقرر ما هو نوع المعلومات التي سيكون لها صلة وثيقة باتخاذ القرار، وحدد أفضل الوسائل لجمع المعلومات المناسبة (مثل أبحاث الموظفين ، ودراسات المستشارين ، وطلبات المعلومات من مؤسسات الاتصالات ، الخ) . وفر فرصة للتعليق على الأدلة بواسطة الأطراف المعنية والجمهور ؛ واتخذ قراراً يستند إلى السجل العام ، كلما كان ذلك ممكناً .

- نظم اتخاذ القرارات عندما يكون ذلك ممكناً . ضع توقيتات لعمليات اتخاذ القرار والتزم بها .

١ – ٤ مبادئ التنظيم الفعال

على الرغم من أن أسواق الاتصالات حول العالم في حالة انتقالية ، فإن الاتجاه الرئيسي للتغيير متشابه في معظم الدول ، لذلك ليس من المفاجئ أن تتقارب مبادئ التنظيم الفعال حول العالم ، إلا أن ، تطبيق هذه المبادئ سوف يختلف إلى حد كبير ، اعتماداً على هيكل سوق اتصالات محدد وحالة تطوره ، وموارد الدولة ، وهيكلها القانوني ، وقدراتها التنظيمية .

في الأقسام التالية ، سوف نستعرض المبادئ الأساسية للتنظيم الفعال التي يمكن تطبيقها في ظروف مختلفة .

١-٤-١ تقليل التدخل التنظيمي إلى أدنى حد بعد فتح باب المنافسة

يجب أن يظل التدخل التنظيمي عند أدنى قدر ، وخاصة في الأسواق التنافسية . توضح الشواهد من جميع أنحاء العالم أن الأسواق التنافسية الحرة قادرة على تلبية طلبات العملاء بشكل أفضل من الأسواق التي تتحكم فيها الحكومات . يمكن أن تضيع مميزات الخصخصة والتحرير أو يتم تقليلها بشدة بواسطة التدابير التنظيمية المرهقة .

يجب أن يتكيف المدى التنظيمي مع حالة تطور السوق وخاصة مستوى المنافسة . فكلما زادت المنافسة يجب أن يتقلص التدخل التنظيمي .

إلا أنه ، يلزم غالباً تدخل تنظيمي حاسم في المراحل المبكرة من تحرير السوق ، لكي نضمن إتاحة الفرصة لنشوء منافسة فعالة . سوف تنشط القرارات الواضحة لإزالة معوقات المنافسة ، من عملية المنافسة منذ المراحل الأولى للعملية وتسمح بإزالة القيود والتنظيمات إلى حد كبير . في حين تكون الأسواق مفتوحة للمنافسة، فإن التنظيمات يجب أن تركز عادة على مؤسسات الاتصالات القديمة ، والتي يجب أن تكون شبكاتها مفتوحة للربط وغير مقيدة لكي تسمح بدخول أعضاء جدد فاعلين .

ويوجد ميل لدى الهيئات التنظيمية الجديدة لأن تكون "منصفة" وأن تعامل مؤسسات الاتصالات القديمة والأعضاء الجدد على قدم المساواة . يزيد هذا المدخل فعلياً من التدخل التنظيمي على المدى الطويل . ويمكن له أن يضع أعباءً غير ضرورية على الأعضاء الجدد ، ويمنع تنفيذ المبادرات التنظيمية "غير المتماثلة" التي سوف تفتح شبكات الهواتف العمومية للمنافسة .

لقد استغرق هذا الدرس بعض الوقت لتعلمه . في البداية ، على سبيل المثال ، تجنبت الكثير من الهيئات التنظيمية التدخل بحسم في النزاعات الخاصة بالربط ، واقترحت أن "يتفاوض بحرية" الأعضاء الجدد ومؤسسات الاتصال القديمة بشأن شروط الربط مع شبكة الهواتف العمومية ، ولقد استغرق الأمر سنوات من بعض الهيئات التنظيمية لكي تعرف أن معظم مشغلو شبكات الاتصال العمومية القدامى كانت لديهم حوافز قليلة للتفاوض من أجل اتفاقيات ربط مرضية مع منافسيهم في المستقبل ، وبدلاً من تقليل التدخل التنظيمي إلى أدنى حد ، فإن هذا الاتجاه بعدم التدخل يؤدي إلى تدخل تنظيمي متكرر بشأن مواضيع الربط على مدى فترة طويلة من الزمن .

ومع مرور السنين ، أيقنت الكثير من الهيئات التنظيمية أن التدخل التنظيمي الحاسم مطلوب لتنفيذ ترتيبات الربط التي ستزيد المنافسة بشكل جوهري . يشمل هذا التدخل التنظيم الفعال الذي يقدم توجيهات متطورة ، بالإضافة إلى حل المنازعات ، هذا ويتزايد التفكير التنظيمي بشأن هذا الموضوع .

يمثل التنظيم بشأن الربط واحداً من عدد قليل من الإستثناءات للقاعدة العامة ، وفي معظم الأحوال يمكن ، بل يجب ، تقليل التدخل التنظيمي إلى أقل حد . ويجب دائماً تقييم التدابير التدخلية مقابل الهدف منها . هل الأهداف لها ما يبررها ؛ إذا كانت كذلك ، هل التدابير هي أقل الوسائل الجبرية لتحقيق هذه الأهداف ؛

تقدم حالة أوروبية حديثة مثالاً لذلك حيث سئلت هذه الأسئلة ، وقد تم تبني اتجاه تقليل التدخل التنظيمي. لسنوات طويلة تولت الحكومات في دول كثيرة إدارة برامج الاختبار والإجازة للمعدات الطرفية المتصلة بشبكات الاتصالات . تمت مراجعة هذا الاتجاه بواسطة الاتحاد الأوروبي في جهد لتقليل التنظيم غير الضروري . ونتيجة لذلك ، قرر الاتحاد الأوروبي حديثاً التخلي عن المدخل السابق للتنظيم بشأن المعدات الطرفية لصالح الأخذ بالتقارير الذاتية للصناعة . يطلب فقط توجيه الاتحاد الأوروبي بشأن المعدات الطرفية للاسلكي والاتصالات لعام ١٩٩٩ إقرارات من الصانعين بتطابق هذه المعدات مع المتطلبات الأساسية . يجب أن يسمح هذا النوع من الأنظمة بإدخال تقنيات جديدة بشكل أسرع ، مع حدوث تأخيرات أقل لأسباب تنظيمية أو لمعوقات أخرى .

قد لا يكون هذا المثال الأوروبي صالحاً للتطبيق في الدول النامية ، حيث لا توجد ، على سبيل المثال ، مراقبة فعالة لنطاق التردد ، إلا أنه ، في جميع الدول ، يجب تقييم التدابير التنظيمية الجديدة بحذر لضمان أنها توفر أكثر الوسائل فعالية لتحقيق الأهداف القانونية .

١-٤-٢ التوافق مع المعايير التنظيمية الإقليمية والعالمية

تعتبر التقنيات والاقتصاديات الأساسية لصناعة الاتصالات واحدة في جميع أنحاء العالم . فاليوم تعد مجموعة صغيرة من الصانعين مسئولة عن إنتاج معظم تسهيلات التحويل ، والبث ، والنهايات ، والبرمجيات ، والتسهيلات الأخرى المتعلقة بالشبكة المستخدمة في كل مكان تقريباً . وحتى إذا وجدت اختلافات في التقنية

أو في الاستخدامات المحلية ، فإنه يتم استخدام نفس البنية الأساسية للشبكة ، ويتزايد الاتجاه إلى التوافق بين تقنيات الاتصالات .

وتعتبر أيضاً الاقتصاديات الأساسية لأسواق خدمات الاتصالات واحدة في معظم الدول، فجميع مؤسسات الأعمال وكافة المستهلكين يطلبون خدمات اتصالات لها سمات متطورة بشكل متزايد ، بأقل الأسعار الممكنة ، في حين تتساوى الأمور الأخرى ، وسوف ينجح مقدمو الخدمة الذين يلبون هذا المطلب على الوجه الأمثل . وسوف يتم تجاهل أولئك الذين يفشلون في التنافس بنجاح من قبل العملاء وكذلك من منافسيهم ، وفي حين تختلف قدرة مؤسسات الأعمال والمستهلكين على الدفع مقابل الخدمات إلى حد كبير ، فإن هذا الاختلاف لا يوضع في الاعتبار بسبب الاختلافات الكبيرة في الأساليب للتنظيم حول العالم . غالباً ما تتبنى الدول المتساوية في الغني أساليب تنظيمية مختلفة جداً ، وكذلك تفعل الدول المتساوية في الفقر .

غالباً ما تعزي الاختلافات التنظيمية إلى الاختلافات في الإطارات القانونية ، أو المؤسسية ، أو السياسية ، أو الثقافية في الدول المختلفة . وتعتبر هذه الاختلافات هامة ولكنها لا تبرر ، عموماً الاختلافات الجوهرية في السمات الفنية أو الاقتصادية للتنظيم .

يتزايد تحول أسواق الاتصالات لتصبح أسواقاً إقليمية أو أسواقاً عالمية ، وفي حين سيرتبط دائماً مقدمو خدمة الاتصالات الناجحين بشكل لصيق بعملائهم فإن عليهم التفكير بمنظور عالمي من وجهة نظر استراتيجياتهم التجارية والتنافسية ، وعلى الهيئات التنظيمية أن تفعل المثل .

يمكن للهيئات التنظيمية التي تفرض أعباءً تنظيمية محلية لا نظير لها ، أو تفرض متطلبات أكثر تكلفة من الدول الأخرى ، أن تعيق المشاركين في أسواقهم الوطنية . وبالمثل فإن الهيئات التنظيمية التي تحمي مؤسسات الاتصالات الوطنية من هيئات التنظيم المطبقة في دول أخرى لا تسدي إليهم معروفاً . سوف تعوق هذه الهيئات التنظيمية من المنافسة ، والتطوير في تأدية الخدمة ، وربما النمو الاقتصادي وذلك بواسطة الإخفاق في تنفيذ الأنظمة التنافسية المتقدمة المماثلة كالدول القريبة .

بمرور الوقت ، نشأت معايير تنظيمية عالمية أو "أفضل التطبيقات" ، والبعض من تلك المعايير واضحة من قائمة الإصلاحات العالمية الرئيسية لقطاع الاتصالات في جدول ١-١ ، وتمت مناقشة معايير أخرى في هذا الدليل . من أمثلة هذه المعايير تنظيم وتحديد أقصى سعر والاعتمادات المالية المستهدفة للخدمة الشاملة (كمقابل للدعم الشامل للخدمة البينية بواسطة مشغلي شبكة الهواتف العمومية القدماء) ، وهناك بعض الأساليب التنظيمية الأحدث ، مثل المداخل المختلفة التي تتطلب عدم تقييد الحلقة المحلية .

قد تم تبني بعض المعايير التنظيمية أو الأساليب في اتفاقيات التجارة وفي اتفاقيات دولية أخرى ، ومن أمثلتها الرئيسية الهيئات التنظيمية في الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية (انظر ملحق أ) .

في هذا السياق ، من المدهش ملاحظة أنه في أواخر يوليو عام ٢٠٠٠ ، أعلنت الولايات المتحدة أنها ستطلب تشاور منظمة التجارة العالمية مع المكسيك بشأن الإخفاق المزعوم لتلك الدولة في تنفيذ التزاماتها المنصوص عليها في *اتفاقية بشأن الاتصالات الأساسية* . وكانت هذه هي المرة الأولى التي عرضت فيها دولة نزاعاً بشأن معوقات المنافسة على منظمة التجارة العالمية . وكانت الموضوعات الثلاثة المقدمة بواسطة الولايات المتحدة

للتشاور بشأنها هي : (١) الافتقار إلى أنظمة فعالة تتفوق على المحتكر السابق ، تلميكس ، القادر على استخدام موقعه المسيطر في السوق لإعاقة المنافسة ؛ (٢) الإخفاق في ضمان الربط المعتمد على التكلفة في توقيت مناسب والذي سيسمح لمؤسسات الاتصالات المنافسة بالربط مع عملاء تيلمكس لكي توفر لهم خدمات مكالمات محلية ، وخارجية ، ودولية ؛ (٣) الإخفاق في السماح ببدائل لنظام عتيق يتقاضى من مؤسسات الاتصال الأمريكية أجوراً مبالغاً فيها لتوصيل المكالمات الدولية إلى المكسيك .

يجب على الهيئات التنظيمية المهتمة بالمحافظة على التنافس في أسواق الاتصالات المحلية مراقبة الاتجاهات التنظيمية الدولية وأن تصبح من أوائل الهيئات التي تتبنى اتجاهات ستؤدي إلى زيادة الفعالية والمنافسة في أسواقهم. يمكن لتنظيم الاتصالات أن تكون معقدة بدون "إعادة اختراع العجلة" في كل سوق . وفي معظم الأحوال، سوف تعمل في بعض الأسواق الأساليب التنظيمية الاقتصادية والفنية التي أثبتت وجودها في أسواق أخرى مشابهة، وبالتأكيد سوف تتحسن التنظيمات نتيجة لزيادة الاتصالات بين المشرعين وهيئات التنظيم لمواءمة المداخل التنظيمية .

١–٤–٣ فتح باب المنافسة

من المعروف على نطاق واسع أن فوائد المنافسة في تقديم خدمات وتسهيلات الاتصالات تفوق بكثير أية عيوب ، والآن ، قد تم فتح أسواق الاتصالات للمنافسة بدرجات مختلفة في معظم الدول في جميع أنحاء العالم .

وعلى مدى العقد الأخير ، حدث أقصى تقدم مثير في تحرير أسواق الاتصالات في أوروبا وفي الدول الأخرى الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، وكانت معظم خدمات الاتصالات في أوروبا احتكارية في بداية هذا العقد ، وبحلول نهاية العقد ، فإن أكثر من ٩٦% من سوق الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، مقدرة بالعائدات الإجمالية للاتصالات ، كانت مفتوحة للمنافسة .

ولقد حدث أيضاً تحرير كبير لأسواق الاتصالات في اقتصاديات أخرى في الأمريكيتين ، وأوروبا الشرقية ، والاتحاد السوفيتي السابق ، وأفريقيا ، وإقليم آسيا والمحيط الهادي ، واستناداً إلى بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات لعام ١٩٩٩ . كانت أسواق الاتصالات الأكثر انفتاحاً على مستوى العالم هي خدمات التليفون الخلوي (٦٧%) وخدمات الإنترنت (٧٢%) ، وظلت أسواق خدمات الاتصالات الأساسية مغلقة تماماً ، وظل حوالي ٧٣% من الأسواق العالمية للاتصالات الأساسية محتكراً في بداية ١٩٩٩ . إلا أنه لا يوجد شك حول الاتجاه ، فقد تم فتح أسواق الاتصالات الأساسية للمنافسة في كافة الأقطار ، وفي هذا المجال سيواجه هيئات التنظيم أكبر التحديات .

وعموماً فإن التدخل التنظيمي مطلوب لضمان خلق منافسة فعالة . وليس الحال كذلك في كل الصناعات . إلا أن هيكل صناعة الاتصالات وطبيعة شبكاتها تتطلب ذلك التنظيم . والتدخل التنظيمي مطلوب لتحقيق عدد من الأهداف المتعلقة بفتح باب المنافسة ، والأهداف الرئيسية التي نوقشت فيما بعد بالتفصيل في الدليل هي :

- الترخيص للمنافسين الجدد ومؤسسات الاتصالات القائمة بشروط وأحكام توفر أسس واضحة ومحددة لكل منهم لجذب الاستثمار (انظر الوحدة ٢).
- ضمان ربط الشبكات والخدمات ، وحل النزاعات الناشئة عن الربط (انظر الوحدة ٣) .

- منع مؤسسات الاتصالات القديمة من إساءة استخدام وضعها المسيطر لإخراج المنافسين الجدد من أسواق الاتصالات (انظر الوحدة ٥) .

- منع مؤسسات الاتصالات المهيمنة من تقاضي أسعاراً مبالغاً فيها للخدمات ليصبح لها عن طريقها قوة في السوق ، واستخدام العائدات للدعم المشترك لخدماتها في أسواق منافسة (انظر الوحدة ٤) .

- ضمان تحقيق عالمية الأهداف في بيئة تنافسية (انظر الوحدة ٦) .

بدون التدخل التنظيمي لتحقيق تلك الأهداف ، يوجد توقع صحيح بأن المنافسة سوف تخفق في تحقيق المكاسب التي تم تحقيقها في أكثر الأسواق تنافسية في العالم .

١-٤-٤ التنظيم وفقاً لمبادئ أساسية

تميل هيئات التنظيم إلى التنظيم "بناءً على الوقائع"، وفي بعض الأحيان يرغبون في تجنب التدخل التنظيمي، وفي أحوال أخرى يكونون غير متأكدين من المدخل الصحيح الذي يتخذونه بشأن مسألة تنظيمية موضع خلاف، وفي بعض الأحوال لا تتوافر لديهم الموارد والخبرة المهنية اللازمة للحكم الموثوق به على قضايا معقدة .

يمكن أن يعوق التأخير في حسم قضايا تنظيمية رئيسية التنمية في القطاع ، وتعتبر قضايا الربط أمثلة رئيسية . إذا لم تقدم الهيئات التنظيمية توجيهاً واضحاً مسبقاً بشأن مبادئ الربط ، فقد تتفاوض الأطراف لشهور أو لسنوات ، وسوف يتأخر إدخال الخدمة .

سوف يرغب المنظمون في أن يكونوا حذرين لتحاشي اتخاذ قرارات بشأن قضايا معقدة بدون دراسة دقيقة . إلا أنه ، في كثير من الأحوال يمكنهم إرساء المبادئ الواجب تطبيقها بواسطة الصناعة بدون تبديد قدر غير مناسب من الوقت بشأن تفصيلات التنفيذ ، ويمكن في معظم الأحيان ترك تلك التفاصيل للصناعة . وغالباً ما يؤدي إعلان المبادئ سلفاً إلى تسهيل دراسات الصناعة . وتنشأ الممارسات الدولية الجيدة على مبادئ للتعامل مع أنواع كثيرة من القضايا التنظيمية . ومن أمثلة ذلك تسعير تسهيلات الربط غير المقيدة تسعيراً مستقلاً ، وقد يكون حساب تكاليف الاتصالات معقداً جداً ومستهلكاً للوقت بالنسبة للهيئة التنظيمية . إلا أن اتخاذ قرار من حيث المبدأ بأنه يجب تسعير تسهيلات الربط عند مستوى يساوي تكاليف LRIC المقدرة (التكاليف المتزايدة للتشغيل على المدى الطويل) بالإضافة إلى هامش ربح من أجل التكاليف العادية المنتظرة ، ليس صعباً إلى هذا الحد . ولقد تم تبني المبادئ والممارسات العامة لقرارات حساب التكلفة والتسعير في الكثير من الدول . وغالباً ما يتم تحديد أفضل التطبيقات بوضوح ، ولا يوجد خطر من تبنيها .

يجب دائماً اتخاذ القرارات التنظيمية بأسلوب يتسم بالشفافية بما فيها تلك التي تتبنى المبادئ العامة . سوف تتحسن عموماً نوعية القرار وكذلك مصداقية العملية التنظيمية بتوفير الفرص لتعليق الجمهور بشأن وجوب تبني مبدأ تنظيمي من عدمه .

١-٤-٥ إقامة كفاءات تشغيلية

يؤدي غالباً تبادل الخبرات مع هيئات تنظيمية أخرى إلى كفاءات في التشغيل . يمكن بوضوح للعمليات التنظيمية أن تكون أكثر فعالية الآن عن أي وقت مضى ، ولقد حسنت إلى حد كبير الإنترنت ، والإيداع الإليكتروني للتطبيقات التنظيمية ، والنشر الإليكتروني للقرارات التنظيمية ، فعالية وشفافية التنظيم . ولقد تناقصت تكاليف تأسيس موقع تنظيمي على الإنترنت ، والترتيبات من

أجل الإيداع الإليكتروني للتقارير ، والطلبات ، والاتصالات التنظيمية الأخرى إلى المستوى الذي يمكن فيه لكل هيئة تنظيم استخدام هذه المداخل لزيادة الفعالية التنظيمية .

إطار ١-٤ : الملامح البارزة لخطة ١٩٩٩ لإصلاح المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC)
➢ استلام ٧٠% من الطلبات إلكترونيا في ظرف سنتين، ونسبة ١٠٠% منها خلال خمس سنوات . ➢ خفض المتأخرات من البنود التي لم يتم البت فيها بنسبة ٦٠% خلال سنتين ، وبنسبة ١٠٠% خلال خمس سنوات . ➢ خفض أعداد الموظفين بالتصريح بتوظيف العمالة الزائدة في المجلس الاتحادي للاتصالات في هيئات أخرى . ➢ التصريح باستخدام "خبراء واستشاريين من خارج المؤسسة".

ولقد تبنت الهيئات التنظيمية مداخل كثيرة مختلفة لتحسين الفعالية التشغيلية . ومن إحدى أمثلتها اتجاه الهيئة التنظيمية الموضح في الإطار ١-٤ والذي يحتوي على الملامح البارزة لخطة المجلس الاتحادي للاتصالات لتسهيل عملياته الداخلية في الولايات المتحدة .

١-٤-٦ استراتيجيات التنظيم الفعال في الاقتصاديات النامية

في حين أن مبادئ التنظيم الفعال متشابهة في معظم الدول ، فإن البعض منها يتم تطبيقه بطريقة مختلفة في الاقتصاديات النامية . توجد اختلافات كبيرة في الموارد وكذلك قيود أخرى في الاقتصاديات النامية عن تلك الموجودة في اقتصاديات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ومن الواضح أن لهذا تأثيرات على التنظيم . تتزايد حاجة الهيئات التنظيمية في الاقتصاديات النامية والانتقالية إلى معالجات عملية ومباشرة.

جدول ١-٤ : جدول فحص الاستراتيجية التنظيمية : مكاسب رئيسية (●) ومكاسب ثانوية (✓)

الإجراء	تقليل الحاجة إلى قرارات المؤسسة	تعزيز المصداقية التنظيمية	استخدام الموارد بفاعلية
التعجيل بالمنافسة	●	✓	✓
قواعد تنظيمية جاهزة	●	✓	✓
وضع قواعد للربط	●		✓
جعل التزامات مؤسسة الاتصالات معقولة	●		✓
قصر الترخيص على مؤسسات الاتصال الرئيسية	●		✓
إعادة موازنة الأسعار مبكراً	●		✓

تقليل التدخل التنظيمي مع تطور المنافسة	●		
تبنى عملية تتسم بالشفافية		●	
استخدام دعم الجمهور		●	
النظر في المبادئ من خلال الالتزامات الدولية		●	
تكليف هيئات خارجية بالمهام التنظيمية			●
تبنى حلول بديلة للنزاعات	✓	✓	●
دفع مؤسسات الاتصالات للعمل		✓	●
وضع المؤسسات متعددة القطاعات في الاعتبار			●
إنشاء قدرة إقليمية			●
المصدر : سميث ، بى . وويلينيوس ، بى (١٩٩٩) .			

يمكــن بشــكل عــام مواءمة المبادئ المذكورة من قبل لاحـتياجات الاقتصـــاديات النامية والانتقالية . إلا أن ، خبراء الاتصالات ذوى الخبرة في تنظيم الاتصالات في هــذه الاقتصـــاديات النامية والانتقالية لهم استراتيجيات إضافية متطورة قد ثبتت فعاليتها في تلك الاقتصاديات .

تــم نشــر ورقة جيدة بشأن هذه الاستراتيجيات بواسطة خبراء الاتصالات الرئيسيين في البنك الدولي عام ١٩٩٩ ، وتم إعادة نشر جدول فحص الاستراتيجيات التنظيمية، الموجودة في هذه الورقة في الجدول ١-٤ .

الوحدة الثانية

ترخيص خدمات الاتصالات

الوحدة الثانية : ترخيص خدمات الاتصالات

الإطارات ، والأشكال ، والجداول

الإطارات

الأشكال

الجداول

الوحدة الثانية

ترخيص خدمات الاتصالات

٢-١ مقدمة

٢-١-١ تراخيص الاتصالات

يفوض ترخيص الاتصالات كيان ما للتزويد بخدمات الاتصالات أو تشغيل مرافق وتسهيلات الاتصالات كما تحدد التراخيص أيضا بصفة عامة شروط وأحكام هذا التفويض وتصف الحقوق والالتزامات الأساسية لمؤسسة الاتصالات .

كثيراً ما تمنح تراخيص القادمين الجدد لأسواق الاتصالات عن طريق عملية ترخيص تنافسية تشمل اختيار واحد أو أكثر من المشغلين من بين مجموعة المتقدمين . في حالات أخرى يتم إصدار تفويضات عامة. تمنح هذه التفويضات العامة لأي كيان يلتزم بالشروط والأحكام الأساسية للتفويض الخاصة بالتزويد بخدمات الاتصالات دون الحاجة لترخيص منفرد.

إن الترخيص تطور حديث نسبياً في العديد من أسواق الاتصالات.تاريخيا قامت مؤسسات الاتصالات القديمة المملوكة للحكومة بالتزويد بخدمات الاتصالات بصورة احتكارية في غالبية الأسواق . وتم التعامل مع عمليات الاتصالات كجزء من الإدارة العامة الحكومية وذلك ارتباطاً مع الخدمات البريدية والنقل على الطرق والخدمات الحكومية الأخرى وكان ينظر للتراخيص على إنها أمر غير ضروري .

في العديد من الحالات تم إعداد الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة كجزء من عملية خصخصتها .أمكن عن طريق تحديد الحقوق والالتزامات لهذه المؤسسات تزويد المستثمرين بدرجة من اليقين عن نوعية النشاط التجاري الذي يستثمرون فيه . يزود الترخيص كل ذوي المصلحة بما في ذلك المستهلكين والمنافسين والحكومة بفهم واضح عن المطلوب وغير المطلوب والمسموح به وغير المسموح به لمؤسسة الاتصالات .

إن للتراخيص أهمية خاصة في نطاق الاقتصاديات النامية و الانتقالية . تزود التراخيص بدرجة من اليقين للمستثمرين والمقرضين وتقترن بذلك الثقة المطلوبة لاستثمار ملايين أو مليارات من الدولارات المطلوبة لتركيب أو تحديث بنية الاتصالات في هذه الاقتصاديات.

لا يوجد للتراخيص نفس الأهمية في جميع الدول . في العدد المحدود من الدول حيث تم منذ فترة طويلة تملك مؤسسات الاتصالات الاحتكارية بواسطة القطاع الخاص وبصفة خاصة الولايات المتحدة وكندا لم تتواجد بصورة تقليدية تراخيص خاصة بالاتصالات. وبدلاً من ذلك فإن الأحكام والشروط التنظيمية تم الإلزام بها عن طريق القرارات أو الأوامر أو عمليات الموافقة على التعريفات من خلال سلطة تنظيمية حكومية . في بعض البلدان الأخرى بما في ذلك دول أمريكا اللاتينية تم منح مؤسسات الاتصالات ذات الملكية الخاصة بصورة تقليدية حقوق الانتفاع أو حقوق الامتياز.

بينما قد يتم تعريف التعبيرات " ترخيص " و "وحق الانتفاع "و " حق الامتياز " بصور مختلفة في قوانين البلدان المختلفة فإن هذه التعبيرات تشير بصفة عامة إلي نفس المفهوم الأساسي . في سياق تنظيم الاتصالات فإن

هذه التعبيرات جميعاً تشير لمستند قانوني ممنوح أو تمت الموافقة علية من قبل هيئة التنظيم أو سلطة حكومية أخرى يحدد حقوق والتزامات المؤسسة المزودة بخدمة الاتصالات . من أجل السهولة فإننا سوف نستخدم فقط التعبير " ترخيص " في هذه الوحدة . ولكن في غالبية الحالات فان ما يقال عن التراخيص ينطبق بنفس الدرجة على حقوق الانتفاع وحقوق الامتياز.

يتم أحياناً القيام بعملية الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة والجديدة بواسطة هيئات تنظيم مستقلة للاتصالات وأحياناً تتم هذه العملية مباشرة بواسطة الحكومات أو الوزراء . في هذه الوحدة ولسهولة المرجعية فسوف نشير بصفة عامة إلى هيئة الترخيص باستخدام تعبير "هيئة التنظيم" . كما أن هذا التعبير سيشمل سلطات الترخيص الأخرى مثل الوزراء .

بصرف النظر عن السلطة الحكومية المسئولة ،فإن عملية الترخيص واحدة من أهم العمليات " التنظيمية " التي يتم القيام بها في نطاق إصلاح قطاع الاتصالات . تكون عملية الترخيص مرتبطة بصورة متكاملة ببنية أسواق الاتصالات وعدد ونوعية المؤسسات القديمة للخدمات ودرجة التنافس فيما بينها والإيرادات التي تتحصل عليها الحكومات نتيجة لتشغيل الأسواق وفي النهاية فاعلية توريد خدمات الاتصالات إلى الجمهور.

٢-١-٢ أهداف الترخيص

عادة ما تكون للحكومات ولهيئات التنظيم أهداف متعددة مختلفة للترخيص لمؤسسات الاتصالات.
الأهداف الشائعة للترخيص مدرجة فيما يلي :

(أ) عملية تنظيم التزويد بخدمة عامة أساسية- تعتبر خدمات الاتصالات الأساسية خدمة عامة أساسية في العديد من الدول . وبينما تواجد اتجاه لا يقاوم اتجاه الخصخصة والاعتماد على قوي السوق ، فإن غالبية الحكومات مازالت مستمرة في فرض بعض وسائل التحكم والقيود لضمان أن خدمات الاتصالات الأساسية يتم التزويد بها من أجل الصالح العام . التراخيص أداة هامة لممارسة وسائل التحكم هذه في غالبية الدول.

(ب) التوسع في الشبكات والخدمات وأهداف الخدمة الشاملة الأخرى _ هذا أحد الأسباب الرئيسية للترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة في غالبية الدول . كثيراً ما تكون التزامات التوسع في الشبكات والتغطية بالخدمة مدرجة في التراخيص . وهذه هي الحالة بصفة خاصة حينما تتم خصخصة مؤسسة اتصالات قديمة مملوكة للدولة مثل هيئة البريد والبرق والهاتف (PTT) أو عند منح درجة معينة من الحصرية على سبيل المثال (احتكار قاصر على اثنين خاص بالترخيص لخدمات خلوية مع الحق في استخدام نطاق نادر) . إن التراخيص أداة هامة للتوسع في الاستثمار في البنية التحتية والتحفيز تجاه أهداف تواجد خدمة شاملة وإتاحة شاملة في البلدان النامية (يتم في الوحدة ٦ مناقشة أهداف الخدمة الشاملة بالتفصيل)

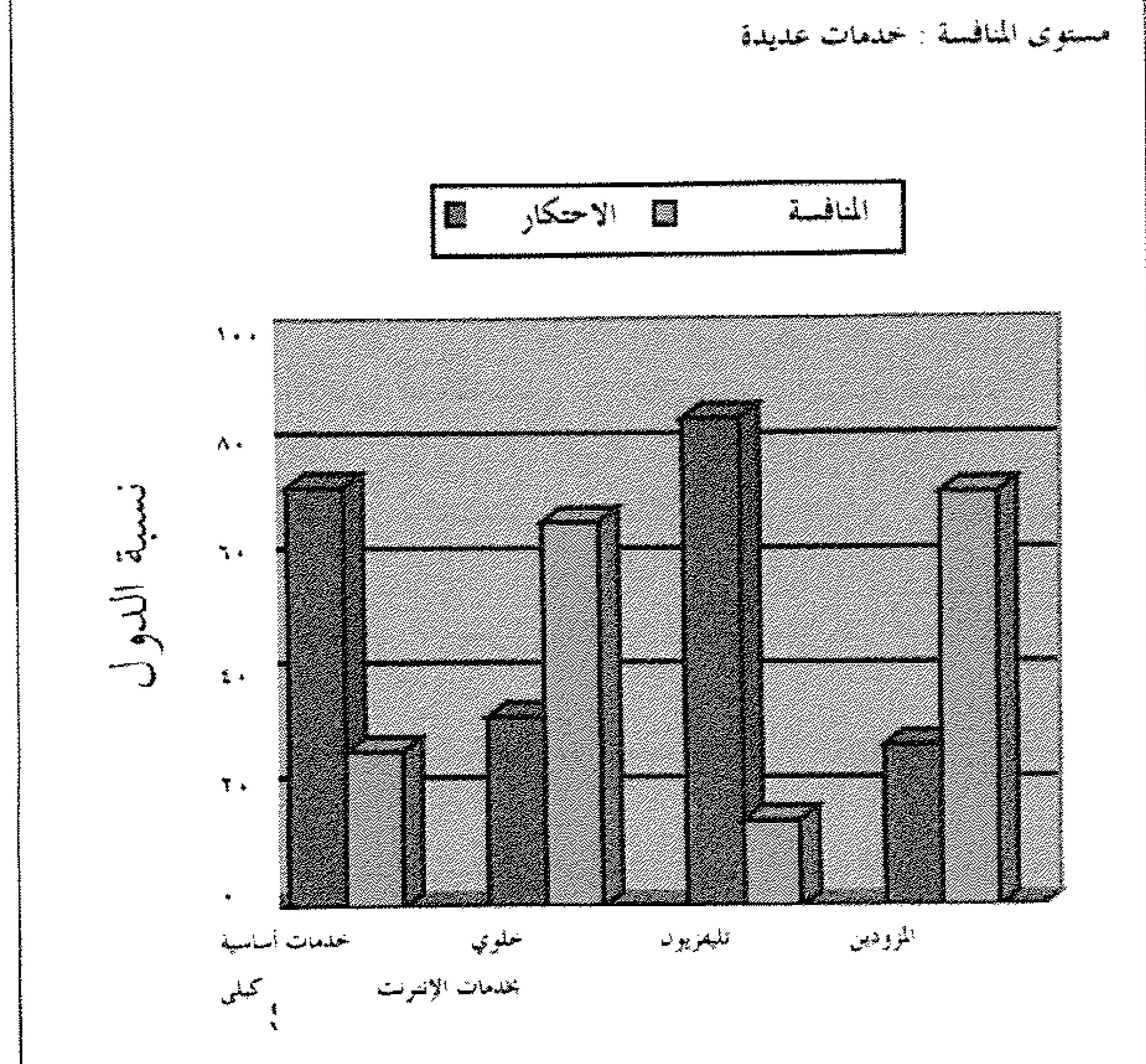
(ج) الخصخصة أو المتاجرة – إن الترخيص ضروري حينما تتم خصخصة هيئة بريد وبرق وهاتف (PTT) مملوكة للدولة . يحدد الترخيص حقوق والتزامات مؤسسة الاتصالات وهو مستند رئيسي في عملية الخصخصة. فهو يحدد ما يشتريه المستثمر وما الذي تتطلبه الحكومة من مؤسسة الاتصالات والمستثمر.

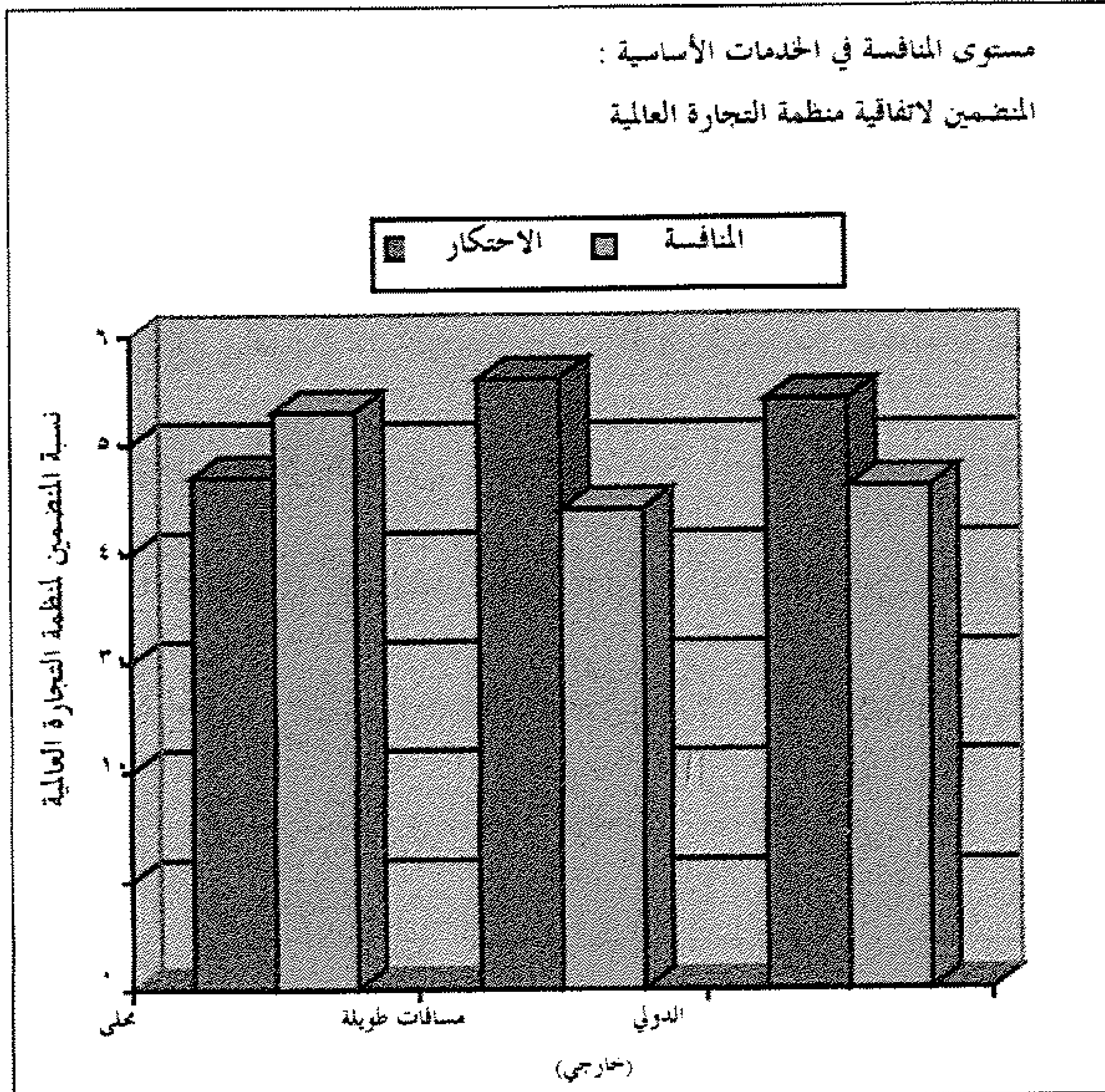
(د) تنظيم بنية السوق ـ إن أحد جوانب التنظيم الأساسية هي تحديد بنية سوق قطاع الاتصالات وبصفة خاصة عدد مؤسسات الاتصالات المرخص لها بالتزويد بخدمات الاتصالات. في العديد من الدول تكون زيادة المنافسة سبباً رئيسياً للترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة. لقد جعل الترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة "المنافسة" هي الصيغة المهيمنة للتزويد بالخدمة في بعض أسواق الاتصالات . على سبيل المثال (الخدمات الخلوية والتزويد بخدمة الإنترنت) ولكنها ليست كذلك في أسواق أخرى بما في ذلك أسواق الخدمات الأساسية . يوضح الشكل ٢-١ المستويات المختلفة للمنافسة في أسواق الاتصالات المتعددة على مستوي العالم . إن الهدف الأساسي لعملية الترخيص في العديد من الأسواق هو ضمان استمرارية ومصالح كيان منافس جديد .وعلى الجانب الأخر فبينما يمكن أن تزيد مبادرات الترخيص من المنافسة فإن متطلبات الترخيص يمكن أيضا أن تزود بوسيلة للحد من فتح الأسواق . وهذا هو هدف سلطات الترخيص في بعض الدول حيث تم منح تراخيص أو الاحتفاظ باحتكار أو باحتكار مقتصر فقط على اثنين أو حقوق حصرية أخرى . يتم الاحتفاظ بهذه الحقوق لأسباب سياسية أو مالية . على سبيل المثال فإن الحكومات في عديد من الدول قد زادت من عائدات الخصخصة إلي خزينة الحكومة وذلك بمنح حقوق احتكارية إلي مؤسسة الاتصالات المخصخصة حديثاً لمدة محدودة. رغم أن الاحتفاظ بالاحتكارات يقلل بصفة عامة من الكفاءة في أسواق الاتصالات فان العديد من الحكومات قد قبلت هذا الوضع على أنه مشكلة " انتقالية " بغرض الحصول على سيولة من أجل أغراض مثل خفض العجز . في هذه الحالات فان الخصخصة بصفة عامة تتم على عدة مراحل .

(ه)إنشاء إطار تنافسي - كثيراً ما تتضمن التراخيص شروطاً خاصة بإيجاد " تكافؤ للفرص " بالنسبة للمنافسة وكذلك الحد من احتمالات سوء استغلال مؤسسات الاتصالات القديمة لوضعها المهيمن في أسواق الاتصالات . يشار لهذه الشروط في التراخيص عاده بأنها "إجراءات وقائية ضد قمع المنافسة " أو " شروط المنافسة العادلة ". (يتم في الوحدات ٣ و ٤ و ٥ مناقشة أمثلة هذه الشروط بتفصيل أكبر) .

(و)توزيع الموارد النادرة ـ إن الموارد المحدودة المطلوبة لتشغيل خدمات الاتصالات (مثل النطاق اللاسلكي والأرقام وحقوق المرور) يجب أن توزع بين مؤسسات الاتصالات بصورة عادلة وبكفاءة ومع مراعاة الصالح العام . كثيراً ما يتطلب هذا التوزيع توازن المصالح و الأولويات المتنافسة . يمكن على سبيل المثال توزيع (تخصيص) النطاق عن طريق المزاد لمقدم أعلى عطاء أو توزيعه بتكلفة منخفضة لخفض الأسعار أو لتشجيع انتشار خدمات جديدة . يمكن أن تكون إتاحة حق المرور مصدر للإيرادات الحكومية أو المرافق العامة ولكن القيود الاقتصادية أو القيود الأخرى للإتاحة قد تؤدي إلى تأخير انتشار الخدمات وكذلك أسعار أعلى للمستهلكين

شكل ٢-١ الترخيص لمؤسسات الاتصالات المتنافسة





المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (١٩٩٩)

ز) تحقيق إيرادات حكومية _ يمكن أن يؤدي الترخيص لمؤسسات الاتصالات والنطاق اللاسلكي إلى تحقيق إيرادات كبيرة للحكومات . قد يولد مزاد للتراخيص الجديدة إيرادات لمرة واحدة . بالإضافة إلى ذلك فان رسوم التراخيص السنوية كثيرا ما تزود بمصدر مستمر من الإيرادات لتمويل عمليات مؤسسة التنظيم أو لأغراض أخرى . بالإضافة إلى ذلك فان الترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة يمكن إن يزيد الحجم الكلي لأسواق الاتصالات وبالتالي ينتج عنة إيرادات ضريبية أكبر للحكومات

(ح) حماية المستهلك _ كثيراً ما يتم إدراج الشروط المتعلقة بحماية المستهلكين في تراخيص الاتصالات. قد تتعلق هذه الشروط بأمور مثل تنظيم الأسعار وطرق الفوترة وآليات شكاوي المستهلكين وتسوية المنازعات وتحديد المسئولية القانونية عن التقصير في الخدمة والخدمات الإلزامية التي يجب تقديمها للمستهلكين (على سبيل المثال خدمات الدليل والمساندة بواسطة عامل الهاتف و خدمات الطوارئ)

(ط) الوضوح التنظيمي _ إن التحديد الدقيق لحقوق والتزامات كل من مؤسسة الاتصالات ومؤسسة التنظيم بالنسبة للترخيص يمكن أن يزيد بدرجة ملموسة من الثقة في التنظيم . إن الوضوح التنظيمي عامل حرج في عمليات الترخيص حيث يكون الهدف هو جذب مؤسسات اتصالات واستثمارات جديدة هذا صحيح بصفة خاصة في حالة الرغبة في اجتذاب الاستثمار الأجنبي إلى اقتصاديات نامية أو انتقالية يكون عنصر المخاطرة فيها اكبر .

٢-١-٣ التراخيص ووسائل التنظيم الأخرى_

في غالبية الدول تشتمل التراخيص على عنصر واحد فقط من الإطار التنظيمي .تتواجد القواعد الأخرى التي تحكم مؤسسات الاتصالات في قوانين الاتصالات وسياسات القطاع والتنظيمات والقرارات والأوامر و الأحكام والتوجيهات والمستندات الأخرى ذات التطبيقات العامة .

يحدد عاملان ما إذا كانت الحقوق والالتزامات لمؤسسة الاتصالات مذكورة في الترخيص أو عن طريق وسيلة أخرى :

متطلبات القانون المحلي

مستوي تطور الإطار التنظيمي المحلي .

يتم التعامل مع بعض الأمور التي يتم إدراجها في التراخيص في بعض من البلدان في هيئات معينة بينما يتم في هيئات أخرى في بلدان أخرى . ففي المكسيك على سبيل المثال تم إدراج معايير الخدمات و الأهداف لشركة (Telmex) في الترخيص (الامتياز) والذي تم إعداده لـ Telmex قبل خصخصتها . بينما في كندا تم تحديد جودة الخدمات والمعايير والأهداف في قرارات وأوامر مؤسسة التنظيم وهو المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون والاتصالات (CRTC) .

حدثت الخصخصة والتحرير الاقتصادي أولاً في أوروبا في المملكة المتحدة في بدايات ثمانينات القرن العشرين . في ذلك الوقت كانت فكرة التنظيم للاتصالات جديدة بالنسبة للمملكة المتحدة . لم يتواجد إطار تنظيمي ولذلك تم تحضير التراخيص الصادرة لـ British Telecom (BT) على أنها قوانين قائمة بذاتها إلى حد بعيد . نظمت هذه القوانين غالبية الجوانب التنظيمية لعمليات (BT) ومنحت العديد من الحقوق الحصرية مثل احتكار محدود لخدمات الصوت الأساسية وقيود على إعادة البيع البسيط . وبصفة مشابهة فان ترخيص (Mercury) أول منافس تعتبر في مجال خطوط الاتصال الثابتة في المملكة المتحدة احتوى على مجموعة قوانين تنظيمية لذلك المنافس شاملة بدرجة كبيرة .

تم تبني نموذج مشابه في عدد من الدول الأخرى في أوروبا وغيرها حيث تم خصخصة مؤسسات الاتصالات القديمة وتم الترخيص لمشغلين جدد .

كما تم توضيحه أعلاه فإن بعض الدول وبصفة خاصة في أمريكا الشمالية لا يوجد بها تقليد إصدار تراخيص شاملة تسرد مجموعة أحكام تنظيمية تفصيلية. يتم في الولايات المتحدة وكندا بصفة نموذجية تضمين القواعد التنظيمية المفصلة عن طريق التنظيمات أو القرارات أو الأوامر أو التعريفات التي تصدر أو يتم الموافقة عليها بواسطة هيئة التنظيم. وبالتالي فعندما طبقت كندا مجموعة قواعد وأحكام لبعض مؤسسات الاتصالات لأول مرة في عام ١٩٩٨ فان هيئة التنظيم أصدرة تراخيص قصيرة للغاية (صفحتين) لمشغلي الخدمة الدولية . تم وضع بقية القواعد التي تحكم هؤلاء المشغلين في مستندات تنظيمية أخرى .

سوف تحتاج الدول التي لا يوجد بها إطار تنظيمي واضح والتي تنوي الترخيص لمؤسسات اتصالات جديدة أو جذب استثمارات بالنسبة لمؤسسات الاتصالات القديمة لان تطور تراخيص تكون بدرجة كبيرة شاملة. لقد عانت بعض الدول التي بدأت الخصخصة والتحرير الاقتصادي بدون تراخيص واضحة ومفصله أو مستندات تنظيميه أخرى من مشاكل خطيرة بسبب عدم الوضوح التنظيمي.

تم في بلدان أخرى لا يتوافر بها إطار تنظيمي واضح الوصول إلى الوضوح واليقين التنظيمي في مرحلة مبكرة عن طريق استخدام التراخيص الشاملة . تشمل الأمثلة المجر و أوغندا والمغرب و الأردن. لقد ساهمت التراخيص المفصلة في نجاح الخصخصة ودخول منافسين جدد إلي السوق . يزود الجدول ٥-٢ بمثال على المحتويات الشاملة لترخيص شبكة الهواتف العمومية (PSTN) في دولة نامية لا يتواجد بها إطار تنظيمي واضح .

مع زيادة المنافسة في أسواق الاتصالات فانه يجب أن يصبح من الممكن التقليل من تفاصيل الإطار التنظيمي

المتواجد إما في التراخيص أو في المستندات التنظيمية الأخرى . تم الاعتراف بهذا التوجه في توجيه الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٧الخاص بالتراخيص والمقترحات التالية الخاصة بالترخيص في يوليو ٢٠٠٠ والتي تحبذ حد ادني من شروط الترخيص و الاستبعاد في مرحلة لاحقة لمتطلبات الترخيص .

ولكن يظل الموقف مختلفاً بالنسبة لأسواق الاتصالات الأقل تطورا ولاسيما تلك الأسواق التي ينظر إليها على أنها ذات اقتصاديات عالية المخاطر وتعاني مشاكل حكومية. لا يتواجد لغالبية هذه الأسواق سياسات أو أطر تنظيمية واضحة أو متسقة . في هذه الأسواق يكون من المهم تطوير تراخيص واضحة ومفصلة كجزء من مبادرات الخصخصة والتحرير الاقتصادي . يجب توافر هدفين أساسيين أثناء إعداد هذه التراخيص :

اليقين التنظيمي _عندما تتم الصفقات التجارية الخاصة بالخصخصة أو الترخيص قبل تطوير إطار تنظيمي واضح فإن حقوق و التزامات مؤسسات الاتصالات يجب أن يتم تحديدها بوضوح في التراخيص . إن اليقين التنظيمي بالنسبة للمواضيع الرئيسية (مثل الربط وتنظيم الأسعار وضمانات المنافسة) سوف تحفز على نجاح الخصخصة والحوافز الخاصة بالترويج لدخول أطراف جديدة للأسواق . سوف يؤدي عدم اليقين إلى تقليل اهتمام المساهمين . كما سوف يؤدي إلي خفض العوائد التي تحصل عليها الحكومات من مبيعات الخصخصة أو رسوم الترخيص.

تحديد الحقوق الحصرية – قد تتطلب سياسات القطاع الترخيص للعديد من مؤسسات الاتصالات أو قد يتم منح حق احتكارى حصري (أو لاثنين فقط من المشغلين) لفترة محدودة من الزمن . إن منح الحقوق الحصرية يزيد بصفة عامة من الإيرادات الحكومية للخصخصة وصفقات الترخيص .ولكن كما تم ملاحظة في الوحدات(١و٤و٦) فان الإبقاء على الاحتكارات يمكن أن يحد من نمو القطاع ويخفض من كفاءة مؤسسات الاتصالات بما يضر بالمستهلكين . بصرف النظر عن السياسة التي يتم تبنيها بالنسبة للحقوق الحصرية فإنها يجب أن تنعكس بوضوح في تراخيص مؤسسات الاتصالات الجديدة لكي يتكون عندهم وعند مستثمريهم و مقرضيهم وضوح الرؤية.

٢-١-٤ قواعد التجارة متعددة الأطراف

تشتمل الاتفاقية العامة الخاصة بالتجارة في الخدمات (GATS) واتفاقيه منظمة التجارة العالمية (WTO) لعام ١٩٩٧ الخاصة بالاتصالات الأساسية (ABT) على قواعد تنطبق على التنظيم والترخيص للاتصالات. إن الدول الموقعة على اتفاقية (ABT) وكذلك البلدان التي ترغب في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (WTO) يجب أن تجعل ممارستها التنظيمية الخاصة بالترخيص متوائمة مع القواعد التجارية لمنظمة التجارة العالمية .

يتم فيما يلي تلخيص القواعد التجارية ذات الصلة بعملية الترخيص . يتم التزويد بالمزيد من التفصيلات في وحدات أخرى . (على سبيل المثال القواعد التجارية التي تؤثر على الربط والمنافسة المشروعة والخدمة الشاملة). إن الفكرة الأساسية المركزية لجميع هذه القواعد هو التطوير تجاه أسواق تنافسية مفتوحة وعمليات ترخيص تتسم بالشفافية .

(i) المتطلبات العامة للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS)

تلتزم جميع الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية "بالالتزامات و الأحكام العامة " لاتفاقية الجاتس GATS. إن ثلاثة منها ذات صلة مباشرة بعمليات الترخيص .

(أ) معاملة الدولة الأولي بالرعاية (MFN) (مادة II من الجاتس) _ يجب أن تتيح أنظمة الترخيص فتحاً للأسواق لمؤسسات الاتصالات من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية بشروط " ليست أقل رعاية " من الشروط المطبقة على مؤسسات الاتصالات من " أي دولة أخرى " .

(ب) الشفافية (مادة III من الجاتس) _ يجب أن يتم نشر جميع القوانين والقواعد التي تؤثر على التجارة في الخدمات .يتطلب ملحق الجاتس الخاص بالاتصالات بصفة محددة النشر، ضمن أشياء أخرى، لكل متطلبات الإخطار أو التسجيل أو الترخيص إذا تواجد ذلك بالإضافة إلى الأشكال الأخرى للموافقة والقبول (على سبيل المثال الموافقة على نوع المعدات الطرفية) المطلوبة قبل السماح للموردين الأجانب للخدمة بممارسة الأنشطة التجارية بصورة مشروعة في بلد عضو في الاتفاقية.

(ج)العوائق ضد التجارة (مادة VI من الجاتس)_ يجب " ألا تمثل متطلبات الترخيص عوائق لا مبرر لها ضد التجارة " .

ii) الالتزامات المحددة لاتفاقية الاتصالات الأساسية (ABT)

تشتمل جداول الجاتس على التزامات تجارية إضافية من قبل البلدان الأعضاء بصورة منفردة خاصة بخدمات معينة تشمل خدمات الاتصالات الأساسية . بالإضافة إلي ذلك فان الالتزامات الوطنية المقدمة كجزء من اتفاقية منظمة التجارة العالمية للاتصالات الأساسية تتطلب من العديد من الدول إتاحة و فتح اكبر لأسواق الاتصالات. في العديد من الحالات فان تطبيق هذه الالتزامات ينفذ على مدي عدة سنوات .

تلزم الورقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية الملحقة بالعديد من التزامات الدول والخاصة باتفاقية الاتصالات الأساسية تلك الدول بتبني ممارسات تنظيمية معينة تطبق على خدمات الاتصالات الأساسية اثنين من هذه الالتزامات المحددة في الإطار ٢-١ ذات صلة مباشرة بالترخيص .

النص الكامل للورقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية مدرجه في الملحق (أ)

٢-١-٥ توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالترخيص

يزود توجيه الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٧ والخاص بالترخيص بإطار مفصل للترخيص لخدمة الاتصالات في أوروبا . يتسق هذا الإطار مع التزامات الاتحاد الأوروبي الخاصة بمنظمة التجارة العالمية . ورغم إن هذا التوجيه ملزم فقط بالنسبة للاتحاد الأوروبي فانه يزود بأسلوب جيد للبلدان الأخرى للأخذ في الاعتبار عند تطوير مجموعات أحكامها الخاصة بالترخيص

لقد نشر الاتحاد الأوروبي حديثاً اقتراحاً بتوجيه خاص بالترخيص (اقتراح بتوجيه خاص بالترخيص لشبكات وخدمات الاتصالات الإلكترونية ١٢ يوليو ٢٠٠٠) . ولكن وكما ستتم المناقشة أدناه فان هذا الاقتراح يمثل بدرجة كبيرة جهوداً مجددة لتطبيق أسلوب متجانس خاص بتخفيض التنظيمات المحددة في توجيه عام ١٩٩٧ . ولهذا فسوف نركز على توجيه عام ١٩٩٧ فيما يلي :

إطار ٢-١ قواعد الترخيص الواردة في الورقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية

الورقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية- الالتزامات الخاصة بعملية الترخيص

٤-إتاحة معايير الترخيص للجمهور

عندما تدعو الحاجة لترخيص فإن ما يلي سوف يتاح للجمهور .

(أ) جميع معايير الترخيص و الفترة الزمنية المطلوبة بصفة عامة للوصول إلى قرار بخصوص طلب الترخيص

(ب) قواعد وشروط التراخيص الفردية

سوف يتم الإفصاح للطالب عن أسباب رفض الترخيص عند طلبه معرفة الأسباب

٦- توزيع (تخصيص) الموارد النادرة

يتم تنفيذ جميع إجراءات تخصيص واستخدام الموارد النادرة بما في ذلك الترددات و الأرقام وحقوق المرور بطريقة موضوعية وفي وقت معقول وبشفافية وبدون تحيز . سوف يتاح للجمهور الوضع الحالي لحيز(نطاق) الترددات المخصصة ولكن التحديد المفصل للترددات المخصصة لاستخدامات حكومية محدده غير مطلوب

أهداف الاتحاد الأوروبي من تبني التوجيه محددة في الإطار ٢ - ٢.

يشجع التوجيه استخدام تفويضات عامة والتي يشير إليها البريطانيون كتراخيص نوعية(class licenses) . يكون الاستخدام المقترح للتراخيص الفردية قاصراً على التليفونات الصوتية العامة والخدمات التي تستخدم موارد نادرة . يجب أن تكون شروط التراخيص (التفويضات) العامة قاصرة على الشروط المتعلقة بالمتطلبات الأساسية. يتم وصف محتوى هذا النوع من الشروط في الإطار (٢-٣) . يجب أن يتم نشر شروط الترخيص ومعايير التأهل للتراخيص العامة بواسطة السلطة المانحة للتراخيص . سوف يرخص لأي كيان يستوفي المعايير بأن يقوم بالتزويد بالخدمة بدون أي عملية اختيار إضافية أو قرار تنظيمي أو متطلبات فردية للتراخيص.

طبقاً للتوجيه الخاص بالترخيص لعام ١٩٩٧ فانه تم أيضاً وضع قيود على الشروط التي يمكن تطبيقها على التراخيص الفردية . يتم وصف هذه الشروط في الإطار ٢-٤ . يتم لاحقاً في هذه الوحدة مناقشة بنود محددة من التوجيه تتعلق بشكل ومحتوي التراخيص .

في اقتراحه المؤرخ يوليو ٢٠٠٠ والخاص بتوجيه جديد خاص بالترخيص جدد المجلس الأوروبي جهوده من اجل تجانس وخفض المتطلبات الأوروبية للترخيص . ورغم أن توجيه عام ١٩٩٧ الخاص بالترخيص يعطي أولوية للتراخيص (التفويضات) العامة فان المجلس الأوروبي قرر أن ذلك التوجيه ما زال يعطي حرية اكبر من اللازم للدول الأعضاء لاستخدام التراخيص الفردية . في الحقيقة وجد المجلس الأوروبي أن التراخيص الفردية أصبحت هي القاعدة وليس الاستثناء في غالبية أنظمة الترخيص الوطنية الأوروبية . لكي يتم المزيد من الترويج للدخول إلى الأسواق فان اقتراح المجلس الأوروبي بتاريخ يوليو ٢٠٠٠ سوف يغطي جميع الخدمات والشبكات تحت نظام ترخيص (تفويض) شامل وسوف يقصر استخدام التراخيص الفردية على نقل ملكية

الترددات اللاسلكية و الأرقام فقط . كما سوف يقوم التوجيه المقترح أيضا بمزيد من الحد لعدد الشروط التي يمكن فرضها على المزودين بالخدمة . يتطلب التوجيه فصلا واضحاً بين الشروط الناشئة طبقاً للقانون العام (المنطبقة على كل المشغلين) والشروط طبقاً للترخيص العام والشروط المرتبطة بالتراخيص الفردية .

إطار ٢ – ٢ : أهداف تراخيص الاتحاد الأوروبي
أهداف توجيه الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٧ الخاص بالتراخيص توسيع المنافسة في أسواق الاتصالات عن طريق مجموعة أحكام وقواعد للتراخيص : ➢ يستبعد جميع الحواجز للدخول للأسواق ماعدا القيود الموضوعية والمتسمة بالشفافية والغير مبنية على التحيز والمتناسبة المتعلقة بتوافر الموارد النادرة مثل الأرقام والنطاق وحقوق المرور . ➢ تبسيط والعمل على تناغم عمليات إصدار التراخيص من خلال الاتحاد الأوروبي . ➢ تحديد شروط للتراخيص تتسم بالشفافية والتي تمثل " أبسط وأخف التنظيمات الممكنة المتوائمة مع تنفيذ المتطلبات المطبقة "

تهدف مقترحات المجلس الأوروبي بتاريخ يوليو ٢٠٠٠ إلى ضمان عدم طلب معلومات كشرط مسبق للدخول للأسواق .كما تضع كذلك حدوداً على الإثبات اللاحق للالتزام بالشروط . بالإضافة إلي ذلك فإن التوجيه المقترح سوف يخفض بدرجه كبيرة الرسوم الإدارية كما سوف يتطلب من هيئات التنظيم نشر موجز سنوي للتكاليف والرسوم . إذا زادت الرسوم التي تجمعها هيئات التنظيم عن تكلفتها الإدارية فأن هيئات التنظيم سوف يطلب منها تعديل مستوي الرسوم في العام التالي.

٢ – ٢ أنواع أنظمة التراخيص.

يوجد بصفة عامة ثلاثة أساليب للترخيص لمؤسسات الاتصالات وخدمات الاتصالات:

١- تراخيص فردية لمؤسسات الاتصالات

٢- تراخيص (تفويضات) عامة

عدم وجود متطلبات للترخيص (أي دخول مفتوح) .

تنعكس هذه الفئات الثلاثة في الإطار التنظيمي لعدد من الدول . يتم استخدام هذه الفئات في توجيه الاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٧ الخاص بالترخيص في حين ان الإطار القانوني القائم لجميع الدول لا يعكس التقسيم إلى هذه الفئات .

إطار ٢ – ٣ : قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بشروط التفويض العام

يجب أن تخضع أية شروط ملحقه بالتراخيص لمبدأ التناسب وتتوافق مع قواعد المنافسة للاتحاد الأوروبي

الشروط التي يمكن أن تلحق بجميع التراخيص العامة :

٢-١ الشروط التي يكون الغرض منها الالتزام بالمتطلبات الأساسية ذات الصلة

٢-٢ التزويد بالمعلومات المطلوبة بصورة معقولة للتأكد من الالتزام بالشروط السارية وللأغراض الإحصائية

٢-٣ الشروط التي يكون الغرض منها منع التصرفات القامعة للمنافسة في أسواق الاتصالات بما في ذلك الإجراءات والتدابير لضمان أن التعريفة لا تتسم بالتحيز ولا تؤدي إلي إعاقة المنافسة .

٢-٤ الشروط المتعلقة بالاستخدام المؤثر والكفء لسعة الترقيم .

الشروط المحددة التي قد تلحق بالتراخيص العامة لتزويد الجمهور بخدمات الاتصالات والشبكات.

٣-١- شروط متعلقة بحماية المستخدمين والمستهلكين وبصفة خاصة فيما يتعلق بـــ :

- الموافقة المسبقة بواسطة الكيان التنظيمي الوطني على عقد المُشترِك النمطي .
- التزويد بفواتير مفصلة ودقيقة
- التزويد بإجراءات لفض المنازعات .
- النشر والإخطار بصورة كافية عن أي تغيير في ظروف الإتاحة بما في ذلك التعريفة وجودة وإتاحة الخدمة

٣-٢ المساهمات المالية للتزويد بخدمة شاملة طبقاً لقوانين المجموعة

٣-٣ تبادل معلومات قاعدة بيانات العملاء الضرورية للتزويد بمعلومات دليليه شاملة .

٣-٤ التزويد بخدمات الطوارئ .

٣-٥ ترتيبات معينة للأشخاص المعاقين .

٣-٦ شـــروط تتعـــلق بربط الشبكات وتبادل تقديم الخدمات طبقاً لتوجيه والتزامات الربط للاتحاد الأوروبي بموجب قوانين المجموعة .

المصدر : لجنة المجموعة الأوروبية (١٩٩٧)

لعلـــه يكـــون مـــن المفيـــد الوضع في الاعتبار متطلبات الـــترخيص . (مـــرة أخرى نكرر أن الوضع في أمريكا الشـــمالية مختـــلف . لم تتواجد بصفة عامة أية متطلبات للـــترخيص لمؤسســـات الاتصـــالات أو للخدمات ما عدا تراخيص النطاق وشهادات تسهيلات القسم ٢١٤ للمجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) وتراخيص الخدمات الدولية للمجـــلس الكـــندي للإذاعـــة والتـــليفزيون والاتصالات (CRTC) وتاريخياً شهادات الصالح العام والضرورة في بعض الولايات والمقاطعات) .

يتم في الجدول ٢- ١ التحديد باختصار للسمات الرئيسية لكل واحد من الأساليب الثلاثة للترخيص.

يعـــتمد الشكل القانوني للترخيص على القواعد والأحكام القانونية لكل بلد . إن الشكليات لا تؤثر بدرجة كبيرة على ممارسات الترخيص الجيدة فالأكثر أهمية أن تكون شروط الترخيص واضحة ومتناسبة وقابلة للتطبيق.

إطار : ٢-٤: قواعد الاتحاد الأوروبي الخاصة بشروط التراخيص الفردية

تشمل الشروط المحددة التي يمكن إلحاقها بالتراخيص الفردية :

- شروط محددة مرتبطة بتخصيص حقوق الترقيم (الالتزام بخطط الترقيم الوطنية) .
- شروط محددة مرتبطة بالاستخدام الفعال والإدارة بكفاءة للترددات اللاسلكية .
- متطلبات بيئية محددة ومتطلبات محددة خاصة بتخطيط المدن والأقاليم بما في ذلك الشروط المرتبطة بإتاحة الأراضي ذات الملكية العامة أو الخاصة والشروط المرتبطة بالتخصيص المشترك والمشاركة في التسهيلات .
- المدة القصوى والتي يجب ألا تكون قصيرة بصورة غير موضوعية وبصفة خاصة لضمان الاستخدام الفعال للترددات اللاسلكية أو الأرقام أو الإتاحة للأرض ذات الملكية العامة أو الخاصة دون الإخلال بالقواعد الأخرى المتعلقة بسحب أو تعليق التراخيص .
- التزامات الخدمة الشاملة .
- الشروط المنطبقة على مؤسسات الاتصالات التي لها قوة سوق ملموسة والتي يكون الغرض منها ضمان الربط أو التحكم في قوة السوق الملموسة المذكورة .
- شروط تتعلق بالملكية والتي تلتزم بقانون المجموعة الأوروبية والتزامات المجموعة تجاه الدول الأخرى
- متطلبات تتعلق بجودة وإتاحة واستمرارية خدمة أو شبكة .
- شروط معينة تتعلق بإتاحة خطوط مؤجرة

المصدر : لجنة المجموعة الأوروبية (١٩٩٧)

في العديد من الدول يكون منح تراخيص الاتصالات إجراء من طرف واحد من قبل الكيان التنظيمي . يتم منح التراخيص لواحد أو أكثر من المرخص لهم طبقاً لأحكام وشروط محددة في الترخيص . ويكون منح الترخيص مجرد عمل إداري .

وفي بلدان أخرى فان الترخيص يمثل عقداً بين هيئة التنظيم ومؤسسة الاتصالات . يستخدم هذا الأسلوب حينما يتم منح التراخيص عن طريق " حق الاستغلال " التقليدي. عادة ما تحدد التراخيص بهذه الصورة حقوق و التزامات كل من هيئة التنظيم ومؤسسة الاتصالات بشيء من التفصيل ويتم توقيعها بواسطة كلا الطرفين . هذه الصيغة " التعاقدية " للترخيص هي الأكثر شيوعاً ونفعاً في الدول التي يكون فيها الإطار القانوني والتنظيمي اقل تطورا.

بمرور الوقت سوف تتلاشى الحاجة لتراخيص فردية في العديد من الأسواق المتحررة اقتصاديا . في الأسواق عالية التنافس يكون التبرير الرئيسي للتراخيص الفردية

هو الحاجة للتخصيص بعدالة للموارد النادرة مثل النطاق. وهذا هو أحد الأسباب لفصل ترخيص النطاق عن الجوانب الأخرى للترخيص .

بصـــرف النظر عن الشكل القانوني و عملية الترخيص فإن أساليب الترخيص الجيدة يكون لها سمات مشتركة .

وتشمل هذه السمات الوضوح والشفافية وتفادي الشروط التي تكون بدون ضرورة مرهقة . تتم المناقشة الإضافية لهذه السمات في القسم ٢-٤ من هذه الوحدة .

٢-٣ عملية الترخيص

ناقش القسم الأخير أنواعاً مختلفة من أنظمة الترخيص . وفـــي هذا القسم سوف تتم مناقشة العمليات المختلفة التي تصدر عن طريقها التراخيص . سوف تعتمد العملية على سياســات القطاع والقوانين وهيكل السوق في بلد معين .

يــتم فيمــا يــلي مناقشــة خمسة أنواع شائعة لعمليات الترخيص .

٢-٣-١ الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة

تشــمل عملية الإصلاح الخاصة بالاتصالات في غالبية الدول خصخصة هيئات البريد والبرق والهاتف (PTTs) ومنح تراخيص تنافسية في أقسام السوق المختلفة . أتمت بعــض الــدول هــذه العملية وما زال الآخرون يمرون بمرحلة التطبيق بينما لم تبدأ بعض الدول حتى الآن.

إن خطــوة أساســية فــي عملية الخصخصة والتحرير الاقتصـــادي فـــي العديد من الدول هي إصدار تراخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة .

جدول ٢-١ أنواع أنظمة التراخيص

نوع متطلبات الترخيص	السمات الرئيسية	أمثلة
تراخيص فردية (تــراخيص مخصصة لمؤسسة اتصالات محدده)	➢ عادة ما يكون ترخيصاً مُعد طبقاً لشروط محددة ومفصله ➢ كثيرا ما يمنح من خلال عملية ما اختيارية تنافسية ➢ يكون مفيداً حينما : (أ) يخــتص الــترخيص بأحد الموارد أو الحقوق النادرة (على سبيل المثال النطاق) (ب)تكــون هيئة التنظيم مهتمةً بدرجة كبيرة بضمان أن يتم توريد الخدمة بصورة معينة (على سبيل المثال حينما يكون لمؤسسة اتصالات قوة سوق كبيرة)	➢ خدمــات أساســيه لشبكه الهواتف العمومية في سوق احتكاري ➢ الخدمــات اللاســلكية المــتحركة والثابتة ➢ أية خدمات تتطلب النطاق
تفويضات عامة (تراخيص فئة)	➢ مفيــدة عــندما لا يوجد مبرر لتراخيص فردية ولكن تتواجد أهداف تنظيمية هامة يمكن تحقيقها بتحديد شروط عامة . ➢ عــادة تحتوي على شروط تتعلق بحماية المستهلك ومتطلبات أساسية أخرى . ➢ عــادة مــا تمنح بدون عملية اختيارية تنافسية ويرخص لكل	خدمات نقل البيانات خدمات إعادة البيع الشبكات الخاصة

جدول ٢-١ أنواع أنظمة التراخيص		
نوع متطلبات الترخيص	السمات الرئيسية	أمثلة
	الكيانات المؤهلة بتقديم الخدمة أو تشغيل التسهيلات	
الخدمات التي يمكن التزود بها بدون ترخيص (خدمات محررة تماماً)	➢ لا توجد عملية ترخيص أو متطلبات تأهل . ➢ مفيدة عندما يكون النشاط من الناحية التقنية في نطاق تعريف الأنشطة الخاضعة للتنظيم (على سبيل المثال تقديم خدمة اتصالات للجمهور) ولكن لا يوجد مبرر لوضع متطلبات للترخيص . ➢ متطلبات عامة (على سبيل المثال التسجيل مع مؤسسة التنظيم) يمكن فرضها عن طريق تنظيم أو أمر عام .	➢ المزودين بخدمات الإنترنت ➢ الخدمات ذات القيمة المضافة

لا يشمل هذه الخطوة بصفة عامه اختيار تنافسي أو عملية عامة رسمية أخرى . كثيراً ما تفوض قوانين الاتصالات الجديدة أو تعديلاتها بالترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة . تستلزم عملية الترخيص التحديد المفصل للحقوق و الالتزامات القائمة والجديدة لمؤسسة الاتصالات . في بعض الحالات يتم منح مؤسسة الاتصالات القديمة تراخيص (تفويضات) عامة . ولكن آخرين بما في ذلك هيئات البريد والبرق والهاتف عادة ما يحصلون على تراخيص فردية . بينما تدعو مقترحات المجلس الأوروبي الخاصة بالترخيص بالابتعاد عن التراخيص الفردية في الأسواق التنافسية الناضجة فإنه مازالت توجد أسباب جيدة للتراخيص الفردية لمؤسسات الاتصالات القديمة في الأسواق الأقل تنافسية والتي لها إطار تنظيمي أقل تطورا .

جدول ٢ – ٢ توجيه الاتحاد الأوروبي الخاص بالترخيص :أنواع التنظيمات لهيئات شبكات الهواتف العمومية المتنافسة	
نوع التنظيم	الصيغة القانونية للتنظيم
تخصيص النطاق	➢ تراخيص فردية للنطاق صادرة بناء على اختيار تنافسي
➢ متطلبات أساسية	➢ ترخيص (تفويض) تشغيل عام أو ترخيص فئة متاح لكل مؤسسات الاتصالات المؤهلة.
ممارسات قامعة للمنافسة والخدمة الشاملة	➢ قوانين وتنظيمات عامة تنطبق على جميع مؤسسات الاتصالات في القطاع

إن الحقوق والالتزامات المدمجة في التراخيص الجديدة لمؤسسات الاتصالات القديمة يجب بصفة عامه أن يتم تكييفها طبقا لسياسات وتنظيمات جديدة. وبصفة خاصة فإنها كثيرا ما يجب تكييفها لتتوائم مع حقائق اقتصادية مبنية على آليات السوق وبصفة خاصة حينما تكون مؤسسة الاتصالات سوف يتم خصخصتها وسوف تواجه المنافسة لأول مرة في بعض الأسواق . من المفيد الحصول على مدخلات دقيقة من السوق قبل تحديد أحكام وشروط مثل هذه التراخيص . يمكن تحقيق هذا عن طريق وسائل عامة . رغم أن الأكثر شيوعاً القيام بذلك عن طريق توظيف مستشارين مهنيين جيدين ذوى خبرة في مجال الخصخصة والتحرير الاقتصادي في أسواق أخرى.

عملياً كثيرا ما يستلزم الترخيص لمؤسسات الاتصالات القديمة عملية تفاوض بين مؤسسة الاتصالات العامة (PTO) وهيئة التنظيم . تأتي المدخلات الإضافية عادة من المستشارين المهنيين بما في ذلك خبراء البنوك الاستثمارية والمحامين الذين تعينهم مؤسسة الاتصالات العامة أو الحكومة أو هيئة التنظيم .

من المهم لهيئة التنظيم (أو سلطة الترخيص الأخرى) التوصل إلى توازن جيد للآراء بالنسبة لمحتوي الترخيص. وفي هذا الشأن فإنه كثيراً ما تتواجد جداول أعمال متنافسة بين مؤسسة الاتصالات العامة (PTO) والتي قد ترغب في الاحتفاظ بأكبر قدر ممكن من الحصرية وقوة السوق وبين أولئك الذين يناصرون سياسة تنافسية لقطاع الاتصالات . إن وزراء المالية ورجال البنوك الاستثمارية الذين يعملون لصالح مؤسسة الاتصالات العامة كثيراً ما يركزون على منح حقوق حصرية ومزايا في الأسواق كوسيلة لزيادة عوائد الخصخصة .ولكن وزراء الاتصالات وهيئات التنظيم كثيراً ما يركزون بصورة أكبر على تعزيز التنافس كوسيلة لزيادة فاعلية أسواق الاتصالات والتزويد بخدمات أفضل للجمهور .

التراخيص المتوازية لمؤسسات الاتصالات العامة وكذلك للقادمين الجدد

في بعض الدول تُمنح مؤسسات الاتصالات العامة تراخيص لخدمات جديدة (على سبيل المثال الخدمات الخلوية و نقل البيانات والتزويد بخدمات الإنترنت والخدمات ذات القيمة المضافة) بينما تمنح أيضا

تـراخيص بهـذه الخدمـات إلى القادمين الجدد .عادة ما تحصل مؤسسات الاتصالات العامة على الترخيص خارج عملية الاختيار التنافسية والتي قد تستخدم لاختيار قادمين جـدد مثل مشغلي الخدمات المحمولة (المتنقلة) الجدد . هـذا مـا يحـدث بالنسـبة لتراخيص الخدمات الخلوية (المتنقلة) في كل من الدول المتطورة والدول الأقل نمواً.

تـثار مواضيع العدالة التنافسية في هذه العملية .كثيراً ما يدفـع القادمون الجدد مبالغ كبيرة للترخيص طبقاً لعملية اخـتيارية تنافسية ولكن مؤسسات الاتصالات القديمة لا تقـوم بـالدفع . لقد تم في بعض الأحيان التعامل مع هذا الموضوع وذلك بالطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة أن تدفـع رسـوماً مساوية لمبلغ العطاء الفائز أو نسبة مـئوية ثابـتة مـن هذا المبلغ . حدث هذا حديثاً عندما رخصـت الأردن لمشـغل ثـاني لنظام التشغيل العالمي لـلهاتف المحمـول (GSM) .عـندما رخصت كولومبيا لمشغلين خلويين آخرين في كل واحدة من أسواق الأقاليم الـثلاث فإن مؤسسات الاتصالات القديمة طلب منهم دفع ٩٥ % من قيمه العطاء الفائز في المناطق المعنية .

في دول أخرى لم يطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة دفع رسوم ترخيص رغم أن القادمين الجدد قاموا بالدفع. يجادل البعض بأن مؤسسات الاتصالات القديمة قد منحت الـترخيص طـبقاً للممارسـات السابقة والقانون السابق وسـوف تكون مخالفة للعدالة أن يتم فرض رسوم عليها بأثر رجعي . كما أوضح آخرون أن مؤسسات الاتصالات القديمـة قـد خاطرت وتحملت مصاريف لتطوير وتنمية السوق . من هذا المنظور فإن الفرض بأثر رجعي لرسوم باهظة للتراخيص قد يعتبر غير مناسب . بينما لا تتواجد دائمـاً الإجابـة الصـحيحة فـي هذه الأحوال فإنه يجب الحـرص عـلى إتاحة تكافؤ الفرص . إذا مُنحت معاملة تفضيلية لمؤسسات الاتصالات القديمة فإنه يجب أن تتوافر مكاسب واضحة للجمهور نتيجة لعمل ذلك . قد تشمل هذه المكاسـب الحفاظ على التزامات انتشار الشبكة أو أهداف خدمة شاملة أخرى محددة .

٢-٣-٢ الـترخيص لقـادمين جـدد – التراخيص الفردية

يتطـلب إصـدار تراخيص فردية لمؤسسات الاتصالات الجديدة عملية اختيار معينة . عندما لا تمتلك أية مؤسسة اتصـالات قديمة ترخيصا فإن الأفضل هو تطبيق عملية تـرخيص تنافسية وتتسم بالشفافية طبقاً للممارسات التي سوف يتم مناقشاتها لأحقاً في هذه الوحدة (خاصة قسم ٢ -٤)

٢-٣-٣ التفويضات العامة

إن إصدار تفويضات عامة (تراخيص فئة)يتضمن تحديد معاييـر الـتأهل للـترخيص وشروط الترخيص . بصفة نموذجيـة يفضل أن تشتمل كلتا العملتين على الاستشارة المسبقة للجمهور . يزيد هذا من شفافية عملية الترخيص ويضـمن أن المعـلومات ذات الأهميـة قد تم أخذها في الاعتبار. لا توجد حاجة لعملية اختيار بالنسبة للتفويضات العامـة حيـث أن جميع مؤسسات الاتصالات المؤهلة أو المزودين بالخدمة سوف يتم الترخيص لهم .

يكون تطبيق أحكام وقواعد التفويضات العامة اكثر تعقيداً عـندما ترخص التراخيص الفردية القائمة بنفس الخدمات كتـلك التي تغطيها التفويضات العامة . على سبيل المثال فـإن التفويضـات العامة كثيراً ما تستخدم لتحديد شروط للـتزويد بخدمـات ذات قيمـة مضافة . ولكن العديد من مؤسسـات الاتصـالات العامة تكون أيضاً مفوضة لتقديم خدمات ذات قيمة مضافة تحت ترخيصاتهم الفردية .
لضمان المنافسة العادلة فإن هيئات التنظيم يجب أن تتأكد مـن أن أيـة اخـتلافات بين شروط التفويضات العامة والـتراخيص الفردية متعادلة تنافسياً .أحد الحلول الجيدة هـو توضـيح أن التراخيص الفردية لا تفوض بتقديم أية

خدمة يمكن تقديمها تحت تفويض عام . وبهذه الطريقة فإن هيئات التنظيم يمكنهم التأكد من أن جميع المقدمين لنفس الخدمة يخضعون لنفس ظروف الترخيص .

٢-٣-٤ تراخيص النطاق

تتطلب العديد من خدمات الاتصالات تفويضاً باستخدام ترددات لاسلكية . كثيراً ما يتم منح تراخيص النطاق التي تكون مطلوبة للتزويد بخدمة كجزء من عملية ترخيص فردية . من الضروري على سبيل المثال التفويض لمشغلي الخدمات الخلوية أن يستخدموا النطاق المطلوب وكذلك التفويض لهم بتشغيل الشبكات الخلوية .

يجب أن تمنح التراخيص (التفويضات) بتشغيل خدمة الاتصالات وكذلك باستخدام النطاق اللاسلكي المطلوب في نفس الوقت . يجب ألا يتواجد تأخير أو مخاطر عدم أتساق في المتطلبات التنظيمية بين نوعي التفويضات . إذا تم إصدار ترخيصين منفصلين فيجب أن يصدرا في نفس الوقت . أحد الأساليب الجيدة هو إلحاق مسودة ترخيص نطاق وكذلك مسودة الترخيص لمؤسسة اتصالات بطلب عروض للحصول على تراخيص . يتم مناقشة هذا المنهج لاحقاً في هذه الوحدة .

أحد أسباب الاحتفاظ بترخيصين منفصلين هو السهولة الإدارية في إدارة النطاق . في غالبية الدول يتم التفويض بإدارة النطاق إلي مجموعة إدارية مختلفة عن المجموعة التي تقوم بالتنظيم لجوانب أخرى من عمليات الاتصالات مثل تنظيمات التسعير والممارسات القامعة للمنافسة . بتواجد شكل قانوني متسق ومنفصل لتراخيص النطاق، فإن المتطلبات الفنية والخاصة بالإبلاغ والالتزام يمكن جعلها قياسية لكل مستخدمي النطاق اللاسلكي .

٢-٣-٥ المزادات والاختيار العشوائي وعمليات التقييم النسبية الخاصة بالنطاق

يتم بصورة عامة الاعتراف بان النطاق اللاسلكي مورد عام ومحدود وبالتالي يخضع للتنظيم الحكومي . لقد أدت التطورات التكنولوجية إلى توسيع الأجزاء القابلة للاستخدام من النطاق وسمحت ببث المزيد والمزيد من المعلومات في نفس المساحة من عرض النطاق الترددي. رغم هذه التطورات فإن عدداً متزايداً من خدمات و تطبيقات الاتصالات تعتمد على النطاق ولذلك فإن الطلب على النطاق كثيرا ما يزيد عن المتاح . ولذلك فإن هناك حاجة لتطوير سياسات وأساليب لتخصيص النطاق. تتشابه هذه الأساليب مع عمليات الترخيص الأخرى ولكن توجد أيضاً اختلافات معها .

في عصر احتكارات الاتصالات العامة كانت هيئات البريد و البرق والهاتف (PTT) في الغالب هي المسئولة عن تخصيص النطاق وخصصت تلك الهيئات النطاق لاستخداماتها كلما دعت الحاجة لذلك . ومنذ ذلك الحين طورت العديد من الدول أساليب جديدة لتخصيص النطاق لتحل محل تلك الأساليب المستخدمة في زمن الاحتكارات العامة . إن الذي حفز على تطوير أساليب جديدة هي الورقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية . يتطلب القسم السادس من هذه الورقة أن تتم الإجراءات الخاصة بتوزيع واستخدام الموارد النادرة بما في ذلك الترددات بطريقة موضوعية وفي زمن مناسب وأن تتسم بالشفافية وعدم التحيز .

تم تبني أساليب مختلفة لتخصيص النطاق عندما يزيد الطلب عن المتاح . لا يتوافر إجماع على أفضل الأساليب بالنسبة لكل حالة من الحالات .

بصفة تقليدية فإن الحكومات كثيراً ما كانت تخصص النطاق لطالبين معينين ثم تخصص بعد ذلك أجزاء من النطاق لكيانات للاستخدام في الأغراض المحددة على أساس أن من يطلب أولاً يتم إجابة طلبه أولاً. هذا الأسلوب سريع وعملي وغير مكلف ولكنه غير مناسب في البيئة التنافسية الحالية. لقد أدت الزيادة في عدد المنافسين والطلب على النطاق إلى تطوير أساليب تنافسية تخصيصية. تشمل هذه الأساليب الاختيار العشوائي وأساليب التقييم النسبية والمزادات . كما تم أيضاً استخدام توليف مختلفة لهذه الأساليب . على سبيل المثال يمكن تخفيض عدد الطالبين باستخدام أسلوب " تقييم نسبي" ثم تتم المشاركة في مزاد أو عملية اختيار عشوائي للتخصيص النهائي للنطاق .

الاختيارات العشوائية

تزود الاختيارات العشوائية بأسلوب سريع وغير مكلف يتصف بالشفافية للاختيار من بين طالبين يكونون بصورة كبيرة متشابهين أو مؤهلين بنفس الدرجة . يجب بصفة عامة أن يسبق الاختيار العشوائي عملية تأهل رسمية لاختيار المشاركين في الاختيار العشوائي . وإلا فإن استخدام الاختيار العشوائي قد يؤدي إلي إعاقة تنمية قطاع الاتصالات . في الولايات المتحدة على سبيل المثال أوضحت الخبرة في هذا المجال أن بعض المشاركين السابقين في الاختيار العشوائي لم تتواجد لهم أية نية لتشغيل خدمات اتصالات ولكنهم ببساطة خططوا لإعادة بيع تراخيصهم الخاصة بالنطاق لتحقيق مكسب . كما أن بعض الفائزين الآخرين في الاختيار العشوائي غير قادرين مالياً على بدء تشغيل الخدمة .

عمليات التقييم النسبية

طبقاً لأسلوب التقييم النسبي فإن هيئة التنظيم (أو مؤسسة حكومية أخرى) تقرر لمن سوف يتم تخصيص النطاق ذو الصلة . يزود التقييم النسبي بأسلوب لاختيار من بين الطلاب المتعددين الذين يكونون بصفة أساسية متكافئين. كما يسمح أيضاً لهيئات التنظيم بمضاهاة أهداف القطاعات المحددة مع مؤسسات الاتصالات المسئولة عن تحقيق هذه الأهداف .

هناك أشكال عديدة لأساليب التقييم النسبي . في بعض الحالات يتم منح تراخيص النطاق للطالبين المتوقع أن يقوموا بالاستخدام الأمثل للنطاق للصالح العام . قد تشمل عمليات التقييم النسبية استخدام العديد من معايير التأهل والاختيار . في غالبية الحالات يتم مسبقاً نشر هذه المعايير و يجتهد الطالبون لإثبات أن طلباتهم تستوفي هذه المعايير بدرجة أفضل من الطالبين الآخرين .

يشتمل الحد الأدنى من المتطلبات بصفة عامة على دليل لتوافر الموارد المالية والقدرة المهنية والجدوى الاقتصادية لتطبيقات النطاق المعنية .قد تشمل معايير الاختيار على التعريفات المقترحة والتغطية (جغرافية وبالنسبة للمستخدمين) وأهداف امتداد الشبكة والتزامات جودة ونطاق الخدمة والاستخدام الفعال للترددات . يتم تطبيق بعض المعايير المذكورة أعلاه في بعض الحالات كمعايير تأهل وفي بعض الحالات الأخرى كمعايير اختيار وذلك اعتماداً على البلد وحتى على فئات الخدمات داخل بلد معين .

لقد وجهت انتقادات عديدة لأسلوب التقييم النسبي . يركز النقد بصفة عامة على نقص الشفافية . مهما كانت معايير التقييم صارمة فانه يوجد عنصر ذاتي (غير موضوعي) لغالبية عمليات التقييم النسبية . ولهذا فإنها يشار لها أحيانا على أنها " مسابقات جمال ". نتيجة للعنصر الذاتي فكثيراً ما يتوافر الشك على أن هيئات التنظيم أو متخذي القرار قد لا يصدرون قرارهم بصورة غير متحيزة . في بعض الحالات أدت هذه الشكوك إلي منازعات قضائية. وفي حالات أخرى لم يتخذ إجراء حيال هذه الشكوك ولكنها

بــرغم ذلك تضعف من مصداقية عملية الترخيص وكذلك مصداقية الحكومة أو هيئة التنظيم .

تركــز الانــتقادات الأخــرى لعملية التقييم النسبية على الســرعة . كــثيراً مــا تكــون العملية بطيئة . يمكن أن يســتغرق الــتقييم الدقيق للقدرات المالية والخطط التقنية وخلافه وقتاً طويلاً . وأخيراً فإن عملية التقييم النسبية يتم أحياناً انتقادها على أساس أنها تشتمل على تدخل تنظيمي غيــر ملائــم أو موضــع شك بالنسبة لاختيار الفائزين والخاسرين . كثيراً ما يقال أن المزادات تمثل بديلا أفضل للــتقييمات النسبية لكونها تعتمد على قوي السوق بدلاً من الأوامر التنظيمية لتحديد نتائج مبنية على المنافسة .

المزادات

تستخدم المزادات بصورة متزايدة بواسطة هيئات التنظيم لمنح تراخيص النطاق لأعلى مزايد (مقدم عطاء) . في حالــة المزادات فإن السوق في النهاية هو الذي يحدد من سوف يحصل على تراخيص النطاق.ولكن في الكثير من أســاليب المزادات فإن المزايدين يتم التأهيل المسبق لهم باستخدام معايير شبيهة بتلك المستخدمة في عمليات التقييم النســبية . ونتيجة لذلك فإن المشاركة في بعض المزادات تكــون قاصــرةً على المزايدين الذين أثبتوا قدرات مالية وتقنية .

توضح تجربة مزادات النطاق في الولايات المتحدة أهمية اســتخدام معايير دقيقة للغاية تقنية ومالية وتجارية للتأهل المســبق لــلمزايدين . اتضــح لاحقــاً أن بعض مقدمي العطاءات الناجحين في ذلك البلد غير قادرين على تمويل عطــاءاتهم المبالغ فيها . كما اتضح أن آخرين لم يتواجد لهم لا القدرة التقنية ولا النية في تشغيل خدمات اتصالات تستخدم الترددات التي زايدوا عليها بنجاح .

تواجد أنواع مختلفة لمزادات النطاق اكثرها شيوعاً هي :

- ➢ مزادات ذات جولة واحدة أو بسيطة (مفتوحة أو مغلقة)
- ➢ مــزادات متعددة الجولات (متعاقبة أو متزامنة)

لقــد أصــبحت المزادات المتزامنة متعددة الجولات والتي تم تطويــرها أولا فــي الولايات المتحدة في منتصف العقد الأخيــر مــن القــرن العشــرين أكثر أساليب المزادات اســتخداماً . وبيــنما تــتواجد تغييرات من بلد لأخر فإن الأسـلوب المتـبع يكــون بصــفة عامــة مزاداً متزامناً لــتراخيص نطاق مختلفة .تكون هناك "جولات "من تقديم العطــاءات أي سلســلة مــن العطــاءات المتعاقبة لكل ترخيص. تستمر العطاءات في الزيادة خلال هذه الجولات حتى يتم تحديد مقدم العطاء الأعلى لكل ترخيص .

يتــلقى كــل مقدم عطاء في بداية كل جولة معلومات عن تأهله لتقديم عطاء وعن أعلى عطاء قائم لكل ترخيص . عــادة يجب أن تكون العطاءات الجديدة أعلى من العطاء القائم على الأقل بمبلغ سابق التحديد . في بعض الحالات تعطــي الفرصة لمقدمي العطاءات بسحب العطاءات التي قدموها في جولات سابقة رغم أن مثل هذا الفعل عادة ما يكون مصحوباً بجزاءات . أحيانا تعاقب " قاعدة النشاط" مقدمــي العطــاءات الغيــر نشطين (الخاملين) بخفض "نقــاط تأهلهم كمقدمي عطاءات". تستمر الجولات إلى أن لا يتم تقدم عطاءات جديدة على أي من التراخيص .

تــتم عملية تقديم العطاءات في المزادات المتزامنة متعددة الجــولات عــادة عن طريق الحاسب الآلي بحيث يمكن الإعــلان عــن العطــاءات ومعلومات المزاد الأخرى و إجــراء الحسابات بصورة أسرع . يتم بصورة نموذجية تشفير العطاءات لدواعي السرية وتقديمها إلكترونيا .

يــتم فــي الإطار ٢-٥ توضيح بعض السمات الرئيسية لــلمزادات المتزامنة متعددة الجولات والذي يصف عملية المزادات في كندا .

هــناك العديد من الحجج المؤيدة لمزادات النطاق . تزود المــزادات بوسيلة فعالة وتتسم بالشفافية وموضوعية لمنح تــراخيص الــنطاق لمقدمي العطاءات الذين يقدرون هذه

التراخيص أكثر من غيرهم . يمكن أن تضمن عملية التأهل المسبق المناسبة أن مقدمي العطاءات الناجحين لديهم القدرات التقنية والمالية لتطبيق الخدمة بسرعة وبفاعلية . كما ينظر للاستثمار الكبير المطلوب للفوز بمزاد على أنة حافز للانتشار السريع للبنية التحتية والخدمات حيث أن ذلك هو السبيل الوحيد لمقدم العطاء الفائز لاسترداد استثماراته المدفوعة كرسوم للترخيص . حجة أخرى لصالح مزادات النطاق هي أنها وسيله تزود الجمهور بأعلى "إيجار" لاستخدام الموارد العامة . يمكن أن تستخدم الحكومات عائدات المزادات لتقليل العجز والأولويات العامة الأخرى .

توجد كذلك حجج ضد مزادات النطاق .أولاً هناك حجة أن التكلفة العالية التي يدفعها مقدم العطاء الفائز يتم عادة تحميلها للعملاء . وبذلك قد تكون النتيجة هي أسعار عالية بصورة مفرطة لمستهلكي الخدمات اللاسلكية واختراق أقل لاسيما بين المستهلكين منخفضي الدخل . يجادل البعض بأن رأس المال المستخدم لدفع رسوم المزادات العالية سوف يصبح غير متاح للاستثمار في البنية التحتية للشبكة . ورغم أنه يمكن الادعاء بأن الطالب جيد التمويل يستطيع أن يدفع لكلا الأمرين فانه لا يمكن منع التخطيط الإستراتيجي لتقديم العطاءات للحصول على النطاق . لقد انتقدت البنوك وهيئات التقييم والمستشارون الماليون الرسوم العالية الحالية التي تم دفعها لنظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) في العديد من دول أوروبا . لقد انخفضت أسعار الأسهم وتقييم القروض لبعض مقدمي العطاءات الفائزين نتيجة للشعور الذي يشارك فيه الكثيرون بأنهم قد دفعوا اكثر مما ينبغي في المزادات .

إطار ٢-٥ سمات المزادات متعددة الجولات : النموذج الكندي

١- **نقاط تأهل مقدمي العطاءات** : يتم تحديد عدد من النقاط لكل ترخيص في المزاد بحيث يتناسب هذا العدد مع عرض نطاق التردد وعدد السكان الذين يغطيهم الترخيص . يجب أن يوضح كل مقدم عطاء ما هي التراخيص وعدد " نقاط " الترخيص التي يرغب في تقديم عطاءات بشأنها .

٢- **قاعدة النشاط** : يعتبر مقدم العطاء نشطاً بالنسبة لترخيص معين إذا كان هو صاحب أعلى عطاء حالي من الجولة السابقة أو إذا قدم عطاءاً مقبولاً في الجولة الحالية . في كل مرحلة من تقديم العطاءات يجب أن يكون مقدم العطاء نشطاً بالنسبة لتراخيص تكون النقاط المناظرة لها تصل إلي نسبة مئوية معينة من مستوي نقطة تأهل مقدم العطاء .

٣- **سحب العطاء / العقوبات** : إذا تم تقديم عطاء ثم رغب مقدمه في فترة لاحقة في تغييره فانه يمكن أن يفعل ذلك شريطة دفع غرامة تناظر الخسارة المحتملة للإيرادات نتيجة لسحب العطاء .

٤- **الزيادات في قيمة العطاء** : تستخدم الزيادات في قيمة العطاء للإسراع في إجراءات المزاد . يتم تقدير هذه الزيادات بنسبة مئوية و/ أو قيمة دولاريه مطلقة ويتم تغييرها خلال سير المزاد .

٥- **التنازلات الاختيارية** : تحمي التنازلات الاختيارية مقدمي العطاءات من الأخطاء التي قد يقومون بها أو في حالة المشاكل التقنية أو الخاصة بالاتصالات . وتحمي مقدم العطاء من فقدان نقاط التأهل عندما لا يستوفي متطلبات النشاط في مرحلة ما .

٦- **قاعدة التوقف** : عادة ما يتوقف المزاد عندما تنتهي جولة ما بدون تقديم عطاءات مقبولة أو تنازلات اختيارية عن أي ترخيص .

٧- **سقوط الحق** : سوف يسقط حق من يقدم أعلى عطاء عن ترخيص ما ولكنه يفشل في السداد بالنسبة لهذا الترخيص ويجب علية سداد عقوبة مالية .

المصدر : وزارة الصناعة الكندية (١٩٩٨)

وأخيراً فان رسوم المزادات المرتفعة قد لا تشجع المؤسسات الصغيرة على الدخول إلى سوق الاتصالات. ولذلك فقد تكون النتيجة هي زيادة التكتل في السوق وفي النهاية أيضاً أسعار أعلى للمستهلك .

لقد استخدمت المزادات المتزامنة متعددة الجولات حديثا للترخيص للمزودين بالخدمة اللاسلكية في استراليا وكندا

وأسبانيا وهولندا و المملكة المتحدة وألمانيا . تزود عملية الترخيص الحديثة لنظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) (الجيل الثالث) بدراسات حالة هامة لأساليب ترخيص النطاق المختلفة . يصف الإطار ٢-٦ عمليات ترخيص نظام الاتصالات المتنقلة الشامل المتباينة بدرجه كبيره والمستخدمة في العديد من الدول الأوروبية

٢-٤ ممارسات إصدار التراخيص

بينما تتباين أساليب إصدار التراخيص للاتصالات بدرجة كبيرة من بلد لاخر فإن هناك سمات مشتركة لاسيما بين الممارسات الأفضل للتراخيص .تقوم الأقسام التالية باستعراض الممارسات الجيدة التي تساعد على ضمان نجاح عملية الترخيص .

٢-٤-١ الشفافية

إن الشفافية في الإجراءات هي إحدى المتطلبات الرئيسية لعملية ترخيص ناجحة . إن أهمية الشفافية في عملية الترخيص يبرهن عليه تضمينها في الورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية (أنظر اطار٢-١).

تتطلب الشفافية أن تجري عملية الترخيص بصورة مفتوحة وأن تصدر قرارات الترخيص بناء على معايير تم نشرها مسبقاً . تسري هذه المتطلبات على كل قرارات الترخيص شاملة تلك الخاصة بمنح أو إلغاء ترخيص معين . تعكس عمليات الترخيص التي سوف توصف لاحقاً في هذه الوحدة مبادئ الشفافية . تشمل السمات الرئيسية لهذه العمليات :

- النشر المسبق عن طلب تقديم طلبات مع قواعد عملية التقدم (العطاء) ومعايير التأهل والاختيار .

إطار٢-٦ : المزادات والتقييمات النسبية: دراسات حالة لنظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS)

ألمانيا – في أغسطس ٢٠٠٠ عرضت ألمانيا عن طريق المزاد ١٢ مجموعة من نطاق نظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) . نشرت هيئة التنظيم الألمانية (RegTP) في ١٨ فبراير ٢٠٠٠القواعد المطبقة على منح تراخيص (UMTS) . نصت القواعد على أن التأهل للمشاركة في المزاد سوف تحكمه قواعد التأهل الأساسية لقانون الاتصالات. طلب من مقدمي العطاءات أن يقدموا عطاءات بنجاح على اثنين على الأقل من مجموعات النطاق من اجل التأهل للحصول على ترخيص . كان الحد الأدنى لمبلغ الزيادة في العطاء (١٠%). تم استحداث قواعد إضافية لمنع مقدمي العطاءات من التأثير في النتيجة أو التحكم في سرعة المزاد . أثناء المزاد على سبيل المثال ، تم عزل مجموعات صغيرة من ممثلي كل واحد من مقدمي العطاءات من الثامنة صباحا حتى السادسة مساء مع تواجد اثنين من مراقبي (RegTP) مع كل مجموعة طوال الوقت . لم يكن من الممكن لمقدمي العطاءات رؤية عطاءات منافسيهم. تم فقط إتاحة قيمة أعلى العطاءات المقدمة عن كل مجموعة لمقدمي العطاءات.

استـــتمر مـــزاد نطاق نظام الاتصالات المتنقلة الشامل الألماني (UMTS) لمدة ١٤ يوماً و ١٧٣ جولة من تقديم العطاءات. في الـــنهاية حصـــلت ســـتة من مؤسسات الاتصالات كل واحدة منهم على مجموعتين من النطاق وتراخيص لمدة ٢٠ سنة . تطلبت الـــتراخيص من مؤسسات الاتصالات أن تقوم بتغطية على الأقل ٥٠% من السكان الألمان بنهاية عام ٢٠٠٢. انتهى هذا المزاد بعطاءات قياسية لتراخيص (UMTS) بمجموع كلي أكثر من ٦٠مليار دولار أمريكي . ونتيجة للقيمة فائقة الارتفاع المدفوعة تم التعـــبير عـــن القلق بأن بعض مؤسسات الاتصالات قد ينتهي بها الأمر بأن تنفق للحصول على التراخيص اكثر مما سوف تنفق على بناء شبكاتها .

المملـــكة المـــتحدة وأســـبانيا وهولندا – كانت حصيلة مزاد نطاق نظام الاتصالات المتنقلة الشامل (UMTS) الذي عقد في المملكة المتحدة في أبريل عام ٢٠٠٠ هي ٣٢,٥٨ مليار دولار أمريكي . استمرت هذه العملية لأكثر من ١٠٠ جولة لفترة زادت عن أربعة أسابيع .كما باعت هولندا عن طريق المزاد خمسة تراخيص بمبلغ ٢,٣ مليار دولار أمريكي وذلك في يوليو ٢٠٠٠ . بينما حصلت أسبانيا فقط على ٤٢٥ مليون دولار أمريكي كحصيلة لبيعها أربعة تراخيص (UMTS) في مارس ٢٠٠٠.

الـــنرويج – تم في النرويج استخدام عملية تقييم نسبية بدلاً من المزاد لمنح تراخيص (UMTS) . طلب من المتقدمين استيفاء حد أدنى من متطلبات التأهل مثل التعهد بتحقيق التزامات محددة خاصة بالتغطية والتوسع والدليل على القوة /القدرة المالية . كان المعيـــارين الأساسيين هما التغطية (جغرافية وبالنسبة للسكان) والتوسع (الانتشار). كانت الجوانب المالية وجودة الخدمة والتأثير البيئي وسابقة الخبرة معايير ثانوية .

كان التركيز بالنسبة لهولندا ليس هو الحصول على أكبر قدر من الأموال من ترخيص أنظمة نطاق الجيل الثالث للأنظمة المتنقلة . ولكن كان الهدف هو تشجيع التطوير السريع للشبكة ولزيادة التنافسية الكلية للنرويج . في النرويج يطلب من مؤسسات الخدمات اللاســـلكية دفع رسوم معتدلة إدارية ولإدارة الترددات . طلب من مؤسسات الاتصالات التي منحت تراخيص نطاق الجيل الثالث أن يدفعوا رسوم سنوية خاصة قيمتها حوالي ٢ مليون دولار أمريكي . بالإضافة إلى ذلك وبشرط موافقة البرلمان فان المرخص لهـــم بـــتراخيص الجيـــل الثالث طلب منهم أن يدفعوا مبلغ إجمالي يدفع مرة واحدة حوالي ١١ مليون دولار أمريكي . إن هذه المبالغ صغيرة للغاية مقارنة بنتائج مزادات النطاق في المملكة المتحدة وألمانيا.

الســـويد – ســـوف يتم أيضا في السويد منح تراخيص لأنظمة اتصالات الجيل الثالث المتنقلة باستخدام عملية تقييم نسبية. ينص القـــانون الســـويدي عـــلى أن تراخيص النطاق يجب أن تمنح بناء على معايير محددة . وكما هو الحال في النرويج فان المعايير الرئيسية للاختيار لمنح تراخيص نطاق الجيل الثالث في السويد هي التغطية والانتشار . سوف يتم فرض رسوم معتدلة لتراخيص الـــنطاق . يعتبر هذا الأسلوب مفيداً حيث أنه يمكن مؤسسات الاتصالات من الاستثمار في تطوير الشبكة كما أن رسوم النطاق العالية التي تدفعها مؤسسات الاتصالات سوف لا يتم تحميلها للعملاء .

- فصل عملية التأهل عن عملية الاختيار
- إعادة العطاءات المالية التي لم تفتح للمتقدمين الذين لم يستوفوا معايير التأهل
- الفتح العلني للعطاءات المالية المغلقة من المتقدمين المتأهلين .

يمكن أن تكون عملية تتسم بالشفافية مختلفة في حالة الطلبات أو المزادات الإلكترونية . تم مناقشة هذا أعلاه تحت التسمية "المزادات" .

الأسلوب الأفضل لقياس الشفافية يكمن من وجهة نظر المشاركين في عملية منح التراخيص . تعتبر ممارسة جيدة من قبل هيئة التنظيم أن يقوم باتخاذ كافة الإجراءات المنطقية والمعقولة لضمان أن المشاركين في عملية الترخيص بما من ذلك الطالبين والمرخص لهم الحاليين والمتنافسين والجمهور بصفة عامة يشعرون أن العملية عادله.

يسود شعور في بعض الأحيان أن إجراء عملية ترخيص تتسم بالشفافية يستهلك وقتاً أطول ويكون اكثر صعوبة من البدائل الأقل شفافية . على سبيل المثال فان عملية نشر القواعد الإجرائية ومعايير الاختيار مسبقا قد تكون صعبة بالنسبة لكيان تنظيمي مشكل حديثا في دولة تكون فيها الشفافية الإجرائية غير راسخة في الممارسات الحكومية.

ولكن غياب الشفافية يضعف من ثقة المستثمر في عدالة العملية التنظيمية بالكامل وفي سوق الاتصالات نفسها . يمكن أن يؤدي نقص الشفافية إلى الإبطاء بدرجة كبيرة من عملية التحرير الاقتصادي ويقلل من فوائد الخصخصة.

٢-٤-٢ أخذ رأي الجمهور

إحدى الممارسات الجيدة هي أخذ رأي الجمهور قبل وخلال عملية الترخيص .كبداية فانه كثيراً ما يكون من المفيد بالنسبة لهيئة التنظيم أن يطلب من الجمهور التعليق على الأسلوب الذي سيتم اتباعه في عملية إصدار التراخيص المقترحة وذلك قبل بدايتها . إن استشارة ذوى المصلحة تقوى الشعور بان العملية تتسم بالشفافية . تسمح هذه الاستشارات لهيئة التنظيم أن تحصل بصورة مباشرة على وجهات نظر المستهلكين ومؤسسات الاتصالات القديمة والطالبين المحتملين بخصوص مبادرة الترخيص المقترحة. يسمح هذا بالتضبيط الدقيق للأحكام والشروط والإجراءات المتعلقة بالترخيص وذلك لتعظيم احتمالات إجراء عملية ترخيص ناجحة.

تكون الاستشارات هامة بصفة خاصة حينما تتعلق بإصدار تفويض عام . يزود النشر المسبق للشروط المقترحة للتفويض العام بفرصة رئيسية للحصول على رد فعل وملاحظات الجمهور . و بالمقابل فبالنسبة لعملية ترخيص تنافسية فعادة ما تتوافر وسائل أخرى لذوى المصلحة بان يعلنوا عن وجهات نظرهم مثل مؤتمرات ما قبل تقديم العطاءات وتبادل وجهات النظر المكتوبة عن طريق أسئلة وإجابات . يمكن أن تكون الاستشارات بصورة رسمية أو بصورة غير رسمية . في نطاق أية مبادرة هامة خاصة بإصدار تراخيص فينصح بصفة عامة أن تقوم هيئة التنظيم بتحديد عملية استشارية رسمية وتتسم بالشفافية . أحد الأساليب الجيدة هي أن تقوم هيئة التنظيم بنشر إخطار يعلن فيه عن نيته في بدء عملية إصدار تراخيص ويطلب تعليقات على الأسلوب المقترح . يجب أن يحدد الإخطار بشيء من التفصيل الأسلوب المقترح وايه مواضيع محددة مطلوب إبداء الرأي فيها . حينما لا تكون هيئة التنظيم واثقةً من أفضل

الأساليب الواجب اتباعها فيمكنها أن تطلب اقتراحات بشأن خيارات متعددة .

يجب إرسال الإخطارات التي هي من هذا النوع إلى جميع الأطراف المعنية بما في ذلك الطالبين المحتملين والمرخص لهم الحاليين والمستهلكين ومجموعات الصناعة الذين يهمهم هذا الموضوع. في بعض الحالات يتم عقد اجتماع عام للسماح بتبادل وجهات النظر بصورة علنية بين الأطراف المعنية . يمكن أيضاً نشر نسخ من التعليقات المكتوبة .

تزيد عملية الاستشارات التي تسبق الترخيص من احتمالات أن يكون الأسلوب المتبع من قبل هيئة التنظيم تجاه إصدار التراخيص مبنياً على تفهم جيد لكل الاعتبارات ذات الصلة. يمكن أيضا أن تساعد الاستشارات على ضمان انه حتى أولئك الذين قد يختلفون مع أسلوب هيئة التنظيم سوف تكون لديهم قناعة أن وجهات نظرهم قد أخذت في الاعتبار .

٢-٤-٣ رسوم الترخيص

في صناعة الاتصالات يستخدم التعبير " رسوم الترخيص" لوصف أشياء مختلفة. قد يعني هذا التعبير واحداً أو أكثر مما يلي :

- الرسوم المدفوعة كمكافأة أو " إيجار " لحكومة أو كيان تنظيمي مقابل الحق في تشغيل شبكة أو التزويد بخدمة أو استخدام موارد محدودة مثل نطاق لاسلكي أو أرقام.
- رسوم إدارية لهيئة التنظيم لتعويضها عن تكاليفها الخاصة بإدارة والأشراف على استخدام النطاق اللاسلكي .
- رسوم إدارية لتعويض هيئة التنظيم عن التكلفة المتحملة في أداء وظائف تنظيمية أخرى مثل إصدار التراخيص لمؤسسات الاتصالات وضمان الالتزام بشروط الترخيص وحل المنازعات المتعلقة بالربط وتأسيس والإشراف على جوانب أخرى من الإطار التنظيمي وخلافه .

إنها ممارسة جيدة أن يتم التفريق بين أنواع الرسوم المحددة أعلاه . يحسن هذا من الشفافية ويسهل من تحديد أن الرسوم الإدارية المتعلقة باسترجاع التكاليف هي في الحقيقة مبنية على التكلفة . يقوى فصل رسوم الترخيص الإدارية المتعلقة بإدارة النطاق عن الرسومات الإدارية الأخرى من الشفافية وسهولة المحاسبة . يتم عادة إدارة النطاق بواسطة فرع منفصل وأحيانا وزارة أو هيئة منفصلة تماماً عن هيئة تنظيم الاتصالات.

من المسلم به بصفة عامة أن الرسوم الإدارية يجب ألا تحمل قطاع الاتصالات تكاليفاً غير ضرورية . إن أفضل وسيلة تتسم بالشفافية لتحقيق هذا الهدف هي خطة صريحة لاسترداد التكلفة . تشتمل خطط استرداد التكلفة على تحديد رسوم للتراخيص مبنية على التكاليف المتوقعة أو الفعلية لهيئة التنظيم . عند تحديد هذا المستوى الشامل لاسترداد التكلفة فمن الضروري تقسيم التكلفة بين المرخص لهم أو المشاركين في السوق . يمكن أن يتم هذا التقسيم بناء على عوامل مختلفة مثل إيرادات الاتصالات أو المناطق التي يغطيها الترخيص أو نوع الخدمات . إن أكثر طرق التقسيم شيوعاً هي المبنية على عامل الإيرادات .

انتقد اقتراح المجموعة الأوروبية في يوليو ٢٠٠٢ المتعلق باستبدال توجيه عام ١٩٩٧ والخاص بالترخيص " نقص الشفافية والرسوم العالية " للدول الأوروبية الأعضاء . وقدم الاقتراحات التالية :

"(١٥) يمكن فرض رسوم إدارية على المزودين بخدمات الاتصالات الإلكترونية وذلك لتمويل الكيان التنظيمي الوطني في إدارته لنظام التفويض (الترخيص) ولمنح حقوق الاستعمال . يجب أن تقتصر هذه الرسوم على تغطية التكلفة الإدارية الفعلية لهذه الأنشطة . ولهذا الغرض يجب تواجد شفافية بالنسبة لدخل ومصاريف الكيانات التنظيمية الوطنية عن طريق رفع التقارير السنوية عن المجموع الكلي للرسوم المجمعة والمصاريف الإدارية المتحملة . سوف يسمح هذا بالقيام بإجراءات للتأكد من أن التكاليف الإدارية والرسوم متوازنة . يجب ألا تكون الرسوم الإدارية حاجزاً لدخول الأسواق . لهذا فان هذه الرسوم يجب أن تُوزع بصورة تناسبية طبقاً لحجم أعمال الخدمات ذات الصلة للمشاريع المعنية محسوبة للعام المحاسبي السابق لسنة الرسوم الإدارية يجب ألا يطلب من المشاريع الصغيرة و المتوسطة سداد رسوم إدارية .

(١٦) بالإضافة إلى الرسوم الإدارية يمكن فرض رسوم استخدام لاستخدام الترددات اللاسلكية والأرقام وذلك كوسيلة لضمان الاستخدام الأمثل لهذه الموارد . يجب ألا تعيق هذه الرسوم تطوير خدمات مبتكرة والتنافس في الأسواق . "

٢-٤-٤ إحداث توازن بين اليقين والمرونة

يجب أن توازن تراخيص الاتصالات بين اليقين التنظيمي والمرونة الضرورية لمواجهة التغيرات المستقبلية في التكنولوجيا وتركيبة الأسواق والسياسات الحكومية .

في العديد من الدول يتم الوصول إلى توازن بين اليقين التنظيمي والمرونة باستخدام أدوات تنظيمية غير التراخيص كعناصر أساسيه للإطار التنظيمي . ولكن حينما يكون التنظيم غير متطور بصورة كافية فكثيراً ما يكون من الضروري تضمين تقنين شامل بدرجة كبيرة للتنظيم الأساسي في الترخيص . يكون هذا ضرورياً للتزويد باليقين المطلوب لجذب قادمين جدد وكذلك الاستثمارات الضخمة في القطاع .

يجب أن تكون شروط الترخيص مرنة بدرجة كافية للسماح بتكاملها في الإطار التنظيمي العام للقطاع مع تطوره . يجب ألا يستبعد الترخيص لمؤسسة اتصالات الإصلاح التنظيمي في المستقبل .

هناك أساليب عديدة للتزويد بهذه المرونة مثل:

- السماح لهيئة التنظيم بتعديل الترخيص من جانب واحد .
- تحديد مدد قصيرة للترخيص
- السماح بإدخال تعديلات على الترخيص نتيجة للاتفاق المشترك بين المرخص له وهيئة التنظيم .
- السماح بتعديلات من جانب واحد بواسطة هيئة التنظيم فقط فيما يخص شروط معينة للترخيص والتي تشكل جزء من التنظيم العام للدولة شريطة أن تتم هذه التعديلات بصورة عادلة إجرائيا ومتعادلة تنافسيا .

إن الأسلوبين الأوليين لا يتسقان مع اليقين التنظيمي . فهما بصورة عامة سوف يجعلان جذب الاستثمارات والتمويل المطلوب لرخصة رئيسية مثل ترخيص خط ثابت أو ترخيص خلوي صعبا إذا لم يكن مستحيلاً .

الأسلوب الرابع هو الأكثر جاذبية في هذا الخصوص . لتطبيقه يمكن التمييز بين شروط الترخيص ذات الطبيعة التنظيمية والشروط التي يمكن أن تعدل فقط بموافقة المرخص له . على سبيل المثال فان شروط الترخيص المتعلقة باليات الخدمة الشاملة على مستوى الصناعة أو الشروط العامة للربط قد تخضع للتعديل بواسطة هيئة التنظيم. أما الشروط الأخرى ذات الطبيعة التعاقدية البحتة أو التي تكون أساسية للقيمة الاقتصادية للترخيص فإنها قد تخضع للتعديل فقط بموافقة مؤسسة الاتصالات . تتضمن هذه بصفة خاصة شروطاً مثل مدة الترخيص ورسم اكتساب الترخيص الواجب الدفع .

عندما يكون لهيئة التنظيم الحق في تعديل الشروط التنظيمية العامة للترخيص فان هذه التعديلات يجب أن تتم بصورة تتسم بالشفافية وبطريقة متعادلة تنافسياً . يجب أن تسبق ايه تعديلات التشاور مع المرخص له والأطراف المعنية الأخرى . في بعض الحالات قد يتم ضمان الحق في التظلم أو المراجعة .

٢-٤-٥ تميز الترخيص عن المشتريات الحكومية

إن عملية الترخيص لمؤسسة اتصالات يجب التمييز بينها وبين عملية المشتريات الحكومية . في العديد من الدول حدث لبس بين هذين النوعين من العمليات مقترن أحيانا بتداعيات ضارة بعملية الترخيص .

عند الترخيص لمؤسسة اتصالات فان هيئة التنظيم لا تشتري بضائع أو خدمات باستخدام المال العام . يتضمن الترخيص بصفة جوهرية إتاحة فرصة تجارية لمستثمرين مؤهلين يتفقون على الالتزام بشروط الترخيص . تكون هيئة التنظيم بائعاً اكثر منها مشتريةً .

تقود هذا الملاحظة إلى مقترحين هامين لعمليات الترخيص:

- يجب أن تقدم هيئة التنظيم إلى طالبي الترخيص فرصة تكون جذابة مالياً لمؤسسات الاتصالات ذات الخبرة والمؤهلة . بينما لا تكون بعض فرص الترخيص في حاجة للترويج لها فان البعض الأخر لاسيما تلك المتعلقة بأسواق ناشئة أو في مرحلة انتقالية يجب أن يتم صياغتها بعناية والتسويق لها لجذب طالبين مؤهلين . أظهرت الخبرة أن أي استدعاء لطلبات تراخيص الاتصالات في غالبية الأحوال سوف يجتذب بعض مقدمي العطاءات. ولكن الكثيرين منهم سوف لا يكونون قادرين ماليا أو تقنيا على استيفاء أهداف هيئة التنظيم لتوسيع و تحسين الخدمة.
- إن إجراءات المشتريات الحكومية بصفة عامة غير مناسبة لعملية ترخيص الاتصالات . العديد من البلدان لها إدارات للمشتريات بيروقراطية مركزيه. كثيراً ما يتم تطوير إجراءات مفصلة للمشتريات الحكومية لأسباب جيدة – للحد من الفساد. ولكن تطبيق هذه الإجراءات قد يسبب مشاكل قانونية وإدارية وتأخير ولبس بشأن الأهداف الحقيقية لعملية الترخيص . على سبيل المثال عادة ما يرغب مسئولي المشتريات الحكوميين في معرفة المواصفات التفصيلية لجميع جوانب البضائع والخدمات الجاري شرائها والفحص الدقيق والمراقبة للتركيب والأداء بعد الاختيار والتسليم . إن هذا النوع من الإدارة للتفاصيل الصغيرة غير ملائم لعملية ترخيص الاتصالات. كما سيتم مناقشته فيما يلي فانه يجب تحديد متطلبات تأهل واضحة. ولكن عادةً ما تكون هيئة التنظيم مهتمةً بصفة عامة فقط

بالنتائج. المهم هو ما إذا كانت شروط الترخيص يتم الالتزام بها وليس كيف يتم هذا . ومن هذا المنظور فأن مواضيع مثل الخيارات التكنولوجية والهيكل الإداري وإستراتيجيات التسويق يجب ألا تخضع لشروط الترخيص أو معايير الاختيار

يتم التعرض لمشاكل أخرى عند محاولة تطبيق إجراءات المشتريات الحكومية القياسية على عملية الترخيص للاتصالات. الأفضل بصفة عامة الابتعاد عن هذه الإجراءات واستخدام عملية ترخيص تنافسية و تتسم بالشفافية والبساطة مبنية على إجراءات الترخيص للاتصالات المقبولة عالميا .

٢-٤-٦ الامتيازات ونظام بناء - تشغيل - تحويل (نقل) (BOT) والترتيبات المشابهة

الترخيص منحة من كيان عام بالحق في تشغيل خدمة طبقا لاحكام وشروط محددة في الترخيص أو مستندات تنظيمية أخرى . ولذلك فان إصدار وتنفيذ الترخيص يكون دائما ، ولدرجة ما ،خاضعاً للقانون العام أو الإداري . كما تم توضيحه أعلاه فان التراخيص والامتيازات والأنواع الأخرى من التصاريح الحكومية لتشغيل تسهيلات وخدمات الاتصالات توجد بينها أمور مشتركة تكون اكثر من الاختلافات الموجودة بينها .
ولكن في بعض الحالات دخل مستثمرو القطاع الخاص في ترتيبات تجارية مع الحكومات أو مؤسسات الاتصالات المملوكة للحكومة والتي هي بطبيعتها أقرب لكونها مشاريع مشتركة مع الكيانات الحكومية عن كونها حقوق مستقلة لتشغيل تسهيلات للاتصالات أو التزويد بخدمات.

قبل وصف هذه الترتيبات فان التعبير " امتياز " يجب أن تتم مناقشته . يستخدم هذا التعبير في غالبية الدول للإشارة لمستند يحدد اتفاقية تجارية بين حكومة والباني أو المالك أو المشغل الخاص لعنصر من البنية التحتية العامة (مثل طريق يتم سداد رسوم للمرور علية أو محطة طاقة أو شبكة اتصالات) أو مؤسسة تجارية متواجدة على ملكية عامة .تتواجد حلول تعاقدية مثل التعويضات المالية في حالة خرق شروط الامتياز من خلال المحاكم المدنية أو التحكيم . يمكن للحكومات أن تقوم بالصياغة الدقيقة لشروط الامتياز لإيجاد الضمانات والحوافز الضرورية لجذب المستثمرين ولضمان حسن الأداء من قبل مالك الامتياز .
تشمل بعض التراخيص كل من خصائص تنظيميه وسمات متعلقة بالامتيازات . من المهم التمييز بين الاثنين. وسيلة جيدة لذلك هي التعامل مع خصائص وسمات الامتياز في عقد امتياز بين الحكومة المضيفة (وليس هيئة التنظيم) والمستثمر .باستخدام تعابير تمويل المشاريع تسمي هذه الاتفاقية باتفاقيه مساندة حكومية .
يجب إدراك أن التعبير امتياز له معاني مختلفة في الدول المختلفة . على سبيل المثال في بعض بلدان أمريكا اللاتينية مثل المكسيك فإن التعبير "امتياز" يستخدم للإشارة إلي مستند (على سبيل المثال امتياز Telmex) والذي هو بصفة أساسية ترخيص وليس اتفاقية تجارية ، رغم أنة موقع بواسطة كل من الحكومة وحائز الامتياز .
منحت بعض الدول ، وبصفة خاصة في أسيا ، امتيازات هي بطبيعتها اتفاقيات مشاريع مشتركة بدلا من منح تراخيص كاملة لتشغيل شبكات اتصالات بصورة مستقلة عن الحكومة .
توجد تغييرات عديدة ممكنة على فكرة " المشاريع المشتركة " بين مستثمري القطاع الخاص من جانب والحكومات أو هيئات البريد والبرق والهاتف (PTT) من جانب أخر .وتشمل هذه بناء - تشغيل - تحويل (BOT)

و بناء – تحويل – تشغيل (BTO) و بناء – تشغيل – تملك (BOO) والعديد من البدائل المحدودة فقط بخيال محامين تمويل المشاريع ورجال البنوك . فيما يلي بعض أمثلة للدول التي تم فيها تطبيق هذه الاتفاقيات .

- بناء – تحويل – تشغيل (BTO) : تايلاند والفليبين.
- بناء – تشغيل – تحويل (BOT) : لبنان والهند وإندونيسيا (أساليب التشغيل المشترك) أو (KSO)
- بناء – تشغيل – تملك (BOO) : ماليزيا وجزرسولومن

وبصفة عامة فإن هذه جميعا تمثل هياكل تمويل للمشاريع الغرض منها جذب الاستثمارات والخبرة في الإدارة المطلوبين لتطوير البنية التحتية للاتصالات . يشمل أحد التغييرات على هذه الهياكل عقود حيث لا يقوم المستثمر ببناء أو امتلاك أية تسهيلات ولكن يقوم بالمشاركة في الإيرادات من مؤسسة اتصالات مملوكة للدولة مقابل التزويد بالتمويل أو الإدارة أو كلاهما .تم الدخول في عقود تمويل من هذا النوع في الصين وإندونيسيا. أحد أمثلة عقد الإدارة مع المشاركة في الإيرادات هو "عقد التعاون التجاري " الفيتنامي.

لاقت غالبية أنواع الهياكل التي تمت مناقشتها في هذا القسم نجاحاً مبدئيا في الترويج لتوسيع الشبكات . كان هذا جزئيا نتيجة لأن هذه الهياكل لم توصف بأنها تراخيص خاصة لمؤسسات اتصالات ولكن بأنها عقود يقوم تبعاً لها مقاولون من القطاع الخاص ببناء وتشغيل خدمات اتصالات " مملوكة " للدولة أو مؤسسة اتصالات مملوكة للدولة . سمح هذا الترتيب بمشاركة القطاع الخاص في تشغيل الاتصالات دون الإخلال بالقوانين و السياسات التي تمنع القطاع الخاص من تملك مؤسسات الاتصالات.

ولكن التجارب في لبنان وإندونيسيا وغيرها تقترح أن هذه النماذج ليست قابلة للاستمرارية على المدى الطويل. يفتقد المستثمرون في أنظمة بناء – تشغيل – تحويل (BOT) للأمان على المدى الطويل وحقوق راس المال المتوفرة بالنسبة للمرخص له . و لذلك فإنهم يركزون على تعظيم الربحية على المدى القصير على حساب تطوير الشبكة أو الخدمة على المدى الطويل . أما أن ينتهي عقد بناء – تشغيل – تحويل (BOT) مما ينتج عنه انسحاب المستثمر الخاص و إما أن يلزم تحويله إلي ترخيص حقيقي .إذا انسحب المستثمر فإن مؤسسة الاتصالات قد تكون قادرة على أن تستمر في التوسع و إدارة الخدمة بمفردها أو قد لا تستطيع ذلك . إذ تم تحويل الامتياز إلى ترخيص فان أسئلة هامة قد تثار بخصوص عدالة وشفافية عملية الترخيص.

٢–٤–٧ مناطق الخدمة

إن تعريف مناطق الخدمة الجغرافية التي سوف يغطيها ترخيص جديد تمثل تحديات فريدة من نوعها . تم استخدام أساليب مختلفة في الدول المختلفة . في بعض الحالات تم إصدار تراخيص وطنية بينما تم في حالات أخرى التمييز بين الأقاليم أو بين المناطق القروية والمدن. في بعض الحالات تم منح تراخيص وطنية بالتوازي مع تراخيص إقليمية تنافسيه لنفس الخدمة .

لا يوجد أسلوب مناسب واحد لتحديد مناطق الخدمة .لكن يتوقع أن تكون بعض الأساليب أقل نجاحاً من الأساليب الأخرى . أحد الأساليب التي لاقت نجاحاً محدوداً في عدد من الدول هي الاحتفاظ بأسواق المدن المربحة لهيئة البريد والبرق والهاتف (PTT) المملوكة للدولة ودعوة مؤسسات اتصالات القطاع الخاص لتقديم الخدمة فقط في المناطق الريفية الأقل قابلية للاستمرارية والنجاح المالي في بعض الحالات استخدم فشل مؤسسات اتصالات القطاع لخاص في تحقيق أداء جيد في هذه المناطق كذريعة لمحاولة الإقناع بالتوقف عن المزيد من التحرير الاقتصادي . النقاط التالية مفيدة عند اختيار مناطق الخدمة المرخص بها :

- يجب أن يكون عامل القابلية للاستمرار والنجاح عامل رئيسي . إذا تم الترخيص بمناطق ريفية أو ذات تكلفة عالية لا تتوافر فيها القابلية للاستمرار والنجاح المالي فيجب تكوين صندوق للخدمة الشاملة أو آلية مشابهة . إن أسلوبا مفضلاً في مثل هذه الحالات هو اختيار مرخص له من بين الطالبين المتنافسين بناء على أقل دعم مطلوب . يتم في الوحدة ٦ مناقشة آليات تمويل الخدمة الشاملة وأساليب قياس القابلية للاستمرارية من الجانب المالي .

- أظهرت التجربة أن المرخص لهم الإقليميين كثيراً ما يندمجون مع أو يتم الاستحواذ عليهم من قبل مرخص لهم إقليميين آخرين وذلك لخدمة أقاليم أكبر أو تكوين مؤسسات وطنية . تتراوح الأمثلة بين مؤسسات الاتصالات الخلوية الكولومبية إلى شركات (Regional Bell Operating Companies) الأمريكية . كثيرا ما يكون سبب هذه التحركات هو اقتصاديات الوفرة . قد ترغب هيئات التنظيم في تذكر هذا والقيام بالترخيص لعدة مؤسسات اتصالات وطنية متنافسة منذ البداية بدلاً من عدد كبير جداً من مؤسسات الاتصالات الإقليمية الأضعف مالياً . سوف تكون النتيجة هي تكاليف أقل للصفقات التجارية بالنسبة للقطاع و إنقطاعات أقل نتيجة لتكامل أنظمة التشغيل المختلفة .

- سوف يسمح الترخيص لمؤسسات الاتصالات بتقديم الخدمة في مناطق أكبر بتحويل الدعم من المناطق الأكثر ربحية إلى المناطق الأقل ربحية . قد يستخدم هذا الأسلوب لمد الخدمة إلى المناطق الأقل ربحية . لكنه قد يؤدي إلى سلوك قامع للمنافسة حيث تحتفظ مؤسسة اتصالات قديمة بالحق في تقديم الخدمة في أسواق المدن ذات الربحية الأعلى وكذلك في الأسواق الريفية الأقل ربحية بينما يسمح للقادمين الجدد بتقديم الخدمة في الأسواق الريفية فقط . يتم مناقشة مشاكل تحويل الدعم القامع للمنافسة بالتفصيل في الوحدة ٥.

- تتوافق التراخيص الوطنية ومناطق الخدمة الكبيرة مع مصالح المستهلكين في الحصول على خدمة متكاملة من مزود واحد بالخدمة. يكون هذا حقيقياً بصفة خاصة حينما تتواجد حواجز تقنية أو غيرها معوقة للربط أو التجوال الفعال .

٢-٤-٨ معايير التأهل

من المهم التمييز بين المعايير المتعلقة بتأهل الطالب للمشاركة في عملية منح التراخيص ومعايير اختيار مرخص له من بين الطالبين المؤهلين .

في حالة التفويض العام تكون معايير التأهل فقط هي ذات الصلة حيث لا يتم أي اختيار . يتم عادة في حالة عملية اختيار لترخيص فردي تطوير كل من معايير التأهل ومعايير الاختيار . ينصح بصفة عامة بالقيام بعملية الترخيص على مرحلتين على الأقل . يتم أولا إكمال مرحلة التأهل . يشارك الطالبون المتأهلون فقط في الطور الثاني – عملية اختيار المرخص له.

معايير التأهل هي حد أدني من المتطلبات للمشاركة في عملية الاختيار . تكون معايير التأهل بصفة عامه قاصرة على ضمان أن الطالبين لديهم الموارد المالية والتقنية والخبرة للتشغيل بنجاح للخدمة المرخص بها .

تضع بعض الدول قيوداً على ملكية الأجانب والتي تحدد حداً ادني من الملكية الوطنية لمؤسسات الاتصالات المرخص لها . القيود الموضوعة على ملكية الأجانب هي بصفة عامة مخالفة لروح اتفاقيات التجارة الأجنبية حتى وان لم تكن مخالفه لنصوصها بما في ذلك الجاتس (GATS) . ولكن العديد من الدول الموقعة على اتفاقية منظمة التجارة العالمية قد سجلت استثناءات تسمح لهم بأن يستمروا في تطبيق قيود على الملكية الأجنبية . يرجح أن يتم بمرور الوقت استبعاد هذه القيود تدريجياً . إن أهمية تحديد متطلبات تأهل دقيقة وواضحة يرتبط بمستوى المنافسة في الخدمة المعنية .في حالة المرخص لهم الفرديين الذين سوف يتمتعون باحتكار أو حقوق حصرية أخرى فأنة في غاية الأهمية التأكد من أن مؤسسة الاتصالات المرخص لها قادرة مالياً وتقنياً على الوفاء بالتزامات الترخيص وإلا فان المرخص له قد يفشل في استيفاء شروط هامة للترخيص مثل تلك الشروط الخاصة بالتوسع في الشبكة وتغطية الخدمة والجودة . إن عملية الإنفاذ والالتزام بشروط الترخيص أو إلغاء الترخيص وإعادة عرضه في حالة العجز أو التقصير تستهلك الوقت ومكلفة وتسبب أعطالا للمستهلكين . في حالة الخدمات التنافسية فإن المنافسة سوف تقوم بصفة عامة بضبط السوق .إذا كانت الأسواق تنافسية بدرجة كافية فإن المستهلكين سوف ينتقلون من مؤسسة اتصالات تفشل في تقديم خدمة مناسبة إلى مؤسسة اتصالات أخرى تقوم بتقديم تلك الخدمة بصورة مناسبة. وبذلك فإن عملية التأهل تكون أقل أهمية ولكن أظهرت التجربة الحديثة الخاصة بمزادات النطاق أنة حتى في الأسواق التنافسية نسبياً مثل خدمات الاتصالات المحمولة في البرازيل والولايات المتحدة فإنه من المهم تحديد حد أدني من متطلبات التأهل . سوف تضمن هذه المتطلبات أن النطاق شديد الأهمية والموارد النادرة الأخرى سوف تمنح للطالبين الذين يكونون قادرين مالياً وتقنياً على تزويد الجمهور بالخدمة باستخدام هذه الموارد.

تشتمل بعض عمليات الترخيص على أكثر من مرحلة خاصة بالتأهل . عند إصدار ترخيص فردي كبير فعادة ما يتم تأهل مبدئي. يحد هذا من عدد الطالبين الذي يمكنهم المشاركة في عملية التأهل النهائية . يكون هذا مبرَراً ، على سبيل المثال، عندما يتم تحمل تكاليف عالية

بواسطة هيئة التنظيم (والطالبين) في إجراء عملية تأهيل موسعه أو عندما يتم إتاحة معلومات أو تسهيلات سرية للطالبين، في هذه الأحوال يكون من المنطقي عدم تشجيع المشاركة في العملية بواسطة طالبين يرجح أن لا يستوفوا معايير التأهل أو ألا يقدموا طلبات تنافسية . تتوافر خيارات عدة للتأهل المبدئي تشمل هذه :

- سداد رسم تسجيل كبير .

  رسم كبير لشراء المستندات .
- استخدام مؤشر تقريبي خاص بالخبرة والموارد (على سبيل المثال حد أدنى من العملاء أو الخطوط في الخدمة أو خدمات متشابهة في أسواق أخرى) .

من المهم تحديد ما إذا كانت معايير التأهل مرتبطة بأية صورة بالاختيار . تتطلب الشفافية أن يتم إخطار الطالبين إذا ما كان الالتزام بالحد الأدنى لمعايير التأهل كافياً أم لا . لقد أقيمت دعاوى قضائية ضد هيئات التنظيم في بعض الدول حيث تم تحديد معايير التأهل ثم تم رفض بعض المتقدمين المتأهلين على أساس انهم أقل تأهلاً من متقدمين آخرين .

يحددالجدول٢-٣ بعض معايير التأهل الممكنة للعديد من الخدمات المختلفة

٢-٤-٩ معايير الاختيار

هناك نوعين أساسيين من عمليات الاختيار:

- الاختيار التنافسي بناء على معيار كمي واحد يشمل الأمثلة:
  - مزاد حيث يفوز مقدم أعلى عطاء
  - منافسة لتقديم الخدمة في منطقه ريفية حيث تفوز مؤسسة الاتصالات التى تقدم عطاء بأقل دعم
- تقييم نسبي مبني على تقييم ذاتي لواحد أو أكثر من المعايير الكمية أو المتعلقة بالجودة.

تم أعلاه مناقشة مزايا وعيوب الأسلوبين تحت التسمية "المزادات" و "الاختيار العشوائي" و "عمليات التقييم النسبية" الخاصة بالنطاق. من الواضح أن أسلوب المعيار الواحد هو الأكثر شفافية والأسهل في الاستخدام . وهو الأكثر اتساقاً مع اتفاقيات التجارة الدولية وهو الأسلوب الذي يتم غالباً اقتراحه بواسطة مؤسسات التمويل الدولية وهيئات التنمية الدولية والتي تروج لإصلاحات قطاع الاتصالات. لكنه قد لا ينجح دائماً في اختيار أفضل المتقدمين وفي حالة المزاد فإنه قد ينتج عنة فرض تكاليف باهظة على القطاع.

هناك تغييرات عديدة على هذين الأسلوبين الأساسيين . في بعض الحالات على سبيل المثال يوجد أكثر من معيار كمي واحد مع نظام لإعطاء أوزان للمعايير المختلفة ينتج عنه " ناتج رقمي " واحد. في حالات أخرى يتم إعطاء ناتج رقمى لمقاييس تكون بصفة أساسية ذاتية مثل سجل خبرة الطالب وجودته في الإدارة.

يمكن إبداء العديد من الملاحظات بشأن اختيار معايير الاختيار :

- يتم تحفيز المتقدمين المؤهلين على تكريس مواردهم المالية وغير المالية نحو تلك الجوانب من طلباتهم والتي سوف تشكل أسس قرار الاختيار.إن الاختيار المرتبط

بعملية الترخيص هو موقف يترتب عليه مكسب أحد الأطراف و خسارة الأطراف الأخرى . يتوافر لكل متقدم كمية محدودة من السيولة والموارد الأخرى لتخصيصها للخدمة المقترحة . ولذا فإن الموارد التي يتم تخصيصها لأحد جوانب الطلب والتي سيتم الاختيار على أساسه (أي العرض المالي أو الالتزامات بالتوسع السريع في الخدمة) سوف لا تكون متاحة لتمويل جوانب أخرى من العملية غير مرتبطة بمعايير الاختيار(أي الخدمة الشاملة أو الأسعار الأكثر انخفاضاً أو إدخال خدمات معززة).

- تزداد الشفافية باستخدام معايير اختيار كمية بسيطة. عملية الاختيار التنافسية المبنية على معايير ذاتية أو متعلقة بالجودة تكون أقل من حيث الشفافية . ويكون نفس الشي صحيحاً بالنسبة للمعايير المتعددة التي لا يمكن مقارنتها بسهولة . يضعف عدم تواجد الشفافية من مصداقية العملية ومصداقية هيئة التنظيم. كما يفتح عدم تواجد الشفافية الباب للادعاءات بالتحيز أو المحاباة أو الفساد أو النقص في الكفاءة. لتعظيم الشفافية يجب استخدام معيار اختيار واحد مالي أو كمي أخر. يمكن الوصول إلي هذا المعيار باستخدام صيغة تجمع عدد من معايير الاختيار في معامل رقمي واحد إذا كان هذا مرغوبا .

لا يعنى استخدام معيار مالي واحد أن عوامل الخدمة أو أهداف التراخيص الأخرى غير مهمة . يمكن بصورة غير مباشرة تضمين العوامل والأهداف الهامة الغير مستخدمة كمعايير للاختيار في عملية التأهل . على سبيل المثال فإن التزامات التغطية و الانتشار والخدمة الشاملة يمكن بالتحديد تضمينها كشروط للترخيص يجب على أي طالب ناجح أن يلتزم بها .وبالتالي سوف يقوم كل الطالبين بتضمين هذه الحدود الدنيا من المتطلبات في حسابات عطاءاتهم المالية .

يصف الجدول٢ – ٤ الأنواع الممكنة لمعايير الاختيار ويلخص مزاياها وعيوبها.

٢–٥ محتويات التراخيص

تتباين محتويات مستندات الترخيص بدرجة كبيرة تبعاً للبلد و الخدمة ومؤسسة الاتصالات . كما هو موضح أعلاه فإن الكثير يعتمد على مستوي تطور التنظيم في الدولة . حينما يكون هذا النظام متطورا بدرجة كبيرة فان التراخيص تميل لان تكون اقصر . حينما يكون هذا النظام غير متطور بدرجة كبيرة فكثيرا ما تتضمن التراخيص تفاصيل اكبر بكثير من اجل التزويد بإطار تنظيمي وافي لمؤسسة الاتصالات أو الخدمة الجاري الترخيص بها . على سبيل المثال إذا تواجد بالفعل تنظيم للتسعير في بلد ما فلن يكون من الضروري سرده في الترخيص ولكن إذا لم يتواجد تنظيم خاص بالأسعار فمن الضروري النص عليه في مستند الترخيص (بالقول بان الأسعار سوف لا يتم تحديدها) . أن اليقين هو المحور الأساسي في ممارسات الترخيص الجيدة .

جدول ٢-٣- معايير التأهل الممكنة

نوع الترخيص	معايير التخصيص (التوزيع) الممكنة	المبرر
شبكة ثابتة تنافسية جديدة أولي (خدمة محلية أو دولية)	➢ الطالب ليس مرخصاً له حالياً لتقديم خدمة تنافسية و ليس مرتبطاً مع مؤسسة اتصالات قديمة ➢ الطالب له حد أدني من الخطوط الثابتة في الخدمة في دول / أسواق أخرى (هيئة بريد وبرق وهاتف كشريك) ➢ خبرة ذات صلة في أسواق مشابهة (مباشرة أو عن طريق عقد). ➢ خطاب القدرة المالية من بنك معترف به. ➢ خطة تجاريه بما في ذلك بيانات مالية صوريه وخطة تسويقية . ➢ خطة تقنية تشتمل على تفاصيل التخطيط للشبكة والانتشار والاختيارات التقنية	➢ سوف لا يتواجد تنافس فعال بين الكيانات التي بينها روابط ➢ لن تستطيع سوي مؤسسات الاتصالات ذات الخبرة التصدي للتحديات الكبيرة التي تواجه منافس في بدء تشغيل خط خدمة ثابتة. ➢ تزيد الخبرة والصلات في الأسواق المحلية من احتمالات نجاح بدء التشغيل ➢ دليل على توافر القدرة المالية ➢ دليل على توافر القدرة المالية للاستمرار وترجيح نجاح المشروع .العيب أن تجهيز الخطة مكلف. ➢ يمكن أن تبرهن خطة تجارية وخطة تقنية على وجود خطط مفصلة وقابلة للاستمرارية لتقديم الخدمة وخبرة بالظروف الاقتصادية والظروف الأخرى المحلية
خدمة خلوية تنافسية (القادم الأول الجديد في سوق ناشئة)	➢ شبيهه ولكن أقل صرامة من الوضع أعلاه	➢ يقلل تواجد المنافسة (ولكنة لا يلغي) التكلفة العامة للفشل ➢ سوف تتحقق أهداف اقتصادية هامة وأهداف هامة خاصة بتطوير القطاع نتيجة لبدء تشغيل ناجح. ➢ سوف يتم تخصيص النطاق القيم والنادر لمؤسسة اتصالات مختارة بصورة حصرية
خدمة بث بيانات في سوق شديدة التنافسية	➢ لا شئ	➢ أفضل أسلوب هو التفويض العام. ➢ لا تتواجد موارد نادرة ➢ تجعل المنافسة المتواجدة نجاح أو فشل مؤسسة الاتصالات هذه نسبيا غير شديد الأهمية .
خدمات لاسلكية واسعة النطاق في سوق عالي التنافسية	➢ خطاب مقدرة مالية ➢ دليل على الخبرة في التشغيل الناجح لأنشطة تجارية مشابهة في أي سوق .	➢ النطاق مورد نادر وقيم . لهيئة التنظيم دور هام يقوم به لضمان الاستخدام فعال وتفادي التخزين .

جدول٢-٤ : معايير الاختيار الممكنة (تابع)		
معايير الاختيار	**المزايا**	**العيوب**
التقييم النسبي– يعتمد على التقييم والمقارنة الذاتية بواسطة هيئة التنظيم للطالبين بناء على قائمة من المعايير النوعية و أو/ الكمية	➢ أعلى مرونة وحرية تصرف لاختيار الطالبين الأكثر جاذبية ➢ يسمح للطالبين أن يركزوا على العوامل التي يعتقدون أنها هامة وان يقنعوا هيئة التنظيم وفقاً لذلك .	➢ لا يتسم بالشفافية ➢ عرضة لاتهامات بالمحاباة أو الفساد من قبل مقدمي العطاءات الخاسرين والتي يصعب دحضها و تؤدي إلى الأضرار بالمصداقية التنظيمية ➢ خطر حدوث لبس بين مقدمي العطاءات الذين قد لا يفهمون بوضوح الأولويات التنظيمية
مزاد مطلق – الاختيار من بين مقدمي العطاءات المتأهلين بناء على أعلى عطاء مالي مقدم	➢ أعلى شفافية ➢ فاعلية السوق _ يتم منح الترخيص إلى مقدم العطاء الذي يقدر الترخيص أعلى تقدير ➢ سوف يكون لمقدم أعلى عطاء حافز لتوسيع الخدمات بسرعة لاسترداد قيمة عطائه ➢ مناسب للترخيص في أسواق تنافسية.	➢ قد يحول سداد الرسوم الموارد المالية من التزويد بالخدمة إلى سداد رسوم المزاد (إيرادات حكومية) ➢ يشجع الطالبين على أن يقللوا إلى أقصي درجة من الموارد المخصصة لأولويات أخرى هامة (مثل التوسع والتغطية وخلافه)
مزاد مطلق – يكون الاختيار مبنياً على معايير كمية بخلاف السيولة تتعلق بالخدمة (أي الوقت المطلوب لتحقيق الانتشار المستهدف والالتزامات الخاصة بالحد الأقصى للأسعار للمستهلكين).	➢ كما هو أعلاه. ➢ يمكن أن تركز هيئة التنظيم موارد مقدم العطاء على تطوير الخدمة أو أولويات أخرى وليس الإيرادات الحكومية .	➢ يشجع الطالبين على التقليل إلي أقصي درجة من الموارد المخصصة لأولويات ليست معايير للاختيار إلا إذا كانت ذات فائدة تجارية.
صيغة موزونة مجمعة من المزاد / الاختيار المقارن	➢ حل وسط له العديد من مزايا كل من المزادات والاختيار المقارن . ➢ يتم منح الطالبين نقاط بناء على معايير الاختيار	➢ يصعب التوصل إلى صيغة جيدة تقارن " التفاح بالتفاح " ➢ الحل الوسط له عيوب كل من الاختيار المقارن والمزادات ➢ يتسم بشفافية أقل من المزادات المطلقة

يبين الجدول ٢-٥ مثال على محتويات ترخيص شامل بدرجة كبيرة . هذا الترخيص مبني على محتوي ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامه في اقتصاد ناشئ بدون إطار تنظيمي متطور . تم اختيار هذا النوع من الترخيص كمثال لأنه شامل بدرجة كبيرة . كما أنه يغطي العديد من المواضيع التي كثيراً ما يتم التعامل معها في تراخيص خدمات أخرى مثل خدمات التليفون المحمول. إلا أن تراخيص هذه الخدمات الأخرى يمكن عادة أن تكون لدرجة كبيرة أقل شمولاً .سوف تكون شروط إضافية ومختلفة مطلوبة في تراخيص خدمات معينة . سوف لا تكون جميع الأمور التي يشتمل عليها الجدول ٢-٥ ضرورية لجميع التراخيص الخاصة بخدمات شبكات الهواتف العامة (PSTN) . في العديد من الدول تكون بعض المواضيع الموجودة في الجدول تغطيها بالفعل القوانين أو التنظيمات أو السياسات العامة . تشمل أمثلة ذلك التنظيمات العامة الخاصة بالخدمة الشاملة أو رسوم التراخيص أو قانون المنافسة أو قواعد عامة خاصة بالممارسات و الإجراءات التي تحكم إخطار المرخص له بالمعلومات أو إنهاء أو تجديد الترخيص. لا يهم بصفة عامه ما هو المستند القانوني المستخدم لتنظيم هذه المواضيع شريطة أن تكون الأحكام القانونية مصاغة بصورة واضحة وقابلة للتنفيذ طبقاً للقانون المحلي .

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN (مثال لاقتصاد ناشئ)	
المحتوي	الملاحظات
قسم ١-خلفية الموضوع وتحديد الأطراف	
الحيثيات	➢تزود بخلفية الموضوع والقوانين الحاكمة وظروف الترخيص وخلافه ➢هامة للأجيال القادمة وللمحاكم والحكومات التي تفسر الترخيص
تسمية الأطراف	➢ضمان أن الكيان المرخص له يمتلك مقومات قانونية ومالية
تعريفات	➢ضرورية لتوضيح شروط التراخيص ➢يجب أن يكرر التعريفات ذات الصلة المأخوذة من القوانين أو التنظيمات وخلافه حيث أنها قد تتغير
قسم ٢ – منح الترخيص	
وصف نطاق الترخيص : الخدمات والتسهيلات وتراخيص النطاق	➢قد تختلف الأساليب (على سبيل المثال التراخيص للتسهيلات أو الخدمات) ➢كثيراً ما يتم ترخيص النطاق بصورة منفصلة – أرجع إلى "ترخيص منفصل" ➢أحيانا يكون من المفيد تحديد الإستثناءات- أي ما هي الأشياء الغير مخولة للمرخص له ➢تحديد الخدمات التي لا يمكن للمرخص له تقديمها(على سبيل المثال لتطبيق سياسة تنافسية)
الحقوق الحصرية	➢محددة بدقة بما في ذلك الحدود الزمنية واحتمالات مد هذه الحدود الزمنية وأية شروط مسبقة للمد
مدة الترخيص	➢مدة الترخيص وشروط التجديد إذا كان التجديد ممكناً ➢يشتمل على تاريخ سريان الترخيص
قسم ٣ – رسوم الترخيص	
رسم تملك الترخيص	➢عادة يكون مبنياً على عطاء تنافسي أو محدد مسبقاً ➢رسم يدفع لمرة واحدة ➢قد يكون قابلا للسداد على دفعات مع وجود عقوبة الإلغاء
رسم استخدام الترخيص	➢رسم دوري (عادة سنوياً) ➢كثيراً ما يكون الغرض منة استرداد التكاليف الإدارية للتنظيم . ➢يجب آلا يزيد الرسم عن التكلفة الإدارية الممكن إثباتها . ➢يجب أن يكون تقييماً غير متحيز للرسوم عبر الصناعة
رسوم النطاق	➢يتم عادة النص عليها في ترخيص النطاق ➢لاسترداد تكلفة إدارة النطاق ➢أحيانا تكون الرسوم أعلى (إذا لم تتواجد رسوم استحواذ)

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN (مثال لاقتصاد ناشئ)	
المحتوي	**الملاحظات**
قسم ٤ – الشروط العامة للترخيص	
الطلب	➢ يتضمن المتطلبات الرئيسية و الأمور المتعلقة بالصالح العام التي تنطبق على جميع أو غالبية تراخيص خدمات الاتصالات
الأهلية	تسرد متطلبات التأهل للحصول على ترخيص (إذا تواجدت متطلبات)
قواعد الملكية والتحكم	➢ تسرد أية قيود على الملكية و التحكم للمرخص له (على سبيل المثال الملكية المشتركة مع المنافسين الرئيسيين وقيود الملكية للأجانب)
التسهيلات والأجهزة	➢ قواعد خاصة بالأجهزة التي يمكن استخدامها (على سبيل المثال قواعد الموافقة على النوع)
الدفاتر والسجلات والتقارير	➢ أية قواعد مطبقة (على سبيل المثال التحقق من الأسعار أو تنظيم خاص بحد أقصى للإيرادات) . ➢ تحديد متطلبات الإخطار وقواعد تزويد هيئة التنظيم المعلومات .
التعاون مع هيئة التنظيم	➢ الالتزامات المحددة المتعلقة بإتاحة المعلومات أو المباني والمرافق لهيئة التنظيم والتعاون مع هيئة التنظيم لأغراض تنظيمية محددة
التعاون مع السلطات الحكومية الأخرى	➢ تحديد الالتزامات المتعلقة بالتعاون مع السلطات الأخرى (على سبيل المثال قوات الشرطة وقوات الآمن الوطني فيما يتعلق بالتصنت على الاتصالات وحماية البيئة وقواعد الصحة والسلامة إذا لم يغطيها القانون العام)
إتاحة حق المرور والممتلكات العامة الأخرى	➢ حقوق مؤسسة الاتصالات في الوصول إلي الشوارع والأرصفة ومخصصات الطرق والممتلكات العامة الأخرى وحق المرور لأغراض الإنشاء والتشغيل والصيانة للتسهيلات ➢ ذكر التفويض القانوني لأي من هذه الحقوق ➢ تضمين قواعد الإتاحة إذا لم تكن مذكورة في مكان أخر(على سبيل المثال السداد إذا كان ذلك مطلوباً والسلامة والراحة العامة والنواحي الجمالية والالتزام بالقانون واجب التطبيق)
إتاحة الممتلكات الخاصة	➢أية حقوق خاصة بإتاحة ممتلكات خاصة لمؤسسة الاتصالات (على سبيل المثال حق مرور الكابلات أو طرق الميكروويف) بما في ذلك حقوق نزع الملكية للصالح العام إذا انطبق ذلك . ➢ سرد التفويض القانوني لأية من هذه الحقوق .
قسم ٥ – شروط محددة للترخيص	
استخدام النطاق اللاسلكي	➢كثيراً ما يتم التعامل معه في ترخيص نطاق منفصل ➢ يشتمل على قواعد الاستخدام الفعال للنطاق
توزيع الأرقام	➢ تخصيص الأرقام إذا انطبق ذلك ➢الإشارة إلى خطة وطنية لتوزيع الأرقام إذا انطبق ذلك .

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN (مثال لاقتصاد ناشئ)	
المحتوي	**الملاحظات**
	➢الحقوق والالتزامات الخاصة بترتيبات قابلية نقل الأرقام .
الدليل والخدمات الطارئة	➢التزامات بالتزويد بهذه الخدمات والتعاون مع مؤسسات الاتصالات الأخرى في التزويد بها بصورة مشتركة .
الإتاحة الشاملة و/أو التزامات الخدمة الشاملة	انظر الوحدة ٦– الخدمة الشاملة .
انتشار الشبكة والتزامات تغطية الخدمة	➢التزامات محدده (عادة ينص عليها في الملحق بما في ذلك الخرائط وعدد الخطوط المتاحة وخلافه) ➢ انظر الوحدة ٦
جودة الخدمة	➢ التزامات محددة (عادة ينص عليها في الملحق بما في ذلك مؤشرات ومعايير محدده يجب الوفاء بها في تواريخ محدده وإجراءات الإخطار وخلافه) . ➢ يمكن تغطيتها أو تكملتها في مستندات تنظيمية أخرى
ضمان القيام بالتزامات الترخيص	➢ تفاصيل مرجعية خاصة بكفالة الأداء أو طريقة أخرى مستخدمة لضمان القيام بالتزامات الترخيص . ➢ يمكن إلحاق مستندات الكفالة أو الضمان بالترخيص
قسم ٦ – العلاقات مع العملاء	
أحكام وشروط الخدمة	➢عادة يتم سرد الأحكام والشروط في مستندات تنظيمية ➢ قد تحتوى على محتويات إلزامية متعلقة بعقود العملاء . ➢ قد تحتوى على أحكام " حقوق المستهلكين "
شكاوى العملاء	➢ قواعد التعامل مع تسجيل الشكاوى ➢قد يتم سردها في المستندات التنظيمية .
حماية المستهلكين	➢ يمكن أن تتواجد الأحكام في مستندات تنظيمية أو عقود العملاء التي تم الموافقة عليها (لكي يتم إخطار العملاء) ➢ تشمل حماية السرية ➢ كثيراً ما تطبع القواعد في أدلة الهواتف .
تنظيمات الأسعار	➢ عادة ما يتم تحديد أنظمة تنظيمات الأسعار (التعريفات) (على سبيل المثال الحد الأقصى للأسعار) ➢ تحدد الخدمات التي تنطبق عليها أنظمة الأسعار ➢ كثيراً ما يتم تحديد فترات المراجعة وقواعد المراجعة ➢ أساسية لاستمرارية الترخيص ماليا ➢ تتواجد التفاصيل في الملاحق أو المستندات التنظيمية المرجعية . ➢ انظر الوحدة ٤ – تنظيمات الأسعار
فض المنازعات	➢ طريقة فض المنازعات الخاصة باستخدام الترخيص

جدول ٢-٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN (مثال لاقتصاد ناشئ)

المحتوي	الملاحظات
قسم ٧- العلاقة مع مؤسسات الاتصالات الأخرى :	
الربط	➢انظر الوحدة ٣ ➢ يشمل حقوق والتزامات الربط
ممارسات قمع المنافسة	➢ انظر الوحدة ٥ ➢ يتضمن حلول وجزاءات إذا لم يتم تحديدها في مواضع أخرى .
إتاحة التسهيلات المشتركة (أقطاب وقنوات)	➢الحقوق والالتزامات فيما يخص المواقع المشتركة و إتاحة الأقطاب والأبراج والقنوات وخلافه ➢ انظر الوحدة ٣
إعادة البيع	➢ الحقوق والالتزامات فيما يخص إعادة البيع بواسطة المرخص له وبواسطة المزودين بالخدمة للآخرين (على سبيل المثال بالنسبة للتليفونات التي تعمل بالعملات وخدمات الإنترنت وخدمات القيمة المضافة وإعادة البيع البسيط) .
فض المنازعات	➢طريقة لفض المنازعات مع المرخص لهم الآخرين على سبيل المثال فيما يخص الربط (انظر الوحدة ٣)
قسم ٨- التعديل والتجديد والإنهاء	
التعديل بواسطة هيئة التنظيم	➢انظر القسم ٢-٤-٤ ➢التعديلات التي تتم من طرف واحدة يجب أن تنطبق فقط على مواضيع تنظيمية محددة وليس على الشروط التجارية الأساسية للترخيص . ➢ ضمانات إجرائية ➢ يجب الاحتفاظ بالحياد التنافسي
التعديل عن طريق الاتفاق المشترك	➢ يزود باليقين عند الحاجة إليه . ➢عادة تخضع الشروط التجارية الأساسية للتعديل فقط بالاتفاق بين المرخص له و هيئة التنظيم . ➢ يجب الاحتفاظ بالحياد التنافسي .
الالتزام	➢ تحديد الجزاءات والعقوبات نتيجة الفشل في الالتزام بشروط الترخيص المختلفة (على سبيل المثال الغرامات ومصادرة كفالة حسن الأداء والإلغاء)
التجديد	➢ يشمل حقوق التجديد(على سبيل المثال إذا تم تحقيق أهداف أداء معينة)
الإنهاء لأسباب	➢ قد يشمل الإنهاء أو الإلغاء و/أو التعليق ➢ الأسباب (عادة فقط مخالفات أساسية لم يتم حلها) . ➢ الإجراءات (تشمل الحق في اتخاذ الإجراءات القانونية) ➢ يشتمل عقوبات اقل (على سبيل المثال غرامات) لا تعيق الخدمة .

جدول ٢–٥ : محتوى ترخيص لمشغل شبكة هواتف عامة PSTN (مثال لاقتصاد ناشئ)	
المحتوي	**الملاحظات**
الإنهاء في حالة عدم التجديد	➢ توضح الحقوق الباقية للمرخص له وحقوق الملكية والتعامل مع الأصول والتأثيرات الأخرى لعدم التجديد .
القسم ٩– عام	
القوة القاهرة	➢مبررات الأداء في حالة أنواع محددة من الإحداث خارجة عن تحكم المرخص له
نقل الملكية	➢كثيراً ما لا يسمح بنقل الملكية (على الأقل بدون الحصول على موافقة) ➢ قواعد وقيود على نقل ملكية الترخيص
أحكام انتقالية	➢قواعد وجداول الوصول إلى مرحلة الالتزام الكامل بالترخيص (هام بالنسبة لترخيص شبكات البريد والبرق والتليفون أو مؤسسات الاتصالات القديمة الأخرى).

الوحدة الثالثة

الربط بين الشبكات

الوحدة الثالثة : الربط بين الشبكات

فهرس الإطارات والأشكال والجداول

الإطارات

الأشكال

الجداول

الوحدة الثالثة

الربط بين الشبكات

٣-١ مبادئ الربط بين الشبكات

٣-١-١ أهمية الربط بين الشبكات :

كان الربط بين شبكات الاتصال من الأمور الهامة على مدار قرن مضى ، ولكن لم تكن تلك الأهمية تزيد مطلقاً عنها في الوقت الحاضر . وفي الأصل فإن مؤسسات التشغيل مثل PTT وشركات "BELL" في أمريكا الشمالية قد تواصلوا بينياً مع مؤسسات تشغيل أخرى قريبة ، غير أن تلك المؤسسات قد احتفظت باحتكاراتها لكافة الشبكات والمعدات في المناطق الجغرافية التي تقدم فيها خدماتها وقد ظهرت أنواع أخرى من الربط بين الشبكات وذلك لفترة تمتد إلى العشرات من السنين .

وبحلول أعوام السبعينات من هذا القرن بدأ العملاء في الربط بين عدد متزايد من المعدات الطرفية وتجهيزات الشبكات الخاصة مع مؤسسات التشغيل القديمة . ومع تحرر أسواق الاتصالات خلال العقود القليلة الأخيرة تم وضع ترتيبات فعالة للربط بين الشبكات ، وهذه أصبحت مدخلاً لعمليات تتعلق بمدى واسع من الخدمات . وتشتمل تلك الخدمات على الاتصالات المحلية والخارجية الدولية المحددة وخدمات المحمول والأقمار الصناعية الدولية ، وهى خدمات تقدم كل شئ بدءاً من الهواتف الصوتية ووصولاً إلى الربط بشبكات الإنترنت ذات السرعات العالية ، وإلى شبكات الإنترنت متعددة الوسائط .

ويعتبر التنافس من العوامل الهامة في نمو وابتكاريه أسواق الاتصالات القائمة في الوقت الحاضر ، كما يعتبر الربط بين الشبكات عاملاً أساسياً في حيوية تلك المنافسة. وفي جانب كبير من تاريخ الاتصالات تفاوضت مؤسسات التشغيل والإدارات الحكومية مع بعضها البعض بشأن وضع شروط للربط بين الشبكات دون تدخل تنظيمي في هذا الشأن ، ولكن تغير ذلك مع ظهور المنافسة . إن لمؤسسات الاتصال القديمة حافز قليل لجعل الأمور سهلة لمنافسيها الجدد ، كما أن معظم القوى التي تساهم في المفاوضات تعتمد على مؤسسات التشغيل القديمة .

وقد أدى السلوك الإستراتيجي غير التنافسي في ممارسة أعمال الاتصال من قبل مؤسسات التشغيل القديمة إلى إعاقة المنافسة أو منعها في الكثير من أسواق الاتصال حول العالم . ويمكن أن تتبنى مؤسسات التشغيل القديمة مدى واسعاً من السلوكيات التي تثبط المنافسة الفعالة . وعلى سبيل المثال يمكنها فرض أسعار عالية على الربط بين الشبكات ، وأن ترفض بناء أو إتاحة قدرات كافية على الربط بين الشبكات ، وأن ترفض فصل عناصر الشبكة أو تقديم الخدمات اللازمة لربطها بشكل فاعل . ولدى المشتركين الجدد في أسواق الاتصال القليل ليقدموه في المفاوضات الخاصة بتذليل العقبات التي تقف في طريق المنافسة. وهناك إجماع في الرأي بين خبراء الاتصال وصناع السياسة على أنه يلزم توجيه حاسم ومعلوم من قبل الهيئات التنظيمية من اجل تمهيد الطريق نحو ترتيبات فعالة تتعلق بالربط بين الشبكات .

ويعتبر الربط بين الشبكات من الأمور الهامة للمستهلك ، حيث أنه لا يمكن لمستخدمي الاتصالات أن يتواصلوا كل مع الآخر أو أن يصلوا إلى الخدمات التي يطلبونها دون وضع ترتيبات للربط بين الشبكات . وقد أدى الربط بين

العديد من أنواع الشبكات المختلفة إلى تحقيق فوائد هائلة للمستهلكين وأصحاب الأعمال حول العالم خلال العقد الماضي . وبدون وضع ترتيبات فعالة للربط بين الشبكات فانه لا يمكن تقديم خدمات مثل الاتصال الدولي المباشر والخدمات المقدمة عن طريق الإنترنت ، وماكينات الصرافة الأوتوماتيكية ، والتجارة الإلكترونية.

وسوف تبقى الزيادة في الربط بين الشبكات أداة لتحسين ملاءمة خدمات الاتصال والانتفاع بها من جانب المستخدمين حول العالم في العقد المقبل . إن الترتيبات غير الكافية للربط بين الشبكات لن تؤدى فقط إلى فرض تكاليف غير ضرورية ومشكلات فنية على مؤسسات التشغيل ، وإنما سوف تؤدى أيضاً إلى التأخير وعدم الملاءمة وزيادة التكاليف على كاهل أصحاب الأعمال والمستهلكين ، وأخيراً على الاقتصاديات الوطنية .

ووفقاً لعمليات استبيان قام بها الاتحاد الدولي للاتصالات " ITU " فإن القضايا ذات العلاقة بالربط بين الشبكات قد تم تصنيفها من قبل العديد من الدول على أنها المشكلة الأكثر أهمية في مجال تنمية أسواق تنافسية لخدمات الاتصال ، وإن القضايا ذات العلاقة بالربط بين الشبكات تعد إلى حد كبير قضايا مثيرة للنزاع إلى حد كبير في دول أوروبا . لقد أشارت تقريباً نصف دول منطقة آسيا والباسفيك إلى أن قضايا الربط بين الشبكات كانت على رأس الأولويات التنظيمية . وعلى الرغم من أن القليل من الدول العربية (٢٠%) والأمريكيتين (٣٠%) قد اعتبرت أن للربط بين الشبكات أولوية تنظيمية ، إلا أن المستوى العام للتنافس على الشبكة ظل منخفضاً في تلك المناطق ، وهذا يتغير الآن حيث أن أهمية القضايا الخاصة بالربط بين الشبكات سوف تتزايد في كافة المناطق مع تطور التنافس على الشبكات .

وتتناول هذه الوحدة الترتيبات التي يجب وضعها بين مؤسسات التشغيل ، والخطوات الواجب اتخاذها من الهيئات التنظيمية لتسهيل الربط بين الشبكات بطريقة فعالة .

٣-١-٢ مجال قضايا الربط بين الشبكات :

يتم تعريف الربط بين الشبكات بطرق مختلفة في أنظمة وضع السياسات والتنظيم المختلفة التي تتعامل معه . وحديثاً تم التوصل إلى تعريف جيد ، وهذا تم إدراجه في تعليمات اللجنة الأوروبية المقترحة في ١٢يوليه من عام ٢٠٠٠حول إتاحة (الوصول) إلى الشبكات والربط بينها.

ويعني الربط بين الشبكات الوصل بشكل فعلي ومنطقي بين شبكات الاتصالات الإلكترونية العامة المستخدمة من قبل المشروع ذاته أو بواسطة مشروعات مختلفة حتى يتسنى للمستخدمين في إحدى المشروعات الاتصال بآخرين في نفس المشروع أو في مشروع آخر، أو الوصول إلى الخدمات التي يقدمها ذلك المشروع الآخر . وقد يتم تقديم الخدمات بواسطة الأطراف المعنية أو عن طريق أطراف أخرى داخلة في الشبكة (المادة -٢- (CEC(٢٠٠٠d) .

ويختلف هذا التعريف عن التعريفات الأخرى في انه يتضمن الربط بين الشبكات المستخدمة من قبل المشروع ذاته وليس مجرد شبكات لمؤسسات تشغيل مختلفة . وتختلف أيضاً التعليمات المقترحة عن بعض التنظيمات الخاصة بالربط بين الشبكات ، ذلك لأنها تشتمل على مفهوم مستقل حول " الدخول إلى الشبكة " والذي جاء تعريفه بشكل مخالف لتعريف الربط بين الشبكات .

ويعني " الدخول إلى الشبكة " إتاحة تسهيلات و/أو خدمات لمشروع آخر وفق شروط معلومة على أساس حصري أو غير حصري ، وذلك بغرض توفير خدمات اتصالات إلكترونية. ويغطى هذا الاصطلاح – ضمن أشياء أخرى – ما يلي :

- الدخول إلى عناصر الشبكة وإلى التجهيزات والخدمات المرتبطة بها والتي قد تشتمل على الربط بين المعدات بوسائل سلكية أو لاسلكية .
- الدخول إلى البنية التحتية الفعلية بما في ذلك المباني والقنوات وصواري الاتصالات .
- الدخول إلى نظم البرامج بما في ذلك النظم التشغيلية الداعمة .
- الدخول إلى السنترال الرقمي أو إلى نظم أخرى تؤدى وظيفة مماثلة .
- الدخول إلى شبكات المحمول وبخاصة للهواتف الجوالة .
- الدخول إلى النظم الشرطية الخاصة بخدمات التليفزيون الرقمي .

ويعتبر الربط بين الشبكات نوعاً محدداً من الدخول الذي يتم العمل به بين مؤسسات تشغيل الشبكات العامة. وفي هذه التعليمات فإن الاصطلاح " الدخول إلى الشبكة " لا يشير هنا إلى الدخول من قبل المستخدم النهائي .

وتعد العبارة الأخيرة في التعريف عبارة هامة ، ذلك لأنها تميز بين استخدام اللجنة للاصطلاح " دخول " وبين المعنى المعتاد لهذا المصطلح والذي يتعلق بالدخول من قبل المستخدم النهائي كما في الاصطلاحات " خطوط الدخول " و " خدمة الدخول إلى الشبكة " . وعلى الرغم من هذا الارتباك أو التشوش المحتمل فان الدخول إلى الشبكة فيما بين مؤسسات التشغيل وفق تعريف اللجنة يعد مهماً في سياق الحديث عن الربط بين الشبكات .

وتتم معاملة أنواع الدخول بين مؤسسات التشغيل وفق ما جاءت في تعريف اللجنة على إنها جزء متمم لعملية الربط الكامل أو الفعال بين الشبكات في أحكام قضائية أخرى . وقد تعتبر تلك الأنواع أيضاً أشكالاً تكميلية أو إضافية للربط بين الشبكات، وهى موجهة بشكل قياسي إلى الاتفاقيات التي تعقد بين مؤسسات التشغيل ذات الخبرة في مجال الربط بين الشبكات .

وأيا كان تعريف الربط بين الشبكات إقليمياً أو محلياً فإنه يجب التعامل مع الاصطلاح " دخول " الذي جاء في تعريف اللجنة المقترح وكأنه منهج شامل للربط بين الشبكات . ولذلك فسوف نتعامل في هذا الدليل مع هذا النوع من الدخول بين مؤسسات التشغيل بالتفصيل وكأنه جزء متمم للربط الكامل بين الشبكات.

٣-١-٣ قضايا الربط بين الشبكات :

يجب العمل على وضع ترتيبات تجارية وفنية تشغيلية لتسهيل الربط بين شبكات المؤسسات التشغيلية . وهناك عدد من القضايا الذي يجب الاتفاق بشأنها من جانب مؤسسات التشغيل أو تحديدها من قبل الهيئات التنظيمية وذلك لصياغة تلك الاتفاقات في صورتها النهائية .

ومن القضايا التجارية الأساسية التي تهم المشتركين الجدد تلك التي تتعلق بصفة عامة بتكلفة الربط بين الشبكات . وفي أمريكا الشمالية وأوروبا – على سبيل المثال – فإن ما يقرب من ٥٠% أو أكثر من تكلفة بعض مؤسسات التشغيل التي تعمل في مجال الاتصالات قد تم دفعها ضمن الرسوم المستحقة إلى مؤسسات التشغيل المحلية. وتعتبر تلك الرسوم مهمة على وجه التحديد بالنسبة لمؤسسات التشغيل التي تعتمد بشكل أساسي على إعادة البيع ، أو تلك التي يتوجب عليها دفع مصروفات دعم أو مساهمة كجزء من رسوم الربط بين الشبكات . إن الممارسة التي تقضى بالجمع بين مصروفات الدعم وبين الرسوم المستحقة على التكلفة تعد من الممارسات التي لا يتم تشجيعها للأسباب التي وردت في الجزء ٣-٣-٥-٤ . وحتى بدون مصروفات الدعم فإن مستوى الرسوم المفروضة على الربط بين

الشبكات يعد من العوامل الهامة في تحديد مدى الحيوية المالية في مؤسسة جديدة تتولى خدمة الاتصالات .

ومن المؤكد أن تكاليف الربط بين الشبكات ليست وحدها القضية الأساسية ، فهناك قضايا فنية و تشغيلية متنوعة تعد أيضاً هامة وحيوية بالنسبة لمؤسسات التشغيل القديمة والجديدة. ويوضح الإطار ٣-١ بعض القضايا الأكثر أهمية في مجال الربط بين الشبكات والتي تواجه الكثير من الدول .

٣-١-٤ القواعد الإقليمية للربط بين الشبكات

أدت تنمية مجالات التجارة الإقليمية في السنوات الأخيرة وتنفيذ اتفاقيات التجارة متعددة الأطراف إلى الإسراع في تحرير سياسات الربط بين الشبكات .

ومن الأمثلة الرئيسية على ذلك الدليل الأوروبي للربط بين الشبكات الصادر في عام ١٩٩٧ (٩٧/٣٣/EC) . ويحتوى الدليل على قواعد تهدف بشكل محدد إلى تحرير النظم الوطنية الخاصة بالربط بين الشبكات . ويحتاج هذا الدليل إلى ترتيبات لجعله متاح للعامة وغير قاصر على فئة معينة . كما يحتاج أيضاً إلى جعل رسوم الربط بين الشبكات تحسب على أساس التكلفة. وقد صدرت تعليمات عن الاتحاد الأوروبي (EU) وهى تعليمات تشتمل على تعهدات حول الدخول الخاص للشبكة (٩٨/١٠/EC) بشأن تكملة وتعديل الإطار التنظيمي لدليل الربط بين الشبكات الأوروبية ، وهى تعليمات تشتمل على تعهدات حول الدخول الخاص للشبكة (٩٨/١٠/EC) ونصوص تتعلق بسعة الإرسال المؤجرة (٩٢/٤٤/EC) .

وتعتبر نصوص التعليمات الأوروبية الخاصة بالربط بين الشبكات نصوص عامة في طبيعتها إلى حد معقول . ويسمح هذا المنهج بملاءمة نظم قانونية وإطارات تنظيمية مختلفة للاتحاد الأوروبي EU على المستوى القومي . وقد اتخذت اللجنة الأوروبية خطوات إضافية غير واردة في التعليمات ، وهذه ترمى إلى تطوير الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات. ومن تلك الخطوات نشر افضل ممارسة حالية تتعلق برسوم الربط بين الشبكات ، وهى رسوم تقل بكثير عن تلك التي تفرضها بعض الدول الأعضاء ، مما يدل على ضرورة أن تتخذ تلك الدول قراراً بشأن الإيفاء بما تقضى به نماذج التكلفة الدولية. وقد كانت هناك خطوة أخرى هامة تتعلق بإتباع أو تبنى القواعد والتنظيم المقترح بشأن فك الحلقة المحلية المقفلة ، وهى تنظيمات ستتم مناقشتها لاحقاً في هذه الوحدة .

وقد قامت اللجنة الأوروبية أيضاً بمراجعة تعليماتها الخاصة بالربط بين الشبكات . وكما أشرنا سابقاً قامت اللجنة بتاريخ ١٢ يوليه من عام ٢٠٠٠ بنشر تعليمات جديدة مقترحة حول الدخول إلى شبكات الاتصال الإلكتروني وتجهيزاتها المرتبطة بها والربط بين تلك الشبكات (٣٨٤ (٢٠٠٠) COM) . وتسعى التعليمات الجديدة المقترحة إلى الاستجابة لظاهرة الالتقاء في نقطة واحدة عن طريق تغطية مجال أوسع من شبكات الاتصالات الإلكترونية وخدماتها ، كما تحتوى تلك التعليمات أيضاً على مبادئ وأسس جديدة ومختلفة. ومع ذلك فانه وفق التعليمات الجديدة المقترحة تظل النصوص الأساسية للتعليمات الثلاثة المذكورة عالية ملزمة من الناحية القانونية للدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى حين عمل مراجعة أخرى جديدة .

وهناك هيئات أخرى متعددة الأطراف قامت بوضع إرشادات حول الربط بين الشبكات . وعلى سبيل المثال قامت مجموعة العمل في مجال الاتصالات عن بعد التابعة لهيئة التنسيق الاقتصادي لآسيا والباسفيك (APEC) بوضع إطار عام للربط بين الشبكات. وخلافاً لمنهج الاتحاد الأوروبي فإن هذا الإطار ليس ملزماً

لأعضاء APEC بل يهدف إلى وضع أسس ونماذج للربط بين الشبكات في النظم الاقتصادية لــ APEC وغير ذلك من المعلومات المفيدة التي تساعد في وضع سياسات وطنية حول الربط بين الشبكات . وبالمثل تم الأخذ في الاعتبار المناهج غير الملزمة عند نشر أسس ومبادئ الربط من قبل هيئات إقليمية أخرى مثل CITEL في أمريكا اللاتينية .

الإطار ٣-١ : بعض القضايا الهامة في مجال الربط بين الشبكات :

الإطار العام والقضايا الإجرائية

- كفاية التوجيهات التنظيمية الخاصة بمفاوضات الربط بين الشبكات
- إتاحة الربط مع مؤسسات تشغيل قديمة تقدم أنواعاً مختلفة من الخدمات
- التوصل إلى شروط قياسية للربط بين الشبكات مع مؤسسات تشغيل قديمة
- حل النزاعات بشكل مستقل وفي الوقت المناسب
- الدخول دون محاباة أو تمييز إلى تجهيزات وخدمات الربط بين الشبكات
- الدخول إلى مواصفات شبكة التليفونات العموميةPSTN (ويشتمل ذلك على التغيرات المزمع إدخالها على الشبكة)
- رسوم معالجة الخدمة العالمية والدخول عالمياً إلى الشبكة ومعالجة العجز

قضايا تجارية

- مستوى وشكل رسوم الربط بين الشبكات ، والأسس التي يتم بها حساب تلك الرسوم (نوعية التكاليف المستخدمة في حساب الرسوم ، والاشتراك في العوائد ، واستحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم ، الخ)
- الفصل بين الرسوم المستحقة على المكونات المختلفة للشبكة وخدماتها ذات العلاقة.
- إعادة بيع تجهيزات الشبكة وخدماتها
- دفع المصروفات مقابل إدخال تعديلات على الشبكة لتسهيل الربط بين الشبكات .
- المعالجة السرية للمعلومات التنافسية وتلك التي تخص العملاء .

قضايا فنية وتشغيلية

- معايير الشبكة المفتوحة والمواءمة التقنية
- موضع نقاط الربط بين الشبكات (POI)
- الدخول إلى النظم الإشارية ، والنظم الرقمية المتقدمة ، ونظم إصدار الفواتير ، ونظم دعم عمليات التشغيل (OSS) ، وقواعد البيانات الخاصة بالمكالمات الهاتفية ، وغير ذلك من برامج الحاسب التي تقدم خدمات متقدمة
- الدخول إلى عناصر الشبكة المنفصلة بما في ذلك الحلقات المحلية المقفلة .
- دخول العميل بنفس اليسر إلى شبكات منافسة (مثل مساواة العملاء في الاتصالات الهاتفية)
- الوصول إلى الأرقام وتفعيل النقلية الرقمية
- تنظيم البنية التحتية والمساهمة فيها (مباني ، أعمدة ، ممرات أنبوبية ، قنوات ، أبراج)
- تحسين نوعية الربط بين الشبكات ، بما في ذلك إتاحة سعة كافية للربط يمكن بها تجنب التراحم والاكتظاظ ، مع ضمان توفير خدمات وتسهيلات الربط في حينها .

٣-١-٥ : قواعد متعددة الجوانب للربط بين الشبكات

كانت اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO عام ١٩٩٧ حول الاتصالات الأساسية (والمعروفة رسمياً بالبروتوكول الرابع للاتفاقية العامة لتجارة الخدمات أو "GATS") هي الاتفاقية الأولى للتجارة متعددة الجوانب التي تم قبولها على نطاق واسع والتي تشتمل على قواعد ملزمة تتعلق بالربط بين الشبكات . قد وضعت تلك القواعد فيما يسمى بالوثيقة المرجعية ، وهي وثيقة غير رسمية تشتمل على مبادئ تنظيمية تم التفاوض بشأنها بين الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية (WTO) وقد أصبحت الوثيقة المرجعية ملزمة من الناحية القانونية لأعضاء WTO ممن ارتبطوا بتلك الوثيقة باعتبارها جزء من تعهداتهم الإضافية في جدول أعمال GATS الخاص بتعهدات الدخول إلى أسواق الاتصالات عن بعد. وقد تم التقيد بالوثيقة كلياً أو مع بعض التعديلات القليلة ، وذلك من قبل ٥٧ من مجموع ٦٩ ممن قاموا بالتوقيع على البرتوكول الرابع وهناك ستة من الموقعين الإضافيين ، وهؤلاء قاموا بإدراج بعض المبادئ في جداول أعمالهم ولكن ليس في الوثيقة بكاملها .

ولجميع أعضاء منظمة التجارة العالمية أن يختاروا ممارسة تعهدات الوثيقة المرجعية في جداول أعمال GATS حول الربط بين الشبكات ، أو مسائل أخرى سواء كانوا مشاركين في البروتوكول الرابع أو غير مشاركين . وبداية من نهاية عام ١٩٩٩ كانت الحكومات الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO والبالغ عددها ٦٤ عضواً قد التزمت بتعهداتها الواردة في الوثيقة المرجعية بشأن الربط بين الشبكات . وقد كانت تلك الزيادة عن العدد ٥٧ نتيجة لتعهدات قدمتها ٧ دول أخرى منذ وضع البروتوكول الرابع ، منهم ٤ من الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية WTO ممن تقيدوا بالتعهدات التي وردت بالوثيقة المرجعية بشأن الاتصالات بعد انتهاء التفاوض حول البروتوكول ، وثلاثة دول أخرى تقيدت بتلك التعهدات بعد إرفاقها بجداول أعمال GATS التي تم إيداعها بعد الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) . وهناك حوالي ٣٠ دولة أخرى تسعى إلى الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية (WTO)، ويتوقع أن تلتزم تلك الدول أيضاً بالوثيقة المرجعية وتعهداتها الخاصة بالربط بين الشبكات .

ويلخص الإطار ٣-٢ أهم القواعد ذات العلاقة بالربط بين الشبكات والتي تم إدراجها في الوثيقة المرجعية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) . ويتناول النص الكامل للوثيقة المرجعية تفاصيل أكثر من تلك التي جاءت في الإطار .

وتكمن المبادئ الأساسية للوثيقة في عدم المحاباة أو التمييز في المعاملة ، والشفافية ، وفي وضع شروط معقولة للربط بين الشبكات ، بما في ذلك معدلات التكلفة والدخول غير المقيد من جانب الموردين الأساسيين. وبصفة عامة يفترض أن يشير مفهوم الموردين الأساسين الذي جاء بالوثيقة المرجعية إلى مؤسسات التشغيل ذات الوضع المهيمن إزاء البنية التحتية الأساسية أو أسهم السوق . وهكذا فإن الممارسات القديمة الخاصة بالربط بين الشبكات حسبما جاءت في الوثيقة تنطبق هنا بشكل أشمل على مؤسسات التشغيل المحتكرة أو تلك التي كانت لها سابقاً صفة الاحتكار بشكل ثابت .

لقد تم وضع الوثيقة المرجعية وتضمينها في شكل مجموعة من القواعد أو المبادئ العامة للتقيد بها وليست كإرشادات تفصيلية حول كيفية تنفيذ تلك المبادئ . ومن خلال هذا المنهج يمكن اعتبار الوثيقة قابلة للتطبيق مع تزايد إنشاء أسواق للاتصالات وتوفر المرونة في تطبيق بعض النظم القانونية والإطارات التنظيمية العامة الخاصة بالربط بين الشبكات .

الإطـار ٣-٢ : قواعد الربط بين الشبكات وفق ما جاء في الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO)

يجب ضمان الربط مع الموردين الأساسين :

- عـند أي مـن النقاط المقبولة من الناحية الفنية على الشبكات
- وفق نسق منضبط من حيث الوقت
- بشـروط تقوم على عدم التمييز وعلى الشفافية (بما في ذلك شروط النوعية والرسوم)
- بشكل مفصل يمكن به تفادى دفع رسوم على مكونات أو عناصر غير ضرورية

عـند نقـاط لـلربط غير التقليدي بين الشبكات في حالة دفع الرسوم من جانب مقدم الطلب

الإجراءات :

- يجـب أن تكون إجراءات الربط بالموردين الأساسين متاحة لدى العامة .

الشفافية :

- يجـب أن تكـون الاتفاقيات أو نموذج العرض الذي يقدمه المورد الأساسي بشأن الربط بين الشبكات متاحاً للعامة

لذلـك فانـه من الأمور العملية أن تكون هناك توجيهات أكـثر تفصـيلاً تتحول بها مبادئ الوثيقة المرجعية إلى ترتيـبات أو اتفاقيـات أو تـنظيمات وطنية أو تعليمات تنظيمية تتعلق بالربط بين الشبكات ويمكن تنفيذها عملياً . ويمكن هنا الأخذ بخبرات وتجارب الدول الأخرى كسابقة ذات قيمة في هذا الشأن .

وبعد تنفيذ اتفاقية GATS الخاصة بالاتصالات الأساسية في ١٥ فبراير عام ١٩٩٨ لم تكن لدى الكثير من الدول الموقعـة على الاتفاقية قواعد تفصيلية تتعلق بالربط بين الشبكات ، وبعض تلك الدول ليس لديها حتى الآن أي من تـلك القواعـد . ونظراً للسمات العامة التي تميز مبادئ الوثيقة المرجعية فإن من التحديات التي تواجه الكثير من الـدول أن تضع نظم مفصلة على النحو المطلوب تتعلق بالربط بين الشبكات يمكن بها صقل تعهداتهم الواردة في اتفاقية GATS .

وقـبل دراسـة التفصيلات الخاصة بترتيبات الربط بين الشـبكات سـيتم فـي الأجـزاء التالية من هذه الوحدة اسـتعراض المـبادئ الأساسـية التي تكمن وراء معظم قواعد الربط بين الشبكات .

٣-١-٦ *مبادئ الربط بين الشبكات*

٣-١-٦-١ توجيه إرشادات تنظيمية متقدمة

هـناك مـناظرة تـنظيمية مستمرة حول الفوائد النسبية المترتـبة على توجيه الإرشادات السابقة حول الربط بين الشـبكات مقارنة بالتنظيمات اللاحقة. وبصفة عامة فإن مقترحات المنهج اللاحق تؤيد هنا التفاوض بشأن اتفاقيات ربط الشبكات بين مؤسسات التشغيل ، مع الاستعانة بحل النزاعات التنظيمية أو الوسائل القانونية الخاصة بالمنافسة في حالة فشل المفاوضات .

مـنذ بضعة سنوات كان هناك عدد أكبر ممن دافعوا عن المـنهج السـابق – وبخاصـة خارج أمريكا الشمالية – مقارنــة بهم في الوقت الحاضر . وقد استند هذا المنهج عـلى الاعتقاد الذي يقضى بأن يكون هناك حد أدنى من التـنظيم فـي الأسواق التنافسية . لقد أدركت العديد من الهيـئات التنظيمية أن التفاصيل المالية والفنية والتشغيلية الخاصـة بترتيـبات الربط بين الشبكات يمكن أن تكون تفاصـيل معقدة . وقد اعتبرت تلك الهيئات أن مؤسسات التشـغيل القديمة والمشغلين الجدد سوف يتفهمون بشكل افضـل تـلك الترتيبات مقارنة بالهيئات التنظيمية ، كما كـانت لديهم مخاوف حول التدخل التنظيمي غير الملائم في شئون الربط بين الشبكات وما قد ينجم عنه من زيادة تكلفة هذا القطاع .

ولهذه الأسباب كان هناك عدد كبير من الهيئات التنظيمية ومن خبراء الاتصالات ممن أيدوا المفاوضات الصناعية كمنهج أساسي لوضع الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات دون تدخل من جانب التنظيمات السابقة ، وكان التركيز هنا على حل النزاعات في حالة أن تفشل مفاوضات الصناعة .

وفى السنوات القليلة الماضية كانت هناك شكوك حول فعالية المنهج اللاحق. ويبدو أن هناك إجماع متزايد في الرأي حول دور التوجيهات التنظيمية المتقدمة أو حتى القواعد المحددة التي تتعلق بالربط بين الشبكات ، وأهميتها في تسهيل أجراء المفاوضات بشكل ناجح . وقد تم التعبير مؤخراً عن وجهة النظر هذه من خلال اللجنة الأوروبية في تعليماتها المقترحة الصادرة في ١٢ يوليه من عام ٢٠٠٠ حول الدخول إلى الشبكات والربط بينها ، حيث ذكرت اللجنة "أن هناك إجماع في الرأي حول استمرار الحاجة إلى قواعد معينة في القطاع الأسبق بالترافق مع القواعد الخاصة بالمنافسة والتي تلزم لتقنية الدخول إلى الشبكات والربط بينها إلى أن يجئ الوقت الذي تصبح فيه تلك المنافسة كاملة وفعالة في كافة قطاعات السوق ((CEC(٢٠٠٠c) .

وقد تم التحفظ طويلاً على وجهة النظر هذه من قبل الهيئات التنظيمية والهيئات المعنية بوضع السياسات في الجانب الآخر من الأطلنطي. وخلال أعوام الثمانينات والتسعينات أصدرت الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة وكندا سلسلة من التوجيهات والقرارات التفصيلية حول معظم جوانب ربط الشبكات مع مؤسسات التشغيل المسيطرة ، وقد اشتملت تلك الجوانب على رسوم الربط بين الشبكات وشروطها الفنية . ويبدو إن المنهج التدخلي الذي تتبعه الهيئات التنظيمية في أمريكا الشمالية قد أدى إلى تفكك الشبكات بشكل أوضح ، و إلى المزيد من المنافسة ، وإلى المزيد من الابتكارية والنمو في قطاع الخدمة .

وسوف تتم مناقشة القضايا الخاصة بالتفاوض حول ترتيبات وطرق التدخل التنظيمي وذلك بشكل تفصيلي في الجزء ٣-٢-٢ من هذه الوحدة .

٣-١-٦-٢ أضواء على التعهدات الخاصة بالربط بين الشبكات من جانب مؤسسات التشغيل القديمة

من الوسائل المقبولة للحد من التدخل التنظيمي قصر الالتزامات المفروضة على مؤسسات التشغيل المهيمنة القديمة بشأن الربط بين الشبكات. ومن الناحية العملية يعد ذلك وسيلة فعالة للاستفادة من المصادر التنظيمية المحدودة .

ويتعرض هذا المنهج للنقد أحياناً من جانب مؤسسات التشغيل القديمة ، حيث تزعم تلك المؤسسات أن هذا المنهج يؤدى إلى إعاقة التنظيم وإلى ظهور مجالات ممارسة غير عادلة ، بينما تقترح مؤسسات أخرى أن فرض التزامات دولية حول الربط بين الشبكات سوف يوفر فرصاً اكبر في هذا المجال لدى جميع مؤسسات التشغيل .

ومع ذلك تمثل وجهة النظر هذه رأى الأقلية ، حيث أن هناك إجماع في الرأي على أن فرض التزامات الربط على جميع مؤسسات التشغيل القائمة الصغيرة والكبيرة يؤدى عامة إلى الإفراط في إصدار التنظيمات . ومن حيث المبدأ فإن الشركات التي تتمتع بمركز الصدارة في السوق هي فقط القادرة على وضع الشروط الخاصة بالربط بين الشبكات دون الارتباط بالمنافسة . ويصعب على المنافسين من غير ذوى الصدارة المحافظة بشكل مستقل على المعدلات المتزايدة للربط بين الشبكات، أو على شروط المحاباة والتمييز في المعاملة . ويمكن للهيئات الأخرى القائمة على تقديم الخدمة والراغبة في

تقديم خدمة الربط بين الشبكات أن تتجنب مثل تلك الترتيبات غير الملائمة والخاصة بالربط بين الشبكات، وذلك عن طريق الربط بجهة منافسة بما في ذلك الموردين من ذوى الهيمنة . ومع مرور الوقت وعندما تصبح الأسواق تنافسية بشكل متزايد يمكن هنا تقليص التنظيمات الخاصة بالمزيد من ترتيبات الربط ، بما في ذلك الترتيبات الخاصة بمؤسسات التشغيل التي تمتعت في السابق بمركز الصدارة والهيمنة . ومع ذلك فانه في المرحلة الانتقالية للتنافس الشامل تكون هناك حاجة إلى درجة من التنظيم غير المتناظر لكي تتم به إعادة العدالة إلى مجالات الممارسة التي تميل نحو تأييد مؤسسات التشغيل القديمة .

ولهذه الأسباب يركز المنهج التنظيمي الخاص بالربط بين الشبكات في هذه الوحدة على ترتيبات الربط بمؤسسات التشغيل المهيمنة القديمة ، وهو مبدأ يتماشى مع الوثيقة المرجعية لاتفاقية WTO حول الاتصالات الأساسية والتي تفرض التزامات على مؤسسات التشغيل المهيمنة في مجال الربط بين الشبكات (الموردين الأساسيين) . كما يتماشى هذا المنهج أيضاً مع تعليمات اللجنة الأوروبية المقترحة الصادرة في ١٢ يوليه من عام ٢٠٠٠ بشأن الدخول إلى الشبكات والربط بينها. وتهدف التعليمات المقترحة إلى توسيع مجال الربط بين الشبكات لتغطى مجالاً أوسع في شبكات الاتصالات الإلكترونية . ومع ذلك فإن مؤسسات التشغيل المهيمنة هي فقط التي سوف تخضع للالتزامات والتعهدات التنظيمية السابقة والتي تم اقتراحها من قبل اللجنة مثل الربط الإلزامي بين الشبكات ، وإعادة البيع ، والتنظيم ، الخ .

٣-١-٦-٣ *الشفافية*

تعد الشفافية من أهداف السياسات الرئيسية لاتفاقيات التجارة متعددة الأطراف ، وأيضاً لسياسات الاتصال في الكثير من الدول . وعلى الرغم من أن هناك الكثير مما يمكن قوله بشأن المحافظة على سرية الأعمال في الأسواق التنافسية فإن الربط بمؤسسات التشغيل القديمة ذات الهيمنة يعد بصفة عامة حالة استثنائية .

إن المعالجة السرية لترتيبات الربط بين الشبكات سوف تتيح الفرصة لمؤسسات التشغيل القديمة لأن تعارض بشكل إستراتيجي المنافسين. وعلى سبيل المثال قد تدخل مثل تلك المؤسسات التشغيلية طرفاً في اتفاقيات سرية متعلقة بالربط بين الشبكات تنتج عنها ترتيبات غير مواتية للمنافسين ومواتية بشكل اكثر للمؤسسات الفرعية . وتستطيع أيضاً مؤسسات التشغيل ذات الهيمنة أن تحدد وظيفة الأنواع المقدمة للربط بين الشبكات وأن تفرض رسوماً عالية بدرجة كبيرة ، وأن تتعامل خلافاً لذلك بشكل إستراتيجي للحد من المنافسة .

وتعتبر شفافية الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات وسيلة فعالة للحد من السلوك الإستراتيجي غير التنافسي من جانب مؤسسات التشغيل المهيمنة . ومن السهل على هيئات التنظيم اكتشاف مثل هذا السلوك وتقويمه في حالة أن يتم نشر ترتيبات الربط بين الشبكات وإتاحتها للعامة. كذلك فإن نشر الاتفاقيات يجعل من السهل مقارنة معدلات الربط وشروطه الفنية بواسطة هيئات التنظيم وكافة المشاركين في قطاع الصناعة، كما تساعد الشفافية أيضاً في تنمية المعايير والنماذج الصناعية والوصول بها إلى أفضل الممارسات بشأن القضايا التشغيلية والإدارية .

وهناك الكثير من الدول التي تطالب بنشر العروض المرجعية الخاصة بالربط بين الشبكات أو الاتفاقيات النموذجية التي تبرم لهذا الغرض . ولتحقيق المزيد من الشفافية يحتفظ بعض هيئات التنظيم بسجلات عامة لاتفاقيات الربط بين الشبكات ، أو يطلبوا نشر تلك الاتفاقيات بواسطة مؤسسات التشغيل. وفي بعض الحالات تتاح اتفاقيات الربط بين الشبكات من خلال الإنترنت .

وعند نشر اتفاقيات الربط بين الشبكات وإتاحتها للعامة فإن هناك آليات مختلفة يمكن استخدامها لحماية المعلومات التجارية السرية . وعلى سبيل المثال يلزم القانون الهندي بأن يكون لدى الهيئات التنظيمية سجل لاتفاقيات الربط بين الشبكات ، غير أنه بناء على طلب الأطراف المعنية قد يصدر المشرع توجيهاته بوضع أجزاء من الاتفاقية في الجزء السري من السجل . وفي مثل تلك الحالات يجب إعداد ملخص للأجزاء السرية وجعله متاحاً للعامة .

٣-١-٦-٤ عدم التمييز في المعاملة

يعد عدم التمييز في المعاملة هدفاً أساسياً لمعظم سياسات الربط بين الشبكات . وفي الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات يمكن أن يأخذ التمييز في المعاملة أشكالاً متعددة، منها التمييز من جانب مؤسسة تشغيل مهيمنة فيما يتعلق بترتيبات ربط الشبكات بين منافسين جدد متعددين ومختلفين . وعلى سبيل المثال قد يحصل المشترك الجديد (B) على ترتيبات افضل من المشترك الجديد (C) ، ومثل هذا التمييز قد يسهل اكتشافه إلى حد ما في حالة أن تعلن اتفاقيات الربط بين الشبكات على العامة .

ويجب أن نلاحظ هنا أن الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات قد تختلف بين منافس و آخر دون أن تكون بالضرورة ترتيبات تنطوي على التمييز بشكل غير لائق أو غير عادل ، فقد يكون المتنافسين قد اتفقا طواعية على ترتيبات مختلفة لملاءمة أوضاعهم التشغيلية المختلفة على سبيل المثال . لذلك فإن المقياس الفعلي هنا يجب ألا يكون التمييز في المعاملة من منطلق الاختلافات في ترتيبات الربط بين الشبكات ، وإنما يجب أن يبنى هذا المقياس على أساس التمييز غير العادل أو غير اللائق في المعاملة بمعنى أن يكون المتنافس على الربط بين الشبكات قد وضع في موقف يجلب عليه أضراراً كثيرة نتيجة لترتيبات غير مواتية في هذا الصدد .

وهناك شكل آخر من أشكال التمييز في المعاملة ، هو شكل يصعب عادة تحديد أبعاده. ويشتمل هذا الشكل على وضع ترتيبات أكثر مواءمة في مجال الربط بين الشبكات من جانب مؤسسة مهيمنة ، مع توفير تلك الترتيبات لمؤسساتها التشغيلية أو لوكلائها دوناً عن المؤسسات الأخرى المنافسة . وتعد المنازعات أو الشكاوى حول هذا النوع من التمييز في المعاملة من الأمور التي يصعب على هيئات التنظيم تسويتها ، والمثال على ذلك أنه قد يستحيل أحياناً منح الشركة المنافسة نفس الترتيبات الخاصة بالربط والتي يمكن أن تمنح لمؤسسة تشغيل داخلية .

وقد تم التوصل إلى طرق مختلفة للتعرف على حالات النوع الثاني من التمييز في المعاملة وتسوية تلك الحالات. وحيث أنه لا يلزم أن تكون ترتيبات الربط بين الشبكات متماثلة فإن الهدف من منع التمييز غير اللائق يعد هنا بمثابة واحدة من الترتيبات " الفعالة نسبياً ".

إن بعض مؤسسات التشغيل القديمة تتعامل مع منافسيها بشكل تمييزي وكأنهم عملاء وليسوا نظراء أو مشاركين في ممارسة هذا النشاط ، وهو أسلوب يؤدى في النهاية إلى أسعار أعلى وترتيبات أقل مستوى في مجال الربط بين الشبكات . وبصفة عامة يجب أن تصر هيئات التنظيم على أن يعامل الشركاء في النشاط على أسس متساوية ومتبادلة وكأنهم نظراء وليسوا بعملاء .

وهناك نوع من التمييز في المعاملة يمكن أن يطيح بمفهوم المنافسة وما قد يترتب عليها من نجاح وربحية ، ويتمثل ذلك في توفير سعة غير كافية للشبكات لدى مؤسسات التشغيل مقارنة بالخدمات المتاحة لدى ذات المؤسسات القديمة. إن ازدحام الشبكة واكتظاظها يمكن أن يكون

حجر عثرة في طريق المنافسة ، وهنا يجب على هيئات التنظيم التدخل أحيانا لضمان تقسيم الحصص بشكل غير تمييزي فيما يتعلق بالدخول إلى الشبكة وتجهيزات الإرسال. كما يتوجب عليهم أيضاً التأكد من أن مؤسسات التشغيل للتليفونات العمومية PSTN تعمل على تركيب شبكات بقدرات كافية لمواجهة الطلب المتزايد المتوقع في أي من أسواق الاتصالات التنافسية .

وهناك واحدة من الطرق التنظيمية التي يمكن بها خفض درجة التمييز في المعاملة بين الشركة المهيمنة ومنافسيها أو على الأقل المساعدة في التعرف على وجود مثل هذا التمييز ، وهي طريقة تقوم على الفصل أو التجرد من الناحية الهيكلية أو المحاسبية . في مناهج الفصل الهيكلي تطالب الشركة المهيمنة بنقل مؤسساتها التشغيلية المنافسة إلى شركة فرعية أخرى ذات إدارة وسجلات منفصلة . أما التجرد فيعنى بيع الشركة الفرعية المنفصلة بشكل كلي أو جزئي إلى أشخاص آخرين . ويعنى الفصل من الناحية المحاسبية عمل سجلات محاسبية منفصلة فقط دون أن يستوجب ذلك بالفعل وضع نظام قانوني منفصل لشركات الأعمال المنافسة . وقد جاءت مناقشة تلك المناهج والطرق في الجزء ٥-٣-٣ في الوحدة الخامسة بعنوان "سياسة المنافسة".

ويعتبر نظام تجنب الازدواج الضريبي من المناهج الأخرى الأقل تدخلاً وهو يستخدم بشكل شائع من قبل الهيئات التنظيمية والتنافسية لمنع التمييز غير الضروري في الأسعار من جانب الشركات المهيمنة . وينطبق مثل هذا النظام على الموردين ممن تندمج أعمالهم بشكل رأسي ،ومنهم مؤسسات التشغيل التي تقدم خدمة التجزئة مثل خدمة الدخول إلى الهواتف المحلية على أساس تنافسي ، وأيضاً المؤسسات التي تقدم خدمة الجملة مثل خدمة الاتصالات الدولية على أساس الاحتكار ذاتياً أو لمنافسين آخرين .

ووفقاً لمقياس تجنب الازدواج الضريبي يطالب الموردون ممن تندمج أعمالهم بشكل رأسي بتضمين نفس المبالغ التي تفرض كرسوم على الشركات المنافسة بالنسبة لخدمات الاتصال الدولي وفق معدلات التجزئة الخاصة بها ، وأن يضيفوا مبالغ تكفى لتغطية المصروفات الإضافية المترتبة على الخدمات المحلية. وتتم مناقشة مقاييس تجنب الازدواج الضريبي تحت عنوان الحد من الأسعار بشكل رأسي في الجزء ٥-٣-٤ من الوحدة الخامسة .

٣-١-٦-٥ *توجيه التكلفة*

وفقاً لمبادئ الربط بين الشبكات التي نصت عليها الوثيقة المرجعية لاتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO حول الاتصالات الأساسية ، والتعليمات الصادرة بهذا الصدد عن الاتحاد الأوروبي فإن هناك مطالبة بأن تفرض رسوم الربط على أساس التكلفة .

وهناك أسباب مختلفة تحدد وجوب التقريب بين رسوم الربط وبين التكلفة ، فبدون معايير تقوم على أساس التكلفة وتتحدد بها الرسوم التي تفرض على الربط بين الشبكات فإن ظهور مؤسسة تشغيل احتكارية أو مهيمنة سوف يكون دافعاً للمطالبة بأسعار عالية لتوصيل المكالمات التي يتم بثها عبر شبكة تابعة لشركة جديدة منافسة. وبالمثل يكون لدى مؤسسة التشغيل المهيمنة حافز لدفع القليل فقط أو عدم الدفع كلياً للشركة المنافسة مقابل توصيل مكالمات تم بثها عبر الشبكة التابعة لمؤسسة التشغيل المهيمنة . وفي غياب التدخل التنظيمي فإن بعض الشركات المنافسة الجديدة قد لا يكون بوسعها سوى أن ترضى بمثل هذا الاتفاق وإلا ظلت غير قادرة على الربط بالشبكة .

وقد تنشأ مشكلات خطيرة في حالة أن تفرض إحدى الشركات المهيمنة على منافسيها أسعاراً تزيد بكثير عن

تكلفة الربط بين الشبكات ، فهي أولاً تحول دون الدخول إلى السوق وتنمية المنافسة ، وتؤدى ثانياً إلى أن يدفع عملاء المنافسين تلك الرسوم المتزايدة ، وثالثاً فإن الزيادة في الأسعار يمكن أن ينشأ عنها تجميع للعائدات تستخدمه الشركة المهيمنة للتعويض عن الخسائر التي قد تنتج عن قرار تسعير سلبي تتخذه الشركة المهيمنة لإبعاد المنافسين عن السوق .

ويعرض الجزء ٣-٣ من هذه الوحدة ، والوحدة الرابعة ، والملحق (ب) من هذا الدليل مناقشة حول الطرق والمناهج المتبعة من قبل خبراء الاقتصاد وهيئات التنظيم في مجال الاتصالات لحساب تكلفة الربط بين الشبكات وتكاليف الاتصالات بوجه عام .

الإطار ٣-٣ : ملخص للمبادئ المقبولة على نطاق واسع في مجال الربط بين الشبكات.

- يجب ألا تميز شروط الربط بين مؤسسات التشغيل أو بين المؤسسات التشغيلية التابعة لشركة مهيمنة وبين الشركات المنافسة في مجال الربط بين الشبكات
- يجب أن يسمح بالربط بين الشبكات عند أي مستوى مقبول من الناحية الفنية ، ولكن على مؤسسة التشغيل الطالبة أن تدفع أية تكاليف إضافية تترتب على إتمام الربط بهذا الشكل غير النمطي
- يجب بشكل عام أن تكون الرسوم التي تفرض على الربط بين الشبكات قائمة على أساس التكلفة (بمعنى أن تنشأ عنها افضل ممارسة تقضى بأن التكلفة المعيارية هي تكلفة متزايدة على المدى الطويل ، وأن هنالك تعويضات تغطى عادة تلك التكاليف الخاصة والمشتركة)
- إن التكاليف المترتبة على مؤسسات التشغيل القديمة نتيجة عدم الفعالية لا يجب تحميلها من خلال فرض الرسوم على مؤسسات التشغيل
- في حالة أن تكون هناك توقعات حول توازن الربط بين الشبكات وتكاليفه المتبادلة يكون منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم بديلاً فعالاً للربط بين الشبكات على أساس التكلفة
- يجب أن تفرض مسبقاً الإرشادات والإجراءات التنظيمية الخاصة بالربط بين الشبكات ، حتى يسهل إجراء المفاوضات بين المؤسسات التشغيلية
- يجب نشر الشروط والإجراءات القياسية بغرض الربط مع مؤسسات التشغيل المهيمنة
- يجب أن تكون إجراءات وترتيبات الربط بين الشبكات شفافة وواضحة
- يجب تشجيع المنافسة الفعالة الدائمة من خلال الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات
- يجب عدم الجمع بين عناصر الشبكة أو مكوناتها ، وأن تفرض الرسوم عليها بشكل مستقل
- يجب أن تفرض الرسوم على الخدمة الدولية بشكل منفصل وعدم ضمها إلى رسوم الربط بين الشبكات
- يجب أن تكون هناك هيئة تنظيمية مستقلة (أو طرف أخر) تقوم بحل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات وذلك بشكل عاجل ومنصف
- يجب أن تكون هناك هيئة تنظيمية مستقلة (أو طرف أخر) تقوم بحل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات وذلك بشكل عاجل ومنصف

٣-١-٦-٦ مبادئ أخرى للربط بين الشبكات

هناك عدد من المبادئ الأخرى للربط بين الشبكات ، وهذه تم اقتراحها والأخذ بها من قبل هيئات تنظيمية ، والإدارة العليا واضعي السياسات ، وهيئات تجارية. وفي حالات كثيرة توجد اختلافات في الموضوعات ذاتها. يوضح الإطار ٣-٣ مبادئ الربط المتفق عليها.

٣-١-٧ . محتويات اتفاقيات الربط بين الشبكات

تختلف محتويات اتفاقيات الربط بين الشبكات اختلافاً كبيراً فيما بينها ، وكثير من تلك الاختلافات يعتمد على الإطار التنظيمي ، ففي حالة أن يعطى هذا الإطار تفصيلات كافية حول شروط الربط بين الشبكات تكون الاتفاقيات هنا أقصر . ويعتبر ذلك صحيحاً أيضاً في حالة أن تقوم مؤسسة تشغيل قديمة أو مجموعة صناعية بنشر تفصيلات حول تعريفة الربط بين الشبكات أو حول المعايير والإجراءات الفنية وغير ذلك من البنود التي يمكن تضمينها في الاتفاقية . وفي حالات أخرى يجب أن تكون اتفاقيات الربط بين الشبكات أكثر شمولاً .

ومع الأخذ في الاعتبار تلك الاختلافات يعرض جدول ٣ –١ قائمة بالمحتويات التي يمكن أن تشتمل عليها اتفاقية نموذجية للربط بين الشبكات .

جدول ٣-١ : محتويات اتفاقية نموذجية للربط بين الشبكات

المحتويات	تفاصيل وتعليقات
التفسير	
الحيثيات	➢ تعنى عبارات " حيث " سياقا تاريخياً وقانونياً يساعد في فهم الاتفاقيات من جانب القراء المستقبليين .
تعريف المصطلحات الأساسية	➢ تختلف المصطلحات بشكل جوهري بين الدول ومؤسسات التشغيل المختلفة ➢ من الضروري أن يكون هناك ضماناً لتوافق المصطلحات المحلية عند اقتباس اتفاقيات الربط بين الشبكات من دول أخرى ➢ يجوز الرجوع إلى التعريفات التي وردت في وثائق أخرى ، مثل التعريفات الموجودة في القوانين أو التنظيمات ، والتوجيهات التنظيمية ، تعريفات الاتحاد الدولي للاتصالات ITU
حدود الربط بين الشبكات	
وصف حدود الربط بين الشبكات وأهدافه	➢ إن للأنواع المختلفة من اتفاقيات الربط بين الشبكات أهداف مختلفة (شبكتان محليتان أو شبكة محلية متصلة بشبكة خطوط خارجية/ دولية أو هاتف ثابت متصل بهاتف محمول أو هاتف محمول متصل بهاتف محمول أو موفر خدمة إنترنتISP محلى متصل بموفر خدمة إنترنت ISP رئيسي ➢ إن الهدف من بعض اتفاقيات الربط بين الشبكات هو تقديم خدمات نائية أو خدمات انتقالية ، بينما تهدف اتفاقيات أخرى إلى تقديم تسهيلات متفرقة ➢ هندسة الربط بين الشبكات (رسوم بيانية مزودة بحاشية تفسيرية)

نقاط الربط بين الشبكات وتجهيزاتها	
نقاط الربط بين الشبكات (POI) ومواصفات التجهيزات ذات العلاقة	➢ قد تتغير بين الحين والآخر مواقع POI (تحويلات –نقاط التقاء) الموجودة عادة في الملحق والتي تشتمل بشكل قياسي على أنواع التحويلات وعناوين الشوارع ➢ مواقع محددة لتجهيزات POI (إطار التوزيع الرقمي–صندوق التوصيل المزود بفتحات للدخول) ➢ وصف تجهيزات الشبكة المراد الربط بينها (النهايات الطرفية لألياف OC-٣ الضوئية المزودة بألياف ضوئية رابطة أحادية النمط) ➢ تحديد الاحتياجات الخاصة بسعة و/أو حجم حركة مرور البيانات ➢ الإشارة إلى أي الأطراف سيقدم أي التسهيلات (ويشتمل ذلك على رسم بياني يوضح POIs والتجهيزات المرتبطة بينياً) ➢ مواصفات فنية مثل : ➢ مواصفات CLI الخاصة بتمييز خط المكالمة ➢ مواصفات لسمات أخرى رقمية متقدمة مثل تحويل المكالمة ، واسم المتحدث ورقمه ، الخ ➢ مواصفات جهاز بيني للتحكم في الاتصالات الأساسية واتصالات ISDN ➢ قابلية الجهاز لحمل أرقام محلية (LNP) ، ومواصفات شبكة ترد على الاستفسارات
الربط بين الإشارات	➢ حدد نوع الشبكات والمعايير الخاصة بالإشارات (CCS٧ مثلاً) ➢ مواقع إشارات نقاط الربط POIs المراد تحديدها (نقاط إرسال الإشارة أو STPs) ➢ شفرات (كودات) النقطة المراد تحديدها . ➢ مواصفات البنية الفنية (الوصلات الإشارية المراد تخصيصها لغرض معين أو تجهيزات E-١ أو DS-١ الخاصة بإرسال الإشارات والتي تعمل بسرعة قدرها ٥٦كيلو بايت في الثانية) ➢ رسم بياني لهندسة الربط بين الإشارات .
تغييرات الشبكة وتجهيزاتها	
التخطيط والخطط	➢ احتياجات الإخطارات المتبادلة بشأن تغييرات الشبكة والخطط الخاصة بالسعة، مثل: ➢ خطط لحركة مرور البيانات لكل نقطة ربط POI ➢ احتياجات الرقم المحلى التحميل . ➢ التشبع الشفري للمنطقة والتغييرات اللازمة لزيادة أعداد الهواتف الرقمية ➢ الترتيبات الثابتة والمتكررة الخاصة بالتمويل ➢ قد يتم تخصيص تقارير دورية حول تخطيط الشبكة
إجراءات طلب التسهيلات	➢ حدد حقوق والتزامات كل طرف فيما يتعلق بطلب تسهيلات الربط وتوفيرها (بما في ذلك مكونات الشبكة المنفصلة– راجع الجزء أدناه)

	➢ احتياجات السرية والإجراءات اللازمة لضمانها ➢ التأكد من عدم الاستخدام غير التنافسي للمعلومات الخاصة بالطلب (بمعنى إلا تكون هناك اتصالات مع المستخدمين النهائيين أو مع أقسام الخدمات التنافسية التابعة لمؤسسة التشغيل التي تستقبل الطلبات) ➢ حدد نقاط الاتصال (مثل مجموعات خدمة الربط بين الشبكات ، وعناوين البريد الإلكتروني ، الخ) ➢ حدد نموذج الطلب وإجراءاته (قد تستخدم الأشكال النموذجية للطلب إما على الورق أو في نماذج تبادل المعلومات الإلكترونية EDI) ➢ الإجراءات اللازمة للتعجيل بطلبات معينة ➢ عملية لتنسيق انتقال العملاء بين مؤسسات التشغيل (أي تنسيق الفترات الانتقالية لمنع تعثر الخدمات التي تصل للمستخدمين النهائيين أو للحد من تلك العثرات) ➢ إجراءات لمطالبة مؤسسة التشغيل بأن تضع الترتيبات الخاصة بتجهيزات المعدات والتغييرات التي تدخل عليها في مواقع المستخدم النهائي ➢ إجراءات التأكيد على الطلب أو رفضه وعمل الإخطارات في حينها ، والتبليغ عن الرسوم الإضافية ، ....الخ ➢ المتطلبات الخاصة بالتبليغ عن إكمال الطلب وإعداد التقارير بهذا الشأن
قياس حركة مرور البيانات وتحويلها	
المسئوليات والإجراءات الخاصة بقياس حركة مرور البيانات	➢ وصف الطرف المسئول ، وإجراءات القياس وإعداد التقارير (راجع إجراءات الفوترة المذكورة أدناه) ➢ القواعد الخاصة بتحويل الأنواع المختلفة من حركة مرور البيانات إن وجدت (منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم المفروضة على حركة مرور البيانات المحلية ، وهى الحركة التي يتم إنهاؤها بشكل تبادلي دون رسوم مستحقة على الخطوط الرئيسية لهذا المنهج. وبالنسبة لحركة مرور البيانات التي تستحق عليها رسوم الإنهاء فانه يمكن مواصلتها على خطوط أخرى رئيسية مثل الخطوط الرئيسية الانتقالية ، أو الخطوط الوطنية لحركة مرور البيانات، الخ)

تنظيم وتقاسم البنية التحتية	
تقاسم البنية التحتية : الإجراءات والتكاليف	➢ إتاحة الأعمدة والقنوات والأبراج وحق الطريق ، الخ ➢ الإجراءات – إن وجدت – الخاصة بتحديد السعة المتاحة ، وتوزيع تلك السعة بين مؤسسات التشغيل الطالبة (على أساس أولوية الخدمة وفق ترتيب وصول الطلبات) ➢ طرق التسعير و/أو حساب التكلفة ➢ توفير وتسعير خدمات تكميلية (قوى كهربائية ، نظم أمان ، صيانة وإصلاح ، الخ) ➢ تراخيص من الباطن لممتلكات أطراف أخرى (أصحاب حق الطريق ، أصحاب الممتلكات البلدية أو غير ذلك من الممتلكات العامة والخاصة التي تقع فيها البنية التحتية) ، والتأمين والتعويض عن الضرر
التنظيم	➢ توافر تنظيم فعلى أو تصوري (مثل تسهيلات الإرسال في مواقع الاتصال) ، وقائمة بالعناوين التي يتاح بها هذا التنظيم ، وإجراءات تحديد المساحة المتاحة ، وحجز أماكن للتوسع ➢ طرق التسعير وحساب تكلفة الأماكن الخاضعة للتنظيم ➢ توفير وتسعير خدمات تكميلية (مثل القوى الكهربائية والطاقة الاحتياطية ، والإضاءة ، والتدفئة، وتكييف الهواء ، ونظم الأمان والإنذار ، وخدمات الصيانة وخدمات الإصلاح الثانوية، الخ) ➢ إجراءات لضمان الدخول إلى التجهيزات الخاضعة للتنظيم وحماية تلك التجهيزات (الإبلاغ ، و/أو أعمال الإمداد والصيانة ، و/أو المرافق المنفصلة ، الخ) ➢ التفاوض بشأن ترتيبات أخرى تتعلق بالتأجير و/أو الترخيص ، بما في ذلك إصدار تراخيص من الباطن لممتلكات طرف أخر (مثل أصحاب المباني ، وأصحاب حق الطريق ، وأصحاب الممتلكات المحلية وغيرها من الممتلكات العامة) ، والتأمين والتعويض عن الضرر.

إصدار الفواتير	
حدود الترتيبات والمسئوليات الخاصة بالفوترة	➢ قد تشتمل على ترتيبات مختلفة مثل : ➢ مؤسسات تشغيل تصدر كل منها فواتير للأخرى مقابل خدمات الربط بين الشبكات (مثل الإنهاء) ، والتجهيزات (مثل الحلقات المنفصلة وعناصر أخرى للشبكة) . ➢ أداء مهمة الفوترة من قبل بعض مؤسسات التشغيل لأمر أطراف أخرى (كأن تقوم مؤسسات تشغيل محلية بإصدار الفواتير الخاصة بالمستخدمين النهائيين مقابل مكالمات خارجية أو مكالمات دولية، أو مقابل توفير خدمات إنترنت ISPs، الخ).
إجراءات الفواتير	➢ الربط بين وسائط الفوترة مثل الأقراص و/أو الشرائط و/أو الأوراق و/أو تحويلات تبادل المعلومات الإلكترونية (EDI) ، ومواصفات النماذج وبرامج الحاسب ➢ إرشادات حول إنتاج المخرجات الخاصة بإصدار فواتير الربط بين الشبكات ، وتشتمل على : ➢ معايير صناعية قابلة للتطبيق (مثل نظام الفوترة إلكترونيا CABS ومواصفات الفوترة BOS و الفوترة الإلكترونية للتعاملات الصغيرة SECABS المستخدمة مع أو بدون تعديلات) . ➢ نموذج بيانات إصدار الفواتير وعناصر الفواتير ➢ الشفرات والعبارات الخاضعة للتوحيد ➢ جدول إصدار الفواتير ➢ توفير سجلات لخدمة العملاء (CSR) تشتمل على : ➢ التفاصيل المطلوب توفيرها من جانب مؤسسة تشغيل محلية (مثل سجل العناصر المستخدمة للربط بين الشبكات ويتضمن أرقاماً تميز الدائرة وغيرها من المعدات الأخرى مثل جهاز رقمي مضاعف لإتاحة الخطوط للمشترك (DSLAM)) ➢ الوسائط (مثل الشرائط ، والأوراق ، الخ) وجدول أعمال التوصيل . ➢ احتياجات أخرى لتسهيل عمليات التدقيق وإصدار فواتير المستخدم النهائي بشكل فعال من قبل مؤسسة تشغيل غير مدعمة . ➢ فترات حفظ للبيانات الخاصة بالمطالبة وإصدار الفواتير.
شروط الدفع	➢ رسوم الفوترة والمصروفات الأخرى ذات العلاقة ➢ شروط الدفع ، وتشتمل على غرامات التأخير في الدفع ، ومبالغ التعويض المستحقة نتيجة لتعثر الخدمة ، الخ

النزاعات المترتبة على المطالبة وإصدار الفواتير ، وإجراءات التصالح	➢ جهات الاتصال للاستفسار عن إجراءات التصالح والمطالبة ➢ مسئولية توفير سجلات بديلة ➢ الإبلاغ عن النزاعات التي تنشأ عن المطالبة وإصدار الفواتير ➢ إجـراءات الحـل الابـتدائي كنواة للتوصل إلى تسوية أفضل (رفع الأمر لمستوى أعلى). ➢ الحل النهائي رجوعاً إلى التحكيم أو باللجوء إلى الهيئة التنظيمية أو إلى المحاكم .
جودة الخدمة والأداء والتقارير حول جوانب الخلل	
نوعية الخدمة	➢ يمكن تحديد معايير أداء الخدمة في ملحق إضافي يشتمل – مثلاً – على ما يلي : ➢ متوسط الوقت اللازم لتوفير دوائر الربط بين الشبكات ➢ النسبة المئوية لفترات القطع الخاصة بالربط بين الشبكات في تواريخ مجدولة ➢ مقارنة الإجراءات الاحتياطية بالنسبة للمنافسين والشركة ذاتها (أو أفرعها) ➢ تحويل ونقل قياسات الجودة على الدوائر المترابطة (احتمال التعطل في ساعات الذروة ، والتأخير والفقد عند الإرسال – يؤخذ في الاعتبار الرجوع إلى التوصيات الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU-T
الاختبار والصيانة	➢ الحـق في إجراء اختبارات معقولة وفي جدولة الحالات التي تتعثر فيها الخدمة ، وإجراءات للحد من حالات الارتباك
تقارير حول حالات الخلل	➢ إجراءات إعداد تقارير الخلل ، فترات الإنذار ، معايير الوقت المحدد للرد . ➢ مهمـة التحقق من الشبكة قبل الإبلاغ عن الخلل إلى مؤسسة التشغيل القائمة على الربط بين الشبكات . ➢ المسـئولية تجـاه التكاليف المترتبة على مؤسسة تشغيل ثانية عند دراسة حالات الخلل التي ثبت لاحقاً إنها موجودة في شبكة مؤسسة التشغيل الأولى. حساب الرسوم (عماله .... الخ) عند التحقق من تقارير الخلل .
حمايـة الـنظام وإجراءات الأمان	➢ مسـئولية الأطراف في الأخذ بالاحتياطات اللازمة لمنع التدخل والتشويش من جانب شبكات أخرى أو عملاء آخرين .
معلومات التبادل والمعالجة	
نموذج تبادل المعلومات	➢ طـريقة ونموذج لتبادل المعلومات بين مؤسسات التشغيل التي تقدم خدمة الاتصالات العامة ، بما في ذلك استخدام أجهزة المعلومات البينية، وبرامج الحاسب ، والنماذج ، الخ .
المعلومات المراد تبادلها	➢ حدد كافة أنواع البيانات والنظم التي يتم بشأنها تبادل البيانات مثل :

	➢ الطلبات الخاصة بتسهيلات وخدمات جديدة ، والتغيرات والخطط الخاصة بالشبكة، إعداد الفواتير، الخ (انظر عاليه) . ➢ تخصيص الأرقام وغيرها من البيانات اللازمة لتوجيه المكالمات ونقلية الأرقام المحلية (كما في الحالات التي يتم فيها تشغيل نظام قابلية نقل الأرقام المحلية LNP بواسطة مؤسسة تشغيل قديمة وليس بواسطة طرف مستقل) . ➢ إدراج العملاء في كتب الأسماء والعناوين وفي قواعد البيانات . ➢ الدخول إلى قواعد البيانات الخاصة بالشبكة من اجل توفير خدمات متقدمة .
الدخول إلى معلومات العميل واستخدامها	➢ إجراءات السرية لمعلومات العميل ، وتشتمل على : ➢ عمل مجموعة منفصلة لخدمات الربط بين الشبكات تشتمل على بيانات ومعلومات محفوظة بشكل آمن (حماية كلمة السر للملفات الإلكترونية ، وأقفال لغرف البيانات وخزائن الملفات ، الخ) ➢ نماذج السرية تملأ بواسطة كافة العاملين من ذوى العلاقة (العقوبات والالتزامات اختيارية) ➢ إجراءات لضمان حماية خصوصية العميل .
الدخول إلى معلومات مؤسسة التشغيل واستخدامها	➢ إجراءات السرية (راجع الإجراءات الخاصة بمعلومات العميل المذكورة عاليه) ➢ حقوق الملكية الفكرية

الدخول بشكل متماثل وتحويل العملاء	
إجراءات الدخول المتماثل	➢ تعتمد الإجراءات هنا على منهج الدخول المتماثل ، وهو منهج يقوم على الاختيار المسبق للجهة التي تمارس النشاط ذاته ، وعلى الاختيار العارض. وعادة ما تشتمل الإجراءات التفصيلية المعمول بها في حالات الاختيار المسبق على ما يلي : ➢ متطلبات اعتماد العميل (توقيع على نموذج معتمد ، ومتطلبات الاختيار الواضح). ➢ وضع تنظيمات واتخاذ إجراءات لمنع تحويلات العملاء غير المعتمدة . ➢ فرض عقوبات على تحويلات العملاء غير المعتمدة ➢ طرق التبليغ عن تحويلات العملاء (نقاط الاتصال والمعلومات المراد توفيرها) ➢ إجراءات تأكيد الطلب (نموذج ، وسيط ، الخ) ➢ جدول لتنفيذ التحويلات ➢ إجراءات تنفيذ التحويلات ➢ عملية فض المنازعات (التصعيد من خلال إدارة أعلى ، ومحكم وهيئة تنظيمية) ؛ المعلومات اللازم توفيرها في عملية فض المنازعات . ➢ إجراءات التعامل مع العملاء المتنازعين (أي من مؤسسات التشغيل قد يتصل بالعميل ، وما هي المعلومات اللازم توفيرها و/أو الحصول عليها من العملاء المتنازعين) .
الخدمات المساعدة	
المساعدة التي تقدمها مؤسسة التشغيل	➢ أنواع خدمات المساعدة التي تقدمها مؤسسة التشغيل بما في ذلك خدمة الدليل ، وخدمات الترجمة ، وتوجيه البلاغات الخاصة بالخلل ، الخ ➢ إدارة المكالمات وإجراءات العمليات ➢ إجراءات الرسوم والفوترة
خدمات مساعدة أخرى	➢ إدراج أسماء المشاركين في دليل الهاتف ➢ إدخال المعلومات وإصدار فواتير المطالبة ➢ خدمات الإصلاح والصيانة ➢ خدمات أخرى تقدمها إحدى مؤسسات التشغيل أو غيرها بغرض زيادة كفاءات التشغيل المتبادلة .
الإنهاء	
أسس الإنهاء والتقييد	➢ قد يسمح بالإنهاء فقط تحت قيود معينة (مثل موافقة تنظيمية على إنهاء الربط بين الشبكات من جانب مؤسسة تشغيل قديمة). ➢ هناك أسس للإنهاء من جانب مؤسسة تشغيل قديمة ، وهذه تشتمل على: ➢أوامر قضائية من هيئة تنظيمية أو من محكمة . ➢الإفلاس ، أو عدم القدرة على الدفع ، أو الحراسة القضائية . ➢تصفية الأعمال .

	➢ عــدد اقــل مــن القيــود – إن وجدت – التي تفرض في الأسواق المنافسة أو من قبل مؤسسات تشغيل غير مهيمنة .
إجراءات الإنهاء	➢ متطلبات الإخطار المسبق . ➢ دفــع الــتكاليف غير المستردة للربط بين الشبكات والتي تترتب على انفصال إحدى مؤسسات التشغيل عن الشبكة . ➢ جدول لحساب ودفع تكاليف الانفصال عن الشبكة . ➢ التعاملات مع المستخدمين النهائيين ، وقيود الاتصالات ، الخ . ➢ إجراءات الفترة الانتقالية للانفصال عن الشبكة.
أحكام أخرى	
القوى القاهرة	➢ قائمــة بالشروط التي يمكن بها التغاضي عن عدم الإيفاء بالالتزامات الواردة في اتفاقية الربط بين الشبكات .
التنازل	➢ حقــوق التــنازل والقيــود المفروضــة عــليه (متطلــبات الموافقــة أو الاعتماد من هيئة تنظيمية)
القوانين السارية	➢ تم تحكيم الاتفاقية وتفسيرها وفق القوانين الصادرة عن جهة الاختصاص ذات العلاقة
الموافقات التنظيمية	➢ حدد الموافقات التنظيمية اللازمة لتفعيل و/أو تجديد و/أو تعديل و/أو إنهاء الاتفاقية
الإخلال بالاتفاقية	➢ التعويضات والجزاءات الالتزامات والتأمينات وحدود المسئولية
التفسير القانوني	➢ أحكــام قياسية لتفسير الاتفاقية من الناحية القانونية وتنفيذها (الاتفاقية الكاملة ، وتأثير الشروط التي لا يمكن تنفيذها ، والحقوق والالتزامات التراكمية ، الخ)
حل النزاع	➢ إجراءات حل النزاعات وفق الاتفاقية ، وهى الإجراءات التي لم تتعرض لها تحديداً أية وثيقة أخرى ، مثل : ➢ المفاوضــات الخاصــة بحســن النية ، والجدول الزمني لتلك المفاوضات ، والتصعيد خلال المستويات الإدارية . ➢ الإحالة إلى هيئة تنظيمية أو إلى محكمّ أو إلى محكمة (لأنواع مختلفة من القضايا). ➢ اختيار التحكيم والإجراءات الخاصة به
فترة الاتفاقية	➢ الفترة الزمنية ➢ حقوق التجديد وإجراءاته
التعديل	➢ إجراءات المراجعة وإعادة التفاوض ➢ الآثار المترتبة على التغيرات التنظيمية

٣-٢ إجراءات الربط بين الشبكات

٣-٢-١ وضع ترتيبات الربط بين الشبكات

تم استخدام طرق مختلفة لوضع ترتيبات الربط بين الشبكات ، وقد أدرجت أهم تلك الطرق في البيان الموضح أدناه . وهناك مجموعات من تلك الطرق تم استخدامها في دول مختلفة وفي أوقات مختلفة

- الوصف التنظيمي (المسبق) لترتيبات الربط بين الشبكات
- المفاوضات التي تجرى بين مؤسسات التشغيل
- وضع توجيهات تنظيمية عامة لتفاوض مؤسسات التشغيل
- التدخل التنظيمي لتسهيل عقد الاتفاقيات المتفاوض بشأنها بين مؤسسات التشغيل
- الاعتماد التنظيمي (المسبق) للترتيبات الخاصة بعمل نموذج للربط بين الشبكات ، ويستند في ذلك – مثلاً – إلى أحكام قضائية أخرى يتم تطبيقها في حالة أن تفشل المفاوضات
- قرارات تنظيمية لحل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات .
- تحكيم مستقل أو وساطة بشأن النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات
- مراجعة وموافقة تنظيمية للاتفاقيات المختلفة المتفاوض بشأنها

ومن الضروري أن تكون هناك مشاركة صناعية فعالة من أجل وضع ترتيبات عملية للربط بين الشبكات . ومع ذلك فهناك إجماع متزايد في الرأي يقضي بضرورة التدخل التنظيمي لوضع إرشادات متقدمة حول المفاوضات التي تجرى بين مؤسسات التشغيل، ولحل النزاعات التي قد تنشأ بينها . وسوف نناقش في الأجزاء التالية الطرق المختلفة لموازنة المشاركة الصناعية مع التدخل التنظيمي .

٣-٢-٢ . التفاوض بشأن ترتيبات الربط بين الشبكات :

في دول كثيرة كان التفاوض الصناعي من أهم الطرق لوضع ترتيبات الربط بين الشبكات ، وكما ذكرنا سابقاً فإن هناك أسباباً قوية تدعو إلى ذلك . وتدرك مؤسسات التشغيل احتياجات شبكاتها وعمليات التشغيل الخاصة بها اكثر مما يدركها القائمون على سن التنظيمات ، كما أن لديهم المعلومات الفنية اللازمة لوضع ترتيبات فعالة للربط بين الشبكات .

ومع ذلك فبدون التدخل والتوجيه التنظيمي فإن مفاوضات الربط بين الشبكات قد لا تسير عادة بشكل ناجح . وهناك شكوك تساور مؤسسات التشغيل القديمة حول سعى مؤسسات التشغيل القائمة بالربط بين الشبكات إلى الحصول على دعم للدخول إلى شبكاتهم القديمة واسعة الانتشار . وفي الواقع فإن الربط بين الشبكات بأي سعر يكون أقل تكلفة بالنسبة للمشترك الجديد مقارنة بتكلفة ازدواج الأجزاء الأساسية في شبكة التليفونات العمومية PSTN . ومع ذلك فإن من أهداف عملية الربط بين الشبكات خفض التكاليف الكلية للشبكة إلى حدها الأدنى والإسراع في تقديم خدمات جديدة مثل خدمات الدخول إلى الشبكات عريضة النطاق . ويجب دائماً أن تفرض هنا الالتزامات الخاصة بالربط بين الشبكات على مؤسسات التشغيل القديمة سواء رضوا بتلك الالتزامات أم لم يرضوا ، وذلك من اجل دفع عجلة تنمية هذا القطاع .

وقد تعمل بعض مؤسسات التشغيل القديمة بشكل إستراتيجي أثناء المفاوضات على تنفيذ الترتيبات التي تمنع بشكل فاعل أو تعوق الدخول التنافسي . ومن ثم يتعين على الهيئات التنظيمية إيجاد وسائل يمكن بها التغلب على المشكلة التي تكمن في رفض مؤسسات التشغيل القديمة ربط شبكاتها مع شبكات جديدة للمنافسين وفق شروط أساسها الكفاءة والتكلفة .

وعلى الرغم من التشجيع الذي تقدمه الحكومات والهيئات التنظيمية فإن هناك في الواقع القليل من الدافع لدى مؤسسات التشغيل القديمة المهيمنة للدخول طرفاً في الاتفاقيات التي من شأنها التعجيل بالدخول التنافسي من جانب مؤسسات التشغيل القائمة على الربط بين الشبكات . إن لدى مؤسسات التشغيل القديمة كافة الصلاحيات التي تؤهلها للمساومة في المفاوضات . أما المشتركين الجدد فلديهم القليل مما يقدمونه عوضاً عن الشروط الإيجابية الخاصة بالربط ، إذ يمكنهم تقديم وعوداً تتعلق بالتوسع في الأسواق بشكل يحقق الفائدة لكافة المؤسسات التشغيلية، ومع ذلك ترى تلك المؤسسات القديمة أن مثل هذه الفوائد تفوقها قيمة خسائر ما في الأسواق القديمة نتيجة وجود المشتركون الجدد.

وقد تلازمت حالات من التأخير والفشل في العديد من المفاوضات التي أجريت بشأن الربط بين الشبكات . وفي بعض هذه المواقف أدركت هيئات التنظيم أنه كان يمكن التغلب على حالات التأخير وحل المنازعات من خلال تدخل تنظيمي مناسب يكمن – على سبيل المثال – في تطبيق النماذج أو أفضل الممارسات من دول أخرى . وفي حالات أخرى فإنه على الرغم مما أسفرت عنه المفاوضات من اتفاقيات تتعلق بالربط بين الشبكات فقد كانت تلك المفاوضات أحادية الجانب ومكلفة وغير ذات جدوى ، ومع ذلك فقد قبل أحياناً المشتركون الجدد تلك الاتفاقيات أحادية الجانب باعتبارها الوسيلة الوحيدة المتاحة لبدء مزاولة الأعمال وتجنب الإفلاس .

ونتيجة لتلك التجربة أدرك العديد من هيئات التنظيم وخبراء الربط بين الشبكات أنه ليس عملياً بوجه عام تحفيز مؤسسات التشغيل القديمة المهيمنة على التفاوض بشأن اتفاقيات الربط مع مشتركين جدد دون أن تكون هناك توجيهات تنظيمية كافية في هذا الصدد . إن التوجيه التنظيمي السابق والمراقبة أو الوساطة الجارية تعد من الأمور اللازمة من جانب مؤسسات التشغيل من أجل التفاوض حول اتفاقيات مناسبة للربط دون إضاعة للوقت.

٣-٢-٣ دور الهيئة التنظيمية في مفاوضات الربط بين الشبكات

بعد أن يثبت أن هناك دور يجب أن تؤديه الهيئات التنظيمية في عقد مفاوضات ناجحة للربط بين الشبكات فإن السؤال الذي يبرز هو : كيف يمكن للهيئة التنظيمية التدخل هنا بشكل اكثر فعالية ؟ لدى تلك الهيئات العديد من الوسائل المتاحة للتعجيل بالمفاوضات وللمساعدة في إنجاح اتفاقيات الربط بين الشبكات . وفيما يلى بعض تلك الوسائل التنظيمية التي ثبت نجاحها ، وقد تستخدم مجموعات منها في بعض الحالات :

- **تحديد الخطوط العريضة قبل إجراء المفاوضات** – كما أشرنا في الجزء ٣-١-٦-١ فإن هناك إجماع في الرأي على أنه من الضروري وجود توجيهات مسبقة حول الربط بين الشبكات باعتبارها وسيلة فعالة للوصول إلى اتفاقيات جيدة بهذا الشأن . وقد

تم تسهيل مهمة هيئات التنظيم الجديدة في وضع مثل تلك التوجيهات نتيجة لتزايد عدد المطبوعات الخاصة بمبادئ الربط بين الشبكات والإرشادات التي وضعها مشرعون آخرون . كما كان لزيادة الاتفاقيات السابقة المتاحة في مجال الربط مع استخدام افضل الممارسات والنماذج الخاصة بالربط في الدول الأخرى أيضاً دوراً في تسهيل مهمة وضع تلك الإرشادات من جانب هيئات التنظيم. وفي الأجزاء الباقية من هذا الدليل سنناقش الطرق التي يمكن استخدامها لتنفيذ التوجيهات المسبقة :

- **وضع ترتيبات أساسية للربط بين الشبكات قبل إجراء المفاوضات** – عادة ما تكون الإرشادات التنظيمية للربط بين الشبكات عامة إلى حد ما . ونتيجة لذلك تنشأ غالباً نزاعات بين مؤسسات التشغيل حول كيفية تطبيق تلك الإرشادات على نحو أمثل ، مما قد يؤدى إلى حالات من التأخير والتعثر، ويوجب بالتالي الحاجة إلى المزيد من التدخلات التنظيمية . ومن الطرق التي يمكن بها التعامل مع هذه الحالة أن تقوم هيئات التنظيم بنشر ترتيبات أساسية للربط بين الشبكات بالترافق مع الإرشادات ذات العلاقة. وفي حالة أن تفشل المفاوضات يمكن هنا تطبيق الترتيبات الأساسية، وهى طريقة تم اتباعها في بعض القضايا الخاصة بالربط بين الشبكات من قبل هيئات تنظيمية أمريكية في النظام الأول من نوعه الصادر في عام ١٩٩٦ بشأن الربط بين الشبكات .

وفى الحالة التي تبرم فيها أول اتفاقية للربط بين الشبكات مع مؤسسة تشغيل حالية قد يكون من الصعب على هيئة التنظيم أن تضع ترتيبات أساسية مناسبة ، حيث يتعين عليها أولاً مراجعة القضايا ذات العلاقة تفصيلياً والحصول على معلومات وطلبات من مؤسسات التشغيل قبل أن تهيأ لها الفرصة لعمل تلك الترتيبات الأساسية . ومع ذلك فإن تلك الترتيبات تكون عادة ايسر في حالة وضعها لاتفاقيات أخرى لاحقة .

وكما هو الحال بالنسبة للإرشادات فإن الاتفاقيات المنشورة حول الربط بين الشبكات ووضع افضل الممارسات والنماذج الخاصة برسوم الربط في الدول الأخرى تجعل من السهل على الهيئات التنظيمية أن تبرم اتفاقيات أساسية . وقد استخدم أسلوب وضع النماذج بشكل موسع من قبل اللجنة الأوروبية وعلى المستوى الدولي مثلما حدث في المفاوضات ثنائية الأطراف التي جرت بين الولايات المتحدة واليابان حول الاتصالات عن بعد.

وأخيراً فانه إذا كانت هناك مخاوف تتعلق بملائمة الترتيبات الأساسية تستطيع هيئة التنظيم في هذه الحالة وضع بنود ترمى إلى استبعاد تلك الترتيبات وتنحيتها من الاستخدام أو التطبيق . وبمعنى آخر يمكن لهيئة التنظيم هنا أن تشير إلى انتهاء فعالية الترتيبات الأساسية بعد سنة واحدة على سبيل المثال ، وهذا قد يتيح الوقت لمراجعة أكثر تفصيلاً خلال الفترة الواقعة بين فشل المفاوضات وتنحية الترتيبات الأساسية .

- **تحديد مواعيد أخيرة للمراحل المختلفة من المفاوضات** – يجب تحديد مواعيد أخيرة في

مستهل المفاوضات لإكمال الخطوات أو الإنجازات المختلفة ، وعلى سبيل المثال يمكن أن يطلب إلى مؤسسة تشغيل حالية تفعيل اتفاقية مقترحة وذلك خلال فترة قدرها ثلاثون يوماً. وكبديل عن ذلك يمكن الاقتراح بتحديد مواعيد نهائية بمجرد أن تكون هناك حالات للتأخير يتوقع حدوثها . ومن النتائج المترتبة على عدم الالتزام بالمواعيد النهائية أن تكون هناك تدخلات تنظيمية تفرض من خلالها الاتفاقية مع وساطة أو تحكيم مستقل .

وهناك اختيار آخر يقترح أحياناً وهو الاختيار بواسطة المحكَم من بين عروض نهائية ، حيث يقوم هنا محكمّ مستقل باختيار إحدى العروض النهائية المقدمة من قبل طرفين متنازعين . ومن الناحية النظرية فان ذلك يعد حافزاً للأطراف لان يقدموا عروضاً معقولة ، غير أنه من الناحية العملية تعد هذه الطريقة غير ملائمة لمفاوضات الربط بين الشبكات ، وذلك نظراً لتعدد جوانب هذه الطريقة والتعقيدات المرتبطة بها ، ونظراً للهدف التنظيمي الذي يقضى بوضع ترتيبات فعالة لا تقوم على المحاباة أو التمييز في المعاملة . إن الهدف التنظيمي هنا ليس فقط عمل ترتيبات بشأن الربط بين الشبكات وإنما الهدف أن تكون تلك الترتيبات جيدة .

- **تشكيل لجان فنية صناعية** – تعتبر اللجان الصناعية ذات الأطراف الثنائية أو العديدة من افضل المنتديات لوضع تفاصيل حول الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات . وفي حالة سير المفاوضات بسهولة فقد تبادر كل من مؤسسات التشغيل القديمة والمشتركين الجدد برفع تفاصيل الترتيبات الخاصة بالربط الفني بين الشبكات إلى مجموعات العمل أو إلى اللجان ، غير أنه في بعض الحالات قد يكون ضرورياً القيام بتلك المبادرة من جانب الهيئة التنظيمية لضمان تشكيل اللجنة الفنية المناسبة . وفي أي من تلك الحالات يكون من الجيد تحديد مواعيد نهائية لتقارير تلك اللجان .

وتبعاً لدرجة التعاون بين مؤسسات التشغيل يمكن أيضاً أن يكون لممثلي الهيئة التنظيمية دور مفيد في تلك اللجان ، حيث يمكنهم دائماً تسهيل التوصل إلى اتفاق حول ترتيبات الربط بين الشبكات ، واقتراح طرق بديلة في حالة تعثر تلك الترتيبات ، أو القيام خلاف ذلك بدور الوساطة في المناقشات الجارية بهذا الشأن . وفي بعض الحالات قد يكون من الضروري أو المفيد وجود خبراء استشاريون لدى الهيئة التنظيمية للمساعدة في أداء هذا الدور ، وبخاصة فيما يتعلق بتقييم كفاءة مؤسسات التشغيل المتنازعة .

وفى بعض الأحيان قد تمتد أعمال اللجان الفنية الصناعية لشهور أو لسنوات . وفي مثل تلك الحالات يكون هناك في الواقع تأخير من جانب اللجان في الوصول إلى اتفاقيات حول الربط بين الشبكات ، وينتج مثل هذا التأخير عن تشكيل لجان تعمل وفق جداول أعمال غير مرنة ، وعدم المواكبة الكافية مع تقنيات الربط بين الشبكات من جانب المشاركين التنظيميين ، ووجود اهتمامات غير ضرورية للعملية، وعوامل أخرى . إن على

هيئة التنظيم أن تكون مرنةً ومستعدةً لتبنى طرق بديلة لضمان أن تسفر عملية اللجان الفنية الصناعية عن نتائج في توقيتات مناسبة. وكبديل عن ذلك يجب في بعض الحالات التخلي عن تلك العملية واتباع مناهج وطرق أخرى .

وتعتبر اللجان الفنية الصناعية التي تشكلت في كندا تحت رقابة تنظيمية من اللجان الناجحة للغاية. وقد ضمت اللجنة الكندية للإسراع في الربط بين الشبكات (CISC) ولجانها الفرعية مشاركين من المؤسسات الصناعية ذات العلاقة ، كما ضمت أيضاً ممثلين عن الهيئات التنظيمية . وقد تشكلت لجنة CISC بموجب قرار تنظيمي ينص على التوجيهات المسبقة الخاصة بشروط الربط ، غير أن هناك الكثير من التفصيلات ما زالت بحاجة إلى تحديدها من قبل لجنة CISC . وقد استغرق الوصول إلى اتفاق حول القضايا الأساسية نحو عامين ، وكانت هناك حاجة إلى التدخل التنظيمي بين الحين والآخر ، إلا أن لجنة CISC قد نجحت في الحصول على إجماع في الرأي حول الكثير من القضايا الأساسية الخاصة بالربط بين الشبكات. وتستمر لجنة CISC في التعامل مع القضايا الجارية التي تنشأ – مثلاً – عن ظهور أنواع جديدة من الربط بين الشبكات .

➢ **الدوافع إلى إتمام اتفاقيات الربط بين الشبكات –** إن الترغيب يمكن أن يكون اكثر فاعلية من الترهيب، وعلى ذلك يجب أن تكون هناك حوافز ودوافع لإتمام اتفاقيات الربط بين الشبكات . وتعتمد مؤسسات التشغيل القديمة على هيئات التنظيم للحصول منها على موافقة أو قرارات يمكن أن تؤدى إلى إتمام تلك الاتفاقيات بشكل ناجح.

وهناك مثال لهذا المنهج موجود في كندا . ففي عام ١٩٨٤ تم الترخيص لمؤسسات تشغيل قديمة (مشغلي الخطوط السلكية) لتوفير خدمات جديدة للهاتف الخلوي . وفي الوقت نفسه تم إصدار الترخيص لمؤسسة تشغيل حديثة لتقديم خدمة الهاتف الخلوي . ومن قبيل الحافز فقد منعت مؤسسات التشغيل القديمة من مزاولة خدماتها الخلوية إلى حين إتمام الاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات مع مؤسسة التشغيل الحديثة ، وهى ترتيبات تنطبق أيضاً على العمليات الخلوية الخاصة بمؤسسات التشغيل الحديثة عملاً بقاعدة " عدم الفوز في بداية السباق " التي ثبتت فعاليتها ، وعلى ذلك فقد أبرمت سريعاً الاتفاقيات التي حازت قبولاً متبادلاً ، ولم تدخر مؤسسات التشغيل القديمة وسعاً في تقديم خدماتها الخلوية .

وعند وضع حوافز إيجابية لإتمام اتفاقيات الربط بين الشبكات من جانب مؤسسات التشغيل القديمة يجب على الهيئات التنظيمية التأكد من أن الحوافز لا تمنح للمشتركين الجدد من أجل تأخير المفاوضات أو وقفها . وفي المثال الكندي الذي ناقشناه عاليه فإنه ما لم يكن المشتركين الجدد مستعدين لبدء تقديم خدماتهم فإنهم قد يتسببون في تأخير مؤسسات التشغيل القديمة عن طريق تعطيل إتمام الاتفاقيات ، وهنا يتوجب على هيئات التنظيم

منح حوافز لكلا الجانبين من اجل إتمام المفاوضات.

وأخيراً فإن مفهوم الحصول على رسوم تعويضية للربط بين الشبكات يمكن أن يكون بمثابة حافز لمؤسسات التشغيل القديمة لكي تتم الاتفاقيات الخاصة بالربط . وتركز معظم تلك المؤسسات على الخسائر في نصيبهم من السوق والتي يتحملونها بسبب المنافسون ، أما هؤلاء من ذوى بعد النظر والذين يقومون بإنشاء تجهيزات مناسبة للشبكة فيمكنهم الحصول على مردودات هائلة في مجال الربط بين الشبكات نتيجة للحركة الجديدة التي يستحثها منافسوهم .

- **تعيين وسطاء أو محكمين** – في حالة أن تفشل المفاوضات أو يكون هناك احتمال لفشلها فانه يمكن هنا تحقيق النجاح من خلال تعيين وسيط أو محكمٍ . ويختلف الاثنان عن بعضهما في أن المحكمّين تخُول لهم سلطة إصدار قرارات ملزمة في حالة عدم التوصل إلى اتفاق . أما الوسطاء فيمكنهم فقط تقديم معلومات إضافية ، أو التقريب بين وجهات النظر ، أو اقتراح وسائل بديلة أو التحفيز على الاتفاق ، ولكن لا يمكنهم فرض قرارهم على المفاوضات .

ومن الممكن أن يتعامل المشرعون أو الهيئات التنظيمية بوصفهم وسطاء ومحكمين ، غير أن ذلك لا يعد طريقة مثلى خاصة بالنسبة للمشرعين غير ذوى الخبرة ، حيث إن مجال الربط بين الشبكات يعد من المجالات المعقدة التي قد تكلف باهظاً في حالة حدوث تأخير أو عدم وجود تدخل تنظيمي ملائم . وهناك تجسيد متزايد لمنطق "معرفة الكيفية" في مجال الربط بين الشبكات على المستوى الدولي . ويستطيع دائماً الخبراء المستقلين المتمرسون في مجال الربط بين الشبكات إضافة خبرة جديدة وتجارب في هذا المجال ، حيث يمكنهم التعرف على أمور تحدث في دول أخرى ، ووضع خيارات للقضايا التي لم يتم التوصل بشأنها إلى حل ، وأيضاً توفير الوقت ، إضافة إلى أن استخدام خبراء من الخارج يخفف استقلالية الهيئات التنظيمية ومصداقيتها . وتعمل هيئات التنظيم كجهة أخيرة لصنع القرار في حالة أن تفشل عملية الوساطة ، كما يمكنهم أيضاً مراجعة القرار النهائي للمحكمّ إذا لزم الأمر .

وعادة ما يدعو الأمر إلى استخدام واحدة أو اكثر من الطرق التنظيمية السابقة لتفعيل نماذج المفاوضات بشأن الربط بين الشبكات. وأيا كانت الطريقة المستخدمة فانه يتوجب على الهيئات التنظيمية وضع إجراءات وتوجيهات يكون من شأنها دفع المفاوضات نحو اتفاقيات فعالة في مجال الربط بين الشبكات ، كما يتوجب عليهم في حالة أن تفشل المفاوضات أن يتأهبوا لاتخاذ الخطوات اللازمة لإنجاحها .

٣-٢-٤ *حل النزاع*

في معظم الدول يقوم المشرع بدور حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات . وتطلب الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) من الموقعين على اتفاقية الاتصالات الأساسية أن يضعوا آلية مستقلة لحل النزاعات . كما تطلب الوثيقة الاستعانة بهيئة محلية

مستقلة لحل النزاعات الخاصة بالربط خلال فترة زمنية معقولة ، وهى هيئة يمكن أن تمثلها هيئة التنظيم أو أي هيئة أخرى مستقلة .

ومن الناحية العملية فإن حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات يمكن أن يكون من المهام الصعبة ، حيث أن معظم هيئات التنظيم قد لا تتوافر لديهم التفاصيل الخاصة بالربط بالقدر الذي تتوافر فيه لدى مؤسسات التشغيل ، مما يجعل هؤلاء يعزفون عن التدخل في حل النزاعات خشية اتخاذ قرارات غير مرضية .

ومع ذلك يجب على هيئات التنظيم حل النزاعات بشكل قاطع وحاسم وفي زمن محدد وإلاّ تعثرت المنافسة وحدث تأخر في نمو القطاع وتنميته . وفي حالة عدم كفاية المعلومات حول التكاليف المحلية يمكن هنا استخدام النماذج الدولية أو غيرها من الممارسات الأخرى المستخدمة في الأحكام القضائية الأجنبية والاستفادة منها كسوابق يؤخذ بها. ويمكن تسهيل أداء تلك المهمة من جانب الهيئة التنظيمية وذلك من خلال المناقشات التي تدور مع هيئات تنظيمية أخرى، أو من خلال المساعدات التي يقدمها الخبراء الاستشاريون .

وفى حالة أن تفشل مفاوضات الربط بين الشبكات فقد تلجأ مؤسسة التشغيل التي يمثلها عادة مشترك جديد إلى هيئة التنظيم لحل النزاع الخاص بالربط. ولا توجد طريقة واحدة مثلى لحل نزاع معقد في مجال الربط بين الشبكات ، ولكن هناك طرق أفضل في هذا الشأن من طرق أخرى. ويوضح جدول ٣-٢ بعض الطرق التي قد يتبعها هيئات التنظيم في حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات .

ووفقاً للوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) تٌعرف هيئة التنظيم المستقلة كالآتي :

" هيئة التنظيم المستقلة هي هيئة منفصلة وغير خاضعة لأي من موردي ومقدمي خدمات الاتصالات، وأية قرارات أو إجراءات تتخذها هيئات التنظيم تكون حيادية لكافة المشاركين في السوق " .

وكما جاءت مناقشته في الوحدة الأولى تختلف درجة استقلالية هيئات التنظيم من دولة إلى أخرى. ففي بعض الدول تكون هيئة التنظيم عبارة عن وزارة أو مؤسسة حكومية مسئولة أيضاً عن العمليات التي تقوم بها مؤسسات التشغيل القديمة التابعة للدولة . ويرى الكثير من المراقبين أن هيئات التنظيم غير مستقلة بشأن حل نزاعات الربط بين الشبكات . وعلى الرغم من اعتبار هيئة التنظيم هيئة مستقلة فنياً عن مؤسسات التشغيل القديمة، إلا أن الاهتمامات والمصالح هنا متشابهة حيث أن كل منهم يمثل جزءاً من بيروقراطية الاتصالات الحكومية ، أو يعتبر كلاهما المصالح المالية والتشغيلية لمؤسسات التشغيل القديمة وكأنها من اهتماماتهم الأساسية.

وفى مثل تلك الحالات يمكن الأخذ في الاعتبار هيئات أخرى مستقلة لحل النزاعات ، مستخدمة في ذلك بعض الطرق والمناهج الواردة في جدول ٣-٣ . ويمكن أن نضم تلك الهيئات وسيط أو محكم مستقل مقبول لدى كلا الطرفين . ومن الخيارات المتاحة أن تكون هناك هيئة مستقلة لحل النزاع تتبناها هيئة حكومية رئيسية ذات سلطة تنفيذية أو قضائية . ومن غير الضروري أن تكون تلك الهيئة مكلفة أو تنطوي على بيروقراطية مستديمة ،

وإنما يمكن قيامها على أسس مؤقتة بخبراء محليين ودوليين مستقلين في مجال الاتصال عن بعد . وهناك خيار آخر وهو أن يطلب إلى مؤسسة دولية مسئولة عن قطاع الاتصالات مثل الاتحاد الدولي للاتصال عن بعد (ITU) أو البنك الدولي أن يعين أو يوصى بتعيين خبير مستقل لحل النزاعات أو هيئة استشارية مستقلة تساعد في عملية حل النزاعات المحلية .

٣-٢-٥ *التوجيه التنظيمي المسبق*

اعتمدت هيئات التنظيم في بعض الدول شروطاً تفصيلية للربط بين الشبكات يجب تحقيقها قبل وضع الترتيبات الخاصة بهذا الشأن . ومن الأمثلة على ذلك القرارات الأمريكية الصادرة عام ١٩٩٦ والكندية الصادرة عام ١٩٩٧ بشأن الربط مع مؤسسات تشغيل محلية منافسة. وفي هذه الدول كانت هناك دعاوى قضائية مطولة قبل إرساء القواعد الخاصة بالربط بين الشبكات ، وتم الحصول على المدخلات من مؤسسات تشغيل قديمة ومشتركين جدد وأعضاء آخرين من ذوى العلاقة في المجتمع . وفي النهاية تم إصدار القرارات التفصيلية التي تحدد العديد من الطرق والمناهج والمعدلات النوعية والشروط التي يجب أن تخضع لها عمليات الربط بين الشبكات

لقد أدت هذه التجربة إلى غزارة المعلومات والتحاليل والآراء الخاصة بقضايا الربط بين الشبكات ، ولكن هناك جهود مطلوبة لوضع مجموعة قواعد تفصيلية للربط، وهى جهود لا يجب التقليل من شأنها . وفضلاً عن ذلك فإن تلك الدعاوى القضائية المطولة لعملية الربط بين الشبكات لم تسفر عن كلمة نهائية بهذا الشأن ، ففي كل من الولايات المتحدة وكندا هناك دعاوى قضائية مطولة أمام المشرعين وفي المحاكم . وفي كندا كانت الكثير من التفاصيل الخاصة بترتيبات الربط بين الشبكات قد ترك أمرها لعدد من اللجان الفنية الصناعية تقودها هيئة تنظيمية ، وقد نتج عن تلك اللجان (لجان CISC المشار إليها عاليه) نتائج مفيدة للغاية ، ولكنها استغرقت نحو عامين لحل معظم القضايا.

ويجب أن ندرك هنا أن الربط بين الشبكات هي قضية ديناميكية تتميز بتغير مستمر في البنية التحتية والخدمات ، ونتيجة لذلك تبقى أيضاً متطلبات الربط بين الشبكات في حالة تغيير مستمر . وعندما تعتمد هيئات التنظيم الترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات فإنه يجب النظر إلى تلك الترتيبات وكأنها قواعد مرنة تواكب شبكات الاتصالات وأسواقها .

جدول ٣-٢ : طرق حل النزاعات الخاصة بالربط بين الشبكات

تطوير القاعدة المعلوماتية لصنع القرار	➢ يطلب إلى الأطراف المعنية تحديد أوجه الاتفاق والنزاع ➢ ترسل طلبات المعلومات المكتوبة إلى مؤسسات التشغيل لتوضيح القضايا المتنازع عليها ، مع توفير المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الخاصة بالربط بين الشبكات. ➢ تطلب مبررات مكتوبة (تدعمها الحقائق والأبحاث إذا لزم الأمر) للمساعدة في إيضاح الجوانب قيد النزاع .

	➢ لزيادة درجة الشفافية يجب أن تكون المبررات المقدمة (وليست المعلومات السرية الخاصة بالأعمال) متاحة للتعليق من جانب الأطراف الأخرى المعنية ومن عامة الجمهور ➢ يجب النظر في دعوة الأطراف الأخرى ذات العلاقة (مؤسسات تشغيل في مجال الربط بين الشبكات ، ومقدمي الخدمة ، ومجموعات المستخدمين) إلى الإدلاء بتعليقاتهم حول القضايا قيد البحث
الحصول على مساعدة الخبير	➢ الاستعانة بخبير متمرس في مجال الربط بين الشبكات ، وذلك للمساعدة في توضيح القضايا وإعداد طلبات المعلومات وتقديم استشارات عامة لصناع القرار . ➢ الأخذ في الاعتبار تعيين وسيط (أو محكمّ إذا ما وافقت الأطراف على ذلك) ➢ استخدام أطراف من الخارج لأداء مهمة الوساطة أو التحكيم أو جمع المعلومات أو للمشاركة على نحو آخر في المفاوضات . وتظهر أهمية هذه الطريقة تحديداً في الدول التي يؤدى فيها التدخل التنظيمي إلى فساد الشرعية أو يمنعها سياسياً من اتخاذ قرار نهائي يخلو من المحاباة أو التمييز في المعاملة .
رفع مستوى الدقة والمصداقية	➢ التشاور مع هيئات أخرى تنظيمية حول خبرتهم في حالات مماثلة . ➢ مراجعة القرارات والاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات والتي تم التصديق عليها من قبل هيئات تنظيمية أخرى . ➢ مراعاة توزيع مشروع القرار الخاص بحل النزاع على مؤسسات التشغيل المتنازعة وغيرها من الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، مع نشر التعليق والتصحيح الذي يقومون به على عامة الجمهور، حيث أنها يمكن أن تؤدى إلى زيادة دقة القرار النهائي .
رفع مستوى الدقة والمصداقية	➢ التشاور مع هيئات أخرى تنظيمية حول خبرتهم في حالات مماثلة . ➢ مراجعة القرارات والاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات والتي تم التصديق عليها من قبل هيئات أخرى تنظيمية . ➢ مراعاة توزيع مشروع القرار الخاص بحل النزاع على مؤسسات التشغيل المتنازعة وغيرها من الأطراف الأخرى ذات العلاقة ، مع نشر التعليقات والتصحيح الذي يقومون به على عامة الجمهور، حيث أنها يمكن أن تؤدى إلى زيادة دقة القرار النهائي .

٣-٣ الشروط المالية للربط بين الشبكات

٣-٣-١ رسوم الربط بين الشبكات

تمثل رسوم الربط بين الشبكات جزءاً كبيراً جداً من التكاليف الواقعة على مؤسسات التشغيل الجديدة التي تعمل في مجال الاتصالات. وينطبق ذلك بشكل خاص

على المشتركين الجدد ممن لا يملكون شبكات ممتدة من الطرف إلى الطرف . لذلك فان مستوى رسوم الربط وهيكل تلك الرسوم يعد من العوامل الرئيسية التي تحدد حيوية مؤسسات التشغيل وقدرتها على المنافسة في سوق الاتصالات .

وقد استخدمت على مر السنوات طرق مختلفة لحساب رسوم الربط بين الشبكات ولتحديد الشروط المالية لعملية الربط. و في هذا الجزء سنتناول أولاً وبصفة عامة الطرق التي استخدمت لتحديد رسوم الربط بين الشبكات ، ثم نراجع في موضع لاحق في هذا الجزء أنواع محددة من تكاليف الربط والتي يتم التعامل معها بطرق معينة . والأمثلة على ذلك هي : التكاليف الابتدائية ، وتكاليف وصلات الربط ، وتكاليف التنظيم والاشتراك في البنية التحتية .

٣-٣-٢ طرق تحديد رسوم الربط

يبحث هذا الجزء الطرق العامة التي استخدمت لتحديد رسوم الربط بين الشبكات . وعلى الرغم من عدم توافر طريقة واحدة صحيحة ، إلا أن هناك إجماع في الرأي بين خبراء الاتصالات والتجارة على أن افضل الطرق هي تلك التي تعتمد على التكلفة . ومع ذلك فهناك طرق أخرى تستخدم بكفاءة في بعض الظروف. ويوضح جدول ٣-٣ استعراضاً عاماً للطرق الأساسية المستخدمة في تحديد رسوم الربط ، وعلى القرّاء ممن يرغبون في الحصول على المزيد من التفاصيل حول مفاهيم التكلفة وما تنطوي عليه من نظريات اقتصادية الرجوع في ذلك إلى الملحق ب في هذا الدليل .

جدول ٣-٣ : الطرق المختلفة لتحديد رسوم الربط بين الشبكات

الطريقة	الوصف والأمثلة	تعليقات
التكاليف المتزايدة الآجلة	➢ رسوم على التكاليف الآجلة للتجهيزات والخدمات التي تقدمها مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات (وتحسب تلك الرسوم عادة على المدى الطويل أي إنها تكاليف متزايدة على المدى الطويل "التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC") . ➢ أمثلة : مؤسسات التشغيل المحلية في استراليا ، وكندا ، وهونج كونج ، وجمهورية الصين الشعبية ، وتشيلى ، والولايات المتحدة .	➢ تم قبولها بوجه عام باعتبارها افضل ممارسة ➢ ترسل هذه الطريقة افضل الإشارات السعرية من حيث الفعالية استناداً على التقنيات القديمة وليس على أساس الأصول والموجودات الدفترية المتاحة ➢ تقريب يتقارن إلى حد كبير مع التكاليف الموجودة في سوق تنافسي بشكل كامل
	➢ - هناك أوجه مختلفة للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC تشتمل على متوسط التكاليف	➢ تحتاج إلى دراسة وإلى بعض التقديرات الخاصة بالتكلفة والطلب ➢ تؤدى عادة إلى خفض أسعار الربط بين

	المتزايدة على المدى الطويل LRAIC ، والتكاليف المتزايدة على المدى الطويل الخاصة بالخدمة الكلية TSLRIC ، التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بالنسبة للعنصر الكلى TELRIC ، وهى طرق تشتمل على عناصر مختلفة للتكاليف الثابتة والمشتركة (مثل التكاليف العامة وتكاليف الخدمات الثابتة) ،وهى تكاليف غير خاضعة لتحليل التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC التقليدي. وقد نالت تلك الجوانب المختلفة قبولاً متزايداً باعتبارها أفضل الممارسات، وهذه جاء وصفها في الملحق ب من هذا الدليل .	الشبكات مما يحفز المنافسة ولكن يقلل من عائدات مؤسسات التشغيل القديمة ➢ قد تخرج بشكل ملحوظ عن إطار التكلفة الدفترية الفعلية التي تتحملها مؤسسات التشغيل القديمة غير ذات الكفاءة يمكن أن تكون طريقة غير مناسبة في حالة أن تكون الأسعار التي يدفعها المستخدم النهائي غير متوازنة أي تقل بكثير عن التكاليف أو عن رسوم الربط بين الشبكات
التكاليف المحاسبية التاريخية	➢ تفرض الرسوم من واقع السجلات المحاسبية لمؤسسة تشغيل تقدم تسهيلات وخدمات الربط بين الشبكات ➢ تشتمل بوجه عام على تحويل التكاليف المشتركة المقيدة في السجلات المحاسبية ➢ أمثلة : المملكة المتحدة ، والنظام الياباني عام ١٩٩٥ ، والسويد	➢ ممارسة مشتركة تعد اليوم اقل ملاءمة بالنسبة لهيئات التنظيم والخبراء ➢ أقل كفاءة ، حيث أن التكاليف التاريخية كانت دائماً تبذل بشكل اقل فعالية مقارنة بالتكاليف التي تقوم على تقنيات وظروف حديثة (مثل الخصخصة) ➢ إن السجلات المحاسبية لا تعبر غالباً عن القيمة الفعلية للأصول والموجودات ، وذلك تماشياً مع السياسات المحاسبية والقرارات السياسية الخاصة بالاستثمارات عادة ما يحتاج الأمر هنا إلى دراسة لتمويل وتوزيع قيمة التكاليف المسجلة في الدفاتر على هيئات تقديم خدمات الاتصالات .

استحقاق كافة الرسوم للمرسل الأصلي (SKA) "فوتر واحتفظ"	➢ لا توجد رسوم مستحقة الدفع بين مؤسسات التشغيل القائمة على الربط بين الشبكات مقابل إنهاء حركة مرور البيانات الخاصة بطرف أخر. ➢ بصفة قياسية تتحمل كل من مؤسسات التشغيل تكلفة التجهيزات التي تمتلكها وصولاً إلى النقطة التي تتم عندها عملية الربط ، إضافة إلى الرسوم المستحقة على أي من التكاليف غير العادية المترتبة على مؤسسات تشغيلية أخرى لاستيعاب حركة مرور بياناتها ➢ أمثلة : مؤسسات التشغيل المحلية في الهند والولايات المتحدة وكندا ، ومؤسسات التشغيل الإقليمية في إندونيسيا	➢ أفضل ما تتبع في الحالات التي تكون فيها اثنتان من مؤسسات التشغيل في مواقع متماثلة وتتبادل تقريباً نفس كمية الحركة للبيانات الخاصة بمؤسسات تشغيل محلية تعمل في مجال الربط بين الشبكات . ➢ يمكن استخدام الرسوم كأداة للتعويض عن عدم التوازن الحادث في حركة مرور البيانات ➢ بدون تلك الرسوم فإن طريقة SKA يمكن أن تعرقل تمويل وتنمية الخدمات الريفية وغيرها في حالة أن يكون هناك عدم توازن في حركة مرور البيانات، أي في حالة احتواء تلك الحركة على قدر اكبر من المدخلات ➢ كانت تلك الطريقة هي النموذج الأساسي للربط بين شبكات موفري خدمات الإنترنت ISPS في العديد من الأسواق ، ولكن قد تغير هذا المفهوم الآن بعد أن أصبحت هناك شبكات اكبر ذات تجهيزات أساسية تتعامل مع ISPS الأصغر وكأنهم عملاء وليسوا بنظراء .
المشاركة في العائدات	➢ بصفة قياسية يدفع المشتركون الجدد إلى مؤسسة التشغيل القديمة حصة من عائداتها الناتجة عن خدمات الربط بين الشبكات (أو عن كافة الخدمات) ➢ في بعض الترتيبات الخاصة بالتشارك في العائدات لا توجد رسوم إضافية مستحقة الدفع بين مؤسسات التشغيل القائمة على عمليات الربط مقابل إنهاء حركة مرور البيانات الخاصة بأي مؤسسة تشغيل أخرى، ولكن في ترتيبات أخرى تستحق	➢ تتميز هذه الطريقة بالبساطة ولا تحتاج إلى دراسة لتحديد رسوم الربط بين الشبكات ➢ تعتبر الطريقة غير شفافة بوجه عام ➢ تتسم هذه الطريقة بعدم الفعالية وعدم القدرة على المنافسة في حالة أن تكون هناك زيادة في أسهم العائدات الواجب دفعها . ➢ أحياناً تتم المصادقة على هذه الطريقة من جانب الحكومات أو خدمات البريد والبرق والهاتف PTTS باعتبارها الأساس الوحيد الذي يسمح بالربط بين الشبكات في الأسواق المغلقة . ويعامل هذا المنهج أحياناً كضريبة

	رسوم إضافية على التكاليف المباشرة المترتبة على الربط بين الشبكات (كما في حالة وصلات النقل وأجهزة الربط البينية) ➢ أمثلة : تايلاند ، وإندونيسيا، والصين	لأداء أعمال في دولة معينة ، وقد يمثل هنا نواة لمنهج آخر أكثر فعالية .
رسوم الربط التي تقوم على أسعار التجزئة	➢ رسوم الربط على أساس الأسعار التي يدفعها المستخدم النهائي ➢ يمنح أحياناً خصم على الرسوم بين مؤسسات التشغيل ، ويحسب على أساس التكاليف التي تتجنبها المؤسسة الممولة (فواتير التجزئة وتكاليف التسويق) ➢ أمثلة : أسعار إعادة البيع محلياً في الولايات المتحدة ، والطريقة اليابانية ما قبل عام ١٩٩٥	➢ يصعب تحديد الخصم بدقة، مما قد يؤدى بالتالي إلى عدم الفعالية (بمعنى أن التوسع في الخصم يؤدى إلى تقليص التسهيلات المنافسة، بينما الخصم على نطاق ضيق يؤدى إلى تقليص المنافسة وعدم قدرتها على الاستمرار) ➢ تم تحديداً رفض هذه الطريقة في بعض السلطات (هونج كونج والصين) وهى نظم تفرق بين الرسوم المفروضة على مؤسسات التشغيل التي تقدم خدمات اتصالات عامة وبين معدلات التجزئة
رسوم ربط أخرى قيد التفاوض	➢ تم التفاوض بشأن رسوم الربط بين مؤسسات التشغيل على أساس طرق أخرى عديدة ، واستناداً إلى بعض المبادئ ونظم التحكيم العديدة ➢ أمثلة : معدلات محاسبية دولية ، وبعض الاتفاقيات الخاصة بإعادة البيع	➢ تعتمد فعالية الرسوم على مدى تقاربها مع التكاليف ، وهناك العديد من الرسوم التي تم التفاوض بشأنها، وهذه تشتمل على دعم ضمني بين مؤسسات التشغيل والعملاء ➢ في أغلب الأحيان يعتمد مستوى الرسوم التي يتم التفاوض بشأنها على قوى المساومة من جانب مؤسسات التشغيل .

٣-٣-٣ تعليقات على طرق ومناهج مختلفة

عادة ما تتطلب مبادئ الربط المقبولة دولياً أن تكون رسوم الربط بين الشبكات قائمة على أساس التكلفة أو أن تنحو في اتجاهها ، وهذا ما جاء في مبادئ اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الاتصالات الأساسية، وفي التعليمات الصادرة عن الاتحاد الأوروبي بشأن الربط بين الشبكات. ويتماشى التسعير على أساس التكلفة لخدمات الربط بين الشبكات مع الممارسات الأفضل التي تتبناها الهيئات التنظيمية في معظم دول العالم، وهي قضية ستتم مناقشتها بتفصيل اكثر في الجزء ٣-١-٦-٥.

طرق التكلفة الآجلة

هناك عدد غير قليل من الاختلافات في الدوائر التنظيمية بشأن افضل الطرق المستخدمة لحساب تكاليف الربط بين الشبكات في ظروف مختلفة . ومع ذلك يتفق اليوم هيئات التنظيم والخبراء بوجه عام على أن الطريقة المثلى لحساب مستوى رسوم الربط هي تلك التي تقوم على أساس التكاليف الآجلة الخاصة بإمداد التجهيزات والخدمات ذات العلاقة. وتتحقق تلك المثالية من خلال بعض التغيرات في طريقة التكلفة المتزايدة الآجلة (التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC) ، وقد ادرج هذا المنهج في تنظيمات بعض الدول مثل الهند وفي قوانين بلدان أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية .

ومن أهم الاختلافات التي أدرجت في نظام التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC وتم قبولها على نطاق واسع من قبل هيئات التنظيم والخبراء ما يلي :

متوسط التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRAIC : وهى عبارة عن طريقة لتقدير التكاليف على المدى الطويل لتحديد الزيادة باعتبارها خدمة كلية. وتختلف هذه الطريقة عن القياسات التي تجرى على أساس التكلفة الهامشية أو المتزايدة التقليدية ، وذلك باشتمالها على حدود للتكاليف الثابتة الخاصة بخدمة معينة " التكاليف الثابتة لخدمة محددة" ، وهى الطريقة التي اتبعتها اللجنة الأوروبية.

التكاليف المتزايدة على المدى الطويل والخاصة بالخدمة الكلية (TSLRIC) : استحدثت هذه الطريقة من قبل لجنة الاتصالات الاتحادية (FCC) في الولايات المتحدة ، وهى طريقة يتم بها قياس الاختلاف في التكلفة بين إنتاج خدمة معينة وعدم إنتاج تلك الخدمة . وتعتبر التكاليف المتزايدة على المدى الطويل والخاصة بالخدمة الكلية (TSLRIC) هي متوسط للتكاليف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) وتعتبر الزيادة هي الخدمة الكلية .

التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بالنسبة للعنصر الكلى (TELRIC) : وقد استحدثت هذه الطريقة أيضاً من قبل لجنة الاتصالات الاتحادية (FCC) ، وهى تشتمل على التكلفة المتزايدة الناتجة عن إضافة أو طرح عنصر معين في الشبكة على المدى الطويل ، مع جزء مخصص من التكاليف المتصلة والمشتركة .

اختلافات أخرى : هناك اختلافات أخرى في طريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) ، ففي كندا – على سبيل المثال- تستخدم الهيئات التنظيمية طريقة التكلفة المتزايدة (تقدير التكاليف في المرحلة II) ، مع إضافة قيمة تعويضية بحيث تتقارب تلك التكلفة مع

التكاليف الثابتة والمشتركة الآجلة . وقد قامت هيئات تنظيمية أخرى بوضع مناهج وطرق مختلفة في هذا الصدد .

وهناك منهج جيد يقوم على التكاليف المتزايدة على المدى الطويل (LRIC)، ويتم بموجب هذا المنهج تقدير التكاليف التي تتحملها مؤسسة تشغيل لأداء أعمال الربط بين الشبكات في سوق تنافسي كامل . وتبدأ عادة حسابات التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC بتقدير التكاليف المباشرة المترتبة على مؤسسة التشغيل لقاء تقديم خدمات الربط المعنية ، وهي تكاليف تحسب على المدى الطويل أي لفترة زمنية قدرها عشر سنوات على الأقل حتى يتسنى بذلك حساب متوسط التكاليف الاستثمارية ذات الطابع المعقد والتي تختص بتجهيزات الربط بين الشبكات في السنة التي أدخلت فيها تلك التجهيزات.

وإضافة إلى التكاليف المباشرة فانه عادة ما تشتمل حسابات التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC على عنصر تكلفة رأس المال ، وهو عنصر يقصد به التعويض عن تكاليف تمويل تجهيزات الربط التي تتحملها مؤسسات التشغيل باعتبارها تكاليف ضرورية لتقديم التسهيلات من جانب تلك المؤسسات .

وكما يتضح من الوصف السابق فإن طرق ومناهج التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC الأكثر قبولاً تشتمل على توزيع معقول للتكاليف العامة والتكاليف المشتركة. ومثل هذه التكاليف يمكن أيضاً حسابها على أسس آجلة ، وذلك للتقريب بين كل من التكاليف المترتبة على مؤسسة تشغيل نشطة ، والتكاليف العامة والمشتركة والتي لا تنتج مباشرة عن خدمات الربط بين الشبكات وإنما تتحملها مؤسسة التشغيل مقابل تقديم تسهيلات وخدمات في مجال الربط. ومن الأمثلة على تلك التكاليف الرواتب التي تدفع لرئيس مجلس الإدارة أو للمدير الإداري أو للمستشار القانوني لدى مؤسسة التشغيل . وعند إضافة تكاليف رأس المال والتكاليف العامة والمشتركة وفق منهج التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC فإنها سوف تتقارب هنا مع التكاليف في سوق تنافسي، مع توفير تعويضات كاملة إلى حد ما لمؤسسة التشغيل التي تقدم خدمة الربط بين الشبكات ، على افتراض أن تلك المؤسسة تؤدى دورها بشكل فعال .

وهناك مزيد من الوصف حول الطرق المستخدمة لحساب التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بما في ذلك طريقة متوسط التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRAIC ، وطريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل بالنسبة للعنصر الكلى TELRIC ، وطريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل والخاصة بالخدمة الكلية TSLRIC، وقد جاء هذا الوصف في الملحق ب وفي الوحدة الرابعة .

ورغم أن معظم الخبراء يعتبرون أن طرق التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC هي من أفضل الممارسات إلا أن هناك قيود عملية تتعلق بتطبيقها ، وبعض هذه القيود موضح بالجدول ٣-٣ وتعتبر بعض تلك القيود ذات أهمية خاصة في البلدان التي توجد بها قطاعات اقل نمواً في مجال الاتصالات . وعلى سبيل المثال فإنه عند تثبيت أسعار التجزئة المحلية للاتصالات في مستوى أدنى بكثير من التكاليف فانه وفق طريقة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC يؤدى تثبيت أسعار الربط إلى عزوف المشتركين الجدد في مجال الخدمات المحلية عن إدارة أعمال حيوية ، حيث أن

التكاليف التي يدفعها هؤلاء مقابل الربط بين الشبكات قد تزيد عن أسعار التجزئة لعملية الربط. وعلى الرغم من أن إعادة موازنة المعدل قد يوفر حلاً لتلك المشكلة على المدى البعيد ، إلا أنه من الواجب خفض أسعار الربط على المدى القصير حتى تتاح الفرص لظهور المنافسة . وهناك مشكلات أخرى عملية تنشأ عن تطبيق أنظمة التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC في بعض البيئات .

طرق ومناهج أخرى :

تعتمد قابلية التطبيق للمناهج الأخرى خلاف التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC (جدول ٣-٣) على الظروف التي تعيشها الدول المختلفة . وتصف التعليقات الواردة بالجدول مواطن القوة والضعف واعتبارات أخرى ، وترد بعد ذلك تعليقات أخرى متعددة.

وغالباً ما يتم إدخال تعديلات على الطرق والمناهج المختلفة كمحاولة للتعويض بشكل متقارب عن التكاليف التي تتحملها كل من مؤسسة تشغيل لقاء تقديمها لخدمات الربط بين الشبكات ، ومن الأمثلة على ذلك المنهج الذي يعطى فيه المرسل الأصلي الحق في كافة الرسوم (Bill and keep). وكما أشرنا في جدول ٣-٣ يعد هذا المنهج ملائماً في حالة أن تكون هناك مؤسستان للتشغيل في موضع متماثل وتتبادل مع بعضها نفس كمية الحركة البيانية تقريباً ، ومن ثم يستخدم هذا المنهج غالباً لربط شبكات لمؤسسات تشغيل محلية في نفس المدينة أو لمؤسسات إقليمية متجاورة .

وقد يتم تعديل منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم ، وذلك بغرض إضافة رسوم جديدة للتعويض عن عدم التوازن الحادث في حركة مرور البيانات . وعلى سبيل المثال فإن مؤسسة التشغيل رقم -١ قد تستقبل وتنهى حركة المرور من مؤسسة التشغيل رقم-٢ أكثر مما ترسل إلى تلك المؤسسة . لذلك تتحمل مؤسسة التشغيل رقم -١ عادة تكاليف أعلى نتيجة للربط بين الشبكات مقارنة بالتكاليف التي تتحملها المؤسسة رقم-٢. وللتعويض عن هذا الخلل في التوازن فان مؤسسة التشغيل رقم -٢ قد تدفع لمؤسسة التشغيل رقم -١ رسوماً تقوم على تكلفة الربط بين الشبكات ، وذلك عن كل وثيقة ترسل فيها حركة مرور البيانات زيادة عن زمن الحركة التي يتم استقبالها .

وبكلمة أو كلمتان حول طرق المشاركة في العائدات فإن عنصر المشاركة قد يكون مناسباً في بعض الحالات لتوزيع فائض العائدات بعد دفع رسوم الربط على أساس التكلفة. ومع ذلك فانه في بعض الحالات تشتمل حصص العائدات المدفوعة لمؤسسات التشغيل القديمة على مدى واسع من العناصر بدءاً من تكاليف الربط بين الشبكات إلى "رسوم ترخيص" للتشغيل ضمن سلطة قضائية أو "تعويض" لمؤسسة تشغيل حالية عن خسائر في الأعمال تترتب على مشتركين جدد أو أيفاء للالتزامات تجاه خدمات دولية .

وبصفة قياسية فإن العناصر الثلاثة الأخيرة لا تقوم على أساس التكلفة . وعادة فإن تلك العناصر ليست شفافة ولا يوصى بها في أية سلطة قضائية في حالة أن تسعى هيئة التنظيم إلى تطوير قطاع الاتصالات عن بعد . وقد تخضع تلك الطرق لسوء الاستعمال ، فمثلاً تم بشكل موسع فرض الترتيبات الخاصة بالمشاركة في العائدات في بعض السلطات كمحاولة للحصول على عائدات إضافية من مؤسسات التشغيل أو من الحكومة على المدى القصير مما أدى إلى منع ظهور منافسة فعالة .

وإذا ما كان ضرورياً أن تستخدم خطط المشاركة في العائدات فإن على الهيئات التنظيمية أن تأخذ في الاعتبار تمييز عناصر المشاركة في العائدات كل على حدة . ويشتمل ذلك – مثلاً – على دفع رسوم الربط على أساس التكلفة مقابل رسوم التنازل أو الخصم، الخ . ويضفي هذا المنهج سمة الشفافية ، كما يسمح بالتخلص تدريجياً من عناصر المشاركة في العائدات التي لا تقوم على أساس التكلفة . ويجب أن يتم التعامل مع رسوم الخدمة الدولية على أنها رسوم منفصلة وليست مركبة من رسوم المشاركة في العائدات. وفي الوحدة السادسة ستتم بالتفصيل مناقشة القضايا ذات العلاقة بالخدمة الدولية ورسوم الوصول إليها .

والجدول ٣-٣ لا يعرض قائمة شاملة بطرق حساب رسوم الربط بين الشبكات ، حيث أن هناك طرق أخرى لهذا الغرض . ومن الأمثلة على ذلك قاعدة تسعير العنصر الفعال (ECPR) والتي تعزى فيها رسوم الربط إلى التكلفة المتزايدة الصافية إضافة إلى التكلفة الهامشية التي تتحملها مؤسسة تشغيل حالية نتيجة لحركة مرور بيانات "مأخوذة " من جانب المشترك الجديد . وقد تمت مناقشة هذه الطريقة بين الأكاديميين والاستشاريين ، ولكن بوجه عام لم يتم قبول هذه الطريقة من قبل الهيئات التنظيمية كخيار مناسب .

وأخيراً فإن رسوم الربط تكون أحياناً مفهرسة أو مقترنة بالأسعار لتحديد ما يطرأ عليها من زيادة مستقبلية خلال فترة زمنية قدرها خمس أو عشر سنوات مثلاً . وتصلح هذه الطرق لأطراف الربط على أساس مستواهم أو تكاليفهم المستقبلية أو عائداتهم .

٣-٣-٤ تكاليف محددة للربط بين الشبكات

٣-٣-٤-١ تكاليف التشغيل

إن البنية التحتية لمعظم مؤسسات التشغيل القديمة قد تم تصميمها لتعمل على أساس الاحتكار . وفي المرحلة الانتقالية لسوق الاتصالات التنافسية فإن هناك بعض التعديلات المطلوبة عادة في تجهيزات التحويل والنقل الخاصة بمؤسسة التشغيل وفي برامج الحاسب ذات العلاقة حيث تتاح بذلك الفرصة للربط الفعال بين مؤسسات التشغيل المتعددة . وعلى سبيل المثال يمكن برمجة السنترالات لمتابعة مسار حركة مرور البيانات إلى أرقام الهاتف الموجودة على شبكة مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات . وهناك أرقام إضافية يجب توزيعها ، مع توافر معدات معدلة للتعامل مع تلك الأرقام. ويشار عادة إلى تلك التعديلات إلى أنها " تكاليف التشغيل " ، حيث أنها مطلوبة في البداية لتسمح بحدوث الربط بين الشبكات .

وقد تعاملت هيئات التنظيم في الدول المختلفة مع تكاليف بدء التشغيل بأساليب متفاوتة ، فبعضهم كان لهم رأى يقضي بأن مؤسسات التشغيل الجديدة هي عبارة عن مؤسسات مستفيدة من الربط ، وعليهم بالتالي أن يدفعوا كافة تكاليف التشغيل . وفي الحدود القصوى يتم تطبيق هذه الطريقة ليس فقط على دوائر النقل الخاصة بعملية الربط وإنما أيضاً على كافة التعديلات اللازم إدخالها على شبكة مؤسسات التشغيل القديمة لتسهيل عملية الربط . وتقبل بعض مؤسسات التشغيل بهذه الطريقة باعتبارها الوسيلة الوحيدة للربط بين الشبكات وبخاصة في الدول التي تكون فيها PTT مملوكة للدولة ، غير أن لهذه الطريقة عيوب تتمثل في الأعباء المالية الكبيرة التي

يتحملها المشترك الجديد ، وتحول تكاليف تطوير الشبكة من مؤسسات التشغيل القديمة إلى المنافسين ، وأخيراً تقليل الفرصة للدخول في منافسة حيوية ومستمرة .

وهناك طريقة مختلفة ذات طبيعة مؤيدة للمنافسة ، وهذه الطريقة تم اتباعها في عدد من الدول مثل كندا . وتقوم الطريقة على الافتراض القائل بأنه يتم فرض المنافسة لصالح كافة المستخدمين للاتصالات ولصالح الاقتصاد بوجه عام . وينظر إلى تكاليف التشغيل الخاصة بالربط بين الشبكات باعتبارها نتيجة مباشرة للقرار السياسي الخاص بفتح سوق المنافسة . ومن المفهوم أيضاً أن التكاليف المترتبة على كافة مؤسسات التشغيل سوف يتحملها مستخدمو الاتصالات بوجه عام وفقاً لما تسمح به حالات السوق .

وعلى ذلك فقد تم وضع بعض الأسس لتوزيع التكاليف بين مؤسسات التشغيل القائمة والجديدة على افتراض انهم يتحملون تلك التكاليف على أساس الأسعار المعمول بها للمستخدم . وقد تؤخذ في الاعتبار رسوم إضافية محددة ، ولكن قد لا تفرض تلك الرسوم لأسباب سياسية . وهناك طريقة لتوزيع التكاليف على أساس الاستخدام التصوري لخدمات الاتصال بما في ذلك خدمات الربط بين الشبكات مستقبلاً . ويمكن هنا وضع معادلة لضبط التعويض بين مؤسسات التشغيل في حالة اختلاف الاستخدام التصوري للاتصالات أو لخدمات الربط بين الشبكات .

ووفقاً لهذه الطريقة تتحمل مؤسسة التشغيل القديمة عامة نصيباً كبيراً في تكاليف التشغيل . ويرى بعض هيئات التنظيم أن هذه الطريقة ضرورية وملائمة لتسهيل المنافسة وإن كانت تلقى بوجه عام معارضة من جانب مؤسسات التشغيل القديمة .

٣-٣-٤ -٢ وصلات الربط بين الشبكات

لقد اتبعت طرق مختلفة لتوزيع تكاليف الوصلات الفعلية بين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات . وتشتمل تلك الوصلات على خطوط الإرسال أو وصلات الراديو التي تحمل دوائر الربط ، كما تشتمل أيضاً على القنوات والأبراج وفتحات الدخول وغير ذلك من أدوات البنية التحتية الداعمة ، وأيضاً التعديلات اللازم إدخالها على التجهيزات ذات العلاقة بالإرسال مثل الوصلات البينية وإطارات التوزيع، وذلك لاستيعاب دوائر الربط بين الشبكات .

وهناك طريقة أخرى تتم فيها مطالبة مؤسسة تشغيل جديدة بأن تدفع كافة التكاليف الخاصة بوصلات النقل والتجهيزات الأخرى ذات العلاقة . وتعتمد تلك الطريقة على النظرية التي تقضى بإضافة تجهيزات النقل والتعديلات التي تطرأ عليها فقط وبشكل مطلق لمصلحة مؤسسة التشغيل الجديدة وعملائها . وفي حالة اتباع هذه الطريقة فانه لا يمكن لمؤسسات التشغيل القديمة استرداد اكثر من التكاليف الفعلية التي تحملتها تلك المؤسسات مقابل وصلات الإرسال والتجهيزات ذات العلاقة . إن الأمر لا يحتاج هنا إلى طرق معقدة لتقدير التكاليف ، حيث انه عادة ما يسهل تتبع التكاليف من خلال فواتير المصروفات وتكاليف العمالة ذات العلاقة والتكاليف العامة . وكمبدأ عام فانه لا يجب أن تزيد التكاليف عن تكاليف السوق المعقولة بالنسبة لتركيب الوصلات . وقد يكون لدى مؤسسات التشغيل القديمة دافع لزيادة رسوم تلك الوصلات ، وهنا يلزم وجود مراقبة تنظيمية لضمان حساب الرسوم على أساس تكاليف السوق .

ومن الطرق المتبعة لضمان عدم زيادة الرسوم المفروضة على وصلات الربط أن تعطى مؤسسة التشغيل الجديدة

الخيار لتركيب تلك الوصلات بنفسها ، بما في ذلك العمل في مواقع مؤسسات التشغيل القديمة . وقد تخضع مواصفات هذا العمل لمناقشة من قبل اللجنة الفنية المشتركة ، وذلك على أساس الآليات الخاصة بحل النزاع. ويمكن متابعة وتقييم العمل في ذات المواقع من خلال مؤسسة التشغيل القديمة ، وذلك تجنباً لحدوث جدل حول عدم ملاءمة العمل أو تعطيله .

وكما هو الحال بالنسبة لتكاليف بدء التشغيل (راجع مناقشة ذلك في الجزء السابق) فإن وصلات الربط بين الشبكات تعد من المتطلبات الأساسية اللازمة لتنمية سوق تنافسي . ومن هذا المنطلق قد ترى هيئات التنظيم ذلك ملائماً لتوزيع تكاليف مثل تلك الوصلات بين مؤسسات التشغيل القديمة والمشتركين الجدد على فرض أن هناك فائدة تعم في النهاية على المستخدمين لكافة مؤسسات التشغيل .

إن من ابسط الطرق وربما أكثرها شيوعاً لتوزيع تكاليف وصلات الربط هي أن تدفع كل من مؤسسات التشغيل تكاليف الوصلات الخاصة بها وصولاً إلى نقطة الربط بين الشبكات (POI) . وحيث أن POI_S تقع غالباً في أو بالقرب من نقطة سنترال تليفونات مؤسسات التشغيل القديمة فإن هذه الطريقة قد تنطوي على تكاليف باهظة تتحملها مؤسسة التشغيل الجديدة . ومع ذلك فانه وفق هذه الطريقة يمكن لمؤسسة التشغيل الجديدة أن تقرر كيفية تشكيل شبكتها للحد من تكاليفها .

٣-٣-٥ شكل الرسوم المفروضة على الربط بين الشبكات

غالباً ما يختلف شكل الرسوم المفروضة على الربط بين الشبكات من دولة إلى أخرى ، وهى اختلافات تعكس عدداً من العوامل التي تشتمل على اختلافات في البنية التحتية للاتصالات ، واختلافات في السياسة ، وفي مستوى الجهود الرامية إلى وضع هياكل للتكلفة والتسعيرة. وقد لا يكون ضرورياً تعقيد الهياكل السعرية لتكون فعالة ومنصفة ، ففي حالات كثيرة تكون البساطة هي الأفضل . ومع ذلك، وعند بذل بعض الجهد يمكن وضع هيكل للأسعار لتمهيد الطريق أمام مؤسسات التشغيل ولتسهيل عمليات الربط بشكل اكثر فعالية .

ويعرض الإطار ٣-٤ بعض المبادئ الأساسية لهيكل فعال لتسعير الربط بين الشبكات .

وقد دارت مناقشات طويلة بين هيئات التنظيم ومؤسسات التشغيل وخبراء الاتصالات حول الطريقة المثلى التي يمكن بها إدخال تحسينات على هياكل تسعير الاتصالات لزيادة فعاليتها. والكثير من المبادئ التي يمكن تطبيقها على أسعار الاتصالات الأخرى تنطبق هنا على هيكل رسوم الربط بين الشبكات ، وفيما يلي نماذج عديدة لذلك.

٣-٣-٥-١ الرسوم الثابتة والمتغيرة

كمبدأ عام يجب أن تعكس رسوم الربط بين الشبكات الاختلاف بين تكاليف الربط الثابتة والمتغيرة. وعلى سبيل المثال فإن التكاليف الثابتة الخاصة بتوفير خط للدخول إلى شبكة مخصصة لأغراض معينة (حلقة) يمكن استردادها بشكل أمثل من خلال رسم ثابت. ومن ناحية أخرى فانه في حالة أن تكون تكاليف عناصر الشبكة مثل السنترالات الخاصة بالاتصالات عن بعد مستجيبة بدرجة حساسة لحركة مرور البيانات فانه يمكن استردادها هنا بشكل أمثل من خلال رسوم الاستخدام ، وهى رسوم تفرض عادة على أساس المدة (بالدقائق) . وفي حالة

الربط بين شبكات لمشغلين أساسيين في مجال الإنترنت أو لمقدمي خدمات الإنترنت فغالباً ما تفرض الرسوم هنا على أساس السعة (بتات الحركة) .

وعلى الرغم من أنه ليس عملياً دائماً اتباع هذه الطريقة إلا أن ذلك يتماشى بشكل ثابت مع نظرية التسعير الفعال . ويؤدى التمييز بين التكاليف الثابتة والمتغيرة في رسوم عناصر الربط بين الشبكات إلى إرسال الإشارات الصحيحة الخاصة بالأسعار. وعلى سبيل المثال فإن هناك حافز أقل لفرط استخدام عناصر الشبكة التي تستجيب للاستخدام بشكل حساس في حالة أن يتم تسعير تلك العناصر على أساس الاستخدام وليس على أساس الرسوم التي تدفع شهرياً بطريقة بحتة ، وعلى ذلك فإن وضع هيكل للأسعار يعكس التكاليف الثابتة والمتغيرة يمكن أن يؤدى هنا إلى استخدام تلك العناصر بشكل أكثر فعالية .

الإطار ٣-٤: مبادئ لهياكل سعريه فعالة في مجال الربط بين الشبكات :

- يجب أن تكون رسوم الربط بين الشبكات محسوبة على أساس التكاليف (وبشكل أمثل تحسب تلك الرسوم على أساس متوسط التكلفة المتزايدة على المدى البعيد بما في ذلك تكاليف رأس المال ، إضافة إلى رسوم تعويضية لتغطية التكاليف المتصلة والتكاليف المشتركة)
- في حالة أن تتوافر المعلومات يجب أن تحسب التكاليف على أساس التكاليف القديمة الخاصة باستبدال الأصول والموجودات (بعد خفضها لتتماشى مع ما تبقى من العمر الافتراضي لخدمة تلك الأصول والموجودات)
- يجب أن تكون رسوم الربط بين الشبكات منفصلة بشكل واضح عن بعضها البعض حتى يتسنى لمؤسسة التشغيل التي تسعى إلى الربط أن تدفع فقط للعناصر أو للخدمات التي تطلبها بالفعل
- في حالة أن تتفاوت تكاليف عنصر معين بشكل جوهري في مواقع مختلفة فيجب هنا ألا تجمع رسوم الربط بين الشبكات إجمالاً ، فقد تكون تكاليف خطوط الدخول أعلى في المناطق الريفية التي تكون فيها تلك الخطوط أطول في الحالات القياسية مقارنة بها في المدن .
- ويجب ألا تشتمل الرسوم على أي من أنواع الدعم الخفي وبخاصة من النوع غير التنافسي (بمعنى أن الرسوم التي تفرض على عناصر الشبكة التي يتم توفيرها على أساس احتكاري يجب ألا تزيد بشكل كبير عن التكاليف حتى يمكن تمويل عناصر ومكونات تنافسية بأسعار اقل من التكلفة) . ويتم إدراج هذا المبدأ في الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) .
- يجب أن يعكس هيكل رسوم الربط بين الشبكات التكاليف التي ينطوي عليها هذا الهيكل . ومن ثم يجب أن تتم تغطية التكاليف الثابتة من خلال الرسوم الثابتة ، وتغطية التكاليف المتغيرة من خلال الرسوم المتغيرة، كما يجب ضبط الرسوم الضمنية وغير الضمنية في حالة أن يكون هناك اختلاف كبير في التكاليف .

٣-٣-٥-٢ الرسوم المفروضة في ساعات الذروة وفي غير ساعات الذروة

لقد استخدم التسعير التفاضلي في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة وذلك لتقدير تسعيرة التجزئة بالنسبة لخدمات الاتصال لعدة عقود من الزمن . إن فرض رسوم أعلى للاستخدام في ساعات الذروة يعطى للمستخدم حافزاً لأن يتصل في غير ساعات الذروة . وهناك ميزات لهيكل التسعير في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة ، وهذه تشتمل على:

- تقليل الازدحام والاكتظاظ أثناء ساعات الذروة
- تقليل الحاجة إلى وضع بنية أساسية تحتية جديدة لمواجهة أعباء الحركة أثناء ساعات الذروة
- زيادة درجة الاستفادة من الشبكة بشكل كامل
- تحسين نوعية الخدمة

وغالباً ما تنطبق نفس مبادئ التسعير في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة على رسوم الربط بين الشبكات. وفى حالة عدم تطبيق تلك المبادئ فلن يكون لدى مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط أي حافز لفرض رسوم أعلى على مستخدميهم النهائيين مقابل الاتصال في ساعات الذروة. إن النتيجة التي يمكن أن تترتب على ذلك هي ارتحال حركة الاتصال في ساعات الذروة إلى مشتركين جدد ، وهؤلاء سوف يفرضون تكاليف أعلى على مؤسسات التشغيل القديمة التي يتوجب عليها أن تضع هنا بنية تحتية جديدة لدعم الأعباء المتزايدة أثناء ساعات الذروة .

وهناك سياسات تنظيمية جيدة مثل تلك المتبعة في هونج كونج والصين تنص بشكل محدد على أن هيكل رسوم الربط بين الشبكات يجب أن يعكس سلوك التكاليف التي ينطوي عليها هذا الهيكل. وهكذا فإن المبادئ الخاصة بفرض الرسوم بين مؤسسة تشغيل و أخرى تقدم خدمات الاتصالات العامة في هونج كونج تشجع على أن تكون رسوم الربط بين الشبكات أداة تعكس الاختلافات بين كل من التكاليف الثابتة والمتغيرة وبين تكاليف الاتصال في ساعات الذروة وغير ساعات الذروة .

٣-٣-٥-٣ . الرسوم غير المترابطة

في عدد متزايد من الدول تتطلب سياسات الاتصالات أن توفر مؤسسات التشغيل القديمة الفرصة لدخول منافسيها إلى مكونات غير مترابطة للشبكة ، وهو منهج تدعمه الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تنص على وجوب الربط بين الشبكات من جانب الموردين الأساسيين على أسس غير مترابطة بحيث لا تكون هناك حاجة لأن يدفع المورد لعناصر الشبكة أو تجهيزاتها التي لا تتطلب تقديم الخدمة .

والتزاماً بتعهداتهم تجاه منظمة التجارة العالمية (WTO) أو لكون السياسة جيدة بوجه عام فقد أصدرت العديد من الهيئات التنظيمية تعليمات تطالب بالرسوم غير المترابطة. وعلى سبيل المثال أصدرت الهيئة التنظيمية للاتصالات في الهند (TRAI) عام ١٩٩٩ تنظيماً يقضى بعدم فرض أي رسوم على مقدم الخدمة مقابل تسهيلات لم يسعى إليها أو يطلبها في مجال الربط بين الشبكات (TRAI , ١٩٩٨ a) .

٣-٣-٥-٤ الخدمة الدولية ورسوم تغطية تكاليف الدخول للشبكة (ADC)

في كثير من الدول تواجه مؤسسات التشغيل القديمة عجزاً عند الإيفاء بالتزامات الخدمة الدولية غير الاقتصادية

(USO) أو التزامات الدخول إلى الشبكة العالمية . وبصفة عامة فإن المستفيدين من تلك الالتزامات الاجتماعية هم من مناطق الخدمة ذات التكلفة العالية مثل القرى البعيدة ، أو من العملاء من ذوى الدخول المنخفضة . ومع ذلك فإنه في بعض الدول قد لا تواجه مؤسسات التشغيل القديمة عجزاً عند أدائها خدمة نوعية عالمية ، وإنما يحدث العجز كجزء من سياسة الحفاظ على رسوم دخول منخفضة لكافة العملاء ، وهذه تعرف عادة باسم رسوم تغطية تكاليف الدخول للشبكة (ADC_S) لتمييزها عن المدفوعات الخاصة بالتزام الخدمات العالمية (USO) التي تحقق عائدات لأغراض اجتماعية مستهدفة كثيرة .

وفى أي من البيئات الاحتكارية يتم دفع ADC_S من الخدمات التي تسعر بأعلى من التكاليف (أي المعدلات الدولية أو خدمات الأعمال) حتى يكون هناك تقارب مع التكاليف المسعرة بمعدلات أقل . وفي حالة مؤسسات التشغيل القديمة قد تفرض ADC_S صراحة أو ضمنياً في المعدلات غير المتوازنة. وغالباً ما تمنع سياسات الاتصالات التقليدية إعادة موازنة الأسعار لتتقارب بشكل أوضح مع التكاليف . وحيث أن مؤسسات التشغيل الجديدة العاملة في مجال الربط بين الشبكات ليست لديها التزامات مماثلة تتعلق بالخدمة الدولية أو بالعجز في تكاليف الدخول إلى الشبكة فانه غالباً ما تطالب تلك المؤسسات بأن تفي بمدفوعات USO أو برسوم ADC_S المستحقة لمؤسسة التشغيل القديمة .

وهناك عدد من الوسائل التي يمكن بها التعامل مع هذه القضية ، وهذه تتم مناقشتها تفصيلياً في الوحدة السادسة. وكما ذكر في تلك الوحدة فإن افضل ممارسة هي أن تفرض الهيئات التنظيمية أي من رسوم USO أو ADC بشكل مستقل عن رسوم الربط بين الشبكات . ووفق ما تم إثباته في الوحدة فإن المفاهيم والحسابات التي تنطوي عليها رسوم الربط بين الشبكات تختلف إلى حد كبير عن تلك التي تنطوي عليها رسوم USO أو ADC .

وفى حالة أن تترسخ رسوم USO أو ADC فإن من الممارسات الجيدة بديهياً التعريف بتلك الرسوم على إنها منفصلة عن رسوم الربط بين الشبكات. إن الخلط بين اثنين من الرسوم يؤدى إلى إزالة الشفافية من عملية الربط ، في حين أن الرسوم المنفصلة تسمح للهيئات التنظيمية بأن تتماشى مع الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية WTO والتي تقضى بوجوب فرض رسوم USO على أسس شفافة تخلو من المحاباة أو التمييز في المعاملة ، ووفق أسلوب محايد من الناحية التنافسية (يرجى مراجعة الوحدة السادسة لمزيد من المناقشة الشاملة لقضايا USO و ADC)

٣-٣-٦ *رسوم الربط بين شبكات الإنترنت*

لقد تحول الإنترنت خلال العقد الماضي من مجرد وسيلة معاونة إلى وسيلة اتصالات تجارية ، كما تحول الإنترنت أيضاً من شبكة صغيرة نسبياً ذات بيانات تعتمد على التعليم والبحوث إلى شبكة تعبر خلالها بيانات تزيد عن تلك التي يتم تبادلها اليوم عبر المكالمات الهاتفية في دول متعددة . إن هذا التحول في الإنترنت قد غير الأسس التي تفرض على أساسها رسوم الربط بين شبكات ISP_S ، وبين ISP_S ومؤسسات التشغيل ذات القدرات العالية فيما يتعلق بشبكات الاتصال الأساسية التي تحمل حركة مرور بيانات الإنترنت .

وبصفة أساسية فإن الكثير من ISP يعتبرون أنفسهم متساوين أو نظراء ، وهم يدخلون بصفة عامة ضمن ترتيبات الربط وفق المنهج الذي يقوم على استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم. ووفقاً لترتيبات التناظر أو المساواة تتبادل شبكات الإنترنت حركة مرور البيانات دون رسوم تفرض فيما بينها . إن الأساس الذي تقوم عليه ترتيبات التناظر هو أن لشبكات الإنترنت حجم متساوٍ إلى حد كبير وأن مجموعات حركة مرور البيانات قد استفادت بشكل متساوٍ تقريباً من عمليات الربط وتشابهت بوجه عام من حيث التكاليف .

ومع مرور الوقت قامت بعض شبكات بروتوكول الإنترنت (IP) بتوسيع نشاطها ليغطي المستويات الوطنية والعالمية . وقد تطورت بعض مؤسسات تشغيل الشبكة وأصبحت مؤسسات أساسية متخصصة تعمل في مجال بروتوكول الإنترنت وتحمل مجموعات لحركة بيانات الإنترنت لمسافات طويلة بين ISPs وبين خدمات الإنترنت التي تمثل نقاط ابتدائية ونهائية لنقل المعلومات . وتقدم تلك المؤسسات الأساسية خدمات انتقالية بوجه عام تشتمل على نقل حركة بيانات الإنترنت بين اثنين أو أكثر من ISPs وبين النقاط الابتدائية والنهائية لنقل المعلومات عبر الإنترنت . إن مقدمي خدمات الإنترنت الانتقالية قد يقدموا بأنفسهم أو لا يقدموا أي من محتويات الإنترنت أو خدمات الدخول إلى الشبكة . وتقوم أيضاً بعض من ISPs ذات الشبكات الأكبر بتقديم خدمات انتقالية إلى جانب الترتيبات القياسية الخاصة بالربط بين شبكات الإنترنت .

وترتبط ISPs كل مع الأخرى ومع مقدمي خدمات الإنترنت الأساسيين وذلك عند نقاط تبادل الإنترنت (IXPs) . ويشار إلى تلك النقاط أحياناً بنقاط الدخول إلى الشبكة (NAPs) ، رغم أن هذا الاصطلاح بات اقل شيوعاً. ولنقاط تبادل الإنترنت معدات للتحول وموجهات تسمح بالربط بين مختلف شبكات الإنترنت باستخدام نقطة التبادل IXP . وكما هو الحال عامة بالنسبة للإنترنت تتطور نقاط تبادل الإنترنت IXPs إلى نقاط متعددة الوظائف وإلى عمليات تشغيلية تتطلب رسوم لتغطية خدمات على نطاق واسع وليست لمجرد تسهيل ربط متحرر لـ ISPs. وهناك الكثير من نقاط تبادل الإنترنت تقدم الآن خدمات تنظيمية مع حيز ومعدات لتوجيه الإنترنت ونقل المعلومات وخدمات نقاط الشبكة الابتدائية والنهائية وخدمات أخرى . وعادة ما يتم فرض رسوم منفصلة تعتمد على حالة السوق مقابل تقديم تلك الخدمات . وكما هو الحال بالنسبة لأغلب الخدمات ذات العلاقة بالإنترنت فإن تلك الرسوم لا تخضع عادة لأية تنظيمات إلاّ في حالة أن يتم تقديمها من قبل مؤسسة تشغيل حالية مهيمنة .

إن تحول الإنترنت بدرجة اكبر إلى الأوساط التجارية مع التباين الكبير بين أحجام شبكات الإنترنت ووظائفها قد أدى إلى تغير هيكل رسوم الربط بين شبكات الإنترنت . وفي بعض الحالات فإن ISPs الرابطة لا تزال تتبادل حركة البيانات مع بعضها البعض بوصفهم نظراء وفق منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم . وبموجب هذا الترتيب تدفع كل من ISP تكاليف انتقال المعلومات الخاصة بها

مع تكاليف التوجيه والمعدات الأخرى ، أو تتقاسم تلك التكاليف على أسس يتم التفاوض بشأنها .

ومع ذلك فإن مثل تلك الترتيبات الخاصة بالتناظر قد أصبحت الآن اقل شيوعاً مع اختلاف أحجام وأنواع الربط بين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الإنترنت، وهنا تصبح من الأمور العادية أن تفرض رسوم غير متماثلة . وعادة ما تقوم مؤسسة التشغيل للشبكة الأساسية أو ISP الأكبر بفرض رسوم على ISP الأصغر أو على مقدمي خدمات الدخول للشبكة المحلية مقابل خدمات الربط ونقل المعلومات . وغالباً ما تكون الأسس التي تقوم عليها رسوم الربط هذه مشابهة لتلك الموجودة في أجزاء أخرى من صناعة الاتصالات. وبصفة قياسية تفرض الرسوم على أسس واحدة أو أكثر من المتغيرات الآتية :

- تدفق حركة البيانات أو استخدامها على أساس السعة المتزايدة لموجهات الإنترنت أو غير ذلك من المعدات الأخرى التي تقاس بها حركة البيانات
- عدم التوازن في تدفق حركة البيانات بين ISPs
- المسافة أو الموقع الجغرافي الذي تتم تغطيته
- عدد نقاط الربط
- رسوم ربط أخرى تحسب على أساس التكلفة

وترتبط كافة تلك المتغيرات الخاصة بفرض الرسوم بالتكاليف التي تتحملها ISP لتقديم الخدمة أو على الأقل وثائق التفويض بتلك التكاليف . ويتماشى هذا الاتجاه نحو رسوم الربط على أساس التكلفة مع التطورات الحادثة في خدمات أخرى في مجال الاتصالات .

وهناك جانب غير مألوف يتعلق بالاتجاه نحو تغيرات الإنترنت القائمة على التكلفة ، وهو جانب ذو صلة بالاعتماد التقليدي وبشكل أساسي على ISPs في الولايات المتحدة وعلى مقدمي خدمات الإنترنت الأساسيين من خلال ISPs في دول أخرى . ونظراً لمركز الصدارة الذي تحتله صناعة الإنترنت في الولايات المتحدة والتركيز الشديد على مواقع جذابة على شبكة الإنترنت هناك فقد دفعت العديد من ISPs في دول أخرى إلى ISPs في الولايات المتحدة مقابل الانتقال من وإلى الولايات المتحدة إلى دولتهم . إن هذا الخلل في التوازن قد اصبح الآن من المواضيع السياسية الساخنة في الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) وفي غيره من الهيئات الدولية الأخرى . ففي APEC على سبيل المثال قدمت استراليا ودول أسيوية مختلفة شكاوى حول الارتفاع الباهظ في تكاليف الربط القديمة مع أمريكا الشمالية ، وأنه من غير المنصف ألا يتم التعويض للشبكات الأسيوية عن التكاليف التي تحملتها لاستيعاب حركة البيانات المتولدة من جانب مواطني أمريكا الشمالية .

وفى إبريل عام ٢٠٠٠ تبنت مجموعة الدراسة الثالثة في الاتحاد الدول للاتصالات (ITU) التوصية الآتية (D.iii) حول الربط الدولي بين شبكات الإنترنت :

" بالنظر إلى النمو السريع للإنترنت وللخدمات الدولية القائمة على بروتوكول الإنترنت يوصى بأن تقوم الإدارات العاملة في مجال الربط بين شبكات الإنترنت الدولية بالتفاوض والاتفاق حول ترتيبات تجارية ثنائية الأطراف تختص بالربط المباشر بين شبكات الإنترنت الدولية ، علماً بأنه سيتم تعويض كل إدارة عن التكاليف

التي تتحملها لاستيعاب حركة مرور البيانات المتولدة عن إدارة أخرى " .

وقد اعترضت كل من الولايات المتحدة وكندا على تلك التوصية ، وكانت حجتهم في ذلك أن الانحياز لأمريكا الشمالية في توجيه الإنترنت سوف يقل بمرور الوقت مع التطورات الحادثة في المنافسة وفي الأسواق ، مما يؤدى إلى خفض التكاليف وزيادة تسهيلات الإنترنت في مناطق أخرى . وبصفة خاصة فقد نادت الولايات المتحدة طويلاً بأن يبقى الإنترنت غير خاضع للتنظيمات في معظم مجالاته . وقد تم بحث القرار المقترح في جلسة التوحيد القياسي للاتصالات العالمية التي عقدها الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) في مونتريال في أكتوبر من عام ٢٠٠٠. وقد تبنت الجلسة بعد مناقشة طويلة توصية تدعو إلى التفاوض والاتفاق على أسس تجارية حول الترتيبات اللازمة في حالة أن يتم تثبيت وصلات الإنترنت المباشرة على المستوى الدولي . إن هذه التوصية لا تعتمد أي منهج محدد للتكلفة ، وهكذا تُترك لمؤسسات التشغيل حرية تحديد المنهج الذي تستخدمه في تنفيذها . وتعتبر هذه التوصية إطاراً للمناقشات التي ستتم مستقبلاً. وقد أفادت كل من الولايات المتحدة واليونان بأنهما لن تعملا بتلك التوصية في ترتيباتهما الخاصة بفرض الرسوم الدولية .

وتعتبر رسوم الربط المحلية مهمة أيضاً لبقاء ISPs وإستمراريتها . وسوف يكون مقدمي خدمات الوصول إلى الإنترنت المحليين مستفيدين أساسيين من حركة تفكك الحلقات المحلية حسبما جاءت مناقشته في الجزء ٣ -٤-٦ من هذه الوحدة . ويمكن استخدام الحلقات المحلية المترابطة من جانب ISPs وذلك لتقديم خدمات سريعة في مجال الإنترنت تقوم على DSL وبشروط ميسرة اكثر منها بالنسبة للشروط النافذة حالياً في معظم الأسواق.

وفى عدد من الدول تمثل شبكات التليفزيون الذي يعمل بخدمة الكبل شكلاً فعالاً وناجحاً إلى حد بعيد في مجال الدخول بسرعة إلى شبكة الإنترنت المحلية . وبصفة عامة فإن خدمات "مودم الكبل" قد تم تقديمها فقط من جانب مؤسسة التشغيل العاملة في مجال تليفزيون خدمة الكبل . وقد أدى ذلك إلى منح مؤسسة تشغيل الكبل موقعاً متميزاً في أسواق ISP مقارنة بـ ISPs أخرى لا تتمتع بقدرات السرعة العالية . وهناك العديد من الدول التي بحثت في أن تطالب مؤسسات تشغيل الكبل بالربط مع ISPs أخرى ليتسنى لها بذلك الدخول إلى شبكات الكبل ذات السرعة العالية .

وفى كندا وجهت CRTC أوامرها إلى مؤسسات التشغيل الرئيسية العاملة في مجال الكبل بأن تمنح ISPs الأخرى دخولاً إلى شبكاتها ذات السرعة العالية بتخفيض عن معدلات التجزئة الخاصة بـ ISP . وفي الولايات المتحدة لم تتخذ بعد FCC أي إجراء مماثل حتى الآن . وقد دخلت بعض مؤسسات تشغيل الكبل الأمريكية طرفاً في اتفاقيات مع ISPs للدخول إلى شبكاتها ذات السرعات العالية بشكل مطلق ، حتى لا تتيح بذلك فرصة الدخول من جانب المنافسين ، وتبحث FCC الآن مدى ملاءمة مثل تلك الترتيبات المطلقة.

٣-٣-٧ الربط مع شبكات المحمول

كما أشرنا في أجزاء مختلفة من هذه الوحدة يجب أن ترتبط مؤسسات تشغيل المحمول مع مؤسسات التشغيل

القديمة لـــ PSTN لضمان استمرارية وفعالية خدماتها . وبصـــفة عامة تنطبق مبادئ وممارسات الربط التي جاء وصـــفها في هذه الوحدة على الربط من جانب مؤسسات تشـــغيل المحمول مع PSTN ، غير أن هناك اختلافات معينة في الربط مع مؤسسات تشغيل المحمول .

ومـــن الـــناحية التاريخية فقد كرست الهيئات التنظيمية اهتماماً بخدمات المحمول يقل بكثير عن الاهتمام الموجه نحو الخدمات الثابتة . لقد كانت تسعيرة خدمة المحمول أعلى بكثير من تسعيرة خدمة الخطوط السلكية ، ونتيجة لذلـــك اعتـــبرت خدمة المحمول خدمة كمالية أو تنطوي عـــلى الـــبذخ والـــترف ولا يحتاج فيها المرء كثيراً إلى حمايـــة تـــنظيمية. وقد تم أيضاً توفير خدمات المحمول بشـــكل تنافسي في الكثير من الدول استناداً إلى توقعات بفـــرض الأسعار من خلال قوى السوق وليس من خلال الهيـــئات التـــنظيمية . ولـــم ينظر إلى مؤسسات تشغيل المحمـــول عـــلى أنهـــا تمتلك قوى السوق بنفس طريقة مؤسسات التشغيل الثابتة .

ومع ذلك فقد تغير دور خدمات المحمول خلال السنوات القليـــلة الماضية ، وأدى ذلك إلى زيادة الرغبة والاهتمام بها من الناحية التنظيمية :

- انخفضـــت الأسعار التي يدفعها المستهلك لخدمات المحمول في كل من الدول المتقدمة والدول النامية . إن عوامـــل الانخفـــاض فـــي الأسعار ، و إعجاب المســـتهلكين بالمرونة التي تميز خدمة المحمول ، والـــتقدم الحادث في تكنولوجيا المحمول (مثل زيادة فـــترة عمل البطارية) قد أدت جميعها إلى الزيادة الهائـــلة في عدد مستخدمي المحمول . وفي الواقع فـــإن عـــدد مستخدمي المحمول يزيد الآن في بعض الدول عن عدد مستخدمي الخطوط الثابتة ، ومن هنا لـــم تعد الكثير من خدمات المحمول ذات طابع بذخ أو ترف وإنما أصبحت الوسيلة الأساسية التي يدخل من خلالها المستخدم إلى PSTN .
- بـــدأت بعض الدول الأقل نمواً تكرس اهتماماً اكبر لتشـــجيع الـــنمو الحادث في خدمة المحمول ، حيث أدركـــت تلك الدول أن وضع البنية التحتية للمحمول يمكـــن أن يكـــون أكثر سرعة واقل من حيث رأس المال مقارناً ببناء شبكات الخطوط السلكية الموجودة في معظم الدول المتقدمة .
- أصبحت جميع الدول تقدر الآن العائدات التي يمكن تحقيقهـــا من خلال المزايدة في مجال نطاق ترددات المحمـــول اللاســـلكية ، وهنا يأخذ المزايدون بعين الاعتـــبار تصميم البنية التنظيمية عند تقديرهم للقيمة التي يزايدون عليها.

وعـــندما أدخلت خدمة المحمول لأول مرة اتبعت معظم الـــدول ترتيبات تقضي بأن يقوم الطرف الطالب للمكالمة بدفع قيمتها CPP . ووفق ترتيبات CPP فإن الشخص الـــذي بـــدأ المكالمة هو الذي يدفع قيمتها سواء كان ذلك على تليفون محمول أو على تليفون الخط الثابت . ويدفع الشخص الذي يطلب مكالمة على المحمول أو على الخط الـــثابت قيمـــة تلك المكالمة إلى مؤسسة تشغيل المحمول بأسعار التجزئة ، وتدفع مؤسسة تشغيل المحمول بدورها إلى مؤسسة تشغيل الخط الثابت رسم الربط ، وهو رسم صغير نسبياً عند مقارنته بسعر التجزئة . وعادة ما يكون رسم الربط غير منظور بالنسبة لمستخدم المحمول، ولكن

يختلف الأمر تماماً بالنسبة للمكالمة من الخط الثابت إلى المحمـــول . ونظراً للزيادة النسبية في رسم الربط الذي تدفعــه مؤسسة تشغيل الخط الثابت إلى مؤسسة تشغيل المحمول تسعى مؤسسة تشغيل الخط الثابت إلى استعادة قيمـــة هـــذا الرسم من المستخدم الذي يطلب المكالمة . وبـــناء عـــليه تفرض تلك المؤسسة رسوماً عالية مقابل المكالمـــات من الخط الثابت إلى المحمول ، مع توجيه الرسم الإضافي (مخصوماً منه الرسوم الإدارية) إلى مؤسســـة تشـــغيل المحمول. وليس هناك رسم تفرضه مؤسســـة تشغيل المحمول على عملائها لقاء المكالمات التي يتم استقبالها من PSTN .

إن ترتيـــبات CPP لم يعمل بها في بلدان مثل الولايات المـــتحدة وكندا حيث لا يتم قياس المكالمة المحلية على PSTN وإنما تفرض عليها رسوم شهرية . وتعرف تلك الـــدول بأنهـــا البيـــئات التي يقوم فيها الطرف المستقبل بـــالدفع (RPP) أو يدفع فيها الطرف المستخدم للمحمول (MPP). وفـــي بلدان RPP يدفع عملاء المحمول قيمة كـــل من المكالمات التي تجرى من المحمول إلى الخط الثابت أو من الخط الثابت إلى المحمول . ومع ذلك يدفع العميـــل عـــلى شبكة الخطوط الثابتة نفس القيمة عندما يـــتحدث إلى شخص ما سواء على شبكة الخطوط الثابتة أو على شبكة المحمول . وبصفة عامة يجرى الربط بين مؤسسات تشغيل الخطوط الثابتة وخطوط المحمول على أســـس تـــبادلية تقـــوم إما على منهج استحقاق المرسل الأصلي لكافة الرسوم ، أو على منهج التعويض المتبادل بـــنفس الأســـعار المعمـــول بها في ترتيبات الربط بين الخطوط الثابتة والخطوط الثابتة .

وهناك عدد من الدول التي لا تأخذ بمنهج CPP قد بدأت الآن تنحو تجاه هذا المنهج أو تحولت بالفعل إليه . وعلى ســـبيل المثال أدخلت المكسيك منهج CPP في أبريل من عـــام ١٩٩٩ ، وكـــان الدافـــع وراء ذلك هو زيادة عدد المشتركين في خدمة المحمول في الدول التي تأخذ بمنهج CPP . وقـــد أعلنت سريلانكا عزمها على أن تنحو إلى مـــنهج CPP . إن الـــتغيير إلى منهج CPP يؤثر على كافة الشبكات الموجودة في السوق بما في ذلك المشتركين فـــي PSTN ، حيث تزيد قيمة الفواتير هنا نظراً لفرض الرســـوم على المكالمات للمشتركين في خدمة المحمول. وبـــناء عـــلى ذلك فإنه عادة ما يخضع هذا الانتقال إلى رقابـــة تـــنظيمية للتأكد – ضمن أشياء أخرى – من أن المشتركين في PSTN قد أخطروا في حينه بشأن الزيادة في الرسوم التي سوف تدرج في فواتيرهم .

وحيـــث أن المكالمـــات مـــن الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمـــول تـــزيد فـــي قيمـــتها بكثير عن المكالمات من الخطوط الثابتة إلى الخطوط الثابتة في أي من الدول التي تأخذ بمنهج CPP فهناك دول كثيرة تستخدم أرقاماً بادئة مميـــزة لاســـتدعاء مكالمات الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول . وبهذه الطريقة يدرك العملاء أن هناك رسوماً إضـــافية ســـتفرض عليهم مقابل المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول ، ويكون واضح أمامهم متى ستفرض عليهم مثل تلك الرسوم .

وفي السنوات القليلة الماضية أعرب بعض المراقبين عن قـــلقهم تجـــاه مستوى رسوم CPP بالنسبة للمكالمات من الخطـــوط الثابـــتة إلى خطـــوط المحمول . وفي التقرير الصـــادر عـــن الاتحـــاد الدولي للاتصالات (ITU) عام

٢٠٠٠ والـذي يركز على عمليات الربط بين الشبكات كانت هناك إشارة إلى انه في أوروبا حيث تسود ترتيبات CPP بلغ متوسط سعر الربط بين الخطوط الثابتة وخطوط المحمول ٠,٢١ دولار أمريكي للدقيقة الواحدة للمكالمة التي تستغرق ٣ دقائق . هذا خلافاً لأسعار الربط بين خطوط المحمول إلى الخطوط الثابتة والتي تبلغ ٠,٠١ دولار أمريكي للدقيقة بالنسبة للربط المحلي، و٠,٠١٤ دولاراً للربط الانتقالي المنفرد ، و ٠,٠٢ دولاراً بالنسبة للربط الانتقالي المزدوج . وتتراوح النسب بين أسعار المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول وبين أسعار المكالمات من خطوط المحمول إلى الخطوط الثابتة المحلية ما بين قيمة قليلة قدرها ٨,٧ في النرويج إلى قيمة عالية قدرها ٣٤ في فرنسا . ويقترح التقرير أن التنظيم غير المنظم لمؤسسات تشغيل الخط الثابت والمحمول قد أدى إلى تضخم رسوم إنهاء المحمول وفق منهج CPP .

ويرى بعض المراقبين أن المستوى العالي لرسوم CPP بالنسبة لمكالمات الخط الثابت إلى خط المحمول يرجع إلى مجموعتين من العوامل هما فشل السوق ، واللامبالاة من جانب الهيئات التنظيمية :

- ينشأ فشل السوق عن المنافسة القليلة في أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى الخط المحمول . وغالباً ما تتنافس مؤسسات تشغيل المحمول بشدة على الاشتراكات وأسعار المكالمات من المحمول إلى الخط الثابت ، وعلى مستوى الخدمة والتغطية ، ولكنها نادراً ما تتنافس على أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى المحمول. وقد تنشأ أحياناً مثل تلك المنافسة كما يحدث – مثلاً – في فنلندا حيث تكون لدى مؤسسات تشغيل المحمول أسعار مخفضة للمكالمات من الخط الثابت إلى المحمول بالترافق مع أسعار المكالمات من المحمول إلى الخط الثابت . وفي البلدان التي تتسم فيها مؤسسة تشغيل الخط الثابت بطابع الاحتكار فإن مثل تلك المؤسسة قد لا يكون لديها دافع يذكر لخفض أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى المحمول . وحتى في البلدان التي تعمل بها مؤسسات تتنافس على تشغيل الخطوط الثابتة فإنه لا يوجد هناك دليل واضح على أن تلك المنافسة يمكن أن تؤدى إلى خفض أسعار المكالمات من الخط الثابت إلى المحمول .

- تنشأ اللامبالاة التنظيمية – كما ذكرنا سابقاً – بسبب أن خدمة المحمول كان ينظر إليها وكأنها خدمة كمالية تنطوي على البذخ والترف وتنحصر في شريحة ضيقة من قطاع المستخدمين. وفي دول كثيرة كانت خدمة المحمول تمنح على أسس تنافسية وكانت أسعارها تتحدد من خلال قوى السوق. وخلافاً لشبكات الخطوط الثابتة لم تتوافر لدى الهيئات التنظيمية بيانات كافية حول تكلفة شبكات المحمول. وبدون تلك البيانات فإنه لا يمكن للمشرع تحديد ما إذا كانت أسعار المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول يجب أن تزيد عن الحد اللازم .

وينتج عن هذين العاملين أن تبقى أسعار المكالمات من الخطوط الثابتة إلى خطوط المحمول في بعض الدول عالية حتى مع الانخفاض الملحوظ في أسعار المكالمات

مـــن المحمـــول إلى الخطـــوط الثابـــتة والذي نتج عن انخفاض التكاليف وعن المنافسة الشديدة .

إن دراســـة أســـعار المكالمـــات من الخطوط الثابتة إلى خطـــوط المحمـــول والتي تفرض على عملاء مؤسسة تشغيل الخطوط الثابتة تؤدى بنا إلى دراسة رسوم الربط الـــتي تفرضـــها مؤسســـة تشغيل خطوط المحمول على مؤسسة تشغيل الخطوط الثابتة مقابل إنهاء المكالمة على شـــبكة المحمـــول . وقد قامت القليل من الدول بدراسة تكـــاليف إنهـــاء المحمول واستخدمت تلك التكاليف في تحديـــد رســـوم الربط بين الشبكات. وهناك دولة واحدة قـــامت مؤخـــراً بتلك المحاولة ، وهى المملكة المتحدة . وفـــي التقرير الصادر عام ١٩٩٨ أكدت لجنة المناقشة عـــلى أن أســـعار إنهاء المكالمة من الخطوط الثابتة إلى خطـــوط المحمـــول كانت أعلى بكثير من التكلفة . وفي عـــام ١٩٩٩ نـــادت OFTEL بخفـــض الأسعار بشكل مـــلحوظ إلى سقف قدره ١١,٧ بنس للدقيقة مع انخفاض قيمة هذا السقف بواقع ٩% سنوياً (بعد التضخم) ولمدة عامين بعد ذلك . وسوف تبحثOFTEL فيما إذا كانت هـــناك حاجـــة إلى إجراء تسعير آخر بعد انقضاء تلك الفترة .

ويمكـــن مع مرور الوقت أن تؤدى المنافسة إلى خفض الأســـعار العالية للربط بين شبكات المحمول . ومع ذلك فعـــندما تـــلحق خدمات شبكة المحمول بخدمات شبكات الخطـــوط الثابتة يكون هناك احتمال لمزيد من التفحص التـــنظيمي للأســـعار العالية المرتبطة بإنهاء المحمول ، وبخاصـــة عند تحديد تلك الأسعار بمستويات تزيد بكثير عن التكلفة .

٣-٤ شروط فنية وتشغيلية

على الرغم من أهمية الترتيبات المالية ودورها في وضع ترتيبات للربط بين الشبكات فإن الشروط الفنية والتشغيلية تحدد هنا إلى أي مدى يصل فيه الربط بين الشبكات إلى حد الكفاءة والفعالية من منظور المستخدم . كما تحدد تلك الشروط أيضاً ما إذا كانت المنافسة في سوق معين سوف تنجح أو تفشل .

إن تفهـــم أهـــم الشروط الفنية والتشغيلية ليس من الأمور المعقـــدة أو الصـــعبة . وكحـــد أدنى يجب على الهيئات التنظيمية أن تضع تصوراً حول الشروط الفنية والتشغيلية الأساســـية لكـــي تفـــض بذلك النزاعات التي قد تنشأ في مفاوضات الربط بين الشبكات .

٣-٤-١ توفيـــر المعـــلومات من قبل مؤسسات التشغيل القديمة

٣-٤-١-١ توفير الاتفاقيات أو العروض

لقد جاءت مناقشة مزايا الترتيبات الشفافة الخاصة بالربط بيـــن الشـــبكات ، وذلك في الجزء ٣-١-٥-٤. إن أيسر الســـبل لتشـــجيع الشفافية أن تكون هناك فعالية في نشر الاتفاقيـــات أو العـــروض التي تقدمها مؤسسات التشغيل القديمة . وفي هذا الصدد تطالب الوثيقة المرجعية لقواعد مـــنظمة التجارة العالمية (WTO) الموقعين على الوثيقة بـــأن يضـــمنوا قيام المورد الرئيسي إما بنشر الاتفاقيات الخاصة بالربط بين الشبكات أو بنشر العروض المرجعية لعملية الربط .

وتشتمل مميزات نشر اتفاقيات الربط أو العروض القياسية الخاصة به على ما يلي :

- إن النشر يؤدى إلى تسهيل الربط بين الشبكات بواسطة مشتركين حاليين أو محتملين جدد ، حيث يسمح لهم بالحصول على الشروط الأساسية للربط دون الحاجة إلى مفاوضات مطولة أو إلى أوامر تنظيمية .

- يؤدى النشر إلى تثبيط المحاباة والتمييز غير الضروري في المعاملة من جانب مؤسسة تشغيل مهيمنة (أو من جانب كلا طرفي الاتفاقية) ، وهى الحالة التي قد لا تتمكن هيئة التنظيم من كشفها إذا ما تم إيداعها سراً .

- تسهيل مقارنة أسعار وشروط الربط بين مؤسسات التشغيل الأساسية .

- يساعد النشر في وضع المعايير والنماذج وافضل الممارسات في مجال الصناعة .

أما عن مساوئ النشر الإجباري لاتفاقيات الربط فتتمثل في إفشاء سرية الاتفاقيات التجارية ، غير انه يمكن علاج تلك المساوئ بعدة طرق مختلفة . من هذه الطرق أن يسمح بحذف المعلومات الحساسة من الناحية التجارية واستبعادها من الاتفاقيات المودعة ، ويشتمل ذلك على شبكة الممتلكات أو معلومات الخدمة والتكاليف ذات العلاقة . وفي مثل تلك الحالات يلزم عادة الإيداع السري بمعرفة الهيئة التنظيمية . وهناك طريقة أخرى وهى أن يطلب فقط إيداع الاتفاقيات أو العروض القياسية (أي العروض المرجعية) بدلاً من إيداع كافة الاتفاقيات التي تم إبرامها .

وللأسباب التي جاءت مناقشتها في الجزء ٣-١-٥-٢ فانه لا يلزم عادة إيداع اتفاقيات الربط بين مؤسسات التشغيل غير المهيمنة. وتطالب الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) بنشر الاتفاقيات مع الموردين الأساسيين ، أو العروض المرجعية الخاصة بالربط معهم . وهناك عدد من الدول ذات التنظيمات المتقدمة مثل الدانمارك والمملكة المتحدة ، وهذه تطلب فقط نشر اتفاقيات الربط الخاصة بمؤسسات التشغيل القديمة .

وعادة فانه لا توجد متطلبات تنظيمية في مجال الاتصالات تقضى بنشر اتفاقيات الربط بين مؤسسات التشغيل الأصغر ، غير أن تلك الاتفاقيات يتم نشرها بشكل متزايد التزاماً بقوانين الضمان في بعض الدول . وفي هذه الدول تطالب هيئات تنظيم الضمان بأن تصدر الشركات اسهماً لعامة الجمهور للكشف بها عن عقودها الأساسية. وهناك أمثلة على تلك الاتفاقيات موجودة في الموقع EDGAR على شبكة الإنترنت في الولايات المتحدة الأمريكية . وتمثل الاتفاقيات بين المشتركين الجدد نواه للترتيبات الخاصة بالربط بين الشبكات في الأسواق الأقل تنظيماً .

٣-٤-١-٢ *مواصفات الشبكة*

يجب أن تكون الشبكات المترابطة متوافقة من الناحية الفنية . لذلك يجب أن تكون لدى المشترك الجديد دراية بالمواصفات الفنية لشبكة مؤسسة التشغيل القديمة المراد الربط معها . وبالمثل تحتاج مؤسسة التشغيل القديمة إلى معلومات حول الخصائص الفنية لشبكة مؤسسة التشغيل القائمة على عملية الربط . وعلى سبيل المثال فانه من الضروري لكلتا مؤسستي التشغيل أن تكونا على علم بأنواع معدات التحويل والتوجيه والنقل المستخدمة في

مؤسسة التشغيل الأخرى ، وأيضاً البروتوكولات الإشارية وعدد الدوائر والحجم التصوري لحركة المرور المراد تبادلها بين مؤسستي التشغيل .

وهناك حاجة إلى معلومات كافية تسمح لمؤسسات التشغيل القائمة على عملية الربط بين الشبكات بأن تصمم شبكاتها الخاصة بها للوصول بذلك إلى ربط فعال بين عملاء كل منهم . وعلى الهيئات التنظيمية أن تضمن ألا تحتجز أي من مؤسسات التشغيل القديمة والمشتركين الجدد المعلومات اللازمة لضمان وضع ترتيبات فعالة تتعلق بالربط بين الشبكات لكلا الجانبين .

ويجب ألا يسمح لمؤسسات التشغيل بأن تحتجز المعلومات الأساسية بزعم أن معايير تلك المؤسسات ومواصفاتها هي ملك لها . ويمكن – عند الضرورة – تبادل بعض المعلومات الفنية بموجب اتفاقيات عدم الكشف ، غير أن ذلك لا يعد إجراءً عملياً كما قد يؤدى إلى عرقلة عملية الربط بين شبكات مستقبلية . ويتجه قطاع الاتصالات الآن إلى معايير اكثر إيضاحاً وهو اتجاه يجب أن يلقى الدعم والتشجيع من جانب الهيئات التنظيمية . ويتم وضع معايير الانفتاح من خلال لجان الصناعة مع مراقبين أو وسطاء ذوى صفة تنظيمية . وفي إطار تلك الممارسة يجب على هيئات التنظيم أن يشجعوا مؤسسات التشغيل على تشكيل لجان فنية تعمل على تحديد المواصفات والبروتوكولات والإجراءات الخاصة بالربط بين شبكاتها .

وفى حالات كثيرة فإن شبكات مؤسسات التشغيل القديمة لم يتم تضمينها تحسباً للربط مع مؤسسات تشغيلية أخرى. وبناء على ذلك فانه يلزم غالباً إدخال بعض التعديلات على الشبكة حتى يتسنى إجراء عملية الربط . ويتناول الجزء ٣-٣-٤-١ مناقشة تلك التعديلات أو " تكاليف التشغيل " .

٣-٤-١-٣ *تغييرات الشبكة*

تتميز شبكات الاتصالات بالفاعلية المستمرة أو التغير المستمر . وفي معظم الدول تتغير الشبكات بشكل ثابت مع إضافة تجهيزات جديدة تتعلق بالتحويل والنقل ، ومع تركيب برامج وسمات جديدة للحاسب ، ومع تبنى واتباع بروتوكولات جديدة. إن أوضح مثال على ذلك هو التحول الجاري من نظام الشبكات التي تعمل بدوائر التحويل إلى نظام الشبكات التي تعمل بحزم التحويل مثل شبكات بروتوكول الإنترنت التي تحمل حركة كل من البيانات والصوت معاً . ومع ذلك تتغير خطط الشبكة الخاصة بمؤسسات التشغيل بشكل منتظم استجابة للتطورات التكنولوجية ولاعتبارات تتعلق بالسوق والميزانية .

ومع مرور الوقت ومع التعديلات التي يتم إدخالها على الشبكات فانه من الممارسات الجيدة أن تطالب الهيئات التنظيمية بتطوير شبكات مؤسسات التشغيل القديمة إلى شبكات اكثر انفتاحاً .

٣-٤-٢ *معالجة بيانات المنافس*

يمكن لمحتكري خدمات الهاتف المحلى ومقدمي تلك الخدمات من ذوى الهيمنة أن يجمعوا معلومات قيّمة بشكل تنافسي حول منافسيهم في مجال الربط بين الشبكات . ومن الحالات القياسية على ذلك أن تكون هناك مؤسسة تشغيل احتكارية محلية تستقبل طلبات من منافس بعيد لتركيب خطوط محلية مؤجرة تربط مع POP المنافس. وتدرك المؤسسة المحتكرة هنا أن المنافس قد حدد

مستخدماً كبيراً لخطوط طويلة (قطاع أعمال أو حكومة)، وأن هـذا المستخدم يمتلك حركة مرور بيانات تكفى لأن يطلب خط محلى مؤجر . وفي غياب القيود التنافسية فإن المحتكر قد يرسل مندوباً للبيع من قسم المكالمات الخارجية التابع له ليعرض خصماً أو أي من أنواع الحوافز الأخرى للعميل حتى لا يستخدم الخدمات التي يقدمها المنافس .

وفى كثير من الدول يخضع سوء استخدام مثل تلك المعلومات التنافسية لقيود تنظيمية، كما أن هناك محاولة لمنع تلك الأنشطة بموجب الوثيقة المرجعية للتنظيمات التي تكون جزءاً من اتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الاتصالات الأساسية . وتطالب الوثيقة المرجعية أن يتخذ الموقعون الإجراءات المناسبة لمنع الموردين الأساسيين من الدخول طرفاً في الممارسات غير التنافسية . ومن تلك الممارسات التي تم التعرف عليها استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها من المنافسين مع نتائج غير تنافسية .

وهناك مثال وطني على منع سوء الاستخدام التنافسي للمعلومات ، وهو موجود في الترخيص العام الصادر عن الهيئة التنظيمية الايرلندية . ويتناول الشرط العشرون من هذا الترخيص سوء استخدام المعلومات أو البيانات ، وذلك على النحو التالي :

"إن الترخيص لا يستخدم الشبكة أو حركة مرور البيانات أو أشكال الحركة أو أي من الجوانب الأخرى للبيانات أياً كانت طبيعتها ما لم تكن تلك البيانات متاحة لعامة الجمهور وتصبح في متناول المرخص له بشكل مباشر أو غير مباشر نتيجة للدخول طرفاً في اتفاقيات الربط بين الشبكات أو نتيجة لحمل رسائل الاتصالات الخارجية ، بحيث يكون ذلك – وفق رأى معتدل للمدير – مؤدياً بشكل غير لائق إلى مفاضلة مصالح أي من قطاعات الأعمال التي يديرها المرخص له أو من ينوب عنه ، أو إلى وضع أشخاص منافسين لهذا القطاع من الأعمال في موقع غير منصف ولا يحقق لهم أية مزايا" (OTDR,١٩٩٨).

ومن الطرق الجيدة التي يمكن بها منع سوء استخدام المعلومات التنافسية أن يتم تشكيل مجموعة لخدمات الربط بين الشبكات (ISG) ، وهى المجموعة التي يطلق عليها أحياناً اسم " مجموعة تقديم خدمات الاتصالات العامة " . إن الفكرة من ذلك هي إنشاء هيئة مستقلة ضمن مؤسسة التشغيل القديمة يكمن دورها في عقد الصفقات ذات العلاقة بالربط بين مؤسسة التشغيل هذه وبين مؤسسات تشغيل أخرى تعمل في مجال الربط. وعلى سبيل المثال فان جميع الطلبات الخاصة بوصلات الربط أو بالسعة الإضافية أو بدخول العميل إلى الشبكة سوف يتم تقديمها إلى ISG التي تبحث بدورها تلك الطلبات .

وسوف يتم اتخاذ إجراءات وقائية لضمان عدم استخدام المعلومات التي تم الحصول عليها بواسطة ISG لأغراض غير سليمة . وعلى سبيل المثال فانه عندما يطلب مشترك جديد خطاً للدخول من مؤسسة تشغيل حالية بغرض خدمة عميل جديد فانه لا ينبغي لـ ISG أن تحول هذا المعلومة إلى قسم التسويق في المؤسسة

لتصـــيدّ هذا العميل أو لاستمالته قبل أن يتم تركيب خط الدخـــول. ويجب أن تشتمل الإجراءات الوقائية الخاصة بالســـرية على مجموعة مبادئ تتعلق بالسلوكيات ، مع وقف إلزامي لأعمال الموظفين أو إنهاء تلك الأعمال في حالة تسريب المعلومات. وهناك إجراءات أخرى تساعد فـــي ضـــمان سرية معلومات ISG ، ومنها عمل مكان منفصـــل للمكـــتب ، ومقصورات ذات أقفال تحفظ بها الملفات ، وتدقيق البيانات التجارية ، وغيرها .

٣-٤-٣ *معالجة بيانات العميل*

يمكن لمحتكري تقديم خدمات الهاتف المحلي أن يجمعوا المعلومات عن عملائهم. وقد تشتمل مثل تلك المعلومات عـــلى الأســـماء والعـــناوين وأرقام الهواتف ، وأيضاً معلومات حول مستويات الفواتير الشهرية ، والأشخاص عـــلى الطـــرف الآخـــر من المكالمة ، والنسبة المئوية لـــلمكالمات التي تم الرد عليها ، الخ . ويمكن أن يكون هذا النوع من المعلومات عن العميل ذو أهمية بالغة في تســـويق خدمات جديدة. وعلى سبيل المثال فإن عملاء المكالمـــات لمســـافات بعيـــدة جداً يمكن أن يكونوا من المســـتخدمين بكثرة للإنترنت، ومن ثم يمكن أن تسوّق لهـــؤلاء العمـــلاء خدمـــات الإنترنت بنجاح. كذلك فإن المســـتخدمين ممن يفوتهم تكراراً استقبال المكالمة يمكن أن يكونوا عملاء جيدين لخدمات الرسائل الصوتية . أما المستخدمين الذين يستعملون المكالمات الدولية بكثرة فهم أهداف جيدة يمكن أن تخضع لتعاقدات طويلة الأمد في حالـــة أن يكون الترخيص لمؤسسة تشغيل تنافسية تعمل في مجال الخدمة الدولية أمراً قريب المنال .

وتفرض في بعض الدول – ومنها الولايات المتحدة وكندا – قيـــود تنظيمية على استخدام معلومات العميل . وتهدف بعـــض تـــلك القواعد إلى حماية خصوصية العملاء حيث انهم وبشكل قياسي لا يرتضون – مثلاً – أن يعرف العالم أرقام الهواتف التي يطلبونها .

وهـــناك مـــثال آخـــر لـــلقيود التنظيمية ، وهو يكمن في الـــتوجيهات الخاصـــة بحماية المعلومات والصادرة عن الاتحاد الأوروبي ، وفي القوانين ذات العلاقة السارية في الـــدول الأعضـــاء فـــي الاتحاد . وتفرض تلك القوانين الـــتزامات محـــددة عـــلى مقدمي خدمات الاتصال تتعلق بالاســـتخدام الممكـــن لمعـــلومات الفوتـــرة وغيرها من المعـــلومات الأخرى الخاصة بالعميل ، بما في ذلك منع اســـتخدام تـــلك المعـــلومات في تسويق خدمات الاتصال للعملاء ما لم يوافق العميل على هذا الاستخدام للمعلومات الـــتي تخصه. وهناك دول أخرى تقيدت بـــالفعل أو تدرس حالياً التقيد بقواعد مماثلة بشأن حماية المستهلك.

وتوجـــد قيـــود أخـــرى لمـــنع الاستخدام غير التنافسي لمعـــلومات العميـــل التي تقوم بجمعها مؤسسات التشغيل الاحـــتكارية الـــتي تـــنفذ عمليات تنافسية أو فروع تلك المؤسســـات. وقـــد تحـــتاج مثل تلك القواعد إلى وجود مؤسسة تشغيل احتكارية – مثلاً – تكون لها حصة في أي مـــن معـــلومات العميل التي قد تدعم العمليات التنافسية للمؤسسة أو فروعها من خلال مؤسسات تشغيل تعمل في مجـــال الربط بين الشبكات، أو من خلال منافسين آخرين يعمـــلون في خط الأعمال ذاتها . وعلى سبيل المثال فانه فـــي حالـــة أن يقوم قسم خدمات المكالمات الخارجية في مؤسســـة تشغيل احتكارية محلية بجمع معلومات للتعرف

علـى مسـتخدمي الإنـترنت بكثرة بهدف مساعدة قسم الإنترنت على تسويق خدماته فإن الأمر هنا يحتاج إلى توفير نفس المعلومات لمقدمي خدمات الإنترنت التنافسية.

وتقـوم تلك القيود على الافتراض الذي يقضي بأن لمقدم الخدمـة المحلية بحكم موقعه الحق في جمع المعلومات نظـراً لصـفته الاحتكارية . ويتم توزيع هذا النوع من المعـلومات مـن خـلال مجموعـة خدمـة الربط بين الشبكـات (راجع الجزء ٣-٤-٢) .

٣-٤-٤ نقاط الربط بين الشبكات

تطـالب سياسات الربط بين الشبكات في كثير من الدول بـأن تسمح مؤسسات التشغيل القديمة بالربط مع شبكاتها عـند أي مـن النقاط المقبولة من الناحية الفنية. وقد تم تفعيـل تـلك السياسة من خلال الوثيقة المرجعية لقواعد مـنظمة الـتجارة العالميـة (WTO) الـتي تطالب الدول الموقعـة على الاتفاقية بأن يكون هناك ربط للشبكات مع مورديها الأساسيين عند أي من النقاط المقبولة من الناحية الفنية .

لقـد وضـعت الاتفاقيـات والقرارات التنظيمية الخاصة بالـربط بيـن الشـبكات نقاط مختلفة للربط في مختلف الـدول. ويوضـح الإطـار ٣-٥ نماذج من نقاط الربط المقـبولة مـن الناحية الفنية والتي تم اعتمادها من قبل الهيـئات التـنظيمية وإدراجهـا في اتفاقيات الربط بين الشبكات.

إن وضـوح نقاط الربط المقبولة من الناحية الفنية ليست ثابـتة أو مستقرة ، وذلك نظراً لاستمرار تطور شبكات الاتصـالات . وحيث أن التقنيات الحديثة مثل تلك التي تقوم على بروتوكول الإنترنت والحلقات الرقمية للمشترك هـي تقـنيات متواصلة ومتلاحقة فقد أصبح من الأمور المقبولة فنياً أن يتم الربط بين الشبكات عند نقاط مختلفة. لذلـك فانه لا ينبغي أن تفرض اتفاقيات الربط وتنظيماته قيوداً على نقاط الربط التي يسمح بها ، بل يجب أن يكون ذلك متاحاً لدى مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات بحيث تعرض إجراء الربط عند نقاط مختلفة مع تطور الشبكات .

وتختلف تكاليف الربط التي تتحملها كلتا مؤسستي التشغيل وذلك تبعاً لنقاط الربط. وتقترح مؤسسات التشغيل القديمة أحيانـاً نقـاط قياسية لربط شبكاتها مع مؤسسات تشغيل أخـرى . وقـد تتحدد نقاط الربط القياسية في " عروض الـربط المـرجعية " الـتي يطـالب بتقديمها الموردون الأساسـيون وفقاً للوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) .

وفي بعض الحالات قد يرغب المشتركون الجدد في ربط شـبكاتهم عند نقاط تختلف عن النقاط القياسية. وفي مثل تـلك الحـالات تنص الوثيقة المرجعية على أن يتاح هذا الربط بناء على طلب ، وأن يدفع مقدم هذا الطلب رسوماً تغـطي الـتكاليف اللازمـة لعمـل التجهيزات الإضافية اللازمة.

وهناك اختلاف في موضوع الربط بين الشبكات عند نقاط غيـر قياسـية ، وهـو اختلاف موجود بالقرار التنظيمي الصادر مؤخراً في المملكة المتحدة بشأن الخدمات الخلوية لـلجيل الثالث . وقد قضت الهيئات التنظيمية مؤخراً بأنه يجـب أن تتواصـل الشـبكات الخلوية للجيل الثالث مع شبكات الجيل السابق عند نقاط تقع في جميع أنحاء الدولة، وذلـك مـن خلال ترتيبات إلزامية لخدمات تبادل شبكات الهاتف ، وهذا المثال موضح في الإطار ٣-٦ .

إطار ٣-٥ : أمثلة لنقاط الربط المقبولة من الناحية الفنية
➢ نقاط ربط المراكز التليفونية التي يتم فيها تبادل المكالمات الترادفية المحلية والوطنية (اكثر نقاط الربط شيوعاً أو POI)
➢ نقاط ربط الدوائر الوطنية والدولية التي يتم فيها تبادل المكالمات في إطار دولي
➢ المراكز التليفونية الفرعية التي يتم فيها تبادل المكالمات المحلية
➢ الخط الفرعي لتبادل المكالمات المحلية (إطار التوزيع الأساسي MDF أو إطار التوزيع الرقمي DFF)
➢ نقاط الربط المتقاطع لأي تبادل في المكالمات
➢ نقاط الالتقاء التي توافق عندها مؤسسات التشغيل على الربط بين شبكاتها
➢ نقاط تحويل الإشارات (STF) ونقاط أخرى تقع خارج قناة أو حزام الاتصال، حيث يلزم هنا ربط CCS٧ أو غيرها من الإشارات حتى يمكن تبادل حركة مرور البيانات بشكل فعال والدخول إلى قواعد البيانات ذات العلاقة بالمكالمات الهاتفية (مثل قاعدة بيانات نقلية الأرقام المحلية "LNP")
➢ نقاط لإتاحة مكونات الشبكة بصورة منفصلة
➢ محطات للكوابل الأرضية .

٣-٤-٥ إتاحة مكونات الشبكة بصورة منفصلة

تطالب سياسات الاتصالات في عدد متزايد من الدول بأن تتيح مؤسسات التشغيل الفرصة لدخول منافسيها إلى مكونات الشبكة بصورة منفصلة . وبصفة عامة يعني الفصل إتاحة مكونات الشبكة كل على أساس مستقل وقائم بذاته . ويسمح الفصل لمؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات بأن تدخل إلى أي من مكونات الشبكة بصورة منفصلة دون التزام منها بشراء مكونات أخرى كجزء من خدمة الربط .

وهناك أنواع عديدة ممكنة لمكونات الشبكة المنفصلة وتطالب سياسات بعض الدول بتوفير سمات ووظائف وخدمات معينة على أساس غير مترابط ، مع توفير تسهيلات مادية معينة أيضاً . وقد ترتبط مثل تلك السمات والوظائف والخدمات مع التجهيزات الخاصة بعمليات النقل والتمويل ، كما قد ترتبط أيضاً بتجهيزات برامج الحاسب مثل قواعد البيانات التي تدعم تقديم خدمات الاتصال بشكل فعال . ومن الأمثلة على ذلك الدخول إلى قواعد البيانات الخاصة بدليل المعلومات ، وقوائم بخدمات مؤسسات التشغيل، وأسماء المشتركين في دليل التليفونات .

وسوف نستخدم في هذه الوحدة الاصطلاح " مكونات الشبكة " للإشارة إلى كل من التجهيزات المادية للشبكة والسمات والوظائف والخدمات غير المادية. ويعرض الإطار ٣-٧ أمثلة على مكونات الشبكة المنفصلة .

ويعتبر انفصال الحلقة المحلية حالة خاصة للانفصال الذي يتم الآن توجيهه من قبل الهيئات التنظيمية في الكثير من الدول ، وهذا ما سوف نتناوله بتفصيل أكثر في الجزء التالي .

إطار ٣-٦ : التبادل الإلزامي للمكالمات المحلية في المملكة المتحدة

خلفية :

كجـزء من العملية التي يتم بها التوصل إلى ترخيص الشبكات اللاسلكية الخلوية " الجيل الثالث " في المملكة المتحدة فقد تناولت كل من OFTEL ووزارة التجارة والصناعة DTI قضية التبادل الإلزامي للمكالمات. وترى هيئات التنظيم أن أي من مؤسسات التشغيل القديمـة التي تعمل في مجال الشبكات اللاسلكية والتي تشترك في مزاد للحصول على مجال لخدمات شبكة الجيل الثالث ينبغي عليها قبول أي تعديل في الرخصة يُلزم مؤسسة التشغيل بأن تتفاوض بشأن اتفاقية الربط ليتسنى بذلك دخول المشتركين الجدد لخدمة تبادل المكالمـات الوطنية . ولقد كان الهدف من ذلك هو منع مؤسسات التشغيل القديمة من أن تستخدم شبكاتها اللاسلكية المتاحة للحصول على مزايا تنافسية بشكل غير عادل أو منصف بعد أن ينشئ المشتركون الجدد شبكاتهم ويغطون بها أقاليمهم المحلية . وترى كل من " OFTEL " و "DTI" أن الدخـول إلى شـبكات الجيل السابق كان من التسهيلات اللازم توفيرها للمنافسين من المشتركين الجدد (ستأتي مناقشة مفهوم التسهيلات الأساسية في الجزء التالي) .

طبيعة تبادل المكالمات :

يعـد تـبادل المكالمات بمفهومه القياسي اتفاق بين مؤسسات تشغيل الشبكة اللاسلكية أو مقدمي الخدمات يسمح بموجبه أن يدخل أحد عمـلاء مقدمـي الخدمـة إلى شـبكة أو خدمات هيئة أخرى تقدم الخدمة وتقع خارج المنطقة التي تقدم فيها الهيئة الأولى خدماتها . وتحـتاج الترتيبات الخاصة بتبادل المكالمات إلى عمل نظم للفوترة واعتماد المشترك . كما تحتاج تلك الترتيبات أيضاً إلى إجراءات فنية مناسبة وسعة لاستيعاب جميع نقاط الدخول بواسطة عملاء مؤسسات التشغيل العاملة في مجال تبادل المكالمات.

متطلبات تبادل المكالمات الوطنية :

سـعت كل من "OFTEL" و DTI إلى عمل النظام الذي اتبع سابقاً في الربط المتفاوض عليه بين مؤسسات التشغيل اللاسلكية غير المتنافسـة والـذي يقضي بوضع ترتيبات إلزامية بين مؤسسات التشغيل القديمة والمشترك الجديد . ويجب أن يتاح تبادل المكالمات الوطنية على أسس لا تقوم على المحاباة أو التمييز في المعاملة . وسوف تعتبر "OFTEL" أن التكاليف التي تتحملها مؤسسة التشغيل القديمـة مقابل خدمات تبادل المكالمات تتساوى هنا مع أسعار خدمات التبادل التي تفرض على المنافسين . وسوف تدرج OFTEL بعـد ذلـك تـلك التكاليف الاعتبارية عندما تقرر ما إذا كانت رسوم خدمة مؤسسات التشغيل القديمة تكفى لتغطية التكاليف وتحقيق عـائدات كافية. وسوف لا تتاح خدمات تبادل المكالمات لأي هيئة منافسة ما لم تغطى شبكات تلك الهيئة ٢٠% على الأقل من سكان المملكة المـتحدة ، وهذه قد تنتهي في أي وقت بعد الحادي والثلاثين من ديسمبر عام ٢٠٠٩. وتتحدد رسوم تبادل المكالمات على أسـاس قيمـة تقـل عـن سعر التجزئة بدلاً من تحديدها على أساس قيمة تزيد عن سعر التكلفة (يعنى ذلك أن تُحصل رسوم تبادل المكالمـات مـن رسـوم المسـتخدم النهائي بعد خصم عناصر التكلفة غير المدرجة في تقديم خدمة تبادل المكالمات بدلاً من خدمة المستخدم النهائي) .

وتخضـــع أحياناً القرارات الخاصة بفصل مكونات الشبكة وكيفيـــة إجراء عملية الفصل للمفاوضات التي تجرى بين مؤسســـات التشغيل . ووفقاً لسياسة الربط اليابانية – على ســبيل المثال – يجب التحفيز بقدر الإمكان على التعامل بشـــكل منفصل مع مكونات الشبكة من خلال عملية تأخذ بعيـن الاعتـبار آراء مؤسســـات أخرى غير مؤسسات التشــغيل القديمـــة التي تقدم خدمات الاتصالات العامة . ومـــع ذلك تشير السياسة اليابانية أيضاً إلى وجوب تدخل الهيـئات التنظيمية في حالة أن تفشل المفاوضات . ومن الـناحية العملية وللأسباب التي ستأتي مناقشتها أدناه فإن ترتيـبات الفصـــل المـــتفاوض عليها هي ترتيبات غير مرضـــية على المدى البعيد بوجه عام ، ذلك لأن مؤسسة التشغيل القديمة ليس لديها ما يكفى من الدوافع لان تفصل شـــبكتها بشـــكل فعـــال بحيث تسمح لمؤسسات التشغيل المنافسة بأن تعمل بكفاءة عالية .

أسس ومبادئ الفصل بين مكونات الشبكة :

أن الهـــدف مـــن سياســـات الفصـــل هو تقليل الحواجز الاقتصـــادية والفــنية للدخول بشكل تنافسي إلى الشبكة . وتمـــثل تكاليف رأس المال الكبيرة اللازمة لعمل شبكات مـــزدوجة حاجـــزاً هامـــاً أمام عملية الدخول ، ذلك لأن المنافسين قد لا تكون لديهم الرغبة أو المقدرة على تمويل بـــناء شبكات كاملة ، بل أن تلك الرغبة قد تكمن في بناء أجـــزاء فقـــط مـــن تـــلك الشبكات مثل سنترالات معينة وتجهيـــزات الإرسال التبادلي وخطوط معينة للدخول إلى عـــدد محدود من المواقع . ويمكن – إذا ما سمح الهيكل التـــنظيمي – أن يحصل المنافسون بعد ذلك على مكونات أخـــرى للشبكة مثل قدرات التحويل وخطوط الدخول إلى مواقع أخرى من مؤسسة التشغيل القديمة ، حيث إن ذلك يســـمح للمشـــتركين الجدد بأن يخلطوا وبشكل فعال بين مكونـــات شـــبكتهم المقامـــة ذاتيـــاً وبين مكونات الشبكة الخاصة بتلك المؤسسة .

إن القـــدرة عـــلى الخلط بين مكونات الشبكة المقامة ذاتياً وبين مكونات شبكة مؤسسة التشغيل القديمة سوف تؤدى إلى زيـــادة نشـــاط الأعمال واستمرارها بالنسبة للدخول التنافســـي في الكثير من الدول ، ومن هنا تبرز المنافسة الـــتي قـــد لا تنشـــأ من دون ذلك . وغالباً فإن استخدام مكونات الشبكة الخاصة بمؤسسة التشغيل القديمة من قبل المؤسسات المنافسة يكون استخداماً أصلياً ، حيث أنه مع مـــرور الوقت يقوم المنافس ببناء التجهيزات الخاصة به ويصـــبح بذلـــك مؤسســـة تشغيل تعمل بإمكانياتها الذاتية الكاملة .

إن الكـــثير مـــن مؤسســـات التشغيل القديمة ليست لديها الرغبة في أن توفر لمنافسيها دخولاً إلى مكونات الشبكة بشـــكل منفصـــل مـــا لم يطلب إليهم ذلك من قبل الهيئة التنظيمية . ورغم أن هذه القضية لا تزال موضع خلاف في بعض الدول وبين بعض الخبراء إلا أن فصل مكونات الشبكة أصبح الآن اكثر شيوعاً.

إطار ٣-٧ : بعض المكونات والخدمات المنفصلة والممكنة على الشبكة

- خطوط للدخول إلى الشبكة (حلقات محلية والوظائف ذات العلاقة).
- وظائف التحويل المحلى .
- وظائف التحويل الترادفي .
- انتقال التغير البيني (بين التحويل المحلى والتحويل الترادفي) .
- الدخول إلى الوصلات الخاصة بإرسال الإشارة وإلى نقاط انتقال الإشارة (STPs) .
- الدخول إلى قواعد البيانات ذات العلاقة بالمكالمات الهاتفية (مثل معلومات الخط والمكالمات المجانية وقواعد البيانات الخاصة بنقل العدد) .
- شفرات الموقع المركزي (الكود) .
- قوائم المشتركين (في دليل الهاتف وفي قواعد بيانات الدليل)
- خدمات عامل السنترال .
- وظائف مساعدة الدليل .
- وظائف نظم دعم عمليات التشغيل (OSS) .

سياسات الفصل

لقد نال اتجاه الفصل قوة دافعة كبيرة في الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO). وتنص الوثيقة المرجعية على انه من الواجب أن يقدم الموردون الأساسيون خدمات الربط بين الشبكات على أساس الفصل بدرجة كافية بين مكونات الشبكة ، بحيث لا يحتاج المورد إلى أن يدفع مقابل مكونات أو تجهيزات الشبكة غير ذات العلاقة بالخدمة التي يتم تقديمها . وعلى الرغم من كون تلك العبارة داعمة لسياسات الفصل إلا أنها عبارة عامة جداً وتحمل القليل فقط من التوجيهات الخاصة بوضع سياسات فصل قومية ، وهى السياسات التي لا تزال في مراحلها الأولى في الكثير من الدول . وقد نشأت سياسات الفصل في الولايات المتحدة ، وكندا ، واستراليا ، وسنغافورة ، وهونج كونج ، ودول أخرى ، واشتملت مؤخراً على دول من الاتحاد الأوروبي (EU). ويحمل الهيكل التنظيمي الجديد لخدمات الاتصالات الإلكترونية المقترح من قبل اللجنة الأوروبية في ١٢ يوليه من عام ٢٠٠٠ قوى دافعة جديدة لتنفيذ السياسات الوطنية الخاصة بالفصل بين مكونات الشبكة . ومن التنظيمات الهامة في هذا الصدد على وجه التحديد التنظيم الجديد الصادر عن الاتحاد الأوروبي بشأن الفصل بين الحلقات المحلية . والذي تم العمل به اعتباراً من ٣١ ديسمبر من عام ٢٠٠٠ .

وقد تمت أيضاً المطالبة بالفصل في وثائق تنظيمية أخرى صادرة عن الاتحاد الأوروبي ، حيث تنص المادة ٧ (٤) من تعليمات الاتحاد الأوروبي بشأن الربط بين الشبكات على أنه يجب الفصل بين الرسوم

المفروضة على عمليات الربط بحيث لا يطالب المتقدم بطلب الربط بأن يدفع أية رسوم أخرى لا ترتبط بشكل مباشر مع الخدمة قيد الطلب. وبالمثل فإن المادة ٧ (٤) في التعليمات المعدلة الخاصة بالمكالمات الهاتفية الصوتية (EC/١٠/٩٨) تنص على ما يلي :

"يتم بموجب قانون المجموعة الأوروبية فصل التعريفات التي تفرض على التجهيزات الإضافية لخدمات الربط مع الشبكة العامة لهاتف الخطوط الثابتة ، بحيث لا يطالب المستخدم بدفع رسوم مقابل تجهيزات غير ضرورية للخدمة قيد الطلب " .

مزايا وعيوب الفصل بين الشبكات

هناك بعض المساوئ لسياسة الفصل الكامل الإلزامية. على وجه التحديد تعد تلك السياسة عاملاً مثبطاً لبناء مكونات تنافسية للشبكة ولخلق منافسة تقوم على تجهيزات حقيقية . ومع ذلك فإن تلك المساوئ قد تعوضها المزايا ، فضلاً عن إمكانية تجنب حدوث تلك المساوئ بوجه عام في حالة أن يتم تحديد التسعيرة ووضع الشروط الأخرى لتوجيهات الفصل بشكل لائق . ويلخص الجدول ٣-٤ أهم مزايا وعيوب سياسة الفصل الإلزامي بين مكونات الشبكة .

جدول ٣-٤ : مزايا وعيوب الفصل بين مكونات الشبكة :

المزايا	العيوب
➢ تقليل الحواجز الاقتصادية للدخول إلى الشبكة عن طريق السماح لمشتركين جدد بإنشاء بعض مكونات شبكاتهم والحصول على مكونات أخرى من مؤسسة التشغيل القديمة	➢ تقليل الدافع لبناء تجهيزات لشبكة تنافسية (اعتماداً على مدى إتاحة المكونات المنفصلة ، وأسعار تلك المكونات).
➢ تشجيع الابتكار ، حيث يمكن للمشتركين الجدد الجمع بين التقنيات الحديثة (مثل تحويل المعلومة والصوت وفق نظام ADSL ونظام IP) وبين الشبكات القائمة حالياً (خطوط الدخول)	➢ يمكن أن تثرى المشترك الجديد على حساب مؤسسة التشغيل القديمة (في حالة أن تتحدد أسعار المكونات المنفصلة بأقل من التكاليف)
➢ تجنب حدوث ازدواج غير ضروري بين المكونات (مثل خطوط الدخول من المناطق البعيدة ، وحيز برج الإرسال)	➢ تحتاج إلى تدخل تنظيمي مفصل وإلى تنسيق من الناحية الفنية
➢ تسهيل إتاحة حق الطريق والأبراج لدى المشتركين الجدد (في كثير من الدول يعد الحصول على تلك الحقوق من الأمور التي تستغرق وقتاً طويلاً للغاية ، فضلاً عن زيادة تكاليفها)	

الطرق التنظيمية للفصل بين مكونات الشبكة :

نظراً للمساوئ التي تكمن في سياسة الفصل الإلزامي بين مكونـــات الشبكة فقد تبنت الهيئات التنظيمية طرقاً معدلة لتلك السياسة ، وذلك لتحقيق بعض المزايا ولتجنب بعض المســـاوئ المرتـــبطة بالسياسات التي تنادى بالفصل بين مكونات الشبكة . ويمكن تلخيص بعض تلك الطرق على النحو الآتي :

➢ **المتطلبات الانتقالية للفصل :**

قـــد يكـــون الدخول إلى أنواع معينة من مكونات الشبكة المنفصلة مطلوباً لفترة زمنية محددة . ويمكن تطبيق هذه الطـــريقة –مـــثلاً – على خطوط الدخول (الحلقات) في المناطق الحضرية. وقد يكون الفصل بين خطوط الدخول مطـــلوباً طوال الخمس سنوات الأولى بعد فتح السوق ، وهكـــذا يمكن للمنافسين استخدام خطوط الدخول الخاصة بمؤسســـات التشـــغيل القديمة كنقطة لانطلاق المنافسة ، ولكن يتعين عليهم إنشاء خطوط الدخول الخاصة بهم في السنة الخامسة للحفاظ بذلك على ربط الشبكة بالعملاء . ومـــن الـــناحية الـــنظرية تؤدى هذه الطريقة إلى تشجيع المنافســـة على المدى القصير ، كما تدفع في نفس الوقت بتـــنمية التنافس الكامل القائم على التجهيزات على المدى المتوسط والمدى البعيد . ويتم وصف عملية فصل الحلقة المحلية بتفصيل اكثر في الجزء التالي من هذه الوحدة.

➢ **المتطلبات الانتقائية للفصل :**

تميـــز بعض سياسات الفصل بين مكونات الشبكة ، حيث تطـــالب بفصـــل بعض تلك المكونات دون غيرها. وقد يكـــون الدخول بشكل منفصل مطلوباً فقط لأنواع معينة مـــن المكونات ، كما في الحالات التي يؤدى فيها إنشاء مكونـــات مزدوجة مثلاً إلى حدوث أضرار بيئية أو عدم التكيف أو الملاءمة من جانب الجمهور. وهكذا فقد يطلب إلى مؤسســـات التشـــغيل القديمـــة أن تتيح الدخول إلى الأبراج والأعمدة والأنابيب والقنوات والخطوط الهوائية والأســـلاك الداخـــلية فـــي حالـــة أن يؤثـــر تطور تلك التجهيزات على البيئة أو يؤدى إلى عرقلة الطرق العامة أو غيـــر ذلـــك مـــن الصور التي تعود بالضرر وعدم الملاءمـــة عـــلى الجمهور . وقد ينطبق ذلك أيضاً على خطوط الدخول أو تجهيزات التحويل في المناطق الهامة من الناحية المعمارية أو الثقافية ، وهنا يكون الدخول إلى مكونـــات الشبكة مطلوباً على المدى البعيد وأيضاً على المدى القصير .

وهـــناك العديـــد من الدول التي لا تزال تضع السياسات الخاصـــة بالفصـــل بين مكونات الشبكة ، وهى سياسات تختلف من دولة إلى أخرى تبعاً لحالات أسواق الاتصال المحـــلية. ويمكن القول بأن سياسة الفصل الإلزامي بين مكونات الشبكة يكون مرغوباً بدرجة اقل في الدول التي تكـــون فيهـــا البنية الأساسية لشبكة الاتصالات محدودة للغاية مع طلب متزايد عليها. وفي مثل تلك الدول الأقل نمـــواً فان الفصل الإلزامي قد يقلل من الدافع لبناء بنية تحـــتية جديـــدة مطلوبة إلى حد كبير. ومن ناحية أخرى وفي بعض الدول الأقل نمواً قد لا تبقى حالة العمل في وضـــع حيـــوي في مجال الدخول لمجالات جديدة على الشـــبكة مـــا لـــم يكن هناك فصل إلزامي بين مكوناتها. ويجـــب أن يجرى بعناية تقييم كل من أسواق الاتصالات لـــتحديد الـــدور الـــذي تؤديه سياسات الفصل في تنمية القطاع.

٣-٤-٦ *فصل الحلقة المحلية*

يســـتخدم الفصل الإلزامي للخدمات المحلية بشكل متزايد الآن كـــأداة تـــنظيمية لدفـــع المنافسة في أسواق الدخول

المحلية . وفي جميع أنحاء العالم تطورت المنافسة في مجال شبكة الاتصالات ، وكان هذا التطور أسرع ما يكون في أسواق الاتصالات الخارجية والاتصالات الدولية . وتعتبر أسواق الدخول المحلية هي الأقل من حيث القدرة التنافسية بوجه عام ، حيث تمثل الخدمات اللاسلكية الآن وسيلة بديلة لشبكات الدخول ذات النطاق الضيق في الكثير من الأسواق ، كما تبدأ المنافسة الآن على الشبكات عريضة النطاق. ومع ذلك فلا تزال الخطوط السلكية تمثل الآن وسيلة أساسية للدخول المحلى حول العالم ، غير أن ارتفاع تكلفة الدخول هنا قد أدت إلى تثبيط المنافسة .

وبشكل متزايد ينظر الآن إلى المنافسة في الدخول المحلى وكأنها هدف سياسي هام . إن إحدى الأسباب لذلك هو الحاجة البديهية لتوفير المزيد من المنافسة في أسواق الدخول بالسرعة العالية من أجل النهوض بخدمات الإنترنت والتجارة الإلكترونية والفيديو . ويرى الكثير من هيئات التنظيم والقائمين على وضع السياسات أن مثل تلك المنافسة تعد مهمة للحفاظ على زيادة التنافسية في اقتصادياتهم الوطنية .

لقد فرضت الهيئات التنظيمية الآن دخولاً بشكل منفصل إلى الحلقات المحلية في عدد من الاقتصاديات المختلفة. ومن الدول التي تحصل على الدخل من نطاق الترددات تشتمل تلك الدول على الولايات المتحدة وكندا وسنغافورة والدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . كما فرض أيضاً الدخول بشكل منفصل إلى الحلقات في عدد من الدول ذات الدخل المتوسط مثل المكسيك وجمهورية سلوفاكيا ، وأيضاً في دول الدخل المنخفض مثل ألبانيا وجواتيمالا وكرجستان وباكستان .

أنواع الفصل بين الحلقات المحلية

تحتاج نظم فصل الحلقات المحلية بشكل قياسي إلى أن توفر مؤسسات التشغيل لمنافسيها دخولاً إلى حلقاتهم المحلية . وقد تحصل أيضاً أطراف أخرى مثل العملاء على خدمة الدخول بشكل منفصل إلى مكونات الشبكة أحياناً. ويحدث الدخول إلى الحلقات المحلية عند نقطة للربط تقع تقريباً ما بين نقطة الإنهاء الموجودة على مواقع العميل وبين الجانب الخطى لسنترال التليفونات المحلى الذي تستخدمه مؤسسة التشغيل في الدخول إلى الشبكة . ومن نقطة الربط هذه يحصل المنافس على دخول محدد أو مشترك إلى الحلقة المحلية . وهكذا يكون في استطاعة المنافس أن يستخدم الحلقة كأداة للإرسال المباشر بين شبكتها وبين مواقع العميل .

وهناك خيارات فنية مختلفة متاحة للفصل بين مكونات الحلقة المحلية . وفي وقائع المؤتمر الذي عقد بشأن الدخول بشكل منفصل إلى مكونات الحلقة المحلية في أوائل عام ٢٠٠٠ ركزت اللجنة الأوروبية DGIS على ثلاثة خيارات أساسية للدخول إلى الحلقات المحلية ، هي :

- الفصل الكامل بين مكونات الحلقة المحلية (دخول بشكل منفصل إلى زوج من الحلقات النحاسية لتوفير خدمات متقدمة وبشكل تنافسي من جانب أطراف أخرى)
- الاستخدام المشترك لخط النحاس (دخول بشكل منفصل إلى حلقة محلية ذات مجال عالي التردد ، وذلك لتوفير نظم وخدمات الحلقة الرقمية للمشترك " DSL " من جانب أطراف أخرى) .
- دخول بسرعة عالية إلى مجرى الثبات (توفير خدمات $_X$DSL من جانب مؤسسة التشغيل القديمة) .

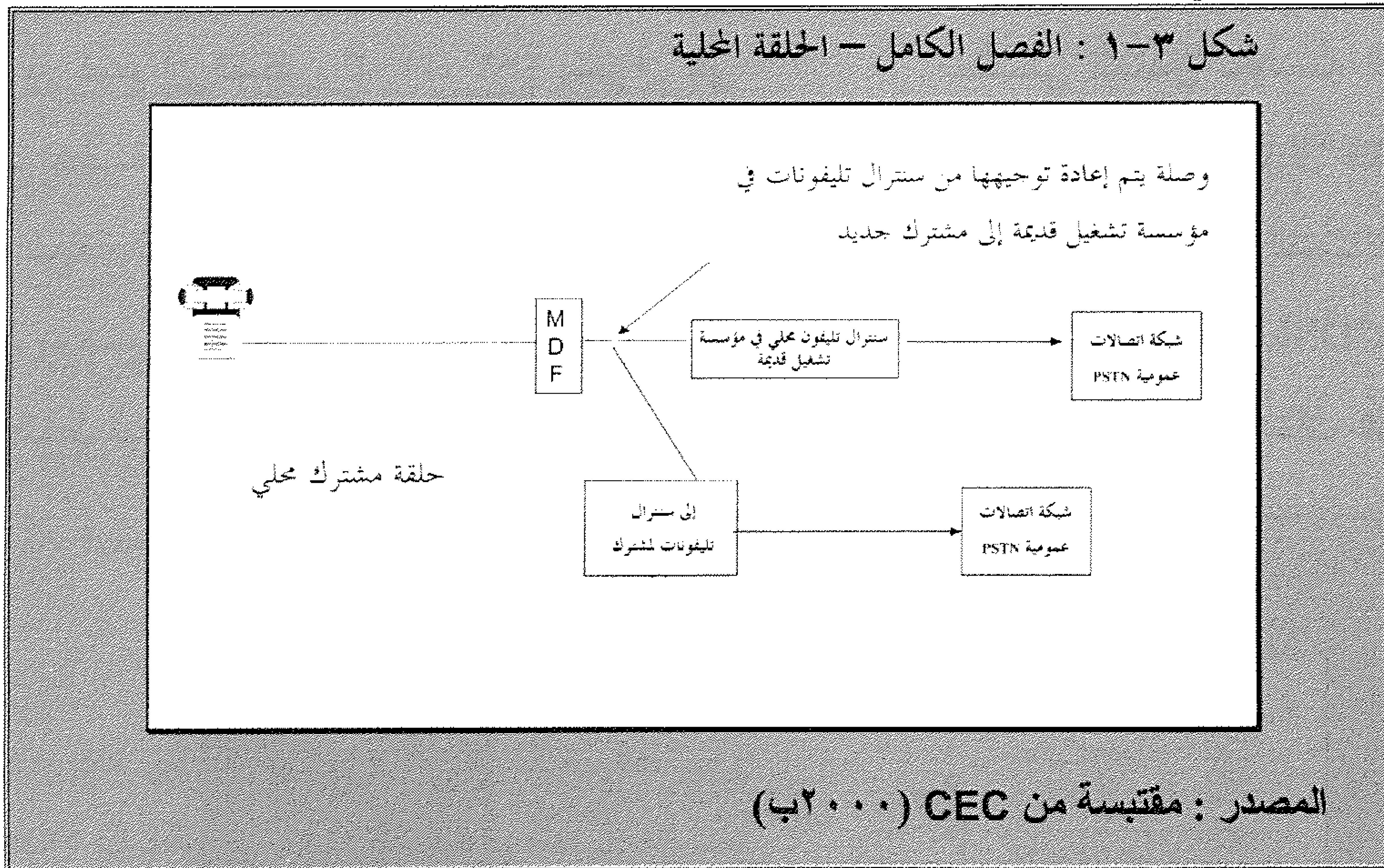
ورغـم إمكانيـــة استخدام طرق أخرى إلاّ أن تلك الطرق الثلاث تعتبر الطرق الأساسية المستخدمة اليوم ، وسوف يأتي أدناه وصف كل منها بتفصيل أكثر .

الفصل الكامل (تأجير الحلقة النحاسية)

أن الفصل الكامل يمكن أن يهيئ للمشتركين الجدد دخولاً إلى حـلقات الـنحاس الخام المحلية (انتهاء النحاس عند سنترال التليفون المحلي) ، والى الحلقات الفرعية (انتهاء الـنحاس مـن المجمـع البعيد أو عند أي من التجهيزات الأخرى المكافئة). وفي حالة الفصل عند سنترال التليفون المحـلي يـتم إعـادة توجيـه الوصلة بين إطار التوزيع الرئيسي (MDF) وبين معدات سنترال التليفون الموجود عـلى مواقـع مؤسسة التشغيل ، مع ربط تلك الوصلات بســنترال التليفون الخاص بالمشترك الجديد الذي يواصل بعد ذلك عملية تشغيل الحلقة المحلية .

ويوضــح شكل ٣-١ هذا النوع من الفصل الكامل بحلقة محــلية . وتفترض الحالة الموضحة بالشكل أن العميل قد قرر تغيير موردي خدمة الاتصالات . وقد تم إعادة توجيه الحـلقة المحـلية التي ربطت مسبقاً بين العميل وسنترال التـليفونات الخـاص بمؤسســة التشغيل القديمة ، وذلك بغــرض الوصــل مــع ســنترال تليفون لمشترك جديد. ويستخدم المشترك الجديد بعد ذلك الحلقة المحلية المنفصلة للتوصــل إلى خدمــة بديلة للدخول المحلى، وهى الخدمة التي قدمتها مسبقاً مؤسسة التشغيل القديمة .

شكل ٣-١ : الفصل الكامل – الحلقة المحلية



المصدر : مقتبسة من CEC (٢٠٠٠ب)

ويوضــح شكل ٣-٢ عملية للفصل الكامل في حالة أن تكـون هــناك اثنـــتان من الحلقات المحلية على مواقع العميـــل. ويـــتم فصل إحدى الحلقات بواسطة مؤسسة التشـــغيل القديمـــة وإعادة تشكيلها لربط العميل بشبكة المشـــترك الجديـــد. وتســـتمر الحلقة الأخرى في ربط العميـــل بشـــبكة المشترك الجديد ، وتستخدم نفس هذه الطـــريقة في حالة أن تكون هناك ثلاث حلقات أو أكثر فـــي مواقع العميل . وفي كل من تلك الحالات يستطيع العميـــل أن يقـــرر عـــدد الحلقات المطلوب ربطها مع مؤسسات التشغيل المختلفة . ويستخدم المنهج الموضح في شكل ٣-٢ في الحالات التي يرغب فيها العميل في الاحـــتفاظ بخدمة الهاتف الأساسية مع مؤسسة التشغيل القديمة . ويستطيع العميل أن يفعل ذلك وفي نفس الوقت

تكــون له – مــثلاً – وصـــلة نوعية لخدمات xDSL الخاصة بالمشترك الجديد والدخول إلى خدمة المعلومات ذات السرعة العالية (مثل خدمات الإنترنت والفيديو) .

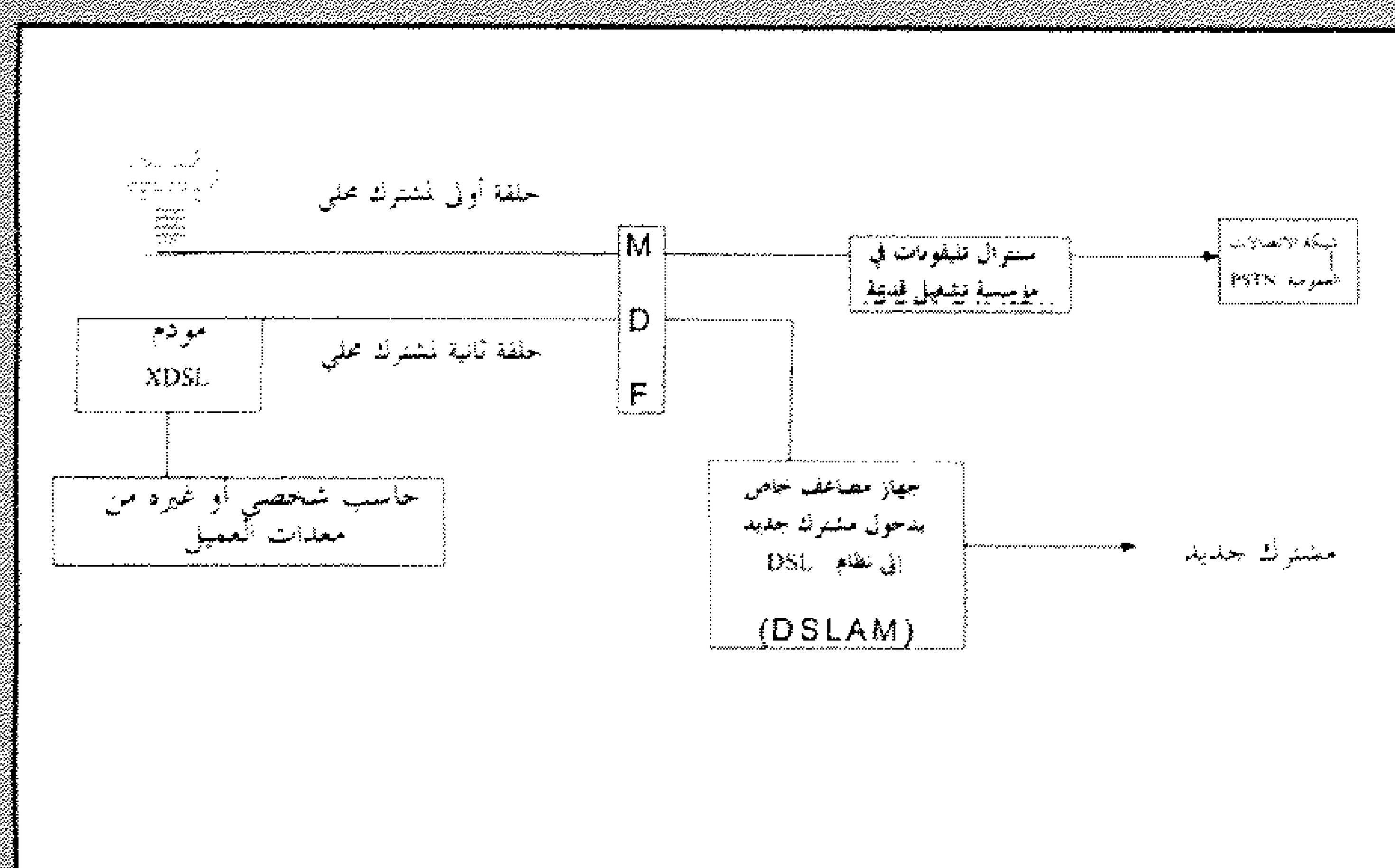
وبصفة قياسية فإن الفصل الكامل من النوع الموضح في شكل ٣-١، وشكل ٣-٢ يشتمل على تأجير حلقة نحاســية مــن مؤسسة التشغيل القديمة إلى المشترك الجديــد. إن مــثل هذا التأجير للحلقة النحاسية يوفر للمشـــترك الجديـــد دخــولاً مباشراً للحلقة النحاسية واستخدامها ، مما يتيح للمشتركين الجدد تشغيل نظم الــنقل الخاصة بهم من الطرف إلى الطرف . وتكمن أهمية هذا التحكم التشغيلي في ضمان تكامل واندماج خدمـــات الســـرعة العالية وأداء تلك الخدمات بشكل جيـــد. ورغـــم أن الشكلين ٣-١ ، ٣-٢ يشيران إلى وجـــود نقطـــة الربط على إطار التوزيع الذي تنتهي عـــنده الحلقة النحاسية ، إلاّ أنه من الممكن هنا أيضاً ضـــبط موضع نقطة الربط على وحدة المجمع البعيد (وحدة الخط البعيد) .

الاستخدام المشترك للحلقة النحاسية

هناك طريقة بديلة للدخول الى الحلقة المحلية ، وهذه تشـــتمل على الدخول المشترك دون الدخول المطلق مـــن جـــانب المشترك الجديد ، وفي هذا الشكل من أشكال الفصل يقدم كل من مؤسسة التشغيل القديمة و المشترك الجديد خدماتهم من خلال نفس الحلقة .

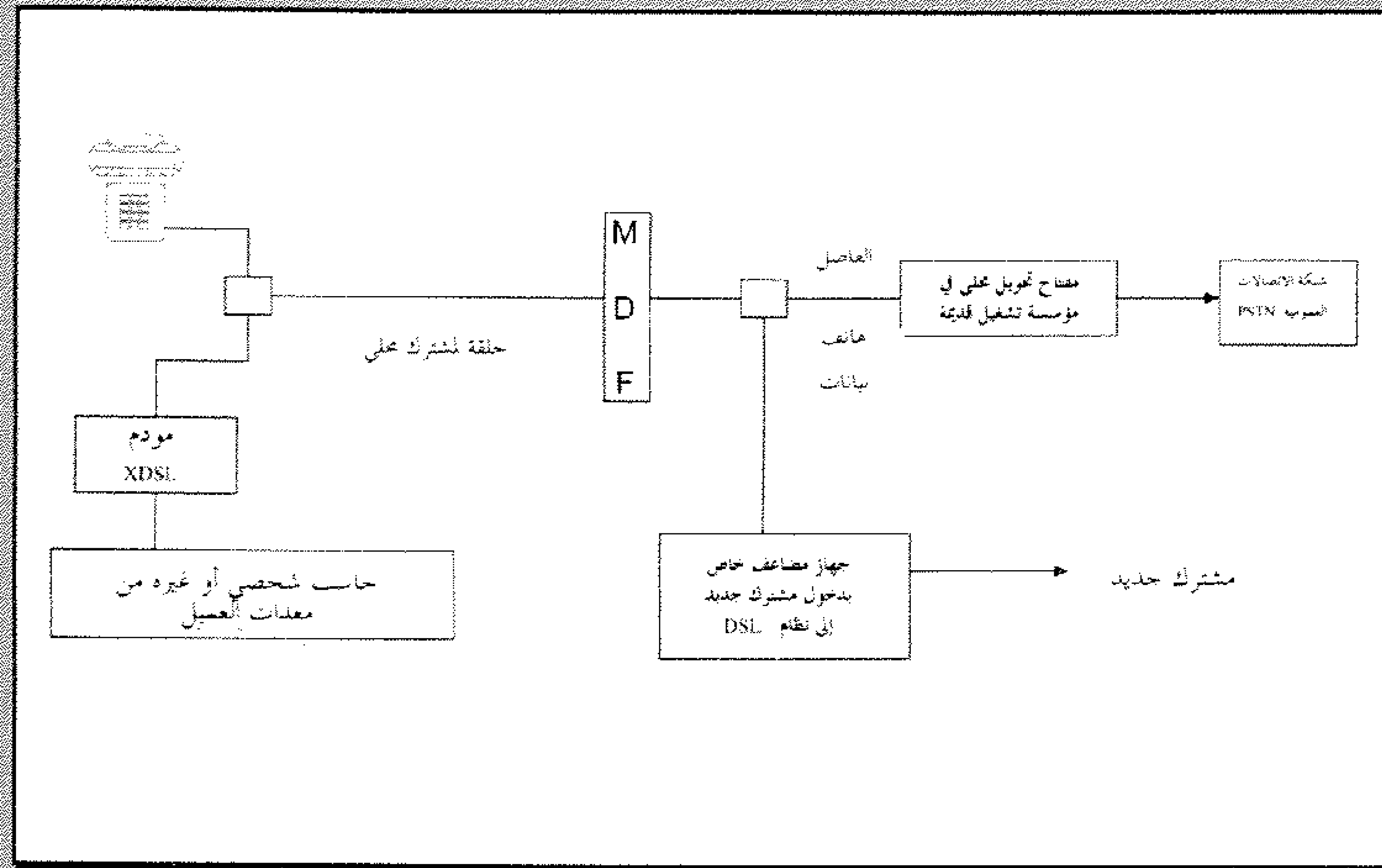
ويوضـــح شـــكل ٣-٣ إحـــدى صـــور تقاسم الحلقة المحـــلية. وفي هذه الحالة يستمر العميل في استقبال خدمـــات PSTN الأساســـية مـــن مؤسسة التشغيل القديمة، وفي الوقت نفسه يستقبل خدمات الدخول إلى DSL مـــن المشترك الجديد . وكما هو مبين بالشكل تقـــع أداة الفصل بين MDF وبين سنترال التليفونات المحـــلي الخاص بمؤسسة التشغيل القديمة ، وترتبط مـــع كـــل مـــن سنترال التليفونات الخاص بمؤسسة التشغيل القديمة ومع المضاعف DSLAM الخاص بخدمـــات الدخـــول DSL ، والذي يرتبط بدوره مع شبكة المشترك الجديد ذات السرعة العالية .

شكل ٣-٢ : الفصل الكامل – حلقتان محليتان



المصدر : مقتبسة من CEC (٢٠٠٠ب)

شكل ٣-٣ : الاستخدام المشترك للحلقة النحاسية باستخدام أداة الفصل



المصدر : مقتبسة من CEC (٢٠٠٠ب)

وكمـــا أشرنا فإن أداة الفصل تقوم هنا بفصل الهاتف عن حــركة مرور البيانات ، وهكذا يستمر استخدام الترددات الصوتية للحلقة من جانب مؤسسة التشغيل القديمة. وتتم إتاحـــة الترددات غير الصوتية للمشترك الجديد ليحصل مـــنها على خدمات عالية السرعة ، وهى ترتيبات توفر الدخول بشكل منفصل إلى مجال عالي التردد في الحلقة المحلية بحيث تكون هناك خدمات تنافسية لحلقة المشترك الرقمي يقدمها المشتركون الجدد .

إن الاستخدام المشترك للخط النحاسي يمكن أن يوفر حلاً ذو جدوى من الناحية الاقتصادية لبعض العملاء . وعلى ســبيل المثال فإن ذلك يسمح للعميل بأن يحتفظ بمؤسسة التشغيل القديمة بوصفها مؤسسة تقدم له خدمات الهاتف ، وفـــي نفــس الوقت يختار العميل مشتركاً جديداً ليقدم له خدمات الإنترنت ذات السرعة العالية على نفس الحلقة .

الدخول السريع إلى مجرى البتات

تشـــتمل الطريقة الثالثة لإتاحة الدخول إلى الحلقة المحلية عـــلى توفير مجرى بتات عالي السرعة من قبل مؤسسة التشغيل القديمة إلى المشتركين الجدد. ولكي يتم ذلك تقوم مؤسســـة التشغيل القديمة بتركيب وصلة للدخول السريع إلى مواقـــع العميـــل وإتاحـــتها لمؤسسات تشغيل أخرى لتمكيـــنها من تقديم خدمات عالية السرعة. ويحتاج تقديم خدمات الدخول إلى مجرى البتات إلى كل من وسط النقل (كـــبلات نحاســـية ، والكـــبلات المحوريـــة المشتركة ، وكـــبلات الأليـــاف الضوئية) ، والى نظام النقل (النقل الـــرقمي المـــتزامن عـــلى ألياف ضوئية ، والنقل بنظام xDSL على الكبلات النحاسية) .

وفى حالـــة الدخول بسرعة عالية إلى مجرى البتات فإن نقطـــة الربط سوف تقع عادة في سنترال التليفون المحلى الخاص بمؤسسة التشغيل القديمة ، ولكن قد ترتحل الدوائر خـــلفاً إلى نقاط أخرى لربط طبقات التحويل . ويمكن من الـــناحية الفـــنية إتاحة الدخول إلى مجرى البتات لأي من نظـــم النقل حيث أن ذلك يتطلب فقط الحفاظ على عرض محـــدد للـــنطاق دون الحاجـــة إلى حـــلقة فعلية. إن تلك الترتيـــبات الخاصة بإتاحة الدخول لا تستوجب فصل أي مـــن الأزواج النحاســـية ، وإنمـــا الأرجـــح أنها تستخدم

الترددات الأعلى للحلقة النحاسية المحلية مثلما يحدث في حالة الاستخدام المشترك للخط النحاسي .

إن توفيـر خدمة مجرى البتات ذات السرعة العالية يمكن أن يكـون جذاباً لمؤسسات التشغيل القديمة ، حيث أنها لا تشـتمل علـى دخول فعلي إلى أزواج النحاس ، ومن ثم فهـي لا تعـوق عملية تحديث شبكة الدخول المحلية عن طريق استبدال النحاس بالألياف.

ويوضـح شـكل ٣-٤ عملية الدخول بسرعة عالية إلى مجـرى البتات بواسطة مؤسسة تشغيل حالية . وفي هذا المـثال يحصل اثنان من العملاء على خدمات معلوماتية بسرعة عالية من اثنين من موردي الخدمة المختلفة وهما مؤسسـة التشـغيل القديمة والمشترك الجديد. وفي الوقت نفسـه تسـتمر مؤسسة التشغيل القديمة في تقديم خدمات PSTN الأساسية لكلا العميلين .

ومـن غير الضروري أن تكون الوسائل الثلاث الخاصة بـالدخول إلى الحـلقة المحلية المشار إليها عاليه وسائل مقصـورة علـى الأطراف بشكل متبادل ، ففي حالة أن تفـرض الهيـئات التنظيمية دخولاً إلزامياً للحلقة المحلية فهـي قد تسمح بذلك لمؤسسات التشغيل القديمة بأن توفر واحداً أو أكثر من الأشكال البديلة للدخول .

مزايا وعيوب فصل الحلقة المحلية

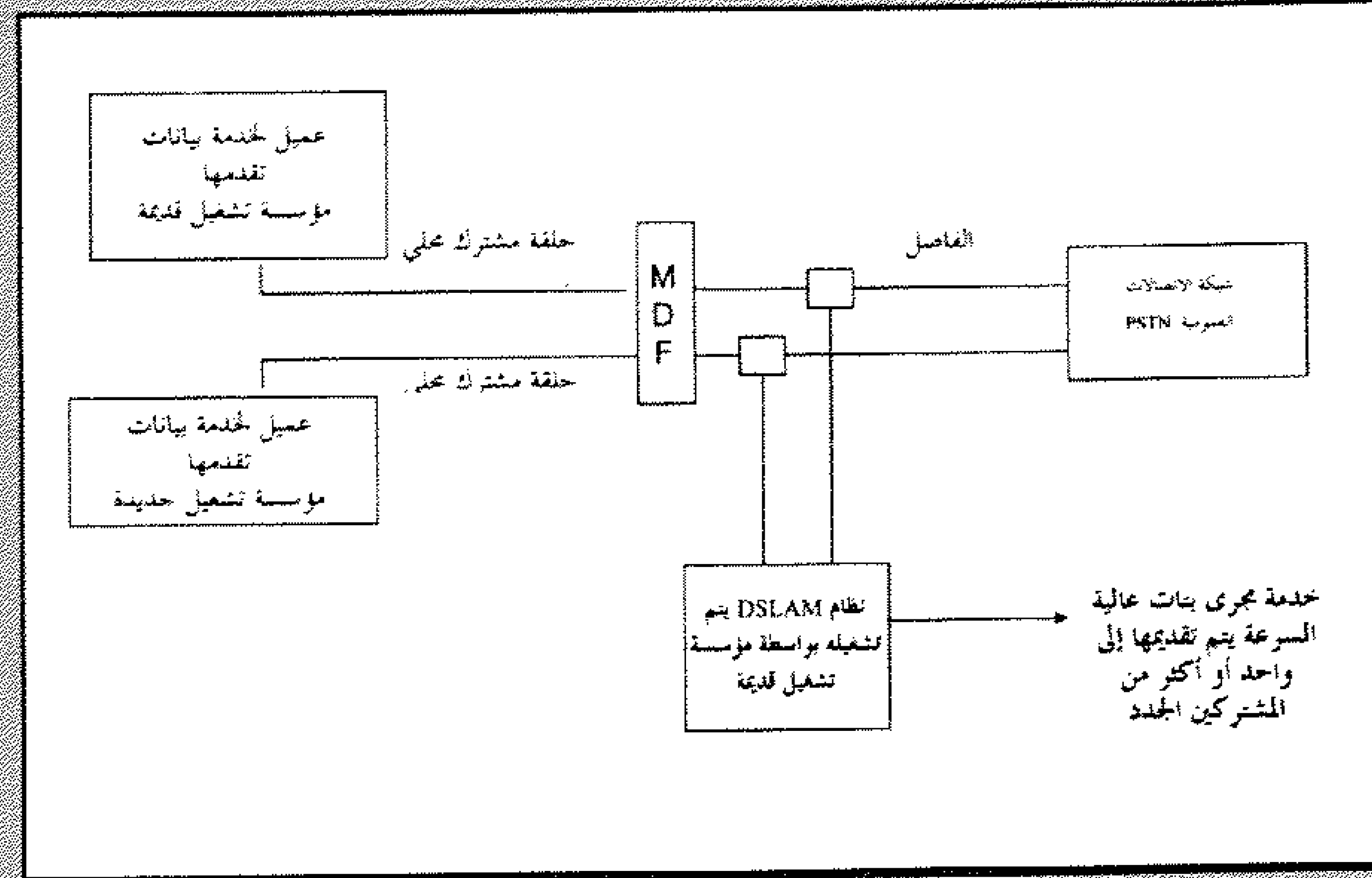
إن الهدف الأساسي الذي دفع الهيئات التنظيمية لأن تطلب مـن مؤسسات التشغيل القديمة فصل حلقاتهم المحلية هو تحفيز المنافسة والإبتكارية في خدمات الدخول والخدمات المتقدمة ذات السرعة العالية . ومع ذلك تستمر المناظرة النشـطة حـول مـزايا الفصل الإلزامي للحلقة ، وتبقى المناقشـة ضـدها ومعهـا أيضاً . ويلخص جدول ٣-٥ الحجج المضادة والمؤيدة للفصل الإلزامي للحلقة.

تنفيذ الفصل الإلزامي للحلقة المحلية

قـد تسـتخدم طـرق مختلفة لفرض عملية فصل الحلقة المحـلية وتنظيمها . ويعتمد اختيار الطريقة الملائمة على حالة المنافسة في الأسواق ذات العلاقة بالدخول المحلى ، وتشتمل الطرق الممكنة على ما يلي :

- الدخول الإلزامي للحلقة دون مواصفات تتعلق بنوعية الإجراءات أو الترتيبات الخاصة بالدخول . وفي هذه الحالة يحتمل أن تعرض العديد من مؤسسات التشغيل القديمـة الدخول إلى مجرى البتات الخاص بها، مما يتيح لهم قدراً أعلى من الرقابة الإدارية ، مع إمكانية الحصـول علـى قدر أعلى من الرسوم التي تفرض علـى الدخول من جانب المنافسين. ومن عيوب هذه الطـريقة أنه قد يحدث تأخير في المنافسة ، وفي هذه الحالة يكون لدى مؤسسات التشغيل القديمة القليل من الدوافـع للـتعجيل بالإجـراءات والترتيبات الخاصة بـالدخول إلى مجرى البتات ، وذلك لحين وصولهم إلى المستوى الذي يقدمون من خلاله خدمات منافسة.
- تتطـلب الدخول فقط إلى مجرى البتات (راجع البند السابق ، وتسرى هنا أيضاً نفس الاعتبارات)
- تتطـلب جميـع الأشـكال الثلاثة للدخول والتي جاء وصـفها عاليـه ، باستثناء الحالة التي تستطيع فيها مؤسسـة التشـغيل القديمـة أن تـبرهن على وجود مشكلات جوهرية تتعلق بتأجير الحلقة
- تتطـلب جميـع أشـكال الدخـول الثلاثة في بعض الأسـواق الوطنية في جميع تلك الأسواق.هذا وتوجد طـرق أخـرى تـنظيمية متعددة يمكن اتباعها لتنفيذ عملية الفصل .

شكل ٣-٤ : إتاحة الدخول إلى مجرى البتات ذو السرعة العالية



المصدر : مقتبسة من CEC (٢٠٠٠ب)

ويمكن أن يكون فصل الحلقة المحلية من الظواهر الانتقالية في بعض المناطق ، وهى ظاهرة مطلوبة – مثلاً– لتسهيل المنافسة على المدى القصير. إن ذلك يؤدى إلى تمكين المشتركين الجدد من النهوض بخدماتهم بسرعة ، مع إنشاء شبكات للدخول البديل في المناطق التي يكثر فيها الطلب .

وتبقى عملية فصل الحلقة المحلية من القضايا الجديدة التي تتعامل معها الهيئات التنظيمية في الكثير من الدول. وحتى الآن تعتبر الولايات المتحدة رائداً أساسياً للتجربة في هذا المجال. ففي الولايات المتحدة صدر قانون للاتصالات عام ١٩٩٦ يلزم مؤسسات التشغيل القديمة بأن توفر دخولاً بشكل منفصل إلى مكونات الشبكة ، مع إتاحة خدمات التجزئة بأسعار الجملة. وقد أعلنت الهيئة التنظيمية الأمريكية أن منع الدخول إلى الحلقات المحلية المنفصلة قد يؤدى إما إلى عدم تشجيع المنافس المتوقع على الدخول في أسواق تلك المنطقة ، مما يحرم المستهلكين من فوائد المنافسة ، أو يؤدى إلى إقامة تجهيزات ازدواجية غير ضرورية من جانب المنافس ، وبالتالي إلى عدم التوزيع الصحيح لموارد المجتمع (راجع FCC في تقريرها الأول حول تنفيذ بنود المنافسة المحلية وفق قانون الاتصالات الصادر عام ١٩٩٦) وقد اتخذت كل من FCC والهيئات التنظيمية الأمريكية خطوات لاحقة لتسهيل فصل الحلقة .

جدول ٣-٥ : الحجج المؤيدة والمعارضة لفصل الحلقة المحلية

الحجج المؤيدة	الحجج المضادة
➢ الإسراع في بداية منافسة الدخول المحلى، بما في ذلك الدخول إلى xDSL	➢ تقليل الدافع إلى بناء شبكات دخول بديلة وتحقيق المزيد من المنافسة التي تقوم على التسهيلات القابلة للدعم .

➢ الإسراع في المنافسة وابتكاريه الخدمة والنهوض بمستوى الخدمات ذات السرعة العالية ، بما في ذلك : ➢ خدمات الإنترنت ➢ خدمات الفيديو (بما في ذلك الخدمات التبادلية) ➢ التجارة الإلكترونية ➢ خدمات معلومات أخرى	➢ قد تؤدى إلى ضعف الاستثمار في شبكات دخول بديلة (خطوط سلكية ولا سلكية) ➢ قد تؤدى إلى عرقلة تحديث الشبكات الخاصة بمؤسسات التشغيل القديمة (في حالة أن تتاح بعض حلقات الدخول للاستخدام من قبل المنافسين) ➢ تحتاج إلى تدخلات تنظيمية مطولة ومفصلة مقارنة بالتنافس على التسهيلات
➢ منع ازدواج شبكات الدخول وزيادة كفاءة تشغيل الشبكة.	➢ تحتاج إلي درجة أعلى من التنسيق الفني بين مؤسسات التشغيل مقارنة بالمنافسة على التسهيلات .
➢ توفر تيارات جديدة من العائدات لمؤسسات التشغيل القديمة (التي قد تزيد أو لا تزيد عن العائدات القديمة من الحلقات حسب التعريفة)	
➢ التقليل من إعاقة الشوارع والبيئة نتيجة لبناء شبكات دخول جديدة .	

واعتباراً من شهر يونيو عام ١٩٩٩ كان هناك نحو ٦٨٥,٠٠٠ حلقة تم توفيرها للمنافسين في الولايات المتحدة في شكل عناصر منفصلة للشبكة ، وقد مثل ذلك زيادة قدرها ١٨٠% عن العام السابق. وإضافة إلى ذلك فقد تبادل المنافسون الترتيبات الخاصة بالتنظيم ، وأدى ذلك إلى تغطية ٦٠% من مجموع الخطوط في الولايات المتحدة (مقارنة بنسبة قدرها ٣٢% في العام السابق). وبنهاية عام ١٩٩٩ قام المنافسون بتوفير ١١٧,٠٠٠ خطاً من خطوط DSL_X مقارنة بـ ١,٥٠٠ خط في عام ١٩٩٧ ، بينما قدمت مؤسسات التشغيل القديمة ٣٨٦,٠٠٠ خطاً من خطوط DSL مقارنة بـ ٣٢,٠٠٠ خط في نهاية عام ١٩٩٨ . وقد قام المنافسون بتركيب ما يزيد عن ١٤٠٠ مفتاحاً من مفاتيح تحويل البيانات ، وهى قيمة تمثل خمسة أضعاف العدد في عام ١٩٩٧. وتشير التقديرات الحديثة إلى أن حوالي ٦٠% من سكان الولايات المتحدة يمكنهم الدخول إلى DSL مع بداية عام ٢٠٠٠ ، وأن ٢٥% من تلك الخطوط تقع في المدن

ويقوم بتوفيرها ٤ أو أكثر من مقدمي خدمات خطوط DSL .

وفى يوليه عام ٢٠٠٠ ، تبنى الاتحاد الأوروبي تنظيمات الدخول بشكل منفصل إلى الحلقة المحلية ، وسوف تكون تلك التنظيمات ملزمة لمؤسسات التشغيل المهيمنة في الدول الأعضاء بالاتحاد الأوروبي ، وذلك اعتباراً من ٣١ ديسمبر عام ٢٠٠٠. ويعتمد إصدار التنظيم على الافتراض الذي يقضي بأن إتاحة الدخول إلى الحلقة المحلية بالنسبة للمشتركين الجدد سوف يؤدى إلى زيادة مستوى المنافسة والابتكار التكنولوجي في شبكة الدخول المحلية ، ومن ثم يؤدى إلى تحفيز الإتاحة التنافسية لمدى واسع من خدمات الاتصال بدءاً بالهاتف الصوتي وانتهاء بخدمات الشبكة عريضة النطاق . ويهدف التنظيم جزئياً إلى ضمان عدم تأخر دول الاتحاد الأوروبي عن الولايات المتحدة في مجال نشر الدخول السريع إلى الشبكة والخدمات المتقدمة التي يتيحها هذا الدخول .

ويطالب التنظيم الأوروبي بأن توفر مؤسسات التشغيل المهيمنة دخولاً فعلية لأطراف أخرى عند أي من النقاط المقبولة من الناحية الفنية في الحلقة النحاسية المحلية . ويستطيع الطرف الأخر أن يحدد موضع معدات وتجهيزات شبكته وأن يربطها عند تلك النقاط (أي عند سنترال التليفونات المحلي ، أو المجمع ، أو أي من التجهيزات الأخرى المناظرة) بحيث يمكن توصيل الخدمات إلى العميل. وتُطالب مؤسسات التشغيل المهيمنة بأن تتيح الدخول بشكل منفصل إلى الحلقة من جانب أطراف أخرى وفق شروط تقوم على الشفافية والإنصاف وعدم المحاباة أو التمييز في المعاملة . وإضافة إلى ذلك ينص التنظيم أيضاً على أن تقوم مؤسسات التشغيل المهيمنة بتوفير التسهيلات لمنافسيها بنفس القدر الذي توفر به تلك التسهيلات لنفسها أو لشركاتها الفرعية ، ووفق نفس الشروط والفترات الزمنية. ويحق للهيئات التنظيمية هنا أن تتدخل في قضايا التسعير وحل النزاعات التي تنشأ عن التنظيم .

ومن تجارب السلطات الأخرى يقترح أن يكون هناك توجيه تنظيمي عند تحديد سعر (أو تكلفة) الحلقات المحلية المنفصلة ، حيث أن المفاوضات التي تجرى بين مؤسسات التشغيل ، أو من جانب واحد بواسطة مؤسسات التشغيل القديمة يمكن أن يؤدى إلى تسعير غير تنافسي. وفي الحالات التي لا يتم فيها وضع إرشادات تنظيمية متقدمة فانه غالباً ما يلزم هنا وجود تدخل تنظيمي لاحق، وهى نقطة توضحها الحالة التي حدثت مؤخراً في استراليا في شهر أغسطس من عام ٢٠٠٠ ، حيث وجدت الهيئة التنظيمية الأسترالية "ACCC " أن الأسعار التي فرضتها مؤسسة التشغيل المهيمنة (Telstra) على المنافسين في الدخول إلى الحلقة المحلية كانت أسعار عالية للغاية .

٣-٤-٧ *المشاركة في البنية التحتية وفي التنظيم*

هناك حاجة إلى بنية تحتية مكثفة لبناء شبكات للاتصالات. ومن هياكل البنية التحتية الداعمة الأساسية: الأعمدة، والقنوات، والأنابيب، و الخنادق، والحفر، والأبراج . إن المشاركة في مثل تلك العناصر للبنية التحتية يمكن أن يؤدى إلى زيادة هائلة في كفاءة توفير الاتصالات في البنيان الاقتصادي . ويسرى ذلك أيضاً على الحالات التي تتم فيها المشاركة في حيز المباني ليتسنى لاثنين أو أكثر من مؤسسات التشغيل أن يحددوا بشكل مشترك موقع الكبل أو تجهيزات الانفصال اللاسلكي أو غير ذلك من معداتهم الأخرى ذات العلاقة.

إن التنظيم هنا يسمح بالدخول المباشر (أو شبه المباشر) إلى السنترالات وإلى خطوط الدخول المحلية .

إن إتاحة المشاركة والتنظيم في مجال البنية التحتية يمكن أن يؤدى إلى إزالة العوائق أمام الدخول التنافسي ، حيث أن حيازة حقوق الطرفين وغيرها من التصاريح اللازمة لبناء خطوط الأعمدة أو الأبراج ، أو لحفر الخنادق ، أو لتركيب قنوات وأنابيب يمكن أن يستغرق وقتاً طويلاً جدا ويكــون مكـلفاً للغاية . وفي بعض الدول تكون للهيئات الحكوميـــة فقــط مــثل مؤسسات التشغيل القديمة سلطة تنظيمية واضحة في أن تحصل على حقوق الطريق ، أو أن تشغل إحدى الممتلكات العامة أو في أن تصادر إحدى الممتـلكات الخاصـــة. إن المشـــاركة في البنية التحتية والتنظيم يمكن أن يؤدى إلى خفض التكاليف التي يتحملها المشـــترك الجديـــد ، ويؤدى في الوقت نفسه إلى توفير المزيد من العائدات لمؤسسات التشغيل القديمة .

وهناك فائدة مضافة وهى انخفاض مستوى التأثير البيئي وعـــدم مضايقة عامة الجمهور. لقد أدى الدخول التنافسي إلى أسواق الاتصالات إلى تزايد الأبراج الخلوية وأبراج الميكروويف ، وإلى تزايد خطوط الأعمدة الهوائية وحفر الطرق في بلدان كثيرة ، وهى نتيجة أصبحت تمثل الآن موضـــعاً لقلق متزايد من جانب العديد من الهيئات البلدية وغيرها من الإدارات المحلية .

وتطـــالب بعـــض الهيئات التنظيمية بأن تسمح مؤسسات التشـــغيل القديمـــة بتشارك وتنظيم البنية التحتية لمؤسسة تشغيل جديدة وتجهيزاتها الخاصة بالإرسال في مواقعها. وكـــثيراً ما تُطالب مؤسسات تشغيل أخرى – بما في ذلك المشـــتركين الجدد– بأن تتعاون في مجال مشاركة البنية التحتية ، على الأقل بالنسبة للهياكل التي تبدو متداعية من الناحية البيئية مثل الأبراج . وفي بعض الدول يتم تحفيز الأطـــراف الأخـــرى الـــتي تمتلك بنية تحتية داعمة مثل مـــرافق القـــوى الكهـــربائية لكـــي تشارك في الترتيبات الخاصة بتقاسم البنية التحتية .

وفي بعـــض الســـلطات تحـــدث عملية التقاسم في البنية التحـــتية دون تدخل تنظيمي ، وتستطيع كل من الأطراف المتشاركة الاستفادة من تلك الترتيبات. وفي تلك السلطات يـــتم النظر إلى المشاركة في البنية التحتية على أنها من الأمـــور الـــتي يتم بشأنها التفاضي بحرية بين مؤسسات التشـــغيل. ومـــع ذلك ، وكما هو الحال بالنسبة للقضايا الأخـــرى ذات العلاقة بالربط بين الشبكات ، فهناك دائماً حالـــة مـــن عدم التناظر في أوضاع السوق. وفي بعض الحـــالات تقاوم مؤسسات التشغيل القديمة عملية التشارك في عناصر البنية التحتية الخاصة بها ، وفي هذه الأسواق يـــلزم التدخل التنظيمي لتنفيذ الترتيبات الخاصة بالتقاسم والتنظيم على نحو فاعل .

ويعـــرض الجـــدول ٣-٦ الخطوات التي تتبعها الهيئات التـــنظيمية لدفـــع عملية التقاسم والتنظيم في مجال البنية التحتية .

وبمجـــرد أن يكـــون هنالك توجيه تنظيمي واضح بشأن السماح بتقاسم البنية التحتية وتنظيمها تكون لدى مؤسسات التشـــغيل في هذه الحالة القدرة على التفاوض أحياناً حول ترتيـــبات المشاركة المقبولة بشكل متبادل ، غير أنه في حالات أخرى كثيرة كانت هناك حاجة إلى توجيه تنظيمي أو حل للنزاعات قبل وضع الترتيبات النهائية للمشاركة. إن الهيـــئات التنظيمية التي تسعى إلى التعجيل بترتيبات المشـــاركة قد يلزمها هنا تقديم توجيهات مسبقة حول مثل

تـلك الترتيـبات ، بعد الأخذ في الاعتبار أراء مؤسسات التشغيل القديمة والمشتركين الجدد .

وفيمـا يـلي بعـض القضـايا الأساسية التي نشأت عن مشاركة البنية التحتية وتنظيمها .

- الـتوزيع المنصـف للأمـاكن لتستوعب الاحتياجات المسـتقبلية لمؤسسـات التشغيل القديمة والاحتياجات الحاضرة والمستقبلية لمختلف المشتركين الجدد ، مع مـراعاة حفـظ أمـاكن للتوسـع المستقبلي لكل من مؤسسات التشغيل .
- تسعير التجهيزات ووضع أسس لتقدير تكاليفها
- ترتيـبات الدخول والأمان لمختلف المعدات الخاصة بمؤسسـة التشـغيل. وعـادة ما تكون مواقع التنظيم الخاصـة بمؤسسـات التشغيل المختلفة منفصلة عن بعضـها مـن الـناحية الفعلية (بواسطة شبكة سلكية مثلاً) ومغلقة .
- عمـلية تحديـد ومراقبة الفترات الانتقالية المتبادلة ، والأعمـال التي يتم فيها استخدام اكثر من أداة تجهيز واحـدة من تجهيزات مؤسسة التشغيل ، والمدفوعات والأسعار أو المعدلات الخاصة بتلك التجهيزات .
- توفير وتسعير خدمات مساعدة مثل القوى الكهربائية الأساسية والاحتياطية ، والإنارة ، والتدفئة ، وتكييف الهواء ، ونظم الأمان والإنذار ، وخدمات الصيانة ، وخدمات الحراسة ، الخ .
- التفاوض حول ترتيبات التأجير والترخيص ، بما في ذلـك قضايا الترخيص من الباطن لممتلكات أطراف أخرى (مثل ملاك المباني ، وأصحاب حق الطريق ، وأصـحاب الممتلكات البلدية وغيرها من الممتلكات العامة) ، والتأمين ، والتعويض عن التلف .

٣-٤-٨ *الدخول المتكافئ*

يسـتطيع مستخدمو الاتصالات في حقل تنافسي ممهد أن يصـلوا إلى خدمات المشتركين الجدد بنفس السهولة التي يصـلون بها إلى خدمات مؤسسات التشغيل القديمة .وقد يصـعب على المشتركين الجدد اجتذاب عملاء ما لم تكن هـناك سـهولة متكافـئة في الوصول إليهم . ورغم أن الوصـول لا يحتاج لأن يكون متكافئاً تماماً فإن الوصول إلى المنافس يجب ألاّ يكون صعباً بدرجة كبيرة.

وفى بدايـة المنافسة على الاتصالات الخارجية في كندا والولايات المتحدة – مثلاً – كان على العملاء أن يطلبوا مـا يقرب من ٢٠ أو أكثر من الأرقام الإضافية من أجل توجيـه مكالماتهم إلى شبكات المشتركين الجدد. لقد كان هـذا الاختلاف الجوهري في الدخول راجعاً إلى التصميم الـتاريخي لـ PSTN. وقـد تمت برمجة سنترالات الـتليفونات الخاصـة بمؤسسة التشغيل لتتكيف مع البيئة الاحتكارية ، ومن هنا كانت الحاجة إلى الأرقام الإضافية حتى يتسنى لبرامج السنترالات الخاصة بمؤسسة التشغيل أن تميـز المشـترك الجديد المراد توجيه المكالمة إليه ، وأيضاً لتزويد العميل بالتفاصيل الخاصة بالفوترة . وليس مستغرباً هنا أن يجد المشتركون الجدد صعوبة في تشجيع العمـلاء عـلى تحويـل الخدمات من مؤسسات التشغيل القديمة .

ومـع مـرور الوقت قامت العديد من مؤسسات التشغيل القديمـة والهيئات القائمة على تصنيع معدات الاتصالات بإعـادة تصـميم السـنترالات وغيرها من البرامج ذات العلاقـة. لقد أصبحت تلك التجهيزات الآن أكثر تكيفاً مع

متطلبات البيئة التي تتعدد فيها مؤسسات التشغيل. ويمكن بسهولة تحقيق المساواة في طلب المكالمة من خلال مجموعة مناسبة من البرامج ، وقد أدى ذلك إلى تنفيذ الدخول المتكافئ بشكل أكثر سهولة ، ولكن يلزم أيضاً تغييرات في إجراءات مؤسسة التشغيل القديمة وفي البيئة التنظيمية من أجل تسهيل الوصول المتكافئ في بيئة احتكارية سابقة.

جدول ٣-٦ : خطوط الدفع بمشاركة البنية التحتية وتنظيمها .	
وضع سياسة تنظيمية	➢ نشر سياسة تنظيمية تشجع مشاركة البنية التحتية وتنظيمها. ➢ تشجيع الهيئات المحلية مثل الحكومات البلدية على دعم وتسهيل المشاركة في البنية التحتية ➢ تشجيع المشاركة في البنية التحتية بشكل متبادل (بمعنى أن يطلب إلى المشتركين الجدد تقنين حجم وبناء تجهيزاتهم ليتسنى مشاركتها مع مؤسسات تشغيل أخرى). ➢ يطلب إلى مؤسسة التشغيل القديمة أن تنشر عرضاً قياسياً وقائمة بأسعار الدخول إلى المكونات الهامة للبنية التحتية مثل الأعمدة والقنوات والأنابيب وحيز الأبراج ، الخ ➢ يجب مطالبة مؤسسات التشغيل القديمة بأن تقدم معلومات حول موقع البنية التحتية والسعة المتاحة لتقاسمها (السعة الإضافية في القنوات والأبراج ، الخ) ➢ يجب تشكيل لجنة تضم مؤسسات التشغيل ، وذلك لتخطيط سعة البنية التحتية ، ولتنسيق التصاريح الصادرة عن الهيئات المحلية ، وتطوير الكفاءة المتبادلة لعملية توفير البنية التحتية . ➢ يجب أن تكون لدى مؤسسات التشغيل القدرة على حفظ السعة مقدماً وبشروط معقولة.

ثمن المشاركة في البنية التحتية وتنظيمها	يجب أن تشجع الهيئات التنظيمية وضع توجيهات واضحة بشأن التسعير (التوجيهات الآتية هي فقط توجيهات إيضاحية): ➢ يجب بصفة عامة أن تكون لدى مؤسسات التشغيل القديمة والمؤسسات الأخرى القدرة على استرداد التكاليف المتزايدة المباشرة على الأقل ، إلى جانب بعض التكاليف العامة المعقولة ذات العلاقة بمشاركة البنية التحتية ➢ قد تخضع عناصر إضافية للسعر للمفاوضات ولحل النزاعات بوسائل تنظيمية ➢ يجب أن يكون هناك فصل بين أسعار تنظيم البنية التحتية ومشاركتها ، بحيث يُطلب إلى مؤسسة التشغيل صاحبة طلب الدخول أن تدفع فقط قيمة الخدمات التي تستخدمها . ➢ يجب أن يتم تقاسم تكلفة البنية التحتية الجديدة بين ٢ أو أكثر من مؤسسات التشغيل كل بنسبة استخدامه للبنية التحتية (مثل عدد الهوائيات الواقعة على برج الميكروويف) . ➢ يجب أن يتم تقاسم التكاليف المترتبة على زيادة السعة وإعادة ضبط مواقع البنية التحتية ، وذلك بين مؤسسات التشغيل المستفيدة من مثل تلك الأعمال . وفي حالة إلا تحصل مؤسسة تشغيل حالية على أية استفادة من الأعمال المطلوبة لاستيعاب مشترك جديد فعلى هذه المؤسسة ألاّ تدفع أية تكاليف حتى تحصل على استفادتها من تلك الأعمال . وهناك طريقة أخرى بديلة وهى أن يتم توزيع التكاليف على مؤسسات التشغيل المتقاسمة على أساس الاستخدام، مع فرض رسوم إضافية على مؤسسة التشغيل التي تطلب العمل . ➢ يجب أن يقوم المساهمون في المستقبل بتعويض المشتركين السابقين عن المصروفات التي استفادوا منها .
إجراءات وقائية تنظيمية	➢ يجب أن تتاح هياكل البنية التحتية المتقاسمة لكافة مؤسسات التشغيل وفق أسس تقوم على عدم المحاباة أو التمييز في المعاملة ، بما في ذلك صاحب

	البنية التحتية . ويجب إتاحة القدرة أو السعة على أساس مبدأ أولوية الخدمة لمن يصل أولاً . وعلى الهيئة التنظيمية هنا أن تعتمد خطط التوزيع بالنسبة للسعة المحدودة. ➢ بالنسبة للمشتركين الجدد (أو مؤسسات التشغيل الأخرى) الذين لا يستخدمون السعة المطلوبة للبنية التحتية خلال فترة زمنية محددة فيجب أن يطلب إليهم إعادتها ، وقد يكون من الملائم أيضاً فرض غرامة على الطلبات المتزايدة. ➢ يجب على مؤسسات التشغيل التي تقدم بنية تحتية متقاسمة أن تسجل الأوقات التي تقوم فيها بتنفيذ أعمالها ، وأسماء المنافسين ، وأن تجعل تلك المعلومات متاحة للمراجعة والتدقيق من قبل الهيئات التنظيمية . ➢ يمكن – إذا لزم الأمر – إجازة الفصل المادي بين أجزاء البنية التحتية (بواسطة جدران أو أسوار سلكية) وذلك لمنع تعطيل العمل ، على أن يتم تشجيع مؤسسات التشغيل على المشاركة بأسلوب أكثر فعالية .

وهناك بصفة أساسية طريقتان لإتاحة الدخول المتكافئ :

➢ **اختيار العميل لمؤسسة التشغيل لكل مكالمة** – يختار العملاء مؤسسة تشغيل لكل مكالمة ، وعادة ما يتم ذلك عن طريق طلب رقم كودي قصير أو بادئة لمؤسسة التشغيل التي وقع اختيارهم عليها. وعلى سبيل المثال يطلب العملاء في كولومبيا الرقم "٠٩" لتوجيه المكالمات الوطنية خلال شبكة TELCOME ، والرقم "٠٥ " لتوجيه المكالمات خلال شبكة Orbitel ، والرقم "٠٧" بالنسبة لشبكة ETB وفيما يلي أهم المتطلبات لإتاحة هذا النوع من الدخول المتكافئ على أساس فعال .

➢ ربط الخطوط الأساسية بواسطة مشتركين جدد مع السنترالات الخاصة بمؤسسة تشغيل حالية .

➢ خطة للترقيم تقوم بتوزيع أرقام متكافئة على مؤسسات التشغيل القديمة والمشتركين الجدد (على سبيل المثال شفرات دخول متشابهة بالنسبة لمتنافسي توفير الخطوط الطويلة والدولية، ومجموعات متكافئة من أرقام الدخول بالنسبة لمؤسسات التشغيل المحلية ومؤسسات تشغيل المحمول) .

➢ توفير خدمات إشارية أساسية بواسطة مؤسسات التشغيل القديمة إلى المشتركين الجدد ، بما في ذلك تمييز خط المكالمة (CLI) والرقابة على الرد وفك الاتصال .

➢ ترتيبات ملائمة للفوترة والتدقيق بحيث يمكن بها إصدار الفواتير مباشرة من مؤسسة تشغيل إلى أخرى ، وعلى سبيل المثال يمكن لمؤسسة التشغيل المحلية أداء كافة أعمال الفوترة وتسديد

رسوم مكالمات الخطوط الطويلة لمؤسسات التشغيل الأخرى .

- **الاختيار المسبق لمؤسسة التشغيل** – بموجب هذه الطريقة يختار العملاء مؤسسة تشغيل لبعض أو جميع المكالمات التي يطلبونها. وعلى سبيل المثال يمكن اختيار مؤسسة للتشغيل خلاف المؤسسة القديمة وذلك لجميع مكالمات الخطوط الطويلة والمكالمات الدولية . وبعد عملية الاختيار يتم توجيه كافة المكالمات من هؤلاء العملاء إلى مؤسسة التشغيل التي وقع عليها الاختيار إلى أن يتم تغيير ذلك الاختيار . وفيما يلي أهم المتطلبات لإتاحة هذا النوع من الدخول المتكافئ :

  - ربط الخطوط الأساسية بواسطة مشتركين جدد مع سنترال التليفون الخاص بمؤسسة تشغيل حالية .
  - برامج سنترال يتم بها التعرف على اختيارات العميل وتوجيه وفوترة المكالمات بشكل مناسب لمؤسسة التشغيل التي يقع عليها الاختيار .
  - ترتيبات ملائمة للفوترة والتدقيق بحيث يمكن بها إصدار الفواتير مباشرة من مؤسسة تشغيل إلى أخرى . وكما هو الحال في نظام اختيار العميل لمؤسسة التشغيل لكل مكالمة يمكن هنا أداء كافة أعمال الفوترة وتسديد رسوم مكالمات الخطوط الطويلة لمؤسسات التشغيل الأخرى .

لقد تم حتى الآن تنفيذ الدخول المتكافئ بشكل غير منتظم حول العالم ، حيث يتاح – مثلاً – في الأرجنتين واستراليا وكندا وتشيلي وهونج كونج والولايات المتحدة بينما لا يتاح حتى الآن في دول أخرى . ويعد الدخول المتكافئ أكثر شيوعاً بالنسبة للخدمات الدولية والمحلية ، ولكن أقل شيوعاً بالنسبة لخدمات مكالمات الخطوط الطويلة . وفي بعض الدول قد لا يتاح الدخول المتكافئ نظراً للقيود المفروضة على تجهيزات التحويل والبرامج التي يتم تركيبها لهذا الغرض ، بينما في بلدان أخرى قد لا تتاح تلك الخدمة نتيجة لتأخير تنفيذ خطة الترقيم التي يتم بها توزيع الأرقام المتكافئة على المنافسين . وفي بعض الدول لم يعطى الدخول المتكافئ أولوية من جانب الهيئات التنظيمية .

وفى الأسواق الأكثر انفتاحاً تؤكد خبرات السوق وتجاربه على أن هناك حالة من الكسل و الجمود الهائل بين عملاء الاتصالات . ولذلك تسعى الهيئات التنظيمية إلى العمل بمنهج الدخول المتكافئ باعتباره من المناهج التي يمكن الاستفادة منها للإسراع في تطوير الأسواق ذات الطابع التنافسي الكامل .

٣-٤-٩ جودة الخدمة التي تقدمها مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط

من السياسات التنظيمية الجيدة أن تُطالَب مؤسسات التشغيل القديمة بتقديم خدمات وتسهيلات بدرجة معقولة من الجودة في مجال الربط بين الشبكات . وبدون تلك السياسة فسوف يكون في مقدور مؤسسة التشغيل القديمة أن تكبح قدرات المنافس في توفير خدمات تنافسية جذابة. وعلى سبيل المثال إذا قامت مؤسسة تشغيل حالية بربط دوائرها الخاصة لعميل جديد خلال أيام ولكن تأخرت في ربط دوائر عملاء المؤسسة المنافسة لعدة أشهر فان العملاء الذين يطلبون الخدمة على عجل سوف يختارون هنا الخدمات التي تقدمها مؤسسة التشغيل القديمة .

وتتناول الوثيقة المرجعية لقواعد منظمة التجارة العالمية (WTO) نوعية ربط الشبكات مع موردين أساسيين في الدول الموقعة على الاتفاقية . وتطالب الوثيقة بأن يتم ضمان الربط وفق شروط لا تقل من حيث الملائمة عن الشروط التي يتم بها تقديم خدمات مماثلة لتلك الدول . كذلك يجب ألاّ يقل الربط من حيث الملائمة عنه في حالة تقديم تلك الخدمة لموردين أساسيين أو لموردي خدمات فرعية أو غير فرعية .

وهناك أنواع مماثلة من السياسات في كثير من الدول تطالب بنظام للربط بين الشبكات يقوم على عدم المحاباة أو التمييز في المعاملة من جانب مؤسسات التشغيل القديمة. ومن الناحية العملية فانه من الصعب جداً تنفيذ مثل تلك السياسات ، حيث أن هناك الكثير من التظلمات التي تقدم بها مشتركون جدد تتعلق بعدم المساواة في الربط بين خدمات مؤسسة التشغيل القديمة وخدمات أولئك المشتركين .

وفيما يلي الوسائل العملية المتاحة لدى الهيئة التنظيمية لتحفيز عملية الربط بدرجة عالية من الجودة :

- تحديد المتطلبات الخاصة بتقييم ومتابعة جودة الخدمة التي يتم تقديمها في مجال الربط.
- تقييم الشكاوى ومتابعتها بجد ، مع فرض غرامات كبيرة في حالة أن يكون هناك عدم تكافؤ واضح في جودة الخدمة .
- تشكيل مجموعة مستقلة لخدمات الربط ضمن مؤسسة التشغيل القديمة .

ويمكن تقييم ومتابعة جودة خدمات الربط من خلال مجموعة خدمات الربط (ISG) (راجع الجزء ٣-٤-٢) .

ويجب على مجموعة (ISG) قياس نوعية الخدمة التي تقوم بها مؤسسات التشغيل في مجال الربط بين الشبكات، مع مقارنتها بالخدمات الذاتية التي تقوم بها المؤسسات القديمة. وعلى سبيل المثال فإن على هذه المجموعة أن تضمن توفير الدوائر الجديدة التي تم طلبها بواسطة مؤسسات التشغيل خلال نفس العدد من الأيام التي يتم فيها توفير تلك الدوائر بطلبات داخلية .

ويعرض الجدول ٣-٧ نماذج لطرق قياس نوعية الخدمة في مجال الربط بين الشبكات . وفي حالة أن تكون مشكلات خدمة الربط خطيرة إلى الحد الذي يجيز الرقابة التشريعية فإن الهيئات التنظيمية يمكنها هنا تقييم تلك الإجراءات ومتابعتها . كما يمكن للهيئات التشريعية أيضاً وضع نظام مسبق للتقييم والمتابعة لمنع المشكلات . وقد يتطلب هذا النظام تقارير من مؤسسات التشغيل القديمة حول نوعين من أنواع أداء جودة الخدمة :

١- الأداء المطلق ، ويقوم على معايير ثابتة أو نماذج دولية

٢- الأداء النسبي لمؤسسة تشغيل حالية فيما يتعلق بتوفير تسهيلات الربط لنفسها ولمؤسساتها التشغيلية العاملة في مجال الربط بين الشبكات

وقد تطالب سياسة الربط في بعض الدول أن تقدم مؤسسة التشغيل القديمة في بعض الظروف خدمات فائقة في مجال الربط إلى مؤسسات التشغيل. وعلى سبيل المثال قد يكون مفيداً أن تُطالَب مؤسسة تشغيل حالية بتقديم خدمة ربط عالية المستوى إلى مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط مقارنة بالمستوى الذي توفره لخدماتها الخاصة بها ، وذلك في حالة أن تكون مؤسسة التشغيل

مستعدة لدافع قيمة الفرق. ولهذا المنهج تطبيقاته في الدول الصناعية التي تسعى إلى النهوض بمستوى خدمات الاتصال التي تقدمها .

جدول ٣-٧ : بعض القياسات الهامة لنوعية الخدمة في مجال الربط بين الشبكات	
قياسات تقديم الخدمة	➢ متوسط الوقت اللازم لتوفير دوائر الربط بين الشبكات وغيرها من تجهيزات وخدمات الربط الأخرى (بما في ذلك مكونات الشبكة المنفصلة) ➢ النسبة المئوية لمواعيد التركيب التي تم الإيفاء بها بالنسبة لتركيبات خدمة المؤسسة المنافسة ➢ متوسط وقت معالجة تغيير العملاء من مشغل قديم إلى منافس (في نظام إتاحة متساوي) . ➢ نسبة مواعيد الإصلاح المحققة للمنافسين . ➢ الأداء المقارن في مجال توفير الخدمة بالنسبة لـ (١) المؤسسات المنافسة (٢) المؤسسات الفرعية (٣) التوفير الذاتي للخدمة (بما في ذلك القياسات المذكورة في النقاط السابقة).
تحويل ونقل قياسات الجودة	➢ احتمال حدوث إعاقة لدوائر الربط بين الشبكات في ساعة الذروة . ➢ تأخير في الإرسال (المرجع: توصية الاتحاد الدولي للاتصالات رقم G١١٤). ➢ الفقد الحادث في الإرسال (المرجع: توصية الاتحاد الدولي للاتصالات– صفحة ٧٦) ➢ الضوضاء والتشويش (المرجع : توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات ، بما في ذلك Q ٥٥١-٥٥٤ ، G١٢٣ ، G٢٣٢ ، G٧١٢ ، P١١) . ➢ معايير أخرى لجودة النقل (بالنسبة للخدمات الرقمية : المرجع : توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات G٨٢١ ، والتوصية بشأن توقيت وأخطاء البتات، والمرجع G١١٣ بشأن مشكلات التشفير الصوتي . وبالنسبة للخدمات المشابهة والخدمات الرقمية : المرجع : توصيات الاتحاد الدولي للاتصالات G١٢٢ ، والمرجع الخاص بالفقد في الثبات ، و P١٦ ومراجع أخرى في مجال المكالمات الترافقية).

ويمكن أيضاً الاستفادة من هذا النوع من السياسات في الدول الأقل نمواً ، حيث أنه في الكثير من تلك الدول تقل جودة الخدمة التي تقدمها مؤسسات التشغيل القديمة عن مستواها وفق المعايير الدولية . ويرجع مثل هذا الهبوط في نوعية الخدمة إلى القيود المالية المفروضة على مؤسسات التشغيل القديمة ، وفي هذه الحالات يتوجب على الهيئات التنظيمية العمل على النهوض بمستوى الخدمة التي تقدم للمشتركين الجدد ما دام هؤلاء المشتركون يدفعون المقابل لها . وعلى سبيل المثال قد يكون للمشترك الجديد رغبة في أن يدفع قيمة دوائر

مراكز التبادل التليفوني الواصلة بين نقاط التبادل مزدحمة الخدمة وبين النقاط ذات الخدمة الترادفية .

وقد تحقق مثل تلك المدفوعات موقفاً ربحياً لكل من مؤسسة التشغيل القديمة والمشتركين الجدد . والأفضل هنا أن يتم التفاوض بشأن تلك الترتيبات بين مؤسسات التشغيل القديمة وبين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات ، غير أن هذا الأمر قد يتطلب بعض الرقابة التنظيمية التي تضمن ألاّ يدفع المشترك الجديد رسوماً زائدة . وبالمثل قد تحتاج الهيئة التنظيمية أن تضمن عدم مطالبة مؤسسة التشغيل القديمة لمدفوعات من المشتركين الجدد مقابل بناء تجهيزات لتحسين الميزة التنافسية لمؤسسة التشغيل كشرط لتقديم خدمة على مستوى لائق من الجودة .

٣-٤-١٠ نوعية الخدمات المترابطة

تمت في الجزء السابق مناقشة الخدمات التي تقدمها مؤسسات التشغيل القديمة لمؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات. وفي معظم الدول تهتم الهيئات التنظيمية أيضاً بالقضية الأعم التي تختص بنوعية الخدمة المقدمة لعامة الجمهور. وقد وضعت العديد من الهيئات التنظيمية نظم للتبليغ عن جودة الخدمة خلال الأوقات التي تقدم فيها الخدمات على أسس احتكارية في بلدانها .

وللتعامل مع ظهور المنافسة فقد قامت بعض الدول بتوزيع مسئولية توفير الجودة المعتمدة للخدمة بين مؤسسات التشغيل العاملة في مجال الربط بين الشبكات. ففي المملكة المتحدة – على سبيل المثال– اعتمدت الهيئات التنظيمية حداً أقصى للتأخير من جانب مؤسسات التشغيل ، وكان الهدف من ذلك ضمان إيفاء المكالمات بين مؤسسات التشغيل للمعايير الوطنية الخاصة بسرعة النقل . وقد خصص لمعدات PBX العميل عند نهاية كل مكالمة مدة ٥ مللي ثانية (ms) لبدء وإنهاء الشبكة المحلية خلال ٣ مللي ثانية لكل منهما . وفي حالة المكالمات على الخطوط البعيدة تزيد تلك الفترة إلى ٧ مللي ثانية ويكون الحد الأقصى لإجمالي التأخير ٢٣ مللي ثانية .

وهناك دول أخرى انتهجت طرقاً تتقلص فيها التنظيمات بدرجة أكبر ، حيث لم تفرض فيها متطلبات على المشتركين الجدد تتعلق بنوعية الخدمة. وتقوم هذه الطريقة على الافتراض الذي يقضي بعدم مقدرة المشتركين الجدد على اجتذاب العملاء والاحتفاظ بهم ما لم تكن الخدمة التي يقدمونها ترقى من حيث الجودة إلى مستوى الخدمة التي تقوم بها مؤسسة التشغيل القديمة أو تفوقها. ووفق هذه الطريقة ذاتها يمكن إعفاء مؤسسات التشغيل القديمة من المتطلبات الخاصة بجودة الخدمة بمجرد أن تكون هناك منافسة تفقد بها تلك المؤسسات سيطرتها على الأسواق .

ومع ظهور المنافسة يمكن للمزيد والمزيد من الهيئات التنظيمية العمل بالطريقة الأخيرة ، وهنا يكون تنظيم جودة الخدمة متروكاً لحالة السوق وليس للهيئات التنظيمية .

الوحدة الرابعة

تشريعات التسعير

الوحدة ٤ – تنظيم الأسعار

الإطارات

الأشكال

الجداول

الوحدة الرابعة

تنظيم الأسعار

٤-١ المقدمة

تناقش هذه الوحدة تنظيم الأسعار في قطاع الاتصالات، وقبل قراءة الوحدة قد يرغب القارئ في مراجعة القسم المتعلق بعرض مبادئ تنظيم الأسعار في قطاع الاتصالات والموجود في الملحق (ب) من الدليل، وكما هو موضح في القسم ١-١ من الملحق (ب) يتم عادة تبرير تنظيم الأسعار عندما تفشل أسواق الاتصالات في وضع أسعار تنافسية .

في هذه الوحدة، سوف نفحص عن كثب الأهداف المحددة لتنظيم الأسعار كذلك المداخل التنظيمية المستخدمة لتحقيق تلك الأهداف، ولقد نشأت المداخل الأساسية لتنظيم الأسعار مع تحول قطاع الاتصالات من الاحتكار إلى المنافسة. ومع المعرفة المتزايدة للهيئات التنظيمية لفوائد المنافسة، قامت بتكييف تنظيم الأسعار لاستغلال تلك الفوائد .

والآن ، تعتبر تنظيمات أقصى سعر هي الشكل الأكثر قبولاً من تنظيم الأسعار في القطاع ونظراً لتفوقها ، فقد تم تكريس الجزء الرئيسي من هذه الوحدة لتنظيمات أقصى سعر إلا أنه ، وقبل التعامل معها ، فسوف نناقش أهداف تنظيم الأسعار ونستعرض المداخل الأخرى لتنظيم الأسعار ، وخاصة تنظيم معدل العائد (ROR) والأشكال المختلفة له .

٤-١-١ أهداف تنظيم الأسعار

يحاكى تنظيم الأسعار الجيدة نتائج المنافسة الفعالة . إلا أن تنظيم الأسعار يجب أن تكون له أهداف إضافية .

يمكن تجميع أهداف تنظيم الأسعار في ثلاثة فئات رئيسية :

- أهداف تمويلية ؛
- أهداف متعلقة بالفعالية ؛
- أهداف متعلقة بالعدالة .

الأهداف التمويلية :

من الأهداف الهامة لتنظيم الأسعار ضمان تحقيق مؤسسات الاتصالات الخاضعة للتنظيمات لعائد كافي لتمويل العمليات الجارية والاستثمارات المستقبلية . يشار غالباً إلى الحد الأدنى من العائدات المتعلقة بالهدف التمويلي "بالمطلب الأساسي من العائد" لمؤسسة الاتصالات، ولمحاكاة تأثير السوق التنافسي، فإن المطلب الأساسي من العائد يجب أن يتساوى بشكل مثالي مع الكمية المطلوبة من مؤسسة اتصالات فعالة لتمويل عملياتها واستثماراتها. يمكن اعتبار أن هذه السمة للهدف التمويلي تضع حد أدنى من العائدات لمؤسسات الاتصال الفعالة .

لا تسمح بعض الأشكال التقليدية من تنظيم الأسعار، بما فيها تنظيمات معدل العائد لمؤسسات الاتصالات بأن تحقق عائدات تزيد عن المطالب الأساسية منها . وتتعلق هذه السمة المتعلقة بالهدف التمويلي بالعائدات الكبيرة المصاحبة للاحتكار أو المراكز المسيطرة على السوق، وقد تمت مناقشتها بتفصيل أكبر في الأقسام ١-١ ، و ١-٢ من الملحق (ب) للدليل . وهذه السمة للهدف التمويلى ، والتي يمكن اعتبارها "كحد أعلى" للعائد قد تم التغاضي عنها تحت بعض الظروف المحددة في أشكال أخرى من تنظيم الأسعار وخاصة تنظيمات أقصى سعر .

أهداف تتعلق بالفعالية

من المقبول عموماً أنه يجب أن تعزز تنظيمات الاتصالات فعالية الإمداد بخدمات الاتصالات. إلا أنه، يمكن قياس الفعالية بطرق مختلفة، وسيتم فيما بعد مناقشة ثلاثة سمات رئيسية للفعالية .

فعالية تخصيصية يتم تحقيقها عندما تعكس أسعار الخدمات ندرتها النسبية. في سوق فعال، سوف تتساوى الأسعار مع التكلفة الحدية لإنتاج كل خدمة، وفي قطاع الاتصالات، تحدد تقليدياً أسعار الخدمات الدولية والخارجية بأعلى من تكلفتها بشكل كبير بينما تحدد أسعار المكالمات المحلية بأقل من تكلفتها . ينظر إلى هذا على أنه مثال لعدم الفعالية التخصيصية . لا يشجع تحديد التكلفة السابق للخدمات الدولية على استعمال تلك الخدمات، ومن ناحية أخرى، فإن تسعير المكالمات المحلية بأقل من التكلفة يساعد على استهلاكها فوق الحد الذي يمكن به توفيرها بشكل اقتصادي . تم تقديم دراسة أكثر تفصيلاً عن الفعالية التخصيصية في القسم ١-٢ من الملحق (ب) للدليل .

الفعالية الإنتاجية لها سمتان متعلقتان بها . تتعلق إحدى السمات بالخليط الأكثر فعالية من المدخلات (رأس المال، العمالة ، الخ) لمستوى محدد من الخرج . يمكن أن تقلل بعض أشكال تنظيم الأسعار من الفعالية الإنتاجية . وينظر عامة إلى تنظيمات معدل العائد (ROR) على أنها تشجع مؤسسات الاتصالات على استخدام قدر كبير من رأس المال بدون فعالية لتحقيق مستواها من الخرج . وتتطلب سمة أخرى للفعالية الإنتاجية أن تنتج الخدمات بأعلى فعالية ممكنة ، وذلك بتقليل جميع المدخلات إلى أدنى حد . ويصف المفهوم المتعلق بالفعالية الإنتاجية موقفاً لا يتم فيه تقليل تكاليف مؤسسة الاتصالات إلى أدنى حد لأن الخرج الفعلي من مدخلات محددة أقل مما يمكن تحقيقه .

الفعالية المتحركة يتم تحقيقها عندما تتحرك الموارد مع الوقت إلى أعلى قيم استعمالاتها. تشمل هذه الاستعمالات الاستثمار الفعال، والإنتاجية المحسنة، والأبحاث والتنمية، وانتشار الأفكار والتقنيات الجديدة. وتتضمن الفعالية المتحركة الانتقال من أحد أنواع الاستخدام الفعال للموارد إلى نوع آخر من الاستخدام الفعال لها .

الأهداف المتعلقة بالعدالة

تحفز الأهداف المتعلقة بالعدالة قرارات الكثير من الهيئات التنظيمية بشأن أسعار الاتصالات. وتتعلق عموماً الأهداف المتعلقة بالعدالة بالتوزيع العادل لمكاسب الرفاهية بين أعضاء المجتمع. وتهتم الهيئات التنظيمية للاتصالات بشكل رئيسي بسمتين مختلفتين للعدالة في تنظيم الأسعار :

تتعلق **العدالة بين مؤسسة الاتصالات والمستهلك** بتوزيع المكاسب بين المستهلكين ومؤسسات الاتصالات الخاضعة للتنظيم. على سبيل المثال، سوف يعتبر الكثير من الناس أنه ليس من العدل تحقيق مؤسسات الاتصالات المحتكرة لأرباح عالية لفترة طويلة من الزمن بدون تحسين الخدمة أو التوسع فيها، وفي هذا الصدد، فإن هدف الكثير من الهيئات التنظيمية هو ضمان أن الوفورات الناتجة عن الابتكارات التكنولوجية المحسنة يتم اقتسامها بعدالة بين مؤسسة الاتصالات والمستهلكين. وتحتوى تنظيمات أقصى سعر على آلية تتيح للمستهلكين اقتسام مكاسب الإنتاجية هذه .

تتعلق **العدالة بين المستهلكين** بتوزيع المكاسب بين الفئات المختلفة لمستهلكي الاتصالات . فعلى سبيل المثال ، في كولومبيا ، يدفع المستهلكون من الفئات الاجتماعية والاقتصادية الدنيا مقابل نفس خدمات اشتراك الهاتف المحلى أقل من المستهلكين في الفئات الأعلى .

يحقق هذا المدخل سياسة للحكومة تهدف إلى تحسين العدالة بين المستهلكين .

الموازنة بين أهداف تنظيم الأسعار

تتضمن التحديات الرئيسية لتنظيم الأسعار تخطيط وتنفيذ مداخل تنظيمية فعالة ومنخفضة التكلفة تحفز مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم على تحقيق الأهداف المرغوب فيها اجتماعياً والمذكورة من قبل. تضع التنظيمات عبئاً على الاقتصاد في شكل تكاليف مباشرة تتحملها مؤسسات الاتصالات لتنفيذ التنظيمات والتوافق معها . وقد تضع أيضاً أعباءً غير مباشرة على المستهلكين في شكل حرمانهم من اختيار مؤسسات الاتصالات و/أو الخدمات . ويجب أن يكون الهدف العملي من تخطيط مداخل تنظيم الأسعار هو فرض أقل عبء ضروري لتحقيق أهدافها ، وكحد أدنى يجب أن تبرر مكاسب تنظيم الأسعار تكلفتها .

عملياً يوجد غالباً اختلاف بشأن تنظيمات تسعير الاتصالات لأن الأهداف الثلاثة الرئيسية ، التمويلية ، والمتعلقة بالفاعلية ، والمتعلقة بالعدالة تتعارض مع بعضها البعض . سوف يعلق بعض الناس أهمية أكبر على أحد الأهداف . ويعنى هذا أن الهيئة التنظيمية عليها غالباً المفاضلة بين هذه الأهداف أثناء تنفيذ تنظيم الأسعار .

٤-١-٢ إعادة موازنة الأسعار

يحتوى هذا القسم على دراسة مختصرة لإعادة موازنة المعدل ، أو إعادة موازنة الأسعار كما يدعى غالباً . وقد تم التعامل مع هذا الموضوع الهام بتفصيل أكبر في الملحق ٤-١ في هذه الوحدة .

يشير المصطلح "إعادة الموازنة" إلى تحريك أسعار خدمات الاتصالات المختلفة بشكل متوافق عن قرب مع تكاليف توفير كل خدمة . وحالياً ، فإن هياكل أسعار الاتصالات في دول كثيرة غير متوازنة إلى حد كبير ، حيث يتم تسعير بعض الخدمات أعلى من تكلفتها بشكل مرض ويتم تسعير خدمات أخرى أقل من التكلفة . وسيتم بحث تقدير تكلفة الاتصالات بالتفصيل في القسم ٤-١ من الملحق (ب) للدليل .

يتم تقليدياً تسعير الربط الهاتفي، والاشتراكات الشهرية ، والمكالمات المحلية أقل من التكلفة في الكثير من الدول . ويتم دعم العجز الناشئ بواسطة أسعار المكالمات الخارجية والدولية الأعلى من التكلفة . وقد تمت مناقشة بعضاً من الأسباب التاريخية لهياكل التسعير هذه في القسم ٤-٢-٢ .

لا يمكن لهياكل الأسعار غير المتوازنة أن تصمد في البيئة التنافسية . فسوف يدخل منافسون جدد تلك الأسواق حيث هوامش الربح أعلى ما يمكن ، مثلما في المكالمات الخارجية والدولية . لذلك ستكون مؤسسات الاتصالات القديمة تحت ضغط لتقليل الدعم أو المخاطرة بفقد العملاء في الأجزاء الأكثر ربحية من السوق. وتعتبر أيضاً هياكل الأسعار التقليدية غير المتوازنة غير فعالة لأن الأسعار الأعلى من التكلفة تشجع على الدخول غير الاقتصادي بواسطة مؤسسات الاتصالات عالية التكلفة ولا تشجع الأسعار الأقل من التكلفة على الدخول الاقتصادي، حتى بواسطة مؤسسات الاتصالات منخفضة التكلفة .

لقد تناقصت تكاليف خدمات الاتصالات المختلفة بمعدلات مختلفة نتيجة للتطور التكنولوجي . ولقد أدى هذا أيضاً إلى عدم توازن أسعار الاتصالات، وحيث تكون أسواق الاتصالات مفتوحة للمنافسة ، فسوف تميل أسعار الخدمات المختلفة للتحرك في اتجاه تكلفتها . إلا أنه في البيئات الاحتكارية وغير التنافسية فإنها لا تتحرك في اتجاه تكلفتها ، وعلى الهيئة التنظيمية اتخاذ خطوات لضمان أن الأسعار سوف تتوافق بشكل متقارب مع

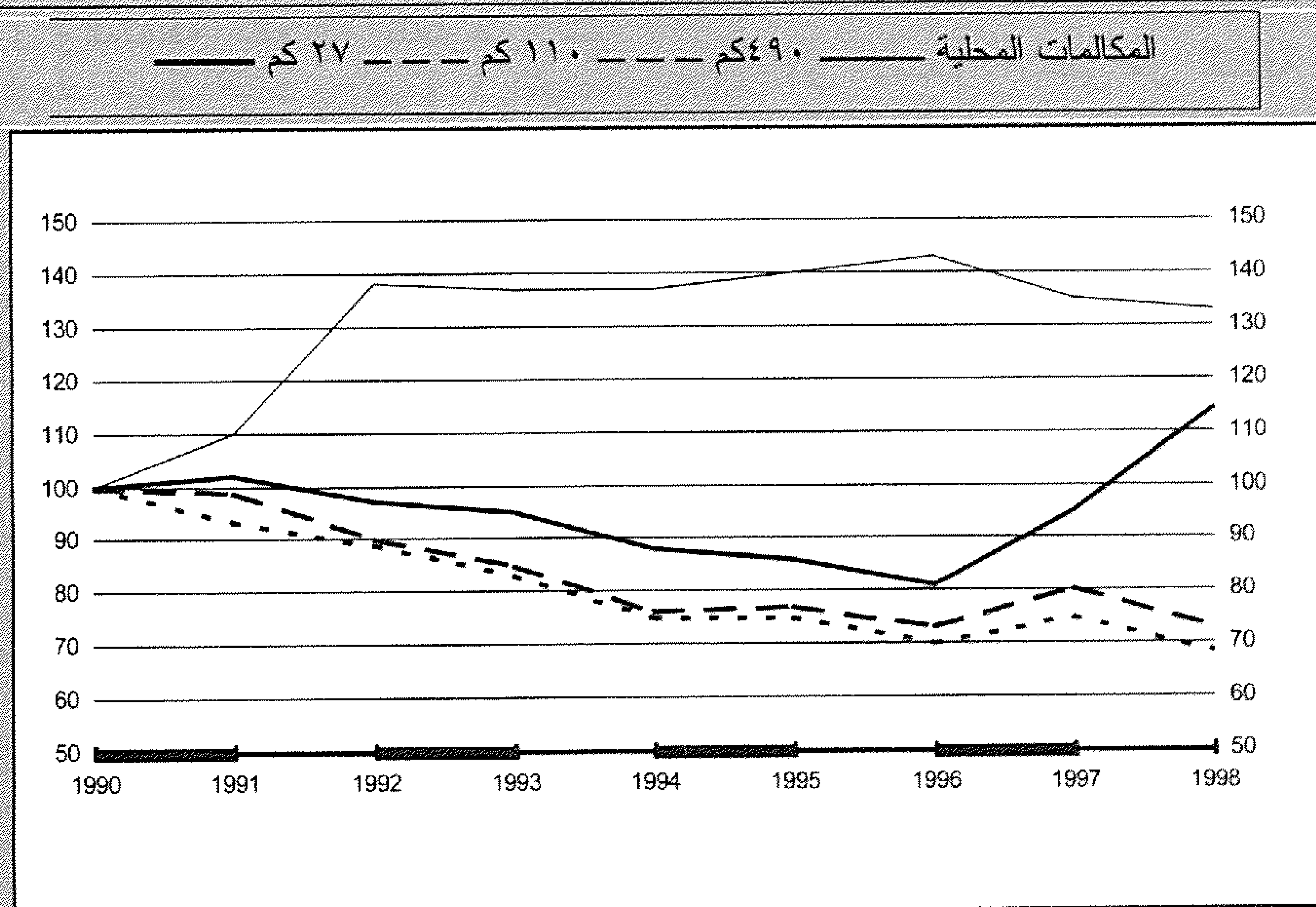
التكاليف . تمت مناقشة التسعير الفعال للخدمات المحتكرة والمواضيع المتعلقة بها ، مثل تسعير رامسي في الأقسام ١-١ ، و ١-٢ من الملحق (ب) للدليل .

وقد حدث قدر كبير من إعادة موازنة الأسعار في الكثير من الدول الصناعية في السنوات الأخيرة . وقد تم إجراء مقارنات أسعار شاملة بواسطة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دولها الأعضاء التسعة والعشرون ، منذ عام ١٩٩٠ ، وتم تمثيل تأثيرات إعادة التوازن بين المكالمات في الدول الأعضاء في الشكل ٤-١ ، وكما يوضح هذا الشكل فإنه منذ ١٩٩٠ قد ارتفع متوسط سعر المكالمات المحلية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بأكثر من ٣٠% ، وعلى النقيض من ذلك ، فقد انخفض متوسط سعر المكالمات الخارجية (مكالمات المسافات ١١٠-٤٩٠ كيلو متر) حوالي ٣٠% في نفس الفترة .

يوضح شكل ٤-٢ تأثير إعادة الموازنة على الأسعار لخدمات مؤسسات الأعمال . وعلى مدى الفترة ١٩٩٠-١٩٩٨ زادت الرسوم الثابتة (الربط والاشتراك بأكثر من ٢٠% وانخفضت رسوم الاستعمال بأكثر من ٢٠% ، مع خفض أجمالي مقداره ١٢% تقريباً . ولوحظ أن كثافة الاتصالات الإجمالية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد زادت باطراد ، على الرغم من إعادة التوازن . وتمت مناقشة العلاقة بين إعادة الموازنة ورفاهية المستهلك علاوة على ذلك في الوحدة ٦ .

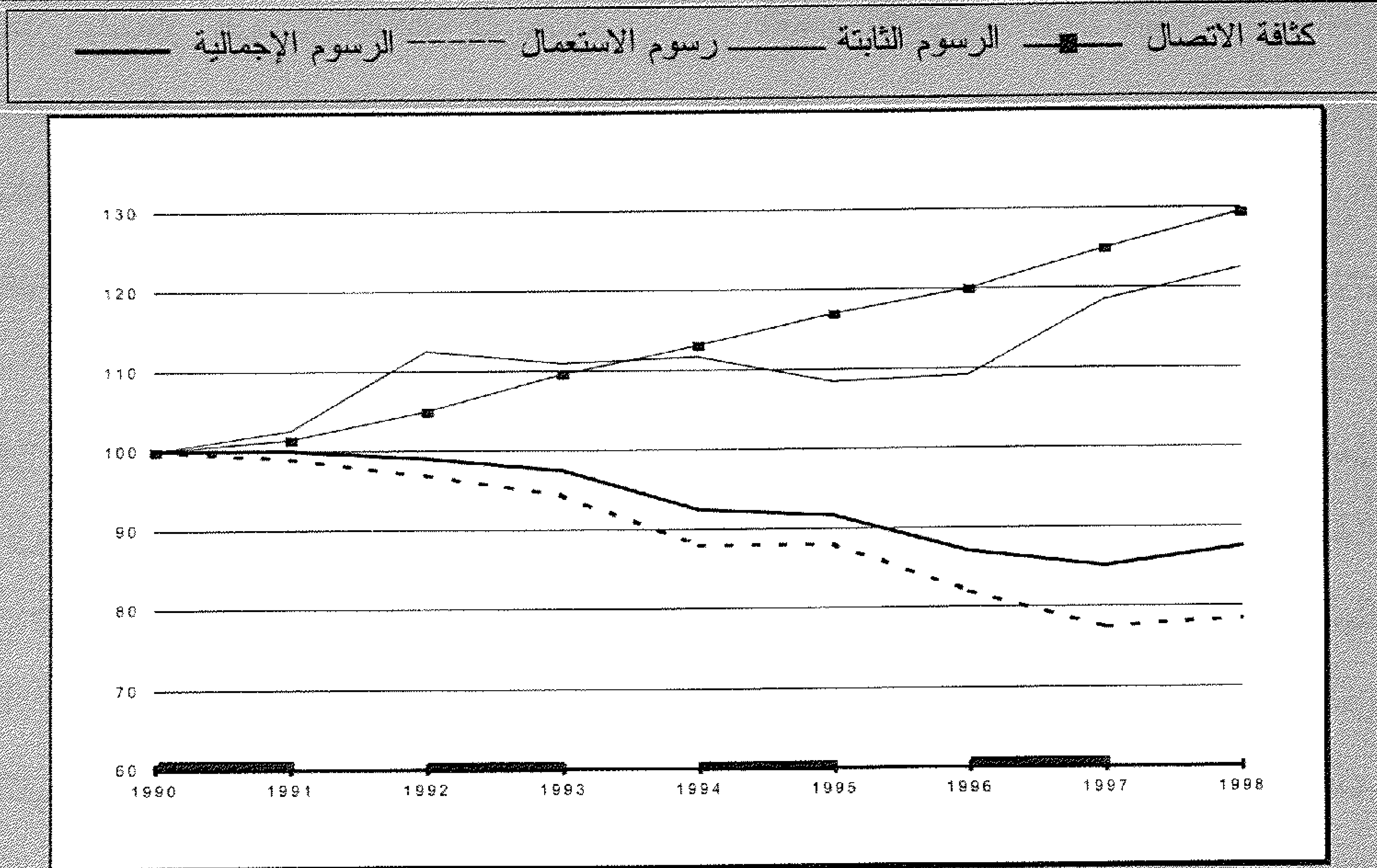
يوضح هذان الشكلان وكذلك الأشكال الموجودة في الملحق ٤-١ أن إعادة موازنة الأسعار نتج عنه أسعار إجمالية أقل بالنسبة لمعظم المستهلكين في غالبية الدول التي شملها المسح . إلا أن ، هذا ليس هو المكسب الوحيد لإعادة الموازنة . سوف تزيد أيضاً إعادة موازنة الأسعار من الرفاهية الاجتماعية بتحريك الأسعار لتتقارب مع التكاليف .

شكل ٤-١: مؤشر إعادة موازنة تعريفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية طبقاً للمسافة بما فيها المكالمات المحلية



ملاحظات : اتخذت كافة المؤشرات مساوية لـ ١٠٠ في ١٩٩٠
متوسط متوازن لعدد خطوط الوصول
استند التقرير على القدرة الشرائية للعملة المحلية بسعر الصرف (PPP)
معبراً عنها بالدولار الأمريكي
المصدر : منظمة OECD (١٩٩٩)

شكل ٤–٢ : مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرسوم مؤسسات الأعمال وكثافة الاتصالات



ملاحظات : اتخذت كافة المؤشرات مساوية لـ ١٠٠ في ١٩٩٠
متوسط متوازن لعدد خطوط الوصول
استند التقرير على القدرة الشرائية للعملة المحلية بسعر الصرف (PPP)
معبرا عنها بالدولار الأمريكي
المصدر : منظمة OECD (١٩٩٩)

تم توضيح هذا بتفصيل أكبر في الملحق ٤–١ ، وفي دراسات أخرى تم فحص إعادة الموازنة في دول مختلفة. سوف تحقق إعادة الموازنة مكاسب للاقتصاد بالإضافة إلى أسعار إجمالية أقل . ولذلك ، هناك حجة قوية لعمل إعادة موازنة للأسعار ، مع أو بدون فتح الباب للمنافسة.

٤–٢ المداخل إلى تنظيم الأسعار

٤–٢–١ مقدمة

لقد تم وضع مداخل كثيرة على مدى سنوات لتنظيم أسعار الاتصالات . ويتضمن بعضها مداخل تستند إلى قواعد ، تم تصميمها لتوفير الثبات والثقة ، بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التنظيمية . والمداخل الأخرى الخاصة والتقديرية .

يبدأ هذا القسم بمناقشة لمدخلين تقليديين للتسعير: وضع الأسعار التقديري التقليدي وتنظيمات معدل العائد . ويلي هذا القسم دراسة حول التنظيمات المحفزة . ونحن نأخذ في اعتبارنا في تحليلنا كيف ستحقق المداخل الثلاثة الأهداف الرئيسية لتنظيمات الأسعار : أي الأهداف التمويلية ، والمتعلقة بالفعالية ، والمتعلقة بالعدالة .

٤–٢–٢ وضع الأسعار تقديرياً

في الكثير من الدول ، تركز بشدة تنظيمات الأسعار تقليدياً على الأهداف الاجتماعية بالإضافة إلى الأهداف المالية والاقتصادية وكان هذا حقيقياً خاصة عندما تقوم الحكومة بتشغيل شبكة الاتصالات، وتحت تلك الظروف، كان يتم وضع الأسعار لتعزيز الأهداف المتعلقة بالعدالة بين المستهلكين. وفي الكثير من الدول كان هناك تحليل بسيط أو لا يوجد تحليل للتأثيرات الاقتصادية لهذه السياسات .

وحيث كانت توجد تنظيمات أسعار تقديرية ، أو مازالت موجودة ، فإنها تتميز بأسعار أقل من التكلفة للربط ، والاشتراك ، والمكالمات المحلية . وكان يسد العجز بواسطة أسعار المكالمات الدولية الأعلى من التكلفة ، وفي بعض الأحيان أيضاً بواسطة أسعار المكالمات الخارجية .

والهدف المعلن غالباً لهذا النوع من التسعير هو تعزيز القدرة على تقديم الخدمات الهاتفية الأساسية وقد يجسد أيضاً هذا النوع من التسعير قيمة مبدأ الخدمة، وببساطة، يفترض هذا المبدأ أن المشترى المحتمل سوف يدفع سعراً له علاقة بالقيمة المستمدة من الخدمة وأن تلك الخدمة الهاتفية أكثر قيمة لبعض فئات المستهلكين من البعض الآخر . وفقاً لذلك فإنه غالباً يتم تقاضى رسوماً أكبر من مؤسسات الأعمال من مستهلكي المنازل مقابل نفس خدمات الربط والاشتراك، ويفترض أن مؤسسات الأعمال هي المستخدم الرئيسي للخدمات الدولية والخارجية ، وأنهم يقدرون هذه الخدمات تقديراً شديداً . وفقاً لذلك يتم تقاضى أسعاراً أعلى مقابل هذه الخدمات .

وكانت مداخل تنظيمات الأسعار التقديرية في الكثير من الدول جبرية . وغالباً ما تتدخل الحكومة أو الوزير المسئول في الهيكل التسعيرى لهيئات البريد والبرق والهاتف، مما يقلل بشدة قدرتها على العمل كمؤسسة أعمال عادية، وفي بعض الأحوال ، تتم زيادة أسعار الخدمة الهاتفية لتعويض العجز في ميزانية الحكومة ، بدون دراسة موسعة للتأثيرات الاقتصادية أو الاجتماعية لهذه الزيادات .

وفى بعض الدول، تفشل تنظيمات الأسعار التقديرية التقليدية في تحقيق عائد كاف لدفع تكاليف تشغيل مؤسسة الاتصالات القديمة أو لدعم الشبكة وتوسعتها . ونتيجة لذلك ، لم يتم تحقيق المطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات وكذلك الهدف الحالي من التنظيمات في بعض الأحيان .

وفى بعض الأنظمة تتم معاملة عائدات مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة كجزء من العائدات الحكومية العامة. وتدرج نفقات مؤسسة الاتصالات المملوكة للدولة، بما فيها تلك المخصصة للاستثمارات في الميزانية العامة للحكومة . وتجعل الإدارة المالية الحكومية السيئة، من المستحيل تلبية المتطلب الأساسي من العائد لهيئات البريد والبرق والهاتف . ويحرم هذا الإجراء مؤسسة الاتصال من رأس المال المطلوب لتحسين شبكتها، ويمكن أيضاً أن يقلل من حافز مؤسسة الاتصالات للإبداع وتخفيض التكاليف ، مما يضر بهدف الفعالية المتحركة . وعملياً يكون غالباً أداء مؤسسات الاتصالات تلك سيئاً وبها عمالة زائدة ، مما يعنى أيضاً عدم تحقيق هدف الفعالية الإنتاجية .

يجب أن تغطى استثمارات رأس المال طويلة الأمد جزءاً كبيراً من تكاليف مؤسسة الاتصالات . إلا أن الحكومات التي تفتقر إلى السيولة النقدية تسحب السيولة النقدية من مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة لتمويل أولويات حكومية أخرى . ولقد كان هذا أكثر شيوعاً عندما لا يوجد تنظيم واضح يستند إلى قواعد تتطلب أن تحدد الأسعار لتحقيق متطلبات العائد محسوباً بحيث يشتمل على استثمارات رأس المال طويلة الأجل .

وقد تترك سيولة كافية لمؤسسة الاتصال لمواجهة التزامات التشغيل اليومية ، ولكنها لا تكون كافية لتحديث وتوسيع الشبكة .

وعندما يحدث هذا، تكون النتيجة نقص في خدمات الاتصالات ووجود قوائم انتظار للخدمة. في بعض الدول، قد زادت أسعار الاتصالات لتحقق بالكاد المتطلبات الحكومية العامة من العائد، بدون اعتبار للمتطلب النوعي من العائد لمؤسسة الاتصالات، وبدلاً

من تحسين خدمة الاتصالات فإن حصيلة زيادة أسعار الخدمة الهاتفية قد استخدمت أحياناً لتلبية مجموعة كبيرة من الأولويات الحكومية الأخرى ، تتراوح بين دعم الخدمات البريدية إلى الإنفاق على القوات المسلحة .

في بعض الأحوال ، يقال أنه تم إبقاء أسعار الخدمات الهاتفية المحلية عند مستويات منخفضة لتستمر إمكانية تقديم الخدمة إلى المشتركين ذوى الدخل المنخفض (أي لتحقيق هدف العدالة بين المستهلكين) . إلا أنه ، في الحقيقة ، فإن مستخدمي الخدمة الهاتفية الأوائل في معظم الاقتصاديات الناشئة ليسوا هم الفقراء، ومع الأسعار المنخفضة فإن المجموعة الموسرة نسبياً من مستخدمي الهاتف تدفع في النهاية أقل بكثير مما يمكن أن تتحمله . وفي نفس الوقت ، لا يمكن لمؤسسة الاتصالات توسيع الشبكة لتوفير الخدمة لمستخدمين آخرين، وهذا يقوض أهداف العدالة بين مؤسسة الاتصال والمستهلك والعدالة بين المستهلكين، ونتيجة لذلك ، فإن معظم الأسر الفقيرة، وخاصة في المناطق الريفية ، لا يتلقون دعماً بالكلية لأنهم لا يتمتعون بالخدمة أصلاً . وبإيجاز ، فقد أظهرت الخبرة أن مداخل تحديد الأسعار تقديرياً قلما تحقق أهدافها الاجتماعية أو الاقتصادية ، على المدى الطويل على الأقل .

قد ينتج عن المداخل التقليدية لتحديد الأسعار تقديرياً هياكل تسعير غير فعالة. ويلخص الجدول ٤-١ الاختلافات الرئيسية بين الأسعار التي تنتج نمطياً من تحديد الأسعار تقديرياً ومن أنواع الأسعار المرتبطة بالتكلفة والتي سوف تنتج عن المنافسة .

تم تقديم دراسة مستفيضة لتكاليف الاتصالات في القسم ٤-١ من الملحق (ب) .

٤-٢-٣ تنظيم معدل العائد

يعتبر تنظيم معدل العائد (ROR) شكلاً يستند إلى قواعد تنظيم الأسعار . وخلافاً لتحديد الأسعار تقديرياً فإن التنظيم وفقاً لمعدل العائد يزود مؤسسة الاتصالات بثقة نسبية أنه يمكنها تلبية المتطلب الأساسي من العائد وفقاً للأسس الحالية . ويعتبر جوهر تنظيمات معدل العائد بسيطاً، أولاً يتم حساب المتطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم، وبعد ذلك يتم تحديد أسعار الخدمات المنفصلة لمؤسسة الاتصالات بحيث تغطى العائدات المجمعة لها المتطلب الأساسي من العائد للمؤسسة .

أثناء حساب المتطلب الأساسي من العائد، فإن الهيئة التنظيمية تراجع أولاً تكاليف التشغيل وتكاليف التمويل (مثل، خدمة الدين). ونمطياً يوجد بعض من التدقيق التنظيمي لضمان أن التكاليف كانت ضرورية وتم تحملها بحكمة لتقديم الخدمات الخاضعة للتنظيم. فإذا لم يكن الأمر كذلك، فإن التكاليف ستكون مستبعدة من "قاعدة المعدلات". ولن تخول مؤسسة الاتصالات في زيادة أسعارها أو معدلاتها لاستعادة هذه التكاليف المستبعدة .

والخطوة التالية في حساب المتطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات هو تحديد معدل العائد لها. ولكي يسمح لمؤسسة الاتصالات بأن تظل مربحة مالياً، وتجذب رأس مال جديد من أجل عملياتها، فإن تنظيم معدل العائد تسمح لمؤسسة الاتصالات باستعادة ليس فقط تكاليف التشغيل المباشرة وتكاليف التمويل، ولكن أيضاً عائداً مناسباً على قاعدة أسعارها. وتحدد الهيئة التنظيمية معدلاً مناسباً للعائد على رأس المال

لفترة محددة من الوقت (نمطياً من سنة إلى ثلاث سنوات)، ويستند هذا العائد عموماً على مراجعة الظروف المالية للسوق ، بجانب أي قضايا نوعية متعلقة بمؤسسة الاتصالات أو الصناعة (مخاطر متعلقة بالصناعة أو مؤسسة الاتصالات، أو قضايا فرض ضرائب نوعية على مؤسسة الاتصالات ، الخ) .

واستناداً إلى معدل العائد المصدق عليه ، يتم حساب المتطلب الأساسي من العائد (أي العائدات الكلية التي قد تتحقق في فترة محددة) . ويجب استعادة المتطلب الأساسي من العائد من مجموع كافة الخدمات التي يتم توفيرها، وإذا حققت مؤسسة اتصالات أكثر من معدل العائد المسموح به، فستطلب الهيئة التنظيمية خفضاً للأسعار لتقليل معدل العائد وإعادته إلى المستوى المسموح به، وعلى العكس، إذا لم تحقق مؤسسة الاتصالات معدل العائد المسموح به فإنها ستطلب زيادة الأسعار لزيادة عائداتها .

جدول ٤-١ : النتيجة النمطية لتحديد الأسعار التقديري

الخدمة	تحديد الأسعار تقديرياً	التسعير وفقاً للتكلفة الفعالة
الربط	سعر منخفض جداً : نمطياً أقل من ٥٠ دولار . تستخدم قوائم الانتظار لترشيد الطلب	يتعلق بالتكاليف المتزايدة لتوصيل الخط.
الاشتراك	سعر منخفض نسبياً : نمطياً أقل من ٣ دولار/شهر يستخدم ازدحام الشبكة لترشيد الطلب	يتعلق بالتكاليف المتزايدة للخدمة المحلية، بما فيها المقسم المحلي وجزء "الحلقة المحلية" من الشبكة . وتختلف تكاليف الخدمة المحلية إلى حد كبير عبر مناطق الخدمة المختلفة، استناداً إلى الكثافة، وعوامل أخرى. تفرض الرسوم الأكبر على مؤسسات الأعمال بسبب طلبها الأكبر للصيانة وجودة الخدمة .
المكالمات المحلية	منخفض جداً ، الرسوم غير مرتبطة بالكمية ، أو لا توجد رسوم على المكالمات المحلية . **(تابع)**	تتم المحاسبة عن المكالمات بالدقيقة، وفي بعض الأحوال يضاف رسم إضافي عند بدء المكالمة. تجرى خصومات للمكالمات في غير أوقات الذروة وتقدم عروض ترويجية خاصة.
المكالمات الخارجية	رسوم عالية مع تعدد مناطق الاتصال. بالنسبة لأطول مسافة يتم تقاضى رسوم المكالمة المحلية مضروبة × ٢٠ أو أكثر.	تتم المحاسبة عن المكالمات بالدقيقة مع إمكانية حدوث تخفيضات وفقاً لمدة المكالمة . تجرى خصومات في غير أوقات الذروة . تتراوح النسبة بين سعر المكالمة إلى أبعد مسافة وبين سعر

جدول ٤-١ : النتيجة النمطية لتحديد الأسعار التقديري

الخدمة	تحديد الأسعار تقديرياً	التسعير وفقاً للتكلفة الفعالة
		المكالمة المحلية من خمسة إلى واحد أو أقل . هناك ميل إلى أسعار لا ترتبط بالمسافة أو أسعار موحدة .
المكالمات الدولية	عموماً عالية جداً، وخاصة بين البلدان النائية. تظل معدلات المحاسبة عالية ويظل عدد الدوائر المستخدمة قليل لحساب مدفوعات السداد الصافية .	تتم المحاسبة عن المكالمات بالدقيقة مع إمكانية حدوث تخفيضات وفقاً لمدة المكالمة . تجرى خصومات في غير أوقات الذروة . وتكون نمطياً النسبة بين أسعار المكالمات الدولية والمكالمات داخل الدولة أكبر من ٣ : ١، ولكنها تنخفض بسبب إصلاح أسعار المحاسبة .

المصدر : مقتبسة من ITU (١٩٩٨أ)

يتم تصميم تنظيم معدل العائد لمساواة العائدات الكلية لمؤسسة الاتصالات مع تكلفتها الإجمالية . ولا يتم عموماً تصميمها لمساواة العائد من أي خدمة محددة بتكلفة تلك الخدمة. ونتيجة لذلك، فهي لا تنصب تحديداً على هيكل الأسعار، وعملياً عندما تستخدم تنظيم معدل العائد فإن هيكل الأسعار يميل عموماً إلى أن يقع في مكان ما بين الأسعار المرتبطة بالتكلفة والأسعار الناتجة عن التحديد التقديري لها .

نقاط ضعف تنظيم معدل العائد

تم تلخيص نقاط ضعف تنظيم معدل العائد في الإطار ٤-١ . وتكمن نقطة الضعف الرئيسية في أنها لا تقدم لمؤسسات الاتصالات حافزاً قوياً لتعمل بكفاءة بواسطة تخفيض تكاليف تشغيلها . فهي يمكنها عادة استعادة معظم إن لم يكن كل التكاليف التي تتحملها من خلال زيادة معدلات الأسعار ، ولا يسمح لها باحتجاز أرباح إضافية تم اكتسابها بواسطة خفض تكاليفها . نتيجة لذلك،

فإن تنظيم معدل العائد لا تعزز الأهداف المتعلقة بالفعالية لتنظيم الأسعار بالإضافة إلى الأشكال الأخرى من التنظيمات .

يجب أن نضع في اعتبارنا السلبيات المتوقعة لتنظيم معدل العائد، وواقع الأمر ، أن مؤسسات الاتصالات في بعض الدول الصناعية كان أداؤها مرضياً نسبياً في ظل تنظيم معدل العائد لمدة قرن من الزمان تقريباً ، مستغلة ميزة المكاسب التكنولوجية واقتسام المكاسب مع

عملائها في شكل أسعار منخفضة . وبرغم ذلك ، وبسبب نقاط الضعف التي تم تحديدها ، فقد أدخلت الكثير من الهيئات التنظيمية في الدول الصناعية أشكالاً من التنظيمات المحفزة بدلاً من تنظيم معدل العائد . نشأ الاهتمام بسلبيات تنظيم معدل العائد في الدول الصناعية بعد أن تم إنشاء الشبكات الواسعة . يعتبر بناء بنية تحتية للشبكة لمواجهة الطلب هو أهم هدف في الكثير من الدول النامية .

إطار ٤–١ : نقاط ضعف تنظيم معدل العائد

الافتقار إلى الحافز لتقليل التكاليف إلى أدنى حد

- يتم تحديد أسعار مؤسسة الاتصال في تنظيم معدل العائد عند مستوى يكفى لتغطية تكاليفها . ولهذا غالباً ما يشار إلى تنظيم معدل العائد على أنها "تنظيمات للتسعير فوق التكلفة الفعلية" . لذلك ومن منظور ديناميكي ، يكون لدى مؤسسة الاتصالات حافز بسيط لخفض قاعدة أسعارها أو تكاليف تشغيلها . وفي الأسواق التنافسية ، حيث يحدد السوق مستويات الأسعار ، فإن الزيادة في التكاليف سوف تقلل الأرباح . ولذلك تعتبر معادلة التكلفة هدفاً رئيسياً لمؤسسات الاتصال في سوق تنافسية .

الافتقار إلى التحسينات الإبداعية / الإنتاجية

- مع مرور الوقت ، سوف يؤدى تنظيم معدل العائد لمؤسسة اتصالات محتكرة إلى تحسين أقل لمعدل الإنتاجية مما سوف يحدث في ظل المنافسة الفعالة . ولا يوفر تنظيم معدل العائد حافزاً قوياً لمؤسسة الاتصالات لزيادة إنتاجيتها .

انحياز رأس المال – تأثير أفيرش – جونسون

- يقدم تنظيم معدل العائد حوافز لزيادة كمية رأس المال الذي تستثمره مؤسسة الاتصالات ، وكلما كان إنفاق رأس المال أكبر ، كلما كانت قاعدة الأسعار أعلى ، وكلما كان العائد الإجمالي الذي تحققه مؤسسة الاتصالات أكبر . ولذلك فهى تشجع مؤسسة الاتصالات على استخدام خليط غير فعال من المدخلات . وسيكون لدى مؤسسة الاتصالات حافزاً لاستخدام نسبة عالية من رأس المال / العمالة بدون فعالية لتحقيق مستواها من الخرج. ويشار غالباً إلى هذه النتيجة على أنها تأثير أفيرش – جونسون ، والذي تمت تسميته بأسماء الاقتصاديين الذين وصفوه، ويعد التأثير مؤشراً على أنه لم يتم تعظيم الفعالية الإنتاجية .

تكلفة التنظيمات

- يتطلب تنظيم معدل العائد من مؤسسة الاتصالات والهيئة التنظيمية إنفاق مقادير كبيرة من الوقت والمال . ويجب حساب قاعدة الأسعار بشكل متكرر بواسطة مؤسسة الاتصالات ومراجعتها بواسطة الهيئة التنظيمية ، ويجب إعادة حساب تكلفة رأس المال ، وهكذا . ويجب إجراء مراجعات للمعدلات أو عقد جلسات استماع بشكل دوري ، الأمر الذي يشكل تكاليف على الهيئة التنظيمية ، ومؤسسة الاتصالات ، والمشاركين الآخرين في العملية .

إطار ٤-١ : نقاط ضعف تنظيم معدل العائد

الطبيعة التدخلية لتنظيم معدل العائد

- يطلب من الهيئة التنظيمية مراجعة سمات كثيرة لتشغيل وإدارة الشركة بأسلوب تفصيلي . ويشمل هذا التدقيق لمنع تضخم قاعدة الأسعار . وبمرور الوقت ، قد يضع هذا النوع من التنظيم التفصيلي عبئاً تنظيمياً على الشركة يعيق قدرتها على العمل كمؤسسة أعمال عادية .

عدم ملائمة الانتقال إلى المنافسة

- يعمل تنظيم معدل العائد ببطء نسبى ، وهو لا يسمح عموماً لمؤسسات الاتصالات بمرونة التسعير التي يحتاجونها للاستجابة لأفعال المتنافسين .

- يعنى إدخال المنافسة في بعض أجزاء قطاع الاتصالات بالاشتراك مع استمرار تنظيم معدل العائد في الأجزاء المحتكرة ، أن مؤسسات الاتصالات المتكاملة رأسياً لديها حافز للاشتراك في ممارسات مضادة للتنافسية (مثل تحويل الدعم المضاد للتنافسية) .

سوف يحتاج هذا نمطياً إلى استثمار رأس مال كبير جداً ونتيجة لذلك ، فإن الاهتمام بتنظيم معدل العائد يؤكد أن استثمار رأس المال ليس على هذا القدر من الأهمية في الدول النامية، وتقلل البيئات السياسية والاقتصادية في كثير من الدول النامية إلى أقل حد الاختلافات بين تنظيم معدل العائد والتنظيمات المحفزة . وفي الواقع ، فإنه سيتم تفضيل أي شكل يمكن دعمه اقتصادياً من تنظيم الأسعار المستندة إلى قواعد من الأشكال الخاصة لتحديد الأسعار تقديرياً والتي تتم ممارستها حالياً في بعض الدول النامية .

٤-٢-٤ التنظيمات المحفزة وفقاً لمعدل العائد

يستخدم عامة المصطلح التنظيمات المحفزة وفقاً لمعدل العائد لوصف الاختلافات بشأن تنظيم معدل العائد التي تم وضعها في ولايات أمريكية مختلفة استجابة لنقاط الضعف المميزة في تنظيم معدل العائد التقليدية . وتتمتع التنظيمات المحفزة وفقاً لمعدل العائد بشعبية محدودة في أجزاء أخرى من العالم .

وتقدم التنظيمات المحفزة دوافع وعقوبات تشجع مؤسسة الاتصالات على تحقيق الأهداف التنظيمية .

وتشترك الأنواع المختلفة للتنظيمات المحفزة عامة في العناصر التالية :

- غالباً ما تشارك مؤسسة الاتصالات في تحديد الأهداف أو معدلات الأداء المستهدفة .

- تعطى مؤسسة الاتصالات مرونة أكبر منها في حالة تنظيم معدل العائد التقليدية . ونمطياً لا تصف الهيئة التنظيمية أفعالاً محددة تتعلق بالإدارة . فعلى سبيل المثال ، قد تكافأ مؤسسة الاتصالات لخفضها تكاليف تشغيلها ولكن لا يتم إخبارها كيف يمكنها بالضبط خفض هذه التكاليف .

- تقيد الهيئة التنظيمية بعض أنشطة مؤسسة الاتصالات .
- تحفز المكافآت والعقوبات المحددة بواسطة الهيئة التنظيمية مؤسسة الاتصالات على الأداء بفعالية .

٤-٢-٥ أنواع التنظيمات المحفزة وفقاً لمعدل العائد

في هذا القسم ، قد لخصنا بعضاً من المخططات التنظيمية المرتبطة بالحافز والتي قد تم تنفيذها في صناعة الاتصالات بالولايات المتحدة . وتحل هذه الأشكال من التنظيمات نمطياً محل تنظيم معدل العائد .

تنظيم معدل العائد المحدد

تحت هذا الشكل من التنظيمات المحفزة ، تحدد الهيئات التنظيمية مدى (أو حدود) المكاسب المرخص بها . ويتم تحديد الأسعار لتحقيق مكاسب تقع ضمن المدى المرخص به . وعندما يسمح فقط بحدود ضيقة من المكاسب فإن حوافز مؤسسة الاتصالات تكون مشابهة لتلك الحوافز التي تنشأ بواسطة تنظيم معدل العائد التقليدية. ويمكن أن ينشأ عن الحدود العريضة من المكاسب حوافز أقوى لمؤسسة الاتصالات لخفض تكاليف التشغيل وتحسين العمليات ، فعلى سبيل المثال ، بدلاً من تحديد معدل العائد بـــ ١٢% ، فيجب السماح لمؤسسة الاتصالات بمعدل عائد بين ١٠% و ١٤% .

تأجيل قضية المعدلات

يمكن تنفيذ تأجيل قضية المعدلات بواسطة اتفاقيات بين هيئة تنظيمية ومؤسسة اتصالات لتعليق المحاسبة والتدقيق التنظيمي لمكاسب مؤسسة الاتصالات لمدة محددة . ويستخدم غالباً هذا الشكل من التنظيمات المحفزة عند بداية الانتقال إلى تنظيمات أقصى سعر . وهو يعطى مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم حافزاً لخفض تكاليف التشغيل ، بحيث يمكنها تحقيق مكاسب أعلى أثناء الفترة الانتقالية .

اقتسام المكاسب

تحت خطة لاقتسام المكاسب ، يمكن لمؤسسة الاتصالات تحقيق مكاسب أعلى . إلا أن المكاسب داخل مدى محدد يتم اقتسامها مع المستهلكين . ونمطياً ، يتم وضع هذه الخطط بحيث تكون ذات كميات اقتسام مختلفة استناداً إلى معدل العائد المفروض . ويمكن أن تختلف كميات الاقتسام هذه بشكل جوهري من خطة إلى أخرى . وفي أحد أمثلة هذا النوع من الخطط تحتفظ مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم بـــ ١٠٠% من المكاسب حتى نسبة ١٠% ، وتتقاسم مؤسسة الاتصالات والمستهلكين المكاسب فيما بينهما بين نسبة ١٠% ونسبة ١٤% . ويحدد الحد الأقصى لربح مؤسسة الاتصالات بنسبة ١٤% .

٤-٣ تنظيمات أقصى سعر

٤-٣-١ نظرة عامة

يقدم هذا القسم نظرة عامة لتنظيمات أقصى سعر ، وهي الشكل المفضل من تنظيم الأسعار المرتبطة بالقواعد حول العالم الآن .

تستخدم تنظيمات أقصى سعر معادلة لتحديد أقصى زيادة سعرية مسموح بها لخدمات مؤسسة اتصالات خاضعة للتنظيم لعدد محدود من السنوات . وتم تصميم المعادلة لتسمح لمؤسسة الاتصالات باستعادة الزيادات الحتمية في التكلفة (مثل ، التضخم ، وزيادة الضرائب ، الخ) من خلال زيادة الأسعار . إلا أنه بخلاف تنظيم معدل العائد، لا تسمح المعادلة لمؤسسة الاتصالات بزيادة المعدلات لاستعادة كافة التكاليف . وتتطلب المعادلة أيضاً من مؤسسة الاتصالات تخفيض أسعارها دورياً لتعكس

الزيادات في الإنتاجية المتوقع تحقيقها بواسطة مؤسسات اتصالات فعالة .

لتنظيمات أقصى سعر مميزات عديدة تفوق تنظيم معدل العائد :

- فهي تقدم حوافز لتحقيق فعالية أكبر ؛
- تحقق فعالية أكبر للعملية التنظيمية ؛
- توفر مرونة تسعير أكبر ؛
- تقلل إمكانية التدخل التنظيمي وتدخل مستويات الإدارة الصغرى .
- تسمح للمستهلكين ومؤسسات الاتصالات بتقاسم المكاسب الإنتاجية المتوقعة ؛
- تحمى المستهلكين والمنافسين بواسطة الحد من زيادة الأسعار ؛ و
- تحد من فرص تحويل الدعم .

ومن أجل تحقيق هذه المزايا ، يجب تنفيذ تنظيمات أقصى سعر بأسلوب فعال ومتناسق داخلياً . ولقد ناقشنا بعضاً من تحديات التنفيذ هذه في الأقسام اللاحقة .

تعنى تنظيمات أقصى سعر تقديم حوافز مشابهة لقوى السوق التنافسية. تتطلب القوى التنافسية من مؤسسات الاتصالات تحسين الإنتاجية، وبعد حساب الزيادات الحتمية في تكاليف مدخلاتها، تمرر هذه المكاسب إلى عملائها في شكل أسعار أقل، ولمعادلة أقصى سعر تأثيراً مشابهاً .

وتعتبر تنظيمات أقصى سعر وسيلة لتنظيم الأسعار مع الوقت . تحدد معادلة أقصى سعر معدل التغير في الأسعار عن مستوى ابتدائي . ويمكن تحديد مستوى الأسعار الابتدائي بواسطة هيئة تنظيمية (انظر القسم ٤-١-٢)، وبديلاً لذلك ، يمكن أن تحدد الهيئة التنظيمية فترة انتقالية في نهايتها يجب أن تصل مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم إلى مستويات الأسعار المستهدفة (انظر القسم ٤-٤-٥) . ويعتمد الأداء المالي المستقبلي لمعادلات أقصى سعر لمؤسسة اتصالات خاضعة للتنظيم إلى حد كبير على مستويات الأسعار الابتدائية، ولذلك يعد أمراً حاسماً للجهة التنظيمية أن تضمن أن المستويات الابتدائية للأسعار متناسقة مع المتطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات .

٤-٣-٢ المعادلة الأساسية لأقصى سعر

هناك عدد من الطرق للتعبير عن معادلة أقصى سعر، وفي أبسط صورها ، تسمح معادلة أقصى سعر لمؤسسة الاتصالات بزيادة أسعارها سنوياً بكمية تساوى نسبة التضخم مطروحاً منها كمية تساوى المعدل المفترض لزيادة الإنتاجية . وقد تم توضيح معادلة أقصى سعر أساسية جداً ومبسطة في الإطار ٤-٢ .

ومن هذا المثال البسيط يمكن رؤية أن مؤسسات الاتصالات قد تزيد أسعارها لتشمل تأثيرات التضخم ، ليس إلا . ويمكن تمرير زيادة في التكلفة نتيجة للتضخم مقدارها ٥% لأنه يفترض أن مؤسسة الاتصالات لا يمكنها التحكم في ذلك . إلا أن المثال يفترض أيضاً أن إنتاجية صناعة الاتصالات ستزيد بنسبة ٣% . وتنتج هذه الزيادات في الإنتاجية عن التحسينات التكنولوجية وتكاليف التحويل والإرسال الأقل ، وعوامل أخرى كثيرة . ولذلك ، في المثال السابق ، يجب أن تمرر مؤسسة الاتصالات مكسب إنتاجية إلى عملائها بتخفيض أسعارها لعام ٢٠٠١ بنسبة ٣ % .

في هذا المثال ، قد تجنى مؤسسة الاتصالات المكاسب من أي تدابير تتخذها لخفض تكلفتها تحت نسبة الـ ٣%.

وإذا كـــانت مؤسســـة الاتصالات فعالة جداً ، فيجب أن تخفض تكاليفها بنسبة ١٠ % .

إطار ٤-٢ : معادلة أقصى سعر أساسية مبسطة

الزيادة المسموح بها في السعر في السنة = السعر الابتدائي + I − X
ملاحظات : (١) I = معامل التضخم للسنة (٢) X = معامل الإنتاجية (٣) تمت مناقشة هذه العوامل بتفصيل أكبر في الأقسام التالية من هذه الوحدة .
مثـــــال : في عام ٢٠٠٠ كان السعر = ١٠٠ I = ٥ X = ٣ لذلك تكون الزيادة المسموح بها في السعر لسنة ٢٠٠١ = ١٠٠ + ٥ − ٣ = ١٠٢

في هذه الحالة ، قد تحقق مؤسسة الاتصالات أرباحاً من تخفيض تكاليفها بزيادة معامل الإنتاجية المفترض من ٣ % إلى ١٠ % . ويمكن تخصيص المكاسب الإضافية الناتجة عن هذه العمليات الفعالة كأرباح لحملة الأسهم أو استخدامها في أغراض أخرى ، مثل استثمار جديد . ويمكن أيضاً استخدام المكاسب لخفض الأسعار أكثر ، على سبيل المثال ، لمواجهة المنافسة . إلا أن ، هذه التخفيضات الإضافية في الأسعار لن تطلبها الهيئة التنظيمية . تحدد معادلة أقصى سعر أقصى تخفيضات مطلوبة في السعر .

٤-٣-٢-١ مؤشرات وأوزان الأسعار

يعد مثال معادلة أقصى سعر في إطار ٤-٢ مبسطاً للغاية. وعملياً، لا تقدم مؤسسات الاتصالات خدمة واحدة بسعر واحد. وهي تقدم مجموعة من الخدمات المختلفة بأسعار مختلفة. لذلك، تستخدم عموماً معادلة أقصى سعر نمطية مؤشراً للأسعار التي تتقاضاها مؤسسة الاتصالات وليس لسعر واحد. وفي هذه الأحوال، سوف يطلب من مؤسسة الاتصالات أن تبقى أسعارها الفعلية أقل من مؤشر أقصى سعر (PCI) .

في أثناء وضع مؤشرات لمعادلة أقصى سعر ، يتم وزن الخدمات المختلفة بحيث تعطى أسعار الخدمات الرئيسية أوزان أكبر متناسبة معها . إليك مثالاً بسيطاً ، حيث تقدم مؤسسة الاتصالات خدمتين فقط ، خدمة محلية ، وخدمة دولية . يمكن إعطاء مؤشر للأسعار الفعلية لمؤسسة الاتصالات (مؤشر السعر الفعلي (API)) هذه باستخدام عائدات الخدمة كأوزان . على سبيل المثال ، افترض أن الخدمة المحلية تمثل ٧٥ % من عائدات مؤسسة الاتصالات وأن الخدمة الدولية تمثل ٢٥ % منها . سوف تستخدم نفس النسب ("الأوزان") لتحديد ما إذا كان مؤشر السعر الفعلي (API) يتجاوز مؤشر أقصى سعر (PCI) .

دعنا نستخدم نفس افتراضات الزيادة في السعر كما ذكرت في الإطار ٤-٢ . في عام ٢٠٠١ يسمح بزيادة الأسعار من ١٠٠ إلى ١٠٢، لذلك دعنا نفترض أن ١٠٢

هي مؤشر أقصى سعر (PCI) . ولتحديد ما إذا كانت الأسعار الفعلية لمؤسسة الاتصالات في ٢٠٠١ تتجاوز مؤشر أقصى سعر (PCI) البالغ ١٠٢ ، يجب مقارنة مؤشر أقصى سعر (PCI) بمؤشر السعر الفعلي (API) . يحتوى الإطار ٤-٣ على أمثلة تقارن مؤشر السعر الفعلي (API) لمؤسسة الاتصالات في ٢٠٠١ بمؤشر أقصى سعر (PCI) البالغ ١٠٢ .

توضح هذه الأمثلة البسيطة السمات الأساسية التالية لمعادلات أقصى سعر التي تعتمد على المؤشرات :

- يجب ألا تتجاوز الأسعار الفعلية لمؤسسة الاتصالات (مقاسه بمؤشر السعر الفعلي (API)) أقصى سعر في السنة(مقاساً بواسطة مؤشر أقصى سعر(PCI)).
- يكون لدى مؤسسة الاتصالات مرونة في التسعير ؛ فيمكن زيادة بعض الأسعار فوق المتوسط الموزون للتغير في الأسعار ، طالما لم تتغير الأسعار الأخرى .
- سيكون تأثير أسعار الخدمات ذات الأوزان الأثقل في مؤشر ما علي المؤشر أكبر . لذلك قد لا تزيد أسعار الخدمات الرئيسية (مقاسه بواسطة العائد) مثلما تزيد أسعار الخدمات الأقل أهمية .

٤-٣-٢-٢ معادلة أقصى سعر الأساسية ذات المؤشر

يعيد الإطار ٤-٤ توضيح معادلة أقصى سعر الأساسية باستخدام مفهوم مؤشرات الأسعار المذكور من قبل . تفترض المعادلة أن الأسعار سيتم حسابها لكل سنة . ويستخدم الرمز "t" في المعادلة ليمثل الفترة الزمنية المناسبة (سنة مثلاً) . عملياً يمكن استخدام فترات زمنية مختلفة بدلاً من السنوات .

وتمت مناقشة العوامل I و X المستخدمة في المعادلة الموضحة في الإطار ٤-٤ بتفصيل أكبر في الأقسام التالية من هذه الوحدة .

٤-٣-٢-٣ سلات الخدمات

تحت تنظيمات أقصى سعر ، يتم عادة تجميع الخدمات في سلة خدمات واحدة أو أكثر . ويجب أن تخضع سلات الخدمات المختلفة لمؤشرات أقصى سعر مختلفة .

على سبيل المثال ، يمكن وضع سلة خدمة منزلية للحد من زيادات الأسعار التي تؤثر على مستهلكي المنازل . ويجب أن تشمل هذه السلة رسوم الربط المنزلي المحلى، ورسوم الاشتراك الشهري ، ورسوم استعمال المكالمات المحلية والدولية . ويجب أن تشمل سلة منفصلة الخدمات المستخدمة بواسطة العملاء النمطيين من مؤسسات الأعمال .

إطار ٤-٣ : استخدام مؤشرات الأسعار – الحساب المبسط لمؤشر السعر الفعلي (API)

قاعدة أقصى سعر الأساسية : PCI ≥ API

أي أن مؤشر السعر الفعلي (API) لسنة ٢٠٠١ يجب أن يساوى أو يقل عن مؤشر أقصى سعر (PCI) لنفس السنة . الغرض من هذا المثال هو حساب مؤشر السعر الفعلي لعام ٢٠٠١ وتحديد ما إذا كانت تغيرات الأسعار المقترحة تتوافق مع قاعدة أقصى سعر الأساسية . يكون مؤشر السعر الفعلي (API) للعام ٢٠٠١ هو حاصل ضرب (API) لسنة ٢٠٠٠ والمتوسط الموزون للتغير في الأسعار من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ .

ملاحظات :

(١) ضع مؤشر API ، ومؤشر PCI ، وكافة الأسعار تساوى ١٠٠ في عام ٢٠٠٠ .

(٢) PCI لسنة ٢٠٠١ = ١٠٢ (أي زيادة ٢ % عن عام ٢٠٠٠) .

(٣) يتم وزن المؤشرات بنسبة العائدات .

(٤) تقدم مؤسسة الاتصالات خدمتين فقط .

(أ) خدمات محلية = ٧٥ % من العائدات .

(ب) خدمات دولية = ٢٥ % من العائدات .

(٥) المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار هو مجموع الحسابات التالية لكل خدمة : التغير في الأسعار (معبراً عنه بقسمة سعر عام ٢٠٠١ على سعر عام ٢٠٠٠) مضروباً في وزن العائد المناظر (معبراً عنه بقسمة عائد الخدمة على العائد الكلى) .

مثال (أ) :

تغيرات الأسعار المقترحة : يزيد سعر الخدمة المحلية بنسبة ١ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ (١٠٠ إلى ١٠١)

يزيد سعر الخدمة الدولية بنسبة ٤ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ (١٠٠ إلى ١٠٤) .

المتوسط الموزون للتغير في الأسعار:

الخدمة المحلية :	١,٠١ × ٠,٧٥	= ٠,٧٥٧٥
الخدمة الدولية :	١,٠٤ × ٠,٢٥	= ٠,٢٦٠٠
الإجمالي :		= ١,٠١٧٥

وحيث أن API لسنة ٢٠٠٠ هو ١٠٠ ، و API لسنة ٢٠٠١ هو حاصل ضرب ١٠٠ في المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار ، أي ١٠٠ × ١,٠١٧٥ = ١٠١,٧٥ . ولذلك فإن PCI > API أي (أي أن ١٠١,٧٥ < ١٠٢) . وحيث أن الأسعار المقترحة لسنة ٢٠٠١ أقل من PCI ، فلن تطلب الهيئة التنظيمية تخفيضات أسعار إضافية .

مثال (ب) :

إطار ٤–٣ : استخدام مؤشرات الأسعار – الحساب المبسط لمؤشر السعر الفعلي (API)

تغيرات الأسعار المقترحة :	يزيد سعر الخدمة المحلية بنسبة ٤ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ (١٠٠ إلى ١٠٤)
	يزيد سعر الخدمة الدولية بنسبة ١ % من عام ٢٠٠٠ إلى عام ٢٠٠١ (١٠٠ إلى ١٠١) .
المتوسط الموزون للتغير في الأسعار :	الخدمة المحلية : ١,٠٤ × ٠,٧٥ = ٠,٧٨٠٠
	الخدمة الدولية : ١,٠١ × ٠,٢٥ = ٠,٢٥٢٥
	الإجمالي : = ١,٠٣٢٥

وحيث أن API لسنة ٢٠٠٠ هو ١٠٠ ، و API لسنة ٢٠٠١ هو حاصل ضرب ١٠٠ في المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار ، أي ١٠٠ × ١,٠٣٢٥ = ١٠٣,٢٥ . ولذلك فإن API > PCI أي (أي أن ١٠٣,٢٥ > ١٠٢) . وحيث أن الأسعار المقترحة لسنة ٢٠٠١ أعلى من PCI ، فإن الأسعار المقترحة لن يتم التصديق عليها بواسطة الهيئة التنظيمية . وسوف تطلب الهيئة التنظيمية وجوب تخفيض الأسعار إلى أقل من ذلك .

إطار ٤–٤ : معادلة أقصى سعر الأساسية باستخدام المؤشرات

تتطلب تنظيمات أقصى سعر :

$$PCI^t \leq API^t$$ لكل قيم t

أي أن مؤشر API لفترة زمنية محددة يجب أن يكون أقل من مؤشر PCI لتلك الفترة أو يساويه . من سنة إلى أخرى يتم تحديد مؤشر PCI وفقاً للمعادلة التالية :

$$PCI^t = PCI^{t-1} \times (1+I^t-X)$$

أي أن مؤشر PCI لسنة معينة (t) سوف يكون مساوياً لمؤشر PCI للسنة السابقة (t–١) مضروباً في I زائد معامل تضخم السنة t (I^t) ناقص معامل الإنتاجية (X) .

ملاحظات :

(١) API^t تعنى مؤشر السعر الفعلي في السنة t . مؤشر API هو المتوسط الموزون للتغيرات في الأسعار التي تتقاضاها فعلاً مؤسسة الاتصالات .

(٢) PCI^t تعنى مؤشر أقصى سعر في السنة t . مؤشر PCI هو المتوسط الموزون للتغيرات في أقصى أسعار مسموح بها لمؤسسة الاتصالات .

(٣) I^t هو معامل التضخم عند الزمن t .

إطار ٤-٤ : معادلة أقصى سعر الأساسية باستخدام المؤشرات

(٤) X هو معامل الإنتاجية .

(٥) من الشائع التعبير عن I^t و X بالنسب المئوية وخاصة عند الإشارة إليها خارج سياق حسابات أقصى سعر الفعلية . ومع ذلك ، لاحظ ، أنه في معادلات أقصى سعر يتم التعبير عنهما بالكسور العشرية ، وليس بالنسب المئوية .

<u>مثـــال :</u>

باستخدام نفس افتراضات مؤشر PCI كما ذكرت في الإطار ٤-٢ والإطار ٤-٣ ، في فترة زمنية يكون معامل التضخم فيها ٥ % ومعامل الإنتاجية ٣ % ، فإن أقصى مقدار للمتوسط الموزون للتغير في الأسعار سوف يسمح بزيادته بمقدار ٢ % . أي أن المعادلة $PCI^t = PCI^{t-1} \times (1+I^t-X)$ سوف تنتج النتيجة التالية ١٠٢ = ١٠٠ × (١+٠,٠٥ -٠,٠٣) .

قد توجد أيضاً قيود على الحركة المطلقة أو النسبية لأسعار الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر . ويجب أن تغير مؤسسات الاتصالات أسعار الخدمات المنفصلة داخل السلات طالما يتوافق مؤشر API للخدمات في السلة مع معادلة أقصى سعر ، وطالما لم تنتهك أي قيود على تسعير خدمة منفصلة .

من أمثلة القيود على تسعير خدمة منفصلة قاعدة عدم زيادة سعر خدمة منفصلة أكثر من ١٠ % سنوياً .

ويجب تطبيق هذا القيد على سبيل المثال ، للحد من تأثير إعادة موازنة الأسعار على مستهلكي المنازل . وقد تمت أيضاً مناقشة مفاهيم سلات الخدمات والقيود على الخدمات المنفصلة في الأقسام ٤-٣-٧ و٤-٣-٨ من هذه الوحدة. يمكن أيضاً استخدام سلات الخدمات للحد من أو منع تحويل الدعم لخدمة مفتوحة للمنافسة (مثل المكالمات الخارجية والدولية) بواسطة خدمات محتكرة (مثل الإتاحة والمكالمات المحلية) .

٤-٣-٣ حساب متغيرات أقصى سعر: النظرة إلى المستقبل أو إلى الماضي

تحتوى معادلة أقصى سعر الأساسية على عدد من المتغيرات التي يجب حسابها . لمحاكاة عمل الأسواق التنافسية ، يجب أن تكون صيغة أقصى سعر مستقبلية بشكل مثالي . ويجب تحديد متغيرات مثل معامل التضخم (I)، ومعامل الإنتاجية (X)، والأوزان المستخدمة لحساب المؤشرات بشكل مثالي استناداً إلى قيم متوقعة في المستقبل .

إلا أنه ، عملياً ، تحدد معظم الهيئات التنظيمية معامل الإنتاجية فقط استناداً على قيم مستقبلية . ويتم تحديد معامل التضخم وأوزان المؤشرات استناداً إلى البيانات الماضية الأكثر حداثة .

وهناك عدد من الأسباب العملية لتحديد معامل التضخم وأوزان المؤشرات استناداً إلى بيانات ماضية .

- في اقتصاديات كثيرة ، تعتبر معدلات التضخم الماضية وسيلة تنبؤ جيدة للتضخم في المستقبل .
- تعتبر عملية التنبؤ بمتغيرات التضخم ، والطلب ، والعائد اللازمة للتنبؤ بالأوزان معقدة ؛ و مستهلكة للوقت ، وتخضع لاختلافات طبقا لطريقة المعالجة .
- إن استخدام مدخل التنبؤ يستلزم تصحيح لموازنة تأثيرات أخطاء التنبؤ ، وهكذا يزداد التعقيد والغموض التنظيمي .

يعتبر أيضاً استناد معامل التضخم والأوزان إلى البيانات الماضية له عيوب. فعلى سبيل المثال، قد يختلف التضخم في المستقبل بدرجة كبيرة عن التضخم في الماضي . ويمكن تخفيف آثار هذا العيب بزيادة معدلات ضبط معامل التضخم أو بواسطة إنشاء آليات منبهة . سيتم مناقشتها فيما بعد .

من حيث المبدأ ، يمكن أن ترتكز أوزان المؤشرات على التكاليف أو العائدات . وتعتبر الأوزان المبنية على التكاليف بشكل عام الاختيار النظري الأكثر صحة ، ولكن بيانات تقدير التكاليف المستقبلية التي يمكن الاعتماد عليها ليست متوافرة في الغالب . ولذلك ، تختار عملياً معظم الهيئات التنظيمية الأوزان المبنية على العائدات لحساب المؤشرات الكلية في معادلة أقصى سعر . يجب أن تحترس الهيئات التنظيمية في اختيار الأوزان عندما تكون الأسعار غير متوازنة ويوجد تبادل دعم كبير . في هذا النوع من السيناريو قد توجد اختلافات كبيرة بين الأوزان المبنية على التكلفة والأوزان المبنية على العائد ويؤدى استخدام الأخيرة إلى انحراف حساب مؤشر السعر الفعلي .

يوجد مدخل آخر هو تحديد أوزان ثابتة لا تختلف من فترة إلى أخرى . وهذا المدخل أبسط إدارياً ويحد من احتمال تلاعب مؤسسة الاتصالات بمعادلة أقصى سعر بواسطة تحديد الأسعار استراتيجياً . وتحت هذا المدخل يعتبر تحديد أوزان مبنية على معايير التكلفة المستقبلية بديلاً محتملاً .

٤-٣-٤ معامل التضخم

تحتوى معادلة أقصى سعر على معامل للتضخم لحساب التغيرات في تكاليف مدخلات مؤسسة الاتصالات . فعلى سبيل المثال ، سوف يسمح معامل تضخم مقداره ٥% لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم بزيادة متوسط أسعارها بنسبة ٥ % مع بقاء كافة المتغيرات الأخرى ثابتة .

٤-٣-٤-١ معايير الاختيار

في معظم الاقتصاديات ، يتم استخدام عدد من المؤشرات المختلفة لقياس التضخم. على سبيل المثال، يقيس مؤشر سعر المستهلك أو مؤشر سعر التجزئة (CPI أو RPI) التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة بواسطة المستهلكين العاديين(مثل الطعام، ونقل المسافرين، والطاقة الكهربائية المستهلكة بالمنازل، الخ). ويقيس مؤشر سعر المنتج (PPI) التغيرات في أسعار السلع والخدمات المشتراة بواسطة أنواع مختلفة من الصناعات الإنتاجية (مثل أسعار العمالة، ونقل البضائع، والطاقة الكهربائية المستهلكة في الصناعة، الخ) .

أثناء وضع معادلة أقصى سعر ، يجب أن تختار الهيئات التنظيمية معامل تضخم مناسب (I) . يمكن الاختيار من بين مؤشرات تضخم موجودة أو معامل تضخم جديد

يتم حسابه . ولقد عرفت الهيئات التنظيمية التي قد نفذت تـنظيمات أقصى سعر عدداً من المعايير لاختيار مؤشر تضـخم يـتم اسـتخدامه كمعامل للتضخم . تم توضيح المعايير المستخدمة غالباً في الإطار ٤-٥ .

قد تملى ظروف وطنية خاصة وجوب أخذ قياسات أخرى فـي الاعتـبار . ومن غير المحتمل أن يتفوق أي قياس واحد محتمل للتضخم على جميع معايير الاختيار . وفي النهاية يجب أن يستند الاختيار إلى قرار للجهة التنظيمية مبنى على المعلومات .

إطار ٤-٥ : معايير اختيار معامل التضخم

انعكاس التغيرات على تكاليف مؤسسة الاتصالات

- لكـي يكـون معـامل التضـخم مـتغيراً نافعـاً ، فيجـب عـليه أن يعكس التغيرات في تكاليف مدخلات مؤسسة الاتصـالات . ويعـد هذا حاسماً في مواقف عدم الاستقرار الاقتصادي ، عندما يجب على معامل التضخم أن يسيطر عـلى التغيرات الكبيرة والمفاجئة في أسعار صرف عملة الدولة . ويعتبر ذلك مهماً بشكل خاص لمؤسسة الاتصالات التي تشترى نسبة كبيرة من معداتها بالعملة الأجنبية .

إمكانية الحصول عليه من مصدر موثوق به ، ومعلن ، ومستقل

- ويعتـبر ذلـك هامـاً إذا لزم أن يكون لتنظيمات أقصى سعر مصداقية لدى جميع الأطراف المشتركة . يجب أن يثق المشاركون من القطاع الخاص بالإضافة إلى المستثمرين الدوليين في القطاع في مصدر البيانات .

إمكانية الحصول عليه في توقيت مناسب

- لكـي تستجيب معادلة أقصى سعر بسرعة لأي تغيرات في تكاليف المدخلات ، يجب أن يكون معامل التضخم متاحاً بشكل مثالي بتأخير لا يزيد عن ٦ شهور ويفضل من ٢-٤ شهور .

القابلية للفهم

- توجـد فـائدة كـبيرة مـن اسـتخدام معامل تضخم يمكن فهمه بسهولة ليس فقط بواسطة جميع الأطراف في قطاع الاتصالات ، ولكن بواسطة الجمهور على نطاق واسع .

الثبات

- تخضع قيم بعض المؤشرات الإحصائية للمراجعة بعد إصدارها أول مرة . فعلى سبيل المثال ، في مارس ٢٠٠١ كان مؤشر CPI لينابر ٢٠٠١ هو ١٢٣,٤٧ ؛ إلا أن هذه القيمة قد عدلت إلى ١٢٣,٥٨ في يونيو ٢٠٠١ . إذا كان ممكناً يجب اختيار معامل التضخم الذي لا يتعرض لتعديلات كبيرة متكررة .

إطار ٤–٥ : معايير اختيار معامل التضخم (تابع)

التوافق مع معامل الإنتاجية الكلى للاقتصاد

سيكون لاختيار مؤشر السعر تأثيراً مباشراً على أسلوب حساب معامل الإنتاجية (X) لأن مكاسب الكفاءات في بقية الاقتصاد تؤثر على مؤسسة الاتصالات من خلال هذا المؤشر . وكما سيتم مناقشته فيما بعد ، فإن تضمين متغيرات محددة في معادلة أقصى سعر سوف يعتمد على ما إذا تم استخدام مؤشر سعر اقتصادي شامل أو مؤشر سعر للمدخلات الرئيسية لمؤسسة الاتصالات . وتمت مناقشة هذه السمة بتفصيل أكثر في القسم ٤–٣–٥.

٤–٣–٤–٢ مؤشرات التضخم المفيدة المحتملة

مع أخذ معايير الاختيار تلك في الاعتبار ، فإن الخطوة التالية هي فحص مقاييس التضخم الموجودة المتاحة في الدولة . ويتم عادة نشر عدد من المؤشرات أو الحصول عليها من مكتب الإحصاء الحكومي (إذا كان موجوداً)، و/أو البنك المركزي للدولة . وفي بعض الدول ، فإن هذه الإحصائيات يتم إعدادها بواسطة الوزارات الحكومية، مثل وزارات المالية، أو الإحصاء، أو التخطيط، أو التنمية الاقتصادية. ويمكن تصنيف مقاييس التضخم النافعة المحتملة إما كمؤشرات أسعار اقتصادية شاملة أو مؤشرات أسعار اقتصادية غير شاملة. وتم تصميم بعض مقاييس التضخم لتعكس التغيرات في أسعار النواتج الوطنية أو المحلية . فعلى سبيل المثال، فإن مؤشر سعر الناتج المحلى الإجمالي (GDP) يقيس تكلفة سلة محددة من السلع والخدمات التي تكون الناتج المحلى الإجمالي في سنة أساس محددة . ويتم تحديث هذا على فترات دورية . وبالمثل يغطى مؤشر سعر الناتج القومي الإجمالي (GNP) الاقتصاد بكامله .

ويوجد مؤشر ذو علاقة هو مؤشر انكماش الناتج المحلى الإجمالي أو مؤشر انكماش الناتج القومي الإجمالي. و نمطياً يتم تحديد مؤشر الانكماش بواسطة قسمة تكلفة سلة السلع والخدمات التي تكون الناتج المحلى الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي) بالأسعار الحالية على تكلفة نفس السلة بالأسعار الثابتة. ومن ثم يعكس مؤشر الانكماش ليس فقط التغيرات في الأسعار بمفردها ولكن أيضاً التغيرات في الأوزان المتصلة بمكونات الناتج المحلى الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي) إذا وجدت.

تستند مؤشرات الناتج المحلى الإجمالي (أو الناتج القومي الإجمالي) ومؤشرات الانكماش على أسس عريضة . وهي تعكس التغيرات في الأسعار التي تؤثر على سلة كبيرة من السلع والخدمات . ولقد اختارت هيئات تنظيمية كثيرة في الولايات المتحدة وكندا هذه المؤشرات الاقتصادية الشاملة مثل معامل التضخم لتضمينها في معادلتها لأقصى سعر .

وتعتبر مؤشرات أخرى ذات مجالات أضيق . فعلى سبيل المثال ، يقيس مؤشر سعر المستهلك (CPI) أو مؤشر سعر التجزئة (RPI) التغيرات في الأسعار التي يدفعها المستهلكون . وهي تقيس نمطياً تكلفة سلة محدودة من السلع والخدمات التي يشتريها المستهلكون في سنة أساس محدودة ، ويتم تحديثها على فترات دورية . ويعد هذا المجال الضيق هو أكبر عيوبها لأن مؤسسات الاتصالات تستهدف فقط جزءاً من تكلفتها في أسواق مستهلكي التجزئة . ومن ثم فإن مؤشرات CPI أو RPI قد تكون مؤشرات متواضعة للتضخم المؤثر على هيكل تكلفة مؤسسات الاتصالات .

وتوجد مجموعة أخرى من مقاييس التضخم ذات مجال أضيق هي مؤشر سعر المنتج، أو مؤشر السعر الصناعي، أو مؤشر سعر الجملة. وهي تقيس عموماً التغيرات في الأسعار التي تدفعها الشركات في عموم الاقتصاد، أو في قطاعات محددة من الاقتصاد .

ولقد اختار عدد من الهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة وأوروبا مؤشرات أسعار التجزئة كمعامل للتضخم يتم تضمينه في معادلاتهم لأقصى سعر . وفي الواقع ، تتم الإشارة في بعض الأحيان إلى تنظيمات أقصى سعر على أنها تنظيمات " مؤشر التجزئة – معامل الإنتاجية " (RPI-X) ، إشارة إلى مبادرة المملكة المتحدة في تنفيذ هذا التنظيم لأول مرة في أوائل الثمانينات ، عندما تمت خصخصة بريتش تليكوم .

٤-٣-٤-٣ معاملات تضخم أخرى

استناداً إلى المعايير العامة المذكورة من قبل وكذلك على فحص المؤشرات الموجودة، يجب أن تدرس الهيئة التنظيمية عيوب ومميزات كل مؤشر متاح على أنه معامل تضخم محتمل. من المحتمل أن تقرر الهيئة التنظيمية أن أي من المؤشرات الوطنية الموجودة لا يصلح. ويقدم الإطار ٤-٦ معاملات التضخم البديلة المحتملة .

٤-٣-٤-٤ فترة التعديل

يجب أن تقرر الهيئة التنظيمية كيف ستستخدم غالباً التغيرات في مؤشر التضخم الذي تم اختياره لتعديل معادلة أقصى سعر، وكم مرة سيسمح لمؤسسة الاتصالات بتعديل أسعارها . يشار إلى هذا بدورية تعديل معادلة أقصى سعر . وفي الدول الصناعية ، فإن دورة التعديل تكون مرة واحدة في السنة . ويعتبر هذا خياراً مجدياً لأن معدلات التضخم تميل إلى الانخفاض نسبياً والثبات في تلك الدول .

إلا أنه، تتعرض الكثير من الدول النامية إلى عدم استقرار اقتصادي أكبر . ومن ثم فإن الفترة الدورية المثالية للتعديل تكون أقل من سنة، مثلاً ٣ أو ٦ شهور. تقلل الفترات القصيرة نسبياً بين التحديث من تأثير تسارع أو تباطؤ التضخم على نفقات مؤسسة الاتصالات. ويجب أن تزن الهيئة التنظيمية بين مكاسب التعديلات المتكررة والنفقات الإدارية لتغيير ونشر الأسعار الجديدة على أسس دورية ، وعلى آجال قصيرة .

٤-٣-٤-٥ آلية تعديل معامل التضخم

أحد المداخل التي تم وضعها للتعامل مع عدم الاستقرار الاقتصادي هو تضمين آلية تعديل لتعديل معادلة أقصى سعر. وتحت هذا المدخل، يجب أن تختار الهيئة التنظيمية مؤشر تضخم قومي قياسي كمعامل تضخم لها على أن يتم تعديله على فترات طويلة نسبياً . إلا أنه كبديل، قد يتم عمل تعديل فوري لمعامل التضخم في حالة حدوث تطورات اقتصادية كبيرة وغير متوقعة .

وكمثال فقد يحدث التعديل عندما يزيد أو ينخفض مؤشر التضخم القومي المختار بمقدار كبير . وفي الدول ذات التاريخ الطويل في التضخم المنخفض الثابت نسبياً فإن هذا المقدار يمكن أن يكون في حدود ١٠-٢٠ % .

إطار ٤-٦ : معاملات تضخم بديلة

- أحد الخيارات هو استخدام مؤشر تضخم من دولة أخرى (أو مقاييس تضخم تم إعدادها بواسطة منظمات الأمم المتحدة و / أو مؤسسات التمويل الدولية ، أو بنوك التنمية الإقليمية ، أو البنك الدولي ، أو صندوق النقد الدولي (IMF) ، الخ) .
  - على سبيل المثال ، في الأرجنتين تستخدم بعض المرافق الخاضعة للتنظيم مؤشر سعر المُنتِج في الولايات المتحدة . وبعد ذلك يتم تحويله إلى العملة الوطنية . تم تصميم هذا الاختيار للتأكيد للمستثمرين الأجانب بربط عائداتهم بالعملة الصعبة .

- يوجد خيار آخر هو بناء مقياس جديد للتضخم يعكس بدقة أكثر هيكل تكلفة مؤسسة الاتصالات . وهذا المؤشر " المركب " الجديد يجب أن يكون توليفة موزونة من مؤشرات عديدة موجودة .
  - في كولومبيا ، على سبيل المثال ، يتم تبويب أسعار الوصول إلى الربط المدفوعة بواسطة مؤسسات الاتصالات اللاسلكية ومؤسسات الاتصالات الخارجية إلى مؤسسات الهاتف المحلية على أسس شهرية لعمل مؤشر مركب يتكون مما يلي :
    - مؤشر سعر الصرف بين عملتي الولايات المتحدة / كولومبيا ومتوسط الرسوم الجمركية ؛ الوزن : ٠,٣٨ .
    - مؤشر الحد الأدنى من الأجور الصناعية في كولومبيا ؛ الوزن : ٠,٢٩ .
    - مؤشر سعر المنتج في كولومبيا ؛ الوزن : ٠,٣٣ .
  - وبالمثل في شيلى يتم تحديد قيم أسعار الوصول المدفوعة بواسطة مؤسسات اتصال الهاتف المحمول لإنهاء المكالمات على شبكات الهاتف العمومية لمؤسسات الاتصالات (PSTN) على أسس شهرية لعمل مؤشر كلى موزون يتكون مما يلي :
    - مؤشر لمكون السلع والخدمات المستوردة الذي يعد جزء من مؤشر سعر الجملة في شيلي؛ الوزن: ٠,٢٦٣ .
    - مؤشر سعر الجملة في شيلى ؛ الوزن : ٠,٤٥٢ .
    - مؤشر سعر المستهلك في شيلى ؛ الوزن : ٠,١٩٥ .

مصدر مثال الأرجنتين : جرين وباردينا (١٩٩٩) .

يمكن أيضاً ربط آلية تعديل معامل التضخم بتغيرات رئيسية أخرى تؤثر بجدية على تكلفة تشغيل نظام للاتصالات . وفي دول كثيرة ، فإن التغيير المحتمل الأكثر خطورة هو تخفيض العملة الوطنية، وفي حين قد يقلل هذا تكاليف العمالة ، فإنه يرفع بدرجة كبيرة تكاليف المعدات ، والخدمات الاستشارية الأجنبية ، ونفقات التمويل ، إلخ . هذا وقد تم تقديم آلية تعديل للتعامل مع هذا النوع من التغيير في الإطار ٤-٧ .

٤-٣-٥ معامل الإنتاجية

تحتوى معادلة أقصى سعر على معامل للإنتاجية يستند إلى تقدير للزيادات المتوقعة في إنتاجية مؤسسة الاتصالات على مدى فترة معينة من الوقت . يضمن هذا

المتغير، والذي يشار إليه عادة "بالمعامل-X" أو " تعويض الإنتاجية"، أن المستهلكين يتلقون جزئياً أو كلياً مكاسب إنتاجية مؤسسة الاتصالات المتوقعة في شكل أسعار أقل. على سبيل المثال، إذا ظلت جميع المتغيرات الأخرى ثابتة، فسوف يؤدي معامل إنتاجية ٣% إلى تخفيضات سنوية في متوسط أسعار المستهلك مقدارها ٣% .

ويعد الاختيار الصحيح لمعامل الإنتاجية حاسماً لقابلية أي خطة أقصى سعر للتطبيق على المدى الطويل، ويعتبر غالباً اختيار معامل الإنتاجية أكثر سمة مثيرة للجدال عند تطبيق تنظيمات أقصى سعر. ويجب تحديد معامل الإنتاجية بحيث يمثل تحدياً لمؤسسة تشغيل الاتصالات، ويجب أن يعد المستهلكين بمكاسب أعلى بالقياس إلى الأنظمة التنظيمية البديلة . وإذا تم اتخاذ معامل إنتاجية منخفض جداً ، فسوف تحقق مؤسسة الاتصالات أرباحاً زائدة وقد يتعرض التنظيم لفقدان سمعته، وإذا تم اختيار معامل إنتاجية كبير جداً ، فقد لا يسمح لمؤسسة الاتصالات بتحقيق المتطلب الأساسي من العائد .

إطار ٤-٧ : معامل التضخم للتغيرات في أسعار صرف النقد الأجنبي

قد تؤدى تغيرات كبيرة في أسعار صرف النقد الأجنبي (FX) إلى إطلاق آلية لتعديل معامل التضخم في معادلة أقصى سعر . من الممكن ألا تعدل مقاييس التضخم الوطنية بسرعة كافية لتعكس التأثير الحقيقي للتغيرات الكبيرة في أسعار صرف النقد الأجنبي . فعلى سبيل المثال ، حدث هذا في إندونيسيا عام ١٩٩٧ ، عندما سببت الأزمة الاقتصادية في آسيا انخفاض الروبية الإندونيسية بسرعة من ٢٤٠٠ روبية مقابل الدولار الأمريكي إلى ١٤,٠٠٠ روبية مقابل الدولار الأمريكي . وعند المقارنة ظلت مؤشرات التضخم الإندونيسية ثابتة، وحيث أن مؤسسات الاتصالات تدفع بالعملات الأجنبية مقابل شراء المعدات ، ونفقات التمويل ، الخ ، فقد ترجم الانخفاض في الروبية إلى زيادة ضخمة في نفقات التشغيل ، والتي لم تنعكس على مؤشرات التضخم الوطنية .

ولمواجهة هذه التغيرات الكبيرة في أسعار صرف النقد الأجنبي ، يمكن توفير آليات سابقة الإعداد لتعديل معامل التضخم ، على سبيل المثال ، إذا كانت النسبة المئوية للتغير في المتوسط الشهري لسعر صرف النقد الأجنبي أعلى من النسبة المئوية المناظرة للتغير في معامل التضخم بمقدار معين (مثلاً ٢٠-٣٠%) خلال أي فترة زمنية محددة .

على سبيل التوضيح ، دعنا نفترض ٢٥% كحد أدنى . فإذا انخفضت الروبية الإندونيسية بنسبة ٣٥ % خلال الفترة المعنية (أي حدثت زيادة مقدارها ٣٥ % في كمية الروبيات اللازمة لشراء دولار أمريكي) . ولكن زاد مقياس التضخم الوطني بنسبة ٣٠ %، فسوف لا تطبق آلية التعديل، وإذا زاد مقياس التضخم بنسبة ٥ % فقط فسوف تطلق آلية التعديل.

٤-٣-٥-١ تحديد معامل الإنتاجية

يمكن تقسيم معامل الإنتاجية إلى " التعويض الأساسي " وعوامل التعديل . ويجب أن يعكس التعويض الأساسي الإنجازات الماضية المتعلقة بنمو الإنتاجية لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . فإذا كان تضخم سعر مدخلات مؤسسة الاتصالات في الماضي أكثر انخفاضاً من الشركات الأخرى في الاقتصاد ، فيجب أن ينعكس ذلك على التعويض الأساسي. يتم إدخال معاملات التعديل لكي تؤخذ في الاعتبار التغيرات في بيئة تشغيل مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . على سبيل المثال، يجب أن يعكس معامل التعديل إدخال تنظيمات أقصى سعر، أو إدخال المنافسة، أو خصخصة مؤسسة الاتصالات.

هناك مدخلان رئيسيان لتحديد معامل الإنتاجية. أحد المداخل، والذي ستتم الإشارة إليه بطريقة الإنتاجية التاريخية، والتي تعتمد على المعلومات التاريخية حول الأداء الإنتاجي للشركة الخاضعة للتنظيم لتحديد التعويض الأساسي . بمجرد حساب التعويض الأساسي، يجب إضافة بعض عوامل التعديل أو طرحها لأخذ التغيرات في بيئة تشغيل مؤسسة الاتصالات في الحسبان، وترتكز عوامل التعديل هذه على المعايير التنظيمية أو المنهجيات التوكيدية الأخرى ويستند هذا المدخل على فهم أن الإنتاجية في الماضي، مع التعديلات، هي مؤشر جيد للإنتاجية في المستقبل. ويخضع تنفيذ هذا المدخل لإمكانية إتاحة بيانات معينة . قد تحتاج الحسابات إلى بيانات كثيفة جداً وتتطلب بيانات ذات طبيعة خاصة موثوق بها ومتناسقة بتفصيل مناسب لمدة مناسبة من الزمن .

والمدخل الآخر، الذي سوف نشير إليه بالطريقة التنظيمية المرجعية يقر أنه في بعض الأحوال، لا يكون الأداء التنظيمي في الماضي مؤشراً جيداً للأداء المتوقع في المستقبل. قد تكون هذه هي الحالة عندما خضع القطاع للتنظيم في الماضي بواسطة تحديد الأسعار تقديرياً (أو لم يخضع لأي تنظيم على الإطلاق) . وقد تكون هذه هي الحالة أيضاً حيث لا يتم تشغيل القطاع بكفاءة في ظل الملكية العامة أو يتعرض لتغير هيكلي كبير ، مثل التجريد من السلطات، وفي هذه الأحوال ، قد يكون تأثير عوامل التعديل أكبر بكثير من تأثير التعويض الأساسي المحسوب، ويحتمل أن يكون معامل الإنتاجية المرجعي هو البديل العملي الوحيد في الكثير من الدول النامية . فهناك لا يحتمل أن يكون لدى الهيئة التنظيمية سبيلاً إلى بيانات إنتاجية تاريخية يعتمد عليها ومتوافقة لتحديد معامل الإنتاجية في الماضي .

٤-٣-٥-٢ طريقة الإنتاجية التاريخية

يمكن استخدام عدد من الطرق التجريبية لمساعدة الهيئة التنظيمية في تحديد معامل الإنتاجية.وقد تم وضع معظم هذه الطرق في الدول التي طبقت أولا تنظيمات أقصى سعر (المملكة المتحدة، والولايات المتحدة، وكندا، الخ). الطريقة المفضلة لتحديد معامل الإنتاجية هي إجراء دراسة لمعامل الإنتاجية الكلي (TFP) باستخدام البيانات التاريخية عن مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم و/أو عن القطاع. يقدم الإطار ٤-٨ نظرة عامة عن معامل الإنتاجية الكلي وكيف يمكن تطبيقه على قطاع الاتصالات .

الإنتاجية التاريخية – التعويض الأساسي

الغرض من تنظيمات أقصي سعر هو الالتزام بنظام قوي السوق التنافسية . تطلب هذه القوي من مؤسسات الاتصالات تحسين الإنتاجية وتمرير مكاسبها إلي عملائها في شكل أسعار أقل، بعد أخذ زيادة أسعار المدخلات في الاعتبار. وإذا كانت جميع قطاعات الاقتصاد تنافسية تماماً، فسوف تزيد أسعار المخرجات في الاقتصاد بمعدل يساوي الفرق بين معدل زيادة أسعار المدخلات ومعدل زيادة الإنتاجية .

إطار ٤ -٨ : معامل الإنتاجية الكلي

الإنـــتاجية هـــي مقيـــاس لكيفية استخدام كيان للمدخلات بفاعلية لإنتاج مخرجات . وهي قياس للكفاءة التشغيلية . أحد مقاييس الإنـــتاجية الـــنمطية ولكن الجزئية في صناعة الاتصالات هو عدد الخطوط (مخرج واحد) لكل موظف (مدخل واحد) . كما ذكـــر من قبل فإن عدد الخطوط لكل موظف يعد مقياساً جزئياً فقط باعتبار أنة يمكن للمرء زيادة عدد الخطوط بزيادة استثمار رأس المال أو المواد . وفي نفس الوقت ، تنتج مؤسسة الاتصالات مخرجات كثيرة أكثر من مجرد عدد الخطوط .

يقيس معامل الإنتاجية الكلي (يعرف أيضاً بالإنتاجية متعددة المعاملات) كيف تستخدم بفاعلية مؤسسة اتصالات ،أو صناعة ، أو اقتصـــاد جميـــع المدخلات لإنتاج جميع المخرجات .ويمكن القول بأنة يجب زيادة معامل الإنتاجية الكلي إذا أنتجت مؤسسة اتصـــالات مخـــرجات أكثر بنفس كمية المدخلات ، أو إذا أنتجت نفس المخرجات بكمية مدخلات أقل . يساوي معمل الإنتاجية الكلي نسبة حجم المخرجات إلي حجم المدخلات . ويمكن التعبير جبرياً عن مؤشر معامل الإنتاجية الكلي كالأتي :

$$TFP=Q/Z$$

حيـــث Q هـــي مؤشر حجم المخرجات الكلي وZ هي مؤشر حجم المدخلات الكلي . لاحظ أنة بالنسبة لتنظيمات أقصي سرعة نحـــن معـــنيون بالـــتغيرات فـــي مؤشـــر معـــامل الإنـــتاجية الكـــلي ، بـــدلاً من مقداره ، فإذا أشرنا إلي التغيرات بالرمز Δ ، فيمكن التعبير عن التغير في مؤشر معامل الإنتاجية الكلي بالأسلوب التالي :

$$\Delta TFP = \Delta Q/\Delta Z$$

<u>مثـــال:</u>

إذا زاد مؤشـــر حجم المخرجات بنسبة ٥ % (أي أن ΔQ= ١,٠٥)وإذا ذات مؤشر حجم المدخلات بنسبة ٢ % (أي أن ΔZ = ١,٠٢) فيكون التغير في مؤشر معامل الإنتاجية الكلي ٢,٩٤ %

١,٠٢٩٤=١,٠٢/١,٠٥=ΔTFP

لاحـــظ أنه من أجل التبسيط فإن الهيئات التنظيمية والمحللين غالباً ما يقربون العلاقة الضربية بين TFP، و Q، و Z بواسطة علاقـــة إضافية . في هذه الحالة ، إذا زادت المخرجات بنسبة ٥ % وزادت المدخلات بنسبة ٢ % فيمكن القول بأن TFP قد زاد بنسبة ٣ %.

التقريب : ΔZ - ΔQ ≅ΔTFP

≅ ٥ % - ٢ %

≅ ٣ %

ويجـــب التركيز علي أنة في حين أن هذا النوع من التقريب شائع إلا أنة ليس دقيقاً دائماً . وفي حين أنه في المثال السابق كان تقـــريب (٢،٩٤ %) قريـــباً جداً من الرقم الفعلي (٣ %).فإن الحالة ليست دائماً هكذا.وعموماً كلما كان التغير في TFP أكبر كانت عدم الدقة في التقريب أكبر .

وكما ذكرنا في برنشتاين وسابينجتون (١٩٩٨)، إذا كانت مؤسسات الاتصالات الخاضعة للتنظيم مثل شركة نمطية فإن الهيئة التنظيمية للاتصالات يمكنها الالتزام بنظام السوق بواسطة تقييد الزيادات في أسعار مؤسسة الاتصالات بالمعدل الاقتصادي الشامل لتضخم الأسعار . سوف يتطلب هذا التقييد من مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم تحقيق نفس مكاسب الإنتاجية مثل تلك التي تحققها الشركة النمطية ، وتمرير هذه المكاسب إلي عملائها بعد تعديلها وفقاً للمعدل النمطي لتضخم أسعار المدخلات . إذا واجهت مؤسسة الاتصالات نفس معدل تضخم أسعار المدخلات مثل الشركات الأخرى في الاقتصاد فإن معامل الإنتاجية يجب تحديده بصفر .

ولذلك ، فإن معامل الإنتاجية يجب أن يعكس عموماً المدى الذي:

- تكون فيه مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم قادرة علي زيادة إنتاجيتها أسرع من الشركات الأخرى في الاقتصاد .
- تزيد فيه أسعار المدخلات المستخدمة بواسطة مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم ببطء أكثر من أسعار المدخلات التي تواجهها الشركات الأخرى في الاقتصاد (يشار إلي هذا غالباً بالفرق في أسعار المدخلات أو IPD) .

يجب عادة أن تتمتع مؤسسات الاتصالات بزيادة إنتاجية أسرع من الشركات الأخرى بسبب المعدل السريع للتغير التكنولوجي في صناعة الاتصالات . ويجب أن يكون لمؤسسات الاتصالات أيضاً تضخم أسعار مدخلات أقل بسبب تناقص تكلفة الوحدة في المعالجة، والتحويل، والإرسال .

إذا تمكنت مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم من تحقيق زيادة إنتاجية أسرع أو تمتعت بتضخم سعر مدخلات أقل من الشركات الأخرى في الاقتصاد، عندئذ يجب أن يطلب من مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم تمرير المكاسب المصاحبة لذلك إلي العملاء في شكل أسعار أقل .

علي سبيل المثال ، افترض أن المعدل السنوي لزيادة الإنتاجية لمؤسسة اتصالات خاضعة للتنظيم هو ٣ % وأن معدل الزيادة المناظرة في أماكن أخري في الاقتصاد هي ١ % ومن المتوقع أن تزيد أسعار المدخلات في الصناعة الخاضعة للتنظيم بنسبة ٠,٥ % سنوياً ، وأن معدل الزيادة المناظرة في أسعار المدخلات في أماكن أخري من الاقتصاد هي ٢،٥%. في هذه الحالة يجب تحديد معامل الإنتاجية بنسبة ٤ % تقريباً (=[٣-١]+[٢,٥-٠,٥]).لاحظ أنة للتبسيط قد تم تقريب معامل الإنتاجية بواسطة إضافة وطرح المتغيرات المختلفة . وكما ذكر في إطار ٤-٨ ، فإنه بالنسبة للأعداد الصغيرة فإن هذا التقريب يعتبر منصفاً بشكل عام للحساب الضربي الصحيح حسابياً .

يقدم جدول ٤-٢ نتائج بعض دراسات معامل الإنتاجية الكلي لصناعة الاتصالات في الولايات المتحدة ، وأداء معامل الإنتاجية الكلي المناظر للاقتصاد الأمريكي ككل . استناداً إلي جدول ٤-٢ ودراسات أخري (تشمل تلك التي أجريت علي صناعة الاتصالات الكندية)، يبدو أنة قد تحققت زيادة إنتاجية علي المدى الطويل في صناعة الاتصالات في أمريكا الشمالية أعلي بنسبة من ٢-٢,٥٠ % تقريباً من زيادة الإنتاجية في الاقتصاديات

المـــناظرة . وبعـــض هذه الدراسات قديمة وقد تغيرت الفروق الإنتاجية حديثاً .

ســيكون لاخــتيار معـــامل التضخم تأثيراً على اختيار مـــتغيرات حســـاب الـــتعويض الأساسي . إذا تم اختيار مؤشـــر تضخم عام لمعامل التضخم ، (مثل مؤشر سعر مرتـــبط بالناتج المحلي الإجمالي (GDP-PI) ، أو مؤشر سعر المستهلك (CPI) ، أو مؤشر سعر التجزئة (RPI) ، إلـــخ)،فيجب حساب تعويض الإنتاجية الأساسي كما في المثال الوارد بالفقرتين السابقتين .استناداً إلي هذا المدخل توحـــي الأشـــكال في جدول ٤-٢ بتعويض أساسي بين ٢% و ٢،٥ % . إلا أنـــة ، إذا تـــم اتخاذ مؤشر نوعي لمؤسســـة اتصــــالات أو قطـــاع اتصالات فإن التعويض الأساسي المناسب هو ببساطة معامل الإنتاجية الكلي المحسوب للاتصالات . ويشار إلي هذا بالمدخل المباشر. واســـتنادا علي هذا المدخل فإن الأشكال في جدول ٤-٢ توصي بتعويض أساسي بين ٣،٠ % و٣،٥ % .

تعديلات الإنتاجية التاريخية

عدلـــت الكثير من الهيئات التنظيمية التعويض الأساسي بواســـطة معـــاملات أخري لتأخذ في الحسبان التغيرات الكـــبيرة فـــي بيئة تشغيل مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتـــنظيم . وسوف نستعرض بعضاً من معاملات التعديل الرئيســـية فيمـــا بعد . ويتم تحديد معاملات التعديل هذه اســـتنادا إلي الطرق المرجعية أو التنبئية، مثل المتواليات الزمنية ، أو عينة من دراسات الاقتصاد القياسي .

معامل التنظيمات المحفزة

بعـــد أن تحـــل تنظيمات أقصي عائد محل تنظيم معدل العـــائد ، أو الأكـــثر احتمالاً ، عندما تصبح هي الشكل الأول لتنظيم الأسعار المستندة إلي القواعد المتبناة ،

جدول ٤-٢ : تقديرات مختارة لمعامل الإنتاجية الكلي في الولايات المتحدة

الجهة محل الدراسة	الفترة الزمنية	COM	US	DIFF
ناديري - شانكرمان	١٩٤٧-١٩٧٦	٤,١	٢,٠	٢,١
جورجنسون	١٩٤٨-١٩٧٩	٢,٩	٠,٨	٢,١
كريستنسين	١٩٤٧-١٩٧٩	٣,٢	١,٩	١,٤
AT&T	١٩٤٨-١٩٧٩	٣,٨	١,٨	٢,٠
A.P.C	١٩٤٨-١٩٨٧	٤,٠	١,٧	٢,٣
كريستنسين	١٩٥١-١٩٨٧	٣,٢	١,٢	١,٩
كراندال	١٩٦٠-١٩٨٧	٣,٤	١,٣	٢,١
DRI	١٩٦٣-١٩٩١	٣,٠	٠,٢٠	٢,٨
كريستنسين	١٩٨٤-١٩٩٣	٢,٤	٠,٣	٢,١

ملاحظة: صناعة الاتصالات في الولايات المتحدة (COM)، اقتصاد الولايات المتحدة (US)، والفرق (DIFF %)

المصدر : تايلور (١٩٩٧)

فيمكن أن تتوقع مؤسسات صناعة الاتصالات تحقيق معدل زيادة إنتاجية أكبر مما كانت تحقق في الماضي.

في تلك الظروف ، تضيف بعض الهيئات التنظيمية إلي التعويض الأساسي ما يسمي أحياناً بحصة إنتاجية المستهلك (CPD) . بحثت عدد من دراسات الاقتصاد القياسي تأثير خطط التنظيمات المحفزة علي إنتاجية مؤسسات الاتصالات . وقد استنتجت هذه الدراسات في جملتها أن للتنظيمات المحفزة تأثيرا إيجابياً علي زيادة الإنتاجية .

من حيث المبدأ ، فإن حصة إنتاجية المستهلك (CPD) يجب أن تعكس أفضل تقدير في معدل زيادة الإنتاجية في القطاع الخاضع للتنظيم والذي سيتم تحقيقه بواسطة الحوافز المشجعة المتأصلة في التنظيم الجديد. يسمح بتغير هذا المتغير – الذي يشار إلية أيضاً بمعامل المرونة – علي مدي عمر خطة أقصي سعر . علي سبيل المثال ، قد يكون المتغير أعلي في بداية الخطة و يقل قرب نهايتها . وعموماً فإن حصص إنتاجية المستهلك (CPDs) المتبناة في الولايات المتحدة وكندا كانت أقل من ١ % في السنة .

تعديل المنافسة

يعتبر ظهور المنافسة القوية تغيراً هيكلياً أخر يمكن أن يؤثر علي قيمة معامل الإنتاجية في ظل تنظيمات أقصي سعر، إلا أن تأثير المنافسة المتزايد ليس واضحاً .

من ناحية فإن المنافسة المتزايدة ، مثل التغير في التنظيم، يمكن أن ترغم مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم علي العمل بفاعلية أكبر ، وبهذه الوسيلة يتحقق معدل زيادة إنتاجية أعلى ، خاصة إذا لم يتم فرض حصة إنتاجية مستهلك (CPD) .

من ناحية أخري ، يمكن للقوي التنافسية المتزايدة أن تنقل حصة السوق من مؤسسات الاتصالات القديمة إلي مؤسسات اتصالات جديدة، وقد تكون النتيجة خفض لا يمكن تجنبه في معدل زيادة مخرجات مؤسسات الاتصالات القديمة. وقد يكون هذا الخفض– خاصة علي المدى القصير – لمعدل الزيادة في مخرجات مؤسسات الاتصالات القديمة أكبر من أي خفض مصاحب لمعدل زيادة مدخلاتها، ويؤدي هذا إلي معدل زيادة إنتاجية أقل بالنسبة لمؤسسة الاتصالات القديمة التي تطالب بمؤشر إنتاجية أقل ، ويتفاوت الدليل التجريبي بشأن تأثير المنافسة علي زيادة الإنتاجية . لم تبين عدد من المتواليات الزمنية الحديثة ، وعينات من دراسات الاقتصاد القياسي أي علاقة بين المنافسة وزيادة الإنتاجية، بعد أخذ المعاملات الأخرى في الحسبان .

معامل الخصخصة

تقترح المراجع النظرية أن الخصخصة يجب أن تزيد نمو الإنتاجية . وقد دعمت النظرية بواسطة دراسات الاقتصاد القياسي الحديثة التي وجدت أن الخصخصة تزيد الإنتاجية بنسبة من ٠,٥- ١,٠% في السنة على الأقل .

٤-٣-٥-٣ طريقة المرجعية التنظيمية

في بعض الحالات ، لا يعتبر أداء الإنتاجية في الماضي مؤشراً جيداً للأداء المتوقع في المستقبل . قد تكون هذه هي الحالة عند ما يكون القطاع غير خاضع لتنظيم

الأسعار ، أو لا يعمل بكفاءة ، أو خاضع لتغير هيكلي كبير جداً .

في هذه الظروف ، أو عندما يحدث تغير عنيف في مؤسسة الاتصالات أو بيئتها التشغيلية ، يجب وضع معامل الإنتاجية استناداً إلى قرار للجهة التنظيمية ومستشاريها يستند إلى معلومات . يمكن أن توفر الخبرة الدولية بتنظيمات أقصى سعر معايير مفيدة في هذه الحالات . ولهذا نشير إلى هذه الطريقة بالمرجعية التنظيمية .

علاوة على ذلك ، قد يكون هذا المدخل هو البديل العملي الوحيد في الكثير من الدول النامية بسبب الافتقار إلى البيانات التاريخية التفصيلية الدقيقة على مدى فترة مناسبة من الزمن لحساب معامل الإنتاجية الكلي (FTP)، وبشكل أعم قد تكون الطريقة التاريخية أقل قابلية للتطبيق في الاقتصاديات النامية للأسباب التالية :

- من المتوقع أن يؤدي مستوى كثافة الاتصالات المنخفض ، وخصخصة مؤسسات الاتصالات الحكومية السابقة إلى تحسينات إنتاجية كبيرة .
- قد يؤثر عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي ، والافتقار إلى هيكل قانوني وتنظيمي واضح على مستويات الإنتاجية ، و
- أوضحت الشواهد الحديثة أن اللحاق بالتكنولوجيا واحتمالات النمو الكبير للقطاع في الدول النامية تعني أن زيادة الإنتاجية يجب أن تكون أعلى منها في اقتصاديات الدول الصناعية . يوحي هذا بوجوب تحديد معامل الإنتاجية عند مستويات عالية نسبياً . ومن ناحية أخرى، توجد بعض قطاعات الاتصالات الفعالة جداً في العالم النامي قد لا تتعرض لظاهرة "اللحاق بالتكنولوجيا" تلك .

ترفع عموماً الدول التي لديها عدد من خطط أقصى سعر معامل الإنتاجية مع الوقت . أحد الأمثلة على ذلك بريتش تليكوم (BT) في المملكة المتحدة (UK) ، حيث قد تم زيادة معامل الإنتاجية من ٣% في الفترة من ٨٤- ٨٩ إلى معاملات أعلى بكثير في السنوات الأخيرة (أنظر الجدول ٤ – ٣) . ولقد كان هذا "التضييق" التنظيمي نتيجة لأداء أفضل مما كان متوقعاً لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . وتعكس أيضاً الزيادات الكبيرة في معامل الإنتاجية من قيمة ابتدائية متواضعة درجة من الحذر التنظيمي مع انحياز ابتدائي تجاه ضمان تلبية المطلب الأساسي من العائد لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم .

لن تكون هناك خطة أقصى سعر مثالية أو دائمة، بصرف النظر عن دقة تصميمها . ومن طبيعة التنظيمات الجيدة أن تتطور مع السوق والتطورات في السياسات . وربما يتم توضيح الطبيعة المتطورة لتنظيمات أقصى سعر في أفضل صورة بواسطة التغيرات في خطط أقصى سعر المختلفة التي تم تطبيقها على بريتش تليكوم. وكانت بريتش تليكوم هي أول مؤسسة اتصالات خضعت لتنظيمات أقصى سعر . وظلت خاضعة لهذا النوع من التنظيمات ، ولكن كما هو موضح في الجدول ٤–٣ ، فقد كانت هناك تغييرات كبيرة على مدى السنين .

ويجب أن تشعر الهيئات التنظيمية التي تعتزم إدخال تنظيمات أقصى سعر بالثقة من التجربة البريطانية .

كان القرار المهم عند خصخصة بريتش تليكوم هو تبنى تنظيمات أقصى سعر وبدون تحديد معامل إنتاجية محدد لها، ولا التفصيلات الأخرى لها ، وكان الشكل الفعلي للتنظيمات ليس قالباً جامداً، وكما هو الحال في دول أخرى تبنت تنظيمات أقصى سعر ، فقد استمر إجراء التعديلات مع زيادة خبرة الهيئة التنظيمية بهذا الشكل من

التنظيمات، وبالتحديد فيما يتصل بتحديد معامل الإنتاجية.

تقدم الجداول ٤ – ٤ ، و ٤–٥ أمثلة لمعاملات الإنتاجية الحالية المتبناة بواسطة الهيئات التنظيمية حول العالم، وعلى الرغم من وجود بعض الاختلافات في معاملات الإنتاجية التي حددتها الهيئات التنظيمية، استنادا إلى هذه العينة المنتقاة، عندما تم تضمين معظم خدمات مؤسسة الاتصالات في تنظيمات أقصى سعر، فقد اختارت الكثير من الهيئات التنظيمية معامل إنتاجية يتراوح بين ٣,٥–٤,٥% كمعامل إنتاجية ابتدائي، ويتوافق هذا المدى عموما مع المدخل التفاضلي لحساب معامل الإنتاجية .

جدول ٤–٣ : ملخص خطط أقصى سعر لبريتش تليكوم

الفترة	معامل الإنتاجية	الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر	قيود التسعير الرئيسية الأخرى	الخدمات الرئيسية غير الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر
٨٤–٨٩	٣,٠	الاشتراك ، والمكالمات المحلية والخارجية	الاشتراك المنزلي (RPI+2)	الخدمات الايجارية ، والمكالمات الدولية، وخدمات عامل التحويلة، ورسوم الربط ، ومكالمات الهواتف العمومية
٨٩–٩١	٤,٥	الاشتراك ، والمكالمات المحلية والخارجية	الاشتراك(RPI+2)؛ الربط (RPI+2)؛ الدوائر الخاصة (RPI+0) .	الخدمات الايجارية ، والمكالمات الدولية ، ومكالمات الهواتف العمومية.
٩١–٩٣	٦,٢٥	الاشتراك ، وسوم المكالمات المحلية والخارجية ، المكالمات الدولية ؛ الخصومات الكبيرة .	الاشتراكات المنزلية واشتراك خط مفرد (RPI+2)؛ اشتراك في خطوط متعددة(RPI+5)؛ الربط (RPI+2)؛ الدوائر الخاصة (RPI)؛ متوسط الفاتورة المنزلية (RPI) .	خدمات تأجير الخطوط الهاتفية، مكالمات الهواتف العمومية .
٩٣–٩٧	٧,٥	الاشتراك ؛ والمكالمات المحلية والخارجية ؛ و المكالمات الدولية ؛ ورسوم الربط	جميع الاشتراكات (RPI+2) ؛ جميع الأسعار المنفصلة في سلة والمقيدة بمؤشر RPI وتشمل رسوم الربط ، وسلة الدائرة الخاصة (RPI).	مكالمات الهواتف العمومية
٩٨–٢٠٠١	٤,٥	رسوم خدمات التجزئة: اشتراك الربط المنزلي؛ والمكالمات المحلية والخارجية والدولية ؛ استنادا إلى نماذج الإنفاق وجد أن ٨٠% من عملاء المنازل يمثلون أقل إنفاق	حزمة تأمين العمل ، وتشمل الاشتراك (RPI) ، والدوائر الخاصة التناظرية (RPI) .	مكالمات الهواتف العمومية
	٨,٠	رسوم الشبكة : خدمات الوصول غير التنافسية (بدء ونهاية المكالمة، والإرسال لمرة واحدة ، ونقل الملكية الموضعي إلى شخص أخر) والخدمة النوعية للربط .	تقسم الخدمات إلى ثلاث سلات ، كل سلة تخضع لأقصى سعر RPI-8	

المصدر : مقتبس من منظمة OECD (١٩٩٥) و Oftel (٢٠٠٠أ) .

قد تساعد التوجيهات الأكثر تفصيلا والتي ستتم مناقشتها فيما بعد في القرارات التنظيمية التي تحدد معامل الإنتاجية . قطاع الاتصالات بمعدل أعلى بدرجة كبيرة من الاقتصاد.

جدول ٤-٤: معاملات الإنتاجية لخطط تنظيمات أقصى سعر وطنية منتقاة

الدولة	معامل الإنتاجية
الأرجنتين	٥,٥
أستراليا	٧,٥
كندا	٤,٥
شيلى	١,١
كولومبيا	٢,٠
الدانمارك	٤,٠
فرنسا	٤,٥
ايرلندا	٦,٠
المكسيك	٣,٠
البرتغال	٤,٠
المملكة المتحدة	٤,٥
الولايات المتحدة	٦,٥

جدول ٤-٥: معاملات الإنتاجية لخطط تنظيمات أقصى سعر فى ولايات منتقاة فى الولايات المتحدة الأمريكية .

الولاية	معامل الإنتاجية
كونيكتيكت	٥,٠
ديلاور	٣,٠
جورجيا	٣,٠
إيلينوى	٤,٣
مين	٤,٥
ماساشوسيتس	٤,١
ميتشيجان	١,٠
نيويورك	٤,٠
كارولينا الشمالية	٢,٠
أوهايو	٣,٠
رودأيلاند	٤,٠
ويسكونسين	٣,٠

المرجعية التنظيمية

➢ **المدخل التفاضلي**

يقبل عموماً أن يكون فرق الإنتاجية التاريخي على المدى الطويل بين قطاع الاتصالات والاقتصاد من ٢-٢,٥% أو أعلى . ولقد ناقشنا هذا المدى في القسم السابق . وقد تكون هذه العلامة المرجعية أكبر عندما يتوقع أن ينمو

ويقبل عموما أن يكون فرق سعر المدخلات التاريخي على المدى الطويل (IPD) بين قطاع الاتصالات والاقتصاد موجباً ، ولكن أقل من ١% ، ويمكن تخفيض فرق IPD إذا كانت ، على سبيل المثال ، تنمو أجور عمال الاتصالات أسرع من أجور العمال المتوسطين . وعلى العكس ، يجب رفع فرق IPD إذا زاد معدل

الإنتاجية المحسنة للتطورات التكنولوجية في صناعة الاتصالات .

➢ **المدخل المباشر**

يقبل عموماً أن يكون أداء الإنتاجية التاريخي على المدى الطويل لقطاع الاتصالات من ٣- ٣,٥% أو أعلى . ولقد ناقشنا هذا المدى في القسم السابق . ويمكن لهذه العلامة المرجعية أن تكون أعلى إذا توقع نمو الإنتاجية في قطاع الاتصالات بمعدل أعلى إلى حد كبير من معدل نمو الاقتصاد .

يمكن عمل تعديلات من أجل تأثيرات إدخال تنظيم الأسعار المحفزة ، والمنافسة ، والخصخصة ، عندما تنطبق هذه الشروط .وقد تمت مناقشة هذه العوامل وتأثيراتها من قبل . يقدم الجدول ٤ – ٦ ملخص عددي لتقديرات مرجعية نوقشت في هذا القسم ، وهي ذات طبيعة عامة . ويوصي بأن تنفذ كل دولة معامل إنتاجية كلى (TFP) مناسب أو دراسة مرجعية تستند إلى الظروف الوطنية النوعية .

تعديلات المرجعية التنظيمية

جدول ٤-٦ : ملخص التقديرات المرجعية لتحديد معامل الإنتاجية (%)

	المدخل التفاضلي	**المدخل المباشر**
التعويض الأساسي	٢,٠ – ٢,٥	٣,٠ – ٣,٥
عوامل التعديل		
التنظيمات المحفزة	٠,٥- ١	
المنافسة	٠,٠*	
الخصخصة	٠,٥ – ١,٠	

ملاحظة : *يمكن زيادتها حتى ٠,٥ إذا اقترنت المنافسة مع الخصخصة .

المصدر : استنادا إلى مقالة مكارثى تترو بشأن المراجع والخبرة المتعلقة بتنظيمات أقصى سعر في الدول الصناعية .قد تكون التقديرات أقل قابلية للتطبيق في الدول النامية، وهذه التقديرات ذات طبيعة عامة . يوصي بأن تنفذ كل دولة عامل إنتاجية كلى (TFP) مناسب أو دراسة مرجعية تستند إلى الظروف الوطنية النوعية .

٤-٣-٦ الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر والخدمات غير الخاضعة لها

القرار الأساسي الذي يجب اتخاذه في تنظيمات أقصى سعر هو اختيار الخدمات التي تخضع للتنظيم عموماً ، تطبق الهيئات التنظيمية تنظيمات أقصى سعر على الخدمات التي تقدمها على أساس احتكاري أو مسيطر عليه، وتمت مناقشة مبادئ تنظيم الأسعار في الملحق (ب) لهذا الدليل .

في أسواق كثيرة ، يتم التمييز بين "الخدمات الأساسية" والتي يتم تحديد أقصى سعر لها ، والخدمات الأخرى التي لا تخضع لأقصى سعر . وتستثنى عادة الخدمات المقدمة في الأسواق التنافسية بشكل كامل من خطط أقصى سعر. ويوجد في بعض الأحيان خط رمادي بين الفئات، وقد عالجت الهيئات التنظيمية نفس أنواع الخدمات بشكل مختلف. تذكر الجداول ٤-٧، و٤-٨ أنواع الخدمات المغطاة بخطط أقصى سعر في نفس السلطات حول العالم كما في الجداول ٤-٥، و ٤-٦ .

في بعض الأحيان يتم وضع الخدمات في سلات أقصى سعر لتعزيز المنافسة ولحماية العملاء . ويوجد مثال لذلك في حالة رسوم الربط . يمكن تضمين رسوم إتاحة الربط في أقصى سعر عالمي والذي يشمل خدمة "التجزئة" للمستهلك وخدمة "الجملة" للإتاحة. وسوف يجعل هذا من الممكن تمرير مكاسب الإنتاجية المتوقعة أثناء تقديم خدمات الإتاحة إلى المنافسين لتنعكس في النهاية على أسعار التجزئة . ويمكن أيضا وضع خدمات الإتاحة في سلة منفصلة عن خدمات التجزئة لمنع المورد المسيطر من "تقييد أسعار" منافسيه من خلال تحكمه في كل من تسعير خدمات التجزئة والجملة .

٤-٣-٧ سلات الخدمات

بعد اختيار الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر، يجب تحديد هيكل خطة أقصى سعر . وإحدى سمات تنظيمات أقصى سعر هي احتفاظ مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم ببعض المرونة في التسعير . وتعتبر هذه المرونة هامة بشكل خاص عندما يتطلب الأمر إعادة توازن أسعار بشكل كبير ضمن خطة أقصى سعر . وتعتبر مهمة أيضا عندما تواجه مؤسسة الاتصالات منافسة وعليها أن تستجيب بسرعة لتحديات الأسعار التنافسية . وعلى الرغم من ذلك ، يوجد عدد من الأسباب لدى الهيئة التنظيمية لتقييد مرونة التسعير .

أحد الأسباب هو تقييد قدرة مؤسسة الاتصالات على الاشتراك في دعم شامل غير مناسب . يمكن تنفيذ هذا التقييد من خلال إنشاء مجموعات من الخدمات ، أو سلات الخدمات، داخل خطة أقصى سعر. تم تقديم مثال لكيفية تقييد سلات الخدمات للمرونة في الإطار ٤ – ٩ .

ومن الممارسات الشائعة وضع خدمات لها أقصى سعر في أكثر من سلة واحدة . على سبيل المثال ، يوضح الشكلان ٤-٣ ، و ٤-٤ سلات الخدمات لخطة أقصى سعر لاستراليا تليكوم .

جدول ٤-٧: الخدمات المغطاة بخطط تنظيمات أقصى سعر وطنية منتقاة

الدولة	الخدمات المغطاة
الأرجنتين	الخدمات الأساسية
أستراليا	الخدمات الأساسية وخدمات الهاتف المحمول
كندا	الخدمات المحلية الأساسية
شيلي	الخدمات المحلية وخدمات الوصول
كولومبيا	الخدمات المحلية
الدانمارك	الخدمات الأساسية وخدمات ISDN
فرنسا	الخدمات الأساسية
ايرلندا	الخدمات الأساسية وخدمات ISDN
المكسيك	الخدمات الأساسية
البرتغال	الخدمات الأساسية وخدمات الخطوط المؤجرة
المملكة المتحدة	الخدمات المنزلية الأساسية
الولايات المتحدة	خدمات الإتاحة بين الولايات

جدول ٤-٨: الخدمات المغطاة بمخططات تنظيمات أقصى سعر منتقاة في الولايات المتحدة الأمريكية .

الولاية	الخدمات المغطاة
كونيكتيكت	الخدمات الأساسية والخدمات غير التنافسية
ديلاور	الخدمات الأساسية
جورجيا	الخدمات التنافسية والخدمات الأخرى
إيلينوى	الخدمات غير التنافسية*
مين	كافة الخدمات
ماساشوسيتس	الخدمات غير التنافسية*
ميتشيجان	الخدمات غير التنافسية
نيويورك	الخدمات الأساسية
كارولينا الشمالية	الخدمات الأساسية
أوهايو	الخدمات الأساسية*
رودأيلاند	الخدمات الأساسية
ويسكونسين	الخدمات الأساسية والخدمات الأخرى

ملاحظة : * باستثناء الخدمات المنزلية الأساسية

يتم تجميع الأنواع المختلفة من الخدمات في سلات مختلفة ، ويتم تجميع الخدمات ذات الخصائص المشتركة داخل سلة واحدة .

ولقد وضعت هيئات تنظيمية كثيرة "مجموعات أقصى سعر فرعية" للسلات المختلفة . وتستخدم فعلياً هذه القيود على تسعير السلات بواسطة الهيئات التنظيمية لتقيد بأسلوب أكثر مرونة التسعير لمؤسسة الاتصالات . على سبيل المثال ، في شكل ٤ – ٤ ، سوف تخضع خدمات الاشتراك إلى مؤشر CPI – ٢% من أقصى سعر فرعي لسلة خدماته وأيضا إلى أقصى سعر كلي يساوى مؤشر CPI–٥,٥% .

يقصد من التخصيص إلى سلات مضاعفة تأثيرات المنافسة. وفيما يلي المعايير العامة لتخصيص الخدمات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر في سلات الخدمات :

- درجة المنافسة في كل سلة خدمات ؛
- تجانس الخدمات (وتشمل التشابه في مظاهر المرونة في سعر الطلب) ؛ و
- درجة قابلية كل خدمة للاستبدال .

٤–٣–٨ القيود على تسعير الخدمات المنفصلة

يمكن وضع القيود على الحركة النسبية و/أو المطلقة لأسعار الخدمات المنفصلة ، بالإضافة إلى وضعها على سلات الخدمات . يمكن عمل هذا ، على سبيل المثال ، إذا كانت الهيئة التنظيمية معنية بأن يرتفع معدل الاشتراك المنزلي بشكل سريع جداً كنتيجة لإعادة موازنة الأسعار .

سوف تتناسب أقصى زيادة سعرية مسموح بها للخدمات المنفصلة عكسيا مع وزن الخدمة المنفصلة داخل سلة الخدمات. نتيجة لذلك، ستزيد بدرجة كبيرة أسعار الخدمات ذات الأوزان الصغيرة نسبياً إذا سارت الزيادة المسموح بها في اتجاه واحد لهذه الخدمات وكان هناك نقص موازن أقل في رسوم الخدمات ذات الأوزان الأكبر نسبياً . وعلى العكس ، سوف تخضع الخدمة ذات الوزن الثقيل نسبياً داخل سلة الخدمات المقترحة لزيادة سعرية معتدلة فقط إذا سارت الزيادة المسموح بها في اتجاه هذه الخدمة، حتى لو حدث نقص موازن في الخدمات ذات الأوزان الأقل نسبياً .

وهناك بديلان للقيود المنفصلة ، يمكن تطبيق كل منهما لتقييد النقص و/أو الزيادة في الأسعار .

إحدى هذه الطرق ، والتي يشار إليها عادة "بالتضييق" ، تحد حركة سعر خدمات محددة بالنسبة لمتغير أخر ، عادة هو معامل التضخم . على سبيل المثال ،إذا كانت الهيئة التنظيمية معنية بالزيادات في سعر الاشتراك المنزلي ، فإن الحد الأعلى للتقييد يمكن أن يوفر زيادة في السعر لا تتعدى معدل أكبر من معامل التضخم زائد ٥% (CPI+٥٪) . إذا تم تحديد معامل الإنتاجية عند ٤% وكان معامل التضخم المناظر ٧% ، فإن المتوسط الموزون للأسعار يمكن أن يزيد تقريباً بنسبة ٣% (٧% – ٤%) . إلا أن سعر الاشتراك المنزلي ، يمكن أن يزيد بحيث يصبح حدة الأقصى ١٢% تقريباً (٧% + ٥%) . وفي حالة استراليا تليكوم الموضحة في شكل ٤–٣ ، خضع كل من الاشتراك المنزلي والمكالمات المحلية لتقييد منفصل لمؤشر CPI .

النوع الأخر من التقييد مطلق . على سبيل المثال ، إذا كانت الهيئة التنظيمية معنية بأن تخفض أسعار المكالمات الخارجية بسرعة كبيرة، فيجب ألا يحقق التقييد في اتجاه

الخفض نقصاً في متوسط سعر هذه المكالمات بأكثر من ٢٠% في السنة .

واعتبرت بشكل عام القيود النسبية أفضل من القيود المطلقة لأنها تقدم للجهة التنظيمية يقينا أكبر بالنسبة لحركة الأسعار الحقيقية (المعدلة وفقاً للتضخم) للخدمات.

قد تكون القيود لأعلى أو لأسفل ، وليس بالضرورة أن تكون متماثلة .على سبيل المثال ، إذا تضمن أقصى سعر أسعار الإتاحة، فيمكن أن تخضع لقيود نسبية ذات حدود عليا وحدود سفلي (مثلا معامل التضخم ± ٥%) .

لقد تم تنفيذ قيود على مرونة تسعير مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم بواسطة معظم الهيئات التنظيمية. ويجب توخى الحذر بتصميم قيود متوافقة داخلياً ولا تقيد مؤسسة الاتصالات بإفراط. ومطلوب قرار لتحديد القيود التي توفر مرونة كافية للسماح بإعادة توازن الأسعار الضروري، في حين يحمى المستهلكين من الزيادات الكبيرة في الأسعار ويحمى المنافسين من الدعم المضاد للمنافسة. سوف تلغى القيود الزائدة عن الحد مرونة التسعير، وهي واحدة من الفوائد الرئيسية لتنظيمات أقصى سعر .

٤-٣-٩ استمرار ومراجعة خطط أقصى سعر

كلما كانت مدة خطة أقصى سعر أطول ، كلما كان حافز مؤسسة الاتصالات لتحسين أدائها أقوى ، ونظرياً يجب أن تستمر خطة أقصى سعر لمدة غير محددة ، بحيث لا تتدخل الهيئة التنظيمية في تحديد الأسعار في المستقبل .

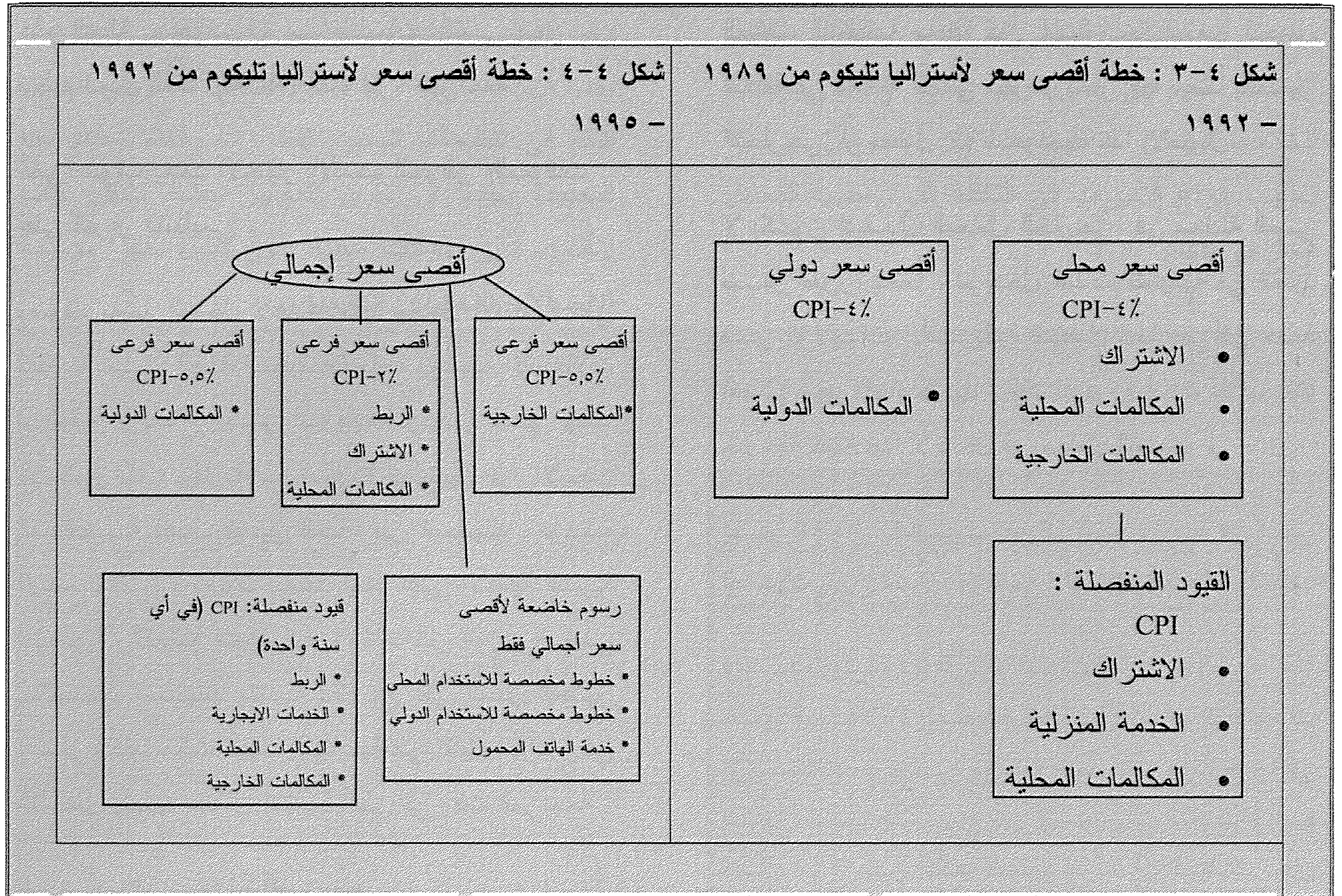
إلا أنه ، من الناحية العملية ، فإن هذا النوع من نظام أقصى سعر يعتبر غير مجدي وغير مرغوبا فيه . فلا يمكن للجهة التنظيمية تحديد نمو الإنتاجية في المستقبل بثقة ، ولا يمكنها تحديد معامل الإنتاجية عند المستوى الصحيح لمدة غير محددة . عندما يحدد معامل الإنتاجية خطأ ، فإما أن تحقق مؤسسة الاتصالات عائدات غير كافية ، أو أن تحقق أرباحاً عالية غير مقبولة .

إطار ٤-٩: كيف تقيد سلات الخدمات مرونة السعر – مثال.

افترض خطة أقصى سعر ذات سلة واحدة. تشمل هذه السلة الخدمات الدولية وخدمات الاشتراكات المنزلية. افترض أن لهما نفس الوزن في مؤشر أقصى سعر. مع تثبيت الأسعار الأخرى، يمكن أن يعوض نقص أسعار المكالمات الخارجية (٣٠% مثلا) بواسطة زيادة كبيرة (أيضاً ٣٠% ، بفرض نفس أوزان العائدات) في أسعار الاشتراك المنزلي .

لتقييد هذا النوع من تعويض إعادة توازن الأسعار، يمكن وضع خدمات الاشتراك المنزلية، والخدمات الدولية في سلات منفصلة. إذا تم ذلك، فلا يمكن للنقص في أحد الخدمات أن يعوض بواسطة زيادة مكافئة في سعر الخدمات الأخرى.

بالطبع، من الناحية العملية، لا يجب على الهيئات التنظيمية أن تمنع مؤسسات الاتصالات من تنفيذ إعادة توازن الأسعار الضروري . يمكن استخدام قيود أو نطاقات الأسعار المنفصلة للحد من زيادة أسعار الخدمات الحساسة بشكل خاص ، مع حدوث تأثير أقل على المرونة الكلية للتسعير لمؤسسات الاتصالات.



شكل ٤-٣ : خطة أقصى سعر لأستراليا تليكوم من ١٩٨٩ – ١٩٩٢

شكل ٤-٤ : خطة أقصى سعر لأستراليا تليكوم من ١٩٩٢ – ١٩٩٥

كلتا النتيجتان غير فعالتين ولا يمكن التعويل عليهما. نتيجة لذلك ، في خطة أقصى سعر حقيقية ، تحدد الهيئة التنظيمية عموماً أدنى فترة لا يتم خلالها تعديل معامل الإنتاجية، وفي نهاية الفترة ، يتم عمل مراجعة . تختار نمطياً الهيئات التنظيمية فترات من ٣ – ٥ سنوات .

يجب أن يكون استمرار الخطة طويلاً إلى حد يكفى لتفعيل الحوافز بفعالية . إلا أنه يجب ألا يكون طويلا جداً بحيث تقوض تطورات السوق النظام . في قسم المرجعية التنظيمية السابق ذكره ، تم اقتراح أن المدخل الحكيم سوف يحدد معامل إنتاجية ابتدائي بحذر . في مثل هذه الحالة ، يجب مراجعة الخطة بحكمة على وجه السرعة ، لتقليل التأثير السلبي للأخطاء الحسابية أو الأخطاء في قرار تحديد معامل الإنتاجية إلى أدنى حد . ويجب تصميم عملية مراجعة خطة أقصى سعر بعناية، والمتغير الرئيسي الواجب مراجعته وربما إعادة تحديده هو معامل الإنتاجية، وسوف تكون هذه هي البؤرة الأساسية للمراجعة، وهي تتضمن بعض الجوانب المحفزة المعقدة التي على الهيئة التنظيمية أن تتمسك بها. إذا تجاوزت تحسينات الإنتاجية التي تحققت بواسطة مؤسسة الاتصالات معامل الإنتاجية بكمية جوهرية ، فسوف تحقق مؤسسة الاتصالات أرباحاً كبيرة . وقد يوجد ضغط على الهيئة التنظيمية لتعديل قيمة معامل الإنتاجية إلى أعلى . يتم عموما استخدام معدل العائد أو مؤشرات الربح الأخرى لإعادة تحديد معامل الإنتاجية . سوف تقلل آلية المراجعة هذه حافز مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم للاستمرار في زيادة إنتاجيتها . وسوف تميل الحوافز لعمل تحسينات فعالة أخرى إلى الانخفاض مع اقتراب المراجعة ، وخاصة إذا عرفت مؤسسة الاتصالات أن أي وفورات إضافية في التكلفة سينتج عنها معامل إنتاجية أعلى ينشأ عن عملية المراجعة . في

هذه الحالة ، سوف تقترب تنظيمات أقصى سعر من تنظيم معدل العائد (ROR) أثناء فترة المراجعة .

أخيراً سوف يعتمد الاختيار الأنسب للحوافز /المعوقات على القرار التنظيمي .

وسوف يعتمد المدخل لإعادة تحديد معامل الإنتاجية علي كيفية تقييم الهيئة التنظيمية لحاجة مؤسسة الاتصالات لتحقيق أرباح أعلى لزيادة قدرتها على جذب الاستثمارات ، مقارنة مع استفادة المستهلك من الأسعار المنخفضة (هدف تحقيق العدالة بين المستهلك ومؤسسة الاتصالات) ، وسوف يعتمد أيضا على الأهمية النسبية للإنتاجية والفعالية الديناميكية ، وكلما كان الوزن المعطى لمكاسب المستهلك بالنسبة للأرباح على المدى القصير أعلى، كلما مالت الهيئة التنظيمية إلى تقليل الأرباح في المستقبل بتحديد معامل إنتاجية أعلى في وقت المراجعة .

٤-٤ اختلافات معادلة أقصى سعر

٤-٤-١ مقدمة

يدرس هذا القسم بعض التغيرات التي قد تم إدخالها على معادلة أقصى سعر الأساسية . واعتماداً على ظروف السوق الوطنية للاتصالات قد تدخل الهيئات التنظيمية بعضاً من هذا التغيرات في خطط أقصى سعر الخاصة بها .

٤-٤-٢ المعامل الخارجي

كما ذكر من قبل ، يعتبر معامل التضخم مبرراً للتغيرات في أسعار مدخلات مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم. إلا أنه ، قد توجد حالات، تواجه فيها مؤسسة الاتصالات تغيراً كبيراً في أسعار المدخلات خارج نطاق سيطرتها ولا يمكن التحكم فيها بواسطة معامل التضخم . وقد تم عرض مثال لذلك في الإطار ٤-١٠ . ويجب أن تقر الهيئات التنظيمية ما إذا كان عليها إدخال متغير لتحميل التكلفة في معادلة أقصى سعر (ويشار إليه أيضاً بالمتغير "الخارجي" أو معامل Z) ، لمواجهة هذا الاحتمال.

لا يكون إدخال المعامل الخارجي في معادلة أقصى سعر مبرراً دائماً . لم تدخل هيئات تنظيمية في العديد من الولايات الأمريكية المعامل الخارجي في خطط أقصي سعر الخاصة بها . فقد اعتبروا أنه توجد إحداث خارجية قليلة جداً لا تدخل في معامل التضخم .

إطار ٤-١٠ : أمثلة لتغيرات غير متوقعة في أسعار المدخلات خارج سيطرة مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم
فرضت زيادة في الرسوم الجمركية من ٢٠% إلى ٤٠% على المعدات الرأسمالية المستوردة ، بما فيها معدات الاتصالات . وتواجه مؤسسة الاتصالات زيادة كبيرة في أسعار المدخلات . وبفرض أن مشتريات المعدات الجديدة تمثل ٢٠% من التكلفة السنوية لمؤسسة الاتصالات ، فإن الزيادة في الرسوم الجمركية ترفع التكلفة الإجمالية بنسبة ٤% . قد لا ينعكس هذا التغير بالكامل في معامل التضخم . وبفرض أن مشتريات المعدات الأجنبية الجديدة تمثل ٥%من التكلفة الاقتصادية الشاملة ، فإن معامل التضخم الاقتصادي الشامل سوف يرتفع بنسبة ١% فقط . ونتيجة لذلك ، يجب أن تمتص مؤسسة الاتصالات نسبة ٣% الباقية من الزيادة في التكلفة

وفي معظم الدول النامية لا تحتوي خطط أقصى سعر على معامل خارجي . إلا أن ، الموقف قد يكون مختلفا في الأسواق الناشئة حيث تكون الأحداث الخارجية الهامة أكثر شيوعاً .

إذا قررت الهيئة التنظيمية إدخال تعديل المعامل الخارجي ، فإن معادلة أقصى سعر المعدلة ستكون كالتالي :

$$PCI^{t}=PCI^{t-1} \times (1 + I^{t-} - X \pm Z^{t})$$

ويجب أن يكون معلوماً أن التطبيق العملي لتعديل المعامل الخارجي قد يكون تحدياً إدارياً ومصدراً للخلاف. ويمكن إزالة بعضا من الغموض بواسطة تعريف أنواع التغيرات في التكلفة التي يغطيها المعامل الخارجي بدقة .

واستناداً إلى الاعتبارات المذكورة في الإطار ٤ – ١١، يجب أن تحدد الهيئة التنظيمية المعامل الخارجي لتعزيز الثقة في تنظيمات تسعير القطاع . وأثناء إعداد هذا التحديد، يجب أن تكون المعايير عامة بشكل كاف لاحتواء تأثير حوادث معينة بدون تقليل حافز مؤسسة الاتصالات للتحكم في تكاليفها .

إطار ٤ – ١١ : ما هي تغيرات التكلفة الخارجية ؟

الاعتبارات التالية هامة في تحديد ما هي زيادات التكلفة التي يجب أن يغطيها المعامل الخارجي :

- عموماً يجب أن تؤخذ في الاعتبار الإجراءات *التنظيمية ، أو القضائية ، أو الإدارية التي لها تأثير "كبير"* على مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم، وأن تكون هذه القرارات خارج سيطرة مؤسسة الاتصالات . وفيما يختص "بكبير" فتوجد ميزة في تحديد حد أسفل لا تؤخذ التعديلات في الاعتبار بعده . وقد يكون حداً يتراوح بين ١ – ٢% من العائدات معقولا.
- ويجب أن تأخذ الهيئات التنظيمية في اعتبارها فقط الأحداث التي لا تمثل مخاطر عمل عادية . وفي أثناء تقييم ما هي التكاليف التي يجب إدخالها في المعامل الخارجي ، يجب على الهيئة التنظيمية أن تأخذ في اعتبارها ما إذا أمكن لمؤسسة الاتصالات أن تتخذ تدابير معقولة للتخفيف من نتائج الأحداث التي ترفع التكلفة .
- لا يجب أن تنعكس التكاليف التي يغطيها المعامل الخارجي بطريقة أخرى في معادلة أقصى سعر ويجب أن تكون بحيث تؤثر تأثيراً محددا أو متفاوتاً على مؤسسة الاتصالات . ويجب أن يقع عبء الإثبات على مؤسسة الاتصالات لتوضيح أن الحدث المقترح لم يؤخذ في الاعتبار من قبل في معامل التضخم وأنه سوف ينعكس على الأسعار التي تتقاضاها مؤسسات الاتصالات العامة في الأسواق التنافسية .
- لن تؤخذ عموما في الاعتبار أحداث مثل الانكماش الاقتصادي ، والتي تؤثر على الاقتصاد ككل ، لإنتاج زيادات تكلفة خارجية خاضعة للمعالجة بالمعامل الخارجي . وفي حين يكون لهذه الأحداث تأثيراً سلبياً على طلب خدمات مؤسسة الاتصالات ، وتنقص من قدرتها على استعادة التكاليف ، إلا أن الغرض من المعامل الخارجي ليس ضمان معدل العائد لمؤسسة الاتصالات . لن يكون هذا الضمان متوافقاً مع هدف استخدام تنظيمات أقصى سعر كوسيلة لتحقيق ظروف سوق تنافسية .
- يجب تحديد التكاليف الخاضعة للمعامل الخارجي وأن تكون معروفة ويجب أن تكون مؤسسة الاتصالات قادرة على تقدير التكاليف المحددة بمدلول نقدي .

نظرياً ، يجب تعيين تأثير الحدث الخارجي عبر خدمات خاضعة لأقصى سعر أو غير خاضعة له مع إدخال التأثير المعين لخدمات خاضعة لأقصى سعر فقط في معادلة أقصى سعر . عملياً يمكن للجهة التنظيمية استخدام حصص العائد أو أوزان أخرى لتعيين التأثير على الخدمات الخاضعة فقط لأقصى سعر .

عموماً ، سوف تصمم الهيئة التنظيمية المعامل الخارجي بحيث يجب أن تطلب مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم إدخال تغييرات تكلفة خارجية في معادلة أقصى سعر . تم وضع العبء على مؤسسة الاتصالات لتقديم طلب بحث هذا الموضوع . وعلى الهيئة التنظيمية أن تتخذ القرار متى تم التقدم بطلب إليها .

قد يرفع أو يخفض الحدث الخارجي تكاليف مؤسسة الاتصالات . وقد يكون في صالح مؤسسة الاتصالات أن تطلب النظر في الحدث الذي أدى إلى رفع تكلفتها . إلا أنه ، عندما يوجد حدث يخفض تكلفة مؤسسة الاتصالات ، فلن يوجد لديها حافز لطلب النظر في الحدث . إذا وجد معامل خارجي ، فعلى الهيئة التنظيمية أن تضمن أن الوفورات قد تم استفادة المستهلكين منها .

٤-٤-٣ جودة الخدمة

مثل الخدمات الأخرى ، فإن لخدمات الاتصالات مكون جودة ومكون سعر. ونظرياً، فإن مؤسسة الاتصالات الخاضعة لتنظيمات أقصى سعر يمكنها زيادة الربح بواسطة خفض جودة خدماتها . هذا المنظور ذو أهمية بالغة عندما تكون مؤسسة الاتصالات محتكرة ، أو مهيمنة بحيث لا يتعرض مستوى خدماتها لضغط منافسة مؤثر من مؤسسات اتصالات أخرى .

جدول ٤-٩ : مثال معامل الجودة (Q) – مخطط رود أيلاند

تشمل خطة تنظيم الأسعار لمؤسسة الاتصالات القديمة في رود أيلاند ، نينكس (NYNEX) ، معامل تعديل جودة الخدمة " SQAF" . وقد تمت إضافته إلى معادلة أقصى سعر الأساسية بالأسلوب التالي :

$$PCI^{t}=PCI^{t-١} \times (١ + I^{t-} X \pm SQAF^{t})$$

في كل شهر تقدم نينكس تقارير إلى الهيئة التنظيمية عن جودة الخدمات (QoS) . وكما هو موضح في الجدول بأسفل فإن القيمة العظمى لمؤشر جودة الخدمة (SQI) هو ٤٢ نقطة . ولقد حددت الهيئة التنظيمية أن الحد الشهري للنجاح هو ٢٥ نقطة . ويتم تعديل معادلة أقصى سعر مرة واحدة سنويا . وعند ذلك الوقت سوف تتم زيادة مؤشر SQAF بنسبة ٠,٠٤١٧%، لأحدث كل أثنتا عشر شهراً لم تحقق فيهم نينكس حد النجاح في مؤشر جودة الخدمة (SQI) ، ومن ثم إذا لم تحقق نينكس حد النجاح في ٦ شهور فسوف يكون مؤشر SQAF ٠,٢٥% ، وسوف تنخفض الأسعار بذلك القدر في الفترة القادمة لموازنة أداء جودة الخدمة المتدني .

	أداء نينكس	النقاط
عدم إكمال طلبات التركيب الجديدة في ظرف ٥أيام عمل (%)	< ١٢	٢
	١٢,٠ – ١٣,٩٩	١
	≤ ١٤,٠	٠
مواعيد تركيب لم يتم الوفاء بها (%)	< ٢,٥	٢
	٢,٥ – ٣,٤٩	١
	≤ ٣,٥	٠
خطوط خارج الخدمة ≤ ٢٤ ساعة (%)	< ٤٠	٤
	٤٠– ٤٤,٩٩	٢
	≤ ٤٥	٠
تقارير الإصلاح المتكرر (%)	< ١١	٢
	١١,٠ – ١٣,٩٩	١
	≤ ١٤	٠
زمن الرد على خدمة الإصلاح (ثانية)	< ١٤,٠	٤
	١٤ – ١٦,٩٩	٢
	≤ ١٧	٠
زمن رد خدمة الدليل (ثانية)	< ٤,٠	٢
	٤,٠ – ٥,٩٩	١
	≤ ٦,٠	٠
متوسط زمن الاستمرار – وصول خاص ١,٥ ميجابايت /ثانية (ساعات)	< ٢,٥	٢
	٢,٥ – ٤,٤٩	١
	≤ ٤,٤٩	٠
المجموع (الحد الأقصى المتاح)		٢٢
تقارير مشاكل العملاء لكل ١٠٠ خط لكل مركز اتصالات (CO)	< ٤,٠	٢
	٤,٠ – ٤,٩٩	١
	≤ ٥	٠
المجموع (الحد الأقصى المتاح بفرض مراجعة ١٠ مراكز اتصالات) .		٢٠
إجمالي النقاط المحتملة / شهر		**٤٢**

لجودة خدمات الاتصالات (QoS) سمات عديدة، ويتم قياسها تقليديا بواسطة عدد من مؤشرات جودة الخدمة مثل :

- معدل إكمال المكالمات .
- التأخير في نغمة طلب الرقم .
- دقة التوصيل .
- معدل إخفاق المكالمات .
- نسبة الأخطاء المسموح بها .
- الشكاوى
- دقة عمل الفواتير (الفوترة) .

إذا قررت الهيئة التنظيمية أن تخضع جودة الخدمة لمؤسسة اتصالات خاضعة لتنظيمات أقصى سعر للتنظيم، فيمكنها أن تتبنى مداخل عديدة . المدخل التقليدي هو أن تحدد سلسلة من أهداف أو معايير جودة الخدمة لكل مؤشر . يمكن التعامل مع الأداء الأقل من المعايير على أساس كل حالة على حدة ، أو بواسطة عقوبات سبق تحديدها (مثل غرامات أو جزاءات نقدية تدفع بواسطة مؤسسة الاتصالات .

أحد المداخل المبتكرة هو تكامل متغير جودة الخدمة ، ويشار إليه غالبا بمعامل جودة الخدمة في معادلة أقصى سعر . ويعتبر هذا مدخلاً جديداً . ويجرى تنفيذه في ولايات قليلة بالولايات المتحدة الأمريكية . يقدم جدول ٤ – ٩ ملخصاً لهذا المدخل في ولاية رود أيلاند الأمريكية. وقد تم حديثاً تبنى مدخلا مشابها في كولومبيا على المستوى القومي . ويتوافق هذا المدخل مع أهداف التنظيمات المحفزة . بالإضافة إلى ذلك فإن له ميزة ربط جودة الخدمة بآلية التسعير ، وهكذا تحاكى مقايضة الجودة بالسعر في الأسواق التنافسية . توضح المعادلة التالية كيفية إدخال معامل الجودة في معادلة أقصى سعر الأساسية :

$$PCI^{t}=PCI^{t-١} \text{ x } (١ + I^{t-} X \pm Q^{t})$$

الهدف من إدخال معامل الجودة هو أن انخفاض الجودة يجب أن ينتج عنه أسعار أقل للمستهلكين . وعلى العكس فإن ارتفاع الجودة ينتج عنها أسعار أعلى . إذا كان هناك احتمال بأن تقل الجودة إلى مستويات غير مقبولة ، فيجب على الهيئة التنظيمية تحديد أدنى معايير للجودة مشابهة للحد الأدنى للأسعار . ويجب أن يكون معلوماً أن تضمين معامل الجودة قد يكون معقداً ويمثل تحدياً إدارياً . ولقد أجرت هيئات تنظيمية قليلة تكاملاً بين جودة الخدمات وتنظيمات أقصى سعر بهذا الأسلوب .

٤ – ٤ – ٤ الخدمات الجديدة

الهدف الرئيسي من إصلاح قطاع الاتصالات هو تعزيز الابتكار ، وبخاصة إدخال خدمات جديدة . يجب أن تحدد الهيئة التنظيمية ما إذا كانت الخدمات الجديدة ستخضع لتنظيم الأسعار أم لا . إذا كان القرار إيجابياً ، فإن تنظيمات أقصى سعر يجب أن تكون مرنة بشكل كاف لاستيعاب معظم الخدمات الجديدة .

في الأسواق الخاضعة للمنافسة ، قررت هيئات تنظيمية كثيرة أنه ليس من الصالح العام إخضاع معظم الخدمات الجديدة للتنظيمات . تقدم هذه القرارات حافزاً إضافياً لمؤسسات الاتصالات لإدخال خدمات مبتكرة ، وتعد خدمات الهاتف المحمول مثالاً شائعاً .

عندما يتخذ ذلك القرار ، فمن المهم للجهة التنظيمية أن تضمن أن الخدمة الجديدة لمؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم هي جديدة حقاً . سيكون لدى مؤسسات الاتصالات حافزاً لكي تحاول إعادة تقديم الخدمات

الحالية بأسلوب مختلف كخدمات جديدة لكي تتجنب تنظيم الأسعار . لتجنب الفوضى في الصناعة ، يجب على الهيئة التنظيمية أن تأخذ في اعتبارها نشر تعريف للخدمة الجديدة يستند إلى معايير مثل ما يلي :

- هل تشمل الخدمة تقنية جديدة أو قدرة وظيفية ؟
- هــل تحل الخدمة الجديدة محل خدمة حالية وبالتالي لن توسع نطاق الخدمات المتاحة ؟

٤-٤-٥ إعادة موازنة الأسعار وتنظيمات أقصى سعر

تمت مناقشة إعادة موازنة المعدلات أو الأسعار في قسم ٤-١-٢ وفي ملحق ٤-٢ . وهي تشير إلى تعديل مستويات الأسعار للخدمات المختلفة لتعكس تكاليف توفير كل خدمة بشكل أكثر دقة . ويمكن تحقيق إعادة التوازن في ظل معظم أشكال تنظيم الأسعار .

يجب على الهيئة التنظيمية التي تنفذ خطة أقصى سعر أن تأخذ في اعتبارها تحديد فترة انتقالية لإعادة الموازنة، إما قبل سريان الخطة أو تكون جزءاً من الخطة . يجب أن تكون الفترة الانتقالية قصيرة قدر الإمكان ، ويعتمد ذلك على مستوى عدم التوازن بين التكلفة والسعر، ويجب ألا تستمر لأكثر من ٥-٧ سنوات . سوف يضمن هذا أن تكون الأسعار في بداية خطة أقصى سعر أكثر توازياً مع التكاليف عنها في حالة عدم وجود فترة انتقالية. وفي عدد من الدول سمحت الهيئات التنظيمية لمؤسسات الاتصالات بفترة عدة سنوات لتحقق إعادة موازنة محدودة . يعتمد هذا القرار على الاقتناع بأن فوائد تنظيمات أقصى سعر تكون أكبر عندما تتم إعادة موازنة الأسعار . وتكون الأسعار التي تمت إعادة موازنتها أقرب بشكل واضح إلى تلك الموجودة في سوق تنافسي .

ومن المحتمل أن تواجه الهيئة التنظيمية الجديدة بضرورة إعادة موازنة الأسعار وإدخال شكل من أشكال تنظيم الأسعار لأول مرة . وباعتبار الفوائد التي تحققها إعادة الموازنة وتنظيمات أقصى سعر فلا يجب تأخير أيا منهما. ولذلك ، قد لا توجد فرصة لإجراء أي إعادة موازنة قبل تنفيذ تنظيمات أقصى سعر . ويجب إجراء إعادة الموازنة ضمن خطة أقصى سعر . وقد تحدد الهيئة التنظيمية أهدافاً محددة أو مجموعة أهداف لبعض أو كل أسعار الخدمات الخاضعة للتنظيمات . وتحدد بعض الهيئات التنظيمية أهداف نهاية الفترة فقط بينما تحدد جهات أخرى الأهداف المتوسطة أيضا . بهذا الأسلوب يجب أن تضمن الهيئة التنظيمية أنه بعد الفترة الانتقالية سوف تحرك مؤسسة الاتصالات الأسعار في الاتجاه المطلوب . إذا حدث هذا، يجب أن تعطى مؤسسة الاتصالات مرونة تسعير كافية لتحقيق إعادة الموازنة .

يعتبر تحديد فترة انتقالية لإعادة الموازنة قبل تنفيذ خطة أقصى سعر خياراً عملياً وحيداً عندما يكون هناك شكل أخر من تنظيم الأسعار مطبقاً. في كندا ، كانت مؤسسات الاتصالات القديمة خاضعة لتنظيم معدل العائد أثناء الفترة الانتقالية . من الواضح ، عندما تكون مؤسسة الاتصالات احتكاراً مملوكا للقطاع الخاص أو مؤسسة اتصالات مهيمنة، فإنها تفضل بعض أشكال تنظيم الأسعار بدلا من لا شئ على الإطلاق . في بعض الدول عندما تكون تنظيمات أقصى سعر هي أول شكل يجب إدخاله من تنظيم الأسعار ، فإن الخيار المرغوب فيه أكثر هو تنفيذ إعادة موازنة للأسعار من خلال نظام تنظيمات تسعير .

٤-٤-٦ أسعار المحاسبة على المكالمات الدولية

تصنع التطورات التكنولوجية وتحرير أسواق الاتصالات ضغوطاً على أسعار المحاسبة على المكالمات الدولية . أسعار المحاسبة هي الرسوم التي تدفع لمؤسسات الربط الدولية في ظل اتفاقات تسوية تقليدية لتنفيذ التوصيل المتبادل بين الشبكات . في معظم الدول ، أثناء العقود الأخيرة من القرن العشرين كان مستوى أسعار المحاسبة أعلى من تكلفة تقديم خدمة تنفيذ المكالمات الدولية بشكل جيد .

توفر الأرباح المحققة من أسعار المحاسبة العالية مصدراً كبيراً للدعم الشامل ، وخاصة في الدول النامية . وهي تؤدى إلى خلل رئيسي في مدفوعات أسعار المحاسبة في الدول التي يصدر عنها مكالمات أكثر مما تتلقى . ولقد كان هناك ضغط قوى من الولايات المتحدة ودول أخرى والتي بها خلل كبير في أسعار المحاسبة لتقليل أسعار المحاسبة . ولقد أدى هذا الضغط، واستجابة الاتحاد الدولي للاتصالات، والمنافسة في تقديم الخدمات الدولية، والتطورات التكنولوجية إلى انخفاضات كبيرة في أسعار المحاسبة .

أحد التطورات التكنولوجية التي قوضت نظام أسعار المحاسبة هي إجراء المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت ، ويشار إليها أيضاً بتقنية "التحدث عبر الإنترنت" أو "التحدث عبر بروتوكولات الإنترنت" (VOIP) . يتخطى عموما إجراء المكالمات الهاتفية عبر الإنترنت نظام أسعار المحاسبة ، ومن ثم تسمح لمقدمي خدمات VOIP بتسعير خدماتهم أقل من أسعار مؤسسات الاتصالات التي لها شبكات هواتف عمومية .

ويمكن رؤية الاتجاه الهابط لأسعار المحاسبة للمكالمات الدولية كشكل دولي من إعادة موازنة الأسعار بين الخدمات الدولية والوطنية . سوف تحتاج مؤسسات الاتصالات في عدد من الدول لزيادة عائداتها من المكالمات الوطنية لتعويض الخسائر المحتملة من التسويات الدولية .

يعتبر الطلب على المكالمات الدولية عموماً مرن سعرياً، وخاصة عند الأسعار العالية. ولذلك ستؤدى التخفيضات في أسعار المكالمات الدولية إلى زيادات في عددها. ومن ناحية أخرى، تعتبر الإتاحة المحلية والمكالمات المحلية ، عموماً أقل مرونة سعرياً. ولذلك تكون نتيجة إعادة الموازنة هذه عبارة عن عائدات إجمالية أعلى لمؤسسات الاتصالات التي تقدم كلُ من الخدمتين .

الحاجة إلى إعادة موازنة الأسعار الدولية والوطنية لها تأثيرات هامة على تنظيمات أقصى سعر . بالنسبة لدول كثيرة ، قد تكون كمية كبيرة من إعادة موازنة الأسعار مرغوباً فيها وضرورية . وفقاً لذلك ، فإن القيود على التسعير لا يجب أن تحرم مؤسسة الاتصالات من مرونة التسعير الكافية لتنفيذ إعادة الموازنة . قد تجعل التقلبات المحتملة لأسعار المكالمات الدولية ، والغموض في رد فعل العميل ، من المفيد للجهة التنظيمية أن تنفذ مخططاً ذي أوزان محددة لمعادلة أقصى سعر ، حتى تحدث معظم إعادة الموازنة على الأقل .

ملحق ٤– ١ : إعادة موازنة الأسعار لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)

يقدم هذا الملحق نظرة عامة لمنهجية مقارنة التعريفات في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وتحليلاً حديثاً لاتجاهات إعادة موازنة الأسعار في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

توضح الأشكال ٤ – ٥ و ٤– ٦ أحدث مقارنات لسلة تعريفات مؤسسات الأعمال وسلة التعريفات المنزلية في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . لاحظ أن هذه السلات تستند إلى أسعار معلنة قياسية بدلا من العدد الضخم لمخططات الخصومات المتاحة عموما في الأسواق التنافسية .

في طبعتها لعام ١٩٩٩ ، وجهة نظر بشأن الاتصالات Communications Outlook ، لاحظت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إعادة موازنة أسعار كبيرة في دولها الأعضاء التسعة والعشرين . على سبيل المثال ، فقد لاحظت أن الاتجاه الرئيسي هو تحديد الأسعار وفقاً لتحديد أسعار الخدمات البريدية على المستوى الوطني . التحديد وفقاً لتحديد أسعار الخدمات البريدية هو المصطلح الذي يعطى لاتجاه تحديد أسعار جبرية بالنسبة للمكالمات الخارجية بصرف النظر عن المسافة . بتعبير أخر ، تعامل خدمة المكالمات الخارجية مثل الخدمات البريدية ، والتي يتم تسعيرها عادة بنفس الأسعار بغض النظر عن المسافة . وقد تم الإشارة إلى ذلك في الصناعة "بإلغاء المسافة " .

على سبيل المثال ، يوضح شكل ٤ – ٧ الفرق بين تكلفة المكالمات الخارجية والمكالمات المحلية فيما بين ١٩٩٠ و ١٩٩٨ . في عام ١٩٩٠ كان متوسط سعر المكالمة عند مسافة ٤٩٠كم أكبر ٢٠ مرة من سعر المكالمة المحلية عند مسافة ٣كم . وفي عام ١٩٩٨ انخفض الفرق إلى حوالي ٧ أضعاف .

هناك عدد من الأسباب لاستخدام الأسعار المحددة وفقاً لتحديد أسعار الخدمات البريدية. حيث تميل، مؤسسات الاتصالات القديمة لتخفيض عدد نطاقات المكالمات الخارجية استجابة للدخول في المنافسة. ويوجد سبب أخر هو تفشى خطط الخصومات والتي تطلب من المستهلك التعاقد مع مؤسسة اتصالات معينة، وغالبا ما يجب عليه دفع رسوم. وفي المقابل يتلقى العملاء الأوفياء خصومات كبيرة على الأسعار القياسية المعلنة . يوضح شكل ٤ – ١ في السياق الرئيسي لهذه الوحدة أن إعادة موازنة الأسعار واضحة أيضا في اتجاهات أسعار المكالمات عند مسافات مختلفة .

لقد كانت إعادة الموازنة أبطأ بالنسبة لسلة التعريفات المنزلية ، كما هو موضح في شكل ٤ – ٨ من سلة تعريفات مؤسسات الأعمال ، والتي تم توضيحها في شكل ٤ – ٢ في السياق الرئيسي لهذه الوحدة . إلا أنه عندما حدثت إعادة الموازنة في ١٩٩٤ تم تحقيق وفورات كبيرة في تكلفة كل من مستهلكي المنازل والمستهلكين من مؤسسات الأعمال . الرسوم الثابتة الآن أقل بدرجة طفيفة من الرسوم الثابتة عام ١٩٩٠ . وعند إضافتها إلى نفقات الاستخدام ، تكون التخفيضات في حدود ٢٥% ، وقد تم خفض السعر الإجمالي للسلة بنسبة ١٥% تقريباً . لاحظ أن كثافة الاتصالات الكلية في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد زادت باطراد على الرغم من إعادة الموازنة .

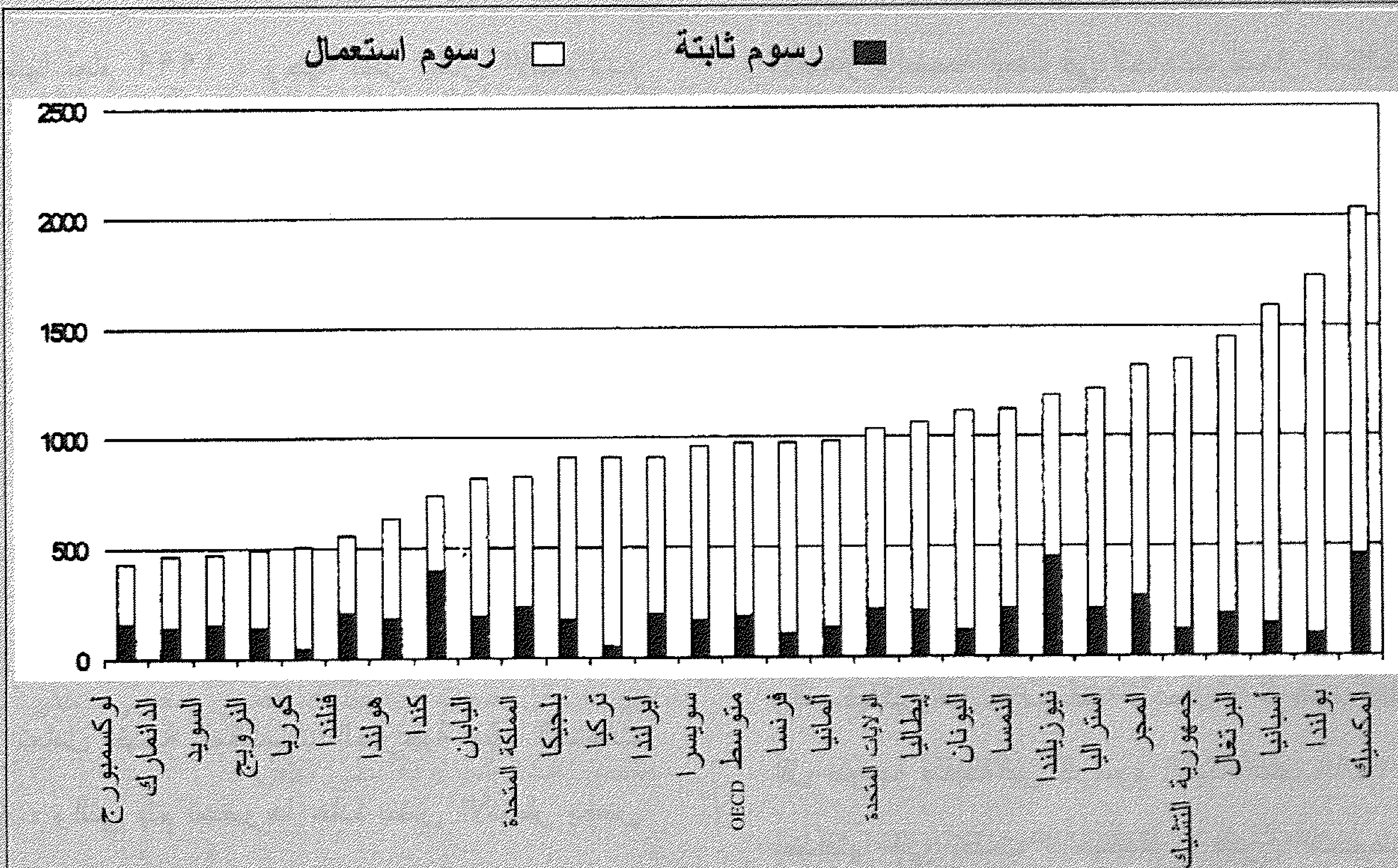
إطار ٤ – ١٢ : منهجية مقارنة تعريفات دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

في عام ١٩٩٠ ، وضعت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منهجية متوافقة تمكن من المقارنة الدولية لأسعار الاتصالات الوطنية، باستخدام سلة من عناصر مختلفة لخدمات محددة . يمكن عمل هذه المقارنة بين الدول وعبر مدى زمني .

أثناء التعرف على نماذج المكالمات والأسعار المختلفة التي يواجهها المستهلكون في المنازل والمستهلكون من مؤسسات الأعمال ، أنشأت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سلة للتعريفات المنزلية وسلة لتعريفات مؤسسات الأعمال. تتكون كل سلة من عنصرين ، نفقات ثابتة ونفقات استعمال . تغطى النفقات الثابتة اشتراك سنة واحدة مع خصم نفقات التركيب على مدى ٥ سنوات .

بمجرد حساب النفقات الثابتة ، تستند نفقات الاستعمال إلى متوسطات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية للتخصيص الكلى للنفقات الثابتة بالمقارنة إلى نفقات استعمال . واستناداً إلى نماذج الاستعمال الهاتفي ، فإن نفقات الاستعمال يمكن تخصيصها للمكالمات الوطنية . بعد ذلك يتم تسعير هذه المكالمات الوطنية . بعد ذلك يتم تسعير هذه المكالمات لكل دولة إما بالدولار الأمريكي وفقاً لأسعار الصرف السائدة أو استناداً إلى القوة الشرائية لأسعار الصرف (ppp) .

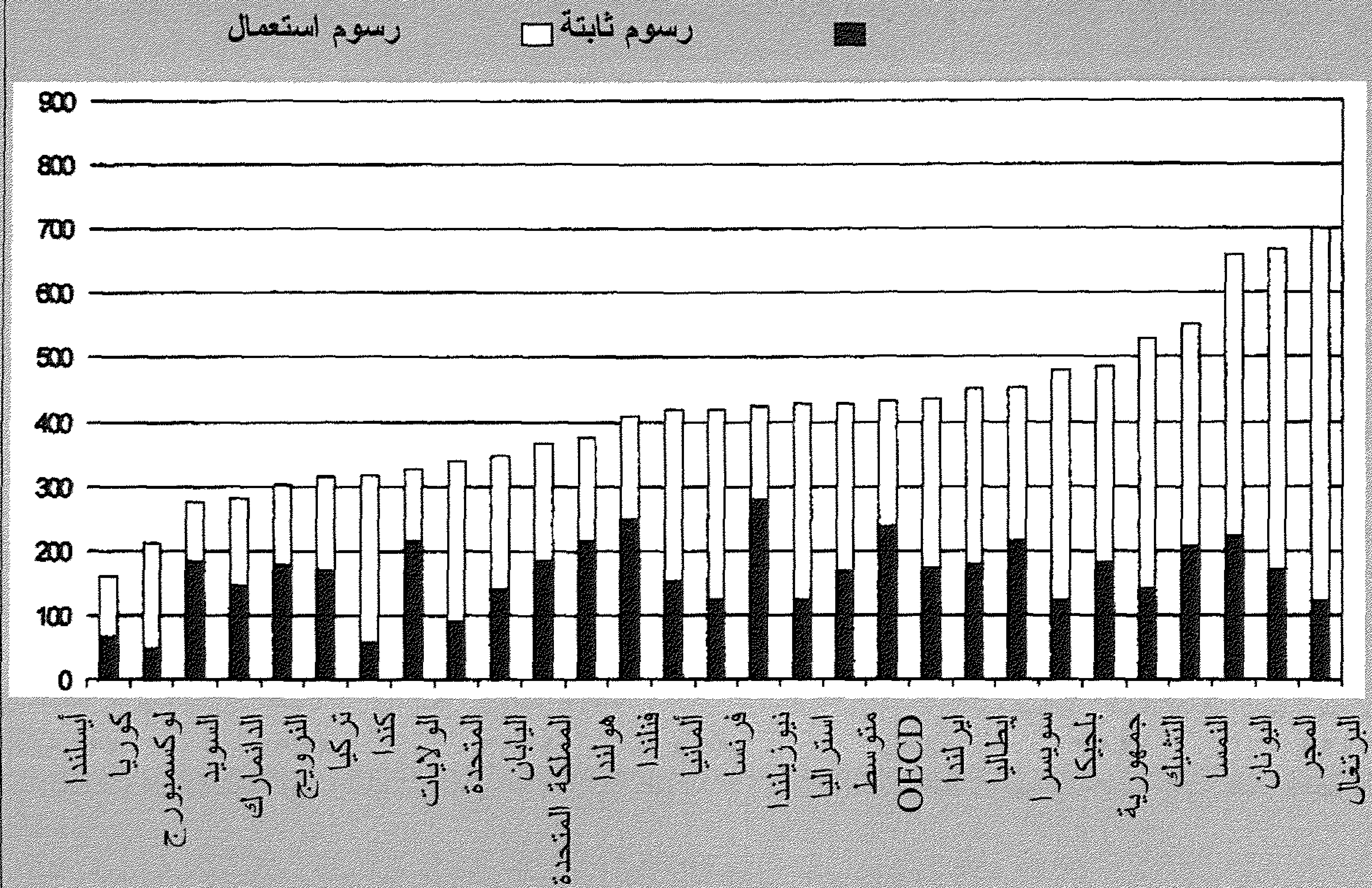
شكل ٤–٥ : سله تعريفات مؤسسات الأعمال لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)



المصدر : منظمة OECD (١٩٩٩)

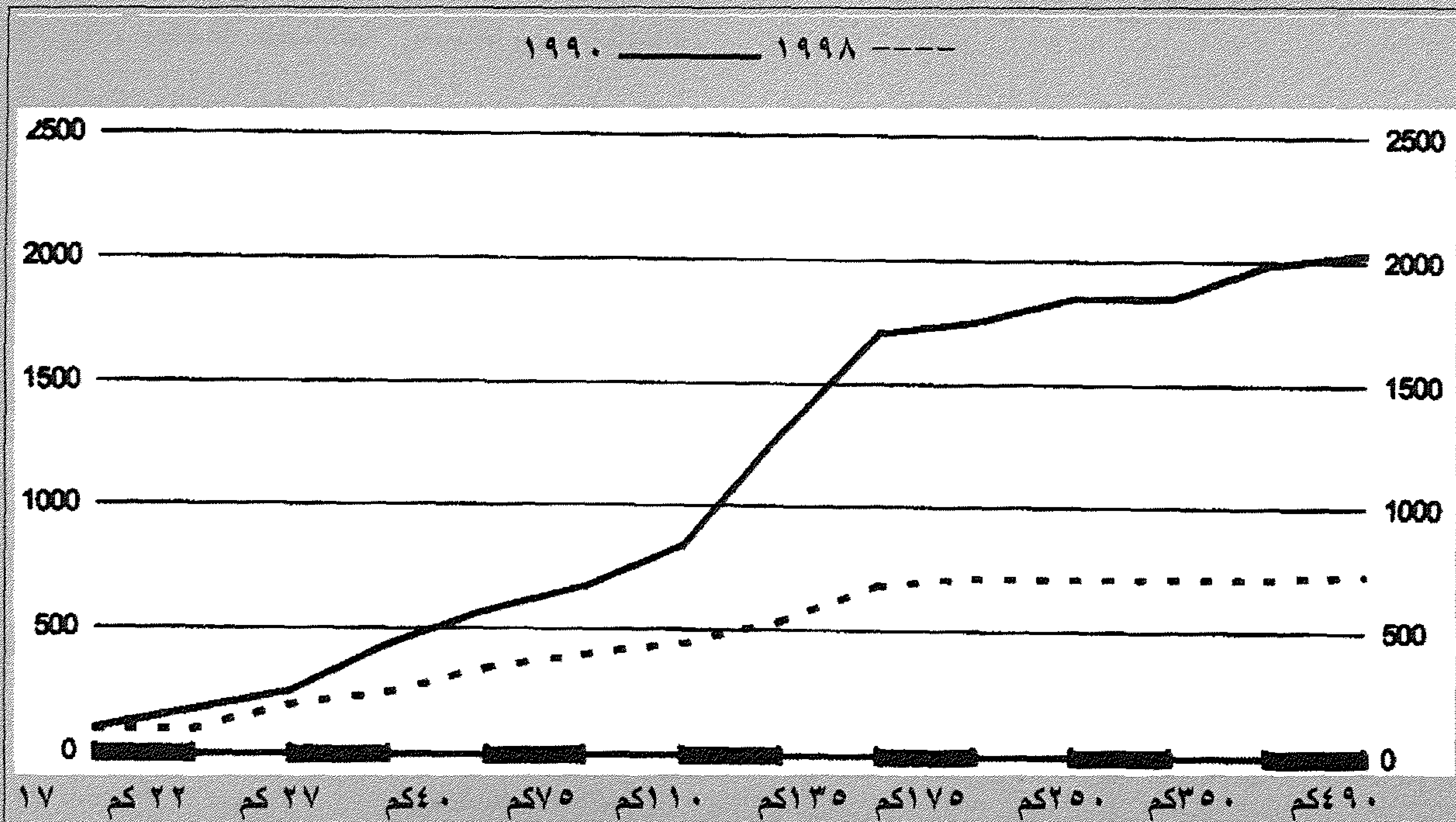
ملاحظة : تستند الحسابات إلى القوة الشرائية لأسعار الصرف (PPP) معبراً عنها بالدولار الأمريكي

شكل ٤–٦ : سله التعريفات المنزلية لدول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)



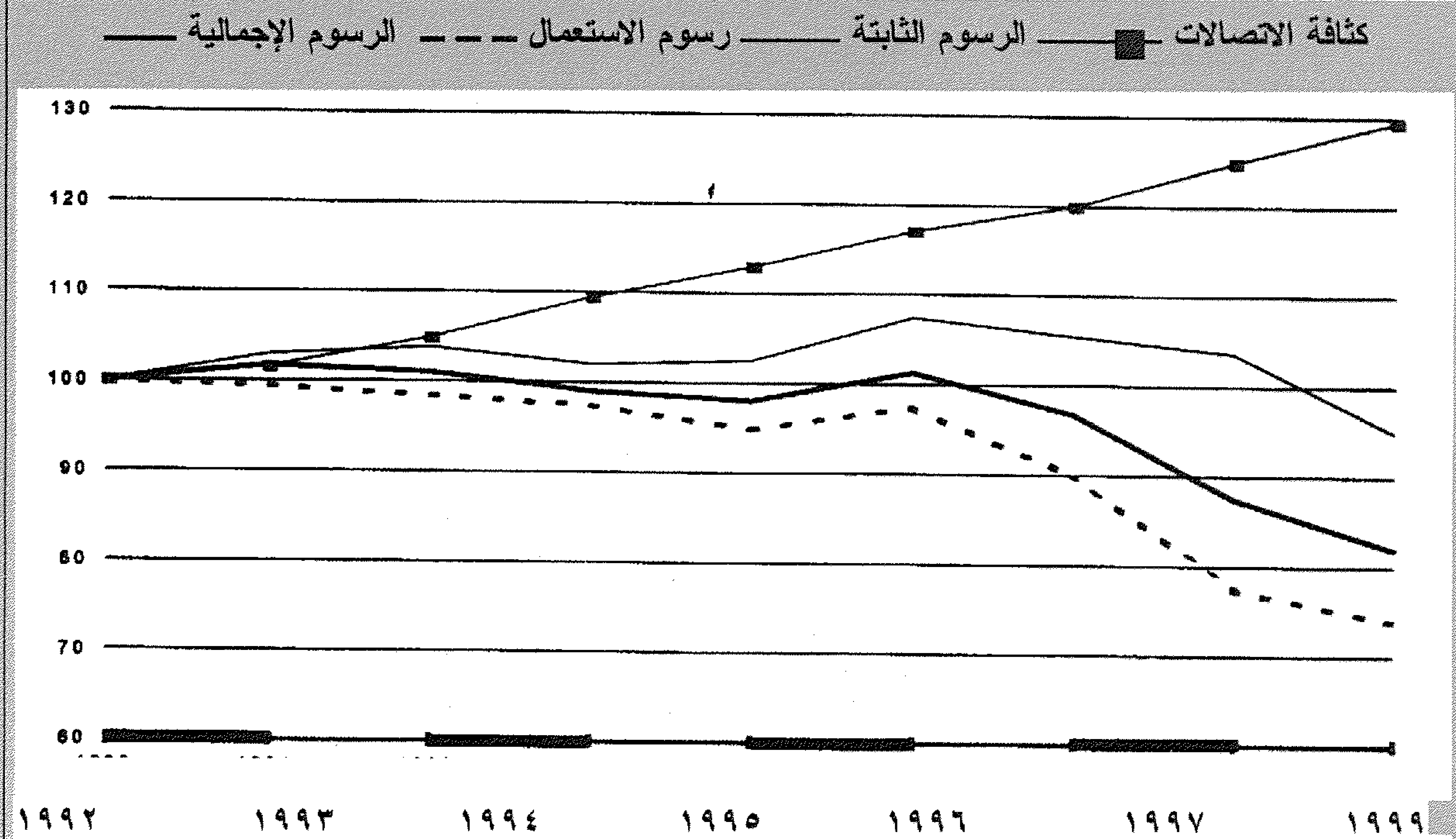
المصدر: منظمة OECD (١٩٩٩)
ملاحظة : تستند الحسابات إلى القوة الشرائية لأسعار الصرف (PPPs) معبراً عنها بالدولار الأمريكي .

شكل ٤–٧ مؤشر إعادة موازنة تعريفة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بالسنة – "إلغاء المسافات"



ملاحظة : رسم المكالمة لمسافة ٣كم = ١٠٠
المصدر: منظمة OECD (١٩٩٩)

شكل ٤-٨: مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) للرسوم المنزلية وكثافة الاتصالات



ملاحظات : كل المؤشرات كانت تساوى ١٠٠ في عام ١٩٩٠ وكانت المتوسطات موازنة نسبة إلى عدد الخطوط المتاحة .

تستند الحسابات إلى القوة الشرائية لأسعار الصرف (PPPs) معبراً عنها بالدولار الأمريكي .

المصدر : منظمة OECD (١٩٩٩)

ملحق ٤-٢ : مكاسب الرفاهية الناتجة عن إعادة موازنة الأسعار

يقدم هذا الملحق نظرة عامة عن المكاسب المحتملة للرفاهية العامة التي يمكن توقعها من إعادة موازنة الأسعار .

توضح دراسة منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عن اتجاهات أ سعار الاتصالات (ملحق ٤-١) إن أعاده موازنة الأسعار توفر لمعظم المستهلكين أسعاراً أقل من معظم الدول التي شملها البحث . وليس هذا هو المكسب الوحيد لإعادة موازنة الأسعار ، فسوف تزيد أيضا إعادة موازنة الأسعار من الرفاهية بواسطة تحريك الأسعار لتكون قريبة من التكلفة . سوف يقدم هذا مكاسب للاقتصاد بالإضافة إلي تلك المكاسب التي ينتج عنها أسعارا إجمالية أقل. لذلك ، يجب عمل إعادة موازنة للأسعار سواءً أخذت المنافسة في الاعتبار أم لا.

قد يطلب من الهيئات التنظيمية تبرير إعادة موازنة الأسعار. وقد يكون النموذج الحديث لإعادة موازنة الأسعار الذي نفذ في استراليا مفيداً في هذا الصدد. تم إعداد النموذج لمؤسسه الاتصالات القديمة في استراليا ، تلسترا، لتقدير المكاسب المحتملة المتعلقة بالكفاءة من سيناريوهات إعادة موازنة أسعار مختلفة . كما تم إجراء تحليلات مشابهة في دول أخرى . يستخدم هذا المثال عدداً من المفاهيم تشمل التكلفة المتزايدة على المدى الطويل (LRIC) ، والمرونة في الطلب ، والمتطلب الأساسي من العائد ، وبنود تسعير رامسى والتي تمت مناقشتها في الملحق (ب) من الدليل .

يقدم الجدول ٤ – ١٠ ملخصاً للتقديرات الرئيسية المستخدمة في النموذج . على سبيل الشرح ، تكون وحدة قياس الإتاحة هي الاتصالات. بالنسبة للمكالمات المحلية، هي عدد المكالمات، وبالنسبة للمكالمات الخارجية والدولية، هي الدقائق. العائد الصافي هو الفرق بين السعر والتكلفة (LRIC) مضروبا في الكمية . على سبيل المثال، فإذا كانت الخسارة في العائد الصافي للإتاحة المنزلية ٦١٤ مليون دولار أمريكي تساوى الفرق بين السعر ١٣٩,٨٠ دولار أمريكي والتكلفة المتزايدة على المدى الطويل ٢٣٥,٠٠ دولار أمريكي مضروباً في ٦,٤٥ مليون اتصال . لاحظ أن مجموع العائد الصافي هو ٢,٩٠٩ مليون دولار أمريكي والذي تم افتراضه فيما بعد متطلباً أساسياً من العائد الصافي .

استندت مرونة سعر الطلب على مراجعة التقديرات المتاحة التي اعتبرت ملائمة للظروف الوطنية . مع استثناء مرونة سعر المكالمات المحلية ، فإن التقديرات تقع داخل فواصل تمت مناقشتها في الملحق (ب) من الدليل .

يحتاج مفهوم الخسارة المتعلقة بالكفاءة إلى بعض الشرح. وهو يستند إلى نظرية أن التسعير وفقاً للتكلفة الحدية هو الأنسب ، فهو يعظم مجموع فائض المستهلك وفائض المنتج . (تمت مناقشة هذا المفهوم في الملحق (ب) من الدليل) . عندما لا تساوى الأسعار التكاليف الحدية ، فإن هناك خسائر تتعلق بالكفاءة لأن فائض كلا من المستهلك والمنتج قد أنخفض .

جدول ٤ – ١٠ : التقديرات المستخدمة في نموذج إعادة موازنة الأسعار في مؤسسة تلسترا–السيناريو الأساسي

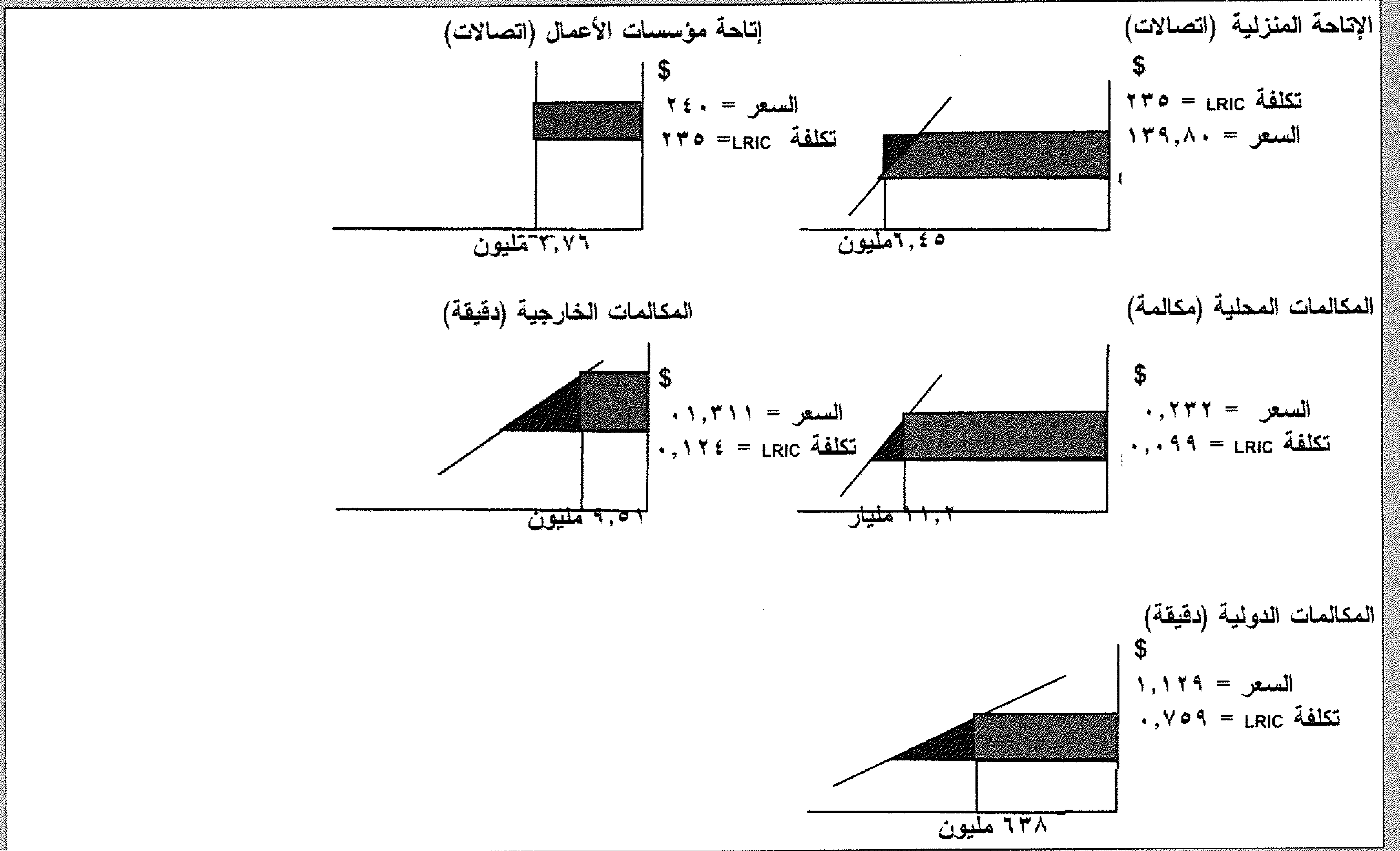
الأسواق	السعر (دولار أمريكي للوحدة)	تكلفة LRIC (دولار أمريكي للوحدة)	الكمية	العائد الصافي (مليون دولار أمريكي)	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون $)	مرونة سعر الطلب
الإتاحة المنزلية	١٣٩,٨٠	٢٣٥,٠٠	٦,٤٥ مليون	٦١٤–	٨	٠,٠٤–
إتاحة مؤسسات الأعمال	٢٤٠,٠٠	٢٣٥,٠٠	٢,٧٦مليون	١٤	٠	٠,٠٠–
المكالمات المحلية	٠,٢٣٢	٠,٠٩٩	١١,٢٠مليار	١٤٩٢	٢٦	٠,٠٠٦–
المكالمات الخارجية	٠,٣١١	٠,١٢٤	٩,٥١ مليار	١٧٨٢	٣٢٢	٠,٦٠–
المكالمات الدولية	١,١٢٩	٠,٧٥٩	٦٣٨,٠٠مليون	٢٣٦	٤٦	١,٢٠–
المجموع				٢٩٠٩	٤٠٢	

المصدر : مركز الإنتاجية الأسترالي (١٩٩٧)

يقدم شكل ٤ – ٩ تمثيلا بيانياً للتقديرات الرئيسية المستخدمة في التحليل . تمثل المساحات السوداء الخسائر المتعلقة بالكفاءة المصاحبة لكل حالة لم يستخدم فيها التسعير وفقاً للتكلفة الحدية . لاحظ أن الخسائر المتعلقة بالكفاءة تزداد عندما يكون التفاوت عن التكلفة الحدية أكبر وعندما يكون الطلب أكثر مرونة . (لاحظ أن المساحات المظللة بلون فاتح تمثل العائد الصافي لكل خدمة) .

نتيجة للفجوة بين السعر – التكلفة عند الظروف الابتدائية (السيناريو الأساسي) تحققت خسائر في الكفاءة الاقتصادية ٤٠٢ مليون دولار أمريكي ، أو حوالي ١٥ % من العائدات الكلية لمؤسسة الاتصالات . إلا أنه ، تلاحظ أنه في حين أن التسعير وفقاً للتكلفة الحدية قد أزال هذه الخسارة في الكفاءة الاقتصادية ، فإنه لم يلبى المتطلب الأساسي من العائد الصافي لمؤسسة تلسترا ، والمفترض أن يساوى ٢,٩٠٩ مليون دولار أمريكي . وكما نوقش في الملحق (ب) من الدليل ، فإن حل هذه المعضلة هو حساب أسعار رامسى المناظرة ، أي مجموعة من الأسعار التي تقلل إلى أدنى حد الخسائر المتعلقة بالكفاءة وتلبى المتطلب الأساسي من العائد .

شكل ٤ – ٩ : إعادة موازنة الأسعار – السيناريو الأساسي



ملاحظة : الأشكال ليست وفقاً لمقياس الرسم

المصدر : مركز الإنتاجية الأسترالي (١٩٩٧)

يقدم جدول ٤ – ١١ نتائج خمسة سيناريوهات لإعادة الموازنة ، مع مساهمة العائد الصافي المناظرة والخسائر المتعلقة بالكفاءة وتناقض هذه السيناريوهات مع السيناريو الأساسي .

السيناريو رقم ١ ، والذي يزيل كلية الخسارة المتعلقة بالكفاءة ، سوف يبدو كحالة متطرفة ، تطلب أسعار رامسى أعلى سعر من خلال رفع تكلفة الخدمة الأقل تأثراً بالسعر . في هذه الحالة يتم رفع إتاحة مؤسسات الأعمال إلى ١,٢٨٧ دولار مما يحقق عائد صافى إجمالي ٢,٩٠٩ مليون دولار أمريكي لأن مرونة السعر المقدرة هي صفر .

السيناريو رقم ٢ ، يثبت سعر إتاحة مؤسسات الأعمال عند ٣٥٠ دولار أمريكي ويحسب أسعار رامسى المقيدة. السيناريوهات رقم ٣ ، و ٤ ، و ٥ هي تعديلات أخرى تضع قيوداً أكثر على الأسعار . لاحظ أنه كلما ازدادت القيود التي توضع على أسعار رامسى كلما قلت المكاسب المتعلقة بالكفاءة . إلا أنه ، تلاحظ أيضا أنه حتى تحريك الأسعار البسيط تجاه تكلفة (LRIC) يمكن أن ينتج عنه زيادة كبيرة في المكاسب المتعلقة بالكفاءة . ويحتمل أن تكون هذه المكاسب أكبر في الدول النامية بسبب التفاوت الكبير بين الأسعار والتكلفة بشكل عام .

جدول ٤ – ١١ : نتائج سيناريوهات إعادة موازنة الأسعار

	المتغير	الإتاحة المنزلية	إتاحة مؤسسات الأعمال	المكالمات المحلية	المكالمات الخارجية	المكالمات الدولية	الإجمالي
السيناريو	LRIC $	٢٣٥,٠٠	٢٣٥,٠٠	٠,٠٩٩	٠,١٢٤	٠,٧٥٩	
السيناريو الأساسي	السعر ($)	١٣٩,٨٠	٢٤٠,٠٠	٠,٢٣٢	٠,٣١١	١,١٢٩	
	العائد الصافى (مليون $)	٦١٤-	١٤	١٤٩٢	١٧٨٢	٢٣٦	٢٩٠٩
	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون $)	٨	٠	٢٦	٣٢٢	٤٦	٤٠٢
سيناريو رقم ١ : تسعير رامسى غير مقيد	السعر ($)	٢٣٥,٠٠	١٢٨٧,٠٠	٠,٠٩٩	٠,١٢٤	٠,٧٥٩	
	العائد الصافى (مليون $)	٠	٢٩٠٩	٠	٠	٠	٢٩٠٩
	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون $)	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سيناريو رقم ٢ : تسعير رامسى مقيد	السعر ($)	٣٥٤,٠٠	٣٥٠,٠٠	٠,٢٣٥	٠,١٤٨	٠,٨٠٤	
	العائد الصافى (مليون $)	٧٢٣	٣١٨	١٥٢٩	٣٠١	٣٨	٢٩٠٩
	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون $)	١٣	٠	٢٧	٥	٠	٤٥
سيناريو رقم ٣ : تسعير رامسى مقيد	السعر ($)	٢٣٥,٠٠	٣٥٠,٠٠	٠,٢٩١	٠,١٥٨	٠,٨٢٢	
	العائد الصافى (مليون $)	٠	٣١٨	٢١٢٠	٤١٨	٥٣	٢٩٠٩
	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون $)	٠	٠	٥٤	١٠	١	٦٥
سيناريو رقم ٤ : تسعير رامسى مقيد	السعر ($)	٢٣٥,٠٠	٣٥٠,٠٠	٠,٢٣٢	٠,٢٠٩	٠,٩١٩	
	العائد الصافى (مليون $)	٠	٣١٨	١٤٩٢	٩٧٥	١٢٤	٢٩٠٩
	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون $)	٠	٠	٢٦	٦٧	٨	١٠١
سيناريو رقم ٥ : تسعير رامسى مقيد	السعر ($)	١٤٠,٠٠	٣٥٠,٠٠	٠,٢٣٢	٠,٢٧٢	١,٠٣٦	
	العائد الصافى (مليون $)	٦١٤-	٣١٨	١٤٩٢	١٥٢٠	١٩٤	٢٩٠٩
	الخسارة المتعلقة بالكفاءة (مليون $)	٨	٠	٢٦	٢٠٣	٢٥	٢٦٢

المصدر : مركز الإنتاجية الأسترالى (١٩٩٧)

الوحدة الخامسة

سياسة المنافسة

الوحدة الخامسة : سياسة المنافسة

الإطارات ، والجداول

الإطارات

الجداول

الوحدة الخامسه

سياسة المنافسة

٥-١ مبادئ عامة

٥-١-١ أسباب سياسة المنافسة

عـندما تـتوافر المنافســة في اقتصاد مبني على آليات السـوق فـان اثنين أو أكثر من الموردين يتنافسون مع بعضـهم البعض لبيع بضاعتهم أو خدماتهم للعملاء . قد يقدم الموردون المتنافسون أسعارا أقل أو كميات أكبر أو أفضـل و مجموعـات أو جـودة أفضل للخدمة لجذب العمـلاء. تكون المنافسة في صالح الجمهور لأنها تحفز الموردين عـلى أن يصـبحوا أكثر كفاءه وأن يقدموا اختيارات أكبر من المنتجات وخدمات بأسعار أقل .

فـي الأسـواق التنافسية يفتقد الموردون متفردين " قوة السـوق " فلا يمكنهم فرض شروطهم على الأسواق بل يجب عليهم أن يستجيبوا لمنافسة منافسيهم كي يستمروا فـي ممارسة أعمالهم التجارية. يتم بصفة عامة تعريف قـوة السـوق بأنهـا القدرة بصورة منفردة على تحديد والاحـتفاظ بالأسـعار أو الظـروف والشروط الأخرى الرئيسية للبيع أي بدون الاسترشاد بالسوق أو تصرفات المنافسين الآخرين .

المنافسة غير المثالية

فـي الأسـواق التنافسـية المثالية يكاد لا يتواجد أو لا يـتواجد على الإطلاق أي سبب للتدخل الحكومي لتطبيق سياسـة تنافسـية. تشـتمل مـثل هذه الأسواق بصورة نموذجيـة عـلى عدد كبير من الموردين للمنتجات أو الخدمـات وكذلـك عـدد كـبير من المستهلكين . يتاح للمسـتهلكين معلومات وحرية تامة للتعامل مع أي مورد يخـتارونه. ولا تتواجد أية قوي خارجية سلبية مرتبطة بسـلوكيات المورد أو المستهلك . ولا يمكن لأي مورد مـتفرد أن يشوه التشغيل الفعال للسوق أو تحديد شروط الأسعار أو العرض .

ولكن في الحقيقة لا توجد أسواق تنافسية بصورة كاملة. العديـد من الأسواق ليست تنافسية بصورة حقيقية ولكن يسـيطر عـليها عـدد صغير من الشركات الكبيرة أو العـريقة. كثيرا ما تتوافر للمنتجين أو الموردين في هذه الأسـواق قوة سوق يمكنهم استخدامها ضد مصلحة كل من المستهلك والأداء في الصناعة بصورة شاملة .

إن المنافسـة الغيـر مثاليه تؤدي إلى توزيع غير فعال لـلموارد وهـي مصـدر هام " لفشل السوق " . تفشل الأسواق عندما يتم توزيع الموارد بصورة غير سليمة أو يتم تخصيصها بصورة غير فعالة.تكون النتيجة هي قيمة مهدرة أو مفقودة .

الاحتكار

يمكـن أن يكون الاحتكار نتيجة لفشل السوق . كثيرا ما ترتـبط السـوق الاحتكارية بالمنتجات المسعرة بصورة عالية بدرجة مبالغ فيها أو مستويات عرض منخفضة أو سـلوكيات أخرى تضر بمصالح المستهلكين . الاتفاقيات بالـتواطؤ بيـن الموردين هي مثال آخر لفشل السوق . يمكن أن يوجه تواطؤ المورد لزيادة الأسعار أو الحد من الناتج وهو سلوك مشابه لممارسة قوة احتكارية.

لقـد تطـورت الاتصـالات فـي غالبية الدول في بيئة احـتكارية. وعند إدخال المنافسة إلى أسواق الاتصالات يظهـر بصورة نموذجية قلق من استمرارية ممارسة قوة سـوق بواسـطة مؤسسات الاتصالات القديمة . إن هذه الممارسـة لقـوة السوق تشكل صورة خاصة من فشل السـوق التي يجب التعامل معها بواسطة هيئات التنظيم والسلطات المسئولة عن المنافسة في العديد من الدول.

٥-١-٢ التدخل الحكومي لتطبيق سياسة تنافسيه

الأهداف

تتدخل الحكومات في تشغيل الاقتصاد المبني على آليات السوق للعديد من الأسباب المختلفة. في حالة قانون وسياسات التنافس فان الأهداف الرئيسية من تدخل الحكومة هي التعامل مع فشل الأسواق و للحد من سوء استخدام قوة السوق و لتحسين الفاعلية الاقتصادية. سوف تركز هذه الوحدة على قوانين وسياسات المنافسة التي تهدف إلى تحقيق هذه الأهداف .

يمكن أن يكون للتدخل العام أهداف أخرى . على سبيل المثال يمكن أن تتبنى حكومة ما قواعد وسياسات تحد من مشاركة راس المال الأجنبي أو الشركات الأجنبية من اجل إيجاد أو تشجيع الصناعة الوطنية . قد يؤدي مثل هذا التدخل بصورة مقصودة إلى الحد من المنافسة ويضر بالفاعلية الاقتصادية من اجل مصالح عامة أخرى.

يتواجد تاريخ طويل للتدخل الحكومي للحفاظ على وتنشيط عمليات الأسواق التنافسية . لقد تطورت العديد من السوابق المفيدة للسياسات التنافسية في الولايات المتحدة حيث يستخدم التعبير " مكافحة الاحتكار " للإشارة إلى ما يطلق عليه كثيراً " سياسة تنافسية " في بلدان أخرى . إن مصدر هذا التعبير " مكافحة الاحتكار " هو شكل قديم من المنافسات القامعة للمنافسة التي كان يمارسها ملاك شركات مختلفة كانت لهم القدرة على التحكم في السوق بصورة مشتركة (على سبيل المثال الفولاذ أو النقل من خلال السكك الحديدية) . سلم هؤلاء الملاك غالبية أسهمهم إلى كيان رئيسي والذي احتفظ بهذه الأسهم " مؤتمنة " لصالح الملاك . تم حينئذ استخدام التحكم في الائتمان لتوجيه تصرفات الشركات المختلفة. شملت أهداف مثل هذا التوجيه المشترك رفع الأسعار في جميع شركات الصناعة وتقييد الإمداد والقيام بإجراءات أخرى لخفض المنافسة .

أنواع التدخل الحكومي

يتم بصفة عامة تطبيق السياسات التنافسية من خلال نوعين مختلفين من التدخل الحكومي .

النوع الأول سلوكي . في هذا النوع من التدخل تحاول سلطة عامة أن تعدل من سلوكيات شركة أو مجموعة شركات معينة من خلال التنظيم لسلوكياتها .التنظيمات المتعلقة بالأسعار هي مثال للتدخل السلوكي . تشمل الأمثلة الأخرى الأوامر المتعلقة بمنع الممارسات أو الاتفاقيات بالتواطؤ والأوامر الملزمة بربط شبكات المنافسين .

الشكل الثاني للتدخل هيكلي . يؤثر هذا التدخل في تركيبة السوق بالنسبة للصناعة . على سبيل المثال قد تتدخل الحكومات لمنع اندماج اثنين من مشغلي شبكات الاتصالات الرئيسيين في السوق . وبصورة مشابهة فان مورد مهيمن قد يطلب منه أن يفصل عملياته إلى شركات منفصلة أو أن يجرد نفسه بالكامل من بعض النشاطات التجارية . يبين مثال تخلص AT&T في عام ١٩٨٤ من بعض أصولها في الولايات المتحدة بمثال معروف جيدا للشكل الأخير .

المرونة

يتطلب تدخل الحكومات في الأسواق بصفة عامة مرونة وقدرة لتصميم القواعد والمبادئ طبقا لظروف محددة . في بعض الحالات يمكن صياغة قواعد التنافس على هيئة منع مطلق (على سبيل المثال ضد اتفاقيات التواطؤ لتحديد الأسعار) . ولكن في العديد من الحالات تتم صياغة القواعد المشجعة على التنافس بحيث تتواجد سلطة تقديرية في تطبيقها . على سبيل المثال فان التمييز السعري لا يكون دائما غير مناسب ولذلك فان الأشكال القامعة للمنافسة أو الأشكال الأخرى الضارة منه هي التي تمنع بصفة عامة .

يتم تطبيق السياسات التنافسية لمنع سوء استخدام قوي السوق ولمنع شركة عملاقة من إخراج المنافسين من السوق . ولكن يتواجد نوع من التوتر بين هدف حماية المنافسة والممارسات الأكثر صعوبة والخاصة بحماية منافسين معينين . يظهر هذا التوتر بوضوح بصورة خاصة عند التنظيم لصناعة الاتصالات خلال الفترة الانتقالية من فترة بدء إدخال المنافسة إلى الوقت التي تصبح فيه المنافسة قادرة على حماية نفسها بنفسها .

لا تحتوي سياسات المنافسة بصفة عامة على قواعد صارمة يجب تطبيقها بصرامة في جميع الأحوال . بل يجب تطبيق هذه السياسات بمرونة لتناسب ظروف الأسواق المختلفة.

٥-١-٣ تفاعل المنافسة وسياسات الاتصالات

يوجد في بعض الدول سلطه عامة خاصة بالمنافسة وكذلك هيئة تنظيمية خاصة بقطاع الاتصالات . عندما تتواجد سلطتين أو أكثر فمن المهم عدم إخضاع صناعة معينة لتدخل متكرر أو غير متسق .

لا يوجد لجميع الدول هيئة تنظيمية للاتصالات منفصلة عن السلطات الخاصة بالمنافسة . فعلي سبيل المثال كان لنيوزيلانده ولفترة طويلة قانوناً للمنافسة شاملاً الاقتصاد ككل ولكن لم يوجد بها هيئة تنظيمية خاصة بصناعه محدده . وبرغم أن نيوزيلانده تعتبر شاذة في هذا الخصوص فإن دولاً أخرى لها هيئات تنظيمية خاصة بقطاع الاتصالات ولكن لا تتوافر لديها سلطات أو قوانين خاصة بالمنافسة على مستوي الاقتصاد بكامله . وبعض الدول ليس لها أي من الاثنين. وعلي أية حال فإنه من المهم بالنسبة للذين يشتغلون بالتنظيم أو الأشراف على قطاع الاتصالات أن يدركوا وان تتاح لهم الأدوات التي يزود بها قانون أو سياسات التنافس

هيئات التنظيم الخاصة بقطاع معين والسلطات المعنية بالمنافسة

يمكن مقارنة وإظهار التباين بين أدوار هيئة التنظيم الخاصة بقطاع الاتصالات والسلطات المختصة بقانون المنافسة العام بعدة طرق .

يتضمن التنظيم لقطاع معين بصورة نموذجية كل من الأنشطة المستقبلية واستعراض الأنشطة الماضية. وعلي سبيل المثال فان هيئة تنظيم الاتصالات كثيرا ما تصدر قرارات بتحديد شروط للشركات المشاركة في خدمات أسواق الاتصالات مثل الموافقة على الأسعار وأحكام وشروط الربط بين مؤسسات الاتصالات . يكون لهذه الشروط تطبيقات مستقبلية. بصفة نموذجية تكون هيئات تنظيم الاتصالات أيضاً مخولة للتصرف بناء على شكاوي معينة أو لعلاج سلوكيات قائمة أو ماضية تتعارض مع سياسات أو قوانين الاتصالات . وفي المقابل فان السلطات المعنية بالمنافسة تميل لممارسة سلطاتها على أسس استعادة الأحداث الماضية من اجل تصحيح المشاكل التي تنتج من تصرفات شركات معينة والتي تضر بالمنافسة .

بصفة نموذجية يمكن أيضاً أن تتباين أنواع السياسات التي يتبناها هيئات تنظيم قطاع معين مع تلك الخاصة بالسلطات المعنية بالمنافسة . كثيرا ما تكون التنظيمات لقطاع معين لا تتعلق بـ (وحتى لا تتسق مع) أهداف السياسات التنافسية الرئيسية والخاصة بتسهيل المنافسة وتحسين الفاعلية الاقتصادية . تتوجه السياسات الخاصة بالمنافسة بصفة نموذجيه لمنع المشاركين في الأسواق من التدخل في عمليات السوق التنافسية . وعلي الجانب الآخر فان تنظيمات الاتصالات التقليدية كثيراً ما قامت بالتأثير في ظروف وأجواء السوق التنافسية لتحقيق أهداف عامة أخرى .

مثال على ذلك هو الأسعار التي يوافق عليها هيئات تنظيم الاتصالات . وافق غالبية هيئات تنظيم الاتصالات بصفة تقليديه على هياكل للأسعار كانت مختلفة بصورة جذرية عن الأسعار التي كانت يجب أن تسود في سوق تنافسية . كثيرا ما ساند هيئات تنظيم الاتصالات هذه الهياكل للأسعار في محاولة للزيادة من إتاحة خدمات الاتصالات الأساسية. تشمل الأمثلة الأنواع العديدة من تحويل الدعم الشامل إلى الخدمات المحلية من خدمات المكالمات الخارجية والي الاشتراكات المنزلية من الاشتراكات التجارية والي الاشتراكات الريفية من الاشتراكات في المدن . تم تطوير هذه الهياكل السعرية بصورة نموذجية في فترة التزويد بالخدمة بصوره احتكارية. لا يمكن الاحتفاظ بهذه الهياكل في سوق تنافسيه. تتطلب هذه الهياكل التضبيط مع تطور المنافسة (انظر الوحدة (٤) لمزيد من المناقشة لتسعير الاتصالات) و يحدد الجدول ٥-١ الفرق النموذجي بين سلطة مختصة بالمنافسة وهيئة تنظيم لقطاع محدد .

أسباب وجود هيئة تنظيم لقطاع الاتصالات

قد تلعب السلطة المختصة بالمنافسة على مستوي الصناعة بالكامل دوراً مفيداً في الإشراف على صناعة الاتصالات. ولكن توجد أسباب جيدة لإنشاء والاحتفاظ بكيان تنظيمي خاص بقطاع الاتصالات على الأقل حتى تصبح الأسواق المعنية تنافسيه بدرجة كافية تشمل هذه الأسباب :

- الحاجة لخبرة تقنية خاصة بالقطاع للتعامل مع بعض المواضيع الأساسية في مرحلة الانتقال من الاحتكار إلى المنافسة (على سبيل المثال ربط الشبكات و تحويل الدعم القامع للمنافسة)
- الحاجة لقواعد متطورة للتحديد الدقيق للبيئة الحاثة على تواجد المنافسة وليس لمجرد التطبيق بعد حدوث أحداث معينة، لعلاج "لعقاب" السلوكيات القامعة للمنافسة أو لإعادة هيكلة الصناعة
- الحاجة لتطبيق سياسات غير السياسات المتعلقة بالمنافسة والتي تعتبرها الحكومات الوطنية هامة (على سبيل المثال سياسات الخدمة الشاملة والأمن القومي وسياسات التحكم).
- الحاجة إلى إشراف وقرارات مستمرة خاصة بمواضيع مثل الربط وجودة الخدمة وتحديد وتطبيق شروط التراخيص وبصفة خاصة بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المهيمنة .

تقترح هذه العوامل وغيرها انه حتى في حالة تواجد سلطة معنية بالمنافسة على مستوي الاقتصاد بالكامل فإن هيئة تنظيم مختصة بالاتصالات يمكن أن تلعب دورا هاما.

- وكموضوع منفصل فانه قد يزيد من الكفاءة تجميع التنظيم لقطاع الاتصالات مع قطاعات أخرى مثل خطوط الأنابيب والطاقة الكهربائية والتزويد بالماء تجاريا وخلافه في كيان واحد .يتم في الوحدة (١) مناقشة مزايا وعيوب هيئة التنظيم الواحدة للقطاعات المتعددة.

تطبيق السياسة التنافسية بواسطة هيئات تنظيم الاتصالات

كثيرا ما تطبق هيئات تنظيم قطاع الاتصالات قانون أو سياسات المنافسة وذلك في ضوء قيامهم بتكليفاتهم . يتم توضيح أربعة أمثلة في المملكة المتحدة وماليزيا وكندا واستراليا فيما يلي :

جدول ٥–١ : الخلافات النموذجية بين السلطة المعنية بالمنافسة وهيئة تنظيم قطاع محدد:

السمة	السلطة المعنية بالمنافسة	هيئة تنظيم قطاع محدد
التوقيت / العملية	➢ يقوم بصفة نموذجية بتطبيق العلاج بصورة لاحقة (بعد حدوث الحدث) ➢ يتحرك بناء على شكوى أو تحقيق معين ➢ تحقيق رسمي أو إجراءات أخرى ➢ نطاق ضيق للتدخل العام	➢ يتحرك بصورة مستقبلية وكذلك بصورة لاحقة ➢ قرارات أو إجراءات أخرى ذات تطبيقات عامة وكذلك إجراءات خاصة بموضوع محدد. ➢ خليط من إجراءات رسمية وإجراءات أقل رسمية ➢ بصفة نموذجية نطاق أكثر اتساعا للتدخل العام
تركيز السياسات	➢ يكون الهدف هو الحد من الممارسات التي تعوق المنافسة ➢ يركز على فاعلية التوزيع والتخصيص/ منع سوء استخدام قوة السوق أو الممارسات والسلوكيات السيئة الأخرى	➢ يطبق بصورة نموذجية سياسات متعددة الأهداف ➢ تنظيم تقليدي(احتكاري) يرجح أن يسعى لتحقيق أهداف اجتماعية بدلا من كفاءة التوزيع (علي سبيل المثال الخدمة الشاملة) ➢ تنظيم انتقالي قد يركز على منع سلوكيات قمع المنافسة عندما تصبح السوق تنافسية (بصوره نهائية قد يصبح الامتناع عن التنظيم هدفاً للسياسات عندما تصبح المنافسة كافية لحماية الجمهور) .
النطاق	➢ شامل كل الاقتصاد والصناعات المتعددة ➢ تميل السلطات المخولة للتدخل والعلاج لأن تكون محدودة في نطاق ضيق	➢ عادة خاص بصناعة معينة (عادة ما يطور خبرة قطاع أكبر) ➢ تميل السلطات لأن تكون محدده بصورة أوسع (مناظرة لاتساع أهداف السياسات والإجراءات) .

المملكة المتحدة

في المملكة المتحدة لمكتب الاتصالات (Oftel) حالياً السلطة للتعامل مع الأمور التي تنشا تحت قانون المنافسة. يجب أن تنسق Oftel مع المدير العام للمنافسة العادلة والذي هو المسئول بصورة أساسية عن تطبيق قانون المنافسة . Oftel مسئولة أيضاً عن تنفيذ شروط المنافسة العادلة الخاصة بالمرخص لهم بخدمات الاتصالات في المملكة المتحدة بما في ذلك بريتش تليكوم BT.

نشرت Oftel إرشادات عامة خاصة بتطبيق قانون المنافسة في قطاع الاتصالات . تتعامل هذه الإرشادات العامة مع مواضيع مثل تعريف السوق ومعايير قوة السوق وتقييم الاتفاقيات والممارسات الفردية . وتشير هذه الإرشادات العامة للأساليب التقليدية لقواعد المنافسة من العديد من المصادر والسلطات وتتوقع كيف سوف يتم تطبيق هذه الأدوات القياسية في قطاع الاتصالات .

ماليزيا:

أعدت اللجنة الماليزية للاتصالات والوسائط المتعددة إرشادات عامة مشابهة . توضح هذه الإرشادات العامة كيف سوف تطبق اللجنة مفاهيم قانون المنافسة مثل " التقليل بدرجة كبيرة من المنافسة " " والوضع المهيمن" أثناء ممارسة سلطاتها طبقا للقانون الماليزي للاتصالات والوسائط المتعددة لعام ١٩٩٨ . تحدد هذه الإرشادات العامة المفاهيم والعمليات التحليلية التي سوف تستخدمها اللجنة في تقييم تصرفات معينة . تستعير الإرشادات العامة أدوات ومفاهيم تقليدية من نظرية المنافسة وتوضح كيف سوف تستخدم هذه الأدوات والمفاهيم في نطاق صناعة الاتصالات المحلية.

يحدد الإطار ٥-١ العمليات التحليلية المقترحة بواسطة اللجنة الماليزية لتحديد ما إذا كان تصرفاً معيناً يمثل تقليلا كبيرا للمنافسة .

كندا:

يبين القانون الكندي بتغييرات في نطاق التنظيمات الخاصة بقطاع الاتصالات اعتمادا على مستوي المنافسة في أسواق معينه للاتصالات .

طبقا لقانون الاتصالات الكندي فان هيئة التنظيم المختصة بقطاع الاتصالات وهي المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون والاتصالات (CRTC) يجب عليها الامتناع عن التنظيم عندما تكون خدمات الاتصالات خاضعة لمنافسة كافية لحماية مصالح المستخدمين . كما يسمح أيضاً بالامتناع في ظروف معينة أخرى . يجب ألا يصدر أمر الامتناع بواسطة الـ CRTC عندما يرجح أن يؤدي هذا الأمر إلى إعاقة تواجد أو استمرار سوق تنافسية للخدمة . يتم وصف الأسلوب الكندي للامتناع في الإطار ٥-٢

استراليا:

يمكن الحصول على مثال أكثر عمومية للتداخل بين سياسة التنافس وتنظيمات قطاع الاتصالات في استراليا. طبقت الحكومة الأسترالية في يوليو ١٩٩٧ صفقة شاملة من الإصلاحات القانونية خاصة بكل من قوانين المنافسة والاتصالات الأسترالية . غيرت هذه الإصلاحات قانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ (القانون الرئيسي للمنافسة) وأدخلت قانونا جديدا للاتصالات.

نتيجة لهذه الإصلاحات فان اللجنة الأسترالية للمنافسة والمستهلكين (ACCC) قد تم منحها دورا متعاظماً بصورة كبيرة في التنظيم للاتصالات . لقد أصبحت مسئولة عن كل من (١) تطبيق قواعد وسياسات المنافسة في قطاع الاتصالات (٢) التنظيم الاقتصادي لمؤسسات الاتصالات بما في ذلك مؤسسة الاتصالات القديمة Telstra.

يبين الإطار ٥-٣ بتفاصيل عن نطاق وأداء المسئوليات التنظيمية الخاصة بالاتصالات لـ (ACCC) .

توضح هذه الأمثلة الأربعة لتجارب أربعة دول مختلفة تشابك سياسات الاتصالات والمنافسة . توضح الأمثلة كيف يطبق بعض هيئات تنظيم الاتصالات سياسات وتحاليل منافسة قياسية وكيف يجب أن تستوعب السلطات المسئولة عن المنافسة ، التنظيمات الخاصة بقطاع الاتصالات . يتم مناقشة مفاهيم المنافسة المستخدمة في هذه الأمثلة بتفصيل اكبر فيما يلي (في القسم ٥-٢) .

إطار ٥-١ الخفض الكبير للمنافسة : الأسلوب الماليزي المقترح

	تحديد النطاق	تعريف السوق	تقييم الممارسات
الهدف	ضمان أن اللجنة لها السلطات المناسبة للقيام بمهامها.	تحديد حدود السوق المعنية .	تحديد ما إذا كان هناك (أو احتمال تواجد) خفض كبير للمنافسة في السوق المعنية .
العملية	الأخذ في الاعتبار أية قسم من القانون يتم عمل التقييم بناء عليه. تحديد الظروف التي أدت إلى بدء التقييم . تحديد الأطراف الأساسية ذات المصلحة في العملية.	تحديد جميع بدائل الطلب على الخدمة . تحديد جميع بدائل التزويد بالخدمة. تحديد سوق المنتج المعني . تحديد السوق الجغرافي المعني تحديد السوق المؤقت المعني.	تقييم التغييرات المتوقعة في درجة التنافسية في حالة عدم تدخل اللجنة في ضوء معايير الاختبار . تقييم التغييرات المتوقعة في درجة التنافسية في حالة قيام اللجنة بالتدخل في ضوء معايير الاختبار. تقييم الفرق في مستوي التنافسية بين الحالتين . تقييم ما إذا كان الفرق كبيراً في ضوء أهداف القانون وأهداف السياسة الوطنية .

دفاع السلوك المصرح به طبقا للتنظيم

نقطة أخيرة للأخذ في الاعتبار فيما يتعلق بالتداخل بين هيئات تنظيم قطاع الاتصالات والسلطات المعنية بالمنافسة على مستوي الصناعة بصورة شاملة هي دفاع السلوك المصرح به طبقا للتنظيم .إن العديد من السلطات تقر هذا الدفاع . يمكن أن يحمي هذا الدفاع الشركات التي يتم التنظيم لها من تطبيق قوانين المنافسة عليها في ظروف معينه. إن جوهر هذا الدفاع هو أن الأنشطة المصرح بها طبقا لتنظيم ساري المفعول تعتبر في الصالح العام.

حينما ينطبق هذا الدفاع فان مؤسسة الاتصالات التي تمارس أنشطة مرخص بها بواسطة هيئة تنظيم الاتصالات سوف لا تتحمل بصفة عامة المسئولية القانونية طبقا لقوانين المنافسة عن هذه الأنشطة . ولكن قد تثار أسئلة عما إذا كانت أنشطة معينة قامعة للمنافسة قد خضعت لتنظيم فعلي . على سبيل المثال فان قوانين المنافسة التي لا تنطبق بصفة عامة على أنشطة مؤسسات الاتصالات الخاضعة للتنظيم قد تصبح منطبقة حينما تقرر هيئة التنظيم الامتناع عن التنظيم.

إطـار ٥-٢: دراسة حالة : تحليل الامتناع عن التنظيم بواسطة المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون والاتصالات (CRTC)

قد يتوقف (يمتنع) CRTC عن التنظيم لأسواق أو خدمات الاتصالات عند تواجد منافسة كافيه . في القرار ٩٤-١٩ Telecom Decision CRTC حدد CRTC المعايير لقرارات الامتناع عن التنظيم طبقا للقسم ٣٤ . تعكس معايير الامتناع عن التنظيم مفاهيم ومبادئ قياسية لسياسة المنافسة يمكن تلخيصها فيما يلي :

- يجب أن يمتنع CRTC عن التنظيم عندما تصبح السوق تنافسية بصورة عملية
- لا يمكن أن تكون السوق تنافسية بصورة عملية إذا امتلكت شركة مهيمنة قوة سوق بصورة كبيرة
- يتم تقييم قوة السوق من خلال ثلاثة عوامل :

(أ) حصة السوق التي تستحوذ عليها الشركة المهيمنة

(ب) ظروف الطلب التي تؤثر على ردود فعل العملاء للتغير في سعر المنتج أو الخدمة المعنية

(ج) ظروف العرض التي تؤثر على قدرة الشركات الأخرى المتواجدة في الأسواق للاستجابة للتغيير في أسعار المنتج أو الخدمة

- الحصة المرتفعة من السوق شرط ضروري ولكنه ليس كافيا لتواجد قوة السوق. يجب تواجد عوامل أخرى لتتمكن شركة مهيمنة من التصرف بصورة قامعة للمنافسة.

تبدأ طريقة CRTC لتقييم تنافسية السوق بتحديد " السوق المعنية " . تعرف CRTC السوق المعنية بأنها " اصغر مجموعة من المنتجات والمساحة الجغرافية التي تستطيع فيها شركة لها قوة سوق أن تفرض زيادات كبيرة في الأسعار لتحقق ربحا تبعا لذلك ".

ثم ينتقل CRTC لتقييم حصة السوق التي تستحوذ عليها اكبر الشركات و كذلك الشركات الأخرى في السوق المعنية . بالإضافة إلى تقييم حصة السوق فان CRTC تقيم الجوانب الأخرى لقوة السوق بما في ذلك توافر البدائل وما إذا كان منتج أو خدمة معينة هي مدخل أو نقطة اختناق أساسية ومدى تواجد عوائق للدخول للسوق . يقع ضمن المؤشرات الأخرى التي يتم التركيز عليها بواسطة CRTC تواجد دليل على سلوكيات تنافسية (تنافس سعري وأنشطة تسويق فعالة على سبيل المثال) .

قررت CRTC في القرار ٩٤-١٩ الامتناع عن التنظيم فيما يخص بيع أو تأجير أو صيانة بعض أنواع المعدات التي تتواجد في مباني أو منشئات العملاء . تلي ذلك تطبيق CRTC للقسم ٣٤ بالامتناع عن التنظيم لعدد من الخدمات الأخرى بما في ذلك الخدمات اللاسلكية وخدمات المكالمات الخارجية التي تزود بها مؤسسات الاتصالات الغير مهيمنة وبعض خدمات المكالمات الخارجية التي تقدمها شركات الهاتف القديمة . كما امتنعت CRTC أيضاً عن التنظيم لخدمات أخرى بما في ذلك خدمات التجزئة التي تقدمها مؤسسات السنترالات المحلية المتنافسة والتزويد بخدمات التجزئة المتعلقة بالإنترنت

٥-١-٤ الانتقال من الاحتكار إلى المنافسة في مجال الاتصالات

يجب أن تأخذ سياسة فعاله للمنافسة في الاعتبار الخصائص والسمات المميزة للسوق الذي تطبق عليه هذه السياسة . تطرح أسواق خدمات شبكات الاتصالات تحديات منفردة خاصة بتطبيق سياسة المنافسة . تنشا هذه التحديات من الطريقة المحددة التي تستطيع بها بعض مؤسسات تشغيل الشبكات القديمة أن تستمر في الهيمنة على أسواقها بعد إدخال المنافسة.

من المرغوب فيه بصفة عامة تقليص تدخل الحكومة إلى أقل درجة في الأسواق التنافسية . ولكن يوجد إجماع عام أن التدخل التنظيمي مطلوب لتطبيق انتقال ناجح من

الاحتكار إلى أسواق اتصالات تنافسية . لقد كان إدخال منافسة فعالة إلى أسواق الاتصالات على مستوي العالم بصفة عامة أكثر صعوبة واقتحاما عن حالة غالبية الأسواق الأخرى .

إطار ٥-٣: دراسة حالة : التفويض الخاص بالاتصالات للجنة الأسترالية للمنافسة والمستهلكين (ACCC) :

يتم تنفيذ تفويض ACCC's الخاص بالاتصالات بواسطة مجموعة الاتصالات والتي تعتبر جزء من كل من قسم الشئون التنظيمية لـ ACCC (للتنظيم الاقتصادي) وقسم الالتزام بتنفيذ القوانين (تطبيق المنافسة) .

يشمل قانون الممارسات التجارية المعدل (TPA) لعام ١٩٧٤جزئين يتعلقان بأمور خاصة بالاتصالات على وجه الخصوص . يعطي الجزء XIP لـ (ACCC)السلطة في إصدار إخطارات خاصة بالمنافسة في حالة حدوث ممارسات قامعة للمنافسة .يمكن إنفاذ الإخطارات الخاصة بالمنافسة عن طريق المحكمة الاتحادية. كما يحكم الجزء XIB أيضاً متطلبات الإخطار بالتعريفات ومتطلبات حفظ السجلات (يعزز الأخير من تطبيق الـ ACCC للفصل المحاسبي في الحالات الملائمة) .

يحدد الجزء XIC من قانون الممارسات التجارية المعدل (TPA) إطار عمل لإتاحة الشبكات لمؤسسات الاتصالات المنافسة . ويكون لـ ACCC السلطة للإعلان عن كيان معترف به "كمنتدى إتاحة الاتصالات " "TAF " أو(كيان لتسهيل ترتيبات الإتاحة) للموافقة على أية " نظم إتاحة " يتم إعدادها بواسطة الـ (TAF) أو للموافقة على " تعهدات الإتاحة " أو لصياغة الأحكام والشروط التي تقدمها مؤسسات الاتصالات بصفة منفردة وللتحكيم في المنازعات الخاصة بالإتاحة .

ACCC لها سلطات تكميلية طبقا لقانون الاتصالات وقانون الاتصالات اللاسلكية لعام ١٩٩٢ ولقانون Telstra لعام ١٩٩١. وبالتحديد فان ACCC لها السلطة التنظيمية :

- للإشراف على تصرفات مؤسسات الاتصالات الدولية
- لإصدار توجيهات خاصة بمواضيع فنية مثل تطبيقات قابلية الأرقام للانتقال والربط
- للتحكيم في عدد من النزاعات بين مؤسسات الاتصالات (أي بالإضافة إلى منازعات الربط)
- لإدارة تنظيم الأسعار مثل الحدود القصوى للأسعار لخدمات Telstra التي ما تزال خاضعة لتنظيم الأسعار
- لتقييم الاستحواذ على نطاق التردد اللاسلكي بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة وذلك لتحديد احتمالات أن يكون لهذا الاستحواذ تأثيرات قامعة للمنافسة .

كما أن ACCC لها سلطة مراقبة أسواق الاتصالات عن بعد وأنشطتها لتحديد ما إذا كانت القواعد العامة لقانون الممارسات التجارية TPA يجب تطبيقها لتعزيز المنافسة والتجارة الحرة .

مزايا مؤسسات الاتصالات القديمة :

إن طبيعة شبكات الاتصال تزود بميزة كبيرة لمشغلي الشبكة الذين لهم وجود راسخ .كثيراً ما تستلزم هذه المزايا إجراءات معززة للمنافسة تكون نسبيا خاصة بقطاع الاتصال . يتم خلال هذه الوحدة وفي الوحدة (٣)- الربط مناقشة هذه الإجراءات. بدون هذه الإجراءات فان مؤسسات الاتصالات الجديدة قد لا تستطيع أبداً التغلب على " مزايا التواجد القديم " لمؤسسات الاتصالات القديمة. إن المؤسسات القديمة في أنواع أخرى من الأسواق (علي سبيل المثال الفولاذ والكيماويات ومنتجات الأغذية) لا تتمتع بصفة عامة بمزايا شبيهة وبالتالي فان الأنواع الأخرى من الأسواق تتطلب بصفة نموذجية تنظيمات خاصة بقطاعاتها تكون أقل من حيث التفاصيل.

يتم فيما يلي سرد بعض المزايا الرئيسية لمؤسسات الاتصالات القديمة . يتم في الأقسام التالية لهذه الوحدة مناقشة التعبيرات الفنية المستخدمة في القائمة .

التحكم في التسهيلات الأساسية _ كثيراً ما تمتلك المؤسسات القديمة " تسهيلات أساسية " تم بناءها ودفع

ثمنها بناء على نظام تملك حكومي أو ضمان معدل العائد. يتم مناقشة مفهوم المنشئات الأساسية بالتفصيل في القسم ٥-٢-٤ أدناه. بالنسبة لأسواق شبكات الاتصالات فان التسهيلات الأساسية قد تشمل حقوق المرور العامة والتسهيلات المساندة مثل الأقطاب والقنوات والدوائر المحلية وأرقام الهواتف ونطاق التردد. تحتاج مؤسسات الاتصالات الجديدة بصفة نموذجية إلى إتاحة هذه التسهيلات من اجل أن تصبح المنافسة قابلة للاستمرار . يكون تكرار هذه التسهيلات إما صعب تقنياً أو في أحيان أكثر غير فعال اقتصادياً .

يمكن أن يعطي التحكم في التسهيلات الأساسية لمؤسسات الاتصالات القديمة مزايا عديدة على مؤسسات الاتصالات الجديدة وبصفة خاصة عند غياب تنظيمات قوية داعمة للمنافسة . على سبيل المثال فان إحدى مؤسسات الاتصالات القديمة يمكن أن تستخدم تحكمها في التسهيلات الأساسية لزيادة تكلفة المنافسين وجعل خدماتهم أقل جذبا للعملاء . يمكن زيادة التكلفة بالنسبة للمنافسين بزيادة أسعار التسهيلات الأساسية . يمكن أن تحمي مؤسسة الاتصالات القديمة عملائها من تأثير أسعار التسهيلات الأساسية الأعلى إما بعدم " تحميل نفسها " هذه الزيادات في الأسعار أو بمعادلتها بتحويل الدعم من خدماتها الاحتكارية أو الأقل تنافسية .

يمكن أيضاً أن تميز إحدى مؤسسات الاتصالات القديمة في التزويد بالتسهيلات الأساسية لجعل خدمات منافسيها أقل جذبا للعميل النهائي . في أقصى الحالات فإنها قد ترفض إتاحة التسهيلات الأساسية لمنافسيها . كما أنها قد تميز نفسها بالتزويد بتسهيلات أساسية أقل جودة للمنافسين. على سبيل المثال فإنها قد تتيح دوائر(شبكات) محلية لعملائها خلال أسبوع و لكنها تؤخر التزويد بالدوائر المحلية لعملاء المنافسين لمدة شهور . قد يتخذ التحيز القامع للمنافسة بالنسبة للتزويد بالتسهيلات الأساسية أشكالا عديدة بعضها يصعب اكتشافه.

وفورات الشبكات الوطنية المتواجدة فعلا _ إن مؤسسات تشغيل الشبكات القديمة قد تتمتع " بوفورات الحجم والنطاق الكبير " التي لا يمكن مضاهاتها بواسطة مؤسسات التشغيل الجديدة لسنوات طويلة (أو عقود) . بالنسبة لبعض عناصر الشبكة (على سبيل المثال شبكة (دائرة) إتاحة محلية وطنية) تكون تكلفة عمل نسخة أخرى من تسهيلات مؤسسة الاتصالات القديمة ذات تكلفة عالية بدرجة تمنع من إقامتها .في نفس الوقت فان التسهيلات قد يكون لها سعة كافية بدرجه تسمح لواحد أو أكثر من المنافسين أن يشاركوا في استخدام هذه التسهيلات مع مؤسسة الاتصالات القديمة بدون فرض أية تكاليف ازدحام.

بالإضافة إلى ذلك فان العديد من مؤسسات الاتصالات القديمة الراسخة لها تاريخ طويل في التزويد بخدمة الاتصالات المحلية بأسعار مدعمة . يزود هذا مؤسسة الاتصالات القديمة بمزايا فيما يخص وفورات الكثافة والحجم والنطاق . عند التنافس على عميل جديد فان مؤسسة الاتصالات القديمة كثيرا ما تستطيع تحديد سعر منخفض نسبيا والذي يعكس " خدمه شاملة " ذات تكلفة متزايدة على المدى الطويل تكون أقل من تلك المقدمة من مؤسسات الاتصالات الجديدة وكذلك يمكنها توزيع " تكاليفها المشتركة والعادية "خلال قاعدة أوسع من العملاء . بينما يجب على مؤسسات الاتصالات الجديدة في كثير من الحالات تغطية تكلفة متزايدة للخدمة الشاملة على المدى الطويل تكون أعلى بكثير حيث أنها يجب أن تستردها من قاعدة اصغر من العملاء.

الوفورات الرآسية _ العديد من مؤسسات الاتصالات القديمة لها تسهيلات إنتاج ذات المستوي الأعلى و أيضاً

ذات المستوي الأدنى . على سبيل المثال يمكنها أن تشغل شبكات الاتصالات المحلية وشبكات المكالمات الخارجية الوطنية والشبكات الدولية . سوف تستمتع مؤسسات الاتصالات القديمة هذه بوفورات رأسيه . على سبيل المثال فان التكلفة تكون أقل عند تنسيق الاتصالات المحلية والمكالمات الخارجية والدولية في نطاق شركة واحدة مقارنة بالمفاوضات والعمليات التجارية مع مؤسسات اتصالات مختلفة غريبة (كثيرا ما تكون منافسة). يمكن أيضاً أن تستفيد مؤسسات الاتصالات القديمة بوفورات راسية تتعلق بالتخطيط والتصميم والتشغيل المتكامل للشبكات . (على سبيل المثال تجميع الحركة) والصيانة.

التحكم في معايير وتطوير الشبكة – عادة ما يكون لمؤسسة الاتصالات القديمة ميزة كبيرة في أن تكنولوجياتها الحالية وتركيبة شبكتها تصبح بسلطان الواقع معايير للشبكة يجب أن يتبناها كل المنافسين في شبكاتهم . ما عدا في حالة إخطار المنافسين بفترة طويلة سابقة فان مؤسسة الاتصالات القديمة قد تحصل على سبق أولي كبير في مجال نشر الخدمات أو السمات الجديدة للشبكة والتي تعتمد على التحويل أو النقل أو تحديث البرامج والتي تم تركيبها بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة .

تحويل الدعم – كثيرا ما تكون مؤسسات الاتصالات القديمة قادرة على تحويل الدعم إلى بعض الخدمات من خدمات أخرى . العديد من أشكال تحويل الدعم ممكنة . في غالبية الدول تم دعم خدمات الاتصالات المحلية بصورة تقليدية عن طريق تحويل الدعم من الخدمات الدولية . تم استخدام الأرباح من الخدمات الأخيرة للحفاظ على تعريفات أقل من التكلفة في الخدمات الأولى . لا يتوافر لمؤسسات الاتصالات الجديدة بصفة نموذجية هذا النطاق من الخدمات لتحويل الدعم . قامت بعض مؤسسات الاتصالات القديمة ببعض الممارسات القامعة للمنافسة حيث تم تسعير بعض الخدمات التنافسية (على سبيل المثال خدمات الهاتف المحمول أو خدمات إتاحة الإنترنت) أقل من تكلفتها على أن يتم دعمها بواسطة خدمات احتكارية أو أقل تنافسية مثل الخدمات الدولية.

خمول العملاء – كثيرا ما تتميز أسواق شبكات الاتصالات بدرجة عالية من خمول العملاء . قد تجد مؤسسات الاتصالات الجديدة صعوبة كبيرة في إقناع العملاء بالتحول من مؤسسة اتصالات قديمة قامت بخدمتهم لعدة سنوات . هذا صحيح بصفة خاصة للمستخدمين الصغار (علي سبيل المثال العملاء المنزليين) حينما تكون تكلفة التسويق وتكلفة تحويل العملاء والمصاعب عالية (على سبيل المثال طلب رقم إضافي للوصول لشبكة مؤسسة الاتصالات الجديدة أو التعامل مع فاتورتين للهاتف أو تغيير أرقام الهاتف وخلافه) . في بعض الحالات قد تقوم مؤسسات الاتصالات القديمة عن قصد " باحتجاز " عملائها وجعل تحولهم إلى منافسيهم أكثر صعوبة وتكلفة .

إن المزايا " الطبيعية " لمؤسسات الاتصالات القديمة (علي سبيل المثال وفورات الحجم الكبير والنطاق وخمول العملاء) يمكن زيادتها بممارسات قامعة للمنافسة من جانب مؤسسات الاتصالات هذه. وهنا كثيرا ما يواجه هيئات تنظيم الاتصالات (والهيئات المعنية بالمنافسة) تحديات كبيرة . حيث يكون هدفهم هو تعزيز المنافسة دون أي " إعاقة " لمؤسسات الاتصالات القديمة بصورة غير عادلة .

قبل التعرض لأنواع محددة من الممارسات القامعة للمنافسة سوف نصف بعض المفاهيم الأساسية المستخدمة بصورة كبيرة في قانون و سياسات المنافسة .

٥-٢ المفاهيم الأساسية لسياسات المنافسة

٥-٢-١ تعريف السوق

إن تعريف السوق موضوع أساسي في سياسات وتحليل المنافسة . من الضروري تعريف " السوق المعنية " لكي يتم تقرير ما إذا كان لشركة ما وضع مهيمن في هذا السوق . وبصورة مشابهة فعند تحليل ما إذا كانت اتفاقيه مقيدة بين الشركات لها تأثير ملموس على خفض المنافسة في سوق معين فمن الضروري تحديد السوق المعنية ثم بعد ذلك تقييم تأثير الاتفاقية على هذا السوق . تحديد السوق خطوة أولية في تحليل المنافسة . فهي تزود بالنطاق التي يتم فيه تقييم مستوي المنافسة وتأثير الممارسات القامعة للمنافسة.

هناك وجهان لتعريف السوق – أولا المنتج بما في ذلك الخدمة، وثانياً المساحة الجغرافية التي يتم فيها بيع المنتج .عند تحديد المنتج فان البدائل القريبة من المنتج يتم تضمينها بصفة عامة . يتم عمل تحليل تواجد البدائل بصفة عامة من جانب الطلب ، أي من منظور المشترين للمنتج .

علي سبيل المثال فان تعريف السوق لخدمة الهاتف الدولي في بلد ما قد تشمل خدمات الإنترنت عن طريق الهواتف المتوفرة عن طريق شبكة الهواتف العمومية (PSTN) بطلب رقم أو كود إتاحة محدد . ولكن التعريف سوف يستبعد بصفة عامة خدمات الإنترنت عن طريق الهاتف من حاسب إلى حاسب آخر والتي تتطلب برامج خاصة وحواسب آلية عند طرفي المكالمة وأوقات اتصال سابقة التحديد وخلافه بالنسبة لمستخدم خدمات الاتصالات الدولية الخارجية . الخدمات من حاسب إلى حاسب إلى آخر سوف لا تمثل بديلا شديد الشبه بخدمة الهاتف الدولية.

سوق المنتج

أن أسلوبا مقبولا بدرجة واسعة لتعريف السوق يبدأ بفرض أن هناك محتكرا في السوق المعنية . ثم يتم بعد ذلك طرح السؤال : هل يمكن لهذا المحتكر الافتراضي رفع سعر المنتج بقدر بسيط ولكن ملموس ولفترة غير مؤقتة ؟ إذا تحول عدد كافي من المشترين إلى منتجات أخرى بحيث تصبح الزيادة في السعر غير مربحة للاحتكاري فان هذه البدائل سوف يتم تضمينها في تعريف جديد للسوق.سوف يتم تكرار هذا التحليل حتى يتم تحديد الحدود بحيث لا تجعل البدائل من زيادة السعر استراتيجية غير مربحة .

السوق الجغرافي

البعد الثاني هو تحديد النطاق الجغرافي للسوق . عند تحديد الحدود الجغرافية لسوق منتج يكون الهدف هو تحديد النطاق الذي عنده يمكن أن يفرض قرب الموردين المنافسين قيودا تنافسيه على المحتكر الافتراضي أو المشارك الفعلي في السوق . مرة أخرى فان تعريف النطاق الجغرافي للسوق يكون مبنيا على توافر البدائل كرد فعل لتغيير سعر المنتج .

تكون المناطق الجغرافية أكثر أهمية بالنسبة لتحديد بعض أسواق الاتصالات عن البعض الآخر .علي سبيل المثال فان سوق الاتصالات المحلية في بومباي لا تتأثر بدرجة المنافسة في سوق الاتصالات المحلية في جوهانسبرج . هاتين بالتأكيد سوقين منفصلتين . ولكن الجغرافيا تصبح أقل أهمية في تحديد مستوى المنافسة في أسواق المزودين بخدمة البريد الإلكتروني أو حتى خدمات الاتصالات الدولية حيث تتوجه أسواق هذه المنتجات بسرعة لان تصبح أسواق عالمية . لنأخذ اختبار الاستعاضة الموصوف مسبقا في هذا القسم . سوف يكون صعبا أن لم يكن مستحيلا لمزود بخدمة البريد الإلكتروني في بومباي أن يرفع الأسعار لخدمة البريد الإلكتروني الخاصة به إذا أتيح للعملاء في بومباي محليا مزودين بدلاء بخدمة البريد

الإلكتروني (على سبيل المثال البريد الساخن Hotmail) متواجدين في مناطق جغرافية أخرى .

بعد ما سبق قوله فان تعريف أسواق المنتج والأسواق الجغرافية تظل وثيقة الصلة جدا بالخدمات التي تظل الأكثر تعرضا لهيمنة السوق وبصفة خاصة الخدمات المحلية وخدمات المكالمات الخارجية الوطنية .

٥-٢-٢ الحواجز ضد الدخول للأسواق

كثيرا ما يركز تقييم الأسواق التنافسية وسلوكيات السوق على المدى الذي تستطيع شركة واحدة أو أكثر أن تدخل زيادة في الأسعار وتحافظ على استمرارية هذه الزيادة. إذا كان من السهل على مورد جديد أن يدخل سوقا ويزود بمنتج بديل فان الموردين القدماء سوف يترددون في تطبيق زيادات سعريه ملموسة طويلة المدى . سوف تستقطب هذه الزيادات في الأسعار دخول أطراف جديدة للسوق مما سوف يزيد من المنافسة .

إن تواجد حواجز ضد الدخول إلى السوق سوف تحد من الاستجابة التنافسية . هناك العديد من أنواع الحواجز ضد الدخول إلى الأسواق المختلفة . ضمن أكثر الحواجز المتعارف عليها الشائعة ما يلي:

- القيود الحكومية مثل الامتيازات الاحتكارية أو ممارسات الترخيص المقيدة .
- وفورات الحجم الكبير (أي عندما تنخفض تكاليف إنتاج الوحدة بزيادة الناتج فان مورداً كبيراً في السوق يمكنه أن ينتج بتكلفة للوحدة أقل من المؤسسات الجديدة) .
- تكاليف ثابتة مرتفعة / راس مال مرتفع .
- حقوق الملكية الفكرية مثل حماية حق المؤلف والبراءات (والتي قد تؤثر على توافر المدخلات أو المخرجات الأساسية لمورد منافس) .

قد تتوافر حواجز متعددة ضد الدخول إلى سوق واحدة للاتصالات . على سبيل المثال فان الشبكات المحلية تتميز بصورة نموذجية بوفورات الحجم الكبير. كما يتطلب تشييد شبكة محلية أيضاً استثمارات كبيرة في تكاليف ثابتة. كثيرا ما تحتاج مؤسسات الاتصالات المحلية لتراخيص حكومية والتي قد تمنح بناء على أسس حصرية أو أسس مقيدة أخرى كما يقيد ندرة النطاق اللاسلكي أيضاً الدخول إلى الشبكات اللاسلكية المحلية . قد تعمل بعض خدمات الاتصالات اللاسلكية المحلية على تصميمات شبكة لها حماية براءة أو حق مؤلف (مما يصعب أو يمنع بدء خدمة منافسة).

بالإضافة إلى هذه العوائق ضد الدخول للأسواق فان شركة مهيمنة يمكنها أيضاً أن تمارس سلوكيات ينتج عنها حواجز إضافية معينة للدخول للسوق . رفض التزويد بالتسهيلات الأساسية ورفض ربط الشبكات هما مثالين تقليديين لممارسات قامعة للمنافسة قد تستخدمهما مؤسسة اتصالات قديمة لإحباط أو منع دخول منافس جديد للسوق. يتم في القسم (٥-٣) مناقشة هذين المثالين وغيرهما من أمثلة قمع المنافسة.

٥-٢-٣ قوة السوق والهيمنة

كصورة عملية فان غالبية اهتمامات السلطات المعنية بالمنافسة (وهيئات تنظيم الاتصالات الساعين إلى تواجد أسواق تنافسية) تتركز على مؤسسات تشغيل الاتصالات القديمة التي تتوافر لها قوة السوق . ببساطة لا تستطيع الشركات التي لا تتوافر لها قوة السوق أن تحدث مشاكل كبيرة في الاقتصاد أو القطاع المعني . إذا رفعت هذه الشركات على سبيل المثال أسعارها فوق مستوى السوق فأنها ببساطة سوف تخسر عملاء وأرباح .

يناقش هذا القسم المفاهيم المرتبطة بقوة السوق وقوة السوق المؤثرة والهيمنة على السوق.

تعريف قوة السوق :

يتم بصفة عامة تعريف قوة السوق بأنها قدرة شركة على رفع الأسعار بصورة مستقلة فوق مستويات السوق لفترة غيـر مؤقتة بدون فقد مبيعات بدرجة تجعل هذا السلوك غير مربح .

تشمل العوامل التي كثيراً ما تؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان لشركة ما قوة سوق :

- حصتها من السوق
- الحواجز المتواجدة ضد دخول السوق
- سلوكيات التسعير
- الربحية
- التكامل الراسي

يمكـن قياس حصة السوق بطرق عدة بما في ذلك القيمة الماليـة ووحـدات البيع ووحدات الإنتاج وسعة الإنتاج . يمكن أن تكون حصة السوق وحدها مقياسا غير دقيق لقوة السـوق . ولكن من غير المرجح أن شركة بدون حصة سـوق كـبيرة يمكن أن يكون لها قوة سوق كافية بحيث يمكنها التصرف بمفردها بصورة قامعة للمنافسة . وهكذا فان حصة السوق تكون بصفة عامة نقطة بداية في تحديد قوة السوق .

كمـا أن تقييم حواجز الدخول للسوق مهم أيضاً. إن مدى تقييـد مؤسسـات الاتصـالات القديمة باحتمالات دخول مؤسسات جديدة إلى السوق هو عامل أساسي في تحديد ما إذا كانت مؤسسات تقديم الخدمات المتأصلة لها قوة سوق. التسـعير والربحية هي عوامل أخرى مرتبطة بتحديد قوة السـوق . إن تواجـد تنافس سعري حقيقي لا يتسق مع تواجد قوة السوق . أن المنافسة السعرية التي تشتمل على سـلوك " اتـباع القـائد " تتسق مع ممارسة قوة السوق بواسطة قائد تحديد الأسعار.

يمكـن أيضاً أن تكون ربحية المؤسسات الخدمية القديمة في السوق مؤشرا على مدى تواجد منافسة سعرية حقيقية. بصـفة نموذجيـة تشير الربحية الكبيرة إلى عدم تواجد تنافس سعري كافي واستخدام قوة السوق لتحديد الأسعار. وأخيـراً فـان التكامل الرأسي وثيق الصلة بتقييم ما إذا كـانت شـركة معينة لها قوة سوق في سوق معينة قادرة عـلى توسيع قوتها إلى أسواق ذات نشاط أعلى أو نشاط أقـل . في مجال الاتصالات كثيرا ما تستطيع مؤسسات الاتصالات القديمة المتكاملة رأسيا(على سبيل المثال التي تـزود باتصـالات محلية وكذلك المكالمات الخارجية أو الخدمات الدولية) أن تستخدم قوتها في سوق الاتصالات المحـلية كميـزة تنافسية في أسواق المكالمات الخارجية والاتصـالات الدولية . قد تسئ هذه المؤسسات استخدام قـوة السـوق الخاصـة بها ، على سبيل المثال بتضخيم أسـعار الاتصالات المحلية (بما في ذلك أسعار الربط) واسـتخدام الإيرادات الفائضة لدعم خفض أسعار خدمات المكالمات الخارجية والدولية التنافسية الخاصة بها.

قوة سوق فعاله

مفهـوم وثيق الصلة هو " قوة السوق الفعالة " (SMP) وهـو مقياس اختياري نسبيا لقوة السوق يستخدم بواسطة المجـلس الأوروبي في تحليل المنافسة . يسمح عدد من توجيهـات المجـلس الأوروبي الخاصة بالتزويد المفتوح بالشبكات (ONP) بوضع التزامات إضافية على مؤسسات الاتصـالات الـتي لهـا قوة سوق فعاله . في مجموعة إصـلاح السياسات المقترحة بتاريخ يوليو ٢٠٠٠ اقترح المجـلس تغييـر أسـلوبه وان يركز بصورة اكبر على الإجـراءات التقـليدية المتعـلقة بالهيمنة على السوق . وبالرغم من ذلك وحيث أن أسلوب قوة السـوق الفعالة (SMP) كثيرا ما يشار إليه فسوف يتم مناقشته هنا. تنص المـادة (٤) مـن توجيـه المجلس الأوروبي للربط على "سـوف يفترض أن منظمة ما لها قوة سوق فعالة إذا كان لهـا حصة اكبر من ٢٥% من سوق معين للاتصالات".

تفرض هذه المادة التزاما على الهيئات التي لها قوة سوق فعالة بان " تستجيب لجميع الطلبات المعقولة الخاصة بإتاحة الشبكة بما في ذلك الاتصال عن طريق نقاط غير النقاط الطرفية للشبكة المتاحة لغالبية المستهلكين النهائيين " .

أن مستوي ٢٥% من قوة السوق الفعالة ليست نسبة منقوشة على الحجر . يسمح التوجيه لسلطات التنظيم الوطنية أن تقرر أن الهيئات التي لها أقل من ٢٥% من حصة السوق لها قوة سوق فعاله وان تقرر أن الهيئات التي لها حصة سوق اكبر من ٢٥% ليس لها قوة سوق فعالة . عند اتخاذ هذا التحديد فان هيئات التنظيم يتم توجيهها لأخذ عوامل معينة في الحسبان مثل :

- قدرة المنظمة على التأثير في ظروف السوق
- حجم الأعمال بالنسبة لحجم السوق
- التحكم في وسائل الوصول إلى المستخدم النهائي
- توافر الموارد المالية
- الخبرة في التزويد بالمنتجات والخدمات في السوق

إن وصف منظمة بان لها قوة سوق فعالة لا يؤدي بالضرورة إلى وجود قوة سوق أو هيمنة من جانب هذه المنظمة . إن تصنيف قوة سوق فعالة هو ببساطة منبه لتطبيق المزيد من الالتزامات طبقاً للتوجيهات العديدة الخاصة بالتزويد المفتوح بالشبكات .

الهيمنة على السوق

أن الهيمنة على السوق هي صورة أكثر تطرفا من قوة السوق . يتغير تعريف الهيمنة على السوق بدرجة واسعة في قوانين وقضاء الدول المختلفة . ولكن بصفة عامة فان هناك عاملين أساسيين في تحديد هيمنة السوق . أولا يجب بصفة عامة أن تتوافر حصة سوق عالية نسبيا (بصفة عامة لا تقل عن ٣٥% وكثيرا ما تكون ٥٠% أو أكثر) . ثانيا يجب بصفة عامة أن تتواجد عوائق أساسية ضد الدخول إلى الأسواق المعنية والتي تستحوذ عليها الشركة المهيمنة .

تتعلق بعض التعاريف أكثر بالجودة عنها بالكم . انظر الإطار (٥-٤) والذي يحدد التعريف الذي حددته أحكام المجلس الأوروبي .

هناك تعريفات أخرى فلقد حدد مكتب المملكة المتحدة للتجارة العادلة أن وصف مؤسسة خدمية بأنها مهيمنة يترتب عليه التلميح بأنها تمتلك قوة سوق اكبر من أي من منافسيها .لقد حكمت محكمة العدل الأوروبية بتواجد قرينة هيمنة على السوق في غياب دليل على عكس ذلك إذا تواجد للشركة حصة في السوق تكون بصفة مستمرة اكبر من ٥٠% . كما هو الحال بالنسبة لقوة السوق بصفة عامة فان الهيمنة على السوق ليست موضوع حصة السوق فقط . ولكن بعض المعلقين اقترحوا أن حصة سوق تزيد عن ٦٠% من المرجح أن تكون دليلاً على وجود هيمنة .

٥-٢-٤ التسهيلات الأساسية

إن مفهوم التسهيلات الأساسية هام لتطبيق قانون المنافسة في قطاع الاتصالات . في هذا القطاع يتم بصفة عامة تعريف التسهيلات الأساسية بان لها الخصائص التالية :

- يتم التزويد بها على أساس احتكاري أو تخضع لدرجة معينة من التحكم الاحتكاري .
- تكون مطلوبة بواسطة المنافسين (على سبيل المثال مؤسسات الاتصالات الخاصة بالربط) لكي تتمكن من المنافسة .
- لا يمكن عمليا تكرارها بواسطة المنافسين لأسباب تقنية أو اقتصادية .

إطار ٥-٤ : هيمنة السوق : تعريف المجلس الأوروبي

"إن وضع قوة اقتصادية تتمتع به مؤسسة تجارية والذي يمكنها من منع تواجد منافسة فعاله في السوق المعنية وذلك باستخدام قوة لجعل السوق تتصرف بدرجة ملحوظة بصوره مستقلة عن منافسي هذه المؤسسة والعملاء وأخيراً المستهلكين " .

(يونيتد براندز ضد المجلس – تقرير المحكمة الأوروبية ٢٠٧)

لقد طورت العديد من المؤسسات التنظيمية الوطنية والمؤسسات متعددة الأطراف تعريفات للتسهيلات الأساسية يشتمل الإطار (٥- ٥) على تعريف مرجعي للتسهيلات الأساسية تم تضمينه في الورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية .

يشتمل الملحق (أ) على نسخة كاملة من الورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية .

توضح الورقة المرجعية متي وكيف يجب أن تتأكد الدول الموقعة من أن التسهيلات الأساسية متاحة للمنافسين . أحيانا يستخدم التعبير " تسهيلات ضيقة " كمرادف لـ "تسهيلات أساسية" ولكن التعبير " ضيقة " يركز على كون التسهيلات جزء أساسي من وصلة الاتصالات والتي يتم تقييد التزويد بها وليس على قدرة المنافسين على عمل نسخة أخرى من التسهيلات .

إطار ٥-٥ : التسهيلات الأساسية – تعريف منظمة التجارة العالمية

تعني التسهيلات الأساسية تسهيلات شبكة أو خدمة عامه لنقل الاتصالات:

(أ) يتم التزويد بها بصورة حصرية أو بصورة غالبة بواسطة مورد واحد أو عدد محدود من الموردين

(ب) لا يمكن بصورة اقتصادية أو تقنية وجود بديل لها لكي يمكن التزويد بالخدمة.

الأمثلة الشائعة للتسهيلات الأساسية هي خطوط اتصال الشبكة (دوائر محلية) وسنترالات التحويل المحلية . الدوائر المحلية هي الدوائر المتواجدة بين مكان إقامة العميل و" العقدة " أو السنترال الأول الذي يوصل العميل مع شبكة الهواتف العمومية (PSTN) . يمكن إدراك انه في العديد من الدول فان الدائرة المحلية تقع في نطاق تعريف التسهيلات الأساسية لأنها :

(١) مطلوبة بواسطة المنافسين من اجل ان يكونوا قادرين على المنافسة على الخدمات التجارية للعملاء النهائيين .

(٢) يتم بصورة غالبة التزويد بها بواسطة مؤسسة الاتصالات القديمة .

(٣) يصعب تقنيا أو اقتصاديا وجود بديل لها على الأقل على نطاق واسع.

وبالتالي فان هيئات التنظيم في الولايات المتحدة وكندا وأوروبا وفي أماكن أخرى قد طلبوا من مؤسسات الاتصالات القديمة تسهيل المنافسة بإتاحة الدوائر المحلية للمنافسين. إذا توافرت مصادر بديلة لدوائر محلية ثابتة ولاسلكية فان هذه لا تصنف حينئذ بأنها تسهيلات أساسية. تتوافر المزيد من الأمثلة للتسهيلات الأساسية ومناقشات إضافية في القسم ٣-٤-٥ من الوحدة (٣) تحت التسمية " إتاحة مكونات الشبكة بصورة منفصلة ".

إن مؤسسة الاتصالات التي تتحكم في تسهيلات أساسية كثيرا ما يكون لها الحافز والوسائل للحد من إتاحة التسهيلات لمنافسيها . ولهذا يقتضي الصالح العام ضمان أن تكون التسهيلات الأساسية متاحة للمنافسين بشروط معقولة . بدون هذه الإتاحة فسوف تعاني المنافسة وسوف يعمل القطاع بأقل من الكفاءة المتاحة له .

لنتذكر على سبيل المثال كم سوف تكون الأوضاع ذات كفاءه اكبر بكثير إذا استخدم العديد من المزودين بخدمات الإنترنت ومؤسسات الاتصالات الدولية والمزودين الآخرين بخدمات الاتصالات نفس خطوط الاتصال للشبكة ونفس السنترالات للوصول إلى المشتركين في منطقة محلية معينة . هذا أكثر كفاءه بكثير من أن تقوم كل مؤسسة اتصالات بتصميم خطوط الاتصالات للشبكة لخدمة نفس المنطقة المحلية .

إن تحديد مكونات شبكات الاتصالات التي تمثل تسهيلات أساسية له أهمية عملية كبيرة . إن التعريف المحدود أكثر من اللازم يمكن أن يعيق المنافسة وذلك بمنع المنافسين من الحصول على مكونات أساسية للشبكة بشروط مناسبة. كما أن تعريفاً واسعاً أكثر من اللازم يمكن أن يشجع دخول غير اقتصادي إلى السوق أو يزود بحوافز غير كافية للمنافسين للاستثمار في وتطوير بنية تحتية بديلة للشبكة .

يتم في القسم ٣-٤-٥ من الوحدة (٣) مناقشة أساليب عديدة لتحديد وتعريف التسهيلات الأساسية . يناقش هذا القسم ما هي التسهيلات التي يجب أن تلزم مؤسسة الاتصالات القديمة بفصلها وإتاحتها للمنافسين . توضح بقية هذه الوحدة (٥) استخدام مفهوم التسهيلات الأساسية في سياسات المنافسة فيما يخص تطبيقها على قطاع الاتصالات .

٥-٣ علاج الممارسة القامعة للمنافسة

٥-٣-١ سوء استخدام الهيمنة

إن مفهوم سوء استخدام الهيمنة يشمل نطاقا واسعا من الممارسات القامعة للمنافسة منصوص عليها في قوانين وسياسات العديد من الدول . وهي شبيهة ولكنها أوسع نطاقا من مفهوم "الاحتكار" الموجود في بعض القوانين .

بينما تتواجد تعريفات مختلفة لسوء الاستخدام للهيمنة فهناك أفكار مشتركة في التعريفات . تشمل الخصائص الأساسية لسوء استخدام الهيمنة :

(أ) شركة لها وضع مهيمن في السوق المعنية

(ب) تستخدم الشركة هذا الوضع للقيام بممارسات "تعسفية " والتي هي أو يرجح أن تكون ضارة بالمنافسة .

يغطي مفهوم التعسف في استخدام الهيمنة العديد من الأنواع المحددة من السلوكيات . يتم اليوم إدراك أشكال جديدة من السلوكيات التي تمثل تعسفاً . يمكن إيجاد أمثلة حديثة في المنازعات القانونية الخاصة بميكروسوفت في الولايات المتحدة أو في المناطق الأخرى من تراخيص الملكية الفكرية . بعض الأفعال الأخرى التي كانت في الماضي تعتبر تعسفاً أصبحت الآن مقبولة تبعا للظروف. يصف هذا القسم والأقسام التالية بعض الأنواع المحددة من الممارسات التي تم اعتبارها تعسفاً في استخدام الهيمنة في صناعة الاتصالات . يجب عدم اعتبار هذه الأوصاف حصرية .

قبل مناقشة الأنواع المختلفة من الممارسات التعسفية سوف نستعرض مفهوم هيمنة السوق .

متي تهيمن شركة على السوق ؟

تمت مناقشة مفاهيم قوة السوق والهيمنة سابقا في هذه الوحدة . تشمل الخطوة الأولى في تقييم ما إذا كانت شركة تهيمن على السوق تحديد (تعريف) السوق المعنية التي حدث فيها التعسف المحتمل . كما تمت مناقشته سابقا يجب الأخذ في الاعتبار المنتج والسوق الجغرافية المعنيين . يمكن حينئذ تقييم درجة الهيمنة التي مارستها الشركة في السوق المعنية .

إن تحديداً ضيقاً للسوق المعنية سوف يقترح بصفة عامة حصة اكبر من السوق لشركة معينه ويظهر هيمنة اكبر. وعلي العكس فان تحديداً واسعا للسوق سوف يقترح حصة أقل من السوق وهيمنة أقل . ولهذا فكثيرا ما يكون تحديد السوق المعنية بالغ الأهمية في تقييم الهيمنة على السوق .

عندما يتم تحديد السوق المعنية فان تقييم ما إذا كانت شركة ما تحتل وضعا مهيمنا سوف يعتمد بصفة نموذجية على عاملين رئيسيين (أ) حصة السوق للشركة المعنية و(ب) مدى نطاق الحواجز المانعة لدخول السوق.

إن الوصول إلى تقرير وجود هيمنة يجب أن يبني على قرائن وملابسات السوق المعنية . من الصعب التزويد بإرشادات عامة لتحديد قياس معين لحصة السوق التي سوف تؤيد الوصول إلى قرار وجود هيمنة . يقترح العديد من المعلقين أن حصة سوق أقل من ٣٥% من غير المرجح أن ترتبط بوضع مهيمن بينما يرجحون أن حصة سوق اكبر من ٦٥% تكون مرتبطة بهيمنة . من المتفق عليه على نطاق واسع أن حصة سوق عالية جدا قد لا تؤدي إلى هيمنة على السوق . هذا هو الوضع بصفة خاصة حينما تكون الحواجز لدخول السوق منخفضة بدرجة كبيرة بحيث تجعل الزيادة في الأسعار أو خفض الناتج لشركة ذات حصة سوق كبيره حافزاً لدخول قادمين جدد وللمزيد من المنافسة .

متي تسئ شركة ما استخدام وضعها المهيمن ؟

إذا تم تحديد أن شركة ما لها وضع مهيمن في سوق معينة فان السؤال التالي يكون : هل تسئ الشركة استخدام هذا الوضع ؟ في أسواق الاتصالات يمكن أن يتم سوء استعمال الهيمنة بالعديد من الطرق . يحدد الإطار (٥-٦) أمثلة شائعة لأنواع السلوكيات التي تمثل سوء استغلال إذا تمت بواسطة مؤسسة اتصالات مهيمنة .

تستخدم العديد من الأساليب لتحديد الممارسات التي تمثل سوء استخدام للوضع المهيمن . تركز جميع هذه الأساليب على الممارسات التي تكون ضارة بالمنافسة في السوق . يتم أحيانا تقسيم سوء الاستخدام إلى " سوء استخدام استغلالي " و " سوء استخدام إقصائي " . يمكن وصف الممارسات مثل فرض أسعار مفرطة في الارتفاع أو تقديم خدمة رديئة بأنها سوء استخدام استغلالي . يستغل هذا النوع من الممارسات الوضع المهيمن التي تتمتع به شركة ما في السوق ويقلل من مدى انتفاع المستهلك . على الجانب الآخر فان التسعير الافتراسي أو رفض إتاحة التسهيلات الأساسية يمكن أن يوصف بأنه سوء استخدام إقصائي . يكون الغرض من هذه الأنواع من الممارسات هو منع الدخول إلى السوق أو فرض الخروج من السوق . تتواجد أساليب أخرى لتصنيف سوء الاستخدام للوضع المهيمن في العديد من القوانين وكذلك في الأبحاث والدراسات القانونية والاقتصادية .

يتم مناقشة الأنواع الرئيسية من سوء الاستغلال للوضع المهيمن التي تمت مواجهتها في صناعة الاتصالات بالتفصيل فيما يلي . وهي تشمل رفض إتاحة التسهيلات الأساسية ونقل الدعم القامع للمنافسة وضغط السعر الراسي والتسعير الافتراسي والمبيعات المشروطة والتشابك .

الموانع القانونية ضد سوء استخدام الوضع المهيمن .

تشتمل القوانين الوطنية والدولية والمعاهدات على موانع ضد سوء استخدام الوضع المهيمن . بعض الموانع واسعة وعامة بينما البعض الآخر محدد .

مثال جيد للموانع العامة ضد سوء استخدام الوضع المهيمن موجود في المادة ٨٢ من اتفاقية المجموعة الأوروبية (سابقا المادة ٨٦) . تزود هذه المادة بمانع عام على مستوي قانون الاتحاد الأوروبي : تنص المادة ٨٢ علي :

" أي سوء استخدام بواسطة مشروع تجاري واحد أو أكثر داخل السوق المشتركة أو أي جزء كبير منها يكون محظوراً لكونه متضارباً مع السوق المشتركة بالدرجة التي قد يؤثر بها على التجارة بين الدول الأعضاء " .

تم إدماج الموانع العامة لاتفاقية المجموعة الأوروبية في قوانين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي . بالإضافة لكونهم ملزمين بمتطلبات اتفاقية المجموعة الأوروبية فان مؤسسات الاتصالات العامة في الدول الأعضاء في المجموعة الأوروبية تخضع بصفة عامة لموانع قانونية وطنية إضافية و أكثر تحديدا ضد سوء استخدام الوضع المهيمن.

سوء استخدام الوضع المهيمن _ العلاج

تم اتخاذ العديد من الأساليب لمنع أو تصحيح أو عقاب سوء استخدام الوضع المهيمن . للتحري والعلاج بصورة ملائمة لشكاوي سوء استخدام الوضع المهيمن فان سلطة تنظيمية أو مسئولة عن المنافسة يجب أن يكون لها سلطات كافية للقيام بالتحريات المناسبة . على الأقل فان سلطات التحري تشمل بصورة نموذجية القدرة على إجبار الكيان المهيمن على الكشف عن المعلومات والمستندات. إذا أوضحت التحريات أن سلوك سوء الاستخدام قد حدث بالفعل فان إطارا قانونيا فعالا يزود بصفة عامة بسلطات لعلاج هذا الوضع . يحدد الإطار ٥-٧ أمثلة لأنواع السلطات الممنوحة لعلاج سوء استخدام الوضع المهيمن . قد تمنح بعض هذه السلطات إلى هيئة تنظيم الاتصالات والبعض الآخر إلى السلطة المسئولة عن المنافسة والبعض الثالث للمحاكم .

إطار ٥-٦: سوء استخدام الوضع المهيمن بواسطة مؤسسة اتصالات : أمثلة عامة

- رفض أو تأخير إتاحة تسهيلات أساسية للمنافسين .
- إتاحة الخدمات أو التسهيلات للمنافسين بأسعار كبيرة أو بشروط مميزة .
- تسعير افتراسي أو تحويل الدعم إلى خدمات تنافسية من إيرادات تم الحصول عليها من خدمات خاضعة لمنافسة أقل .
- تجميع (تحزيم) الخدمات الذي يكون الغرض منه إعطاء الشركة المهيمنة مزايا حصرية في أسواق المشتركين أو إجبار منافس على الحصول على خدمات أو تسهيلات لا يحتاجها.

إطار ٥-٧: بعض السلطات لعلاج سوء استخدام الوضع المهيمن

- السلطة لإصدار قرارات قابلة للتنفيذ ضد الكيان المهيمن
  (أ) لإيقاف السلوك التي يمثل سلوكاً تعسفياً .
  (ب) الحكم بتغييرات محددة في السلوكيات للحد من الجوانب التي تمثل سوء استخدام (تعسفاً).
- السلطة لإلغاء ترخيص الكيان المهيمن(ملاحظة: عمليا هذه السلطة لها تطبيقات محدودة حيث انه لا توجد سلطة تنظيمية تريد حرمان الجمهور من الخدمة)
- السلطة لتغريم الكيان المهيمن والأفراد المسئولين شخصياً عن السلوك التعسفي .
- السلطة لإصدار أمر بدفع تعويضات للمشتركين أو المنافسين المضارين بالسلوك التعسفي
- السلطة لإعادة هيكلة الكيان المهيمن (مثل تجريده من بعض خطوط النشاط التجاري أو الفصل الهيكلي لهذه الخطوط إلى شركة منفصلة ولكن تابعة) .
- السلطة لتسهيل والموافقة على تسوية غير رسمية (ودية) في حالات سوء استخدام الهيمنة (علي سبيل المثال دفع تعويضات أو إعادة الهيكلة أو الإيقاف الاختياري أو تغيير الممارسات) ..

يتم مناقشة السؤال الخاص بإنشاء إطار قانوني فعال بما في ذلك سلطات التحري والعلاج في الوحدة الأولى – نظرة عامة على تنظيمات الاتصالات . يتم في الأقسام التالية تحديد علاج محدد للأنواع المختلفة من سوء استخدام الهيمنة والأشكال الأخرى من الممارسات القامعة للمنافسة .

٥-٣-٢ رفض التزويد بالتسهيلات الأساسية

تم في القسم ٥-٢-٤ أعلاه تقديم مفهوم " التسهيلات الأساسية " ومناقشته بتفصيل اكبر في القسم ٣-٤-٥ للوحدة ٣. سوف نتناول الموضوع هنا فقط باختصار .

تتطلب السياسات التنافسية لعدد من الدول من الشركات المهيمنة أن تتيح للمنافسين التسهيلات الأساسية التي تتحكم فيها الشركات المهيمنة . يرتبط ما يسمي " مبدأ التسهيلات الأساسية " بشدة مع مفهوم " رفض التعامل " مع المنافسين والذي هو جريمة طبقا لقانون المنافسة في بعض وليس جميع الأحوال .

حذر بعض الخبراء هيئات تنظيم الاتصالات والسلطات المعنية بالمنافسة من تبني مبادئ واسعة بصورة كبيرة تتطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة إتاحة تسهيلات الشبكة لمنافسيهم . وهم يوضحون أن هذه المبادئ سوف لا تشجع المنافسين على بناء التسهيلات الخاصة بهم . ولكن يتفق غالبية خبراء الاتصالات على أنه يمكن الإسراع في إدخال المنافسة عن طريق الطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة إتاحة نطاق محدد بصورة واسعة من التسهيلات الأساسية للقادمين الجدد . من اجل التزويد بخدمات الاتصالات لعموم الجمهور فان الربط بشبكات الهواتف العمومية (PSTN) والسنترالات وإرسال الإشارات بها وأنظمة مساندة التشغيل (OSS) وأنظمة قواعد البيانات المرتبطة بها الخاصة بمؤسسات الاتصالات القديمة يمكن على سبيل المثال ان يعجل بدرجة كبيرة بإدخال خدمات جديدة منافسة .

يتعلق غالبية النقاش حول التسهيلات الأساسية في نطاق الاتصالات بتسهيلات الربط . يتم مناقشة المواضيع المرتبطة بالإتاحة وعدم تشابك التسهيلات الأساسية بتفصيل اكبر في الوحدة ٣ – الربط .

سوء استخدام الهيمنة والتسهيلات الأساسية للشبكة المحلية _ مثال الاتحاد الأوروبي :

إن " إخطار (إعلان) الإتاحة " لعام ١٩٩٨ للمجلس الأوروبي يزود بمثال جيد لمعالجة تسهيلات الشبكة الأساسية في قانون وسياسة المنافسة والاتصالات الحاليين (إخطار خاص بتطبيق قواعد المنافسة على اتفاقيات الإتاحة في قطاع الاتصالات) .

يوضح إخطار الإتاحة كيف أن مؤسسة اتصالات قائمة لتشغيل الشبكات يمكن أن تسئ استخدام وضعها المهيمن بالتحكم في تسهيلات إتاحة الشبكة . يحدد الإخطار كيف يجب تطبيق قواعد المنافسة على اتفاقيات إتاحة شبكات الاتصالات في نطاق (١) توجيهات محددة خاصة بتحرير سوق الاتصالات و(٢) تداخل السلطات بين المؤسسات الوطنية ومؤسسات الاتحاد الأوروبي وبين السلطات المعنية بالمنافسة والسلطات التنظيمية لقطاع محدد . يقوم إخطار الإتاحة بالبناء على الإرشادات العامة السابقة للمجلس الخاصة بتطبيق قواعد المنافسة في قطاع الاتصالات .

يتبنى الإخطار أسلوبا تقليديا بالنسبة لتحديد السوق .فهو يستخدم مفهوم وجود بديل للطلب والزيادات الغير مؤقتة في الأسعار على أنها الأدوات الأساسية لتحديد أسواق المنتجات المنفصلة . بناء على هذا التحليل فان المجلس يستنتج أن إتاحة شبكة الاتصالات يمثل سوقاً منفردا عن سوق خدمات المستخدم النهائي .

غالبية الأخطار موجه تجاه تقييم الهيمنة على السوق وتطبيق مبادئ سوء استخدام الهيمنة على سوق إتاحة الشبكة . المبدأ الأول هو أن شركة ما تتحكم في إتاحة تسهيلات شبكة أساسية تعتبر في وضع هيمنة في نطاق تعريف قانون الاتحاد الأوروبي لسوء استخدام الهيمنة (بصفة خاصة المادة ٨٢ من اتفاقية المجموعة الأوروبية – سابقا المادة ٨٦) .

استنتج المجلس أن سوء استخدام الهيمنة قد يحدث حينما ترفض مؤسسة تشغيل الشبكة إتاحة شبكتها أو تسحب الإتاحة أو تزود بالإتاحة طبقا لتأخير غير مبرر أو أسعار كبيرة . حدد المجلس سلوكيات أخرى قد تكون تعسفية بما في ذلك ربط أو تحزيم أو تشابك عناصر الشبكة دون تبرير كافي أو تشكيل الشبكة بحيث يصبح إتاحتها للمنافسين أكثر صعوبة أو التمييز بدون مبرر بالنسبة لشروط الإتاحة المقدمة لمؤسسات الاتصالات المنافسة أو الإفراط في رفع الأسعار وذلك " لضغط " هامش ربح المنافسين . تمت مناقشة هذه المفاهيم في هذه الوحدة .

٥-٣-٣ تحويل الدعم:

توجد مخاوف في بعض أسواق الاتصالات الرئيسية من أن مؤسسات الاتصالات القديمة سوف تسئ استخدام وضعها المهيمن بممارسة تحويل الدعم القامع للمنافسة . تتمثل المخاوف في أن مؤسسة الاتصالات التي تهيمن على أحد الأسواق قد ترفع أو تحتفظ بأسعارها فوق التكلفة في هذا السوق . يمكنها حينئذ أن تستخدم هذه الإيرادات الزائدة من السوق الذي تهيمن عليه لدعم أسعار أكثر انخفاضا في أسواق أخرى أكثر تنافسية . ونتيجة لذلك فان حصة كبيرة بدرجة غير متناسبة من تكلفة أعمال مؤسسة الاتصالات بالكامل يتم استردادها من الأسواق التي تهيمن عليها مؤسسة الاتصالات .

ينتج عن هذا " تحويل للدعم " بين الخدمات ومجموعات المشتركين . يتم دعم الخدمات الأكثر تنافسية بواسطة الخدمات الأقل تنافسية . يمكن أن يمثل تحويل الدعم هذا عوائق هامة ضد المنافسة .

بدون القدرة على تحويل الدعم لخدماته التنافسية فان مؤسسات الاتصالات الجديدة قد لا تستطيع مطابقة الأسعار المنخفضة لمؤسسات الاتصالات القديمة في الأسواق التنافسية . قد يمنع هذا دخول قادمين جدد إلى أسواق مؤسسات الاتصالات القديمة الأقل تنافسية . وبصورة بديلة فان هذا قد يفقد القادمين الجدد أنشطتهم التجارية أو يمنعهم من تجميع راس مال كافي للتوسع إلى الأسواق التي تهيمن عليها مؤسسات الاتصالات القديمة.

تتعقد المعالجة التنظيمية لتحويل الدعم القامع للمنافسة في أسواق الاتصالات نتيجة لنماذج تحويل الدعم "الاجتماعية" والتي ميزت الفترة الزمنية الاحتكارية لخدمات الاتصالات في كثير من الأماكن .

في زمن الاحتكارات رخصت الحكومات بصورة نموذجية بتحويل الدعم إلى الخدمات المحلية والسكانية والريفية من خدمات أخرى كالخدمات الدولية وخدمات المكالمات الخارجية والخدمات التجارية . مهما كانت فوائد تحويل الدعم الاجتماعي في الفترة الاحتكارية فانه يتواجد الآن اعتراف واسع انه يجب إلغاء ذلك الدعم . يتم تدريجيا إلغاء تحويل الدعم هذا وذلك بتطبيق سياسات إعادة التوازن للأسعار . الغرض من سياسات إعادة التوازن للأسعار هو ضبط أسعار الخدمات المختلفة بصورة اقرب مع تكلفتها . إعادة التوازن للأسعار هو اقرب لأنواع التسعير" الفعالة " الموجودة في الأسواق التنافسية .

ليس معني ذلك أن الأهداف الاجتماعية مثل الحفاظ على إتاحة متيسرة للخدمة للفقراء أو المشتركين البعيدين يتم تجاهلها الآن . ولكن يتفق غالبية صانعو سياسات الاتصالات وهيئات التنظيم وخبراء هذا القطاع على أن تحويل الدعم الضمني بين الخدمات يجب استبداله بدعم واضح الغرض منه تحقيق أهداف اجتماعية محددة . يتم بتفصيل اكبر في الوحدة ٦ مناقشة المواضيع الخاصة بالدعم الموجه لتحقيق أهداف اجتماعية .

الموانع ضد تحويل الدعم

تم إدماج الموانع ضد تحويل الدعم القامع للمنافسة في القوانين والأطر التنظيمية للعديد من الدول . الدول التي لم تفعل هذا من قبل أوجدت هذه الموانع كجزء من التزاماتها طبقا لاتفاقية منظمة التجارة العالمية لعام ١٩٩٨ والخاصة بالاتصالات الأساسية .

تتطلب الورقة المرجعية التنظيمية لمنظمة التجارة العالمية(انظر الملحق أ) من الدول الموقعة أن يكون لها إجراءات مناسبة لمنع الموردين الرئيسين من ممارسة أو الاستمرار في ممارسات قامعة للمنافسة . تشمل قائمة الممارسات القامعة للمنافسة بالتحديد " ممارسة تحويل الدعم القامع للمنافسة " .

يمكن أن تتواجد الموانع الوطنية ضد تحويل الدعم في العديد من المستويات بما في ذلك القوانين أو التنظيمات والإرشادات التنظيمية والقواعد والأوامر والتراخيص .

كثيرا ما تستخدم شروط الترخيص لمنع تحويل الدعم . يوجد أحد أمثلة موانع الترخيص في ترخيص الاتصالات العام الممنوح من مكتب مدير تنظيمات الاتصالات في ايرلندا . يسمح الشرط ١٤ من الترخيص للمدير أن يتحرى عن الشكاوي الخاصة بتحويل الدعم بواسطة المرخص له وان يصدر توجيه ملزم يطلب من المرخص له التوقف عن هذا التحويل للدعم . يتواجد هذا الشرط في

الجزء ٣ من الترخيص والذي يتضمن الشروط التي تطبق على أي مرخص له يكون له قوة سوق ملموسة(انظر التعريف في القسم ٥-٢-١) . كما يتطلب هذا الترخيص أيضاً من المرخص لهم أن يحتفظوا بسجلات محاسبية مناسبة للسماح للمدير بان يقيم ما إذا كانت ممارسة ما تصل إلى مستوى تحويل غير منصف للدعم .

مثال آخر للموانع الواسعة يوجد في الترخيص الصادر إلى شركة الاتصالات الأردنية من المجلس التنظيمي للاتصالات في الأردن . ينص المانع على ما يلي :

"يجب ألا يقوم المرخص له بمفرده أو بالاشتراك مع آخرين بممارسة أو الاستمرار في أو بالقبول عن علم بأية ممارسات قامعة للمنافسة وبصفة خاصة فان المرخص له سوف .... لا يقوم بأي تحويل للدعم القامع للمنافسة " .

تكون مثل هذه الموانع الواسعة متضمنة في التراخيص أوفي شروط تنظيمية أخرى مفروضة على مؤسسات الاتصالات القديمة في دول أخرى عديدة . رغم أن هذه الموانع ترسل إشارة قوية لمؤسسات الاتصالات القديمة فأنها بصفة عامة لا تكون فعالة إلا إذا رافقتها إجراءات أكثر تحديدا لتحديد ومنع تحويل الدعم القامع للمنافسة . سوف نتناول الآن عدة تدابير وإجراءات محددة : الفصل المحاسبي والفصل الهيكلي واختبارات إلقاء المسئولية .

الفصل المحاسبي :

يمكن استخدام الفصل المحاسبي لتحديد تواجد تحويل للدعم . لقد طورت هيئات التنظيم الفصل المحاسبي أو طلبوا من مؤسسات الاتصالات القديمة القيام بهذا الفصل في العديد من السلطات السياسية .

يتواجد أحد الأمثلة في المادة ٨ من توجيه الربط للاتحاد الأوروبي . فهي تفرض التزاما على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بان تتأكد من أن مؤسسات تشغيل شبكات الاتصالات العامة التي لها قوة سوق كبيرة تحتفظ بحسابات منفصلة لأنشطتها المتعلقة بالربط وكذلك لأنشطتها التجارية الأخرى .

ينطبق هذا الالتزام إذا كانت مؤسسات الاتصالات القديمة هذه تقدم خدمات للمستخدم النهائي وكذلك خدمات الربط للقادمين الجدد . بالإضافة إلى ذلك فان سجل الأنشطة المتعلقة بالربط يجب أن يشتمل على كل من خدمات الربط المزود بها دوليا وكذلك خدمات الربط التي يتم التزويد بها لآخرين . يشترط التوجيه الجديد المتعلق بالربط المقترح من المجلس الأوروبي في يوليو ٢٠٠٠ أن هيئات التنظيم يجب أن تكون لها السلطة لفرض الفصل المحاسبي فيما يتعلق بأنشطة محددة تتعلق بالربط و إتاحة الشبكة (مادة ١١).

يتطلب العديد من هيئات التنظيم الوطنية أساليب فصل محاسبيه أكثر تفصيلا . في بعض الحالات يجب فصل الحسابات للعديد من الخدمات المختلفة . طورت أساليب أكثر تفصيلا في كندا والولايات المتحدة.

إن هدف الفصل المحاسبي هو تقسيم تكاليف مؤسسة اتصالات بين الخدمات المختلفة التي تقدمها من اجل تحديد تكاليف تقديم كل خدمة . يتم حينئذ مقارنة تكلفة كل خدمة مع الإيرادات الناتجة من هذه الخدمة لتحديد ما إذا كانت الخدمة تسترد تكاليفها أو تخسر . تعتبر الخدمات التي لا تغطي تكاليفها مدعمة من خدمات أخرى والتي تزيد إيراداتها عن تكلفتها . وعملياً يتطلب الفصل المحاسبي من مؤسسة الاتصالات أن تقدم حسابا عن

الخدمـــات المختـــلفة كما لو كانت عمليات قائمة بذاتها . وحيـــث أن مؤسســـات الاتصالات تقدم نطاقاً واسعاً من الخدمـــات فان الكثير من الفصل المحاسبي الذي يتم القيام بـــه لأغـــراض تنظيمية لا يحاول أن يفصل تكاليف كل خدمة منفردة . بدلا من ذلك فانه يتم فصل تكاليف الفئات الرئيسية للخدمة .

يكون تركيز هيئات التنظيم عادة على فصل تكاليف فئات الخدمـــة الـــتي يكون لمؤسسة الاتصالات هيمنة فيها عن تكاليف تقديم الخدمات الأكثر تنافسية . يسمح هذا الفصل لهيئات التنظيم أن تحدد ما إذا كانت الخدمات الاحتكارية (أو الأقل تنافسية) تدر إيرادات كبيرة وما إذا كانت هذه الإيـــرادات تستخدم لدعم الخدمات الأكثر تنافسية . يمكن ان يضـــيف الفصـــل المحاســـبي شـــفافية لعمليات تقدير التكاليف والتسعير لمؤسسات الاتصالات القديمة .

الفصل المحاسبي – فئات التكلفة والإيرادات :

ســـوف يعـــتمد تحديد الفئات المحاسبية التي يجب إنشائها عـــلى حالـــة المنافســـة فـــي سوق الاتصالات الوطني . وبصـــفة عامـــة كلما زادت تنافسية السوق كلما صعبت عملية الفصل المحاسبي .

عـــندما تعمـــل جميع أجزاء السوق بصورة تنافسية فلن تســـتمر ضـــرورة القيام بالفصل المحاسبي أو المخاوف بخصوص تحويل الدعم . عند هذه النقطة فلن تحتفظ أي شركة بوضع مهيمن في أي من أجزاء السوق . وبالتالي فـــلن تســـتطيع أي شـــركه ان تـــرفع الأسعار أعلى من المســـتويات التنافسية وان تستخدم الأرباح الكبيرة لتحويل الدعم إلى الجوانب الأكثر تنافسية .

فيما يلي توضيحات مبسطة لأنواع من الفصل المحاسبي التي يمكن أن تستخدم في الأسواق الناشئة التي يتواجد بها درجـــة محـــدودة مـــن المنافســـة . يـــتم تدارس ثلاث ســـيناريوهات مبســـطة في الجداول٥-٢و٥-٣ و٥-٤ . يمكن إبداء العديد من الملاحظات حول هذه السيناريوهات المبسطة . في سيناريو (أ) يبدو أن مؤسسة الاتصالات تحـــول الدعـــم لـــلدخول إلى خدمـــات تنافسية وذلك من خدماتهـــا الاحتكارية . تكون عدة عوامل هامة في تحديد مـــدى هذا التحويل للدعم . سوف تتكبد أي شركة تكاليف بـــدء التشغيل في السنين الأولى لإدخال خدمة جديدة وإذا كان العجز في الخدمات التنافسية للفئة (٢) قصير الأجل فقد لا تتواجد مشكلة خطيرة خاصة بقمع المنافسة . ولكن إذا اســـتمر تحويـــل الدعم أو زاد فان ذلك سوف يصعب بشـــدة المنافســـة على القادمين الجدد في أسواق الخدمات الخـــلوية والخدمات ذات القيمة المضافة . وقد يضطرون لترك نشاطهم التجاري .

جدول ٥-٢: سيناريو (أ) : لا منافسة في خدمات الهاتف الأساسية والمنافسة في الخدمة الخلوية والخدمات ذات القيمة المضافة (على سبيل المثال إتاحة الإنترنت وخدمة التجارة الإلكترونية) .			
فئة المحاسبة ١ – الخدمات الاحتكارية		فئة المحاسبة ٢ – الخدمات التنافسية	
الإيرادات	٥٠٠٠	الإيرادات	١٠٠
التكاليف		التكاليف	
خدمات شبكة الاتصالات المحلية	٢٥٠٠	خدمات الاتصالات الخلوية	٣٠٠
خدمات شبكة المكالمات الخارجية	١٠٠٠	الخدمات ذات القيمة المضافة (بما ذلك إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية)	٢٠٠
خدمات الشبكة الدولية	٤٠٠		
التكلفة الكلية	٣٩٠٠	التكلفة الكلية	٥٠٠
الفائض	١١٠	العجز	(٤٠٠)

جدول ٥-٣ : سيناريو ب : لا منافسة في خدمة الإتاحة الاتصالات المحلية والمنافسة في خدمات الاتصالات الخارجية والخدمات الدولية الخلوية والخدمات ذات القيمة المضافة (على سبيل المثال خدمات إتاحة الإنترنت وخدمات التجارة الإلكترونية) .			
فئة المحاسبة ١ – الخدمات الاحتكارية		فئة المحاسبة ٢ – الخدمات التنافسية	
الإيرادات	٢٥٠٠	الإيرادات	٢٦٠٠
التكاليف		التكاليف	
خدمات شبكة الاتصالات المحلية	٢٥٠٠	خدمات الاتصالات الخلوية	٣٠٠
		الخدمات ذات القيمة المضافة (بما في ذلك إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية	٢٠٠
		خدمات شبكة الاتصالات الخارجية	١٠٠٠
		خدمات الشبكة الدولية	٤٠٠
التكلفة الكلية	٢٥٠٠	التكلفة الكلية	١٩٠٠
الفائض / العجز	صفر	الفائض	٧٠٠

جدول ٥-٤: سيناريو(ج) (نفس الافتراضات كسيناريو ب) لا منافسة في خدمات الإتاحة المحلية والمنافسة في الاتصالات الخارجية والخدمات الدولية الخلوية والخدمات ذات القيمة المضافة (علي سبيل المثال إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية)

فئة المحاسبة ١- الخدمات الاحتكارية		فئة المحاسبة ٢- الخدمات التنافسية	
إيرادات من المستخدمين النهائيين	١٧٠٠	**إيرادات**	٢٦٠٠
إيرادات الاتصالات المحلية من المنافسين	٨٠٠		
الإيرادات الكلية	٢٥٠٠		
التكاليف		**التكاليف**	
خدمات شبكة الاتصالات المحلية	٢٤٠٠	خدمات الاتصالات الخلوية	٣٠٠
تكاليف إتاحة خدمات الاتصالات المحلية للمنافسين	١٠٠	الخدمات ذات القيمة المضافة (بما في ذلك إتاحة الإنترنت والتجارة الإلكترونية)	٢٠٠
		خدمات شبكة المكالمات الخارجية	١٠٠٠
		خدمات الشبكة الدولية	٤٠٠
التكلفة الكلية	٢٥٠٠	**التكلفة الكلية**	١٩٠٠
الفائض /العجز	**صفر**	**الفائض**	٧٠٠

يوضح سيناريو (ب) فصل محاسبي افتراضي لمؤسسة اتصالات قديمة أعادت توازن أسعارها بالنسبة للاتصالات المحلية . إن أسعارها للاتصالات المحلية كافية لتغطية تكاليف الاتصالات المحلية المرتبطة وليس أكثر من هذا . بناء على هذه البيانات فان الشركة لا يمكن القول بأنها تحول الدعم إلى خدماتها التنافسية من خدماتها الاحتكارية ولكن قد توضح درجة إضافية من الفصل المحاسبي أحد أشكال تحويل الدعم القامع للمنافسة الذي قد يشكل بصورة محتملة ضررا بالمنافسة . هذا موضح في السيناريو (ج).

التكاليف والإيرادات الإجمالية الموضحة في السيناريو (ج) هي نفسها الموجودة في السيناريو (ب) ولكن يقوم السيناريو (ج) بفصل التكاليف والإيرادات لمؤسسة الاتصالات القديمة و الخاصة بالتزويد بخدمات اتصالات محلية (على سبيل المثال إنهاء المكالمات للمستقبلين) للمنافسين. وبعمل هذا فان السيناريو (ج) يوضح ما يبدو كممارسات تحويل للدعم قامعة المنافسة من قبل مؤسسة تشغيل الاتصالات .

يبدو أن مؤسسة الاتصالات تتقاضى من المنافسين ثمانية أضعاف تكلفة تزويدهم بخدمات الاتصالات المحلية (إيرادات الاتصالات المحلية من المنافسين ٨٠٠ وتكلفتها ١٠٠) . قد يزيد هذا من تكلفة المنافسين لمستوي قد يجدون معه صعوبة بالغة في المنافسة مع مؤسسة الاتصالات القديمة . يوضح المستوي الأكثر تفصيلا

للفصل المحاسبي المزود به في السيناريو (ج) ما يبدو كتحويل كبير للدعم من إحدى فئات الخدمات الاحتكارية أي خدمات الاتصالات المحلية التي يتم تزويد المنافسين بها إلى خدمة احتكارية أخرى .

يوضح السيناريو (ج) مشاكل محتملة أخرى تستحق مزيدا من البحث . على سبيل المثال من الممكن أن مؤسسة الاتصالات القديمة تقوم ضمنيا بتحصيل رسوم عن خدماتها التنافسية لخدمات الاتصالات المحلية أقل من تلك التي تتقاضها من منافسيها . يتم مناقشة هذه المشكلة لاحقا في هذا القسم .

توضح مقارنة السيناريوهات (أ) ،(ب) (ج) انه من المهم تصميم فئات الفصل المحاسبي لتلائم ظروف السوق المختلفة وللأخذ في الاعتبار نوع تحويل الدعم الذي يتم البحث فيه أو متابعته .

الفصل المحاسبي _ مواضيع توزيع التكلفة :

من الناحية العملية يكون أحيانا من الصعب فصل تكاليف مؤسسات الاتصالات القديمة . أساليب محاسبة التكاليف متطورة بدرجة كبيرة في بعض الصناعات ذات التنافسية العالية حيث يراقب المديرون بدقة الأداء المالي للخدمات المختلفة أو " مراكز الأرباح " . ولكن هذا ليس صحيحا بصفة عامة بالنسبة لمؤسسات الاتصالات القديمة . ببساطة لم يكن تحديد تكاليف الخدمات المختلفة مطلوبا في عصر الاحتكارات . ركز المديرون وهيئات التنظيم في مجال الاتصالات بصفة نموذجية على الربحية الإجمالية للشركة وليس على ربحية الخدمات منفردة . إذا خسرت بعض الخدمات فان هذه الخسارة عوضتها أرباح الخدمات الأخرى . لم يتم أبدا طلب أو تطوير أساليب فصل محاسبي مفصلة .

تكمن بعض المواضيع الصعبة الخاصة بالفصل المحاسبي في طبيعة تكاليف الاتصالات . يمكن وصف العديد من تكاليف تشغيل مؤسسة الاتصالات متعددة الخدمات بأنها تكاليف مشتركة أو عامة . تم تحديد ومناقشة هذه المفاهيم بالتفصيل في الملحق (ب) .

كما تمت مناقشته في الملحق (ب) فمن الصعب تخصيص تكاليف مشتركة وعامة مباشرة لخدمة ما . وبالتالي فان هذه التكاليف كثيرا ما يتم "توزيعها " أو " تخصيصها " بين خدمات عديدة . يمكن استخدام أساليب عديدة لهذا التوزيع للتكلفة . يتطلب غالبيتها درجة ما من الاجتهاد أو التقدير.

أخذا في الاعتبار الطبيعة التقديرية لبعض توزيعات التكلفة فان مؤسسات الاتصالات القديمة سوف تتوافر لها كثيرا الفرصة لتوزيع المزيد من التكاليف على خدماتها الأقل تنافسية . سوف يجعل هذا " التحويل " للتكاليف الخدمات الأكثر تنافسية تبدو أقل تكلفة وأكثر ربحية . على سبيل المثال فان مؤسسة اتصالات قديمة قد توزع ٩٥% من مصاريف مكتبها الرئيسي على خدمات الهاتف الأساسية الخاصة بها لان هذه الخدمات تمثل ٩٥% من إيراداتها . ولكن في الحقيقة يكون أكثر من ٣٠% من وقت موظفي المكتب الرئيسي مخصص للمنافسة مع القادمين الجدد في خدمات ذات قيمة مضافة و الإنترنت وخدمات التجارة الإلكترونية والتي تمثل ٥% فقط من إيراداتها . بتحويل تكاليف مكتبها الرئيسي بعيدا عن خدماتها الأكثر تنافسية فان مؤسسة الاتصالات القديمة يمكنها أن تبرر تقاضي رسوما منخفضة جدا عن هذه الخدمات . وهكذا فان مؤسسة الاتصالات القديمة قد تستطيع أن تقنع هيئة التنظيم أنها لا تسعر خدماتها التنافسية بأقل من التكلفة وتدعمها من إيرادات الخدمات الأساسية الزائدة .

لا يوجد حل بسيط لمشاكل الفصل المحاسبي المحددة أعلاه . إذا تواجدت مخاوف كبيره بشان تحويل الدعم القامع للمنافسة فان هيئة التنظيم يجب أن "تبذل الجهد المطلوب " و تعمل على أن تفهم هيكل التكلفة لمؤسسة الاتصالات القديمة. تكون مساعدة المستشارين الخبراء في المجال المحاسبي أو الاقتصادي للاتصالات مفيدة إن لم تكن ضرورية في غالبية الحالات .

يمكن أن تساعد الأحكام المرجعية الدولية في بعض الحالات . على سبيل المثال لنأخذ خدمتين : (١) خدمات التوصيل النهائي المحلية التي تقدمها مؤسسة اتصالات قديمة لربط المنافسين (٢) خدمات الهاتف الخلوي المقدمة للمستخدمين النهائيين تنافسيا مع نفس المنافس . قد تظهر دراسة مرجعية أن مؤسسة الاتصالات القديمة تتقاضى رسوما مضاعفة للخدمة (١) مقارنة بالدول ذات الظروف المشابهة والنصف فقط للخدمة (٢) . في هذه الحالة فان هيئة التنظيم قد ترغب في إلقاء نظرة أكثر تمحيصا لتكاليف وتسعير مؤسسة الاتصالات القديمة لضمان أنها لا تمارس تحويل الدعم القامع للمنافسة .

وختاما فان الفصل المحاسبي قد يمثل تحديا لكلا من هيئة التنظيم ومؤسسات التشغيل التي يتم التنظيم لها . ولكن يمكن أن تساعد بعض الافتراضات المبسطة والمرجعيات في التزويد بمؤشرات "لقيمة تقريبية" لتحويل الدعم المحتمل . مهما كانت الأساليب المستخدمة فان الفصل المحاسبي يظل أداة قيمة لهيئات التنظيم . توجد عيوب في أسلوب الفصل المحاسبي . تشمل هذه العيوب الطبيعة التمييزية لبعض التوزيع للتكاليف والكمية الكبيرة من الموارد المطلوبة للقيام بالفصل المحاسبي المفصل . على سبيل المثال فان هيئات التنظيم الكندية قضت الجزء الأكبر من عشر سنوات في تطوير " الطور الثالث " لعملية الفصل المحاسبي للتكاليف على مستوي الفئة بالكامل . تقترح هذه العيوب انه يجب عدم الاعتماد على الفصل المحاسبي المفصل دون سواه كأداة لتحديد ومنع تحويل الدعم القامع للمنافسة . في الدول ذات الموارد المحدودة قد يكون استخدام توليفة من المرجعيات ومستوي عالي للغاية من الفصل المحاسبي أكثر فاعلية .

الفصل الهيكلي وبيع بعض الأصول :

تم استخدام أسلوبين آخرين و بالتحديد الفصل الهيكلي وبيع بعض الأصول بواسطة السلطات المختصة بالمنافسة وهيئات تنظيم الاتصالات في حالات تحويل الدعم الخطيرة القامعة للمنافسة . عادة يتم استخدام هذين الأسلوبين فقط عندما يتوافر دليل على تواجد ممارسة خطيرة قامعة للمنافسة . عادة ما تشمل هذه الممارسة ليس فقط تحويل الدعم ولكن أيضاً سلوك مرتبط به مثل التسعير الافتراسي واستعمال المعلومات بصورة قامعة للمنافسة والممارسات التفضيلية .

يشير الفصل الهيكلي عاده إلى فصل الخطوط التجارية المختلفة لمؤسسة اتصالات إلى كيانات تجارية منفصلة. كمثال فان النشاط التجاري الخلوي يمكن تشغيله عن طريق شركة منفصلة عن النشاط التجاري للهواتف السلكية . قد يمتلك النشاطين نفس حائزا الأسهم ولكن وجود شركة خلوية منفصلة يسهل من ضمان أن مؤسسة الاتصالات القديمة التابعة لها لا تميز بصورة غير عادله ضد المنافسين في النشاط الخلوي مقارنة بعملياتها الخلوية. يمكن إيجاد قواعد لضمان أن الشركتين الخلويتين يعاملان نفس المعاملة على سبيل المثال بالنسبة لرسوم الربط . الأمثلة الأخرى لأنشطة الاتصال التي كثيرا ما تفصل هي مؤسسات التزويد بخدمة الإنترنت والأنواع المختلفة لمؤسسات الخدمات المتنقلة .

عندما يفرض الفصل الهيكلي عن طريق التنظيم فان الشركات المختلفة يجب بصفة نموذجية أن تدار على أساس " علاقة غرباء " . في هذه الحالة فان الشركات يجب أن تتعامل مع بعضها البعض بنفس القواعد والشروط التي تتعامل بها مع الأطراف الأخرى، على سبيل المثال، المنافسين . بصفة عامة فان الشركات المنفصلة يجب ألا يكون لها فقط حسابات منفصلة ولكن أيضاً إدارة و مكاتب وتسهيلات منفصلة وخلافه .

عادة ما تحدد الشروط التنظيمية درجة الفصل المطلوبة في عمليات الشركات . قد يمثل تطوير هذه الشروط تحديا . يجب أن توازن هيئات التنظيم بين هدفين متنافسين . الهدف الأول هو إيجاد فصل كافي للتقليل إلى أقل درجة من احتمال تحويل الدعم أو التواطؤ أو الممارسات القامعة للتنافس الأخرى بين الشركات المنفصلة . بينما الهدف الآخر هو التقليل إلى أقل درجة من عدم الفاعلية التي سوف تُنتج بصورة تكاد تكون محتومة نتيجة للفصل الهيكلي .

علي سبيل المثال قد تكون هناك فاعليات (وفورات الحجم والنطاق) متأصلة في التزويد بخدمات إدارية مشتركة لكلا الشركتين . وعلي الجانب الآخر فان المشاركة في الخدمات الإدارية مثل الخدمات المحاسبية قد يزود باحتمالات ممارسات قامعة للمنافسة و لتطوير تحويل خفي للدعم . وبصورة مشابهة فان المشاركة في المكتب الرئيسي يمكن أن تؤدي إلى فاعلية الأداء . وعلي الجانب الآخر فأنها تعطي الفرصة لممارسات تواطؤ بين مديري الشركتين . إذا كان الفصل الهيكلي مطلوبا فيجب أن يتواجد فصل حقيقي للنشاطين التجاريين بما في ذلك إدارتهما ومقراتهما وقواعد البيانات الخاصة بالعملاء وحساباتهما وعملياتهما . وألا فان الفصل الهيكلي يكون مجرد إجراء ظاهري .

ولكن السؤال المبدئي ليس هو ما إذا كان يجب الفصل الهيكلي بين الشركات ولكن السؤال هو هل تزيد مزايا الفصل الهيكلي بين الشركات عن الأضرار مع الآخذ في الاعتبار واقع سوق معين . تشمل العيوب الأخرى للفصل الهيكلي تكاليف العملية التجارية العالية (تكاليف إنشاء شركات منفصلة) وتعطيل الموظفين والعملاء أثناء العمل في عملية الفصل . رغم هذه العيوب فان الفصل الهيكلي قد يكون السبيل الوحيد لضمان إتاحة فرص متكافئة للمنافسة في بعض الأسواق .

كثيراً ما تستطيع الشركات المنفصلة هيكليا الاستمرار في العمل تحت قيادة مشتركة . يشير بيع بعض الأصول إلى وضع حيث تقوم شركة مثل مؤسسة الاتصالات القديمة ليس فقط بتشغيل نشاط تجاري معين من خلال شركة منفصلة ولكنها تتخلص(أي تبيع) بعض أو كل الملكية في تلك الشركة المنفصلة إلى أطراف مستقلة.

يجادل بعض مؤيدي المنافسة أن بيع بعض الأصول هو فقط الذي يضمن أن الشركة المنفصلة سوف تدار لصالح مالكي أسهمها المنفصلين وليس كمجرد إحدى الكيانات الفرعية للشركة الأم (على سبيل المثال مؤسسة الاتصالات القديمة) . هناك من يجادل انه بدون بيع الأصول فستكون هناك حاجة لبذل جهد تنظيمي كبير للكشف عن أية تعاملات قامعة للمنافسة بين الشركات المنتسبة لبعضها البعض . طالما أن هناك مالكو أسهم منفصلين فان إدارة الشركات المنفصلة يجب أن تعمل

لصـــلح مالكي أسهمها . الأكثر أمانا افتراض انه يتم فعلا إدارة الشركات على أساس علاقة الغرباء .

الفصـــل الهيكـــلي _ توجيــه الاتحاد الأوروبي الخاص بالخدمات الكبلية :

أحـــد أمثـــلة توجيــه الفصل الهيكلي يتضح في التوجيه الخـــاص بمـــلكية الشبكات الكبلية للاتحاد الأوروبي لعام ١٩٩٩. يتطـــلب هـــذا التوجيه من مؤسسات الاتصالات المهيمـــنة أن تضع عمليات التلفزة الكبلية الخاصة بها في شـــركة منفصلة هيكليا . هذا التوجيه مبني على توجيهات الاتحـــاد الأوروبــــي الخاصـــة بالـــتزويد بشبكة مفتوحة والجهـــود الأخـــرى لتطـــبيق إطار تنافسي للاتصالات . الغـــرض مـــنه هو مواجهة مشاكل محددة استنتج مجلس الاتحاد الأوروبي أنها تنتج من التشغيل المشترك لشبكات التلفزة الكبلية وشبكات الاتصالات التقليدية .

يوضـــح توجيـــه ملكية الكابلات بجلاء أن المجلس ينظر للفصل الهيكلي على انه الحد الأدنى للإجراء التصحيحي المطلوب في هذا الوقت وانه قد يفرض إجراءات إضافية بما في ذلك بيع أصول ملكية الكابلات لأطراف ثالثة في حـــالات محـــددة . كمـــا يبدو أن المجلس قد تبني أيضاً أســـلوب الطلب من الشركات المهيمنة أن تبيع ممتلكاتها الكبـــلية كشرط مسبق للحصول على موافقة المجلس على اندماج جـــديدة بيـــن شركـــات الهـــواتف. (انظر علي ســـبيل المثال مناقشة موافقة المجلس على اندماج Telia AB السويدية مع TelenorAS النرويجية في القسم ٥-٤-٢)

بيع الأصول – مثال ايه تي & تي (AT & T)

اشهر الأمثلة لبيع الأصول في مجال الاتصالات هو فصل ايـــه تي & تي AT&T من شركات بيل العاملة الإقليمية (RBOCS) في الولايات المتحدة في ١٩٨٤. لم يتم فقط الفصل الهيكلي للعمليات المحلية لشركة ايه تي & تي عن عمـــلياتها لـــلمكالمات الخارجيـــة وعملياتها الدولية ولكن ملكية المجموعتين تم فصلهما عن طريق تبادل الأسهم . طبقا لغالبية الآراء فان بيع الأصول كان نجاحا ساحقا .

مـــع فصل ملكيتها عن ايه تي & تي فان (RBOCS) لم يعـــد لديها الحافز لمحاباة ايه تي & تي ضد منافسيها في خدمـــات المكالمـــات الخارجية مثل ام سي أي (MCI) وســـبرنت (Sprint) . ولهـــذا فان جميع المنافسين في خدمـــات المكالمـــات الخارجيـــة أتيحـــت لهـــم خدمات الاتصالات الطويلة من (RBOCS) بشروط شبيهة وغير تمييـــزية . والأكـــثر صـــلة بموضوع هذا القسم أن بيع الأصـــول أزال المخاوف بخصوص تحويل الدعم القامع للمنافســـة بيـــن عمليات ايه تي & تي المحلية وعمليات المكالمات الخارجية .

يعتـــبر بيـــع الأصـــول بصفة عامة علاج أخير و يكون مناســـباً فقط في حالات الهيمنة الكبيرة بواسطة مؤسسات الاتصـــالات الكـــبيرة جـــدا فـــي اقتصاديات الوفرة مثل الولايـــات المـــتحدة . تتردد المستويات الإدارية العليا في الـــدول الأخـــرى في التفكير في تقطيع أوصال مؤسسات الاتصـــالات القديمة والتي كثيرا ما ينظر إليها على أنها مجموعة " أبطال قوميين " .

ولكـــن وجهـــة النظر هذه قد تكون في طريقها للتغيير . يظهـــر توجيـــه الاتحاد الأوروبي الخاص بالملكية الكبلية اســـتعداداً بواســـطة الاتحـــاد الأوروبـــي للتفكير في بيع الأصـــول عـــلى الأقـــل بالنســـبة لبعض أنواع الأنشطة الـــتجارية . قد يزيد التفكير في خيار بيع الأصول بزيادة مؤسســـات الاتصـــالات القديمة على مستوي العالم التي ســـوف تصبح مخصخصة تماما . تقترح السوق المتغيرة

وكذلك الاقتصاديات والتمويل المتغيران لقطاع الاتصالات أن هناك مزايا وكذلك عيوب لبيع أصول بعض أنشطة الاتصالات التجارية وفصلها عن الأصول الأخرى . على سبيل المثال فانه كثيرا ما يكون من السهل تمويل خدمات التجارة الإلكترونية أو خدمات النظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول (GSM) على أساس فردي وليس كجزء من مؤسسة اتصالات كبري متعددة الخدمات . وأخيرا ففي الدول ذات المنافسة المحدودة فان بيع الأصول قد يزود بوسيلة فعالة لإيجاد أطراف قوية أخرى ذات ثقل يمكن أن تصبح مؤسسات اتصالات ناجحة في مجال الاتصالات .

٥-٣-٤ الضغط الرأسي للأسعار :

الضغط الراسي للأسعار هو نوع معين من ممارسات قمع المنافسة التي قد تمارسها مؤسسات الاتصالات القديمة. يمكن أن يحدث هذا الشكل من الممارسة إذا كانت مؤسسة الاتصالات القديمة تزود بخدمة في اثنين أو أكثر من الأسواق " الرأسية ". تسمي الأسواق الرأسية أحيانا بأسواق " النشاط ذو المستوي الأعلى " و " النشاط ذو المستوي الأقل " . على سبيل المثال فان سوق إنتاج البترول هو نشاط ذو مستوي أعلى من سوق تكرير البترول والذي بدوره هو نشاط ذو مستوي أعلى من سوق بيع وقود السيارات . بدلا من مستوي أعلى ومستوي أقل فان التعبيران " الجملة " و" التجزئة " كثيرا ما يتم استخدامهما . يمكن أن يحدث ضغط رأسي للأسعار عندما تتحكم مؤسسة تشغيل لها قوة سوق في خدمات معينة هي مدخلات أساسية للمنافسين في الأسواق ذات المستوي الأقل وحيث يتم استخدام نفس هذه المدخلات بواسطة نفس مؤسسة التشغيل أو المؤسسة التابعة لها للمنافسة في نفس السوق ذو النشاط ذو المستوي الأقل .

كمثال في سوق الاتصالات فان مؤسسات الاتصالات القديمة كثيرا ما تتحكم في الاتصالات المحلية وخدمات التحويل (السنترالات). لنأخذ أحد هذه الخدمات وهي التزويد بشبكة اتصالات محلية مخصصة من مكان إقامة العميل إلى السنترالات المحلية . يمكن اعتبار شبكات الاتصالات المخصصة المحلية كخدمات " ذات المستوي الأعلى " . تستخدم هذه الخدمات كمدخل بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة للتزويد بخدمات ذات المستوي الأقل مثل خدمات مخصصه لإتاحة الإنترنت . كما أن شبكات الاتصالات المخصخصة المحلية هي مدخل أساسي للمنافسين الذين يزودون بالخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت . وبتعبير آخر فان كل من مؤسسة الاتصالات القديمة والموردين الآخرين يتنافسون في الأسواق ذات المستوي الأقل على الخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت .

إذا قررت مؤسسة الاتصالات القديمة ممارسة الضغط الراسي للأسعار فإنه يمكنها أن تزيد الأسعار للمنافسين بالنسبة لمدخلات النشاط ذو المستوي الأعلى (أي أسعار الشبكة المخصصة للاتصالات المحلية) بينما تترك أسعارها بالنسبة للنشاط ذو المستوي الأقل ثابتة (أي الأسعار بالنسبة للخدمات المخصصة لإتاحة الإنترنت) . تكون النتيجة هي خفض أو إزالة الأرباح (أو " هوامش الأرباح") بالنسبة للمنافسين الذين يتم "ضغط " هوامش أرباحهم . لزيادة تأثير الضغط فان مؤسسة الاتصالات القديمة يمكنها أيضاً أن تخفض أسعار النشاط ذو المستوي الأقل والخاص بإتاحة الإنترنت . يكون هذا " ضغطاً "

مـزدوجا للهامش. وبتعبير آخر فان مؤسسة الاتصالات القديمـة كـثيرا ما يمكنها ضغط هوامش المنافسين وذلك بـرفع أسعار الجملة التي يدفعها المنافسون بينما تقوم في نفس الوقت بخفض أسعار التجزئة على الخدمات التنافسية.

يحتوي الإطار ٥-٨ على مثال رقمي مبسط لضغط رأسي للأسعار.

إطار ٥-٨: مثال لضغط رأسي للأسعار بواسطة مؤسسة اتصالات قديمه	
التكلفة لمؤسسة الاتصالات القديمة لتسهيلات نشاط ذو مستوي اعلي (علي سبيل المثال شبكة مخصصة)	٩٠ دولار أمريكي
السعر الذي تتقاضاه مؤسسة الاتصالات القديمة من المنافسين لاستخدام الشبكة	١٢٠دولارأمريكي
تكلفة التزويد بخدمات التجزئة للمستخدم النهائي (علي سبيل المثال الخدمات المخصخصة لإتاحة الإنترنت) بالإضافة إلى تكلفة الشبكة (على سبيل المثال التسويق والفوترة).	٢٠ دولار أمريكي
السعر الذي تتقاضاه مؤسسة الاتصالات القديمة من المستخدم النهائي للخدمات المخصخصة لإتاحة الإنترنت	١٣٠ دولار أمريكي

في هذا المثال يتضح بجلاء عدم تواجد هامش للمنافس. يجب أن يشتري المنافس خدمة النشاط ذو المستوي الأعلى (شبكة مخصصة) من مؤسسة الاتصالات القديمة بسعر ١٢٠ دولار أمريكي. افترض انه يتحمل ٢٠دولار أمريكي كتكلفة إضافية قبل أن يمكنه تقديم خدمة التجزئة. وهكذا فانه يجب أن ينفق ١٤٠ دولار أمريكي ليقدم خدمة التجزئة للمستهلك النهائي . حيث أن مؤسسة الاتصالات القديمة تقدم نفس خدمة التجزئة بسعر ١٣٠ دولار أمريكي فانه من غير المحتمل أن المنافس سوف يجتذب أية عملاء بعيداً عن مؤسسة الاتصالات القديمة.

متطلب إسناد تكلفة خدمة الجملة :

لمنع الضغط الراسي للأسعار فان هيئة تنظيم الاتصالات قد تفرض متطلب إسناد تكلفة خدمات الجملة بصورة مشابهة لما هو محدد في الإطار ٥-٩ .

إطار ٥-٩ : العناصر الأساسية لمتطلب إسناد تكلفة خدمات الجملة
<u>شروط التطبيق :</u> ١- ينطبق على مزود احتكاري أو مهيمن " لخدمات الجملة " ٢-عندما ينافس المزود بالخدمة والمهيمن في السوق أيضاً على " خدمات التجزئة " التي تتطلب خدمات الجملة كمدخلات . <u>القواعد الأساسية :</u> يجب أن يقدم المزود بالخدمة والمهيمن دليلا لهيئة التنظيم على أن أسعاره لخدمة التجزئة لا تقل عن مجموع ما يلي: (أ)السعر الذي يتقاضاه من المنافسين لخدمات الجملة والتي تشكل جزء من خدمة التجزئة (يعتبر هذا السعر " مسنداً " إلى تكلفة المزود بالخدمة المهيمن سواء كان يتحمل فعليا هذه التكلفة أم لا). مضافا إليه (ب)التكاليف الإضافية الفعلية (فوق تكاليف خدمات الجملة المسندة) التي يتحملها المزود بالخدمة والمهيمن للتزويد بخدمة التجزئة . على سبيل المثال تكاليف التسويق والفوترة وخلافه

تم استخدام تغييرات على هذا النوع من أسلوب الإسناد بواسطة العديد من هيئات التنظيم والسلطات المعنية بالمنافسة. فهو سهل الاستعمال نسبيا (مقارنة بالفصل المحاسبي المفصل أو توزيع التكلفة) . بالرجوع إلى مثال ضغط الهوامش في الإطار ٥-٨ فانه لا يهم ما إذا كانت التكلفة الفعلية ٩٠ دولار أمريكي أو ١٢٠ دولار أمريكي أو رقم آخر . الذي يكفله متطلب الإسناد هو انه يتم إسناد نفس تكلفة خدمات الجملة الأساسية التي يتم محاسبة المنافسين عليها إلى مؤسسة الاتصالات المهيمنة.

الإسناد – مثال كندي :

تـم تطبيق أحد أشكال متطلب إسناد تكلفة الجملة بواسطة هيئة التنظيم الكندية استجابة لشكاوي خفض مستهدف لأسعار التجزئة بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة . كان أسلوب المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون والاتصالات (CRTC) مصمم خصيصا لملابسات خاصة جدا بالسوق الكندي . في هذا السوق أسست CRTC برنامج خدمة شاملة على هيئة دعم للعجز الناتج عن التوصيل الذي تتحمله مؤسسات الاتصالات في المناطق ذات التكلفة العالية ، وطلبت من جميع مؤسسات خدمات الاتصالات الخارجية بما في ذلك القادمين الجدد أن يدفعوا "مساهمات" لدعم العجز الموصوف أعلاه . ولكن كما تم إيضاحه في المناقشة المفصلة للنموذج الكندي في الوحدة ٦ فان مؤسسات الاتصالات القديمة تستمر في الحصول على الغالبية العظمي من المساهمات المدفوعة . بصفة مبدئية فان المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون والاتصالات (CRTC) لم يتطلب بصورة محددة من مؤسسات الاتصالات القديمة أن تقدم حسابا عن استخداماتها لشبكة الاتصالات المحلية لتقديم خدمات تنافسية . أي أن المجلس لم يطلب من مؤسسات الاتصالات القديمة أن تقوم بدفع مساهمات لأنفسهم . أدي هذا إلى احتمال حدوث ضغط رأسي للأسعار بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة . يتم في الإطار ٥-١٠ أدناه وصف رد فعل (CRTC) لهذا الوضع .

اختبار الإسناد هذا مشابه للاختبار الموصوف في الإطار ٥-٩ . الفرق الأساسي هو أن (CRTC) تسند دعم " المساهمة " وكذلك تكاليف تسهيلات الجملة كتكاليف يجب تغطيتها في أسعار التجزئة لمؤسسة الاتصالات القديمة . لقد كان وجهة نظر الـ (CRTC) انه ما دامت الخدمة تسترد هذه التكاليف المسندة مضافا إليها التكاليف المباشرة لخدمة التجزئة فان التسعير المستهدف لا يكون قامعا للمنافسة .

إطار ٥-١٠: دراسة حالة – اختبار الإسناد لـ (CRTC)

في عام ١٩٩٤ (قرار ٩٤-١٣) : وصفت (**CRTC**) ردود فعل مؤسسات الاتصالات القديمة للقادمين الجدد بالخفض المستهدف للأسعار بما يلي :

" طبقا لسيناريو تسعير مستهدف غير مقيد بواسطة شركات الهواتف فان المنافسين قد يواجهون وضعاً يوجب عليهم ان ينافسوا ضد أسعار شركة هواتف تتضمن مبلغ مساهمة أقل من تكلفة مساهمة المنافس في هذا الجزء من السوق .... يري المجلس انه نتيجة لوضعهم السابق كمزودين احتكاريين بالهواتف التي تعمل بوضع العملات فان شركات الهواتف قد أسست وضعاً هو بصفة عامة احتكاري في جميع أجزاء السوق . ونتيجة لذلك فان خليط التعريفات الخاصة بهم ووجود حواجز للدخول إلى السوق وخمول العملاء سوف يسمح لهم وبصورة مستمرة أن يسترجعوا المساهمة من أكثر أجزاء الأسواق تنافسية عند مستوي أقل من مبلغ المساهمة] المدفوعة بواسطة المنافسين] "

ونتيجة لهذه المخاوف فان (CRTC) طبقت " اختبارات إسناد " لضمان أن أسعار مؤسسات الاتصالات القديمة في الشبكات التنافسية كانت خاضعة لمتطلبات استرجاع للتكلفة شبيهة بتلك الخاصة بالمنافسين . أحتوى اختبار الإسناد هذا كما تم تعديله في قرار لاحق لـ (CRTC) (قرار الاتصالات لـ CRTC ٩٤-١٩) على المتطلبات التالية :

يجب أن تساوي أو تزيد إيرادات كل خدمة مقدمة بواسطة مؤسسة اتصالات قديمة عن مجموع ....

أ) تكاليف " خدمات الاختناق " المستخدمة بواسطة الشركة للتزويد بالخدمات المعنية باستخدام رسوم الأسعار لخدمات الاختناق هذه (" تعريفات الإتاحة لمؤسسة الاتصالات ")

ب) التكاليف العرضية المنسوبة بالتحديد للخدمات والتي هي إضافية للتكاليف المغطاة في (أ) أعلاه

ج) أية مدفوعات مساهمة منطبقة .

٥-٣-٥ التسعير الافتراسي :

التسعير الافتراسي هو ممارسة التزويد بالخدمات عند أسعار منخفضة بدرجة كافية لإخراج المنافسين من السوق وذلك " لاحتكار " السوق . هناك جدل كبير حول ما هي الأسعار والممارسات التي تمثل تسعيراً افتراسياً. بينما تختلف قوانين الدول المختلفة الخاصة بالمنافسة فانه من المتفق عليه بصورة عامة انه يجب توافر عدد من العناصر لتواجد تسعير افتراسي . يتم إيضاح العناصر النموذجية لتعريف التسعير الافتراسي في الإطار ٥-١١.

كثيرا ما يمنع التسعير الافتراسي طبقا للقوانين الوطنية الخاصة بالمنافسة . كما قد يمنع أيضاً طبقا للقوانين أو السياسات التي تطبقها هيئة تنظيم الاتصالات . وبأي من الطريقتين فانه يكون من الضروري أن تتاح لهيئة التنظيم وسائل للتحري وإيقاف حالات التسعير الافتراسي و لتطبيق العقوبات أو للعلاج المناسب .

يتباين العلاج فقد يتم عقاب المفترسين وتعويض المنافسين الذين كانوا ضحية للتسعير الافتراسي أو الاثنين معاً . أسلوب تنظيمي آخر هو التوقع المسبق للتسعير الافتراسي وذلك بتطبيق تنظيم للأسعار يحول دون حدوث السلوك الافتراسي . تقدم متطلبات إسناد تكلفة الجملة والتي تمت مناقشتها في القسم السابق بمثال على هذا الأسلوب .

التسعير الافتراسي نوع من الممارسات يصعب بصفة خاصة إثباته في صناعة الاتصالات . كما تمت مناقشته سابقا فان هذه الصناعة تتميز بتكاليف كبيرة مشتركة وعامة يصعب تخصيصها لخدمات معينة . يصعب تطبيق اختبارات التكلفة الاقتصادية المستخدمة لتحديد التسعير الافتراسي مثل متوسط التكاليف المتغيرة والتكاليف المتزايدة على المدى الطويل على العديد من أسعار الاتصالات . مرة أخرى فان هذه الاختبارات ومواضيع التكاليف المرتبطة بها يتم مناقشتها في الملحق (ب) .

التسعير الافتراسي – مثال للشكاوي :

تلخص حالة الدراسة المزود بها في الإطار ٥-١٢ بحث مكتب الاتصالات Oftel لبعض خدمات الإنترنت لبريتش تليكوم (BT) بعد ما أعلن أحد المنافسين عن مخاوفه من التسعير الافتراسي . توضح دراسة الحالة بعض المشاكل المتعلقة بأن تسعيراً منخفضاً ما يؤدي إلى تسعير افتراسي .

إطار ٥-١١ : ما هو التسعير الافتراسي ؟
بصفة عامة يجب توافر العناصر التالية ليتواجد تسعير افتراسي : ➢ يجب أن يكون للكيان المفترس قوة سوق (القوة ليرفع أسعاره من جانب واحد ... الخ) . ➢ يجب أن تقوم المؤسسة التي تمارس الافتراس بالمحاسبة على أسعار تكون أقل من الأسعار الافتراسية المعيارية . يتفاوت هذا المعيار لدرجة ما بين الدول. وبصفة عامة في قانون المنافسة فان الأسعار في هذا القطاع يجب أن تكون أقل من متوسط التكاليف الكلية وتقارب أو أقل من متوسط التكاليف المتغيرة. يجب في قطاع الاتصالات بصفة عامة
أن تكون الأسعار أقل من تزايد التكلفة على المدى الطويل (**LRIC**) أو تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) . (انظر الملحق (ب) لمناقشة معايير هذه التكاليف القياسية) ➢ يجب أن يتوافر الدليل على سياسة واضحة للبيع عند أسعار افتراسية وليس مجرد خفض منقطع أو تفاعلي للأسعار . ➢ بصفة عامة يجب توافر توقع مقبول أن المؤسسة التي تمارس سياسة افتراسية سوف تستطيع استرجاع خسارتها بعد انتهاء ممارستها للافتراس (على سبيل المثال بعد إخراج منافسيها من السوق)

إطار ٥-١٢: دراسة حالة – تحري مكتب الاتصالات Oftel عن خدمات الإنترنت لشركة بريتش تليكوم

الشكوى :

اشتكت إحدى مؤسسات تقديم خدمة الإنترنت المنافسة إلى مكتب الاتصالات (Oftel)أن بريتش تليكوم (BT) تمارس تسعيراً افتراسياً . كانت الشكوى أن BT تقدم خدمات الشبكة (BTNet) أقل تسع مرات من الخدمات المناظرة الأخرى لـ (BT) (خدمات الشبكة X.٢٥) . كانت عناصر الشكوى الأخرى أن خدمات (BTNet) لا تسترد قدرا مناسبا من التكاليف وان(BT) تقدم فترة اشتراك مجانية مبدئية .

التحليل :

لاحظ مكتب الاتصالات Oftel أن الحواجز للدخول إلى سوق خدمات الإنترنت منخفضة مما يجعل السلوك الافتراسي غير عملي (لا تستطيع (BT) أن ترفع الأسعار وتسترد الخسائر السابقة على المدى الطويل) . كما لاحظ (Oftel) أيضاً أن خدمات (BTNet) تتميز عن خدمات الشبكة (X.٢٥) والتي اعتمد الشاكي عليها لإثبات الأسعار المنخفضة بصورة غير منطقية. فحصت Oftel الخطة التجارية لـ BTNet والأداء مقابل الخطة واستنتجت أن الخسارة المبدئية تتسق مع كون النشاط في بدايته وان النتائج التقديرية توضح اتجاها نحو الربحية . وأخيرا فان Oftel لاحظت أن فترة الاشتراك المجانية شائعة في الصناعة وان BT Net قصرت هذه العروض على فترة بدء النشاط .

النتيجة :

استنتجت Oftel أن BT لم تمارس تسعيرا افتراسيا في عروضها الخاصة بـ BTNet . أوضحت Oftel عن نيتها في استمرار متابعة الموقف عن كثب (أخذاً في الاعتبار التأثير المحتمل لـ BT على السوق).

٥-٣-٦ سوء استخدام المعلومات :

يكون المزودون المهيمنون لخدمات الهاتف المحلية وبعض الخدمات الاحتكارية الأخرى في وضع يسمح لهم بتجميع معلومات قيمه تنافسياً عن منافسيهم فيما يختص بخدمة الربط . على سبيل المثال فان منافسا قد يحتاج دائرة اتصالات محليه من مؤسسات اتصالات قديمة لكي يزود بخدمة مخصصة للإنترنت إلى عميل تجاري . يطلب المنافس الدائرة في هذه الحالة من مؤسسة الاتصالات القديمة .

يجب ألا يكون في إمكان مؤسسة الاتصالات القديمة أن تسئ استخدام المعلومات التي تحصلت عليها بصفتها مزودة بتسهيلات أساسية للمنافس . على سبيل المثال يجب ألا يسمح لمؤسسة الاتصالات القديمة أن تتصل بالعميل المحتمل للمنافس لتحفيز هذا العميل ليتحول إلى (أو يبقي مع) شبكة مؤسسة الاتصالات القديمة المخصصة لخدمة الإنترنت .

غالبية المعلومات التي تحصل عليها مؤسسة الاتصالات القديمة القابلة لسوء الاستخدام فيما يخص المنافسة تكون قد تم الحصول عليها في سياق ترتيبات الربط . ولهذا فان أنواع سوء الاستخدام المحتمل القامع للمنافسة وعلاج سوء الاستخدام هذا يتم مناقشتها في الوحدة (٣). الأقسام ٣-٤-٢ و ٣-٤-٣ .

٥-٣-٧ " احتجاز " العملاء

قد تحاول مؤسسات تشغيل شبكات الاتصالات " احتجاز " مشتركين معينين من خلال اتفاقيات تجعل من الصعب أو المستحيل على العميل أن ينتقل إلى مؤسسة أخرى لتشغيل الشبكة أو لمزود آخر بالخدمة . تشمل الأمثلة العقود طويلة الأجل والتخفيضات للتعاملات الحصرية

وكذلــك الاتفاقيات التي تقيد العميل بتكنولوجيا أو أجهزة معينة .

ليســت جميـــع الاتفاقيـــات الـــتي تحتجز العملاء قامعة للتـــنافس. كما أن غالبيتها لا تبرر تدخل تنظيمي . ولكن توجـــد حـــالات وبصـــفة خاصة عندما يحتجز المنافس المهيمـــن العمـــلاء مقدماً قبل تواجد المنافسة الأمر الذي يســـتحق مـــراجعة تنظيمية . بالتأكيد تستطيع الشركات المهيمـــنة أن تعوق احتمالات تواجد المنافسة في السوق وذلـــك باحـــتجاز العملاء عن طريق اتفاقيات حصرية . يمكن أن تمثل هذه الاتفاقيات سوء استخدام للهيمنة .

إحدى الصور الواضحة لسوء الاستخدام تتمثل في طلب مؤسســـة اتصـــالات احتكارية أن يدخل العميل في عقد حصـــري طويل المدى مسبقا قبل تواجد المنافسة وذلك كشرط لاستمرارية الخدمة . يجب أن تمنع هيئات التنظيم مـــثل هـــذه الممارســـات . مـــن الواضح أن الخدمات الاحتكارية يجب ألا تتوقف إذا رفض العملاء الدخول في عقود طويلة الأجل والتي قد تعوق تواجد المنافسة . تمثل هـــذه الممارسات بوضوح سوء الاستخدام للهيمنة . هذا شـــكل من أشكال البيع المقيد القامع للمنافسة وكذلك أحد أشكال احتجاز العملاء .

تكـــون حالات أخرى من احتجاز العملاء أقل وضوحا . يعـــتمد الكـــثير عـــلى درجة المنافسة في السوق وتأثير ترتيـــبات الاحـــتجاز على أوضاع المنافسة في السوق . كـــلما كـــانت مؤسسة الاتصالات أكثر هيمنة وكلما زاد ضرر الاحتجاز على المنافسة كلما زادت الحاجة للتدخل بواسطة هيئة التنظيم أو السلطة المعنية بالمنافسة. سوف تكـــون بعض هيئات التنظيم والسلطات المعنية بالمنافسة أكـــثر حـــذرا وتنبها من غيرهم للضرر المحتمل بسبب ترتيبات الاحتجاز .

أحـــد الأمثـــلة العمـــلية للأسلوب المتبع بواسطة إحدى الســـلطات المعـــنية بالمنافســـة فيما يخص حالة احتجاز عمـــلاء الاتصالات متواجدة في حالة " الحجز " الخاصة بوحـــدات تحديـــد المشـــترك (SIM) . يوضح الإطار (٥-١٣) الأســـلوب الـــتي اتخذه المدير العام المختص بالمنافسة (DG IV) للمجلس الأوروبي في هذه الحالة.

٥-٣-٨ البيع المرتبط والربط :

الـــبيع المرتبط هو بيع أحد المنتجات أو الخدمات بشرط أن يقوم المشتري بشراء منتج أو خدمة أخرى . التشابك (الـــربط) هـــو ممارســـة تجميع المنتجات أو الخدمات المتعددة (أو عناصر متعددة من المنتجات / الخدمات) معاً في عرض متكامل .

المـــبيعات المرتـــبطة أو المتشـــابكة ليســـت بالضرورة استغلالية أو قامعة للمنافسة . قد يكون بيع منتج أو خدمة مرتبطاً بمنتج أو خدمة أخرى لأسباب تتعلق بالسلامة أو الترابط التقني . قد يتم أيضاً التزويد بالمبيعات المتشابكة استجابة لتفضيل المستهلك أو راحته .

إطار ٥-١٣ : دراسة حاله - تدخل المدير العام (IV) المختص بالمنافسة في " حبس وحدة تحديد المشترك SIM "

تم اتباع الأسلوب التالي بواسطة المدير العام المختص بالمنافسة (DG IV) للمجلس الأوروبي في حالة " حبس وحدة تحديد المشترك SIM " المتواجدة في الهواتف اليدوية المتنقلة . كانت هذه السمة في وقت ما شائعة على الهواتف اليدوية الأوروبية . كان لسمة حبس وحدة تحديد المشترك (SIM Lock) خاصيتين :

أ) يمكن أن تستخدم كمانع ضد السرقة (حيث أن بطاقة الدائرة المتكاملة لوحدة تحديد المشترك (SIM) كانت مرتبطة بصورة منفردة مع هاتف يدوي واحد)

ب) حبست بصورة فعالة هاتف يدوي ومشترك محددين بمؤسسة خدمات اتصالات هاتف محمول واحدة . رخصت بطاقة SIM لهاتف يدوي ومشترك محددين أن يستخدما شبكة مؤسسة اتصالات معينة . حبس بطاقة SIM ومنع استبدالها في الهاتف اليدوي يمنع المشتركين من استبدال مؤسسة الاتصالات المزودة بالخدمة . سمة حبس SIM يمكن فك حبسها . ولكن اتجهت مؤسسات الاتصالات لتقاضي رسوم كبيرة على تخطي سمة حبس SIM .

في ٣٠ مايو ١٩٩٦ كتب المدير العام المختص بالمنافسة خطابا لمصنعي الهواتف اليدوية ولمؤسسات تشغيل الشبكات مخطراً إياهم انه يعتبر أن سمة حبس SIM لها تأثيرات قامعة للمنافسة . يلي ذلك المزيد من الاستشارات والمراسلات . ونتيجة لذلك فان المصنعين وافقوا على تعديل هواتفهم اليدوية وإضافة إمكانية فك حبس SIM بواسطة المشتركين .

كما حدد المدير العام المسئول عن المنافسة (DG IV) أيضاً عددا من القيود الإضافية على استخدام سمة حبس SIM . شملت هذه الإفصاح التام للعملاء بأنهم يمكنهم فك حبس الهاتف اليدوي . في حالة قيام المزودين بالخدمة بدعم أسعار الهواتف اليدوية فان مبلغ الدعم والشروط التجارية المحددة لاسترداد هذا الدعم يجب الإفصاح عنها . كما ان المزودين بالخدمة يجب عليهم الإفصاح عن أية تأثيرات يمكن أن تكون لهذا الدعم على قدرة المشترك على فك حبس هذه السمة . سمح المدير العام المسئول عن المنافسة (DG IV) للمزودين بالخدمة ان يستمروا في حبس الهاتف اليدوي حتى يتم استرداد الدعم .

الجوانب القامعة للمنافسة :

يمكن أن تمثل المبيعات المرتبطة (المقيدة) تعسفا عندما يكون لها تأثيرات ضاره كبيره على المستهلكين أو المنافسين . إن أحد أمثلة الأشكال التعسفية للبيع المرتبط هو ربط منتج أو خدمة تقدم في سوق ذات تنافسية عالية بمنتج آخر في سوق احتكارية أو أقل تنافسية . يكون المنتج الأول بصورة نموذجية ذو أسعار منخفضة وهامش ربح منخفض بينما يكون الأخير ذو سعر مرتفع وهامش ربح مرتفع . مثال أخر هو ربط متطلب شراء عقد خدمة صيانة ببيع المنتج نفسه حيث يكون سوق الخدمة تنافسي بدرجة كبيرة بينما سوق المنتج ليس كذلك.

اصبح التحزيم (التجميع / التشابك) أسلوب تسويق منتشر في صناعة الاتصالات . تقدم العديد من مؤسسات الاتصالات القديمة والمنافسين مجموعات متشابكة من الخدمات . تشمل شبكة شائعة في كندا، على سبيل المثال خدمة الهواتف اللاسلكية وخدمة إتاحة الإنترنت وخدمة التليفزيون الكبلية والتي تباع مجتمعه بسعر ١٠% أقل من السعر المجمع للخدمات منفردة . كما هو الحال بالنسبة للمبيعات المرتبطة فان الربط يمكن أن يكون مريحا للعملاء لأنه ضمن أشياء أخرى يقلل من عدد الفواتير التي يجب سدادها . ولكن هيئات التنظيم في عدة دول طلب منها التعامل مع الجوانب القامعة للمنافسة بالنسبة للربط .

التدخل التنظيمي :

يركز التدخل التنظيمي عادة على عدد محدود من أنشطة الربط . يحدث أحد الأنواع عندما تقدم مؤسسة اتصالات قديمة مجموعات من المنتجات أو الخدمات بشروط لا

يمكن أن يجاريها المنافسون . تكون المخاوف بصفة خاصة خطيرة عندما تضمن مؤسسة الاتصالات في الشبكة خدمة مثل خدمة الهواتف المحلية الأساسية والتي تكون هي المورد الاحتكاري أو المهيمن فيها .

مساحة أخرى قد يكون التدخل التنظيمي مطلوبا فيها هي عندما تزود مؤسسة اتصالات مهيمنة بخدمات لمنافس والتي يحتاجها المنافس كمدخلات لخدماته لكي يمكنه المنافسة مع مؤسسة الاتصالات القديمة . وبتعبير آخر فان مؤسسة الاتصالات المهيمنة تزود بكل من خدمات النشاط ذو المستوي الأعلى وكذلك النشاط ذو المستوي الأقل ولكن المنافس يزود بخدمات النشاط ذو المستوي الأقل فقط . تمت مناقشة بعض المخاوف الخاصة بهذا الوضع أعلاه تحت العنوان ضغط الأسعار الراسي .

تنتج المخاوف ذات الصلة عندما تختار مؤسسة الاتصالات المهيمنة التزويد بخدمات النشاط ذو المستوي الأعلى للمنافسين على أسس متشابكة . وبتعبير آخر فان مؤسسة الاتصالات المهيمنة قد تتطلب من المنافسين عدم الحصول فقط على الحد الأدنى من عناصر خدمة النشاط ذو المستوي الأعلى ولكن على خدمات أخرى . قد يعيق هذا الربط فاعلية المنافسين .كما سوف يؤدي إلى تضخم تدفق الإيرادات من المنافسين إلى مؤسسة الاتصالات المهيمنة .

يتم في القسم ٣-٤-٥ للوحدة (٣) المناقشة التفصيلية للمواضيع المتعلقة بربط الخدمات التي يتم تقديمها بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة لمنافسيهم .

شروط فك الربط :

عند التعامل بصفة أكثر عمومية مع موضوع ربط مجموعات من خدمات التجزئة بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة يتوافر عدد من الأساليب التنظيمية لمنع الممارسات القامعة للمنافسة . يجب بصفة عامة النظر إلى المنع التام على انه ملاذ أخير . كثيرا ما يمكن استخدام أساليب أخرى .

كثيرا ما يمكن اتخاذ خطوات لإتاحة فرص متساوية بين مؤسسات الاتصالات المهيمنة والقادمين الجدد حتى عندما تكون الخدمات الاحتكارية جزء من الشبكة . حينما يكون هذا هو الحال فان هيئات التنظيم يمكنها فرض متطلبات خاصة بإعادة البيع على مؤسسة الاتصالات المهيمنة . وبتعبير آخر فان مؤسسة الاتصالات المهيمنة قد يسمح لها ببيع الخدمات الاحتكارية كجزء من مجموعة خدمية ولكن فقط في حالة ما تتم إتاحة الخدمات الاحتكارية للمنافسين بشروط معقولة لإعادة بيعها بواسطة المنافسين كجزء من مجموعتهم المنافسة .

يبين الإطار ٥-١٤ بمثال للشروط التي تم فرضها بواسطة أحد هيئات التنظيم على مؤسسات الاتصالات المهيمنة التي تريد التزويد بمجموعات من الخدمات تشمل عناصر خدمة احتكارية . تشمل الشروط التي تحددت في هذا المثال متطلب خاص بإعادة البيع واختبار إسناد التكلفة ومتطلب عام بان المنافسين يجب أن يكونوا قادرين على تقديم شبكات شبيهة متنافسين في ذلك مع مؤسسات الاتصالات المهيمنة.

إطار ٥-١٤ : دراسة حالة : شروط الخدمات المجمعة المفروضة بواسطة مجلس CRTC

في عام ١٩٩٤ عندما كانت الخدمات المحلية تقدم على أساس احتكاري في السوق الكندي أسس المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون والاتصالات (CRTC) شروط التجميع التالية (في قرار الاتصالات للمجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون والاتصالات ٩٤-١٩) . طبقت هذه الشروط على مؤسسات الاتصالات المهيمنة والتي انوت تقديم خدمات مجمعة بما في ذلك عناصر خدمات احتكارية وعناصر خدمات تنافسية .

- يجب أن تغطي الخدمة المجمعة جميع التكاليف المنطبقة بما في ذلك :
  أ) معدلات التعريفات لمكونات الشبكة المختلفة
  ب) تكاليف بدء تشغيل الخدمة المجمعة
  ج) مدفوعات المساهمة (دعم عجز الإتاحة (التوصيل) شبيها بالمدفوع بواسطة المنافسين).
- يجب أن يكون المنافسون قادرون على تقديم خدماتهم المجمعة وذلك بتجميع عناصر الشبكة أو الخدمة التي تم الحصول عليها من مؤسسة الاتصالات المهيمنة عند أسعار خاضعة للتعريفات بالإضافة إلى عناصر الشبكة أو الخدمة التابعة للمنافس .

يجب أن تسمح مؤسسة الاتصالات المهيمنة بإعادة بيع الخدمة المجمعة بواسطة منافسيها .

يمكن أن يتم تضمين شروط تنظيمية من هذا النوع في الإطار التنظيمي للسماح بتقديم خدمات مجمعة بينما يتم الوقاية من الممارسات القامعة للمنافسة . يمكن تضمين مثل هذه الشروط في التراخيص أو توجيهات محددة أو قرارات أو تنظيمات .

٥-٣-٩ الأنواع الأخرى لسوء استخدام الهيمنة

عندما تم التعريف بهذا المفهوم في القسم ٥-٣ تم توضيح أن سوء استخدام الهيمنة يشتمل على عاملين : (١) تواجد هيمنة على السوق و (٢) ممارسات بواسطة الشركة المهيمنة تكون ضارة بالمنافسة . تم بالفعل مراجعة الأنواع الأكثر شيوعا لسوء استخدام الهيمنة .

ولكن أنواعاً أخرى عديدة من سوء استخدام الوضع المهيمن ممكنة . إذا استغلت ممارسات معينة لشركة مهيمنة المستهلكين أو استبعدت المنافسين أو أضرت بصورة أخرى بالمنافسة فانه يجب مراجعتها بواسطة هيئات تنظيم الاتصالات أو السلطات المعنية بالمنافسة .

يسرد الإطار ٥-١٥ بعض الأنواع الأخرى المختلفة لسوء الاستخدام للوضع المهيمن والتي تتواجد في صناعات الاتصالات والصناعات الأخرى

٥-٣-١٠ الاتفاقيات التقييدية

أنواع الاتفاقيات التقييدية

يطلب من غالبية هيئات تنظيم الاتصالات وتقريبا جميع السلطات المعنية بالمنافسة من وقت لآخر مراجعة اتفاقيات قد تكون بصورة ما قامعة للمنافسة خاصة بمؤسسات تشغيل للاتصالات . تكون بعض أنواع المراجعة بناء على افتراضات أو توقعات مثل عندما تتطلب القوانين أو شروط الترخيص الموافقة المسبقة على بعض أنواع الاتفاقيات التي تم الدخول فيها بواسطة مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم . تكون بعض المراجعات الأخرى بناء على معرفة وحقيقة كما هو الوضع بالنسبة للحالات التي يشتكي فيها منافس من تأثير قامع للمنافسة لعقد قائم . يتم مراجعة بعض أنواع اتفاقيات الاتصالات مثل اتفاقيات الربط بصورة روتينية بواسطة هيئات التنظيم . يتم في الوحدة ٣ مناقشة اتفاقيات الربط . تركز المناقشة التالية على أنواع أخرى من الاتفاقيات بين مؤسسات الاتصالات .

قد تؤدي فئتين من الاتفاقيات إلى مخاوف بخصوص ممارسات قامعة للمنافسة " **الاتفاقيات الأفقية** " وهي اتفاقيات بين كيانات منافسة . سوف تدعو هذه الاتفاقيات للقلق بالدرجة التي تقيد هذه الاتفاقيات قدرة المنافسين على المنافسة بصورة مستقلة .

إطار ٥-١٥ : أشكال أخرى من سوء استخدام الوضع المهيمن

تشتمل القائمة التالية على أنواع شائعة من الاستغلال (التعسف) والتي لم تتم مناقشتها بالتفصيل في أماكن أخرى في هذه الوحدة . هذه القائمة ليست حصرية .

- الأسعار المفرطة في الارتفاع _ ربما كان هذا هو الشكل الأكثر شيوعا لسوء الاستخدام " الاستغلالي " للوضع المهيمن أو الاحتكاري في قطاع الاتصالات . انه ليس سوء استخدام قامع للمنافسة ولكنه استغلال للمستهلكين. (تمت مناقشته في الوحدة ٤ والملحق ب)
- تقييد التوسع _ قد ترفض شركة احتكارية أو مهيمنة أن تستثمر في بنية تحتية للشبكة و اجتذاب عملاء جدد مفضلة أن تقدم الخدمة لنطاق محدود من العملاء . قد يزود هذا النطاق المحدود من العملاء بتدفق مضمون من الأرباح ويتطلب راس مال إضافي أقل .
- رفض التعامل _ رفض مؤسسة اتصالات التعامل مع منافس ليس دائما قامعاً للمنافسة . قد يكون رفض مؤسسة اتصالات مهيمنة عمل هذا قمعاً للمنافسة حينما يكون تأثير ذلك ضاراً بالمنافسة . يمثل أكثر الأمثلة شيوعا رفض مؤسسة اتصالات قديمة التزويد بتسهيلات أساسية مثل الدوائر (الشبكات) المحلية المطلوبة بواسطة المنافسين ليتمكنوا من المنافسة(انظر المناقشة في هذه الوحدة والوحدة ٣) . ولكن تحدث أشكال أخرى من رفض التعامل القامع للمنافسة في أسواق الاتصالات .
- التمييز غير المبرر _ قد تميز شركة مهيمنة بصورة غير عادلة أو غير مبررة بين العملاء أو بين المنافسين (بما في ذلك نفسها) . قد يشمل التمييز الأسعار أو شروط أخرى للخدمة . قامت هيئات التنظيم بصورة تقليدية بمنع مثل هذا التمييز حينما يكون استغلاليا أو مانعاً للمنافسة أو يضر بصورة أخرى بالمنافسة أو بصالح المستهلكين. بصفة عامة لا تمنع هيئات التنظيم جميع أنواع التمييز وبصفة خاصة تلك إلى لا يكون لها آثار ضارة . تتغير القواعد الخاصة بأشكال التمييز التي تعتبر " غير عادلة " من بلد إلى بلد .
- سوء الاستخدام الخاص بالملكية الفكرية _ قد يحدث سوء الاستخدام للهيمنة القامعة للمنافسة على سبيل المثال في ترتيبات تراخيص الملكية الفكرية الحصرية وفي محاولات احتكار الأسواق القريبة .

" **الاتفاقيات الراسية** " هي اتفاقيات بين مؤسسات تمارس نشاطاً ذو مستوي أقل أو مستوى أعلى في نفس الأسواق. قد تستبعد هذه الاتفاقيات أو تقيد المنافسة أو تضر بمصالح المستهلكين . تشمل الاتفاقيات الراسية بعض الاتفاقيات التي تثبت أسعار التجزئة أو تمنح حقوق توزيع حصرية في سوق جغرافي معين .

يجب أن تمنع فقط الاتفاقيات الأفقية أو الراسية التي يكون لها تأثيرات قامعة للمنافسة . توجد أشكال عديدة مفيدة للاتفاقيات الأفقية . تشمل هذه الأشكال بعض الاتفاقيات لتبني معايير مشتركة أو مواصفات أو تصميمات مشتركة أخرى . قد يؤدي هذا التوحيد القياسي في صناعة الاتصالات إلى فاعليه إنتاجيه اكبر . كما يمكن ان يؤدي

أيضـــاً إلى تشـــجيع الدخول التنافسي لقادمين جدد للسوق وذلـــك بإيجـــاد سوق " مفتوح " يتميز بقدره متزايدة على تبادل تشغيل المنتجات .

يمكـــن أيضاً أن تفيد بعض الاتفاقيات الراسية الجمهور مـــثل اتفاقيات التسويق الحصريه التي تشجع موزع على أن يســـتثمر في سوق جديد صعب . يمكن أيضاً استخدام الاتفاقيـــات الحصـــرية للحفاظ على مستويات عاليه من مسانده العملاء .

يتعلق الإطار (٥-١٦) بثلاث أنواع من الاتفاقيات المثيرة لـــلجدل والتي تتواجد في صناعة الاتصالات والصناعات الأخـــرى . الاتفاق على الأسعار والتلاعب في العطاءات واتفاقيـــات تقســـيم السوق . يكون النوعان الأولين عادة اتفاقيات أفقية. يمكن أن تكون اتفاقيات تخصيص (تقسيم) السوق أفقية أو رأسيه .

يمكن أن يكون للأنواع الأخرى من الاتفاقيات تأثيراً قامعا للمنافســـة طبقا للملابسات . تخضع بعض هذه الاتفاقيات لموانـــع قانونيه وعلاج في الدول المختلفة . يكون العلاج والعقوبـــات للاتفاقيـــات المقيـــدة بصفة عامه شبيهاً بتلك الخاصـــة بســـوء اســـتخدام الوضع المهيمن . قد تشمل الغـــرامات ومـــنح التعويضـــات أو المكافئات الأخرى . والأوامـــر بإلغـــاء الاتفاقيـــات أو الأوامـــر التصحيحية الأخرى.

إطار ٥-١٦ أمثله للاتفاقيات التقييديه

➢ الاتفـــاق عـــلى الأسعار تهدف اتفاقيات تحديد الأسعار بصوره غير واقعية بين المنافسين مصممه للتلاعب في الأسعار . ابســـط الأمثـــلة هـــي اتفاقيه بخصوص الأسعار التي يتم محاسبة المستهلكين عليها . تشمل اتفاقيات خاصة برفع الأسعار بصوره مشتركة أو مقاومة خفض الأسعار أو تحديد صيغه لتطبيق أسعار متساوية أو إزالة المنتجات ذات الأسعار الأقل من السوق لتحويل الطلب إلى المنتجات ذات الأسعار الأعلى .

➢ الـــتلاعب فـــي العطاءات _ يمثل التواطؤ بين مقدمي العطاءات لتحديد من سوف يفوز أو ما هو سعر أو شروط الفوز. قد تحـــدث أشكال عديدة من التلاعب في العطاءات . قد يتفق بعض مقدمي العطاءات على إلا يتقدموا بعطاء لمناقصة معينه . وقـــد يـــتفقون على تقديم عطاءات بأسعار أعلى أو يضمنوا شروطا تكون بصوره متعمدة أقل جاذبيه . يتمثل مثال آخر في اتفـــاق المنافســـين عـــلى تـــبادل الفـــوز بالعطـــاءات وكـــثيرا مـــا يشـــار لمـــثل هـــذه الممارســـات "بتناوب العطاءات". يؤدي هذا إلى تضخم الأسعار بالنسبة لجميع مقدمي العطاءات .

➢ تقســـيم الســـوق – يمكـــن تطـــبيقه عـــن طريق الاتفاقيات الأفقية أو الراسية . يقلل تقسيم السوق من دخول أطراف جديدة منافســـة.فـــي الاتفاقيات الأفقية يقسم المنافسون الأسواق الجغرافية أو أسواق المنتجات فيما بينهم . سوف يتفقون على عدم المنافســـة فـــي أسواق الآخرين . تكون هذه الاتفاقيات قامعة للمنافسة ويجب في جميع الأحوال تقريبا منعها . في اتفاقيات التقســـيم الرأســـية قد يكون من المقبول مساندة فتره من الحصرية الإقليمية . قد يكون هذا مطلوبا لتحفيز الاستثمار لتطوير السوق بصوره مناسبة . كما يمكن أيضاً أن تؤدي المنافسة من موردي المنتجات أو الخدمات البديلة إلى تقليل التأثير القامع للمنافسة لهذه الاتفاقيات.

الدليل على تواجد تأثير قامع للمنافسة

تتباين الأساليب القانونية والتنظيمية للتعامل مع الاتفاقيات التقييدية . في بعض الدول يتم منع بعض أشكال الاتفاقيات التقييدية بصوره مطلقه . في بعض الأماكن الأخرى يشتمل المنع على اختبار المنطقية . في الولايات المتحدة على سبيل المثال تكون الاتفاقيات المتواطئة بين المنافسين مثل تحديد الأسعار بصوره غير واقعية وتقسيم السوق، غير قانونيه بصرف النظر عما إذا كانت القيود المتفق عليها تعتبر منطقية أم لا . يمكن معاقبة المشاركين في اتفاقيات تقييديه إذا ثبت :(١) وجود هذه الاتفاقيات و (٢) أنها يمكن أن يكون لها تداعيات قامعة للمنافسة .

وبصوره مشابهة فان المادة ٨١ (المادة ٨٥ سابقاً) من اتفاقية المجموعة الأوروبية تمنع جميع الاتفاقيات بين المشاريع التجارية " التي قد تؤثر على التجارة بين الدول الأعضاء والتي يكون الهدف منها أو تأثيرها منع أو تقييد أو تشويه المنافسة داخل السوق المشتركة " . تمنع المادة ٨١ بالتحديد اتفاقيات تحديد الأسعار بصوره غير واقعية و توزيع الإنتاج والتي تمنع أو تقيد أو تشوه المنافسة .

تتبنى كندا أسلوبا مختلفاً. هناك تكون فقط الاتفاقيات بين المنافسين والتي تقلل من المنافسة بصوره " غير مبرره " هي الممنوعة . وبالتالي فمن الضروري في كندا إثبات : (١) وجود اتفاقية تقييدية و (٢) أن الاتفاقية تقلل من المنافسة بصوره غير مبرره . هذا المتطلب الإضافي سبب رئيسي لندرة المقاضاة بنجاح في كندا للاتفاقيات التي قد تعتبر قامعة للمنافسة في سلطات قضائية أخرى .

٥-٤ الاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى للشركات

٥-٤-١- المخاوف بخصوص الاندماج .

يعهد عادة بالمراجعة والموافقة على الاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى للشركات (يشار إليها جميعا هنا للسهولة " بالاندماج ") إلى السلطات المسئولة عن المنافسة أو فروع أخرى من الحكومة غير هيئات تنظيم الاتصالات . ولكن تواجد مستوي مرتفع من أنشطة الاندماج والاستحواذ في صناعة الاتصالات العالمية في السنوات الأخيرة، وبالتالي فان تحليل الاندماج والاستحواذ يتوقع أن يصبح جزءاً أكثر أهميه ضمن سياسات المنافسة في قطاع الاتصالات .

سوف يكون لكثير من الاندماج تأثير سلبي بسيط أو منعدم على المنافسة . قد يكون بعض الاندماج لصالح المنافسة ، على سبيل المثال ، بزيادة كفاءة الإنتاج الناتجة من وفورات الحجم والنطاق الكبيرين . قد يُولد الاندماج أيضاً تعاوناً جديداً ويؤدي إلى ابتكارات بتجميع مهارات شركات مختلفة وتزود بموارد إضافية لتطوير منتجات وخدمات جديدة .

عادة ما تبني المخاوف الخاصة بالاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى للشركات على نفس المخاوف الخاصة بالسلوكيات القامعة للمنافسة كما تمت مناقشتها سابقا في هذه الوحدة . التخوف الرئيسي هو أن شركة مندمجة اكبر قد تزيد من قوتها في السوق . بالدرجة التي تزيد هيمنة شركه مندمجة في السوق فان الاحتمال يتزايد بخصوص احتمال سوء استخدامها لهذا الوضع المهيمن . تهدف ضوابط الاندماج لمنع تراكم وممارسة قوة السوق ضد مصالح المنافسين والمستهلكين.

إن المنطق الأساسي للتحكم في الاندماج انه يفضل منع الشركات من الحصول على قوة سوق كبيرة بدلا من محاولة التنظيم لسوء استخدامها لقوتها في السوق عند توافر مثل هذه القوة . عمليا فانه عادة ما تبني مراجعة الاندماج وممارسة قوة السوق المرتبطة به بواسطة السلطات المعنية بالمنافسة على تقييم لتأثير اندماج معين على المنافسة في الأسواق المعنية.

أنوع الاندماج والاستحواذ

يمكن تمييز الاندماج طبقا لثلاث فئات :

اندماج أفقي والذي يتم بين شركات تكون فعليا أو بصوره محتمله متنافسة تحتل مواقع مشابهة في سلسله الإنتاج . و**اندماج رأسي** والذي يحدث بين شركات عند مستويات متباينة في سلسلة الإنتاج (مثل بين مصنعين وتجار بيع بالتجزئة) و**اندماج أخر** مثل ذلك الذي يحدث بين مؤسسات تجاريه غير مرتبطة أو شركات متعددة الأنشطة لها أنواع مختلفة من الأنشطة .

تركز المراجعات التجارية المتعلقة بالاندماج بصفة نموذجيه على الاندماج الأفقي حيث أن هذا الاندماج يقلل من عدد المنافسين في الأسواق المعنية . كما يثير الاندماج بين شركة نشطه في سوق معنية وشركه أخرى تمثل منافسا محتملا المخاوف أيضاً .

يمكن أيضاً أن يثير الاندماج الرأسي المخاوف في صناعة الاتصالات . يمكن أن يكون اندماج شركه تزود بمدخلات أساسيه للشركات الأخرى مثيرا للجدل إذا اصبح توريد هذه المدخلات للشركات الأخرى مهددا . على سبيل المثال قد يسبب اندماج مزود بالاتصالات المحلية مهيمن مع مزود رئيسي لخدمة الإنترنت مخاوف عما إذا كان المزودين بخدمة الإنترنت الآخرين سوف يحصلون على خدمة الاتصالات المحلية بشروط عادله وغير تمييزية . قد يتم مراجعة مثل هذا الاندماج للتأكد من تواجد ضمانات كافيه لحماية المزودين بخدمة الإنترنت المنافسين .

٥–٤–٢ تحليل الاندماج

يحتاج الاندماج والاستحواذ والتكتلات الأخرى الكبيرة للشركات إلى مراجعة وموافقة مسبقة في بعض المناطق . قد تقوم السلطات المعنية بالمنافسة كجزء من المراجعة برفض الاندماج أو قبوله مشروطاً بشروط معينه . عادة لا يتم منع أو قبول الاندماج بشروط إلا إذا استنتجت السلطات أن الاندماج سوف يضر بالمنافسة بصوره ملموسة . مع الأخذ في الاعتبار الاختلاف في تفسير هذا الموضوع فان العديد من السلطات المختصة بالمنافسة قد نشرت قواعد عامه خاصة بالاندماج . الغرض من هذه القواعد العامة هو مساعدة الشركات ومستشاريها في توقع الإجراءات والمعايير التي سوف تطبق عند تقييم الاندماج. أحد أمثله هذه القواعد العامة محتواه في القواعد العامة للاندماج الأفقي المنشورة في عام ١٩٩٧ بواسطة وزارة العدل الأمريكية ومجلس التجارة الاتحادي . تحدد القواعد العامة تحليلا من خمس مراحل لهذه المواضيع :

- تعريف السوق .
- تحديد الشركات المشاركة في السوق المعنية وحصتها في السوق .
- تحديد التأثيرات الضارة المحتملة للاندماج .
- تحليل الموانع المتواجدة لدخول السوق .
- تقييم أية كفاءات ناتجة من الاندماج .

تم في القسم ٥–٢–١ مناقشة أهمية تحديد السوق . في نطاق مراجعة الاندماج كثيرا ما يكون تحديد السوق العامل الأساسي في تحديد ما إذا كان اندماجا ما قامعا للمنافسة . إذا تم تحديد السوق تحديداً واسعاً فان الشركات المندمجة قد تعتبر شركات متنافسة . قد ينتج عن تحديد أكثر ضيقا للسوق تحديد أن الشركات تعمل في أسواق مختلفة . وعلى الجانب الآخر فان تحديداً واسعا للسوق قد يؤدي إلى استنتاج أن الكيان المندمج سوف يواجه منافسة كافيه من الشركات الأخرى في السوق . كما قد يؤدي تحديداً ضيقاً للسوق إلى استنتاج أن الكيان المندمج سوف يمارس قوة سوق كبيرة في سوق اصغر.

المرحلة الثانية من التحليل هي تحديد الشركات المنافسة في السوق المعنية وحصتها في السوق . سوف يكون

لتحديد حصة السوق تأثيراً مباشراً على تقييم قوة السوق واحتمال سوء استعمال قوة السوق بواسطة الكيان المندمج. يشمل تقييم المشاركين في السوق ليس فقط الشركات المشاركة فعلا في السوق المعنية ولكن أيضاً الشركات المتوقع دخولها إلى السوق .

عند تحديد التأثيرات المحتملة الضارة لاندماج مقترح فان الاهتمام سوف يتركز بصوره نموذجيه على تواجد أو زيادة الوضع المهيمن للكيان المندمج . قد تتواجد أيضاً مخاوف من أن الاندماج بتقليله لعدد الشركات المشاركة في السوق سوف يولد ظروفا تزيد من احتمالات عقد اتفاقيات قامعة للمنافسة بين هذه الشركات .

تحليل موانع دخول السوق جانب هام لمراجعة الاندماج . إن استنتاج انخفاض عوائق دخول السوق قد يساعد على تبرير الاندماج .

أخيرا ينتهي التحليل ذو الخمس مراحل بتقييم أية كفاءات سوف تتحقق كنتيجة للاندماج . في هذه المرحلة يكون الهدف هو تقييم أية فاعليات أو أية مكاسب مفيدة أخرى يتوقع أن تنتج من هذا الاندماج . سوف يتم موازنة هذه المكاسب مقابل أية تأثيرات قامعة للمنافسة تم تحديدها في المراحل السابقة من المراجعة .

من الناحية النظرية فان أية مكاسب كفاءة ملموسة أو مكاسب عامه أخرى قد تدعم الموافقة على الاندماج حتى عندما يتم تحديد مخاطر قامعة للمنافسة . ولكن عمليا فانه من الصعب على السلطة المسئولة عن المنافسة التحديد الكمي للجوانب الإيجابية والسلبية للصفقة التجارية والوصول إلى تأثير صافي يمكن التأكد منه . قد يصعب أيضاً تحديد كيف سوف تتوزع أية كفاءه أو أية مكاسب عامه أخرى بين الشركات المنتجة وعملائها . ويكون بنفس الصعوبة تطوير أية وسيله لضمان إعادة توزيع المكاسب لصالح الجمهور على اتساعه .

قد يسمح في ظروف استثنائية باندماج يكون له تأثيرات قامعة للمنافسة عندما تكون إحدى الكيانات المندمجة تعاني من مصاعب اقتصادية شديدة . قد تقتنع السلطة المسئولة عن المنافسة أن الصالح العام سوف يتحقق بصوره افضل عن طريق الاندماج بدلا من إفلاس إحدى الكيانات المندمجة . ولكن يجب التقييم الدقيق لهذا النوع من الصفقات التجارية . أحيانا لا يكون الاندماج هو افضل الحلول . على سبيل المثال فان شركه أخرى يمكنها توسيع سعتها الإنتاجية باستخدام أصول الشركة المفلسة وان الصالح العام سوف يخدم بصوره افضل بهذا الحل البديل . الإفلاس مؤلم لحاملي الأسهم ولكنه ليس له تأثير سلبي على المدى الطويل على الاقتصاد .

المعلومات المستخدمة في مراجعة الاندماج

كجزء من عمليه مراجعة الاندماج عادة ما يجب أن تزود الشركات المندمجة بمعلومات للسلطات القائمة بالمراجعة. من الممارسات النموذجية في نطاق السلطات التي تُلزِم بمراجعة الاندماج أن يطلب من أطراف الاندماج التزويد بإخطار مسبق بالصفقة التجارية المقترحة . سوف تستخدم المعلومات المفصح عنها في الإخطار السابق للاندماج بواسطة السلطة المسئولة عن المنافسة بصفة عامه في المرحلة الأولى من مراجعة الاندماج (أي لتحديد تواجد أية مخاوف بالنسبة لقمع المنافسة وما إذا كانت سوف تقوم بمراجعه مفصله بصوره اكبر للصفقة التجارية المحتملة) .

يكون محتوي الإخطارات السابقة للاندماج بصفة عامه محددا بواسطة القانون أو التنظيمات . تشمل المعلومات المطلوبة بصفة نموذجيه :

- هوية الشركات المتضمنة في الاندماج المقترح
- وصف الطبيعة و الشروط الاقتصادية للصفقة التجارية .

- توقيت الصفقة التجارية .
- المعلومات التجارية الخاصة بالشركات المعنية (بما في ذلك الإيرادات والأصول ونسخ من التقارير السنوية وخلافه) .
- تحديد الممتلكات الأخرى ذات الصلة والتنظيم الهيكلي للشركات الأطراف في الاندماج .
- وصف لأسواق المنتجات والخدمات المعنية التي تعمل فيها الشركات .

ينتج عن التقديم الأولي للمعلومات بصفة نموذجيه فترة انتظار يحق خلالها للسلطة التي تقوم بالمراجعة طلب معلومات إضافية. تنتهي هذه العملية بتحديد السلطة التي تقوم بالمراجعة وما إذا كانت سوف تقوم بتحريات أكثر تفصيلا .

إذا قررت السلطة المسئولة عن المنافسة أن تقوم بالمزيد من التحريات فأنها سوف تحصل على المزيد من المعلومات من أطراف الاندماج . عادة يتم جمع معلومات إضافية من أطراف أخرى مثل المنافسين والعملاء . يتم أيضاً بصفة عامه حجب المعلومات ذات الأهمية الاقتصادية عن الجمهور .

تقوم السلطة المسئولة عن المنافسة أثناء المراجعة المفصلة بصفة عامه بالبحث عن معلومات متعلقة بمواضيع مثل :

- المنتجات والعملاء والموردين وحصص السوق والأداء الاقتصادي
- أنشطة المنافسين وحصة المنافسين من السوق .
- تواجد المنتجات البديلة .
- تأثير المنافسة المحتملة (بما في ذلك المنافسة الأجنبية).
- سرعة التغييرات التكنولوجية أو التغييرات الأخرى وتأثيرها على المنافسة .
- طبيعة ودرجة التنظيم في الأسواق المعنية .

سوف تعتمد جودة مراجعة الاندماج بدرجه كبيره على جودة ونطاق المعلومات المتاحة للسلطة التي تقوم بالمراجعة .

٥-٤-٣ علاج الاندماج

إن الهدف من قوانين التحكم في الاندماج هو منع أو إزالة التأثيرات القامعة للمنافسة للاندماج . يتم بصفة نموذجيه استخدام ثلاث أنواع من العلاج لتحقيق هذا الهدف :

- **المنع أو الإلغاء** – يتمثل العلاج الأول في منع الاندماج بالكامل أو إذا كان الاندماج قد تحقق في وقت سابق المطالبة بحل الكيان المندمج بالكامل .
- **البيع الجزئي للأصول** _ علاج ثاني هو البيع الجزئي للأصول . قد يطلب من الشركة المندمجة بيع أصول أو عمليات كافيه للتخلص من الآثار المحددة القامعة للمنافسة مع السماح بالاندماج بالنسبة للجوانب الأخرى .
- **التنظيم / القبول المشروط** – علاج ثالث هو التنظيم أو تعديل سلوك الشركة المندمجة لمنع أو تقليل التأثيرات القامعة للمنافسة . يمكن تحقيق هذا من خلال العديد من الشروط التي تطبق لمرة واحدة والمتطلبات المستمرة .

العلاجين الأولين هيكليين والثالث سلوكي . يتطلب العلاج السلوكي مراقبة وتدخل تنظيمي مستمر. كثيرا ما يرجح أن يكون العلاج الهيكلي فعالاً على المدى الطويل وأن يتطلب قدرا أقل من التدخل الحكومي المستمر .

يكون البيع الجزئي للأصول أو القيود السلوكية أقل تدخلاً بالنسبة لعمل الأسواق في منع الاندماج من الحدوث أو

طلب حل اندماج سبق اكتماله . يمكن أن يقلل أو يلغي البيع الجزئي للأصول الآثار القامعة للمنافسة بينما يحافظ على بعض أو كل المزايا التجارية للاندماج. يبرز البيع الجزئي للأصول كعلاج مفضل في كثير من الأماكن . رغم أن اندماج تاليا / تلينور(Telia / Telenor) المقترح الموصوف في الإطار ٥-١٧ قد الغي فانه يبين بتوضيح جيد استخدام هذا العلاج .

إطار ٥-١٧ : دراسة حاله _ اندماج تاليا / تلينور (Telia / Telenor)

في ١٥ أكتوبر ١٩٩٩ اقر المجلس الأوروبي اندماج مؤسسة الاتصالات السويدية تاليا ايه بي ومؤسسة الاتصالات النرويجية تلينور ايه اس في شركه جديدة يتم إدارتها بصورة مشتركة بواسطة الحكومتين السويدية والنرويجية .

عند المراجعة المبدئية فان المجلس حدد عددا من المخاوف نتيجة لاتساع العمليات وتواجد تاليا وتلينور في الأسواق المحلية الخاصة بهما . بالإضافة إلى ذلك فان المجلس عبر عن مخاوفه الخاصة بمصالح معينه متشابكة مثل حصص كل منهما في شركات خدمات نقالة متنافسة في ايرلندا . بالإضافة إلى ذلك فان قلقا شديدا تم إبدائه بخصوص امتلاك كل من تاليا وتلينور لشبكات تليفزيونية كبليه في كل من أسواقهما المحلية .

للحصول على موافقة المجلس على الاندماج المقترح فان تاليا وتلينور تطوعتا بالالتزامات التالية :

- سوف تقوم كل من تاليا وتلينور ببيع أصول عملياتهما الخاصة بالتلفزة الكبلية .
- سوف تقوم كل شركه ببيع أصول العمليات المتشابكة في أسواق كل من السويد والنرويج .
- سوف تقوم إما تاليا أو تلينور ببيع أصولها في خدمات الهاتف المحمول (النقال) الايرلندي .
- سوف تقوم كل من تاليا وتلينور بتطبيق فك تجميع الشبكات المحلية في أسواقها المحلية لتسهيل تواجد منافسة محليه.

يتسق بيع الأصول الكبليه مع توجيه المجلس الخاص بالملكية الكبليه . مثلت التعهدات التي قدمت لضمان الحصول على موافقة المجلس على الاندماج خليطا من العلاج الهيكلي والسلوكي للتعامل مع التأثيرات المحددة القامعة للمنافسة . تمثل التعهدات ببيع أصول تجاريه عمليات وعلاجات هيكليه . يمثل التعهد بتطبيق فك تجميع الشبكة المحلية علاجا سلوكيا يتطلب إشرافا تنظيميا مستمرا .

ملاحظة : رغم أن الاندماج قد حظي بموافقة مشروطة إلا انه تم لاحقا التخلي عنه لعدم القدرة على الاتفاق على بعض الأمور المتعلقة بالتطبيق .

سوف ننتقل الآن إلى العلاج السلوكي . يثير بعض الاندماج المقترح مخاوف بشان احتمالات سلوكيات مستمرة قامعة للمنافسة بواسطة الشركة الناتجة من الاندماج . كانت الأوامر والقرارات العلاجية الصادرة استجابة لهذه المخاوف بصفة عامه شبيهه بأنواع علاج سوء استخدام الوضع المهيمن التي تمت مناقشتها سابقا في هذه الوحدة . يصف الإطار ٥-١٨ قرارات المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) الأمريكي الخاصة بالاندماج الحديث لشركة بيل اوباريتنج كومباني (Bell Operating Company) في الولايات المتحدة .

و يوضح أنواع العلاج السلوكي التي يمكن فرضها في حالات الاندماج في صناعة الاتصالات . من المرجح أن تركز هذه العلاجات على التزويد بالمنتجات أو الخدمات للمنافسين ومنع ممارسات التسعير القامع للمنافسة بواسطة الكيان الناتج من الاندماج.

قد يؤثر اندماجا ما على المعاملة التنظيمية الحالية لواحدة أو أكثر من الشركات الداخلة في الاندماج بالعديد من الطرق . على سبيل المثال إذا زاد الاندماج بصورة ملموسة من حصة السوق أو قوة السوق لشركة ما فان هيئة التنظيم قد تراجع القرارات السابقة الخاصة بالامتناع عن التنظيم . وبصورة شبيهه فان هيئة التنظيم قد تراجع تحديدا سابقا بان الكيان الذي هو طرف في الاندماج ليس لـه وضع مهيمن في السوق وبهذا فانه يتأهل لدرجه أقل من التنظيم .

إطار ٥-١٨ : دراسة حاله _ مراجعة المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) لاندماج بيل اتلانتك / نواينكس و اس بي سي / امريتك

اندماج بيل اتلانتك / نواينكس (Bell Atlantic / Nynex)

في ١٤ أغسطس ١٩٩٧ وافق المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) على اندماج نواينكس كوربوريشن في بيل اتلانتك كوربوريشن . تمت مراجعة المجلس الاتحادي للاتصالات طبقا لأقسام قانون الاتصالات لعام ١٩٣٤ والتي تتطلب موافقة (FCC) لنقل تراخيص التشغيل والتفويضات الأخرى . تتطلب هذه الأقسام دليلا على أن الاندماج في الصالح العام . وبالتالي فان أطراف الاندماج المقترح يقع عليها عبء إثبات أن الصفقة سوف تعزز من المنافسة أو أنها بطريقه أخرى سوف تكون في الصالح العام . كان الاندماج أيضاً خاضعا لموافقة وزارة العدل الأمريكية (DOJ) .

في هذه المراجعة والمراجعات الأخرى للاندماج طبق (FCC) القواعد العامة للاندماج الأفقي لوزارة العدل الأمريكية ومجلس التجارة الاتحادي DOJ / FTC لسنة ١٩٩٧. كما قيم (FCC) الاندماج المقترح على افتراض أن مبادرات فتح السوق الواردة بقانون الاتصالات لعام ١٩٩٦ قد طبقت . بتطبيق هذا الإطار استنتج (FCC) أن الاندماج سوف تكون له تأثيرات ملموسة قامعة للمنافسة .

كانت المخاوف الأولى متعلقة بان الاندماج سوف يزيل بيل اتلانتك كمنافس محتمل لنواينكس في سوق نيويورك . كانت المخاوف الثانية متعلقة بان استمرار بيل اوبريتنج كومباني Bell Operating Company في الاندماج زاد من احتمالات التنسيق بين المشاركين الباقين في السوق .

راجع (FCC) الادعاءات الخاصة بالكفاءة المرتبطة بالاندماج والتي قدمتها أطراف الاندماج (بما في ذلك الوفورات في التكلفة والتعجيل باستخدام النطاق الترددي العريض وتحسينات جودة الخدمة) واستنتجت أن جميع هذه تقل بكثير عن موازنة التأثيرات القامعة للمنافسة وإظهار محصله إجمالية للصالح العام . استنتج (FCC) أن عوائق كبيره لدخول السوق سوف تبقي وانه بدون إجراءات إضافية فان الدخول إلى السوق لا يمكن الاعتماد عليه للحد من ممارسة قوة السوق .

في النهاية قرر (FCC) قبول الاندماج المقترح بناء على الالتزامات التطوعية التالية لفتح السوق المقدمة من بيل اتلانتك. هذه التعهدات كانت شروطا ملزمة لقبول الاندماج :

- التزويد بتقارير مراقبة أداء مفصله للمنافسين وهيئات التنظيم عن أداء شبكات وأنظمة مساندة العمليات (OSS) لبيل اتلانتك.
- معايير أداء وآليات إنفاذ يتم التفاوض عليها تغطي جميع الجوانب الرئيسية لعمليات (OSS) وأداء الشبكة.
- تطوير وتنفيذ ربط موحد لأنظمة مساندة العمليات (OSS) لمنطقة بيل اتلانتك / نواينكس المجمعة
- اختبار أنظمة مساندة التشغيل من مؤسسة اتصالات إلى مؤسسة اتصالات أخرى وذلك استجابة لطلبات المنافسين مع التزام إضافي بالتزويد بدليل لـ (FCC) على أن وظائف (OSS) تستطيع الوفاء بالطلب من الخدمات المعاد بيعها وعناصر الشبكة الغير متشابكة .

- التزويد بالربط وعناصر الشبكة الغير متشابكة و خدمات النقل والخدمات الطرفية بأسعار مبنية على التكلفة الاقتصادية المستقبلية .
- تقديم خدمات تحويل غير متشابكة وخدمات نقل مشترك مسعرة على أساس استخدام الدقيقة موجهه بنفس طريقة حركه هواتف بيل اتلانتك وبدون فرض رسوم إضافية .
- خطــط سداد اختياريه تسمح للقادمين الجدد أن يدفعوا رسوماً متكررة عن أشياء تعتبر بدون هذا رسوم غير متكررة و خطة سداد بالتقســيط عن المواقع المشتركة والرسوم الكبيرة الغير متكررة الأخرى وآليات سداد بديله لتكاليف الإنشاء المشتركة والإنشاءات الخاصة بالمنافسين وتكاليف المعدات (مع اتساق تقسيم التكلفة مع أوامر(FCC) السابقة).

كــانت هــذه الشــروط خاضعة لقيود الانتهاء بعد فتره زمنية محدده . كانت سوف تنتهي في غضون ٤٨ شهرا تاليه لإصدار قرار الموافقة على الاندماج

اندماج اس بي سي / امريتك

في ٦ أكتوبر ١٩٩٩ وافق المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) على اندماج امريتك كورب (Ameritech Corp) في اس بي ســي كوميونيكيشنز (SBC Communications) . طلبت موافقة (FCC) واتبعت نفس إجراءات الإطار القانوني مثل اندماج نايــنكس / بيــل اتلانــتك . نــتيجة للاندمــاج ســوف تــتحكم (SBC) فــي ثــلاث شــركات مــن الشــركات الســبع لـــ (Regional Bell Operating Company) وهي سوث ويسترن بيل تليفون (Southwestern Bell Telephone) وباسيفيك تليسيس(Pacific Telesis) وامريتك (Ameriteck) . ربما بسبب هذه الدرجة الأكبر من الاندماج فيبدو أن الــ (FCC) طلب مجموعه أكثر صرامة من الشروط لقبول الاندماج .

أثــناء المراجعة كانت مخاوف الــ (FCC) متركزة بصوره أساسيه بخصوص تأثيرات الاندماج على إزالة منافس محتمل هام من الأســواق المحــلية لكل من الشركات الأطراف . تم أيضاً التعبير عن مخاوف بخصوص إعاقة تطبيق متطلبات فتح الأسواق طبقا لقــانون الاتصالات لعام ١٩٩٦ . مره أخرى استنتج (FCC) أن الفاعليات المدعي بها وفوائد الاندماج الأخرى غير كافيه للتغلب على التأثيرات المحددة القامعة للمنافسة .

اســتنتجت كــل من مراجعات وزارة العدل الأمريكية و الــ (FCC) لاندماج اس بي سي / امريتك أن الكيان الناتج من الاندماج يجــب أن يــبيع أصوله الخاصة بتراخيص الهاتف النقال (الخلوي) في أسواق الخدمة المحددة (مجموعها ١٤) . سوف يزيل هذا الــبيع للأصــول تشابك العمليات للشركتين المندمجتين في هذه الأسواق . استنتج (FCC) أن تحويل الترخيصات الدولية الخاصة بامريــتك إلى اس بــي ســي ســوف يــتم الموافقــة عــليها شــريطه أن يــتم تصــنيف الشــركات الــتابعة (الفرعية) لــ (SBC) كمؤسسات اتصالات دوليه مهيمنة بالنسبة لخطوط اتصالات الولايات المتحدة - جنوب أفريقيا والولايات المتحدة – الدنمرك .

الجــانب الأكــثر لفتا للنظر في قرار الــ (FCC)هو نطاق الشروط المفروضة على الكيان المندمج . شملت الشروط والتي هي ٣٠ شرطا :

- تأســيس كيــان تــابع منفصــل لــتقديم الخدمــات المتطورة (والذي يجب أن يحصل على التسهيلات والخدمات من شركات (SBC) بنفس شروط المنافسين ويكون خاضعاً لتدقيق حساب سنوي شامل) .
- معلومات مستفيضة عن شبكة(أنظمة مساندة التشغيل) OSS وتهيئة الشبكة لتسهيل المنافسة في الخدمات المتقدمة .
- تعزيــز أنظمــة مســاندة التشــغيل (OSS) وبيانــات قياســات الأداء لتحســين ومراقبة الربط والخدمات الأخرى للمنافسين (مع " مدفوعات حوافز " محددة تدفع بواسطة اس بي سي إذا لم يتم تحقيق مستويات الأداء المطلوبة) .
- اتفاقيات ربط تتاح على أسس عدة ولايات و " الدولة الأولى بالرعاية " .

- " تشجيع" محدده للخدمات من مؤسسة اتصالات إلى مؤسسة اتصالات شاملة خصم ٢٥% من السعر للشبكة والذي هو أساسا أقل رسوم شهريه للشبكة (خاضعا " للقيود الكميه لولاية معينه ") .
- الالتزام بالدخول على الأقل في ٣٠ سوق رئيسي خارج الإقليم كمزود منافس بالخدمة المحلية بناء على التسهيلات (إلى عملاء المشاريع التجارية والعملاء غير التجاريين) خلال ٣٠ شهرا من إتمام الاندماج (خاضعاً " لمدفوعات حوافز " يصل إلى ١,٢ مليار دولار أمريكي إذا لم يتم استيفاء متطلبات الدخول في جميع الثلاثون سوقاً .
- عدد من التعزيزات للخدمة المنزلية غير التجارية بما في ذلك " خطط خط الحياة " للمشتركين منخفضي الدخل ومتطلبات تقديم التقارير عن الجودة الإضافية للخدمة وإعتمادية الشبكة .

تكون هذه المتطلبات محدودة المدة . تعهدت (SBC) أن كل واحد من هذه الشروط سوف يظل ساريا لمدة٣٦ شهرا منذ تطبيقه لأول مره

٥-٤-٤ المشاريع المشتركة

في بعض الحالات قد يدخل المنافسون في صناعة الاتصالات في مشاريع مشتركة . عادة ما يثير التحليل الخاص بالمنافسة للمشاريع المشتركة مواضيع مشابهة لتلك التي تمت مناقشتها سابقاً تحت التسمية "اتفاقيات مقيدة" في هذه الوحدة . سوف تتشابه متطلبات عمليه ومعلومات المراجعة للمشاريع المشتركة مع تلك التي تمت مناقشتها سابقا تحت التسمية "تحليل وعلاج الاندماج".

سوف يتم إثارة تساؤلات عما إذا كانت المشاريع المشتركة سوف تؤدي إلى انخفاض ملموس في المنافسة أو ينتج عنها ممارسة قوة سوق مما يضر بالمنافسين أو المستهلكين . يمكن أن تصبح المشاريع المشتركة أداه للتواطؤ القامع للمنافسة بين الشركات والتي تكون بدونه شركات منافسة . كما يمكن أن تؤدي مثل هذه المشاريع إلى خلق أو تدعيم وضع مهيمن. يوضح الإطار ٥-١٩ بعض الاعتبارات التي تم آخذها في الحسبان في المشاريع المشتركة للاتصالات ذات الحجم الكبير والتي تم حديثاً مراجعتها بواسطة المجلس الأوروبي .

إطار ٥-١٩: دراسة حالة _ المشروع المشترك بي تي / ايه تي & تي

في ٣٠ مارس ١٩٩٩ وافق المجلس الأوروبي على إنشاء مشروع مشترك بين بريتش تليكومينيكيشنز بي ال سي (British Telecommunications Plc) و ايه تي & تي كورب (AT & T Corp.) لإنشاء شركة خدمات عالميه للاتصالات. أنهي القرار النهائي تحقيقا دقيقا بدأ في عام ١٩٩٨ . كان التحقيق مبنياً على مخاوف تتعلق بما يلي :

- إن المشروع المشترك سوف يوجد أو يعزز وضعاً مهيمناً بالنسبة للتزويد بخدمات الاتصالات الدولية إلى الشركات الكبيرة ومؤسسات الاتصالات الأخرى .
- إن المشروع المشترك سوف يوجد أو يعزز وضعاً مهيمناً بالنسبة لخدمات اتصالات دوليه معينه في المملكة المتحدة .
- إن المشروع المشترك سوف ينتج عنه تنسيق قامع للتنافس في سوق المملكة المتحدة أخذا في الاعتبار حقوق الملكية لـ (AT & T) في شركات منافسة لـ BT (ACC و Telewest) .

تم تقييم المشروع المشترك بغرض تحديد ما إذا كان سوف يوجد أو يعزز وضع مهيمن أو يعيق المنافسة بصوره ملموسة بالمخالفة للمادة ٢ من تنظيمات المجلس الأوروبي الخاصة بالاندماج والمادة ٨٥ (الآن ٨١) من اتفاقية المجموعة الأوروبية.

استنتج المجلس أن وجود منافسة كبيره في أسواق الخدمات الدولية وكذلك " السعه الإضافية الكبيرة " تساند الاستنتاج بان المشروع المشترك لا يوجد أو يعزز وضع مهيمن . رغم أن المجلس وجد أن (AT & T) و (BT) لها حوالي نصف حجم الحركة في خط اتصالات المملكة المتحدة / الولايات المتحدة فانه وجد أيضاً أن الطرفين تحكما فقط في حوالي ٢٠% من السعه بالرغم من السعه الإضافية المخططة والأسعار المتجهة للانخفاض بالنسبة للسعه الإضافية المساندة لتواجد منافسة جديدة .
ولكن عبر المجلس عن عدد من " مخاوف التنسيق " بشان أسواق المملكة المتحدة . تشمل هذه مخاوف الحصص المملوكة لـ (AT & T) في منافسي (BT) وهما (ACC) و (Telewest) (الأولى مؤسسة اتصالات خدمية تنافسيه لخدمات الاتصالات الخارجية الهاتفية والأخيرة مشغل رئيسي لأنظمة التليفزيون الكبلية التي تستخدم الخطوط الهاتفية) . كان المجلس أيضاً مهتما بخصوص توزيع خدمات AT & T الدولية وحيدة المصدر في المملكة المتحدة . للتغلب على هذه المخاوف فان AT & T تقدمت بالتعهدات التالية :

- بيع أصولها في ابل كمبيوتر كومباني ACC في المملكة المتحدة .
- تعزيز الفصل الهيكلي بين AT & T وحصتها في Telewest .
- تسهيل تعيين موزع آخر للخدمات وحيدة المصدر في المملكة المتحدة (حيث أن موزع المملكة المتحدة الحالي AT & T .U.K سوف يصفي أعماله) .

منح المجلس الموافقة على المشروع المشترك شريطة الالتزام بهذه التعهدات .

الوحدة السادسة

الخدمة الشاملة

الوحدة السادسة : الخدمة الشاملة

إطارات وأشكال وجداول

الإطارات

الأشكال

الجداول

الوحدة السادسة

الخدمة الشاملة

٦-١ الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة

٦-١-١ مقدمة

تتناول الوحدة السادسة المفاهيم الخاصة بالخدمة الشاملة (US) ، والإتاحة الشاملة (UA) في قطاع الاتصالات ، حيث يمكن وصفها كالتالي :-

تركز سياسات الخدمة الشاملة ، بوجه عام ، على تعزيز الإتاحة الشاملة لاتصال المشتركين الأفراد بشبكات الاتصالات العامة أو استمرار هذه الخدمة ، ويُشار عامةً إلى الهدف من ذلك بـ "الالتزام بالخدمة الشاملة " (USO) . وتعتبر الخدمة الشاملة هدفاً عملياً في الكثير من الدول الصناعية ، ولكنه غير مجدي من الناحية الاقتصادية في أغلب الدول النامية ، حيث تحتل الإتاحة الشاملة مكاناً أوسع بوصفها هدفاً عملياً .

أما الإتاحة الشاملة فتشير عامةً إلى موقف ما بحيث يتوفر لكل فرد وسيلة معقولة للوصول إلى هاتف عام وقد تتوافر الإتاحة الشاملة من خلال هواتف العملة ، ومراكز الاتصالات العامة ، والمحلات التي تقدم هذه الخدمة ، والنهايات الطرفية لخدمة الإنترنت ، ووسائل أخري مشابهة

في حين يختلف مفهوم الخدمة الشاملة عن مفهوم الإتاحة الشاملة إلى حد ما ، فإن كل منهما وثيق الصلة بالآخر . ففي بعض الحالات تكون العلاقة بين الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة والالتزام بالخدمة الشاملة علاقة تبادلية. وفي هذه الوحدة نستخدم " الشمولية " للإشارة إلى كلٍ من الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة :

وتعتبر الأهداف الرئيسية لسياسات الشمولية هي توسيع إتاحة خدمات الاتصال للجمهور واستمرارها، ولاسيما أن الخدمة الشاملة ، والإتاحة الشاملة تهدفا إلى توصيل الخدمات إلى الأشخاص الذين لا يتمتعون بهذه الخدمة بطبيعة الحال ، وكذلك استمرار تقديم هذه الخدمة. وتشمل هذه الفئة السكان القاطنين في مناطق خدمة عالية التكلفة مثل المناطق الريفية والنائية ، هذا بالإضافة إلى المجموعات ذات الدخل المنخفض .

وتستعرض هذه الوحدة الموضوعات الرئيسية الخاصة بتطوير سياسات وبرامج الشمولية وتنفيذها .

القسم ٦-١ يقدم خلفية عن شمولية الاتصالات ، ويعددِّ الأهداف الأساسية لتقديم برامج الشمولية ، كما أنه يصف اقتصاديات الشمولية .

القسم ٦-٢ يتناول تعريف الخدمة الشاملة ، والإتاحة الشاملة ، والالتزام بالخدمة الشاملة ، حيث تختلف هذه التعريفات من دولة لأخرى ، وتوضح الاقتصاديات الأساسية للشمولية أن الدول الصناعية الأغنى ستقوم بالتركيز على تقديم نطاق معين من الخدمات المتطورة بشكل متزايد لكل المشتركين الأفراد ، في الوقت الذي ستركز فيه الدول النامية على تقديم خدمة الدخول إلى الشبكة العامة.

وتوضح البرامج المبتكرة في دول مثل جنوب أفريقيا ، وشيلي ، وبيرو إمكانية تقديم خدمات الاتصالات المتقدمة- تشمل الدخول إلى الإنترنت- بحيث تكون متاحة للجمهور بسعر معقول ، فسياسات الخدمة الشاملة

بإمكانها عبور "الفجوة الرقمية" بين السكان الذين يتمتعون بهذه الخدمة وغيرهم من السكان غير المتمتعين بهذه الخدمة في الدول النامية والصناعية على حد سواء .

القسم ٦-٣ يطرح سؤالاً ألا وهو : كيف نمول برامج الشمولية ؟ كما يستعرض هذا القسم المداخل الأساسية المستخدمة في الدول المختلفة ، وتشمل هذه المداخل الآتي :

- **الإصلاحات المرتبطة بالسوق** : خاصةً الخصخصة، والمنافسة ، والتسعير وفقاً للتكلفة .
- **التزامات الخدمة الإجبارية** : والتي تفرضها شروط الترخيص أو المعايير التنظيمية الأخرى.
- **تحويل الدعم** : بين أو فيما بين الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاتصالات القديمة.
- **رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة** : والتي تسددها مؤسسات الاتصالات لدعم رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة في مؤسسات الاتصالات القديمة.
- **صناديق تمويل الشمولية** : وهي صناديق تمويل تتم إدارتها بطريقة مستقلة ، وتقوم بتحصيل العائدات من مصادر متعددة وتقدم دعماً مستهدفاً لتنفيذ برامج الشمولية .

وهذه المداخل ليست قاصرة على دولة بعينها ، ولكن معظم الدول تستخدم أكثر من مدخل واحد .

أدخلت الدول الصناعية تدريجياً في العقدين الماضيين إصلاحات مرتبطة بالسوق مثل الخصخصة ، والمنافسة، والتسعير وفقاً للتكلفة ؛ وعلى الرغم من المخاوف من حدوث العكس ، إلا أن هناك أدلة على أن مستويات كثافة الاتصالات تزايدت – ولم تقل – عقب تنفيذ هذه الإصلاحات. كما أدخلت العديد من الدول ذات مستويات الاتصالات الأقل تاريخياً في جميع أنحاء العالم ، إصلاحات مشابهة في السنوات الماضية. وقد أدت الإصلاحات المدروسة في هذه الدول إلى مكاسب كبيرة في مستويات انتشار خدمة الاتصالات.

وفي القديم اعتمدت معظم الدول – بدرجة معينة – على المدخلين الثاني والثالث السابق ذكرهما وهما : التزامات الخدمة الإجبارية ، وتحويل الدعم . فخصصت هذه الآليات لدعم المشتركين غير المتمتعين بهذه الخدمة أو الذين يدفعون تكلفة عالية للتمتع بهذه الخدمة من خلال استخدام العائدات المحصلة من مشتركين آخرين أو خدمات أخرى. ولكن مثل هذه التحويلات غالباً ما تكون ضمنية وليست صريحة . فعلى سبيل المثال ، تم تسعير خدمات المكالمات الدولية أو الخارجية بأسعار أعلى من سعر التكلفة، كما خُصِّص فائض عائدات هذه الخدمات عالية السعر لدعم الخدمات ذات التكلفة الأعلى أو الخدمات ذات هامش الربح الأقل ، خاصةً الخطوط المحلية المنزلية.

أما الآن فيُنظر إلى تحويل الدعم بين الخدمات – بشكل متزايد – على أنه غير عملي وضد المنافسة، فمع بدء المنافسة في خدمات المكالمات الدولية والخارجية ، انخفضت الأسعار ، مما أدي إلى تقليص الدعم المقدم لمساندة هدف الشمولية .

وانتقد علماء الاقتصاد وخبراء الاتصالات الآخرون تحويل الدعم بين الخدمات ؛ وذلك لأن تحويل الدعم يشجع على عدم الكفاءة ، كما يؤدي إلى انخفاض الطلب على الخدمات (مثل خدمات الإنترنت) والتي يجب أن يتم دفع أسعار دولية عالية بشكل مبالغ فيه في مقابلها، بالإضافة إلى أنها تمثل شكلاً من الضرائب المستترة والتي قد تكون تنازلية . فعلى سبيل المثال ، قد يتطلب نظام تحويل الدعم عمالاً مهاجرين فقراء لا يستطيعون

توفير هاتف شخصي كي يدفعوا أسعاراً عالية لمكالماتهم الخارجيــة ، وذلــك لدعــم خدمــات الخطوط الفردية لمواطنيهم الأكثر ثراء.

وأخيــراً لا يُفضل خبراء الاتصالات نظام تحويل الدعم لأنهــا لــم تكن ببساطة أداة فعالة لتعزيز الشمولية. فقد قــامت بعــض الــدول التي تملك أعلى أسعار لخدمات المكالمات الدولية ، والتجارية والخارجية في العالم أجمع بــتحقيق أقل أسعار كثافة الاتصالات الهاتفية، أما الدول الأخرى التي تملك مستويات مشابهة أو أقل من ذلك من إجمــالي الــناتج المحــلي فقــد زادت مســتويات كثافة الاتصــالات بهــا بطــريقة ملحوظة عقب تنفيذ المداخل البديلة لتعزيز الشمولية .

ويُســتخدَم نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة في تعزيــز الشــمولية في بعض البلاد ، ويعتبر هذا النظام ممــاثلاً لــنظام تحويل الدعم التقليدي ، ولكن تم تعديله ليناســب الســوق التنافسي. وكذلك ففي نظام رسوم سد العجــز الناشــئ عن الإتاحة تدفع مؤسسات الاتصالات الأخرى دعماً لتمويل إجمالي عجز الإتاحة المحلي الذي يحــدث فــي المؤسسات القديمة أثناء توفيرها للخدمات المحلية بأسعار أقل من سعر التكلفة وكما يوجه النقد إلى نظــام تحويــل الدعــم القــائم في مؤسسات الاتصالات القديمــة، فإنــه يوجــه أيضاً إلى نظام رسوم سد العجز الناشــئ عن الإتاحة لاعتماده على دعم غير فعال ، مع إمكانيــة كونــه ضــد التنافس . وقد قامت مجموعة من الهيئات التنظيمية في أستراليا وكندا بإصلاح نظم رسوم ســد العجز الناشئ عن الإتاحة من خلال استهداف الدعم لــتمويل عجــز الإتاحة فقط ، والذي يحدث أثناء توفير الخدمــة للمناطق عالية التكلفة أو المشتركين ذوي الدخل المــنخفض ، بيــنما قــام الــبعض الآخر ، مثل مكتب الاتصــالات فــي المملكة المتحدة بإلغاء نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة كليةً .

والمدخــل الأخيــر الذي تناقشه هذه الوحدة هو صندوق تمويل الشمولية . ويعتبر هذا المدخل هو الاختيار الأمثل فــي العديد من الدول الصناعية والنامية. ولهذا المدخل العديد من المسميات ؛ فأحياناً يُطلق عليه صندوق تمويل الالــتزام بالخدمــة الشــاملة أو صندوق تمويل الخدمة الشاملة ، أو صندوق تمويل الإتاحة الشاملة .

تقوم صناديق تمويل الشمولية بتحصيل العائدات الإجمالية مــن مصــادر متــنوعة ؛ وتشمل العائدات الحكومية ، والرسوم على خدمات الربط ، وكذلك الرسوم المفروضة عــلى جميــع مؤسسات الاتصالات. ثم تُستخدَم العائدات الإجماليــة المحصلة من صناديق التمويل ، بشكل عام ، في أوجه متنوعة لتعزيز أهداف الشمولية . وعلى عكس رســوم ســد العجز الناشئ عن الإتاحة فإنه يتم استخدام صــناديق تمويــل الشــمولية بشكل عام لتمويل المناطق المســتهدفة ذات التكــلفة العاليــة و/أو المشتركين ذوي الدخل المنخفض. وفي الواقع فإن معظم صناديق التمويل الفعالــة تقــدم دعمــاً صــغيراً – إلى حد ما – لتشجع مؤسسات الاتصالات الخاصة على توسيع شبكاتهم لخدمة المناطق المستهدفة بصفة خاصة. وهي المناطق التي قد تصبح الخدمة فيها ،خلاف ذلك ، غير اقتصادية (حيث لا يمكن استعادة التكاليف من عائدات المشتركين المتمتعين بهذه الخدمة) .

القســم ٦–٤ يتعــلق بالموضــوعات الأساسية الخاصة بتحديد صندوق تمويل فعال للشمولية .

كمــا يُخصــص الجزء الأخير من هذه الوحدة لسياسات وبــرامج الشــمولية فــي عدد من الدول المختلفة. كما تتضــمن الوحدة دراسات للحالة وذلك لتوضيح المداخل والموضوعات المختلفة .

٦–١–٢ أهداف سياسات الشمولية

تسعي الحكومات والهيئات التنظيمية إلى وضع سياسات للشــمولية لأسباب مختلفة . ففي العديد من الدول هناك

دعـم سياسـي قوي لمد الخدمة الشاملة ، أو على الأقل الإتاحة الشاملة للأعضاء غير المتمتعين بهذه الخدمة .

فيمـا يلي نوضح بعض الأهداف الرئيسية لتنفيذ سياسات الشمولية :

➢ *السـماح بالمشاركة الكاملة في مجتمع القرن الحادي والعشـرين* : يري صانعو السياسة ، بصورة متزايدة ، أن الإتاحة للاتصالات حق أساسي لكل المواطنين ، كما أنـه ضـروري لكـي يصـبح المرء عضواً كاملاً في المجـتمع ، فـالهدف من تأمين الإتاحة هو اكتساب قوة دافعـة نظراً للاعتماد المتزايد لجميع قطاعات المجتمع عـلى الإنترنت ووسائل الإعلام الجديدة المرتبطة به ، حيـث يُلاحـظ الآن بشكل واسع أن خدمات الاتصالات ضـرورية ليـس فقط من أجل الاتصالات الشخصية أو الاتصـالات الخاصـة بمؤسسـات الأعمـال ، بل إن الاتصـالات تقـوم الآن بـنقل كل أنواع المعلومات ، والبضـائع، والخدمات للجمهور ، والتي تشمل الخدمات الحكومية ، والاجتماعية ، والتعليمية، والطبية الرئيسية ، وكذلك مدي واسع من خدمات التجارة الإلكترونية . فمَنْ ليـس له وسـيلة دخول إلى خدمات الاتصالات يخاطر بكونـه عضـواً هامشـياً فـي مجـتمع القرن الحادي والعشرين.

➢ *تعزيـز الترابط القومي ، والسياسي ، والاقتصادي والـثقافي* : تدعـو اعتبارات بناء الدولة تلك إلى إتاحة واسـعة لخدمـات الاتصالات داخل حدود الدولة ، كما يتطـلب خـلق سوق فردي ، أو حتى خلق دولة واحدة وجود وسائل اتصالات فعالة .

➢ *تعزيـز التنمية الاقتصادية* : في حين تعتبر العلاقة بين التنمية الاقتصادية وتنمية خدمات الاتصالات علاقة مركـبة ، فإن أبحاثاً عديدة توضح أن الاتصالات تؤدي إلى الـنمو الاقتصـادي . ومع الوجود الهائل لخدمات الإنـترنت والتجارة الإلكترونية ، فإن الدول أو الأقاليم التي ليس لها بنية تحتية كافية من وسائل الاتصالات لن تتمكن من الاستفادة من "الاقتصاد الجديد" .

➢ *تشـجيع توزيع سكاني أكثر توازناً* : تشجع خدمات الاتصالات على التنمية خارج المدن الرئيسية المزدحمة بالسـكان ، وغالـباً مـا يتم ذكر هذا الهدف في الدول الصـناعية حيث يمكن "استخدام خدمات الاتصالات" من تقليل الازدحام المروري وتقليل التلوث داخل المدن .

➢ *إزالـة الـتفاوت بين المناطق الريفية والحضرية :* يعتـبر هذا الهدف مناسباً لا سيما في الدول ذات الدخل المـنخفض . الشـكل (٦-١) يوضح التفاوت بين إتاحة الاتصـالات في الريف وما يقابلها في الحضر في عدة أقاليم . ففي البلاد ذات الدخل المرتفع تكاد تكون النسبة بيـن كـثافة الاتصالات في الريف والحضر أقرب إلى الـتوازن ، أما النسبة بين كثافة الاتصالات في الحضر إلى الريف في الأقاليم النامية فإنها أعلى بشكل ملحوظ ، حيث تتراوح بين نسبة عليا تصل إلى حوالي ٧ : ١ في جنوب آسيا ، و إلى نسبة أقل تصل إلى حوالي ٢,٥ : ١ فـي شـرق أوروبا ، ووسط آسيا ، وأمريكا اللاتينية ، والبحر الكاريبي .

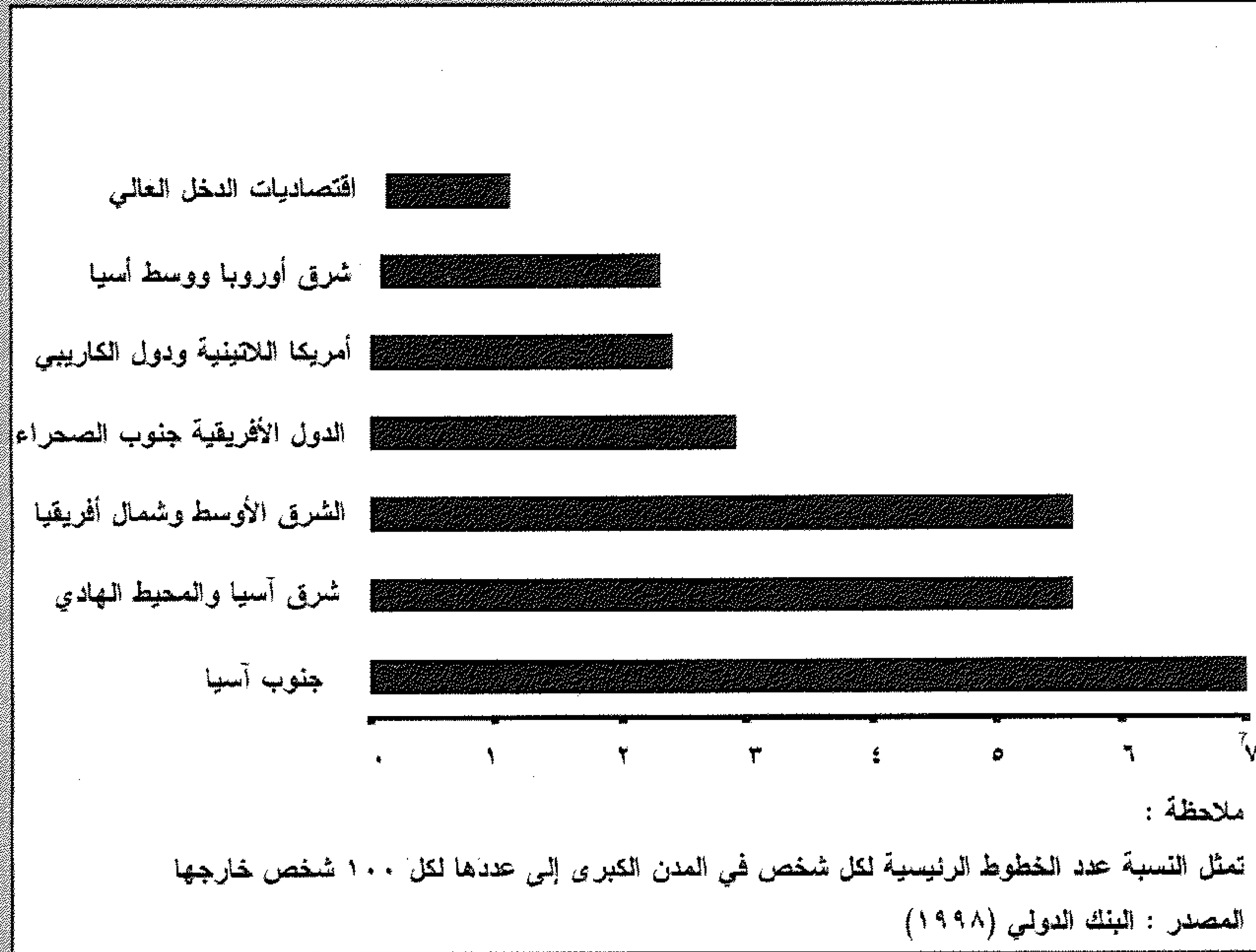
٦-١-٣ *اقتصاديات الشمولية*

الشمولية والتنمية الاقتصادية

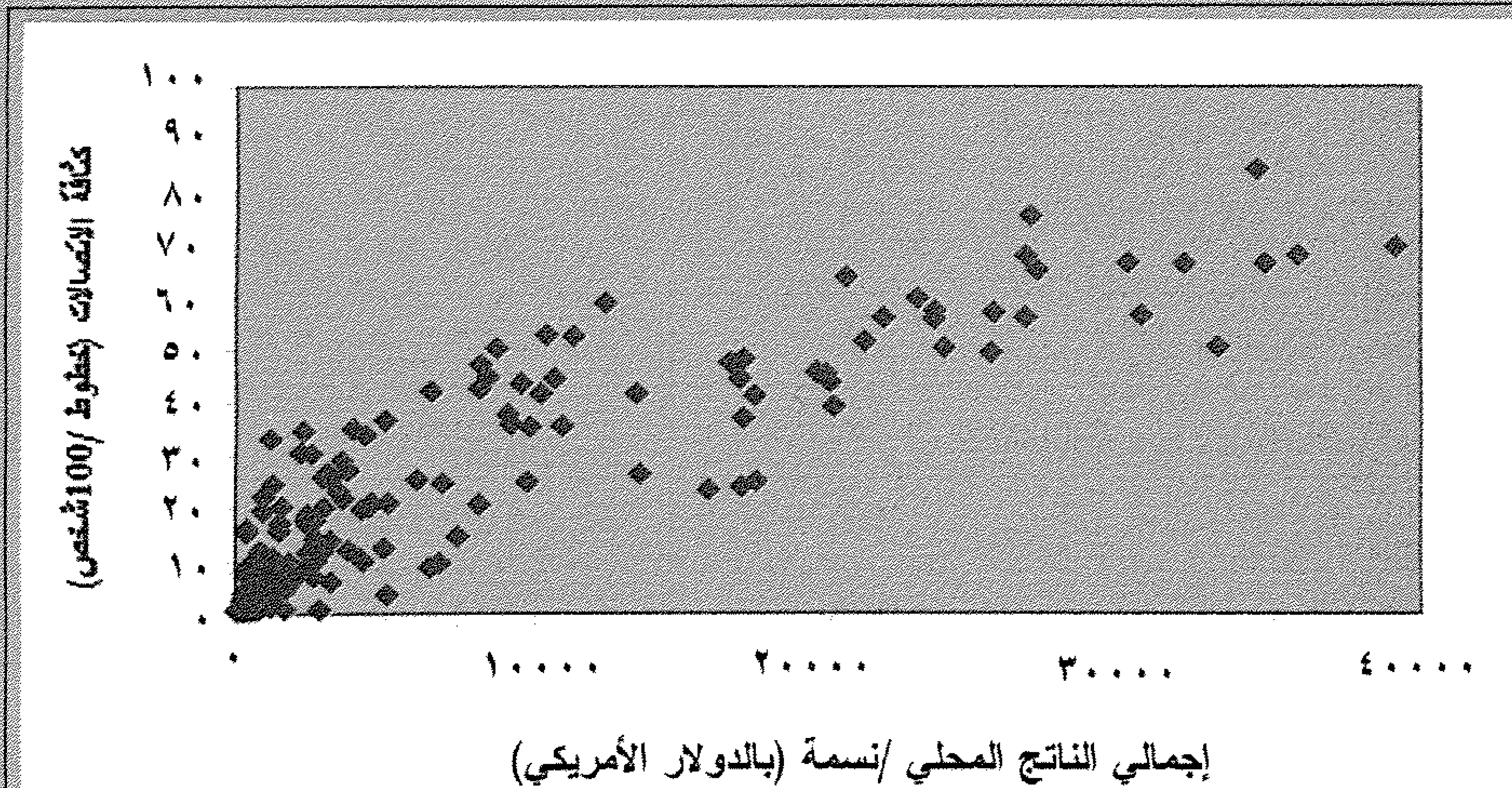
➢ تعتـبر الـتنمية الاقتصادية أهم عامل محدد لتحقيق شـمولية الاتصـالات ، فهـناك علاقة وثيقة بين معدل انتشـار الاتصـال الهـاتفي القومي وإجمـالي الناتـج المحـلي لكل نسمة داخل الدولة . يوضح شكل (٦-٢) العلاقة بين كثافة الاتصالات وإجمالي الناتج القومي لكل نسمة .

➢ تفسر العلاقة الوثيقة بين كثافة الاتصالات وإجمالي الناتج القومي لكل نسمة الاختلافات الرئيسية في كثافة الاتصالات في مختلف الدول ، فلا غرابة إذا لاحظنا أن مستوي كثافة الاتصالات في دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية ، وكندا ، واليابان ، وفرنسا ، وألمانيا أعلى من معظم الدول الأخرى في القارة الأفريقية وذلك على سبيل المثال . ويقدم الجدول (٦-١) أمثلة على مستويات كثافة الاتصالات وفقاً لتقرير اتحاد الاتصالات الدولي .

شكل (٦-١) : نسبة كثافة الاتصالات الهاتفية في الحضر إلى الريف موزعة حسب المنطقة



شكل (٦-٢) كثافة الاتصالات وإجمالي الناتج المحلي لكل نسمة



المصدر : اتحاد الاتصالات الدولي (١٩٩٩)

ويعتمد أقصي حجم للعائدات المتاحة لتمويل شبكات الاتصالات والخدمات عامةً على مستويات دخل كل فرد داخل الدولة . إلا أنه يتضح من جدول (٦-١) أن مستويات الدخل لكل نسمة لا تحدد بشكل قاطع مستويات كثافة الاتصالات ، كما يشير إلى أن هناك عدة اختلافات في العلاقة بين إجمالي الناتج المحلي لكل فرد وكثافة

الاتصـــالات . فعــلى سبيل المثال ، سيحدد توزيع الدخل داخــل الدولة الواحدة عدد الأفراد الذين يستطيعون بالفعل تحمــل نفقــات الحصول على خدمات الاتصالات ، كما يوضـــح الجـــدول أيضـــاً تفاوت انتشار خطوط الهواتف العموميـــة والهواتـــف الخـــلوية بشكل ملحوظ في الدول الموضحة سابقاً.

عمــلت بعــض الحكومـــات الأجنبية والمؤسسات متعددة الأطـــراف ، مـــثل البـــنك الدولي ، على توفير مصادر تكميـــلية لمســـاعدة بعض الدول الأقل تطوراً على توسيع مســـتويات كثافة الاتصالات بها ، كما عملت نظم تحويل دعـــم أســـعار المحاســـبة على المكالمات الدولية وبعض المصـــادر الخارجيـــة الأخرى على زيادة معدلات كثافة الاتصـــالات فـــي بعـــض الـــدول . ولكن هذه المصادر لـــلعائدات الخارجيـــة أخذة في الانخفاض ، ويرجع هذا الانخفـــاض، جزئياً ، إلى الاعتقاد السائد بأنه يجب توجيه الاعـــتمادات الماليـــة الصـــغيرة للتنمية العامة لأغراض أخـــري مـــا دام الرأســـمال الخاص متاحاً ، بوجه عام ، لتمويل تطوير شبكة الاتصالات .

النفقات الخاصة بخدمات الاتصالات

على الرغم من أن مستويات الدخل القومي لكل فرد تشكل عائقـــاً أمـــام الشـــمولية ، إلا أن هناك بعض الاختلافات الهامـــة فـــي نســـبة الدخل الذي يتم إنفاقه على خدمات الاتصالات في الدول المختلفة ، فعلى سبيل المثال ، تنفق بعـــض الدول التي لها إجمالي دخل محلي منخفض نسبياً لكـــل فرد أقل من ١% من هذا الدخل على الاتصالات ، بيـــنما تنفق بعض الدول الأخرى التي تملك إجمالي دخل محـــلي مشابه حوالي ٤% أو ٥% منه على الاتصالات. ويوضـــح شكل (٦-٣) هذه الاختلافات ، هذا إلى جانب الاتجاه العام في الإنفاق على خدمات الاتصالات .

جدول (٦-١) : كثافة الاتصالات في بعض الدول المختارة .

الدولة	إجمالي الدخل المحلي لكل نسمة في عام ١٩٩٧(بالدولار الأمريكي)	كثافة الاتصالات (خطوط الهاتف لكل ١٠٠شخص/عام ١٩٩٨)	كثافة الاتصالات العامة (خطوط الهاتف العامة لكل ١٠٠شخص / ١٩٩٨)	الهواتف الخلوية المحمولة (لكل ١٠٠ شخص/ عام ١٩٩٨)
أنجولا	١,٦٨٤	١,٠	٠,٠	٠,١
الأرجنتين	٨,٢١٤	٢٠,٠	٢,٧	٧,٩
بنجلاديش	٢٦٢	٠,٣	٠,٠	٠,١
الكاميرون	٦١٧	٠,٥	٠,٠	٠,٠
كندا	٢٠,٦٠٨	٦٣,٤	٦,١	١٧,٦
كولومبيا	٢,٤٢٤	١٧,٣	١,٤	٥,٠
جمهورية التشيك	٥,٠٥٢	٣٦,٤	٣,٦	٩,٤
مصر	١,١٩٥	٦,٠	٠,١	٠,١
ألمانيا	٢٥,٦٢٥	٥٦,٧	١,٩	١٧,٠
هايتي	٤٤٧	١,٠	–	–
الهند	٤٥١	٢,٠	٠,٤	٠,١
إندونيسيا	١,٠٦٨	٣,٠	١,١	٠,٥

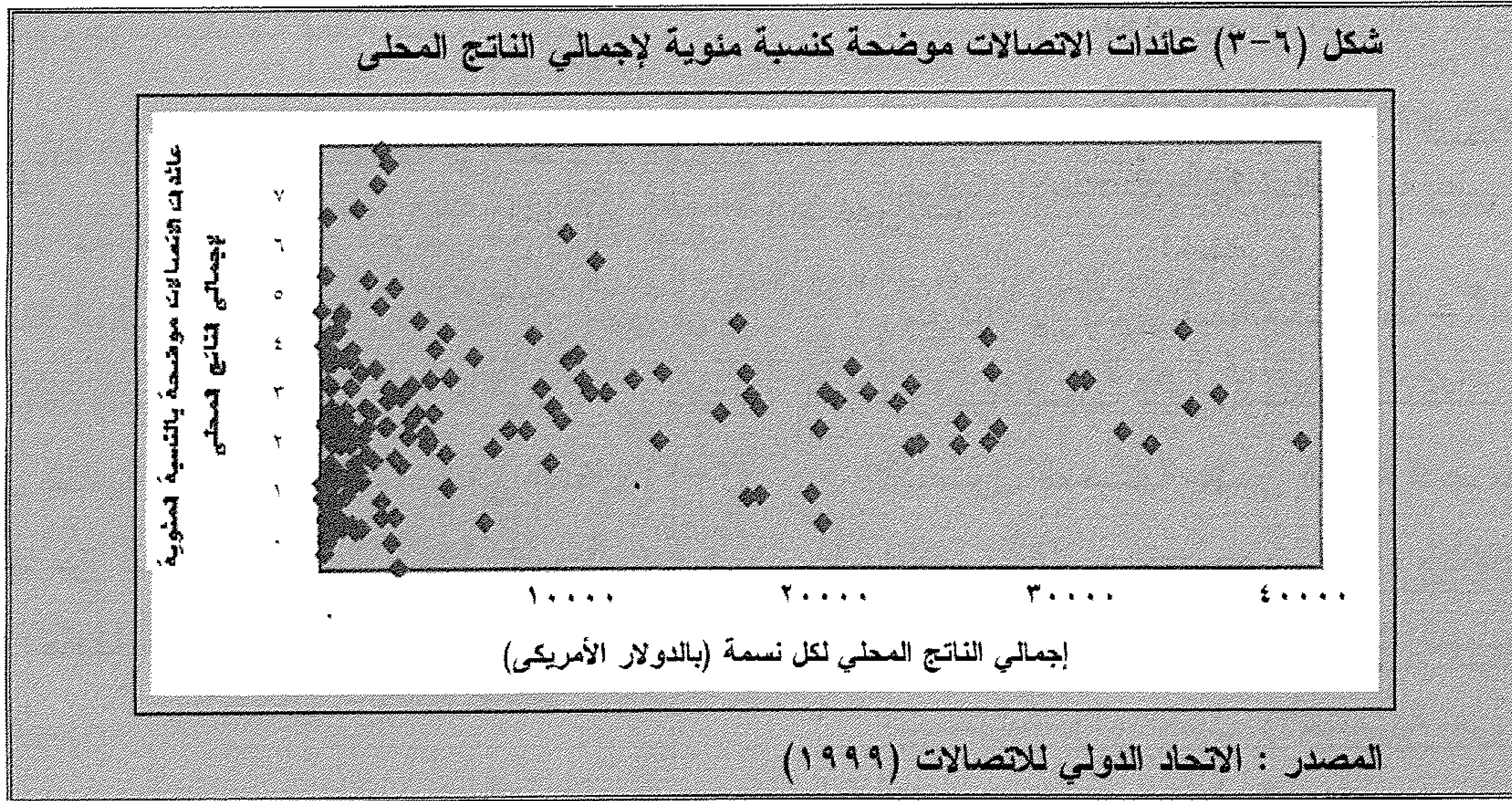
اليابان	٣٣,٢٣١	٥٠,٣	٦,٢	٣٧,٤
المكسيك	٤,٢١٦	١٠,٤	٣,٣	٣,٥
المغرب	١,٢١٨	٥,٤	١,١	٠,٤
نيبال	٢٢٠	٠,٩	٠,٠	–
بيرو	٢,٦٧٦	٦,٧	٢,٠	٣,٠
روسيا	٣,٠٣٠	٢٠,٠	١,٣	١,٠
جنوب أفريقيا	٢,٩٧٩	١١,٥	٣,٥-	٥,٦
تايلاند	٢,٤٧٨	٨,٤	٢,٠	٣,٣
أوكرانيا	٩٧٤	١٩,١	١,١	٠,٣
الولايات المتحدة الأمريكية	٣٠,١٧٣	٦٦,١	٦,٥	٢٥,٦

"–" تعني صفر أو كمية أقل من نصف الوحدة الموضحة.

المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات (١٩٩٩) .

تقدم التجربة الدولية وسيلة قياس جيدة لاختبار فعالية سياسات الشمولية ، فهناك بعض الاختلافات في نفقات الاتصالات الوطنية، ولكن في المتوسط ، هناك بعض الناس الذين ينفقون حوالي ٢% إلى ٣% من دخولهم على الاتصالات . وتنطبق هذه العلاقة، بشكل عام ، على دول بأكملها ، وعلى مناطق معينة ، ومدن ، وفي المتوسط على الأسر أيضاً.

شكل (٦-٣) عائدات الاتصالات موضحة كنسبة مئوية لإجمالي الناتج المحلى



المصدر : الاتحاد الدولي للاتصالات (١٩٩٩)

تعتبر قاعدة القياس ، التي توضح أن متوسط الدخل لكل نسمة المقدر بحوالي ٢,٥% الذي يتم إنفاقه على الاتصالات في جميع أنحاء العالم مفيدة في العديد من الطرق . وهذه أمثلة توضح ذلك :

- بالرغم من أن تكاليف توفير الإتاحة للاتصالات أكبر من ٢,٥% من الدخول القومية ، إلا أنه قد يتطلب ذلك دعماً خارجياً لتشجيع الإتاحة الشاملة ، فمن الممكن إعداد آليات التمويل ، مثل صندوق تمويل الإتاحة الشاملة وفقاً لهذه القاعدة القياسية ؛

حيث يصبح لدي السكان المحليين الرغبة والقدرة ، بشكل عام ، على دفع حوالي ٢,٥ من دخولهم على خدمات الاتصالات ، وقد يتطلب ذلك استخدام صندوق التمويل لدعم التكاليف الباقية .

- وعلى الرغم من أن تكلفة إدخال خدمات الاتصالات قد تقل عن ٢,٥% من الدخل المحلي ، إلا أن هذه الخدمة قد لا تكون متوفرة في منطقة ما ، لأنه غالباً ما يكون هناك مشكلة سياسات خاصة بالقطاع. ففي الكثير من الحالات تحدث واحدة أو أكثر من المشكلات التالية :
  - سيطرة ضعيفة على قطاع الاتصالات .
  - عدم إعطاء أي أولوية لتطوير الاتصالات.
  - عدم الاعتماد على القطاع الخاص لتمويل التوسع في شبكات الاتصالات .
  - عدم وجود منافسة في الأسواق وثيقة الصلة بقطاع الاتصالات .
  - عدم وجود سياسات فعالة خاصة بالشمولية .

تعتبر كثافة الاتصالات المنخفضة في العديد من الدول هي السبب الأساسي وراء قلة العرض مع زيادة الطلب. فمثل هذه المشكلات المذكورة سابقاً نتج عنها قوائم الانتظار الطويلة للحصول على خدمة الهاتف في العديد من الدول النامية . وكما هو موضح في الشكل (٦-٣) فإن العديد من المستهلكين حول العالم لديهم الرغبة في إنفاق نسبة معقولة من دخلهم على خدمات الاتصالات؛ إذا ما قدمت إليهم .

وإذا ألقينا نظرة أخري على التجارب الدولية يتضح لنا أن أفعال الحكومات والهيئات التنظيمية تحدد مستوي الشمولية الذي تم تحقيقه في دولة معينة . وفي حين تضع الدخول القومية قيوداً على المستوي العالي للشمولية ، فإن من الواضح أن بعض الدول أصبحت أكثر نجاحاً من غيرها في توفير خدمة الإتاحة للاتصالات لمواطنيها .

وإذا نظرنا إلى ملحق هذه الوحدة سنجد أمثلة محددة للتجربة في مجال سياسات الشمولية في بعض دراسات الحالة . وتوضح دراسات الحالة في دول مثل بيرو ، وشيلي ، أن سياسات الإتاحة الشاملة الجيدة من شأنها العمل على توسيع هذه الخدمة بشكل واضح بدون إنفاق حكومي كبير ، حتى في المناطق النائية ذات مستويات الدخل المنخفضة .

من الواضح أن هناك سببان مختلفان وراء مستويات كثافة الاتصالات المنخفضة في العديد من الدول النامية ، الأول : قلة المعروض من خدمات الاتصالات نتيجةً لسياسات القطاع غير الملائمة ؛ والثاني : قلة الطلب الناتج عن قلة الدخول . وعلى ذلك يجب مواجهة السبب الأول في البداية ، فأكثر الوسائل فعالية وأقلها تكلفةً لزيادة كثافة الاتصالات في الدول التي لم تتبع هذا النظام بعد هي تنفيذ إصلاحات قطاع الاتصالات مثل المنافسة ، والخصخصة ، وإصلاح نظام التسعير (مثل إعادة موازنة الأسعار) . وتوضح الدلائل الموجودة حول العالم أن إصلاحات من هذا النمط ستعمل على إزالة العديد من معوقات الإمداد بالخدمة المفروضة على القطاع .

ومع ذلك لن تكون إصلاحات القطاع كافية – بشكل عام– لمواجهة السبب الثاني الخاص بمشكلات الشمولية – وهي الدخول المحلية غير الكافية لدعم بدء انتشار شبكات الاتصالات. ويُخصَّص الجزء الأكبر من هذه الوحدة للمداخل التنظيمية التي تبحث السبب الثاني لمشكلات الشمولية. والمداخل الأساسية هي التزامات الخدمة الإجبارية ، و تحويل الدعم ، ورسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، وصناديق تمويل الشمولية

ولكن قبل الحديث عن هذه المداخل ، نستعرض أولاً تعريفات الإتاحة الشاملة(UA) ، والخدمة الشاملة (US) وكذلك الالتزامات بالخدمة الشاملة (USO).

٦-٢ تعريف الشمولية : ما الذي يتم تمويله ؟

٦-٢-١ دول مختلفة : مداخل مختلفة

أسباب تعريف الخدمة الشاملة (US) والإتاحة الشاملة (UA)

قامت العديد من الدول بتعريف الخدمة الشاملة (US) و/أو الإتاحة الشاملة (UA) للعديد من الأسباب؛ ففي بعض الحالات ، كانت تعريفات الشمولية جزءاً من خطط تطوير الاتصالات الوطنية. وتتضمن هذه التعريفات ، أحياناً ، مواعيد محددة ، وكذلك مستويات معينة للخدمة .

في بعض الدول ، يصف خبراء التخطيط وصانعو السياسة ، مستويات معينة للشمولية . وتتضمن سياسات الاتصالات أو الخطط الوطنية غالباً هذه المستويات الموضحة ، وينطبق ذلك تماماً على بعض الاقتصاديات المخطط لها التي تتبع مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة أو الاقتصاديات التي كانت في الماضي تتبع مؤسسات مملوكة للدولة وفي طريقها للتحول إلى اقتصاديات السوق. وتكون هذه التعريفات أحياناً غير واقعية ، فقد تم إغفال الكثير من أهداف الشمولية في الاقتصاديات النامية والانتقالية ، وعلى ذلك ستصبح مستويات الشمولية " المخطط لها " فعالة فقط عندما يتم ربطها بإجراءات التنفيذ الواقعية ، مشتملةً على آليات التمويل .

ويجب تحري الدقة بشكل أكبر عند تعريف الخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة عند بداية إدخال إجراءات تنفيذ الشمولية . كما استُخدِمَت هذه التعريفات بشكلٍ عام لتعريف الالتزامات بالخدمة الإجبارية التي تقوم بها مؤسسات الاتصالات والتي يتم اختيارها كـ "مقدم للخدمة الشاملة" . وقد تتضمن شروط الترخيص الخاصة بمقدم الخدمة الشاملة هذا التعريف في وقت خصخصة المؤسسة كما أن هذه التعريفات ضرورية كجزء من آليات تمويل الالتزام بالخدمة الشاملة ، مثل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لصناديق تمويل الشمولية .

التوفيق بين تعريفات الشمولية والشروط المحلية

تختلف تعريفات شمولية الاتصالات اختلافاً كبيراً في بعض الدول مثل سويسرا وباكستان ، حيث تعكس التعريفات الواقعية للشمولية كلاً من شروط الاقتصاد المحلي وشروط القطاع. ويعتبر مستوي الدخل القومي وتوزيعه من العوامل الهامة ، ولكن هناك عامل رئيسي آخر ألا وهو توزيع السكان داخل الدولة ، حيث سوف تختلف الموارد المطلوبة لتوفير خدمات الاتصالات لنفس عدد السكان ، وفقاً لما إذا كانت الغالبية العظمي من السكان تتركز في المدن الكبرى أو يتفرقون في المناطق الريفية. هذا بالإضافة إلى عوامل أخري هامة مثل الجغرافيا الوطنية ، الطبوغرافيا (تاريخ الإقليم) والعوامل الخاصة بالأمن .

يمكن ملاحظة مظهرين متميزين في تعريف الشمولية في جميع الدول وهما :

أنماط الإتاحة : على المستوي العام ، نجد أن الاختلاف بين الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة يشير إلى أن الأولي تعني – بشكل عام – الإتاحة الفردية أو الخاصة (الإتاحة الحصرية) ، بينما تشير الأخيرة إلى الإتاحة الخاصة بالمجتمع أو الإتاحة العامة (الإتاحة المشتركة) . وأحياناً تشمل تعريفات الشمولية متطلبات خاصة بمستوي معين من كل من الإتاحة الخاصة والعامة.

أنماط الخدمات : يتضمن تعريف الإتاحة الأساسية الدخول الصوتي المحدد على شبكة الهواتف العمومية . ولكن تسهب العديد من تعريفات الشمولية في وصف هذا الشرط الأساسي ، حيث تضم إليه بعض الدول خدمات القيمة المضافة أو الخدمات المعززة ، حيث تشمل خدمة الدخول إلى الإنترنت ، داخل نطاق أنظمة الشمولية الخاصة بهم .

وكقاعدة عامة ، تركز الدول النامية وذات الاقتصاديات الانتقالية على الإتاحة العامة الأساسية ، بينما تستطيع الدول الصناعية تقديم مفهوماً للخدمة الشاملة لتشمل بشكل أوسع السمات المتقدمة . وتشمل الأقسام التالية تفاصيل عن الأنماط المختلفة لتعريفات الشمولية .

٦-٢-٢ الخدمة الشاملة في الاقتصاديات الصناعية

يقدم الجدول (٦-٢) ملخصاً لأنماط الخدمة التي يحتوي عليها تعريف الخدمة الشاملة في الدول الأعضاء المختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. كما يقدم الجدول مفهوماً جيداً للنطاق الخاص بالشمولية كما تم تعريفها مؤخراً في تلك الدول . ولكن يجب أن يكون مفهوماً أن هذه التعريفات ليست جامدة ، فهي تتغير حسب أحوال السوق والطلب العام.

يبين استعراض التعريفات الموضحة في جدول (٦-٢) أن معظم دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المدرّجة هنا عَرفت الخدمة الشاملة لتشمل أكثر من مجرد الإتاحة العامة الأساسية للاتصال الهاتفي الصوتي . وفي أغلب الحالات ، يجب أن يتم توفير مستوي محدد من الخدمة الشاملة للمشتركين حسب الطلب بأسعار محددة . ولكن في بعض الحالات يتم تحديد هذه الأسعار بأقل من سعر التكلفة ، وتدعيمها من خلال نظام تحويل الدعم ، أو نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة أو صناديق تمويل الشمولية . ويقدم القسم (٦-٣) تفاصيل عن مداخل التمويل الخاصة بدراسات الحالة المذكورة في الملحق .

٦-٢-٣ *الإتاحة الشاملة في الاقتصاديات النامية والانتقالية*

تستخدم الاقتصاديات النامية والانتقالية الكثير من تعريفات الشمولية وأهدافها المختلفة . ويقدم جدول (٦-٣) قائمة مختارة من سياسات الإتاحة الشاملة والتزامات مؤسسات الاتصالات التي أنشأتها مختلف الاقتصاديات النامية والانتقالية .

في جميع ، بل وفي أغني الاقتصاديات النامية والانتقالية، من غير الواقعي أن يكون هدف الخدمة الشاملة هو توفير خدمة اتصالات محددة لكل أسرة ، على الأقل على المدى القريب. ففي مثل هذه الاقتصاديات تميل الهيئة التنظيمية إلى التركيز على التوسع في خدمات الإتاحة. وبشكل عام، تركز سياسات الشمولية في تلك الدول على التالي :-

- التوسع في خدمات الإتاحة الجديدة ، وليس مساندة الخدمات الموجودة بالفعل .
- التوسع في تقديم الخدمات للمناطق النائية أو عالية التكلفة وكذلك لمجموعات المشتركين ذوي الدخل المنخفض ، حيث لا يكون توفير هذه الخدمة حالياً مجدٍ اقتصادياً
- تكون الأولوية لخدمات الإتاحة العامة ، وليس الإتاحة الخاصة للأفراد .

يقدم جدول (٦-٣) أمثلة على وجود " عدم ارتباط " بين تعريف الإتاحة الشاملة وآلية تنفيذ مثل هذه الإتاحة. فمثلاً ، في بعض الدول حيث يدعو تعريف الإتاحة الشاملة إلى توفير هاتف في كل قرية ، لا توجد التزامات مفروضة على مؤسسات الاتصالات القديمة لتوفير مثل هذه الهواتف. وبشكل أوضح ، لا يتم تحديد آلية التمويل لتنفيذ أهداف الشمولية في كثير من الدول .

عرض نماذج لقابلية برامج الشمولية للاستمرار

هناك عدد من الأدوات التحليلية المتاحة للهيئات التنظيمية وصانعي السياسة لتطوير التعريفات الواقعية للشمولية وسياسات التنفيذ. كما تم تطوير النماذج المالية لتحديد تكلفة توسيع نطاق الخدمة وجدواها للمناطق التي لا تتمتع بها . وبوجه عام ، تحسب تلك النماذج الفرق بين تكلفة توفير الخدمة في أقاليم محددة وعائدات خدمات الاتصالات المقدّرة المتاحة لتلك الأقاليم.

جدول (٦-٢) الشمولية في بعض الدول الصناعية المختارة

ملخص تعريفات الخدمة الشاملة في دول مختارة من منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية	
أستراليا	الخدمات الهاتفية القياسية ، وتشمل الاتصال الهاتفي الصوتي ، وإذا لم يكن هذا الاتصال متاحاً لعدم القدرة على توفيره ، يمكن استخدام شكل اتصال مكافئ للاتصال الهاتفي الصوتي (مثل البرق الكاتب) ، وهواتف العملة ، وخدمة الاتصال المحددة.
كندا	خدمة الخطوط الهاتفية المحلية الفردية بواسطة طلب المكالمات بنظام النغمة الصوتية والذي يعمل باللمس ، والذي توفره البدالات الرقمية ، مع القدرة على الاتصال بسرعة بطيئة لبث البيانات إلى الإنترنت بأسعار محلية ، مع وجود خواص اتصال معززة تشمل الإتاحة لخدمات الطوارئ ، وخدمة الرد بالرسائل الصوتية ، بالإضافة إلى سمات حماية الخصوصية ، والاستعانة بعامل التحويلة ، وخدمات الدليل ، والإتاحة إلى شبكة المكالمات الخارجية ، والحصول على نسخة من الدليل الحالي للهواتف المحلية .
الولايات المتحدة الأمريكية	الدخول الصوتي على شبكة الهواتف العمومية ، مع إمكانية إرسال واستقبال المكالمات، ونظام بث إشارات مزدوج النغمة الصوتية متعدد الترددات (الذي يعمل باللمس) أو مكافئها الوظيفي ، وخدمات أحادية، وخدمات الطوارئ ، وخدمات عامل التحويلة ، وخدمات الدليل ، وخدمات المكالمات الخارجية .
النمسا	استخدام شبكة الهواتف العمومية من خلال الاتصال بشبكة محددة ، يعمل من خلالها جهاز الفاكس ، وتشمل تحويل البيانات ، بأسعار تتناسب مع مسارات بث وسائل الاتصال الصوتي، والاستخدام المجاني لخدمات الطوارئ، واستخدام دليل المشتركين، بالإضافة إلى استخدام خدمات دليل الاستعلامات، و هواتف العملة العمومية .
الدنمرك	شبكة الاتصال الهاتفي والخدمة المرتبطة بها ، والشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة والخدمات المرتبطة بها ، والخطوط المؤجرة (باستثناء خطوط الترددات العريضة)، وخدمات وتعريفة خاصة للمشتركين المعاقين ، والخدمات اللاسلكية الخاصة بالأمن والمخاطر البحرية ، وخدمات دليل الاستعلامات .
إيطاليا	الاتصال الهاتفي الصوتي (له القدرة على تشغيل الجيل الثالث من أجهزة الفاكس وبث البيانات) ، و توفير دليل المستخدمين المحليين ، وتوفير خدمة تقديم معلومات عن العملاء ، وهواتف العُملة ، والخدمات الخاصة بالمعاقين ، وخدمات الطوارئ.

النرويج	اتصال هاتفي صوتي عام ، ومساعدة عامل التحويلة ، وخدمات دليل الطوارئ والاستعلامات ، وهواتف العملة العمومية .
أسبانيا	خدمة الهاتف الأساسية التي تشمل الإتاحة للمكالمات المحلية والخارجية والدولية ، وخدمات الدليل المجانية ، والهواتف العمومية ، والخدمات الخاصة بالمعاقين .
سويسرا	البث الصوتي في الوقت الحقيقي أو البث في نطاق التردد الصوتي ، وبث البيانات الرقمية، ولوحة الأرقام بالنغمة عند الاتصال بالرقم ، والمدخل الرئيسي لدليل الهاتف، والخدمات الإضافية مثل تمويل المكالمات ، وحماية الخصوصية ، والفواتير المفصّلة ، وإيقاف المكالمات الصادرة ، وخدمات الطوارئ ، وخدمات الدليل ، والهواتف العمومية ، وخدمات النص المكتوب ، ومساعدة عامل التحويلة .
المملكة المتحدة	الاتصال بشبكة محددة قادرة على مساندة الاتصال الصوتي والبث السريع للبيانات عبر الفاكس (وإمكانية اختيار مجموعة أكثر تحديداً من الخدمات بأسعار تكلفة أقل) ، والهواتف العمومية ، وخدمات الطوارئ المجانية ، والفواتير المفصّلة وإيقاف انتقائي للمكالمات الصادرة ، والحصول على مساعدة عامل التحويلة ، وكذلك مساعدة دليل الهاتف .

المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (١٩٩٩)

جدول (٦-٣) : الشمولية في الاقتصاديات النامية والانتقالية المختارة

ملخص تعريفات والتزامات الإتاحة الشاملة

الدولة	سياسات الإتاحة الشاملة	التزامات مؤسسة الاتصالات
بوتان	كابينة هاتف في كل قرية .	ليس عليها أي التزامات .
جزر القمر	هاتف في كل منطقة .	ليس عليها أي التزامات .
كوستاريكا	هاتف في كل ١ كيلو من الإتاحة العامة والخاصة .	ليس عليها أي التزامات .

	كوبا	توفير الاتصال لكل القرى والمجتمعات التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ مواطن	فرضت شروط الترخيص أن يتم توفير الاتصال لكل القرى التي يزيد عدد سكانها عن ٥٠٠ مواطن مع نهاية الثماني سنوات الأولي من البرنامج
	أثيوبيا	كابينة هاتف في كل بلدة .	الالتزامات تحت التجهيز .
	غينيا	كابينة هاتف لكل منطقة ، وسنترال لكل إدارة	يتوقع تقديم الخدمة وخدمات الربط ولكن لا يوجد التزامات محددة .
	إيران	منشآت هاتفية لكل القرى التي يزيد عدد سكانها عن ١٠٠ مواطن .	يعتبر التوسع ونوعية الخدمة ، والربط وتوفير الخدمة لكبار السن جزءاً من شروط الترخيص .
	كينيا	هاتف في كل مسافة قريبة (مسافة سير) .	يضع عقد الأداء التزامات خاصة بنوعية الخدمة والتوسع في هذه الخدمة .
	كيركجستان	كابينة هاتف في كل بلدة ، وهاتف في كل منزل	التعاقد مع الحكومة على التوسع ، وتحسين مستوي الخدمة والربط .
	ليسوتو	هاتف عمومي على بعد ١٠ كيلو متر من أي تجمع	هدف اختياري يتم تحقيقه بحلول عام ٢٠٠٢ .
	مدغشقر	هاتف عمومي في كل قرية	ليس عليها التزامات .
	جزر المالديف	كابينة هاتف واحدة على الأقل لكل ٥٠٠ مواطن ، وهاتف في كل جزيرة .	تقتضي شروط الترخيص الخاصة بمؤسسة الاتصالات تقديم إتاحة لخدمات الاتصالات الأساسية داخل الدولة بأكملها بحلول عام ٢٠٠٢ .
	موزمبيق	هاتف عمومي على مسافة أقل من ٥ كيلو متر ، ووجود هاتف عمومي واحد على الأقل في الـ ١٤٤ مركز في المقاطعة .	التعاقد مع الحكومة على التوسع، وتحسين نوعية الخدمة والربط .
	باكستان	هاتف لكل قرية .	ليس عليها التزامات .

توجو	هاتف لكل نصف قطر يصل إلى ٥ كيلو متر بحلول عام ٢٠١٠ ، وهاتف في كل مركز إداري واقتصادي ذي أهمية .	تم عقد الاتفاق مع الدولة لتحديد أهداف تطوير الخدمة تعددها .	
زامبيا	كبائن هاتفية في الأماكن العامة (المدارس والعيادات ...الخ) على امتداد الدولة ككل .	ليس عليها أي التزامات .	
المصدر : مقتبسة من ITU (١٩٩٨أ)			

قد يعتمد تقدير التكاليف المستقبلية على دراسات خاصة ببناء الشبكة ، أو على التكاليف المرجعية للمكالمات المحلية ، أو الدولية ، لإنشاء خطوط جديدة . ولكن يمكن تقدير العائدات المستقبلية من خلال العديد من الطرق ، منها البدء بتقديرات دخل كل فرد للمقيمين في الإقليم المستهدف ، ثم ضرب تلك التقديرات في عدد السكان في منطقة ما . وعلى ذلك يمكن استخدام النتائج لتحديد ما إذا كان توفير خدمات الاتصالات قابل للتطبيق من الناحية المالية .

فعلى سبيل المثال، نحن نعلم أنه – في المتوسط – يكون لدي الناس النية وكذلك القدرة على إنفاق ٢,٥% من دخلهم على خدمات الاتصالات (انظر شكل ٦-٣). ويمكن عمل تقدير تقريبي خاص بإمكانية استمرار توفير مستوي معين من الخدمة (مثل هاتف عملة واحد في كل قرية) من خلال تحديد ما إذا كانت تكلفة تقديم ذلك المستوي من الخدمة أكبر من حوالي ٢,٥% من الدخل المقدر للقرية (وهو دخل الفرد مضروباً في عدد السكان). ويمكن إجراء دراسة مشابهة على مجموعة القرى أو الأقاليم.

إذا تم التأكد من أن استمرار الحصول على مستوي معين من الإتاحة الشاملة غير ممكن مالياً ، فإنه يمكن استخدام نفس النموذج لتقدير الفرق بين التكاليف المقدرة وعائدات توفير خطوط إتاحة جديدة . وقد تم تطبيق هذا المدخل في نظم صناديق التمويل الناجحة في بلاد مثل شيلي وبيرو (انظر الملحق). وعلى ذلك فيمكن تحديد ما إذا كان مصدر معين من العائدات سيكون متاحاً لدعم الفرق بين التكاليف والعائدات . ويمكن استخدام النموذج المالي لتقدير حجم الدعم المطلوب لجعل استمرار توفير الخدمة ممكناً من الناحية المالية.

تم استخدام أنماطاً مشابهة من النماذج لتقدير عدد هواتف العملة الموجودة في المناطق الريفية والتي يمكن استمرار توفيرها اقتصادياً في الدول المختلفة. ويقدم جدول (٦-٤) مثالاً على نتائج هذا النموذج. إذا تطلبت سياسة الخدمة الشاملة في دولة ما عدد من هواتف العملة أكبر مما يستطيع السوق أن يوفره ، فإنه يجب – بوجه عام – تطوير آلية خاصة بالدعم لتنفيذ هذه السياسة بنجاح .

٦-٣ تطبيق الشمولية : كيف يتم تمويلها ؟

٦-٣-١ معايير اختيار آليات الشمولية

يناقش هذا القسم الآليات الخمس الأساسية المستخدمة الآن في جميع أنحاء العالم لتنفيذ سياسات الشمولية ، وهي :-

- الإصلاحات المرتبطة بالسوق : خاصةً الخصخصة ، والمنافسة ، والتسعير وفقاً للتكلفة .
- التزامات الخدمة الإجبارية : والتي تفرضها شروط الترخيص أو الإجراءات التنظيمية الأخرى .
- تحويل الدعم : بين أو ، فيما بين الخدمات المقدّمة من قِبل مؤسسات الاتصالات القديمة .

- رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة : والتي تسددها مؤسسات الاتصالات لدعم عجز الإتاحة الخاص بمؤسسات الاتصالات القديمة .
- صناديق تمويل الشمولية : وهي صناديق تمويل تتم إدارتها بطريقة مستقلة حيث تقوم بتحصيل العائدات من مصادر متعددة، وتقدم دعماً مستهدفاً لتنفيذ برامج الشمولية .

ولكن هذه القائمة ليست شاملة ، وكذلك الآليات ليست قاصرة على دولة بعينها ، حيث تشكل واحدة (أو أكثر) من هذه الآليات الأداة التنظيمية الأساسية لتشجيع الخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة في معظم الدول. كما يوجد الكثير من الاختلافات بين تلك الآليات الخمس . ويتضمن الملحق الخاص بهذه الوحدة أمثلة على تطبيق هذه الآليات في دراسات الحالة.

وتصف الأقسام التالية لهذه الوحدة الآليات الخمس ، مع ذكر نقاط قوتها وضعفها . وبالنظر إلى المداخل المختلفة، يجب وضع عدداً من المعايير في الاعتبار . وفيما يلي بعض المعايير المتصلة بذلك الموضوع :-

جدول (٦-٤) : نماذج لقابلية استمرار توفير هواتف عمومية بالعملة فى الريف من الناحية المالية

العدد المطلوب من سكان الريف لاستخدام هاتف عمومي فى المناطق الريفية فى الدول المختلفة

الدولة	إجمالي الناتج المحلي لكل نسمة في المناطق الريفية (بالدولار الأمريكي)	الاستثمار / الخط الهاتفي (بالدولار الأمريكي)	سكان الريف لدعم هاتف عمومي واحد
الأرجنتين	٢,٣٢٧	٣,٠٠٠	٢٨
بنجلاديش	١٧١	١,٠٠٠	١٨٧
بوليفيا	٢٩٩	٩,٠٠٠	٥٣٥
بتسوانا	١,٣١٥	٧,٠٠٠	٩٧
البرازيل	٨٤٣	٩,٠٠٠	١٩٠
كولومبيا	٣٢١	٨,٠٠٠	٤٤٩
الأكوادور	٤٤٦	٦,٠٠٠	٢٥١
الهند	٢٢٠	٢,٠٠٠	٢١٩
إندونيسيا	٤٤٤	٥,٠٠٠	٢١٦
كينيا	١٤٠	٥,٠٠٠	٦٨٧
ماليزيا	١,١٥٢	٢,٠٠٠	٤٢
المكسيك	١,١٠٨	١٠,٠٠٠	١٥٩
نيبال	١٣٩	٧,٠٠٠	٥٧٤
باكستان	٢٧٥	٢,٠٠٠	١٧٥
باراجواي	٨١٢	٧,٠٠٠	١٥٨
بيرو	٢٩٥	١٠,٠٠٠	٥٩٧
الفلبيين	٣٨٦	٣,٠٠٠	١٦٦
تايلاند	١,٢١٢	٤,٠٠٠	٦٦
أوغندا	١٣٤	٨,٠٠٠	١,٠٧٧
زيمبابوي	٢٣٦	٦,٠٠٠	٤٧٤

المصدر : دايموند وكيامي (١٩٩٧) .

ملاحظة : يستند إجمالي الناتج المحلي لكل نسمة والتكلفة على بيانات من منتصف التسعينات .

➢ **الالتزام بقواعد التجارة الدولية** :-تتناول الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية (WTO) والتي تمثل جزءاً من اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية كل من موضوعات الشمولية والدعم. وقد تم إعادة تقديم هذه الوثيقة في الملحق (أ) للدليل حيث تشمل على البند التالي المتعلق بالخدمة الشاملة :-

الخدمة الشاملة – يملك أي عضو الحق في تحديد نوعية الالتزام بتوفير الخدمة الشاملة التي يأمل في الحفاظ عليها. ولا يُنظر إلى هذه الالتزامات على أنها في ذاتها ضد التنافس ، شريطة أن يتم صدورها بطريقة تتسم بالشفافية ، وبدون تفرقة وبطريقة محايدة ، على ألا تشكل عبئاً أكثر من اللازم على نمط الخدمة الشاملة الذي يحدده ذلك العضو.

تحتوي الوثيقة المرجعية ، بالإضافة إلى هذا القسم الخاص بالإتاحة الشاملة ، على عدد من الشروط الأخرى التي يمكن أن تؤثر على اختيار آليات الشمولية ؛ ولاسيما الآلية التي تعمل بنظام تحويل الدعم ، فعلى سبيل المثال ، تشتمل الوثيقة على التالي :-

يجب الحفاظ على معايير ملائمة لمنع الممولين ، منفردين أو مجتمعين ، الذين هم ممولون رئيسيون، من ممارسات أو الاستمرار في ممارسات ضد المنافسة [تشتمل على ......] ، والتورط في تمويل دعم غير التنافسي .

إذا قامت أي دولة ، التزمت بالقواعد التنظيمية في اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية بتقديم آلية خدمة شاملة من شأنها خرق هذه الاتفاقية ، فتكون هذه الدولة عرضة لتقديم شكوى تجارية ضدها إلى منظمة التجارة العالمية (WTO) من قبل باقي الدول الموقعة على الاتفاقية.

➢ **الكفاءة الاقتصادية** : تبدو بعض آليات الخدمة الشاملة أكثر فاعلية من غيرها ، حيث سوف تعتمد درجة الكفاءة الاقتصادية ، بين العديد من العوامل ، على أي الخدمات تتلقى وتقدم الدعم ، كما تعتمد على حجم الدعم. ويعد تحويل الدعم الضمني بين الخدمات، التي لم يتم قياس حجمها أو لم تكن مستهدفة ، والمُقدَّمة من مؤسسات الاتصالات القديمة، من أقل الآليات كفاءة . وما زال نظام تحويل الدعم موجوداً في العديد من الدول؛ ولاسيما التي تحتفظ بمؤسسات اتصالات قديمة مملوكة للدولة. ومن المعتقد أن أسعار المكالمات الدولية والخارجية العالية ، في هذه الدول ، تُستخدم لدعم أسعار الإتاحة المحلية المنخفضة ، وكذلك لتعزيز أهداف الشمولية .

وفي الواقع ، غالباً ما يتم توجيه تحويل الدعم الضمني توجيهاً خاطئاً يؤدي إلى تبديد الموارد ، وعلى سبيل المثال يدعم مستخدمو الخدمة الدولية ذوي الدخل المنخفض ، تحت هذا المدخل ، أسعار الإتاحة المنخفضة للمشتركين في الخدمة المحلية ذوي الدخول العالية ، ويظل الكثير من المشتركين في الخدمة المحلية المنتفعين من تحويل الدعم يدفعون في مقابل الحصول على الإتاحة المحلية ، حتى مع إعادة موازنة الأسعار وذلك لتغطية التكاليف الأساسية .

يُضعف نظام تحويل الدعم ذلك أيضاً الطلب على الخدمات عالية التكلفة والتي تقدم الدعم (مثل خدمات المكالمات الدولية ، والخارجية ، وخدمات الإنترنت، والخدمات ذات القيمة المضافة) ، ولا يؤدي هذا إلى

انخفاض عائدات مؤسسات الاتصالات فقط ، بل يمكنه تقليل النشاط الاقتصادي ككل . يرتبط نوع مشابه من عدم الكفاءة بآليات أخري للشمولية تعمل على انخفاض الأسعار. وينطبق هذا ، مثلاً ، على نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة الذي يؤدي إلى تضخم أسعار المكالمات الخارجية لتقديم الدعم لخدمات الإتاحة المقدمة من مؤسسات الاتصالات القديمة .

وعلى العكس ، فإن الآليات الأكثر فعالية هي تلك التي تقدم دعماً صغيراً مستهدفاً لتشجيع المبادرات المحددة للخدمة الشاملة . ومن ناحية العائدات ، ستقوم الآليات الأكثر فعالية بتحصيل العائدات من المصادر الحكومية أو من مدي واسع من خدمات الاتصالات ، وليس فقط من خدمات ذات "هامش ربح عالي" مثل خدمات المكالمات المحلية أو الخارجية . كما ستقلل الآليات التي تعتمد بشكل كبير على جمع العائدات ذات الرسوم الثابتة من عدم فعالية مؤسسات الاتصالات التي تتحايل على النظام عن طريق تجنب الخدمات مرتفعة الضرائب في محاولة لتصنيف الخدمات التي تقدمها كخدمات تستحق ضرائب منخفضة أو خدمات مُعفاة من الضرائب.

- **الاعتبارات السياسية :** بلا شك تعتبر هذه الاعتبارات هامة لأي جهة أو هيئة تنظيمية عينتها الحكومة أو تعتبر مسئولة أمام الحكومة . وغالباً ما تُذكر العلاقات العامة والاعتبارات السياسية كأسباب لعدم البدء في الإصلاحات المرتبطة بالسوق ؛ مثل إعادة موازنة الأسعار ، وإلغاء نظم تحويل الدعم ، وفي بعض الدول ، تدخل الخصخصة ضمن إصلاحات السوق . ويمكن استخدام الاعتبارات السياسية لمعارضة فرض الضرائب المتزايدة أو فرض الرسوم على عائدات خدمات الاتصالات وذلك لتمويل صناديق تمويل الشمولية .

وفي كثير من الأحوال ، ثبت من التجارب السابقة أن المخاطر السياسية لإدخال إصلاحات في قطاع الاتصالات مُبالغ فيها ، وعلى سبيل المثال ، عندما بدأ إدخال نظام إعادة موازنة الأسعار وفقاً لسعر التكلفة منذ عقد أو أكثر في بعض دول أمريكا الشمالية ، كانت هناك توقعات متشائمة بخصوص انخفاض مستويات كثافة الاتصالات أو تدهور الشبكة. وإذا استرجعنا الماضي يتضح لنا أن مستويات كثافة الاتصالات قد زادت ، في الواقع ، في معظم الدول مع ارتفاع أسعار خدمات الإتاحة المحلية (انظر جدول ٦-٥) . وينطبق ذلك أيضاً على الكثير من الدول حيث بدأ العمل بنظام الخصخصة ، ففي البداية غالباً ما كان رد الفعل السياسي والعمالي قوياً. وإذا استرجعنا الأحداث الماضية نجد أنه يُنظر الآن إلى معظم عمليات الخصخصة في مجال الاتصالات في العقد الماضي على أنها مبادرات ناجحة لتوسيع البنية التحتية للشبكة مع الاحتفاظ بمستويات أسعار معقولة .

تدرك العديد من الهيئات التنظيمية المتحمسة لهذا النظام أنه يمكنها أن تلعب دوراً هاماً في تشكيل الرأي السياسي والرأي العام بخصوص إصلاحات قطاع الاتصالات . وترجع بعض المعارضات السياسية لإصلاحات القطاع إلى الجهل أو الحرص المفرط على المصلحة الشخصية من جانب مؤسسات الاتصالات القائمة. وغالباً تلعب الهيئات التنظيمية دوراً جوهرياً في تحليل و نشر التكاليف الحقيقية والمكاسب التي تعود من الاختيارات المتنوعة للشمولية على كل من السياسيين والعامة .

٦-٣-٢ تشجيع الشمولية : مقارنة الاختيارات

يقدم جدول (٦-٥) قائمة بالاختيارات الأساسية لتشجيع الشمولية التي تناقشها هذه الوحدة ، مع ذكر المزايا والعيوب الأساسية لكل اختيار . وقد تم تناول هذه المزايا والعيوب بشيء من التفصيل في الأقسام التالية ، مع ملاحظة تقديم بحث مفصل عن صناديق تمويل الشمولية

فـي القسـم (٦-٤) لتقديم مجموعة من المعايير الخاصة باختيار أكثر آليات تحصيل العائدات ملاءمةً لهذا المدخل الخـاص بالشـمولية . وقـد يمكن تطبيق بعض من تلك المعايير على أوجه تحصيل العائدات الخاصة ببعض من مداخل الشمولية الأخرى التي سيتم مناقشتها لاحقاً .

٦-٣-٣ *إصلاح القطاع والشمولية*

تعتبر سياسات القطاع غير الملائمة للاستخدام في الوقت الحالي هي السبب الرئيسي للمشكلات الخاصة بالشمولية في العديد من الدول ، خاصةً تلك الدول ذات الاقتصاديات النامية و الانتقالية .

العديد من تلك الدول لها مستويات دخل منخفضة ، ومما لا شـك فيه ، أن بها الكثير من الفقراء الذين يستطيعون الاسـتفادة من البرامج المحلية أو الدولية لتشجيع الإتاحة الشـاملة . ولكن في كثير من الحالات ، يوجد في العديد مـن الـدول عدد كبير من السكان غير المتمتعين بخدمة الاتصـالات ولكـن لديهم الرغبة والقدرة على الدفع في مقـابل الحصـول على إتاحة لخدمات الاتصالات سواء للفرد الواحد أو للمجتمع ككل . ويشمل ذلك الأعمال التي يمكـنها زيادة النشاط الاقتصادي في حالة توافر خدمات الاتصالات للقيام بذلك .

وتشـير الـتجربة المستمدة من عدد كبير من الدول في جميـع أنحاء العالم أن بدء العمل بالإصلاحات المرتبطة بالسـوق يمكـنها زيادة إمداد السوق بخدمات الاتصالات بشكل ملحوظ. ويدعم هذه التجربة عدد متزايد من الأدلة الإحصـائية ، الـتي تشمل دراسات مرجعية متعددة عن فـترات سـابقة . وفي العديد من الدول يمكن بالقليل من إصلاحات قطاع الاتصالات إزالة معظم معوقات الإمداد بالخدمـة. وسـوف يـتم مناقشـة ثلاثـة مـن أهم هذه الإصلاحات هنا :-

- الخصخصة
- المنافسة
- التسعير وفقاً للتكلفة

الخصخصة

يشـير الحجـم المـتزايد مـن الـبيانات المتاحة إلى أن الخصخصـة تزيد من الإمداد بخدمات الاتصالات ، فقد أدت الخصخصـة إلى زيـادة كثافة الاتصالات وانتشار خدمـة الهـاتف العامـة - بشـكل ملحوظ - في الدول المختلفة.

وتشـجع الخصخصـة على الشمولية وذلك لعدة أسباب ، منها ؛ أولاً تدخل أهداف توسيع الشبكة غالباً ضمن العقود أو الـتراخيص التي تمثل جزءاً من عملية الخصخصة ، ولكـن يعد ذلك سبباً واحداً فقط وراء تشجيع الخصخصة للشـمولية ، فقـد تجاوزت مؤسسات الاتصالات التي تم خصخصتها العديد من أهداف توسيع الشبكة الإلزامي. فقد أوضـح المسـتثمرون في مؤسسات الاتصالات التي تم خصخصـتها رغبـتهم في تحقيق أو تجاوز أهداف نشر خدمات الاتصالات ، ليس فقط تنفيذاً للالتزامات القانونية، بل أيضاً كاستراتيجية للوصول بالربح إلى الحد الأقصى. وهناك أسباب أخري توضح لماذا تعمل الخصخصة على تشجيع الشمولية ، من هذه الأسباب :-

- قدرة الرأسمال الخاص على تمويل توسيع الشبكة .
- الحوافـز الـتجارية الخاصة بتقديم الخدمة لإشباع الطلب .
- الإدارة المُحسَّنة .
- تقـليل المعوقات السياسية والبيروقراطية المفروضة على توسيع الخدمة .

جدول (٦-٥) اختيارات تشجيع الشمولية

الاختيارات الأساسية لزيادة الشمولية – المزايا والعيوب		
الاختيار	**المزايا**	**العيوب**
١- الإصلاحات المرتبطة بالسوق: (الخصخصة ، والمنافسة ، والتسعير وفقاً للتكلفة) .	➢ ثبتت فاعلية مد الخدمة في الاقتصاديات التي بها شركات احتكار هاتفية تديرها الدولة . ➢ الخصخصة المرتبطة بالالتزامات المحددة الخاصة بنشر استخدام الشبكة (أحياناً تشمل المناطق غير الاقتصادية) . ➢ يجب أن توفر مجموعة الإصلاحات المؤلفة من ثلاثة مكونات حوافز لاستمرار تقديم الخدمة المستمرة لجميع المناطق التي يعتبر تقديم الخدمة لها اقتصادياً . ➢ تتماشى الإصلاحات مع تطوير القطاع في كل المناطق (وليس فقط في المناطق غير الاقتصادية).	➢ لن تعمل الخصخصة ، والمنافسة ونظام التسعير وفقاً للتكلفة على مد الخدمة للمناطق غير الاقتصادية (ولكن يمكن إكمال هذه الإصلاحات بدعم مستهدف لتحقيق أهداف الشمولية في المناطق غير الاقتصادية. ➢ هناك تعارض بين الإصلاحات الثلاثة. قد يتم تقييد كل من المنافسة المباشرة وإعادة موازنة الأسعار عقب عملية الخصخصة مباشرة، لتعظيم التزامات نشر الشبكة. وغالباً تُمنح فترات حصرية لتعظيم حصيلة الخصخصة المقدمة للحكومة .
٢- الالتزام بالخدمة الإجبارية: (والتي تفرضها شروط الترخيص أو الإجراءات التنظيمية الأخرى)	➢ يمكن أن تكون فعالة ، إذا كانت حقيقية وليست ضد المنافسة ➢ تحقق فاعلية أكثر لمؤسسات الاتصالات المرخص لها حديثاً ، أو التي تم خصخصتها مؤخراً.	➢ تلقي عبء تمويل الشمولية على مؤسسات اتصالات معينة ، مع احتمال حدوث آثار تتعارض مع المنافسة (إذا كان عبء التزامات الخدمة الشاملة يفوق المكاسب) . ➢ أحياناً تستخدم كأساس منطقي للحد من إصلاحات القطاع الأخرى : إعادة موازنة الأسعار والمنافسة
٣- تحويل الدعم: (بين أو فيما بين الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاتصالات القديمة)	➢ وهو المدخل التقليدي المستخدم في العديد من الدول ، وغالباً ما يرتبط بالالتزامات بالخدمة الإجبارية.	➢ يشجع على عدم الفاعلية و يقلل الطلب على الخدمات مرتفعة التكلفة التي تقدم الدعم ، ويقتصر الدخول على الأسواق المدعمة ➢ في معظم الأحوال ، يحصل المستخدمون الحاليين فقط على الدعم ➢ يصعب اكتشاف الآثار المضادة للمنافسة ومنعها .

٤- نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة: (تدفع مؤسسات الاتصالات هذه الرسوم لدعم عجز الإتاحة الخاص بمؤسسات الاتصالات القديمة)	➢ يتوزع عبء تمويل خدمات الإتاحة غير الاقتصادية على جميع مؤسسات الاتصالات (بما فيها المنافسين).	➢ يصعب حساب تكاليف الإتاحة ، كما يصعب تنفيذها وإدارتها بطريقة فعالة وتتسم بالشفافية ➢ غير فعالة (كما في حالة تحويل الدعم) ➢ يصعب حساب المكاسب التي تعود على مقدم الالتزام بالخدمة الشاملة ، ومن شأنها أن تؤدي إلى رسوم إتاحة مفرطة للمنافسين.
٥- صناديق تمويل الشمولية : (مثل صناديق تمويل الالتزام بالخدمة الشاملة ، والخدمة الشاملة ، والإتاحة الشاملة والتي تجمع العائدات من العديد من المصادر وتقدم دعماً مستهدفاً لتعزيز برامج الشمولية)	➢ اكثر الوسائل فعالية في توفير الدعم المستهدف لتوسيع أو مساندة الخدمة غير الاقتصادية . ➢ من المحتمل أن تكون أكثر فعالية . ➢ أكثر شفافية . ➢ تعمل أفضل ما يكون عند مد الخدمة إلى مناطق جديدة ، وذلك إذا ارتبطت بعطاءات منافسة بالنسبة لمؤسسات الاتصالات الخاصة.	➢ حدوث بعض التعقيدات الإدارية، ونفقات الصفقات عند توفير الاعتمادات المالية ، واحتمال صعوبة التحكم فيها ، وصعوبة التنبؤ بالتكاليف والعائدات المرتبطة به .

المنافسة

للمنافسة ، بشكل عام ، آثاراً إيجابية خاصة بالشمولية ؛ ويشمل ذلك كثافة اتصالات مرتفعة ، وانتشار هواتف العملة العمومية ، وكذلك اختصار قوائم الانتظار . كما أدت المنافسة إلى الانتشار المتزايد بشكل ملحوظ للخدمات اللاسلكية ، والتي أصبحت بديلاً للخدمات السلكية في العديد من الدول. وقد تم توضيح العلاقة بين المنافسة وكثافة الاتصالات في دراسات خاصة بكل من أسواق الدول النامية و الدول الصناعية .

نظام التسعير وفقاً للتكلفة

يشير نظام "إعادة موازنة الأسعار" ، كما تم مناقشته في الوحدات الأخرى ، إلي المبادرات الخاصة بارتباط أسعار خدمات الاتصالات الفردية بطريقة وثيقة بالتكاليف . ويعني ذلك ، في معظم الدول ، زيادة أسعار الاستخدام والاشتراك في الخدمات المحلية ، مع انخفاض أسعار الإتاحة الدولية ، والخارجية ، والإتاحة إلى الإنترنت . عندما أُقترح استخدام نظام إعادة موازنة الأسعار في معظم الدول ، توقع البعض أن تؤدي أسعار الإتاحة المحلية العالية إلى مستويات أكثر انخفاضاً من كثافة الاتصالات.

وبعد مرور عشر سنوات ، يشير الدليل إلى أن هناك مبالغة بخصوص هذه المخاوف . وبالفعل زادت مستويات الانتشار ، عقب إعادة موازنة الأسعار ، على الأقل في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ، حيث أجريت معظم الأبحاث .

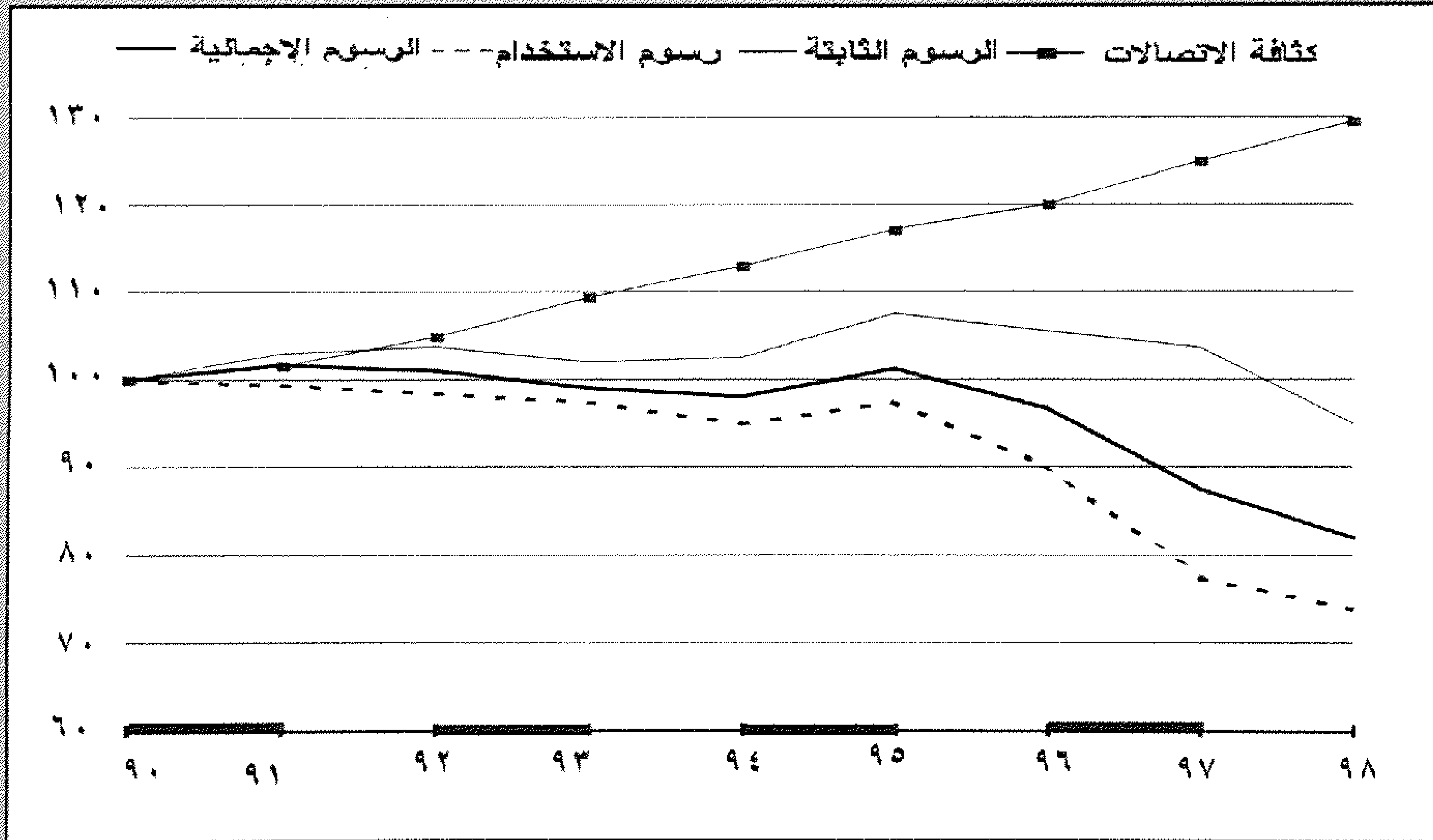
ولا تدعو هذه النتيجة إلى الدهشة ، طالما يشير الدليل في معظم دول التعاون الاقتصادي والتنمية إلى أن إعادة

موازنـــة الأســـعار ينـــتج عنه إجمالي أسعار أقل بالنسبة لخدمـــة الاتصـــالات لمعظـــم المســـتهلكين . كما تشجع الإصـــلاحات الأخـــرى ، مـــثل الخصخصـــة وإدخـــال المنافســـة ، على انخفاض الأسعار في تلك الدول .

بالإضافة إلى ذلك ، يشير الدليل إلى الانخفاض الحاد في مـــرونة أســـعار خدمات الإتاحة . وبمعني آخر ، سوف يتخلى عدد قليل – نسبياً – من الناس عن الإتاحة الهاتفية لـــزيادة أسعار الإتاحة . ويتماشى هذا البحث مع النتيجة الـــتي توضـــح أن خدمات الإتاحة المحلية مكمّلة لخدمات الاتصال الهاتفي . وعلى ذلك سيؤدي الانخفاض في سعر الاستخدام إلى زيادة الطلب على خدمات الإتاحة . وبمعني آخـــر ، يـــتأثر الطلب على خدمة الإتاحة بمستوي أسعار الاستخدام ، بنفس القدر الذي يتأثر فيه برسم الإتاحة.

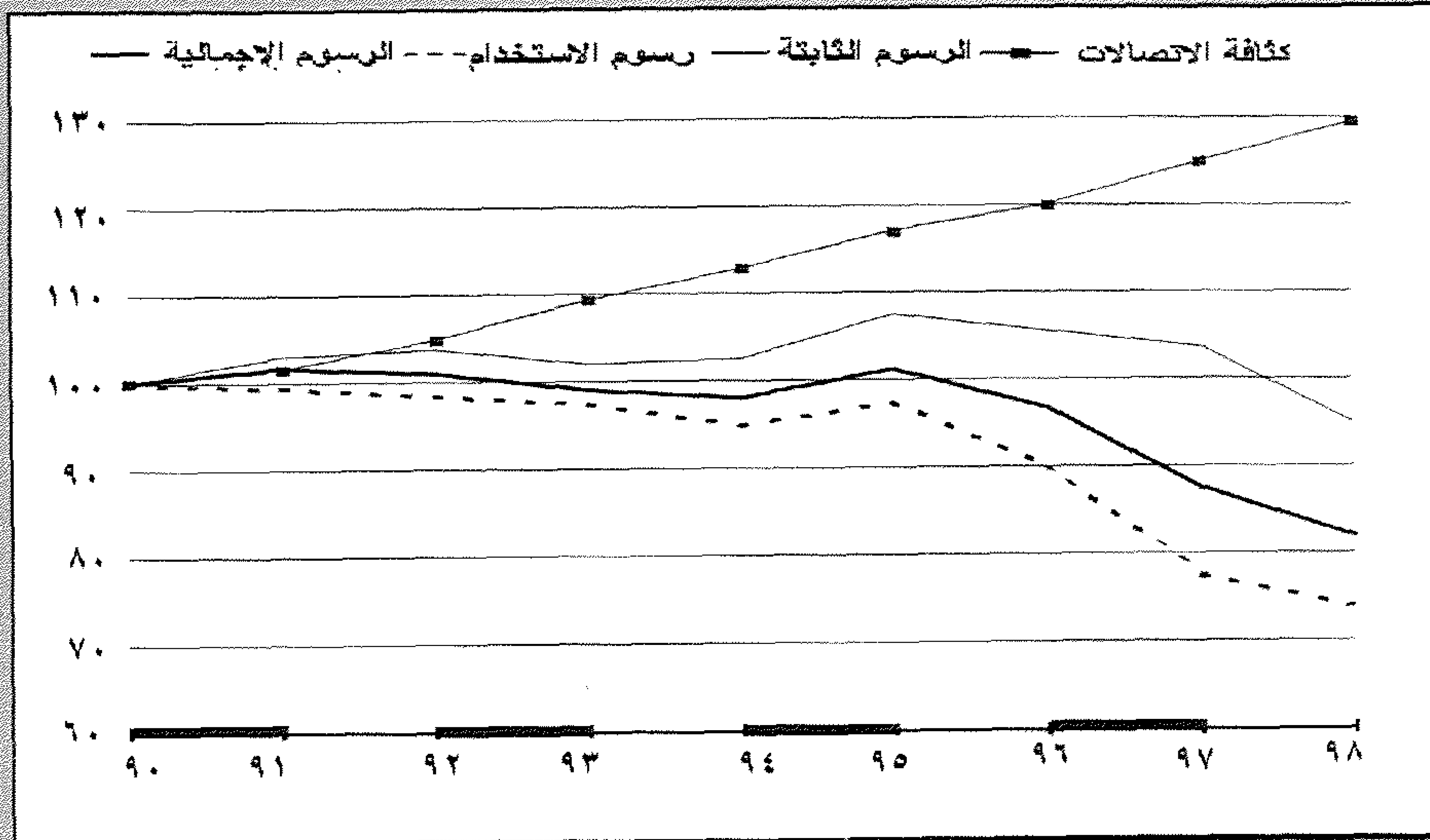
يوضـــح شـــكل (٦–٤) ، وشكل (٦–٥) ، أنه تم العمل بـــنظام إعـــادة موازنة الأسعار خلال العقد الماضي في أسواق الاتصالات المنزلية أو الخاصة بمؤسسات الأعمال فـــي دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية . ففي حين تـــزايدت الرســـوم المحـــددة بشكل ملحوظ ، مثل رسوم الإتاحة المحلية ، انخفضت الأسعار بشكل إجمالي وأثناء تلك الفترة ، زادت كثافة الاتصالات سنوياً على الرغم من زيادة الرسوم المحددة . وكما يوضح شكل (٦–٤) استمر هذا الاتجاه حتى في عام ١٩٩١ ، وعام ١٩٩٦ ، عندما زادت الرسوم المحددة الخاصة بمؤسسات الأعمال بنسبة ١٠% كل عام .

شكل (٦–٤) مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرسوم وكثافة الاتصالات في مؤسسات الأعمال



ملاحظات : اتخذت كافة المؤشرات مساوية لـــ ١٠٠ في ١٩٩٠
متوسط مكافئ لعدد خطوط الإتاحة
استند التقدير إلى القوة الشرائية للعملة المحلية بأسعار الصرف الأجنبي معبراً عنها بالدولار الأمريكي
المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٩٩

شكل (٦-٥) مؤشر منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية لرسوم وكثافة الاتصالات المنزلية



ملاحظات : اتخذت كافة المؤشرات مساوية لـ ١٠٠ في ١٩٩٠
متوسط مكافئ لعدد خطوط الإتاحة
استند التقدير إلى القوة الشرائية للعملة المحلية بأسعار الصرف الأجنبي معبراً عنها بالدولار الأمريكي
المصدر : منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ١٩٩٩

وكذلك تبدو العلاقة الإيجابية بين إعادة موازنة الأسعار وكثافة الاتصالات قابلة للتطبيق على الدول النامية. وعلى سبيل المثال أوضح روس وبنرجي (٢٠٠٠) أن أسعار الاشتراك العالية تؤدي إلى ارتفاع أسعار الانتشار الهاتفي والى اختصار قوائم الانتظار . ففي حين تبدو هذه العلاقة غير بديهية ، إلا أن هناك بعض التفسيرات الجيدة لوجودها ؛ فالسبب الأساسي هو أن أسعار الاشتراك المنزلي تميل إلى أن تكون أقل من التكاليف الاقتصادية. ولما كان مسموحاً لمؤسسات الاتصالات برفع أسعارها ، فإنها قادرة على تقليل العجز الناشئ عن الإتاحة الخاص بها ؛ وأصبح التوسع في إنشاء خطوطاً أكثر ، خاصة بالإتاحة مربحاً ، وليس العكس . ومن ثم تؤدي الأسعار المرتفعة إلى دعم متزايد للخدمة .

وقد تم استعراض تجربة دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية المتعلقة بنظام إعادة موازنة الأسعار بشيء من التفصيل في الملحق (٤-١) من الوحدة الرابعة :

٦-٣-٤ التزامات الخدمة الإجبارية

قد تكون التزامات الخدمة الإجبارية هي الآلية الأكثر شيوعاً في الاستخدام لتعزيز الشمولية . ويوصف هذا الالتزام في بعض الدول بـ " واجب خدمة " كل المستهلكين الذين لديهم النية في دفع الأسعار المحددة.

يتم أحياناً توضيح الحدود الجغرافية للمناطق التي يعتبر تقديم الخدمة فيها إجبارياً . فعلى سبيل المثال، تشمل هذه المناطق مناطق مدنية ، وليس مناطق ريفية نائية حيث لا توجد بنية تحتية للاتصالات . وفي معظم الحالات ، يجب تركيب خدمات جديدة في وقت محدد عقب تلقي طلب تقديم الخدمة ويتم مراقبة الاستجابة عن طريق مؤشرات جودة الخدمة .

ويُشار عادةً إلى مؤسسة الاتصالات ذات الالتزام العام بخدمة كل المستهلكين "بمقدم الخدمة الشاملة". وفي معظم الحالات ، يشير ذلك إلى مؤسسات الاتصالات القديمة .

وفي معظم الدول ، فرضت الحكومة والهيئات التنظيمية التزامات خدمة إجبارية على مؤسسات الاتصالات

المرخص لها حديثاً أو التي تم خصخصتها مؤخراً . وقد يشمل ذلك التزامات بتقديم الخدمة في مناطق معينة (خاصةً بالنسبة لمؤسسات الاتصالات اللاسلكية) ، أو لتركيب عدد معين من الخطوط في خلال مدة معينة (التزامات بالتغطية ونشر الخدمة).

وتعتبر هذه الالتزامات بالخدمة الإجبارية حالياً أكثر الآليات المستخدمة شيوعاً لتوسيع شبكات الاتصالات في الدول ذات الاقتصاديات النامية ، حيث تُستخدم في معظم عمليات الخصخصة ، ومنحَ التراخيص الجديدة . وتعتبر المنفعة الأساسية من تنفيذ التزامات الخدمة الإجبارية هي أن التمويل يعتمد بشكل عام على القطاع الخاص.

وهناك بعض العيوب المتعلقة بفرض التزامات عالية إلى حد بعيد خاصة بنشر الخدمة . وبطبيعة الحال يكون لمؤسسات الاتصالات التي تم خصخصتها حافزاً تجارياً وراء نشر الخدمة للمستهلكين الذين لم تتم خدمتهم من قبل ، والذين هم قادرون على الدفع في مقابل الحصول على الخدمة . وإذا تعرضت مؤسسات الاتصالات المخصخصة لالتزامات بتقديم خدمة غير اقتصادية ، فستصبح هذه المؤسسات مضطرة لتمويل هذه الالتزامات من خلال أرباح الاحتكار ، أو تحويل الدعم ، أو تعويضات مالية مستقبلية . وفي حالات أخري ، قد تفشل مؤسسة الاتصالات ببساطة في الوفاء بالتزاماتها الخاصة بنشر الخدمة .

ويقدم جدول (٦-٦) عينة من التزامات الترخيص الحديثة في الدول ذات الاقتصاديات النامية والانتقالية .

٦-٣-٥ *تحويل الدعم*

منذ عقود ، تعتبر عملية تحويل الدعم الداخلي ، التي تقوم بها مؤسسة الاتصالات القديمة ، هي الآلية الأساسية المستخدمة لتعزيز الشمولية في قطاع الاتصالات في معظم الدول . وتشمل عملية تحويل الدعم استخدام فائض عائدات الخدمات الرابحة لتغطية الخسارة الناتجة عن تقديم خدمات غير رابحة . وفي سياق الشمولية ، يكون الاهتمام موجهاً أساساً إلى استخدام تحويل الدعم للإبقاء على أسعار إتاحة منخفضة ، ولاسيما في المناطق ذات التكلفة العالية .

وقد قام تيدور فيل – والذي يعتبر القوة المحركة للنجاح المبكر لشركة (AT&T) في الولايات المتحدة الأمريكية في نهاية القرن الماضي ، بتعزيز الخدمة الشاملة من خلال تحويل الدعم . وكان ذلك وسيلة لتوسيع الوصول إلى الهاتف ، ومن ثم زيادة قيمة الخدمة التي تقدمها شركة (AT&T) إلى الجمهور . وحيث كانت مصلحة الجمهور بلا شك محطاً لاهتمام الشركة، فإن هذه السياسة كانت نافعة للشركة أيضاً ، حيث أصبحت الشركة في وقت قصير واحدة من أكبر مؤسسات الأعمال في العالم.
وغالباً ما تشجع الهيئات التنظيمية مؤسسات الاتصالات القديمة على الإبقاء على سياسة تحويل الدعم الداخلية من أجل مد خدمات الإتاحة الهاتفية ، وكذلك الإبقاء على أسعار إتاحة منخفضة . وقد تبنت كل من مؤسسات الاتصالات الخاصة والمملوكة للدولة نفس السياسات أثناء فترة احتكار الاتصال الهاتفي والذي استمر معظم فترات القرن العشرين .

وقد شاع استخدام أنماط متعددة من تحويل الدعم الداخلي من قبل مؤسسات الاتصالات القديمة ، منها:-

- تحويل الدعم بين الخدمات : يتم تسعير خدمات الربط والإتاحة عادةً بأقل من سعر التكلفة ، بينما يتم تسعير المكالمات الخارجية والدولية بأعلى من سعر التكلفة . وفي هذه الحالة ، يتدفق الدعم من خدمات المكالمات الخارجية والدولية إلى خدمات المكالمات المحلية .وقد تقدم الخدمات الأخرى أيضاً دعماً أو تتلقاه.

- تحويل الدعم داخل الخدمة : يعتبر متوسط التعريفة الجغرافية هو المثال الشائع ، حيث يتساوى مستوي أسعار الإتاحة في المناطق الريفية أو المناطق الأخرى ذات التكلفة العالية مع مستوي أسعار الإتاحة في المناطق المدنية و المناطق الأخرى ذات التكلفة المنخفضة . أما المثال الآخر فيتعلق بتسعير خدمات الإتاحة الخاصة بمؤسسات الأعمال ، والتي غالباً ما تكون أسعارها أعلى بكثير من خدمات الإتاحة المنزلية .

ويحتفظ عدد من الدول بنظم تحويل دعم هادفة أكثر تعقيداً. وعلى سبيل المثال ، في كولومبيا ، يدفع المشتركون في المنازل ذوي " مستويات " الدخل المنخفضة أسعار إتاحة أقل من المشتركين في المنازل ذوي "مستويات" الدخل العالية .

وبينما يعتبر تحويل الدعم الداخلي أكثر الآليات المستخدمة شيوعاً ، إلا أنه تم استبعاده في العديد من الدول . ويحتوي مدخل تحويل الدعم على عدد من نقاط الضعف التي تجعله غير مرغوب فيه ، وربما يكون غير قابل للاستمرار على المدى البعيد . ونقاط الضعف هي :-

عدم قابليته للاستمرار في بيئة تنافسية : لا يقوي تحويل الدعم على الاستمرار في بيئة تنافسية.وتستهدف مؤسسات الاتصالات الجديدة قطاعات مربحة من السوق أو أنواع مربحة من الخدمات (أي الخدمات أو المناطق التي تقدم دعماً ، وليس الخدمات أو المناطق التي تتلقاه) . ويعمل ذلك على تقليل الدعم أو القضاء عليه .

إصلاح سعر المحاسبة للمكالمات الدولية: تقل أسعار المحاسبة للمكالمات الدولية بشكل واضح على المدى القريب إلى المدى المتوسط، ومن ثم تقل أو تقضي على المصدر الأساسي لتمويل تحويل الدعم في العديد من الدول .

جدول (٦-٦) : التزامات مختارة من ترخيص توسيع الشبكة

الدولة	الشركة	الالتزام
غانا	غانا تيلكوم	٢٢٥,٠٠٠ خط هاتف جديد خلال ٥ سنوات بدءاً من عام ١٩٩٦ .
المكسيك	تيلمكس	يبلغ متوسط النمو السنوي في عدد الخطوط ١٢% سنوياً من عام ١٩٩٠ وحتى عام ١٩٩٤ . وبلغت كثافة هواتف العملة العمومية ٢ هاتف لكل ١,٠٠٠ مواطن في عام ١٩٩٤ ، و ٥ هواتف لكل ١,٠٠٠ مواطن في عام ١٩٩٨.
بنما	كيبل وايرلس	زيادة كثافة الاتصالات بنسبة ٢٥% من عام١٩٩٧ حتى عام ٢٠٠٢ ، وتركيب ٦٠٠ هاتف عملة في المناطق الريفية خلال عامين .
بيرو	سي بي تي واتتل	بدءاً من عام ١٩٩٤ أضيف ٩٧٨,٠٠٠ خط هاتفي وحتى عام ١٩٩٨، وتم تركيب ١٩,٠٠٠ هاتف عمومي حتى عام ١٩٩٨.
فنزويلا	سي أية إن تي في	زادت خطوط الهاتف ٣٥٥,٠٠٠ خط سنوياً من عام ١٩٩٢ إلى عام ٢٠٠٠
جنوب أفريقيا	تيلكوم	بدءاً من عام ١٩٩٧، تم تركيب ٢,٦٩ مليون خط جديد وحتى عام ٢٠٠٢، وكذلك تركيب ١٢٠,٠٠٠ هاتف عملة عمومي حتى عام ٢٠٠٢ .
الفلبين	٩ شركات دولية مرخص لها	قامت كل شركة بتركيب ٣٠٠,٠٠٠ خط إتاحة جديدة في خلال ثلاث سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة .
	٥ شركات للهواتف الخلوية مرخص لها	قامت كل شركة بتركيب ٤٠٠,٠٠٠ خط إتاحة خلال ٥ سنوات من تاريخ الحصول على الرخصة .

المصدر : مصادر مختلفة ، وتشمل الاتحاد الدولي للاتصالات (١٩٩٨أ) .

➢ **عدم فعالية الدعم غير المستهدف :** يتلقى جميع مستخدمي الإتاحة الحاليين بشكل عام الدعم ، سواء كانوا يستطيعون دفع السعر الاقتصادي بالكامل ، أو لا.

➢ **يشجع الدعم على الاستهلاك غير الفعال :** يقل الطلب على الخدمات ذات التكلفة العالية التي تقدم الدعم ، ويقتصر الدخول على الأسواق المدعَّمة (ولا يستطيع المنافسون مجاراة الأسعار المنخفضة) .

➢ **الاستخدام المضاد للتنافس للدعم :** يخصص الدعم المقدم من الخدمات الرابحة لدعم الشمولية . ومع ذلك، في كثير من الحالات ، لا يتم قياس نظم تحويل الدعم أو مراقبتها أيضاً بدقة من قِبل الهيئات التنظيمية . ونتيجةً لذلك قد تتورط مؤسسات الاتصالات القديمة في تقديم الدعم المضاد للمنافسة. فعلى سبيل المثال قد يُستخدم فائض عائدات الخدمات الاحتكارية الدولية أو الخارجية لتقديم خدمات إتاحة الإنترنت بأسعار أقل من التكلفة ، وبذلك يخرج مقدمو خدمة الإنترنت المنافسين من السوق.

➢ **في معظم الحالات ، يحصل المستخدمون الحاليين فقط على الدعم :** بينما قد تكون أسعار الإتاحة منخفضة في العديد من المناطق المدنية ، إلا أن الذين ليس لديهم خدمة هاتفية ، في المناطق الريفية أو المدون أسماؤهم في قوائم الانتظار ، لا ينتفعون من الدعم .

وقد أدت هذه المشكلات إلى ظهور اتجاه دولي بعيداً عن الاعتماد على تحويل الدعم الداخلي . وفي حين أن تحويل الدعم لا يزال هاماً في العديد من الدول ، بما فيها معظم الدول الصناعية ، إلا أنه تم استبعاده أو إضافة آليات مستهدفة أكثر فاعلية له لتعزيز الشمولية .

ويشتمل الاتجاه الذي لا يعتمد على تحويل الدعم على استثناء وهو خدمات خاصة بالمعاقين جسمانيا، والمشتركين الآخرين المحرومين من الخدمة. وتحتفظ عدد من الدول بخدمات مدعمة للمعاقين سمعياً والمكفوفين وغيرهم .

٦-٣-٦ *رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة*

تشكل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة انحرافاً عن آليات تحويل الدعم التقليدية ، حيث كان تحويل الدعم التقليدي يتم داخلياً في مؤسسات الاتصالات القديمة ، بمعنى أنها تستخدم الدعم المقدم من بعض الخدمات التي تقدمها لدعم الخدمات ذات أسعار أقل من التكلفة ، وهي عامةً خدمات الإتاحة المحلية .

ومع ظهور المنافسة ، قامت الهيئات التنظيمية في بعض الأسواق – مثل الولايات المتحدة ، وكندا ، وأستراليا – في البداية بإنشاء نظم خاصة برسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لاستبدال أو الإضافة إلى تحويل الدعم الداخلي . والفارق أنه في نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة يجب أن يشارك جميع مقدمي الخدمة المُدعَّمة (مثل الاتصالات الخارجية) بالدفع لدعم خدمات الإتاحة . وبمعني آخر ، ففي المثال السابق ذكره ، يتم توسيع "ضريبة" الدعم لتتعدى مؤسسة الاتصالات القديمة ، وتوزَّع على جميع المنافسين في سوق المكالمات الخارجية.

وكما تم انتقاد تحويل الدعم الداخلي في مؤسسة الاتصالات القديمة ، تم توجيه النقد أيضاً إلى نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لكونه غير فعال ومضاد للتنافس . وقد رفضت بعض الهيئات التنظيمية ، وعلى الأخص الهيئات التنظيمية في المملكة المتحدة ، وأستراليا ، وكندا ، نظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة أو قامت بإصلاحها ، بينما تقوم بعض الهيئات التنظيمية الأخرى، مثل الهيئات التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية ، بإعادة النظر في النظم الخاصة

برسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة . ويشار إلى رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة بـ "رسوم تكميلية " في بعض الدول . وتشمل دراسة الحالة الخاصة بالولايات المتحدة الأمريكية الموجودة في ملحق الوحدة وصفاً تفصيلياً للاتجاه نحو نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة .

وتُفرض رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة على مؤسسات اتصالات معينة كوسيلة لتمويل عجز الإتاحة المحلية التي تنتج عن الخدمات المحلية التي تقدمها مؤسسات الاتصالات القديمة والتي يتم تسعيرها بشكل عام ، بأقل من سعر التكلفة . وعلى وجه الخصوص ، قد يتم استخدام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لدعم إما فئات واسعة النطاق من الخدمات (مثل جميع خدمات الإتاحة) أو فئات أضيق (مثل خدمات الإتاحة المنزلية فقط) .

وغالباً ما يتم تحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة بطريقة تشبه تحصيل رسوم الربط. وفي معظم الحالات ، يعني ذلك أن تحصيل تلك الرسوم يقوم على أساس حساب الدقيقة، بينما يتم تحصيلها ، في بعض الحالات الأخرى ، على أساس المكالمة، أو على أي أساس أخر . وقد يتم تحصيل تلك الرسوم عن طريق فرض رسوم على عائدات تقديم خدمة الاتصالات التي تحصل عليها مؤسسات الاتصالات المُساهِمة ، وفي هذه الحالة تأخذ الرسوم شكل الضرائب .

ولكن أياً ما كانت الوسيلة التي تُستخدم لتحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، فإن هذه الرسوم لا يجب أن ترتبط برسوم الربط القياسية أو تختلط بها . ويتطلب كل من قانون التجارة الدولية والتطبيق الأمثل له تحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة و مدفوعات أخري لتعزيز الشمولية ليتم تحصيلها بطريقة تتسم بالشفافية ، وعدم الانحياز ، والحيادية الخاصة بالمنافسة . ويجب الفصل بين رسوم الربط ورسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، كما يجب أن يتم تقديرها على أساس التكلفة، ويتم فصلها عن أي شئ أخر (انظر المناقشة حول اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية في قسم (٦-٣-١) ، وفي الوحدة الرابعة – تنظيمات التسعير) .

يقوم مقدم الخدمة الشاملة في العديد من الدول بتحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة وإدارتها. ومع ذلك أدي الإصلاح التنظيمي والذي كان دافعاً وراء اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية إلى أن تقوم معظم الهيئات التنظيمية بتكليف هيئة إدارية مستقلة لتحصيل وتوزيع رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة .

إذا استمر العمل بنظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، فيجب أن يتم حساب هذه الرسوم على تقديرات مفصّلة لعجز الإتاحة (أي عائدات الإتاحة مطروحاً منها التكاليف التي يدفعها مقدم الخدمة الشاملة) . وتشكل هذه الحسابات أساساً لنظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة في بعض الدول ، بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية، بينما أدت هذه الحسابات في بعض الدول الأخرى (مثل أستراليا والمملكة المتحدة ، إلى استنتاج أنه يجب إلغاء نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، أو إلى أنه ليس هناك حاجة إلى نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة (كما هو الحال في الدول الأوروبية) . وحددت المفوضية الأوروبية معايير يتم تطبيقها في الدول الأعضاء بخصوص ما إذا كان يجب إنشاء نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة أو نظام رسوم الالتزام بالخدمة الشاملة. وقد تم شرح هذه الأمثلة وغيرها في دراسات الحالة المذكورة في ملحق الوحدة .

ويركز التحرك الذي قامت به بعض الدول الصناعية لإلغاء أو استبدال نظام رسوم سد العجز الناشئ عن

الإتاحة على الإدراك المتزايد بأن هذا النظام يعتبر آلية غير فعالة ومثيرة للمشكلات لتعزيز الشمولية . وتشمل هذه المشكلات ما يلي :

- تضخم رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة من أسعار الخدمات المُدعَّمة ، وبذلك يقل الطلب عليها (مثل خدمات المكالمات الدولية والخارجية) ويعتبر نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة وسيلة غير فعالة اقتصادياً لجمع الدعم المطلوب . كما يتميز الطلب على المكالمات الخارجية ، على سبيل المثال، بمرونة سعره نسبياً إذا ما قورن بخدمات الاتصالات الأخرى، مثل خدمة الإتاحة . وبالتالي تعمل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة على تقليل الطلب على تلك الخدمات بنسب غير متساوية، ومن ثم تساهم في حدوث عدم فعالية اقتصادية .
- يشجع نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة على تجاوز شبكة الهواتف العمومية. وفي بعض الدول (مثل الولايات المتحدة الأمريكية) حيث يتم تحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لخدمات الربط ، يكون لدي المنافسين دافعاً قوياً لتقديم هذه الخدمات للمستهلكين بوسيلة مختلفة عن شبكة الهواتف العمومية، وقد يكون هذا التجاوز غير اقتصادي ، فقد يستطيع المنافسون توفير المكالمات بأسعار أقل عبر شبكة الهواتف العمومية لو لم يكونوا مضطرين لدفع رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة عند تقديم الخدمة عبر هذه الشبكة. وعلى ذلك تشجع رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة على حدوث ازدواجية غير فعالة لمنشآت الشبكة ، كما أنها تحرم مؤسسات الاتصالات القديمة من عائدات الربط التي تحصل عليها بسبب تجاوزها لشبكة الهواتف العمومية.
- بدأت التطورات التكنولوجية وتطورات السوق في تقليل الفرق بين دقائق حركة الاتصالات المحلية ، ودقائق حركة الاتصالات التي تدفع رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة (مثل خدمات المكالمات الدولية والخارجية) . ويعتبر كل من الاتصال الهاتفي الخاص ببروتوكولات الإنترنت و"إعادة ترتيب" حركة الاتصالات الخاصة بالمكالمات الخارجية المقدمة من مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية المتنافسة نوعين من التطورات التي تقوض قدرة نظم رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة على الاستمرار وتؤدي هذه التطورات إلى صعوبة معرفة وقياس دقائق حركة الاتصالات التي يجب أن تساهم في رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة . ونتيجةً لذلك يؤدي تحصيل رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة إلى الكثير من المشكلات بشكل متزايد .
- وأخيراً ، تتشابه الكثير من المشكلات المتعلقة برسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة مع تحويل الدعم التقليدي والذي يتم داخل مؤسسات الاتصالات القديمة. وقد تم إدراج هذه المشكلات في القسم السابق (٦-٣-٥) .

٦-٣-٧ *صناديق تمويل الشمولية*

يري البعض ، بوجه عام ، أن صناديق تمويل الشمولية – والتي يطلق عليها أحياناً صناديق تمويل الخدمة الشاملة ، أو الالتزام بالخدمة الشاملة ، أو الإتاحة الشاملة ، أنها الاختيار الأمثل لتعزيز أهداف الشمولية. وتشترك العديد من الدول ، بما فيها الدول ذات الاقتصاديات الصناعية أو النامية أو الانتقالية ، في وجهة النظر هذه .

وتُحصِّل صناديق تمويل الشمولية العائدات من مصادر متعددة وتوزعها بطريقة هادفة لتحقيق أهداف الشمولية المحددة ، ووفقاً لظروف كل دولة ، قد يشتمل مصدر

العائدات على ميزانيات حكومية ، أو الرسوم على خدمات الربط ، أو الرسوم التي يدفعها المشتركون (مثل الرسوم المفروضة على خطوط الإتاحة) ، أو الرسوم المفروضة على كل مؤسسات الاتصالات .

وعلى عكس رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، تُستخدم صناديق تمويل الشمولية بوجه عام لتمويل مناطق مستهدفة معينة ذات تكلفة عالية و/أو المشتركين ذوي الدخل المنخفض . وتقدم أكثر صناديق التمويل فعالية دعماً صغيراً نسبياً لكي تشجع مؤسسات الاتصالات التابعة للقطاع الخاص على خدمة المناطق المستهدفة . وهذه هي المناطق التي قد تصبح الخدمة فيها – خلاف ذلك – غير اقتصادية (حيث لا تعمل عائدات المشتركين الحاليين على تغطية التكاليف). وتشتمل دراسات الحالة الخاصة بشيلي وبيرو في ملحق الوحدة على أمثلة جيدة لصناديق تمويل الشمولية .

وقد تمت مناقشة كل من تخصيص وتشغيل صناديق تمويل الشمولية بالتفصيل في القسم التالي من الوحدة .

٦–٤ *تمويل الشمولية*

٦–٤–١ *مقدمة*

توضح التجربة الدولية مزايا صناديق تمويل الشمولية . فقد تم إنشاء هذه الصناديق للوفاء بأهداف الشمولية من خلال دعم مبادرات معينة لمد الخدمة أو الإتاحة أو الاستمرار في تقديمهما. ولهذه الصناديق الكثير من المزايا، والقليل من العيوب بالنسبة لآليات تمويل الشمولية الأخرى التي تم مناقشتها في هذه الوحدة .

تعتبر صناديق تمويل الشمولية (أو صناديق تمويل الالتزامات بالخدمة الشاملة ، أو الخدمة الشاملة ، أو الإتاحة الشاملة) آليات أُعدت لغرض خاص ألا وهو تحقيق أهداف الشمولية . وعموماً تتم إدارة صناديق التمويل بشكل مستقل عن مؤسسات الاتصالات القديمة ، ويتم استخدام الدعم المقدم من صناديق تمويل الشمولية لتقديم دعم مالي لتمويل برامج محددة، وتشمل الأمثلة مشروعات توسيع الشبكة، و تركيب هواتف العملة العمومية أو مراكز الاتصالات . وبينما تأخذ صناديق تمويل الشمولية أشكالاً مختلفة ، إلا أن صناديق التمويل النافعة تشترك في عدد من السمات . وقد تم تلخيص بعض من هذه السمات في الإطار (٦–١) .

وكما ذكرنا من قبل ، قامت كل من شيلي وبيرو بإنشاء اثنين من أكثر صناديق تمويل الشمولية نجاحاً في العالم الآن . وهناك الكثير من الاختلافات المحتملة بين هذه الصناديق . وقد تم مناقشة بعض الاعتبارات الأساسية المتعلقة بتخصيص صناديق تمويل الشمولية في الأقسام الباقية من الوحدة .

ويمكن استخدام صناديق تمويل الشمولية لدعم المستويات القديمة للخدمة الشاملة ، أو لتقديم إتاحة شاملة جديدة أو خدمة جديدة من خلال نشر شبكات جديدة. وقد تم مناقشة كِلا الغرضين لاحقاً . ومع ذلك يبدو واضحاً أن صناديق

تمويل الشمولية هي الآلية المثلي في دعم انتشار الشبكات الجديدة وذلك لمد الإتاحة الشاملة للمناطق غير الاقتصادية. ويتعلق معظم الجزء اللاحق بصناديق التمويل المستخدمة لهذا الغرض بالذات .

٦-٤-٢ عائدات صناديق تمويل الشمولية

وعلى عكس تحويل الدعم والالتزامات بالخدمة الإجبارية، ترتبط صناديق تمويل الشمولية بتحصيل وتوزيع الاعتمادات المالية التي تقدمها صناديق التمويل من قِبَل منظمة مستقلة .

الإطار(٦-١) سمات صناديق تمويل الشمولية النافعة
➢ إدارة مستقلة ليست مرتبطة بمؤسسات الاتصالات ➢ تمويل يتسم بالشفافية . ➢ محايدة بالنسبة للسوق ، لا تفضل أياً من مؤسسات الاتصالات القديمة أو المؤسسات الجديدة. ➢ توجه التمويل إلى الهيئات المستفيدة (مثل الأقاليم ذات التكلفة العالية، و المناطق الريفية غير المتمتعة بالخدمة ، والمواطنين ذوي الدخل المنخفض ، وقطاعات التعليم والصحة). ➢ يجب أن يكون الدعم قليلاً نسبياً ، ويجب أن يتم تدعيم الجزء غير الاقتصادي من الخدمة فقط، ويجب أن تمول مؤسسات الاتصالات التابعة للقطاع الخاص باقي الخدمات . ➢ يتم تنفيذ مشروعات الشمولية من خلال عطاءات تنافسية ؛ أي أنه يجب مكافأة مقدم العطاء الأقل سعراً عن طريق تقديم الدعم له وإعطائه الحق في بناء وتشغيل الشبكات وذلك لتوسيع الخدمة .

وهناك العديد من المصادر المحتملة المختلفة لصناديق تمويل الشمولية، حيث تشتمل "آليات التحصيل" على :–

- التمويل المباشر من العائدات الحكومية العامة (مثل شيلى) .
- إسهامات مؤسسات الاتصالات (مثل نسبة من عائداتها من خدمات محددة) .
- حصيلة خصخصة خدمات الاتصالات ومزادات النطاق الترددي ، و/أو نفقات التنازل عن الرخص .
- رسم المشترك (مثل الرسم المفروض على كل خط إتاحة) والذي تحصله مؤسسات الاتصالات .
- التمويل من مؤسسات التنمية الدولية .

وإذا تم تحصيل الاعتمادات المالية لصناديق التمويل من مؤسسات الاتصالات أو من خلالها عن طريق المشتركين، فيجب أن توضع قواعد اتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن الاتصالات الأساسية في الاعتبار (أنظر القسم ٦–٣–١ السابق). وعلى وجه الخصوص ، يجب أن يتسم تحصيل هذه الاعتمادات المالية وإدارتها بالشفافية ، وعدم التمييز ، والحيادية ، كما يجب ألا تشكل عبئاً أكثر من اللازم على نوعية الخدمة الشاملة التي تحددها قوانين الدولة أو سياساتها . وفيما بعد يتم مناقشة بعض المعايير الأساسية التي تستخدمها الهيئات التنظيمية في الاختيار من بين آليات التحصيل تلك وقد اختارت معظم الهيئات التنظيمية مساهمات من مؤسسات الاتصالات (أي نسبة من عائدات التشغيل لتمويل الشمولية) .

معايير آليات التحصيل

حددت الهيئات التنظيمية معايير مختلفة لمعرفة الطريقة المثلي لتحصيل عائدات صناديق تمويل الشمولية وتشتمل تلك المعايير على التالي :

- **الفعالية الاقتصادية** : ينتج عن آليات التحصيل درجة من عدم الفعالية الاقتصادية. وعلى ذلك يجب أن يكون الهدف هو تحصيل عائدات صناديق تمويل الشمولية بشكل يقلل من نقص الفعالية الاقتصادية . وكما ذكر في الملحق (ب) من الدليل ، توحي قواعد رامسي الخاصة بالتسعير أنه يجب على الخدمات التي يكون الطلب عليها غير مرن نسبياً أن تدفع رسوماً أعلى من تلك التي تدفعها الخدمات التي يكون الطلب عليها أكثر مرونة . وعملياً ، تفضل معظم الهيئات التنظيمية رسوماً موحدة للشمولية ، وليس رسوماً مقدرة على أساس قواعد رامسي وذلك لاعتبارات خاصة بالإدارة والعدالة . وكما ذكر في القسم (٦–٣–١) سوف تعمل الرسوم الموحدة على تقليل عدم الفعالية المرتبطة بمؤسسات الاتصالات التي تحاول تجنب أو تجاوز الخدمات مرتفعة الضرائب لصالح الخدمات منخفضة الضرائب أو المعفاة من الضرائب. ويري المحللون الآخرون أن تحصيل عائدات صناديق تمويل الشمولية من ميزانية الحكومة هي أكثر الاختيارات فعالية. ويركز هذا الاستنتاج على ملاحظة أن الحكومة وحدها تمتلك رؤية اقتصادية شاملة، وكذلك لها الحق في فرض الضرائب على جميع قطاعات الاقتصاد ، ومن ثم لها القدرة على اختيار المستوي الأحسن وكذلك المزيج الأمثل من الضرائب المفروضة إلا أن الكثير من الحكومات بصدد تنفيذ إصلاحات مالية، ومن ثم غالباً ما يكون التمويل الحكومي

المباشر اختياراً غير مجدي أو لا يمكن الاعتماد عليه .

- **الفعالية الإدارية** : يجب أن يتم تحصيل عائدات الشمولية بطريقة تتسم بالفعالية والشفافية ، وربما كانت عملية تحصيل العائدات الحكومية القائمة أكثر العمليات الإدارية فعالية وذلك لأن البنية التحتية لتحصيل الضرائب والعائدات الأخرى موجودة بالفعل. ومن ناحية أخري ، تشير التجربة إلى الانخفاض المعقول في التكاليف الإدارية الخاصة بإنشاء صندوق لتمويل الشمولية لتحصيل العائدات. ولكن يجب تصميم آلية تحصيل تجعل حساب المقدار الذي يجب أن تدفعه كل مؤسسات الاتصالات عملية بسيطة نسبياً ، وليست خاضعة للتفسير والجدل . وتدعم هذه النظرة آليات التحصيل البسيطة والواضحة نسبياً ، مثل الآليات التي يتم تطبيقها على كافة عائدات مؤسسات الاتصالات (للخدمات الأساسية وغير الأساسية).

- **قابليتها للاستمرار** : يجب تصميم آليات للتحصيل لكي تسمح بالحصول على أساس ثابت نسبياً من العائدات. وقد لا تكون آليات التحصيل التي ترتكز على خدمة محددة أو على دقائق المكالمات قابلة للاستمرار على المدى البعيد . وقد لا يكون تمويل الشمولية القائم على أحداث معينة ، مثل المزادات ، قابلاً للاستمرار . وقد أدي ظهور المكالمات الخارجية غير المرتبطة بالمسافات ، والزيادة الواضحة للاتصال الهاتفي اللاسلكي الخاص بالهواتف المحمولة إلى عدم وضوح الفروق المميزة بين المكالمات المحلية والخارجية. كما يؤدي التطور في التكنولوجيا الرقمية وتكنولوجيا بروتوكولات الإنترنت إلى الريبة فيما إذا كانت الدقائق ستبقي هي وحدة القياس الأساسية ، أو سيصبح الـ "بيت" أو مجموعة بروتوكولات الإنترنت هي الوحدة الرئيسية للقياس . وبالتالي ، قد يصبح من الحكمة اختيار مقياساً دائماً ، مثل العائدات ، وليس شكلاً من أشكال التكنولوجيا أو مقياساً خاصاً بخدمة معينة ، مثل دقائق المكالمات الخارجية .

- **العدالة** : يجب أن تكون آلية التحصيل عادلة ، فقد رفضت الكثير من الهيئات التنظيمية الاختيار الاقتصادي الفعال لتحصيل عائدات الشمولية عن طريق فرض ضريبة على رسوم الإتاحة وفقاً لاعتبارات العدالة. وسوف تعمل هذه الضرائب على زيادة أسعار الإتاحة المحلية لكل المشتركين ، بما فيهم ذوي الدخل المنخفض. ويري العديد من المراقبين أن أهداف شمولية الاتصالات هي مظهر من مظاهر سياسة الحكومة الاجتماعية . وعلى ذلك ، يجب أن يتم تمويل هذه الأهداف من ميزانية الحكومة، وليس من قطاع الاتصالات وحده؛ إلا أنه من الناحية العملية أتاحت حكومات قليلة التمويل لصناديق تمويل الشمولية .

٦-٤-٣ *تحديد حجم الدعم*

يمكن استخدام صناديق تمويل الشمولية لتمويل أنماط مختلفة من أهداف الشمولية . وعلى ذلك تعتبر صناديق التمويل أداة مثلي للتمويل الخاص بتوسيع الخدمة للمناطق ذات التكلفة المرتفعة أو المواطنين الذين يتطلب تقديم الخدمة إليهم تكلفة مرتفعة . وقد تم استخدام صناديق التمويل في كل من شيلي وبيرو لهذا الغرض. ونجح صندوق التمويل الخاص بكل دولة في مد إتاحة جديدة للاتصالات لآلاف المناطق في الريف .

وحيث يتم استخدام الدعم لتمويل أهداف محددة لمد الشبكة، مثلما في شيلي وبيرو ، فيجب القيام بتقدير حجم التمويل المطلوب لتحقيق ذلك الهدف. ويجب ألا يدفع صندوق التمويل مقداراً كبيراً لدعم مشروع مد الشبكة.

وعموماً ، هناك طريقتان لتحديد الدعم المطلوب من أجل مشروع توسيع الشبكة ؛ ويوجد بين هاتين الطريقتين علاقة تكاملية بحيث يجب استخدام كليهما. وتهتم الطريقة الأولى بتقدير تكلفة الدعم من خلال استخدام النموذج المالي وفقاً لما سيتم مناقشته في القسم التالي . وتهتم الطريقة الثانية بالسماح للسوق بتحديد المقدار النهائي للدعم المطلوب ، من خلال عطاء تنافسي .

ويُوصي بالاستخدام الدائم للاتجاه الخاص بالعطاء التنافسي. إلا أن الدراسة المالية يمكن أن تكون نافعة لعدة أغراض ، منها أنها يمكن أن تساعد في ميزانية صناديق التمويل ، كما أنها تساعد الهيئة الإدارية الخاصة بصندوق التمويل في تحديد أقصي دعم متاح للمشروعات ، وكذلك يمكن أن تعتبر إجراءاً وقائياً ضد التلاعب المحتمل في العطاء ، أو المحاولات الأخرى لإفشال عملية العطاء التنافسي .

نماذج التكلفة للإتاحة الشاملة الجديدة

يمكن استخدام نموذجاً مالياً لتحديد حجم الدعم المطلوب لمد الخدمة الجديدة للمناطق الريفية والمناطق الأخرى ذات التكلفة العالية. وعموماً ، تحسب هذه النماذج المالية الفرق بين رأس المال وتكاليف التشغيل الخاصة بتقديم الخدمة في أقاليم معينة من ناحية ، وعائدات الاتصالات المتوقعة المتاحة في تلك الأقاليم من ناحية أخري وقد يرتكز تقدير التكاليف المستقبلية على تقديرات بناء الشبكة أو تكاليف المكالمات المحلية أو الدولية المرجعية الخاصة بخطوط الإتاحة الجديدة . ويمكن تطوير تقديرات العائدات المستقبلية من خلال العديد من الطرق .

ويجب أن يدفع صندوق التمويل للجزء غير الاقتصادي من المشروع فقط. وعلى سبيل المثال ، قد يتكلف تقديم واحد أو اثنين من الهواتف العمومية في كل قرية من خمسمائة قرية نائية ١٠ مليون دولار أمريكي . إلا أن النموذج المالي قد يشير إلى أنه من المتوقع أن تقوم عائدات الاتصالات بتغطية ٦ مليون دولار أمريكي من تكلفة توسيع الشبكة ، كما أنها تغطي عائدات التشغيل الحالية، وفي هذه الحالة ، يجب ألا يكون الدعم المطلوب من صندوق التمويل أكبر من ٤ مليون دولار أمريكي ، وقد يكون أقل من ذلك بمجرد أن تُؤخذ في الاعتبار المنافع الإضافية التي تعود على مؤسسة الاتصالات .

نماذج التكلفة لاستمرار الخدمة الشاملة

يعتبر تقدير الدعم المطلوب لاستمرار تقديم المستويات القديمة من الخدمة الشاملة أكثر صعوبة وإثارة للجدل إلى حد ما من تقدير الدعم المطلوب للمشروعات الجديدة لمد الشبكة . وترجع هذه الصعوبة، بالإضافة إلى أشياء أخرى ، إلى نطاقات الخدمة المتعددة ، والى الطبيعة المتداخلة لتكاليف الخدمات القديمة.

وتركز صناديق تمويل الشمولية في الدول الصناعية عامةً على تقديم الدعم للخدمات القديمة أو الحفاظ على أسعار أقل من التكلفة للمشتركين فعلاً في الشبكة. وتحت هذه الظروف ، يعتبر نموذج التكلفة المفصّل ، والذي تندمج فيه تكاليف التركيب وتكاليف التشغيل الجارية الاختيار العملي الوحيد لتقدير الدعم المطلوب. ويوضح التطبيق الدولي الأمثل أن حساب التكاليف الصافية لتقديم المستوي المطلوب من الخدمة الشاملة يجب أن يركز على طريقة التكلفة المتزايدة على المدى البعيد .

وفي أحسن الأحوال يقدم نموذج التكلفة المتزايدة على المدى البعيد تقديراً عاماً فقط لتكاليف الدعم ، ولا يقدم حساباً دقيقاً له .

وتجسد هذه النماذج سلسلة من الاختيارات حول كيفية تحديد التكاليف في الشبكة ، ويتم تحديد هذه الاختيارات بالاستعانة بمشورة الخبراء ، لأن هذه الاختيارات ليست محددة. وقد ينشأ تضارب حول المناطق الجغرافية التي يجب استخدامها كمناطق ذات تكلفة صافية ، وكيفية تحديد أي أشكال التكنولوجيا أمكن استخدامه لنقل الخدمة المحددة بطريقة فعالة ، ومتي وكيف نأخذ الاستهلاك في الاعتبار ، وكيفية حساب تكلفة رأس المال وكيفية تقدير المكاسب التي تعود على مؤسسة الاتصالات لكونها مقدم الخدمة الشاملة (انظر المناقشة فيما بعد) ، وكذلك كيفية تحديد أي تكاليف الشبكة والإتاحة يمكن بالفعل تجنبها ، وذلك في مقابل التكاليف التي يتم تحملها في جميع الأحوال .

ونتيجةً لذلك ، كان هناك نزاع واضح حول القرارات التنظيمية المتعلقة بمستوي التمويل للحفاظ على المستويات القديمة للخدمات الشاملة في الدول الصناعية . وفي النهاية ، يركز مستوي التمويل ، بشكل كبير ، على القرار التنظيمي. وسوف يستمر هذا الجدل إذا تم تمويل مبادرات الشمولية من خلال رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة والتي تديرها مؤسسات الاتصالات القديمة أو من خلال صناديق تمويل الشمولية المستقلة.

وقد توصل عدد من الهيئات التنظيمية إلى حلول مبتكرة لتوجيه تكلفة الخدمة الشاملة . فعلى سبيل المثال ، قام المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) في الولايات المتحدة الأمريكية بإعلان استخدام نموذج التكلفة التقريبية الكلية الخاص به . وقد أنشأ المجلس الاتحادي للاتصالات هذا النموذج ، كجزء من إجراء تنظيمي ، استناداً إلى ثلاث نماذج تكلفة أخري قامت بتقديمها أطراف مختلفة .

وقد اختار المجلس الاتحادي للاتصالات الوحدات المفضلة لديه من كل نموذج، ثم اختلق شكلاً مركباً خاصاً به.

ويُشار إلى النموذج الخاص بالمجلس الاتحادي للاتصالات على أنه "تقريبي" لأنه لا يمثل الشبكة الخاصة بمؤسسة اتصالات معينة ، ولكن قد يتم استخدامه مع التكاليف المحددة الخاصة بمؤسسات الاتصالات المختلفة لتقدير أو "تقريب" العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل.

وقد أتاح المجلس الاتحادي للاتصالات هذا النموذج (مجاناً على موقع المجلس على الإنترنت ، وبتكلفة ضئيلة على الأقراص المضغوطة) للأطراف المهتمة .وتستطيع تلك الأطراف أن تضع البيانات الخاصة بها للامتثال بهذا النموذج وتنفيذ تحليلات الحساسية .

العطاء التنافسي لتنفيذ مشروعات الشمولية

سيكون لدي أفضل الهيئات التنظيمية أو الهيئات الإدارية الخاصة بصناديق تمويل الشمولية ، عامةً ، معلومات أقل من مؤسسات الاتصالات، عن التكاليف والمزايا الحقيقية لتنفيذ مبادرات الشمولية ومن ثم تعتبر عملية العطاء التنافسي أفضل من عرض نماذج خاصة بالتكلفة لتحديد مقدار الدعم النهائي المطلوب لتنفيذ مبادرة الشمولية، إذا وجد .

يعتبر العطاء التنافسي عملياً أكثر ، وأبسط من حيث إدارته في الحالات التي يتم فيها تقديم إتاحة شاملة جديدة، على سبيل المثال ، في منطقة ريفية غير متمتعة بتلك الإتاحة . وقد ذُكِر سابقاً أن هذه العملية أكثر صعوبة عندما تقدم مؤسسة الاتصالات القديمة بالفعل الخدمات الشاملة المحددة. وتتعلق معظم مناقشات هذا القسم بدعم الخدمات الجديدة ، وليس الخدمات الحالية ، إلا أنه ، من حيث المبدأ، قد تكون العمليات الخاصة بالعطاء التنافسي فعالة في تحديد مقدار الدعم المطلوب للاستمرار في تقديم الخدمات الحالية على حد سواء .

وعلى سبيل المثال ، يمكن عقد مزاداً علنياً لتحديد مقدار الدعم المطلوب للحفاظ على الخدمة أو تحسينها في إقليم ما ، حيث تقوم مؤسسة الاتصالات القديمة بتشغيل منشآت الشبكة الخاسرة ، وقد تطلب الهيئة الإدارية لصندوق تمويل الشمولية من مؤسسة الاتصالات القديمة الاشتراك في عملية عطاء تنافسي كشرط للحصول على دعم دائم للإقليم . وإذا قامت مؤسسة اتصالات أخري ، مؤهلة مالياً وفنياً، بتقديم عطاء نهائي لتشغيل الشبكة في هذا الإقليم مقابل الحصول على دعم أقل ، فإنه قد يقل حجم الدعم المقدم لمؤسسة الاتصالات القديمة ، وإذا لم ترض عن ذلك ، فبإمكانها التفاوض مع مؤسسة اتصالات بديلة لتجعلها تتولى عمليات تشغيل الشبكة، وكحل بديل ، قد تلجأ مؤسسة الاتصالات القديمة إلى بيع منشآت الشبكة لمؤسسة اتصالات أخري ، والتي يُطلب منها حينئذ تحسين منشآت الشبكة للوفاء بأهداف الشمولية المطلوبة. ويمكن استخدام مجموعة متنوعة من عقود الإدارة، والمشروعات المشتركة ، وعقود البناء والتشغيل والتحويل BOT ، وعقود شراء الأصول ، وذلك لتنفيذ تحويل عمليات تشغيل الشبكة لمقدم العطاء صاحب أقل تكلفة .

وتقدم دراسات الحالة الخاصة بشيلي وبيرو وصفاً كاملاً لعمليات العطاء التنافسي للحصول على تراخيص خدمة المناطق الريفية. وفي هذه الدول ، تُمنح التراخيص لمقدمي العطاء الذين عرضوا تقديم خدمات محددة في مقابل الحصول على دعم أقل . ونتيجةً لعملية العطاء التنافسي في تلك الدول، تُمنح الكثير من التراخيص بدون أي دعم ؛ بمعني أنه لا يوجد حاجة لدعم مقدم الدعم الفائز على الإطلاق .

ويعني استخدام عملية العطاء التنافسي أنه ليس من الضروري أن تحدد الهيئات الإدارية لصناديق التمويل التكلفة الصافية الحقيقية لتنفيذ متطلبات الإتاحة الشاملة ، ولكن يجب أن تحدد فقط الدعم الذي يجب أن يوفره مقدمو الإتاحة الشاملة . ولا يتطلب ذلك مطلقاً استخدام الهيئات التنظيمية لنماذج التكلفة الاقتصادية أو المالية ، بالرغم من أن هذه النماذج نافعة لتحديد الحد الأقصى للدعم الذي قد يجب تقديمه .وسوف يستخدم مقدمو العطاء النماذج والتقديرات المستقبلية الخاصة بهم لتحديد عطاء الدعم المقدم . ويتضح من نتائج التجربة في شيلي وبيرو أن العطاء التنافسي يمتاز بتقليل التمويل الإجمالي المطلوب للوفاء بأهداف الشمولية .

وتوضح دراسة الحالة الخاصة ببيرو ميزة أخري لعملية العطاء التنافسي. فغالباً ما يكون هناك تعاون في تقديم الخدمة لمناطق مختلفة أو عبر أقاليم متنوعة. وسوف يعتمد استعداد مؤسسة الاتصالات لخدمة سوقاً معينة في مقابل دعم معين على ما إذا كانت تستطيع أيضاً أن تخدم مناطق أخري عندما تقدم الهيئات الإدارية لصناديق التمويل التي تقدم الدعم عطاءً يخص أكثر من منطقة خدمة واحدة ، فإنها تستطيع أن تستحوذ على الاقتصاديات الكبيرة من خلال السماح لمقدمي العطاء بخدمة نطاق واسع من المناطق مقابل أحجام مختلفة من الدعم . وقد تمت مناقشة مناهج وفاعلية الاتجاه متعدد العطاءات في دراسة الحالة الخاصة ببيرو .

المكاسب غير الملموسة

وهناك ميزة أخري لعملية العطاء التنافسي ألا وهي أنها تستطيع أن تحُول قيمة المكاسب غير الملموسة لمقدم الإتاحة الشاملة أو الخدمة الشاملة من مؤسسة الاتصالات إلى صندوق تمويل الشمولية . وفي هذه الحالة تشير المكاسب غير الملموسة إلى المكاسب المالية أو غيرها من المكاسب التي يستحقها مقدمو الخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة الذين لا يتم أخذهم في الاعتبار في التكاليف التقليدية أو نماذج العائدات . وتصف دراسة الحالة الخاصة بالمملكة المتحدة (UK) في الملحق بعض المكاسب التي تعود على مقدم الخدمة الشاملة .

ونظرياً ، فإن مقدم العطاء الذي يريد أن يصبح مقدماً للخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة يجب أن يتضمن عطاءه المكاسب غير الملموسة في حساب الدعم المطلوب لخدمة منطقة جديدة. وكلما كانت المكاسب كبيرة ، كلما طلب مقدم العطاء دعماً أقل . وحتى وقت قريب لم يكن هناك أمثلة عالمية حقيقية لاختبار هذه النظرية ، ولكن عمليات العطاء التنافسي التي تجري الآن في بيرو وشيلي قدمت الدليل على ذلك . وكما أوضحت دراسات الحالة لتلك الدول ، كان مقدار العطاء الفائز بالفعل أقل بصفة عامة من الحد الأقصى للدعم المطلوب لتقديم الخدمة الاقتصادية في الأقاليم التي تم تقديم العطاء فيها . وفي بعض الحالات ، لم يكن هناك أي دعم مقدم على الرغم من أن الدعم الذي يقدره صندوق التمويل أعلى بكثير.

وفي شيلي ، كان متوسط الدعم في العطاء الفائز حوالي ٥٠% من الحد الأقصى للدعم المقدم في الفترة ما بين ١٩٩٥ – ١٩٩٩. وبطريقة مشابهة ، كان متوسط الدعم في العطاء الفائز في شيلي حوالي ٢٥% من الحد الأقصى للدعم المقدم على مدي العامين الماضيين. وتشير هذه الدراسة المبنية على السوق أنه يتم تجهيز مؤسسات الاتصالات لتصبح مقدمة للإتاحة الشاملة مقابل تعويض أقل من التكلفة المالية الصافية لهذا النشاط . ويشير الدليل إلى أن الفرق بين التكلفة المالية الصافية والتعويض لابد أن يكون مساوياً للمكاسب غير الملموسة التي يتوقع مقدم الإتاحة الشاملة أن يتلقاها .

ومع غياب المزاد التنافسي ، يجب أن تتضمن تقديرات الدعم قيمة في مقابل هذه الفوائد غير الملموسة. ويجب أن يوجد نوع من الاجتهاد لتقدير هذه القيم . ويجب وضع تقديرات مرجعية لفئات معينة من المكاسب . وربما تكون المملكة المتحدة هي أفضل الأمثلة العملية لتقييم المكاسب غير الملموسة. وتوضح دراسة الحالة الخاصة بالمملكة المتحدة أن مكتب الاتصالات في عام ١٩٩٧ قرر أن هذه المكاسب تقوم بتعويض أي تكاليف صافية متعلقة بتوفير الخدمة الشاملة من قِبَل شركة بريتيش تيليكوم ، ونتيجةً لهذا القرار ، لم تتلقى هذه الشركة أي تمويل من مؤسسات الاتصالات الأخرى أو من الحكومة لدعم الالتزام بالخدمة الشاملة .

الملحق : دراسات حالات خاصة بالشمولية

١- شيلي

يعتبر نموذج مد خدمة الاتصالات العامة للمناطق ذات الدخل المنخفض والمناطق الريفية في شيلي واحدة من أولى نماذج الانتفاع بالآليات المرتبطة بالسوق لتنفيذ سياسة إتاحة شاملة ناجحة .

١-١ *سياسة الإتاحة الشاملة*

كان قطاع الاتصالات في شيلي هو الأول في أمريكا اللاتينية الذي تم خصخصته وفتحه أمام المنافسة. وقد نجحت سياسات فتح السوق أمام المنافسة في خفض أسعار المكالمات وزيادة كثافة الاتصالات . وعلى الرغم من هذا النجاح ، إلا أن الكثير من المناطق الريفية والمناطق ذات الدخل المنخفض استمرت غير متمتعة بالخدمة . وعُرف النقص في الإتاحة لخدمات الاتصالات بعجز السوق.

وأدخلت حكومة دولة شيلي اتجاهاً فعالاً ، وذا كفاءة اقتصادية لمواجهة عجز السوق . ويعتمد هذا الاتجاه على التمويل العام في شكل دعم مالي مستهدف لتوفير إتاحة هاتفية عامة للمناطق الريفية ، وغيرها من المناطق ذات الدخل المنخفض .

ويركز برنامج دولة شيلي على توفير إتاحة للمجتمع (أي إتاحة شاملة) وليس إتاحة فردية (أي خدمة شاملة) . ويقدم البرنامج دعماً مرة واحدة فقط لتركيب الهواتف العمومية ، ولا يقدم تمويلاً مستمراً.

التشريع

في مارس ١٩٩٤ ، تم مراجعة قانون الاتصالات العام وذلك لإنشاء صندوق تمويل تنمية الاتصالات، ويُشار إليه بـ (FDT) . ويقدم صندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) اعتمادات مالية حكومية لمؤسسات الاتصالات الخاصة لدعم تركيب الهواتف العمومية في المناطق غير المتمتعة بالخدمة ، والمناطق ذات الدخل المخفض ، والمناطق الريفية . ويتم اختيار مؤسسات الاتصالات الخاصة التي تتلقى الدعم عن طريق عملية العطاء التنافسي .

ويقوم مجلس وزاري خاص بإدارة صندوق تمويل تنمية الاتصالات ويرأسه وزير الاتصالات. وتعد السكرتارية التنفيذية لصندوق تمويل تنمية الاتصالات هي رئيس الهيئة التنظيمية للاتصالات ، ويُشار إليها بـ SubTel .

وتمول ميزانية حكومة شيلي صندوق تمويل تنمية الاتصالات ويتم الموافقة كل عام على حصة معينة لتحقيق أهداف الصندوق. وقد تم اختيار هذا النمط من التمويل للعديد من الأسباب ، منها ، أولاً ، قام هذا التمويل بتجنب عدم الفعالية الاقتصادية الناتجة عن تحويل الدعم بين خدمات الاتصالات ، وثانياً، توافق تقديم التمويل القائم على الضرائب أيضاً مع رؤية الحكومة في أن الإتاحة الشاملة هي موضوع خاص بالسياسة الاجتماعية ، وكذلك يُنظر إلى دعم الإتاحة الشاملة بشكل أساسي على أنه مسئولية الحكومة ، وليس مسئولية مؤسسات الاتصالات أو المشتركين في خدمات الاتصالات .

عملية اختيار المشروع الخاص بصندوق تمويل تنمية الاتصالات

تمت الموافقة على تنظيم معين لإنشاء صندوق تمويل تنمية الاتصالات في ديسمبر عام ١٩٩٤. وقد أرسي هذا التنظيم قواعد تشغيل صندوق تمويل تنمية الاتصالات وإدارته .

وقد تم شرح عملية اختيار المشروعات التي يُقَدم لها دعم صندوق تمويل تنمية الاتصالات بالتفصيل في هذا التنظيم . والسمات الأساسية لتلك العملية هي :-

➢ **التركيز على خدمات الهواتف العمومية :** يقوم صندوق تمويل تنمية الاتصالات ، عامةً ، بتمويل

خدمـات الهواتـف العموميـة فقط. ويجب أن توفر الهواتـف العامة المنفصلة أو مراكز الاتصالات هذه الخدمات .

➢ **الإعلان** : تقوم السكرتارية التنفيذية بحملات إعلانية لـزيادة الوعـي بصـندوق تمويل تنمية الاتصالات، وتعزيـز مشاركة المناطق غير المتمتعة بالخدمة في الدولة .

➢ **عمـلية طـلب الخدمة** : قد يقدم أي شخص ، أو أي مجتمع، أو أي منظمة محلية طلباً للحصول على هاتف عمومي إلى السكرتارية التنفيذية حتى ٣٠ سبتمبر من كـل عـام ، وعقـب تـاريخ الإغلاق السنوي تجمع السكرتارية التنفيذية قائمة بالمناطق التي تطلب خدمة الاتصـالات الهاتفيـة العموميـة (في عام ١٩٩٨ تم اسـتقبال طلـبات للحصول على الخدمة في ١,٩٦٣ منطقة ريفية، وتم قبول طلبات ١,٩٥١ منطقة).

➢ **تطوير مشروعات صندوق تمويل تنمية الاتصالات** : بالاستعانة بالمستشارين الخارجيين ، تتولى السكرتارية التنفيذية التحليل الفني لطلبات الحصول على الخدمة ، ثـم تقوم بتطوير مشروعات اتصالات هاتفية عمومية في المناطق الريفية. ويُصمَّم كل مشروع لتغطية عدد مـن المـناطق القريبة (في عام ١٩٩٨ ، تم تصميم ثمانين مشروع تتضمن ١,٩٥١ طلباً مستوفياً)

➢ **التقييم المالي** : تقدر السكرتارية التنفيذية كل مشروع من المشروعات على أساس الطرق العامة التي وافقت عليها الحكومة لتحليل فائدة التكلفة وفي كل مشروع ، يـتم حسـاب مقياسين لصافي القيمة الحالية : وهما القيمـة الخاصـة والقيمة الاجتماعية . وتُستثنى من القائمة المشروعات التي لها صافي قيمة حالية إيجابية خاصـة . وهـي المشـروعات التي تمولها عائدات المشـروع فقط ، بدون وجود دعم حكومي . وعقب ذلـك تصنف السكرتارية التنفيذية المشروعات الباقية (تـلك المشروعات التي لها صافي قيمة حالية سلبية خاصـة) على أساس العلاقة بين صافي القيمة الحالية الاجـتماعية ونظيـرتها الخاصـة ، بالإضـافة إلى اعتمادها على عوامل أخرى. وتهدف هذه الصيغة إلى تعظيـم العائدات الاجتماعية (محسوبة بالدولار) من الاسـتثمارات الخاصـة ، وبالنسبة لهذه المشروعات المدعمـة ، يـتم حساب الحد الأقصى للدعم على أنه صـافي القيمة الحالية الخاصة (ودائماً تكون سلبية) . ويـتم حسـاب دعم صافي القيمة الحالية على أساس نظام التعريفة الخاص بالهواتف العمومية في المناطق الـريفية. وقد تم وضع نظام التعريفة في شيلي طبقاً لأقصى سعر والذي يتم تعديله سنوياً على أساس دليل الأسـعار الإجماليـة ومعادلـة الإنـتاجية. ويُسمح لمؤسسـات الاتصالات بتحديد أسعارها بأقل من الحد الأقصـى المحـدد لها . ويبلغ الحد الأقصى لأسعار المكالمـات المحلية عبر الهواتف العمومية في الريف حوالي ٠,٠٧ دولار أمريكي لكل دقيقة ، استناداً إلى أن مـدة المكالمـة المحلية هي خمس دقائق ، و من ناحيـة أخـري يبـلغ سـعر المكالمات المحلية عبر الهواتـف العموميـة في المدن حوالي ٠,٠٥ دولار أمـريكي لكـل دقيقة، استناداً إلى أن المكالمة مدتها خمـس دقـائق ويُسـمح بفرض أسعار أعلى بالنسبة لـلمكالمات الأقل من ٥ دقائق عبر الهواتف العمومية فـي الريف . وتحدد السكرتارية التنفيذية رسوم إتاحة الـربط لجميـع خدمات الاتصالات بما فيها الهواتف العمومية في الريف .

➢ **اخـتيار المشـروعات** : قامت السكرتارية التنفيذية بوضع قائمة بالمشروعات المختارة لتلقي الدعم . ويتم تصـنيف المشروعات وفقاً للتقييم المالي ، ثم تُعرض القائمة على المجلس الوزاري الخاص بصندوق تمويل تـنمية الاتصـالات ، والذي يختار المشروعات التي

سوف تكون مفتوحة للعطاء التنافسي ، استناداً إلى الميزانية المتاحة لصندوق تمويل تنمية الاتصالات ، وفي عام ١٩٩٨ ، تم ترشيح ٨٠ مشروعاً ، ولكن تم اختيار ٣١ مشروعاً فقط للحصول على الدعم . وتغطي هذه المشروعات المختارة ١,٠٢٣ منطقة .

- **عملية العطاء التنافسي :** في الوقت الذي يختار فيه المجلس الوزاري المشروعات التي يُقدم لها الدعم ، تعد السكرتارية التنفيذية الوثائق الخاصة بعملية العطاء التنافسي ، ويتم نشر هذه الوثائق في الجريدة الرسمية للدولة وتشتمل وثائق العطاء الخاصة بكل مشروع على المعلومات التالية :
  - المناطق التي يجب أن يخدمها المشروع ،
  - والحد الأدنى من الجودة للخدمة المقدمة ،
  - ونظام التعريفة الذي يتم تطبيقه (انظر المناقشة المذكورة سابقاً) ،
  - والفترة المسموح بها لتركيب الهواتف العمومية ،
  - والحد الأقصى من الدعم المتاح للمشروع ،
  - سلسلة نطاقات التردد المتاحة ،
  - وأي شروط أخري .

- **اختيار مقدم الدعم الفائز :** في كل مشروع تعلن السكرتارية التنفيذية فوز صاحب العطاء الذي يقترح أقل دعم . وفي عام١٩٩٨، تقدمت الشركات بعطاءات لسبعة وعشرين مشروعاً من إجمالي واحد وثلاثين مشروعا تم طرحها. واقترح مقدمي العطاءات المقبولة دعماً يُقدر بـ ٥,٥ مليون دولار أمريكي ، وهو يعتبر أقل من الحد الأقصى للدعم الذي يقدر بحوالي٨,٩ مليون دولار أمريكي المخصص لسبعة وعشرين مشروعاً . وفي بعض الحالات ، لم يطلب صاحب العطاء المقبول أي دعم.

- **الامتيازات :** يجب أن يقدم صاحب العطاء المقبول طلباً للحصول على امتياز توفير هاتف عمومي . ويصدر تلك الامتيازات وزارة الاتصالات ، استناداً إلى توصية السكرتارية التنفيذية . ولكن هذه الامتيازات ليست حصرية . ويشتمل قرار تقديم هذه الامتيازات على المعلومات التالية :
  - اسم وبيانات تفصيلية عن صاحب الامتيازات ، ويطلق عليه "صاحب الامتياز" ،
  - ونوعية الخدمة المقدمة ،
  - وفترة الامتياز ،
  - والمنطقة الجغرافية التي يغطيها الامتياز ،
  - والمواصفات الفنية الخاصة بتركيب البنية التحتية،
  - ومواعيد بداية التركيب والانتهاء منه ،
  - والمواصفات الفنية للمحطات اللاسلكية ، إن وجدت ،
  - حجم الدعم ، إن وجد ،
  - وشروط أخري .

- **التنفيذ :** وعموماً ، يجب أن يقوم أصحاب الامتياز بتركيب الهواتف العمومية المطلوبة في خلال حوالي ٢٠ شهراً ، كما يجب أن تكون الهواتف العمومية قادرة على إرسال واستقبال مكالمات المشتركين الآخرين ، بما فيها المكالمات المحلية والخارجية من كل من النهايات الطرفية الثابتة أو المتنقلة وما إن يتم تركيب البنية التحتية وتقوم السكرتارية التنفيذية بالتحقق من ذلك ، حتى يحصل صاحب الامتياز على الدعم المحدد له .

٤-١ نتائج عملية العطاء

يلخص الجدول (٦-٧) نتائج عملية العطاء الخاصة بصندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) حتى عام ١٩٩٩. ومع بداية العمل ببرنامج صندوق تمويل تنمية الاتصالات ، تم تحديد حوالي ٦,٠٠٠ منطقة على أنها غير متمتعة بالخدمة. وبين عام ١٩٩٥، وعام ١٩٩٩ تمت الموافقة على إجمالي ١٨٣ مشروعاً وفقاً لهذا البرنامج . وقامت تلك المشروعات بتغطية ٥,٩١٦ منطقة يتمتع مواطنوها البالغ عددهم أكثر من ٢ مليون نسمة بالخدمة. وعلى ذلك ، يتضح أنه تم تحقيق الهدف الأصلي من تقديم الخدمة الهاتفية للمناطق غير المتمتعة بها في فترة تبلغ ٥ سنوات .

كما يوضح الجدول (٦-٧) أن المنافسة بين مقدمي العطاءات قللت الدعم الحقيقي المدفوع بشكل واضح ، وإذا تمت مقارنته بالحد الأقصى للدعم الذي كان من المتوقع تقديمه لتوفير الخدمة. وخلال خمس سنوات ، تم دفع حوالي ٥٠% فقط من الحد الأقصى للدعم المقدر بالفعل . وفي عام ١٩٩٦ تم دفع ٢١% فقط منه أما في عام ١٩٩٩ ، فقد تم دفع ٨٠% منه .

ومن الناحية العملية ، حدثت بعض التأخيرات في عملية تركيب الهواتف العمومية وفقاً لبرنامج صندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) ، فعلى سبيل المثال ، تم تسليم حوالي ١١٥٩ هاتف أو أعلى من نسبة ٥٠% من الهواتف المطلوبة مع نهاية عام ١٩٩٨. ونتيجةً لهذه التأخيرات قامت السكرتارية التنفيذية بإصدار التحذيرات، كما فرضت غرامات طبقاً لشروط الامتيازات. ويتم حساب هذه الغرامات كل على حدة للمناطق المختلفة ، وتزيد الغرامات تبعاً لطول مدة التأخير. ومع نهاية عام ١٩٩٩ ، تم تركيب ٣,٢٦٤ هاتف عمومي إضافي وفقاً لهذا البرنامج ، بإجمالي تراكمي يبلغ ٤,٤٢٤ هاتف عمومي حتى هذا التاريخ .

الجدول (٦-٧) ملخص نتائج صندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT)

العام	المشروعات	المناطق	سكان المناطق (٠٠٠)	الحد الأقصى للدعم (مقاساً بمليون دولار أمريكي)	الدعم المقدم (مقاساً بمليون دولار أمريكي)
١٩٩٥	٣٤	٧٢٦	٢٤٠	٣,١	٢,١
١٩٩٦	١٨	١٦٣٢	٧٦٢	٤,٢	٠,٩
١٩٩٧	٧٠	٢١٤٦	٧٧٢	٢٠,٤	٨,١
١٩٩٨	٢٧	٨٥٨	٢٢٩	٨,٩	٥,٥
١٩٩٩	٣٤	٥٥٤	١٥٤	٥,٥	٤,٤
الإجمالي	**١٨٣**	**٥٩١٦**	**٢١٥٧**	**٤٢,١**	**٢١,٠**

٥-١ الاختلافات في التمويل الإقليمي

تُقسّم شيلي إلى ١٢ إقليم بالإضافة إلى إقليم العاصمة. وتتراوح الأقاليم من المنطقة (١) في شمالي شيلي إلى المنطقة (١٢) في جنوبي شيلي . وتعد الأقاليم الوسطي ، من الإقليم الرابع وحتى الإقليم العاشر ، هي أكثر المناطق السكنية كثافة. ويقدم الشكل (٦-٦) تحليلاً إقليمياً لنتائج الفترة ١٩٩٥ – ١٩٩٨ .

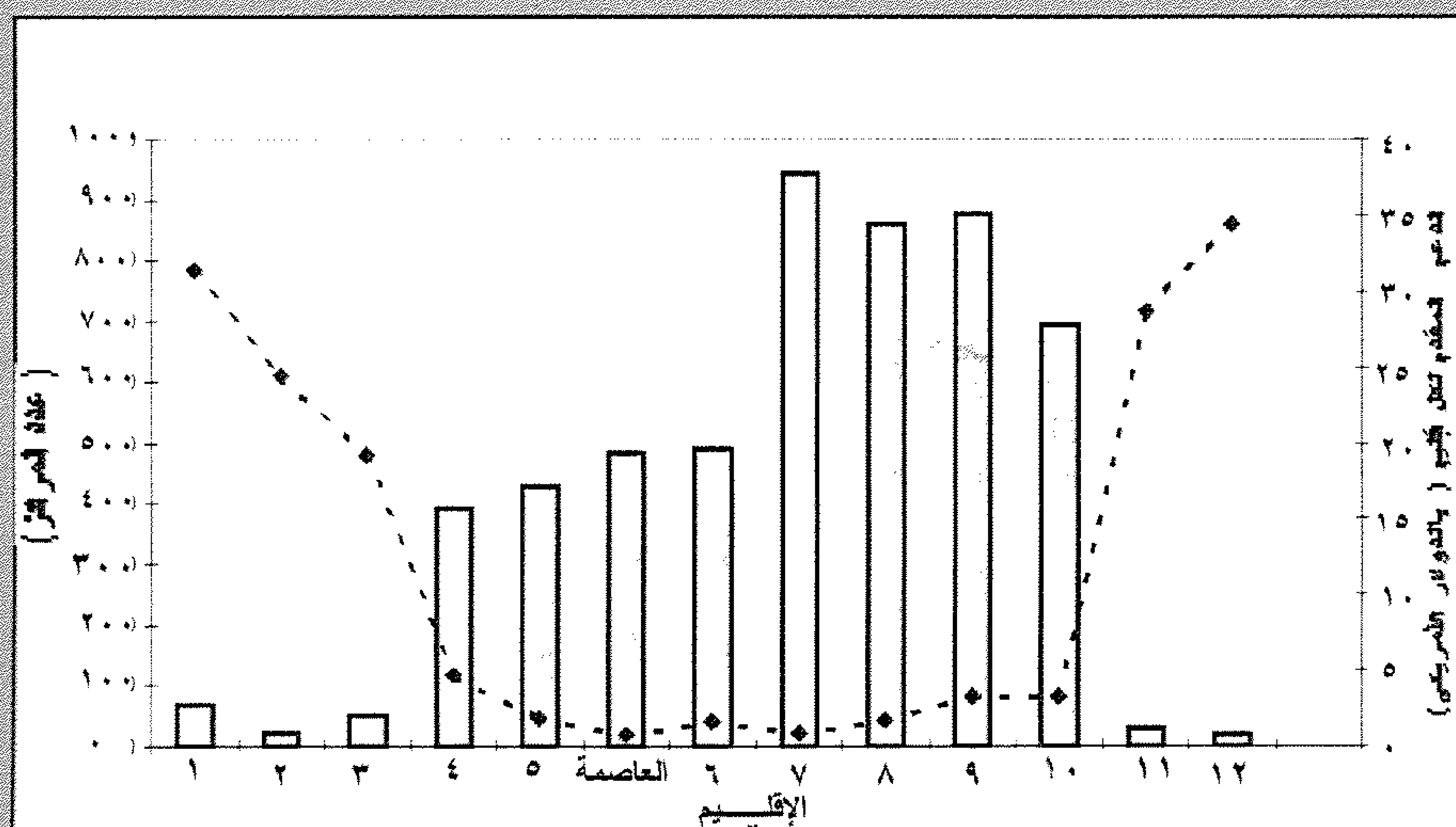
ويشير الشكل (٦-٦) إلى أن أكثر المناطق تلقياً للدعم هي المناطق الوسطي ذات الكثافة السكانية الكبيرة ، وليس من المدهش أن الشكل (٦-٦) يشير أيضاً إلى أن متوسط الدعم لكل منطقة يرتفع بشكل واضح في الأقاليم النائية إذا

ما قورنت بالأقاليم الوسطى. ومن الواضح أن تكلفة تقديم الخدمة للمناطق الأكثر بُعداً تكون أعلى . فعلى سبيل المثال ، كان الدعم في الإقليم (١) أعلى بـ (٣٣) مرة من الدعم في إقليم (٧) ، ولذلك ، في حين تستهلك الأقاليم ١، ٢، ١١، ١٢ الأكثر بُعداً ٢٥% من الحجم الإجمالي للدعم بالنسبة للدولة ككل ، فإنها تمثل حوالي ٢% من المواطنين المتمتعين بالخدمة حديثاً .

٦-١ الدخول إلى شبكة الإنترنت

وقد تم تحقيق الهدف الأصلي لصندوق تحويل تنمية الاتصالات بتقديم خدمة الهواتف العمومية لحوالي ٦ آلاف منطقة غير متمتعة بالخدمة خلال ٥ سنوات من عام ١٩٩٥ إلى عام ١٩٩٩، وبعد تحقيق هذا الهدف ، في نوفمبر عام ١٩٩٩اقترح رئيس شيلي إعادة النظر في سياسة صندوق تمويل تنمية الاتصالات . ووفقاً لهذه التغييرات ، قد يتم استخدام الاعتمادات المالية الخاصة بصندوق تمويل تنمية الاتصالات (FDT) لتمويل مراكز الاتصالات العامة مع توفير الإتاحة إلى الإنترنت ، بالإضافة إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة .

الشكل (٦-٦) التحليل الإقليمي للدعم المقدم من صندوق تمويل تنمية الاتصالات (٩٥-١٩٩٨)



٢- بيرو

تتشابه تجربة بيرو في مجال برامج الشمولية مع تجربة شيلي ، فتشجع سياسة بيرو – مثل سياسة شيلي – على الإتاحة الشاملة من خلال صندوق تمويل الاتصالات في الريف. ولكن ، يعد برنامج بيرو أكثر حداثة ، كما يحتوي على بعض الاختلافات والتجديدات الملحوظة .

٢-١ سياسة الإتاحة الشاملة

في منتصف التسعينات ، انضمت حكومة بيرو مع عدد متزايد من الحكومات الأخرى وقررت أن السياسة التقليدية لتمويل الإتاحة الشاملة عن طريق تحويل الدعم الداخلي لم تعد مجدية أو مرغوباً فيها . وقد كان هذا القرار متوافقاً مع سياستها الخاصة بإعادة موازنة الأسعار والقضاء على نظام تحويل الدعم بين الخدمات خلال مدة خمس سنوات عقب خصخصة مؤسسة الاتصالات التي كانت تحتكرها .

وتميز حكومة بيرو بين تركيز الخدمة الشاملة في الدول الصناعية للحفاظ على الإتاحة ، وتركيز الخدمة الشاملة في الدول النامية لمد الإتاحة الأساسية في المقام الأول. ومن الواضح أن الموقف الأخير ينطبق على بيرو ، و بالأخص في المناطق الريفية . ووفقاً لذلك ، أنشأت حكومة بيرو صندوقاً لتمويل الإتاحة الشاملة مستهدفاً لتمويل الإتاحة الهاتفية العامة الجديدة في المناطق الريفية.

٢-٢ التشريع

وفي عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ ، تم وضع هيكل تنظيمي جديد لقطاع الاتصالات في بيرو من خلال إعادة النظر في قوانين الاتصالات ، وقد شجع ذلك على اشتراك القطاع الخاص في مجال الاتصالات ، وتم الترخيص بخصخصة مؤسسات الاتصالات السلكية الرئيسية .

وقد أنشأت هذه التغييرات التنظيمية OSIPTEL وهي هيئة تنظيمية خاصة بالقطاع الجديد . وبالإضافة إلى ذلك، أنشأت تلك التغييرات أيضاً صندوقاً لتمويل الإتاحة الشاملة للاتصالات ، ويطلق عليه اسم صندوق FITEL، وتقوم بإدارته هيئة OSIPTEL . ووفقاً لقانون الدولة ، تحصل هيئة OSIPTEL نسبة ١% من العائدات الإجمالية من قطاع الاتصالات لتمويل صندوق FITEL . وقد بدأت عملية التحصيل في منتصف عام ١٩٩٤ ، ومنذ بدأ صندوق FITEL مشروعه التجريبي الأول في منتصف عام ١٩٩٨ ، تم تحصيل أكثر من ٣٠ مليون دولار أمريكي .

٢-٣ سياسة القطاع

عندما تم إصدار *توجيهات المنافسة الكاملة* في أغسطس عام ١٩٩٨ في بيرو ، قامت هذه التوجيهات بفتح القطاع للمنافسة. وقد ركزت تلك التوجيهات مجدداً على خدمات الاتصالات في الريف . وبالرغم من أن مؤسسة الاتصالات القديمة التي تمت خصخصتها قامت بالوفاء بالتزامات نشر الخدمة والتي تم فرضها كجزء من خصخصتها ، إلا أن العديد من المناطق الريفية في بيرو ظلت بدون خدمة اتصالات .

وفي التوجيهات الصادرة عام ١٩٩٨ ، حددت الحكومة هدفاً لمد الخدمة لخمسة آلاف منطقة غير متمتعة بالخدمة حتى عام ٢٠٠٣. وقامت الحكومة بتعريف الإتاحة الشاملة بأنها إتاحة لمجموعة من الخدمات الأساسية التي تقدمها مؤسسات الاتصالات العامة ، وهي خدمات متاحة لأغلب المستخدمين. وعلى وجه الدقة احتوت تلك الخدمات على خدمات الاتصال الهاتفي الصوتي ، وأجهزة الفاكس وبث البيانات منخفضة السرعة ، ومكالمات الطوارئ المجانية .

٢-٤ التنظيمات

في سبتمبر عام ١٩٩٨ ، أصدرت الحكومة التنظيم الخاصة بصندوق FITEL لتنفيذ سياسة الإتاحة الشاملة ، وقد حدد هذا التنظيم شروطاً إدارية وفنية خاصة بعمليات صندوق FITEL .

كما حدد *تنظيم صندوق FITEL* معايير خاصة تتعلق باختيار المناطق التي سوف تتلقى التمويل لمد الخدمة. وتشتمل تلك المناطق على :-

- القرى الريفية (التي يبلغ عدد سكانها أكثر من ٤٠٠ مواطن وأقل من ٣,٠٠٠ مواطن) ،
- وعواصم المقاطعات ،
- والمدن في المناطق ذات الأهمية الاجتماعية العالية (كما حددتها الحكومة) .

ولن يمول صندوق FITEL عملية توسيع الشبكة في الماضي أو في المستقبل ، كما أنه لن يمول تغطية الالتزامات التي تفرضها الحكومة على مؤسسات الاتصالات. ومن ثم تُستثني مؤسسة الاتصالات القديمة من الحصول على الاعتمادات المالية من صندوق FITEL لتمويل التزامات نشر الخدمة . ويشترط هذا التنظيم أيضاً ألا يقدم صندوق FITEL دعماً مباشراً للمشتركين وألا يقدم كذلك تمويلاً للمناطق التي لديها بالفعل خدمات اتصالات خاصة بها .

ويُنقح صندوق FITEL قائمة المشروعات المزمع تنفيذها من خلال تحديد المشروعات التي تحقق أعلى فائدة اجتماعية لكي تحصل على الاستثمارات الخاصة بصندوق FITEL ، وذلك ضمن أشياء أخري . وطبقاً لهذا التنظيم يجب أن يحدد صندوق FITEL قائمة من المشروعات المحددة التي تحصل على الدعم ، ويقدمها للعرض على وزير الاتصالات للموافقة عليها. وما إن يوافق وزير الاتصالات على هذه القائمة ، تعد هيئة OSIPTEL وثائق العطاءات الخاصة بعملية العطاء العام وذلك لاختيار مؤسسات الاتصالات التي سوف تنفذ تلك المشروعات .

وتشمل المنافسة كل من المنافسة المحلية والمنافسة الدولية، حيث يتم الإعلان عن العطاء في الجريدة الرسمية للدولة، وكذلك على الأقل في واحدة من الصحف ذات الانتشار المحلي الواسع . وقد يتم الإعلان عن العطاء في وسائل الإعلام العالمية .

ويتم اختيار صاحب العطاء الذي يعرض الحصول على أقل دعم ليكون صاحب العطاء المقبول ويكون مؤهلاً لتلقي الامتياز لتقديم الخدمات المحددة . ويجب أن يدخل صاحب العطاء المقبول في عقد تمويل يحدد الشروط التي سيقدم صندوق FITEL بموجبها الدعم له .

ويتم تحديد أكبر دعم عند " صافي القيمة الحالية الخاص " المتعلق بكل مشروع . وتقوم هيئة OSIPTEL بتحديد التعريفة الخاصة بخدمات الاتصالات العمومية في الريف، استناداً إلى نظام أقصي سعر،ويتم السماح لمؤسسات الاتصالات بتحديد أسعاراً أقل إذا أرادت ذلك. ويبلغ الحد الأقصى لسعر المكالمات المحلية من الهواتف العمومية في الريف حوالي ٠,٠٥٧ دولار أمريكي للدقيقة. أما سعر المكالمات المحلية من الهواتف العمومية في المدن فيبلغ حوالي ٠,٠٤٨ دولار أمريكي للدقيقة (على أساس أن مدة المكالمة ثلاث دقائق) ، مع زيادة حوالي ٠,٠٢٩ دولار أمريكي لكل دقيقة إضافية . ويتم تحديد رسوم المكالمات المحلية البعيدة بنفس السعر المحدد الخاص بمقدم خدمة المكالمات الخارجية المهيمن .

وتقوم مؤسسات الاتصالات بالتفاوض حول رسوم الربط وإذا لم يتم التوصل إلى أي اتفاق ، يتم تطبيق نظام الربط العام الذي أسسته هيئة OSIPTEL . ويشمل هذا النظام

الشـــروط القائمـــة بـــالفعل الخاصـــة بالأسعار المرتبطة بالتكلفة.

إطار (٦-٢) : معلومات هامة في وثائق عطاء (FITEL)

تحتوي وثائق عطاء FITEL على المعلومات التالية الخاصة بكل مشروع :

- المناطق التي يجب أن تقدم إليها الخدمة ،
- والوصف الفني للخدمة المعروضة ،
- والجدول الزمني للمشروع ، مشتملاً على مواعيد التركيب المتوقعة ،
- والحد الأقصى للدعم الذي يعرضه صندوق FITEL ،
- ونظام التعريفة الذي يتم تطبيقه (انظر المناقشة فيما بعد) ،
- والشكل الفني والمالي والاقتصادي لكل مشروع (أي خطة العمل) ،
- ووصف الموقف الاقتصادي والاجتماعي للمنطقة التي يجب خدمتها ،
- ومعلومات مرتبطة بسند الضمان ،
- ومعلومات مرتبطة بسند الأداء من أجل التشغيل الصحيح للبنية التحتية ،
- والجدول الزمني والإجراءات الخاصة بعملية العطاء ،
- وعملية التقييم الخاصة بالعروض ،
- ونسخة من عقد التمويل ،
- ونسخة من عقد الامتياز (لمدة عشرين عاماً ، غير حصري) ،
- وشروط ومتطلبات أخري .

٢-٥ *نتائج المشروع*

وقـــد بدأ برنامج صندوق FITEL مع المشروع التجريبي للحدود الشمالية ، والذي تم تقديمه في مايو عام ١٩٩٨ ، وقد اشتمل هذا المشروع كاختبار للتحقق من تصميم البرنامج . وقد اشتمل هذا المشروع على ٢١٣ منطقة في أربـــع أقســـام ، حيـــث يبلغ إجمالي السكان فيها حوالي ٥٩,٠٠٠ نســـمة . وقـــد تطلب المشروع تركيب كابينة هاتف عمومية جديدة واحدة في كل منطقة.

وقـــد تـــم حساب الحد الأقصى للدعم الذي يقدمه صندوق FITEL للمشروع التجريبي بأربعة مليون دولار أمريكي. وقـــد فـــاز دعم العطاء البالغ مقداره ١,٦٦ مليون دولار أمريكي بعملية العطاء العامة لخدمة التجمعات المحددة ، ويساوي هذا المبلغ ٤١% من الحد الأقصى للدعم المتاح.

وقـــد أكمـــل صاحب العطاء المقبول تركيب كل الهواتف العمومية المطلوبة في ديسمبر عام ١٩٩٩ . ومن المفهوم أنـــه فـــي هـــذا المـــثال استخدم صاحب العطاء المقبول التكـــنولوجيا الخاصة بالمحطة الأرضية الصغيرة للأقمار الصناعية (VSAT) لتنفيذ هذا المشروع. ويمكن للهواتف العمومية الخاصة بالمشروع أن ترسل وتستقبل المكالمات مـــن والى المشـــتركين ، بمـــا فيهـــا المكالمات المحلية والخارجية من النهايات الطرفية الثابتة والمتنقلة .

وعقـــب تـــنفيذ المشـــروع التجريبي ، تم إدخال عدد من الـــتغييرات على البرنامج ، وتنطبق هذه التغييرات على المشـــروعات المقدمة في ديسمبر عام ١٩٩٩. ويستوجب أحـــد هذه التغييرات أن تقوم مؤسسة الاتصالات التي تم قبول عرضها بتركيب وصيانة مراكز الاتصالات العامة الخاصة بالإنترنت في جميع عواصم المقاطعات وذلك في

المناطق التي تغطيها المشروعات الثلاثة. وقد اشتملت تلك المشروعات الثلاث التي تم عمل مناقصات لها في ديسمبر عام ١٩٩٩ على شرط يقتضي تركيب ١,٩٣٧ هاتف عمومي و ٢٣٦ مركز اتصالات عامة خاصة بالإنترنت .

٢-٦ الإجراءات الخاصة بالعطاء

وقد شجع التغيير الجديد الذي تم إدخاله على المشروع التجريبي مقدمي العطاءات على تقديم عطاءات تخص أكثر من مشروع واحد في نفس الوقت. وتهدف هيئة OSIPTEL إلى تقديم أقل دعم للمشروعات الثلاثة . ومن ثم تبنت الـ OSIPTEL إجراءات خاصة بالعطاء يتم تصميمها لجذب اقتصاديات ضخمة (أي لكي تدفع دعماً أقل إذا كان من الممكن أن تقوم مؤسسة اتصالات واحدة بتنفيذ مشروعين أو ثلاث مشروعات بتكلفة إجمالية أقل من تكلفة تنفيذ مشروع واحد)

وصممت هيئة OSIPTEL عطاءاً يسمح لمقدمي العطاءات بتقديم عطاءات خاصة بأي مجموعة من المشروعات الثلاثة. ويوضح الجدول (٦-٨) والإطار (٦-٣) هذه العملية عن طريق استخدام مثال محدد. ويفترض هذا المثال أن هناك ثلاثة مشروعات (ويشار إليها بالأرقام ١، ٢، ٣) وثلاثة هيئات تقدم العطاءات (ويشار إليها بـ أ ، ب ، ج).

ويوضح المثال في الجدول (٦-٨) والإطار (٦-٣) ، أن مجموعة العطاءات التي تقلل الحجم الإجمالي للدعم إلى الحد الأدنى هي المجموعة الرابعة بإجمالي يصل إلى ١٧٠ . ومن ثم ، يصبح مقدمي العطاءات المقبولة هم مقدم العطاء (أ) للمشروع (٣) حيث يصل حجم العطاءات إلى ٥٠ ، ومقدم العطاء (ب) للمشروعين (١) و (٢) ، ويصل حجم العطاء إلى ١٢٠.

وفي الواقع ، بالنسبة لعملية العطاءات التي باشرها صندوق FITEL في ديسمبر ١٩٩٩ ، قدمت الشركة صاحبة العطاء المقبول عطاءً مجمعاً يصل إلى ١٠,٩٩ مليون دولار أمريكي للعطاءات الثلاثة . وقد كان هذا العطاء أقل من الحد الأقصى للدعم المتاح والذي يقدر بـ ٥٠ مليون دولار أمريكي . ويقدم الجدول (٦-٩) بعض التفاصيل عن المشروعات التي تم تقديم الدعم لها في عام ٢٠٠٠ ، وكذلك اشتمل على طلب تركيب مراكز اتصالات جماعية خاصة بالإنترنت ، وسوف تدمج معها عملية العطاءات الخاصة بالمشروعات المتعددة والمذكورة سابقاً

جدول (٦-٨) مثال على الإجراءات الخاصة بالمشروعات المتعددة

	المشروع (١)	المشروع (٢)	المشروع (٣)	المشروع (١، ٢)	المشروع (١، ٣)	المشروع (٢، ٣)	المشروعات (١، ٢، ٣)
عطاءات مقدم العطاء (أ)	١٠٠		٥٠		١٣٠		
عطاءات مقدم العطاء (ب)	٨٠	٥٠	٦٠	١٢٠	١٣٠	١٠٠	١٨٠
عطاءات مقدم العطاء (ج)	٩٠	٤٥		١٣٠			

وفي سبتمبر ٢٠٠٠ ، قامت هيئة OSIPTEL بتعديل تنظيم صندوق FITEL ، لإدخال إمكانية تمويل الدخول إلى الإنترنت والخدمات الأخرى المتطورة بشكل رسمي، بالإضافة إلى أشياء أخري . وقام التنظيم الجديد أيضاً بتوسيع نطاق التغطية الجغرافية والتشغيلية الخاصة بصندوق التمويل. وفي الواقع ، يمكن الآن لتنظيم صندوق FITEL أن يقدم تمويلاً في الوقت الحالي للمناطق التي لديها إتاحة محدودة لخدمات الاتصالات ، وليس من المتوقع أن تستفيد بالكامل من المنافسة في المستقبل القريب . هذا بالإضافة إلى انه يتم السماح لنظام صندوق FITEL بأن يقدم تمويلاً لتشغيل وصيانة الخدمات المحددة ، وليس فقط تركيب تلك الخدمات كما كان الحال سابقاً .

الإطار (٦-٣) : عملية تقييم العطاءات

مثال على عملية التقييم (العطاءات المتعددة)

الخطوة الأولى : حدد الحد الأدنى للدعم المطلوب لكل مشروع أو لمجموعة من المشروعات:-

الحد الأدنى (المشروع ١) = ٨٠

الحد الأدنى (المشروع ٢) = ٤٥

الحد الأدنى (المشروع ٣) = ٥٠

الحد الأدنى (المشروعات ١ ، ٢) = ١٢٠

الحد الأدنى (المشروعات ١ ، ٣) = ١٣٠

الحد الأدنى (المشروعات ٢ ، ٣) = ١٠٠

الحد الأدنى (المشروعات ١ ، ٢ ، ٣) = ١٨٠

الخطوة الثانية: هذه المرة قارن بين الحد الأدنى للدعم المطلوب للمشروعات الثلاثة استناداً إلى المجموعات المؤتلفة الممكنة التالية:

المجموعة (١) : مجموع (الحد الأدنى (المشروع ١) + الحد الأدنى (المشروع ٢) + الحد الأدنى (المشروع ٣)) = ١٧٥

المجموعة (٢) : مجموع (الحد الأدنى (المشروع ١) + الحد الأدنى (المشروعين ٢، ٣)) = ١٨٠

المجموعة (٣) : مجموع (الحد الأدنى (المشروع ٢) + الحد الأدنى (المشروعين ١، ٣) = ١٧٥

المجموعة (٤) : مجموع (الحد الأدنى (المشروع ٣) + الحد الأدنى (المشروعين ١، ٢)) = ١٧٠

المجموعة (٥) : مجموع (المشروعات ١، ٢ ، ٣) = ١٨٠

الجدول (٦-٩) : المشروعات التي تم تقديم العطاءات لها في ديسمبر ١٩٩٩

المشروع	المناطق	المواطنون في المناطق (K)	الحد الأقصى للدعم (مقدرة بمليون دولار أمريكي)	الدعم المقدم (مقدر بمليون دولار أمريكي)
الجنوب	٥٣٤	١٣٦	١٤,٠	–
وسط الجنوب	١٠٢٩	٣٠٣	٢٧,٠	–
غابات الشمال	٣٧٤	١٤١	٩,٠	–
الإجمالي	١٩٣٧	٥٨٠	٥٠,٠	١٠,٩٩

٣- المفوضية الأوروبية

أصدرت المفوضية الأوروبية بياناً في نوفمبر ١٩٩٣ بشأن تطوير الخدمة الشاملة في البيئة التنافسية وذلك وفقاً لسياسات التطوير الجديدة في قطاع الاتصالات.وقد أدي ذلك البيان إلى موافقة الاتحاد الأوروبي على الموضوعات الرئيسية المتعلقة بالشمولية ، وتشتمل تلك الموضوعات على نطاق الخدمة الشاملة ، واختيار الطرق الخاصة بالتكلفة لتحديد التكاليف الحقيقية للخدمة الشاملة (إن وجدت) ، والآليات المحتملة لتمويل الخدمة الشاملة . وسيتم مناقشة كل تلك الموضوعات فيما بعد .

وقد أعلنت المفوضية الأوروبية أن الدول الأعضاء لديها الحرية في اختيار مدخل الخدمة الشاملة الخاص بها ضمن ثلاثة اختيارات ويجب أن يستند تفضيلها للاختيار الوطني على أساس طريقة تحديد التكاليف التي حددتها المفوضية . وتشتمل تلك الاختيارات على التالي :

- ليس من المطلوب تمويل الخدمة الشاملة (أي التزامات الخدمة الشاملة لا تمثل عبئاً غير عادل بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المحددة التي تقدم الخدمة الشاملة).
- أو تمثل التزامات الخدمة الشاملة عبئاً غير عادل بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المحددة ، ولكن تختار الدولة تمويلها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .
- أو تعتبر الخدمة الشاملة عبئاً غير عادل على مؤسسات الاتصالات المحددة ، ويجب وجود برنامج محدد خاص بآليات تمويل الخدمة الشاملة .وفي هذه الحالة يجب أن يتوافق البرنامج القومي مع قانون المجموعة الأوروبية .

٣-١ *نطاق الخدمة الشاملة*

قامت المفوضية الأوروبية بتعريف الخدمة الشاملة في *توجيه الربط* على أنها الحد الأدنى من مجموعة الخدمات ذات الجودة المحددة التي تكون متاحة لكل المستخدمين بغض النظر عن الموقع الجغرافي ، وفي ضوء الشروط الوطنية المحددة ، وتكون متوفرة بسعر مناسب .

وفي أكثر الإصدارات حداثة للتوجيه بشأن التزود بشبكة مفتوحة للمكالمات الهاتفية الصوتية ، قامت المفوضية الأوروبية بتعريف الخدمة الشاملة لتتضمن :

- توفير خدمة اتصال هاتفي صوتي عبر وسيلة ربط ثابتة والتي سوف تسمح أيضاً بتشغيل الفاكس والمودم،
- وخدمات مساعدة عامل التحويلة ،
- وتوفير خدمات البحث في الدليل وخدمات الطوارئ (وتشمل توفير دليل المشتركين) ،
- وتوفير هواتف العملة العمومية .

وقد لاحظت المفوضية الأوروبية أن مفهوم الخدمة الشاملة قد يتطور مع تقدم التكنولوجيا ، ومع تغيير احتياجات وتوقعات المواطنين في الدول الأعضاء. ووفقاً لذلك ، قد يحتاج نطاق الخدمة الشاملة لإعادة تعريفه في المستقبل (انظر المناقشة فيما بعد)

٣-٢ *طريقة حساب التكلفة*

ويوضح توجيه الربط أن نظم الخدمة الشاملة يجب أن تستند إلى التكلفة الصافية الخاصة بالتزامات الخدمة الشاملة. ويجب أن تقوم الهيئة التنظيمية الوطنية (NRA) في الدول الأعضاء بالتدقيق في التكلفة الصافية. كما يجب أن يستند كل من حساب التكلفة الشاملة وبنية الآلية التي

تتبناها الهيئة التنظيمية الوطنية إلى معايير وأهداف متناسبة تتسم بالموضوعية والشفافية وعدم التمييز.

ووفقاً لهذا التوجيه ، يجب أن يتم حساب تكاليف الخدمة الشاملة ، من حيث المبدأ ، استناداً إلى المنهج الخاص بمتوسط التكلفة المتزايدة على المدى البعيد (LRAIC). وقد تم تبرير وجود آليات تمويل الخدمة الشاملة عندما تم اعتبار أن التكلفة الصافية لالتزامات الخدمة الشاملة تمثل عبئاً غير عادل على مؤسسات الاتصالات المسند إليها ذلك الالتزام من قبل الهيئات التنظيمية الوطنية (NRA)

وتري المفوضية الأوروبية أن تقييم التكاليف الصافية للخدمة الشاملة يجب أن يكون دقيقاً جداً . ويجب أن يأخذ حساب التكاليف الصافية في الاعتبار كل المكاسب التي تحصل عليها مؤسسة الاتصالات من توفير الخدمة الشاملة .

٣-٣ *آليات تمويل التزامات الخدمات الشاملة*

ويشترط *توجيه الربط* وجوب أن تأخذ نظم الخدمة الشاملة الوطنية الشكل التالي :

- إنشاء صندوق تمويل الخدمة الشاملة على المستوي الوطني ،
- و وضع نظام خاص بالرسوم الإضافية والتي يتم تحصيلها مباشرةً من قِبَل مؤسسات الاتصالات المسئولة عن تقديم الخدمة .
- أو مجموعة من العناصر الخاصة بكلتي الآليتين .

صندوق تمويل الخدمة الشاملة : يقدم الصندوق مساهمات لمؤسسات الاتصالات ومقدمي الخدمة الذين يجب أن يسهموا في تقديم الخدمة. ثم يتم تحويل الاعتمادات المالية إلى مؤسسات الاتصالات المخولة لتلقي مدفوعات الخدمة الشاملة . ويجب أن يقوم كيان مستقل عن الأطراف التي تشارك وتستفيد من صندوق التمويل بإدارته . وتتولى الهيئة التنظيمية الوطنية التحقق من التكلفة الصافية الخاصة بالتزامات الخدمة الشاملة .

الرسوم الإضافية : قد يتم إضافة رسم خاص بالخدمة الشاملة الإضافية لرسوم الربط وذلك لتعويض التكلفة الصافية لالتزامات الخدمة الشاملة . ويجب أن يتم التمييز بين تلك الرسوم ورسوم الربط . ويجب أن تضمن الهيئة التنظيمية الوطنية أن تلك المساهمات :

- يتم وضعها بطريقة مناسبة تتسم بالشفافية وعدم التمييز ،
- ألا يوجد تعارض في المصالح بين النشاطات التجارية لمؤسسة الاتصالات من ناحية ، ودورها في تحصيل الرسوم الإضافية من المنافسين من ناحية أخري .

ويري توجيه الربط أن الهيئات التي توفر شبكات اتصالات عمومية فقط و/أو توفر خدمات اتصالات هاتفية صوتية عامة قد يُطلب منها أن تساهم في صندوق تمويل الخدمة الشاملة أو أن تدفع رسوماً إضافية . ويستند ذلك إلى عدد من العوامل ، منها ، أولاً : يجب توزيع تلك المساهمات بين الشركات المتنافسة في السوق طبقاً لنشاطهم في السوق المقابل. بالإضافة إلى ذلك ، يجب تصميم آلية تحصيل لمنع المساهمات المزدوجة ، مع ملاحظة أن المفوضية الأوروبية اعتبرت أن استخدام الرسوم الإضافية إجراء انتقالي فقط ويجب إلغاؤه .

قد تقوم برامج الخدمة الشاملة فقط بتمويل التزامات الخدمة المتضمنة في تعريف المفوضية الأوروبية للخدمة الشاملة . وقد تفرض الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التزامات أخري على شركات الاتصالات ، كما أنها قد تمول تلك الالتزامات وفقاً لقانون المفوضية

(ويشتمل على مبادئ المنافسة العادلة) ، ولكن قد لا تطلب الدول الأعضاء من الشركات المتنافسة في السوق أن تساهم في التكاليف الناتجة .

وفي نوفمبر ١٩٩٦ ، أصدرت المفوضية بياناً بخصوص معايير تقييم برامج الخدمة الشاملة . وتقدم هذه الوثيقة إرشادات أكثر تفصيلاً للمظاهر المختلفة للخدمة الشاملة ، بما فيها بعض الموضوعات التي يتم مناقشتها في هذا القسم .

٣-٤ الوضع الحالي لالتزامات الخدمة الشاملة في الاتحاد الأوروبي

انتهت المفوضية الأوروبية في فبراير عام ١٩٩٨ من *تقرير المراقبة الأول بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات في الاتحاد الأوروبي*. وقد توصل هذا التقرير إلى أنه من السابق لأوانه طرح مسألة توسيع نطاق التزامات الخدمة الشاملة في تلك المرحلة ، وذلك ضمن أشياء أخري كما أعلنت المفوضية في أحدث بياناتها أن توفير الخدمة الشاملة لا يبدو أنه يخلق عبئاً مفرطاً على مؤسسات الاتصالات المحددة في الدول الأعضاء .

وعملياً ، لم تقم الغالبية العظمي من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بوضع آليات محددة بشأن التزامات الخدمة الشاملة . وقد قرر البعض أن أي عبء مرتبط بالخدمة الشاملة يعتبر عبئاً بسيطاً جداً بحيث لا يمكن أن يكون غير عادل بالنسبة لمؤسسات الاتصالات المعنية. بينما يري البعض أن عبء التزامات الخدمة الشاملة لا يبرر النفقات الإدارية الإضافية العامة الخاصة بآلية محددة .

٤- المملكة المتحدة

تعتبر المملكة المتحدة (UK) دراسة حالة ممتعة ضمن الاتجاه العام للاتحاد الأوروبي بشأن موضوعات التزامات الخدمة الشاملة . وقد قررت الهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة ، ويطلق عليها OFTEL ، ألا يقوم مقدم الخدمة الشاملة ، بريتيش تيليكوم (BT) ، بتمويل الخدمة الشاملة المحددة ، ويستند هذا القرار إلى الاستنتاج الذي تم الوصول إليه بأن الالتزامات بالخدمة الشاملة لا تمثل عبئاً غير عادل على شركة بريتيش تيليكوم .

٤-١ الخلفية

وفى ديسمبر عام ١٩٩٤ ، أصدرت الهيئة التنظيمية للاتصالات في المملكة المتحدة وثيقة استشارية لبحث تطور الهيكل التنظيمي للاتصالات في المملكة المتحدة. كما بحثت تلك الوثيقة نظام الربط و رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة الذي تقدم تمويل الخدمة الشاملة في المملكة المتحدة في ذلك الوقت . وقامت مؤسسات الاتصالات التي تقوم بالربط بتحديد رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة لتغطية وسداد العجز الذي تتعرض له شركة بريتش تيلكوم نتيجةً لتوفير خدمات الإتاحة. كما حددت الوثيقة الاستشارية عدداً من الاختيارات لمواجهة المخاوف حول رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة . وقد اشتملت تلك الاختيارات على إلغاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة ، واستبدالها ، إذا لزم الأمر ، بالآليات الأخرى لتمويل الخدمة الشاملة .

وفى يوليو ١٩٩٥ ، قررت الهيئة التنظيمية للاتصالات إلغاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة من عام ١٩٩٧ وما بعدها وبالوصول إلى هذا القرار ، حددت الهيئة التنظيمية للاتصالات المشكلات الحساسة المتعلقة برسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة في المملكة المتحدة . ففي البداية يتم حساب التكاليف الصافية للخدمة الشاملة في المملكة المتحدة استناداً إلى التكاليف التاريخية المحددة بالكامل وليس بطريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل.هذا بالإضافة إلى أن نظام رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة كان معقداً ويصعب إدارته . كما توصلت الهيئة التنظيمية للاتصالات أيضاً إلى أن رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة تعتبر مصدراً رئيسياً للشك بالنسبة لمؤسسات الاتصالات الجديدة المحتمل تواجدها في السوق ، لأن مؤسسة الاتصالات القديمة ، وهى شركة بريتيش تيليكوم ، كانت مسئولة عن حساب رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة. وأخيراً ، عبرت الهيئة التنظيمية للاتصالات عن مخاوفها في أن بقاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة قد يؤدى إلى حدوث اضطراب ملحوظ في السوق .

٤-٢ مكاسب تقديم الخدمة الشاملة

عندما قررت الهيئة التنظيمية للاتصالات أنه يجب إلغاء رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة حتى عام ١٩٩٧ ، اضطرت إلى تحديد ما إذا كانت الالتزامات بالخدمة الشاملة التي تقدمها شركة بريتيش تيليكوم تشكل عبئاً غير عادل وإذا كان ذلك صحيحاً، فإن هذا العبء من شأنه أن يبرر إنشاء آلية تمويل محددة، وذلك استناداً إلى التطبيق الخاص بالمفوضية الأوروبية .

وفى فبراير ١٩٩٧ ، توصلت الهيئة التنظيمية للاتصالات، آخذة في الاعتبار المكاسب التي سوف تعود على شركة بريتيش تيليكوم لتقديم الخدمة الشاملة ، إلى

استنتاج أوّلي بأنه لا توجد تكلفة صافية معتمدة لالتزامات الخدمة الشاملة. ووفقاً لذلك ، قررت الهيئة التنظيمية للاتصالات أنه لم يكن هناك أي مبرر لإنشاء آلية تمويل خاصة بالتزامات الخدمة الشاملة ، على الأقل على المدى القريب . وأكدت الهيئة التنظيمية للاتصالات على هذا الاستنتاج الأوليّ في يوليو عام ١٩٩٧ . حددت الهيئة التنظيمية للاتصالات بعض المكاسب التي تعود على مؤسسات الاتصالات لكونهم مقدمي الخدمة الشاملة ، وذلك خلال عملية تحديد تكلفة الخدمة الشاملة . وقد تم تلخيص تلك المكاسب في الإطار (٦-٤) .

٤-٣ حساب التكلفة الصافية لالتزامات الخدمة الشاملة

يقدم الجدول (٦-١٠) تقديرين قامت الهيئة التنظيمية للاتصالات بوضعهما بشأن التكلفة الصافية والمكاسب التي تعود على مقدم التزامات الخدمة الشاملة . وتستند تقديرات التكلفة الشاملة إلى مناهج التكلفة القياسية وحساب العائدات ، والتي تتماشى مع توجيهات المفوضية الأوروبية . وضمن العديد من أنماط المكاسب المحتملة ، قامت الهيئة التنظيمية للاتصالات بتقدير قيمة الآتي : آثار دورة الحياة، الانتشار ، سمعة المؤسسة (تعزيز العلامة التجارية) ، والتسويق من خلال كبائن الاتصالات العمومية .

وقد كشفت الهيئة التنظيمية للاتصالات في فبراير ١٩٩٧ عن التقديرات الأصلية . وفى هذه الحالة ، تم تقدير إجمالي المكاسب غير الملموسة من (١٠٢ - ١٥١ مليون جنيه إسترليني) ، لتتعدى إجمالي التكلفة الصافية (٤٥ - ٦٥ مليون جنيه إسترليني) . وقد اشتمل الجدول (٦-١٠) على تلك التقديرات .

وفى يوليو ١٩٩٩، أصدرت الهيئة التنظيمية للاتصالات وثيقة استشارية لإعادة النظر في موضوعات الخدمة الشاملة. واشتملت هذه الوثيقة على التقديرات المعدّلة للتكلفة الصافية والمكاسب الصافية الخاصة بالتزامات الخدمة الشاملة .

ويوضح الجدول (٦-١٠) تلك التقديرات المعدّلة. ولفتت الهيئة التنظيمية للاتصالات الانتباه إلى أن الموازنة بين التكاليف و المكاسب أصبحت أكثر قرباً مما تم تقديره سابقاً . ولكن احتفظت الهيئة التنظيمية للاتصالات برؤيتها الخاصة بأنه لا داعي لإنشاء صندوق تمويل الخدمة الشاملة لتقتسم تكاليف الالتزامات بالخدمة الشاملة مع مؤسسات الاتصالات الأخرى . وفى سبتمبر ٢٠٠٠ ، صرحت الهيئة التنظيمية للاتصالات باعتقادها أن التزامات الخدمة الشاملة لا تشكل عبئاً غير عادل على بريتيش تيليكوم . وتتوقع الهيئة التنظيمية للاتصالات أن تكون قادرة على إصدار بيان محدد حول هذا الموضوع في ربيع عام ٢٠٠١.

اطار٦-٤ المكاسب التي تعود على مقدم الخدمة الشاملة

- سمعة افضل للشركة ؛
- التسويق و التعريف بالاسم التجاري ؛
- توفير البيانات المتعلقة باستخدام العملاء للهواتف و الطلب على هذا الاستخدام؛
- المكاسب المتعلقة بدورة حياة العميل. يشير تأثير دورة الحياة إلى تأثير استناد القرار على صافي القيمة الحالية (NPV) للمشروع التجاري قيد البحث، بدلا من الفرق الحالي بين التكلفة و العائدات؛
- يقدم الانتشار فائدة تسويقية لمؤسسة اتصالات ما داخل منطقة تقديم خدماتها التقليدية، حيث يعرف جميع العملاء انه يمكنهم طلب خدمات هاتفية من مؤسسة الاتصالات مهما كان موقعهم في منطقة تقديم الخدمة؛
- تجنب خسارة العمل التجاري من خلال تكوين انطباع سيئ أو فقدان الثقة نتيجة انقطاع الخدمة عن المشتركين أو إحباطهم.
- تجنب تكاليف انقطاع الخدمة.
- خفض تكاليف التخطيط.

جدول ٦-١٠: التكلفة السنوية الصافية و فوائد تقديم الخدمة الشاملة

	التقديرات الأصلية (فبراير ١٩٩٧) (مليون جنيه إسترليني)	التقديرات المعدلة (يوليو ١٩٩٩) (مليون جنيه إسترليني)
المكاسب		
دورة الحياة	١-١٠	٠
الانتشار	٤٠-٨٠	٠
سمعة المؤسسة	٥٠	٥٠
كبائن الاتصالات	١١	١١
إجمالي المكاسب	١٠٢-١٥١	٦١
التكلفة الإجمالية الصافية (تقليديا)	٤٥-٦٥	٥٣-٧٣

٥- أسبانيا

تعد أسبانيا واحدة من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي التي أدخلت الأحكام القانونية المتعلقة بشأن آلية لتمويل الخدمة الشاملة. إلا أن أسبانيا، مثل معظم الدول الأعضاء ، لم تضع هذه الآلية موضع التنفيذ.

٥-١ *التشريع*

أجرى قانون الاتصالات العامة الأسباني لعام ١٩٩٨ (القانون) مراجعة شاملة للإطار القانوني لقطاع الاتصالات في أسبانيا . كان الهدف الرئيسي من هذه المراجعات هو تسهيل التحرير الاقتصادي الكامل لهذا القطاع. وكذلك تضمين توجيهات كثيرة للمفوضية الأوروبية في القانون الأسباني. يحدد القسم الثالث من القانون الإطار القانوني لتنظيمات الخدمة الشاملة و تمويلها في أسبانيا.

ينص القسم الثالث من القانون على خضوع المؤسسات التي تقدم خدمة الاتصالات للجمهور وكذلك المؤسسات التي تُشغل شبكات الاتصالات التي يتطلب تشغيلها رخصة منفصلة ، لالتزامات خدمة عامة؛ ويوجد ثلاثة فئات من التزامات الخدمة العامة : خدمات الاتصالات الشاملة (UTS) ؛ وخدمات الاتصالات الإجبارية؛ و التزامات الخدمة العامة الأخرى . تشمل التزامات الخدمة العامة التليكس، و الخطوط المؤجرة ، و الخدمات المتقدمة . يوفر القانون إمكانية التمويل الخارجي لخدمة الاتصالات الشاملة فقط.

يتم تعريف خدمات الاتصالات الشاملة ("UTS") على أنها مجموعة من خدمات الاتصالات ذات جودة محددة متاحة لكافة المستخدمين بغض النظر عن موقعهم الجغرافي بسعر يمكنهم دفعه، ويتفق هذا التعريف مع تعريف المفوضية الأوروبية، وينص القانون على أن الخدمات التي يشملها مفهوم خدمات الاتصالات الشاملة يمكن أن يضاف إليها أو تعديلها لتأخذ في اعتبارها التطورات التكنولوجية.

ومن البداية يجب أن تشمل خدمات الاتصالات الشاملة على العناصر التالية:

- حق كافة المواطنين في أن يرتبطوا مع شبكة عمومية ثابتة وفى الدخول إلى خدمة هاتفية عمومية ثابتة متاحة للجمهور؛
- حق مشتركي الهاتف في تسلم دليل للهاتف مطبوع وحديث بدون مقابل؛
- توفير عدد كاف من الهواتف العمومية؛
- حق المشتركين المعاقين أو ذوى الاحتياجات الاجتماعية الخاصة في الدخول إلى خدمة هاتفية ثابتة متاحة للجمهور بنفس شروط المشتركين الآخرين.

ينص القانون على أن أي مؤسسة اتصالات مهيمنة في منطقة جغرافية محددة مكلفة بتقديم أي من الخدمات التي تشملها تعريفة الاتصالات الشاملة. تخول الهيئة التنظيمية للاتصالات، CMT، لتحديد ما إذا كان ينتج عن خدمات الاتصالات الشاملة المخصصة لمؤسسات اتصالات بعينها عيوب ناشئة عن المنافسة. إذا ما حددت CMT ذلك، سيتم تأسيس آلية تمويل للخدمة الشاملة (الصندوق القومي لتمويل الخدمة الشاملة) لتوزيع التكلفة الصافية

لتقديم الخدمة الشاملة على مؤسسات الاتصالات. سوف تتم إدارة الصندوق و الأشراف علية بواسطة CMT.

يحدد القانون طريقة لحساب التكلفة الصافية للخدمة الشاملة. يتوافق مدخل القانون مع توجيهات المفوضية الأوروبية ، و الذي إذا ما تم تطبيقها فسوف يحدد مخطط المساهمة المحدد بواسطة CMT. وكما ذكر من قبل سوف يساهم فقط في آلية تمويل الخدمة الشاملة المؤسسات التي تقدم خدمات الاتصالات المتاحة للجمهور وكذلك المؤسسات التي تشغل شبكات الاتصالات العمومية. إلا أن، القانون يسمح لـ CMT بإعفاء مؤسسات اتصالات معينة من الالتزام بالمساهمة، لتشجيع إدخال تقنيات جديدة أو تطوير منافسة فعالة.

٥-٢ التنظيمات

في يوليو ١٩٩٨ تم التصديق على تنظيم لتنفيذ القسم الثالث من القانون. يحدد التنظيم بتفصيل أكثر المجموعة الأولى من الخدمات التي تتضمنها خدمات الاتصالات الشاملة. وهو يحدد أيضا جودة خدمات الاتصالات الشاملة و المواصفات الفنية و يحدد إطاراً لتحديد إمكانية تقديم خدمات الاتصالات الشاملة.

يفوض التنظيم الوزير المسئول عن الاتصالات لإجراء مشاورات عامة لتحديد إذا كان هناك مؤسسات اتصالات معنية بتقديم بعض أو كل الخدمات الموجودة ضمن خدمات الاتصالات الشاملة في مناطق جغرافية محددة. يجب إجراء هذه العملية مرة واحدة في السنة على الأقل قبل بلورة الشرط المحدد لتقديم الخدمة الشاملة، وطبقاً لهذه المادة، يمكن للوزير عمل مناقصة تنافسية لتحديد مقدم الخدمة الشاملة لتلك المنطقة. سوف يعطى ترخيص الخدمة الشاملة إلى مؤسسة الاتصالات التي تقدم الخدمة بأفضل شروط، ويشمل ذلك عرضها لتقديم الخدمة الشاملة طبقا للتكلفة الصافية.

يحدد التنظيم طريقة تفصيلية لحساب التكلفة الصافية لتقديم الخدمة الشاملة، ويتم تحديد الإجراءات بواسطة CMT لتحديد المكاسب غير المالية المتوقع أن تصبح من حق مؤسسة الاتصالات التي وقع عليها الاختيار لتقديم الخدمة الشاملة. ويحدد أيضا التنظيم الشروط التفصيلية لتمويل الخدمة الشاملة بما فيها توزيع أى مساهمات وكذلك إدارة صندوق التمويل.

في ٣ يونيو ١٩٩٩، أصدرت CMT قراراً بتحديد مؤسسات الاتصالات المهيمنة في ثلاث أسواق وطنية (الخدمة الهاتفية الثابتة، و الخطوط المؤجرة ، وخدمة الهاتف المحمول). في السوقين الأولين حددت CMT تليفونيكا كمؤسسة اتصالات مهيمنة (لها حصة سوقية اكبر من ٩٥% في السوقين معا)، وبالنسبة للسوق الثالث حددت CMT تليفونيكا موفيل وأيرتيل كمؤسسات اتصالات مهيمنة .

منذ تحديدها كمؤسسة اتصالات مهيمنة في أسواق خدمة الاتصالات الشاملة، يجب أن تحسب الآن تليفونيكا التكلفة الصافية لالتزامات الخدمة الشاملة وتقدم التماساً إلى CMT لتقرر أن التزامات الخدمة الشاملة المفروضة عليها تضع الشركة في وضع غير موات من وجهه نظر المنافسة، ويؤدى هذا التحرك إلى تأسيس نظام تفصيلي للخدمة الشاملة وفقا للقانون.

٦- دول وسط وشرق أوروبا (CEE) وكومنولث الدول المستقلة (CIS):

يقدم هذا القسم نظرة شاملة عالية المستوى عن سياسات الخدمة الشاملة في دول وسط و شرق أوروبا (CEE) وكومنولث الدول المستقلة (CIS).

باختصار، في هذه الدول ليس هناك تعريف لمفاهيم التزامات الخدمة الشاملة (USO) والإتاحة الشاملة للشبكة بطريقة تمكن من تنفيذ محدد لآليات التمويل الشامل. هناك خطط لتنفيذ ميزانيات الشمولية في بعض الدول في الإقليم ، إلا أن أكثر آليات التمويل انتشاراً في المنطقة هي :

- تحويل الدعم بين الخدمات عن طريق مؤسسة الاتصالات التي تنفذ التزامات الخدمة الشاملة(USO)
- التزامات أداء ونشر الخدمة (وذلك في البلاد التي قامت حديثاً بخصخصة مؤسسات الاتصالات القديمة).

٦-١ مقدمة

هناك تغيرات هامة في مستوى التنمية الاقتصادية وتنمية خدمات الاتصالات في دول هذا الإقليم، وكانت جميع الدول في الإقليم حتى العقد الماضي تتمتع بأنظمة الاحتكار المملوكة للدولة. ومنذ ذلك الوقت قام البعض بالخصخصة باستخدام نماذج مختلفة، على حين لم يقم آخرون بالخصخصة، وقام البعض بفتح أسواق الاتصالات نسبياً، وظلت أسواق أخرى مغلقة، خاصة في الأسواق الأساسية الخاصة بالخطوط السلكية .

أصبحت سياسات وممارسات الاتحاد الأوروبي بشكل متزايد نموذجاً لتطوير سياسات الاتصالات في الإقليم.

وتتطلب عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أن تتبنى الدول توجيهات المفوضية الأوروبية بخصوص السياسات والتنظيمات والقواعد التنظيمية، بما فيها التوجيهات الخاصة بالخدمة الشاملة، وتقدم الأقسام اللاحقة نظرة عامة عن سياسات الخدمة الشاملة في المناطق التابعة لدول وسط وشرق أوروبا وكومنولث الدول المستقلة .

٦-٢ دول المرتبة الأولى التي تنضم للاتحاد الأوروبي من دول شرق ووسط أوروبا

وقعت دول المرتبة الأولى الخمس ، وهى جمهورية التشيك والمجر واستونيا وبولندا وسلوفينيا، وثائق شراكة للانضمام للاتحاد الأوروبي. وتعتبر المفوضية الأوروبية هذه الدول هي الأكثر شبهاً بها من حيث تطوير السياسات و الاقتصاد ، ولذا ستصبح هذه الدول هى أول من ينضم للاتحاد الأوروبي في المنطقة.

وفى هذه الدول، يعد قطاع الاتصالات متطوراً إلى حد بعيد في هذه البلاد. وتساعد الاتصالات المحلية وسياسات القطاع عموماً على ازدياد المنافسة و اشتراك القطاع الخاص. اعتمدت هذه الدول عامة على المنح المتبادلة بين مؤسسات الاتصالات المحلية للنهوض بأهداف الخدمة الشاملة. قامت الدول التي خصخصت مؤسسات اتصالاتها القديمة بفرض التزامات على تقديم الخدمات من أجل النهوض بالخدمة الشاملة .

عند إرساء قواعد الخدمة الشاملة الجديدة في هذه البلاد يجب أن تتفق الخطط الخاصة بها مع تلك الخاصة بالمفوضية الأوروبية، وفى بولندا على سبيل المثال خططت الحكومة لاستبدال قانون البريد و الاتصالات

الحالي بقانون منفصل لكل مجال على حدة وتم تنفيذ القانونين الجديدين بنهاية عام ٢٠٠٠. يرسى قانون الاتصالات الجديد قواعد نظام جديد للخدمة الشاملة. يساعد هذا النظام على تنفيذ تمويل للخدمة الشاملة، و الذي يُطلق عليه Fundusz Uslug Powszechnych . يهدف تمويل الخدمة الشاملة إلى زيادة الانتفاع بالخدمات الشاملة للاتصالات في الأماكن الأقل تطويراً في بولندا، وبخاصة المناطق الريفية.

بطريقة مشابهة، لا تتعامل التنظيمات القديمة في جمهورية التشيك مع مفهوم الخدمة الشاملة على وجه الخصوص، ويتم تعريف هذا المفهوم في قانون جديد للاتصالات، والذي هو قيد التحضير الآن، ويتم التجهيز أيضاً لنظام جديد للخدمة الشاملة في المجر.

٦-٣ دول المرتبة الثانية في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في دول شرق ووسط أوروبا:

دول المرتبة الثانية التي ستنضم إلى الاتحاد الأوروبي هي بلغاريا ولاتفيا وليتوانيا ورومانيا وجمهورية السلوفاك. وقعت هذه الدول الخمس أيضاً على وثائق شراكة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومن المحتمل أن تصبح من أعضاء الاتحاد الأوروبي بعد فترة من انضمام دول المرتبة الأولى له. ترى المفوضية الأوروبية وجوب القيام بتجهيزات أكثر للعمل على توافق السياسات والإطارات التنظيمية الخاصة بدول المرتبة الثانية مع تلك الخاصة بالاتحاد الأوروبي.

ومثل دول المرتبة الأولى، اعتمدت دول المرتبة الثانية بوجه عام على تحويل الدعم بين خدمات الاتصالات المنوطة بها مؤسسات الاتصالات القديمة للنهوض بالخدمة الشاملة.وقد قامت الدول التي اتبعت طريق الخصخصة أيضاً بفرض الالتزامات على تقديم الخدمات. فعلى سبيل المثال تم فرض التزامات تقديم خدمات الشبكة على شركة "لاتيليكوم"، وهى مؤسسة الاتصالات الرئيسية في لاتفيا، حين تمت خصخصتها.

بدأت بعض دول المرتبة الثانية في تعريف أنظمة أكثر تحديداً للخدمة الشاملة. تتضمن سياسات قطاع الاتصالات في بلغاريا، على سبيل المثال، مبادئ الخدمة الشاملة التي تتفق مع مبادئ الاتحاد الأوروبي. ويتم الآن التحضير لسياسات محددة للخدمة الشاملة، ولكن التعريف البلغارى المؤقت للخدمة الشاملة يشبه تعريف الاتحاد الأوروبي. وفى الوقت الحاضر يتم فرض التزامات الخدمة الشاملة (USO) على مؤسسة الاتصالات الرئيسية، وهى الشركة البلغارية للاتصالات.

٦-٤- دول وسط وشرق أوروبا التي لم تنضم للاتحاد الأوروبى

لم تقم الدول الأخرى بشرق ووسط أوروبا، وهى ألبانيا و البوسنة وكرواتيا ومقدونيا وتركيا، بالتوقيع بعد على وثائق شراكة للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، ولكنها تخطط للقيام بذلك . قامت تركيا بالالتزام باتفاقية منظمة التجارة العالمية (WTO) بشأن الاتصالات الأساسية، وتستعد لخصخصة مؤسسة الاتصالات الوطنية العريقة . تأثرت الدول الأخرى في هذه المجموعة بالحرب والنزاعات المدنية التي دمرت جزءاً هاماً من البنية التحتية للاتصالات هناك وليس لدى دول هذه المجموعة

بوجه عام تعريفات محددة للخدمة الشاملة، وهى عموماً تريد من مؤسسات الاتصالات القديمة هناك تحويل الدعم من الخدمات التي لها هامش ربح عالٍ، مثل الخدمات الدولية،للاستمرار في تقديم الخدمات.

٦-٥- كومنولث دول الاتحاد السوفيتي السابق المستقلة (CIS)

دول الاتحاد السوفيتي السابق المستقلة هي أرمينيا و أزبيجان وجمهورية قرغيزيا ومولدافيا و روسيا وطاجيكستان وتركمنستان و أوكرانيا و أوزبكستان وعموماً لا يتم وضع تعريف محدد للخدمة الشاملة، ولا يتم تعريفه بطريقة تتطلب تنفيذ آلية معينة لتمويل الخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة . إن الخدمة الشاملة ليست محددة بدقة أو ليست محددة بطريقة تحدد آلية محددة لتمويل الخدمة الشاملة أو الإتاحة الشاملة . ويتم تطبيق النموذج التقليدي لتحويل الدعم بين الخدمات بواسطة مؤسسة الاتصالات القديمة في كومنولث الدول المستقلة. ومع تطبيق الخصخصة، يتم فرض واجبات تقديم خدمات الشبكة على مؤسسة الاتصالات التي تمت خصخصتها.

٧- كندا

بدا برنامج كندا الرئيسي للخدمة الشاملة في ١٩٩٢. وقد تم وضعه بواسطة الهيئة التنظيمية الاتحادية للاتصالات، المجلس الكندي للإذاعة و التليفزيون و الاتصالات (CRTC) ، كجزء من قرارها بالترخيص باستخدام تسهيلات المكالمات الخارجية التي تعتمد على بنيتها التحتية للمنافسين.

في ظل النظام الكندي الأصلي للخدمة الشاملة، تدفع مؤسسات الاتصالات التي تقدم تسهيلات المكالمات الخارجية "رسوم مساهمة" لتدعيم التزامات الخدمة الشاملة لمؤسسة الاتصالات القديمة . التكلفة الصافية لالتزامات الخدمة الشاملة عبارة عن عجز الإتاحة الناشئ بواسطة مؤسسات الاتصالات التي تنفذ التزامات الخدمة الشاملة نتيجة لتقاضى الأسعار المحددة لتقديم خدمة المكالمات المحلية في المناطق ذات التكلفة المرتفعة. وبأسلوب أخر، تتطلب القيود التنظيمية من مؤسسات الاتصالات التي تنفذ التزامات الخدمة الشاملة أن تظل مستويات الأسعار في المناطق ذات التكلفة المرتفعة أقل من التكاليف الفعلية .

ترتكز مدفوعات المساهمة على دقائق المكالمات الخارجية التي تتمتع بها كل مؤسسة اتصالات نتيجة مساهمتها، ويطلب من كل مقدمي خدمة المكالمات الخارجية قدامى أو جدد المساهمة.

تتم إدارة أموال المساهمة بواسطة مدير مستقل لصناديق التمويل المركزية (CFA).

تجرى حاليا مراجعة نظام مدفوعات المساهمة الحالي بواسطة مجلس CRTC، وكجزء من عملية المراجعة يدرس مجلس CRTC استبدال رسوم المساهمة بنظام مساهمة مرتبط بالعائد، ويوجد خيار أخر تحت الدراسة هو تحمل المشتركين مبالغ مثل رسوم الخط التي يتحملها المشتركون في الولايات المتحدة. (انظر دراسة الحالة ، رسوم الخط التي يتحملها المشتركون (SLC) في الولايات المتحدة، و المذكورة فيما بعد).

٧-١ الخلفية

وضع مجلس CRTC نظام رسوم المساهمة في ١٩٩٢ لكي يوفر دعما لمساندة خدمات الإتاحة المحلية ، و بالرغم من مبادرات إعادة موازنة الأسعار في التسعينات ، فما زالت تسعر خدمات الإتاحة المحلية في كندا أقل من تكلفتها الفعلية في عدد من المناطق ذات التكلفة المرتفعة. تهدف سياسة مجلس CRTC إلى تشجيع مستويات كثافة الاتصالات العالية في كندا و المحافظة عليها.

يرتكز أساس سياسة مجلس CRTC الموضوعة في عام ١٩٩٢ جزئيا على فرض أن مؤسسات الاتصالات الجديدة في أسواق خدمات المكالمات الخارجية سوف تقلل من عائدات المكالمات الخارجية لمؤسسات الاتصالات القديمة المتكاملة رأسيا، وهكذا، تم افتراض أن مؤسسات الاتصالات الجديدة سوف تقلل المقدار الكلى للدعم المتاح لتمويل خدمات الإتاحة لمؤسسات الاتصالات القديمة.

في عام ١٩٩٨، رخص مجلس CRTC بالمنافسة في أسواق الإتاحة المحلية، وفى ذلك الوقت، عدل نظام المساهمة. على سبيل المثال، قرر المجلس أن يجعل نظام المساهمة متحركا. لذلك، تم تخويل مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs)، سواء قديمة أم جديدة، باستخدام عائدات المساهمة لدعم خدمات الإتاحة المنزلية في مناطق محددة ذات تكلفة مرتفعة. لا حظ أنه حاليا، ومع الأخذ في الاعتبار الدخول البطيء نسبيا للمنافسين إلى تلك المناطق، فإن مؤسسات الاتصالات القديمة مازالت تتلقى معظم مدفوعات المساهمة.

عدل أيضا مجلس CRTC نظام رسوم المساهمة بتأسيس إدارة مستقلة لجمع رسوم مساهمة من مؤسسات الاتصالات التي تقدم خدمات المكالمات الخارجية. يتم توزيع هذه الأموال على مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs) وفقا لعدد عملاء المنازل الذين يقومون بخدمتهم، و حيث أن مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية المتنافسة (CLECs) قد قامت بمحاولات قليلة لاختراق أسواق الخدمات المنزلية في كندا، فإن معظم أموال المساهمة مازلت تدفع إلى مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs) حتى الآن.

٧-٢ *إعادة موازنة الأسعار*

منذ عام ١٩٩٢، نفذ مجلس CRTC برنامجا لإعادة موازنة التعريفة لرفع أسعار الإتاحة إلى مستوى اقرب ما يكون إلى التكلفة. تم اكتمال برنامج إعادة موازنة الأسعار هذا قبل إدخال نظام تعريفة أقصى سعر في عام ١٩٩٨. نتج عن إعادة موازنة الأسعار انخفاضا في رسوم المساهمة من مدى يتراوح من ٠,٠٥-٠,٠٨ دولار كندى تقريبا للدقيقة لكل طرف إلى مدى يتراوح حالياً بين ٠,٠٠٦-٠,٠٢٣ دولار كندى تقريبا للدقيقة لكل طرف بالنسبة لمتوسط الأسعار (بما فيها أوقات الذروة وغير أوقات الذروة)، وقد نتج عن هذا اختفاء عجز الإتاحة في المناطق ذات التكلفة المنخفضة ، إلا أنة مازال يوجد عجز إتاحة كبير في المناطق ذات التكلفة المرتفعة تتحمله مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs). وكما هو الحال في دول كثيرة ، انتصرت الاعتبارات السياسية و الاجتماعية في كندا ومنعت اكتمال إعادة موازنة الأسعار بشكل تام في المناطق ذات التكلفة المرتفعة. ولقد أصبحت مؤسسات الاتصالات الجديدة في أسواق المكالمات الخارجية تمثل معارضة قوية لنظام المساهمة، و تحاول أن تبرهن، ضمن أشياء أخرى، بأن النظام لم يأخذ في حسبانه المكاسب الكبيرة التي تحققها مؤسسات الاتصالات القديمة بتقديمها للخدمة الشاملة . في أوائل عام ٢٠٠٠، طلبت الحكومة الكندية من لجنة مجلس النواب دراسة مجموعة من المسائل المتعلقة بالإطار التنظيمي لقطاع الاتصالات، بما فيها نظام المساهمة.

لقد جمد مجلس CRTC المستوى الحالي لرسوم المساهمة حتى نهاية ٢٠٠٢، ولقد ألغى هذا التحرك الحاجة إلى إجراءات تنظيمية سنوية لتحديد أسعار المساهمة . ولقد وفر أيضا طمأنينة أكثر لمقدمي الخدمات المتنافسين فيما يتعلق بتكلفة نظام المساهمة.

٧-٣ *تصنيف التكلفة*

كما في الدول الأخرى، تم التقسيم الفرعي لمناطق مؤسسات تبادل الاتصالات القديمة (ILECs) الكندية إلى

بدالات (سنترالات) (المناطق الجغرافية التي يخدمها مركز تحويل أو مجموعة من البدالات (السنترالات)). لكي يمكن تحديد المناطق ذات التكلفة المرتفعة بصورة أفضل ، و قد صنف مجلس CRTC البدالات إلى نطاقات تردد عديدة على أساس التكلفة لتقديم الخدمة في البدالات وسوف تتمتع بالدعم فقط نطاقات معينة ذات تكلفة مرتفعة، وسوف تتلقى مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية دعما استنادا إلى عدد الخطوط المنزلية التي تخدمها في تلك النطاقات. وعامة تتلقى النطاقات في المناطق ذات التكلفة المرتفعة دعماً اكبر لكل خط مشترك.

وضع مجلس CRTC حديثا أجراءاً تنظيمياً لتعديل تصنيف النطاقات، و الهدف الإجمالي من تقسيم النطاقات هو خفض متوسط تكلفة تقديم الخدمات عبر منطقة مؤسسة الاتصالات المعنية. ستكون تكاليف توفير الخدمة أقل بكثير في المركز الحضري لمدينة ما من المناطق الريفية المنعزلة. يجب أن تتضمن برامج الخدمة الشاملة هذه الاختلافات في التكلفة، كلما كان ذلك عمليا. يهدف مجلس CRTC من الإجراء الحالي أن يكون لدية أكبر كمية من تجانس تكلفة تبادل الاتصالات في النطاق بينما يحافظ على برنامج تنفيذي عملي.

في قرار حديث، قرر مجلس CRTC، أنه في المستقبل سوف تتمتع فقط الخدمات المنزلية في المناطق ذات التكلفة المرتفعة بالدعم، ويعنى هذا أن الأسعار في جميع المناطق ماعدا المناطق ذات التكلفة المرتفعة سوف ترتفع لسد أي عجز إتاحة متبقي. إرتكز هذا القرار على عده اعتبارات، وكان الاعتبار الرئيسي هو حقيقة أنه بالرغم من الاعتقاد في حدوث العكس ، فأنه تم زيادة انتشار الخدمة الهاتفية خلال الفترة التي تم فيها تنفيذ إعادة موازنة الأسعار. وقد أخذ مجلس CRTC في اعتباره أيضا أن تهدف إعانات المساهمة بشكل أفضل إلى خفض الدعم الكلى وخسائر الكفاءة الاقتصادية الناتجة عنه .

ولقد حدد مجلس CRTC المناطق ذات التكلفة المرتفعة على أنها : منطقة جغرافية محددة بوضوح تكون فيها التكاليف الشهرية لمؤسسة تبادل الاتصالات المحلية القديمة لتوفير الخدمة الأساسية أكبر من العائدات المرتبطة بها والناتجة عن سعر تقديم خدمة معتمد، ويتم تقدير التكاليف باستخدام تزايد التكلفة على المدى الطويل بالإضافة إلى رفع الأسعار بطريقة ملائمة.

إطار ٦-٥: هدف الخدمة الأساسية لمجلس CRTC

يحدد هذا الهدف مستوى الخدمة الذي يجب أن يمتد ليشمل كل الكنديين في جميع الأقاليم قدر الإمكان، ويشمل هذا المستوى من الخدمة ما يلي؛

- الخدمة المحلية الفردية بواسطة طلب المكالمات بنظام النغمة الصوتية والذي يعمل باللمس و الذي توفره بدالات رقمية، مع القدرة على الاتصال بسرعة بطيئة لبث البيانات إلى الإنترنت بأسعار محلية؛
- وجود خدمات مكالمات معززة، تشمل الوصول إلى خدمات الطوارئ ، وخدمة الرد بالرسائل الصوتية المرحلة (للمعاقين سمعياً)، وسمات حماية الخصوصية؛

- الاتصال بعامل التحويلة، وخدمات الدليل؛
- الاتصالات بشبكة المكالمات الخارجية (القدرة على أجراء وتلقى المكالمات الخارجية)؛ و
- الحصول على نسخة من الدليل المحلى للهاتف.

يعتـبر الهـدف الأساسي للخدمة مستقلا عن التقنية المستخدمة لتقديم الخدمة ، ويمكن أن يتغير بمرور الوقت مع الزيادة المتوقعة في الخدمات

الغـرض مـن رفع الأسعار المعتمد لمجلس CRTC هو تغطيـة بعـض من التكاليف المشتركة و العامة لعمليات مؤسسـات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs) و التي لا يشملها أسلوب تزايد التكلفة على المـدى الطويل (LRIC).

٧-٤ الهدف الأساسي للخدمة

قـد عَـرف حديـثا مجـلس CRTC " الهدف الأساسي للـخدمة" وهو يشبه في المفهوم تعريفات الخدمة الشاملة المتبناة في الاتحاد الأوروبي و أماكن أخرى. وقد تم ذكر الهدف الأساسي للخدمة لمجلس CRTC في الاطار٦-٥.

٨- الولايات المتحدة

٨-١ مقدمة

تعتبر إدارة سياسات الخدمة الشاملة في الولايات المتحدة معقدة نسبيا. ينتج هذا التعقيد جزئيا بسبب الأسلوب التنظيمي المكون من طبقتين في هذه البلاد، الهيئات التنظيمية الخاصة بالولايات و الهيئات التنظيمية الاتحادية. بإيجاز يؤكد قانون الاتصالات الأمريكي لعام ١٩٩٦ على أن سلطة تنفيذ برامج تدعيم الخدمة الشاملة تتقاسمها الحكومة الاتحادية (من خلال الهيئة التنظيمية الاتحادية، وهي المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC))، والولايات. و الهيئات التنظيمية للولايات لها سلطة فرض برامج دعم شاملة متوافقة مع مبادئ المجلس الاتحادي للاتصالات، وقد تأخر تطبيق مواد قانون ١٩٩٦ الخاصة بإصلاح الخدمة الشاملة والتي كانت موضوعا للعديد من الدعاوى التنظيمية والقضائية.

على المستوى الاتحادي للولايات المتحدة يوجد نظامي تمويل محددين. يهدف الأول إلى تمويل عجز الإتاحة (أي الفرق بين تكاليف الإتاحة وعائداتها). و يهدف الثاني إلى تشجيع توفير الخدمة الشاملة في المناطق ذات التكلفة المرتفعة .

٨-٢ رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة

تم تخصيص جزء من العجز الناشئ عن الإتاحة لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs) للسلطات القضائية الاتحادية (بين الولايات). ويبلغ هذا الجزء تقليديا حوالي ٢٥%، ويتم تحصيل هذا المقدار من خلال توليفة من رسوم الإتاحة على مؤسسات الاتصالات بين الولايات ورسوم الاشتراك المباشر. وقد أدخل هذا النظام في ١٩٨٤ في وقت بيع أصول شركة AT&T وقد تم تعديل نظام رسوم الإتاحة بشكل كبير منذ ذلك الحين .

وتتكون رسوم الإتاحة الرئيسية تاريخيا من:

- رسم خط المشترك (SLC) الذي تفرضه شهريا مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs) مباشرة على المشتركين؛
- رسم خط مؤسسة الاتصالات المشتركة(CCLC) وهو رسم عن كل دقيقة من المكالمات الخارجية بين الولايات تفرضه مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECS) على مقدمي خدمة المكالمات الخارجية بين الولايات؛ و
- رسم مؤسسة تبادل الاتصالات بينيا السابق اشتراكها (PICC) و الذي تفرضه مؤسسة تبادل الاتصالات المحلية على مقدم خدمة المكالمات الخارجية و الذي تم تحديده لكل خط إتاحة.

كجزء من مجموعة قوانين إصلاح رسم الإتاحة الأحدث و التي أصبحت سارية في يوليو ٢٠٠٠قام المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) بدمج رسم مؤسسة تبادل الاتصالات بينيا السابق اشتراكها (PICC) و رسم خط المشترك (SLC) في رسم خط مشترك جديد (SLC). بالنسبة للسنة الأولى كان الرسم الواحد الجديد أقل من الرسميين الحاليين مجتمعين . إلا أنة، بحلول يوليو عام ٢٠٠٣، يتوقع زيادة الحد الأقصى لرسم خط المشترك الجديد زيادة كبيرة ، إلى ٦،٥٠ دولار أمريكي في الشهر للخدمة المنزلية ولخط واحد لخدمة مؤسسات الأعمال، ونتيجة لذلك، يتوقع انخفاض رسم خط مؤسسة الاتصالات المشتركة (CCLC) إلى أقل من ٠,٠٠٥دولار أمريكي لكل دقيقة من المكالمات الخارجية بين الولايات (من حوالي ٠،٠٦ دولار أمريكي لكل دقيقة في ١٩٩٦).

وهناك مكون أخر لمجموعة قوانين الإصلاح هو تحريك حوالي ٦٥٠ مليون دولار أمريكي من الدعم الصريح للخدمة الشاملة من رسم الإتاحة، و استبدال هذا المقدار بمقدار مماثل يتم تحصيله من خلال الصندوق الاتحادي لتمويل الخدمة مرتفعة التكلفة القائم حالياً .

٨-٣ الدعم الاتحادي للخدمة الشاملة

كما في حالة العجز الناشئ عن الإتاحة ، يتم حاليا تحصيل حوالي ٢٥% من تكلفة الخدمات في المناطق مرتفعة التكلفة المدعمة على المستوى الاتحادي، وتم تأسيس صندوق مركزي لتمويل الخدمة في المناطق مرتفعة التكلفة تساهم فيه كافة مؤسسات الاتصالات بنسب مساوية لنصيبها من العائدات من المكالمات بين الولايات، ويتم دفع المساهمات إلى شركة إدارة الخدمة الشاملة (USAC)، وهى مدير مستقل لصندوق التمويل.

يدعم هذا الصندوق ثلاثة برامج اتحادية أساسية هي : دعم التكلفة المرتفعة، ودعم التحويل المحلى و الدعم على المدى الطويل.

- يقدم دعم **التكلفة المرتفعة** التمويل إلى مؤسسات الاتصالات الريفية في المناطق ذات التكلفة المرتفعة لسد عجزها الناشئ عن الإتاحة .
- يقدم **دعم التحويل المحلى** دعما إضافياً إلى مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LECs) التي لديها أقل من ٥٠,٠٠٠ خط بالنسبة لتكاليف التحويل المرتبطة بعدد المكالمات.
- يسمح **الدعم على المدى الطويل** لمقدمي الخدمة ذات التكلفة المرتفعة بأن يكون لهم نفس معدل رسم خط مؤسسة الاتصالات المشتركة (CCLC) مثل مؤسسات الاتصالات الأخرى.

كجزء من مجموعة قوانين الإصلاح التي أصبحت سارية في يوليو ٢٠٠٠ و التي تم ذكرها من قبل ، تم تنفيذ برنامج إضافي ومنفصل لدعم الخدمة في المناطق الريفية ذات التكلفة. وتم تقديم برنامج الدعم الجديد على أسس قابلة للنقل ولكل خط، ويمول أيضا الصندوق المركزي لتمويل الخدمات ذات التكلفة المرتفعة برامج المجلس الاتحادي للاتصالات لدعم ذوى الدخل المنخفض من المشتركين المستحقين، وفى ظل آليات تمويل مختلفة ومنفصلة تتمتع المدارس ، و المكتبات ، ومقدمو الخدمات الصحية بخدمات اتصالات ذات أسعار مخفضة. يجب أن تساهم جميع مؤسسات الاتصالات التي تقدم خدمات الاتصالات بين الولايات في تكلفة الخدمة الشاملة، ويشمل هذا مؤسسات الاتصالات التي تقدم الخدمة عبر مؤسسة اتصالات غير مشتركة، بالإضافة إلى شركات هواتف العملة. إلا أن، المجلس الاتحادي للاتصالات قد حدد أن مؤسسات الاتصالات التي تقدم فقط خدمات الاتصالات الدولية غير مطلوب فيها المساهمة في الخدمة الشاملة . تم اتخاذ هذا القرار، جزئيا، بحيث لا يلتزم الأجانب بتحويل الدعم إلى شبكة الولايات المتحدة الوطنية و إلى نظامها للخدمة الشاملة.

تم تقييم المساهمات في آليات دعم الخدمة ذات التكلفة المرتفعة ودعم منخفضي الدخل في مقابل عائدات الخدمات بين الولايات وعائدات المستخدم النهائي، حيث كان معدل المساهمة مؤخراً ٣% تقريبا من العائدات المقررة.

حتى الآن ، قام المجلس الاتحادي للاتصالات بحساب تكاليف الإتاحة لتقدير رسوم الخدمة الشاملة على أساس التكلفة الكلية في الماضي كجزء من الإصلاحات التي بدأت في عام ١٩٩٦ بتطبيق *قانون الاتصالات* ، وقد أعلن المجلس الاتحادي للاتصالات أنه سوف يبدأ في استخدام نموذج تكلفة مستقبلي بدءاً من عام ٢٠٠١. وبعد هذا التاريخ سوف ترتفع تدريجيا المدفوعات الاتحادية إلى نسبة ٢٥% من الفرق بين التكاليف المستقبلية للتسهيلات مرتفعة التكلفة و مستوى مرجعي من عائدات الاتصالات المقررة. من المقرر أن يحل هذا المدخل الجديد محل البرامج الحالية السابق ذكرها.

٨-٤ دعم الولايات للخدمة الشاملة

يتم تحصيل نسبة الـ ٧٥% الباقية من إعانات الخدمة الشاملة على مستوى الولايات، ويخضع تحصيل الإعانات للسلطة القضائية للهيئات التنظيمية للولايات. يجب أن تسمح كل ولاية لمؤسسات الاتصالات باستخدام آليات مختلفة. اعتمدت تاريخيا معظم الولايات على تحويل الدعم بين الخدمات بواسطة مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية القديمة (ILECs) لتشجيع خططها للخدمة الشاملة. تتجه الكثير من الهيئات التنظيمية الآن نحو استبدال تحويل الدعم الداخلي بصندوق مركزي لتمويل الخدمات ذات التكلفة المرتفعة على مستوى الولاية. وسوف تحصل هذه الصناديق المساهمات من مؤسسات الاتصالات التي تعمل في كل ولاية بنسبة تتناسب مع نصيب كل مؤسسة اتصالات من العائدات .

على سبيل المثال ، قد أنشأت ولاية أريزونا صندوق ولاية اريزونا لتمويل الخدمة الشاملة (AUSF) ، ويتلقى صندوق AUSF تمويله بنسب متساوية من عملائه للاتصالات الخارجية (استناداً إلى العائد الإجمالي للخدمات الخارجية لمؤسسة اتصالات معنية) و العملاء المحليين (استناداً إلى عدد خطوط الإتاحة وبدالات الربط) لمؤسسات الاتصالات العاملة في الولاية و التي ترتبط بشبكة الهواتف العمومية.

٩- جنوب أفريقيا

تمثل جنوب أفريقيا حالة جديرة بالاهتمام و ذلك لعنايتها بتطوير قطاع الاتصالات عموماً وتطوير أهداف الشمولية بوجه خاص. وتعد الاتصالات موضع اهتمام الحكومة من ناحية السياسات الاقتصادية و الاجتماعية.

٩-١ *الخلفية*

تعد الخدمة الشاملة في جنوب أفريقيا هدفً يجب تحقيقه على المدى الطويل، بينما تعد الإتاحة الشاملة هدفا يجب تحقيقه على المدى القصير.وقد أوضحت كلاً من إحدى الوثائق الاستشارية عام ١٩٩٥ (ويطلق عليها الورقة الخضراء) و الورقة البيضاء التي تلتها عام ١٩٩٦ عن سياسات الاتصالات هذه الأمور بشكل كاف. وقد أوضح أيضا *قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦* أهداف الشمولية.

عقدت في وقت قريب جداً مؤسسة الخدمة الشاملة التي تم تأسيسها حديثاً (انظر التفاصيل فيما سيلي) مؤتمراً عام ١٩٩٨ للوصول إلى تعريفات وآليات محددة للشمولية. تمت خصخصة "تيلكوم" ، وهى مؤسسة الاتصالات القديمة في جنوب أفريقيا ، بصورة جزئية عام ١٩٩٧ (التي بيع٣٠% من أسهمها لشريك أجنبى استراتيجى). وطبقاً لخطة الإصلاح، تم منح تيلكوم لمدة خمس سنين من الاستئثار بتقديم خدمات شبكة الهواتف العمومية (PSTN)، و التي تنتهي عام ٢٠٠٢. وخلال فترة الاستئثار هذه يصبح لتيلكوم الدور الرئيسي في وضع شروط الخدمة الشاملة و/أو الإتاحة الشاملة في جنوب أفريقيا. ومن المتوقع أن تستخدم الشركة عوائد احتكاراتها لتوفير تحويل الدعم لخدمات الشبكة. وفى نفس الوقت، تقضى سياسة الحكومة بأنه يجب على تيلكوم إعادة موازنة أسعارها بحلول نهاية مدة الاستئثار.

٩-٢ *التزامات التوسع في الشبكة*

طبقاً للرخصة الممنوحة لتيلكوم يتعين عليها مد ٢،٦٩ مليون خط جديد بحلول عام ٢٠٠٢، منها ١،٦٧ مليون خط يجب مدها للمناطق التي لا تتم خدمتها بشكل جيد . أيضاً يتعين على تيلكوم تحويل ١،٢٥ مليون خط تناظري إلى النظام الرقمي، بالإضافة إلى إنشاء ١٢٠،٠٠٠ هاتف عمومي في نفس المدة.

لدى الشركات الأخرى التي تعمل في مجال الاتصالات التزامات متعلقة بالخدمة الشاملة والإتاحة الشاملة، فعلى سبيل المثال يتم فرض التزامات بتقديم الخدمات على مؤسسات الاتصالات المعنية بشبكات التليفون المحمول كشرط لإعطائهم الترخيص. وقد التزمت مؤسستا الاتصالات اللتان تم الترخيص لهما عام ١٩٩٣، وهما إم تى إن و فوداكوم، بتركيب ٧٥٠٠ و٢٢,٠٠٠ هاتف خلوي يعمل بالعملة (ويطلق عليها هواتف خدمة المجتمع) في المناطق التي بها خدمات أقل و ذلك خلال خمس سنوات.

٩-٣ *صندوق تمويل الخدمة الشاملة*

يجب أن تدفع شركات الاتصالات المرخص لها مساهمة شهرية لصندوق تمويل الخدمة الشاملة (ويرمز له بـ USF)، و الذي تم إنشاؤه بواسطة *قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦* .وتم تخصيص ٣ ملايين راند كميزانية مبدئية لصندوق تمويل الخدمة الشاملة USF عند إنشائه عام ١٩٩٧.ويتم استخدام صندوق تمويل الخدمة الشاملة USF في الأحوال الآتية:

- تقديم دعم مباشر للأشخاص المستهدفين ذوى الأسبقية (المعوزين) لكي يتمكنوا من تحمل التكاليف

المرتفعة لخدمات الاتصالات نتيجة لإعادة موازنة الأسعار.

- دعم تكلفة مد خدمات الشبكة للمناطق التي بها خدمات أقل بواسطة مؤسسات الاتصالات، بما فيها تيلكوم التي تفرض رخصتها التزامات التوسع في تلك الخدمات (حتى ذلك الوقت الذي تنتهي فيه تيلكوم من إعادة موازنة أسعارها).

وتتم إدارة صندوق الخدمة الشاملة (USF) بالاشتراك بين الهيئة التنظيمية المحلية بجنوب أفريقيا (SATRA) ومؤسسة الخدمة الشاملة (USA). تقوم مؤسسة الخدمة الشاملة بتحديد طرق الخدمة الشاملة و الإتاحة الشاملة ودراستها وتقديم توصيات بشأنها. تقوم (SATRA) بمراقبة مد خدمات الشبة للمناطق وتحقيق كفاءة الخدمة المقدمة وأسعارها .

كان إنشاء مراكز اتصالات يمثل أولوية بالنسبة لتمويل صندوق الخدمة الشاملة. بوجه عام، تعد مؤسسة الخدمات الشاملة (USA) مسئولة عن إنشاء مراكز الاتصالات بالتعاون مع المجتمعات والمؤسسات المانحة. يتم تشجيع الهيئات غير الحكومية والمقاولين الأفراد والسيدات والمعاقين في المناطق الريفية وما حول المدن على الأخص على التقدم بطلبات لإدارة مراكز الاتصالات الجماعية. تحتوى مراكز الاتصالات النموذجية على عدد من الهواتف وأجهزة الفاكس و ماكينات التصوير وأجهزة الحاسب الشخصي مع إتاحة الدخول على شبكة الإنترنت. على مدار ثلاث سنوات ماضية تم إنشاء ١٥٠ مركزاً للاتصالات أو هى في طور الإنشاء. وفى السنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ تم إنشاء ستة مراكز اتصالات قياسية، وفى عام ١٩٩٩/١٩٩٨ تم إنشاء ١٢ مركزاً قياسيا للاتصالات، وفى عام ٢٠٠٠/١٩٩٩ تم إنشاء ١٠ مراكز صغيرة للاتصالات و ١٠ مراكز قياسية للاتصالات و ٩٠ مركزاً كبيراً للاتصالات المجتمعية متعددة الأغراض (ويرمز لها MCT). وسوف يخصص ثلاثون مركزاً منها لخدمة المعاقين بوجه خاص، وتلتزم جميع شركات الاتصالات المرخص لها بدفع مساهمات سنوية لصندوق الخدمة الشاملة .وفى السنة المالية الأخيرة، التزمت جميع مؤسسات الاتصالات المرخص لها بتقديم خدمات تحويل عامة (بما فيها الدخول على الشبكة والمكالمات المحلية والخارجية) وخدمات الهواتف الخلوية النقالة بالمساهمة بـ ٠,١٦ % من عائداتهم السنوية الناتجة من توفير خدمات اتصالات مماثلة. وقد التزمت الشركة المرخص لها بتقديم خدمات الشبكة ذات القيمة المضافة بالمساهمة بـ ١٥٠٠ راند سنوياً في صندوق الخدمة الشاملة، بينما التزمت الشركات المرخص لها بتشغيل شبكات خاصة بالمساهمة بـ ١٠٠٠ راند سنوياً.

٩-٤- *صندوق تمويل الموارد البشرية*

نص *قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦* أيضاً على إنشاء صندوق للموارد البشرية (ويرمز له بـ HRF) وتديره وزارة البريد والاتصالات والإذاعة باستشارة SARTA. ويتم استخدام صندوق الموارد البشرية للارتقاء بتوفير الموارد البشرية ذات المهارات المناسبة في جميع مستويات قطاع الاتصالات. ويمول صندوق تمويل الموارد البشرية التدريب والبرامج التعليمية للحرفيين و الفنيين وكذلك الطلبة والخريجين ، ويتضمن دعماً للتعليم العلمي والتقني في المدارس.

تلـــتزم جميع الشركات المرخصة بدفع مساهمات سنوية لصـــندوق تمويـــل المـــوارد البشرية. وفى السنة المالية الأخيرة التزمت مؤسسات الاتصالات المرخص لها بتقديم خدمـــات تحويـــل عامـــة (بما فيها خدمات الدخول على الشبكة والمكالمات المحلية والخارجية) وخدمات الهواتف الخـــلوية النقالة بالمساهمة بـــمقدار ٠,٠٨% من عائداتها الســـنوية الـــناتجة عـــن توفير خدمات الاتصالات. وقد التزمت الشركات المرخص لها بتقديم خدمة الشبكة ذات القيمـــة المضـــافة بالمساهمة بمبلغ ٧٥٠ راند سنوياً في صندوق الموارد الإنسانية(HRF)، بينما التزمت الشركة المـــرخص لهـــا بتشغيل شبكات بالمساهمة بـــمبلغ ٥٠٠ راند سنوياً.

١٠- استراليا

١٠-١ *الخلفية و التشريع*

تـم تضـمين نظام الخدمة الشاملة في الجزء الثاني من قـانون الاتصـالات لعـام ١٩٩٩. نـص القانون على التزامات الخدمة الشاملة (USO) . التي يلتزم بها مقدمو الخدمـة الشاملة . يجب أن يضمن مقدمو الخدمة الشاملة هؤلاء أن خدمات الهاتف القياسية وكذلك خدمات هواتف العمـلة متاحة بشكل معقول لكافة مواطني استراليا على أسس عادلة ، أينما يقيمون أو يزاولون أعمالهم.

تـم إخضـاع أسـعار خدمات الهاتف القياسية للتنظيم ، ونـتيجة لذلـك، لا يسـتطيع دائما مقدم الخدمة الشاملة اسـتعادة التكـلفة الكاملة لخدماته من العميل في المناطق مـرتفعة التكاليف. يتم توزيع الخسائر الناجمة عن تقديم الـتزامات الخدمـة الشـاملة تـلك على جميع مؤسسات الاتصـالات، ويطلب من جميع مؤسسات الاتصالات بما فيهـم تيلسـترا (مؤسسـة الاتصـالات القديمة و مقدمة الـتزامات الخدمـة الشاملة) المساهمة في تقديم التزامات الخدمة الشاملة بنسبة نصيبيهم الكلى من سوق الاتصالات. يـتم حسـاب حصـص المساهمة باستخدام معادلة العائد المستحق (ستتم مناقشته فيما بعد).

١٠-٢ *التكلفة الصافية لالتزامات الخدمة الشاملة*

يـتم تحديد "المناطق ذات التكلفة الصافية" بواسطة الهيئة التنظيمية الأسترالية، ACA، وهى مناطق جغرافية يجب أن يعـلن مقدمـو الخدمة الشاملة عن تعويض خسائرهم فيهـا، وهي أساسا مناطق ريفية. في ظرف تسعين يوماً مـن انـتهاء السنة المالية ، يجب أن يقدم كل مقدم خدمة شـاملة مطالـبة إلى الهيـئة التنظيمية الأسترالية ACA بإضـافة مبـلغ إلى حسـابه، استناد إلى التكلفة الصافية المستحقة له للخدمة الشاملة للسنة المالية .

يـتم حسـاب التكلفة كالآتي " التكلفة التي يمكن تجنبها " "تـاقص" "العـائد المتروك"، وأساساً، التكلفة التي يمكن تجنـبها هـي التكلفة التي يتحملها مقدم الخدمة الشاملة و الـتي لـم يكن ليتحملها إذا لم يقدم الخدمات إلى المناطق ذات التكـلفة الصافية، و العائد المتروك هو عائد ما كان مقـدم الخدمـة الشـاملة ليحققـه إذا لم يقدم الخدمة إلى المناطق ذات التكلفة الصافية.

١٠-٣ *العائد المستحق*

خـلال تسـعين يومـا من انتهاء السنة المالية تقدم كافة مؤسسـات الاتصالات المشاركة (بما فيها مقدمو الخدمة الشـاملة) إقرارات الدخل إلى الهيئة التنظيمية الأسترالية ACA محددة "عائداتها المستحقة" في هذه السنة المالية.

يتم حساب العائد المستحق كالتالي . أولا، يتم تحديد العائد الإجمالي للاتصالات لمؤسسة الاتصالات استنادا إلى كافة إيـرادات المـبيعات المحققـة من خلال أنشطة صناعة الاتصـالات. بعد ذلك يجب أن تقوم مؤسسة الاتصالات باستقطاعات معينة لحساب عائدها الصافي للاتصالات . تشـمل الاسـتقطاعات الإيـرادات المحققـة بالكامل في الأسـواق الخارجيـة (عـبر البحار)، وبيع المعدات إلى العميل، و إيصالات المبالغ الدائنة مقابل التزامات الخدمة الشـاملة و الإمـداد بمحتويات الخدمات و أنشطة إذاعة الاتصالات اللاسلكية الأرضية.

بعـد ذلـك يـتم حسـاب العائد المستحق كعائد صافى للاتصـالات نـاقص " المدفوعـات المدخلة" لمؤسسات الاتصـالات الأخرى. المدفوعات المدخلة هي مدفوعات

لمؤسسات اتصالات أخرى نظير الخدمات المطلوبة التي تقدمهـا مؤسسة الاتصالات الأولى (مثل رسوم الربط). وتكــون حصـــة مؤسســـة الاتصـــالات من العائد الكلي المستحق لكافة مؤسسات الاتصالات المشاركة هي معامل المســاهمة لهــذه المؤسسة. يمكن النظر إلى هذا المعامل على أنة بديل لحصتها السوقية في الأسواق المطلوب أن تشارك فيها .

١٠-٤ آلية الدفع

يجــب أن تخــتار الهيئة التنظيمية الأسترالية ACA إما قــبول المطالبات بالتكلفة الصافية و إقرارات دخل العائد المســتحقة على أنها صحيحة، أو تجرى تحقيقات أخرى. بعــد إجراء أي من هذه التحقيقات تنشر الهيئة التنظيمية الأســترالية ACA تقييما مكتوباً للسنة المالية. يحدد تقييم ACA "مبــلغاً مديــناً" لكل مؤسسة اتصالات مشاركة و الــذي يمثل معامل مساهمتها مضروبا في التكلفة الصافية الإجمالية للخدمة الشاملة.

يجب أن تدفع كل مؤسسة اتصالات مشاركة مبلغها المدين إلى رابطة احتياطي الخدمة الشاملة خلال شهر واحد من تــلقيها لــتقييم ACA. يســاوى إجمــالي المبالغ المدينة لمؤسســـة الاتصالات المشاركة التكلفة الصافية الإجمالية لــلخدمة الشاملة، ولكل مؤسسة اتصالات مشاركة مقدمة لــلخدمة الشــاملة مبلغا دائنا أيضا، وهو يساوى التكلفة الصـــافية للخدمة الشاملة التي تقدمها، وعندما تسدد جميع مؤسسات الاتصالات المدينة لرابطة الاحتياطي ما عليها، فــإن الرابطة تقوم بسداد الفرق إلى مؤسسات الاتصالات المستحقة.

١٠-٥ التطورات الحديثة

بالنسبة للسنة المالية ١٩٩٦/١٩٩٧. كانت التكلفة الصافية لــلخدمة الشــاملة المفروضة على الصناعة و التي تمت الموافقــة عــليها من قبل مؤسسات الاتصالات ١٥٣,٤ مليون دولار أمريكي، و في السنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ طالــبت تليســترا بتكلفة صافية مقدارها ١١١٥,١ مليون دولار أمــريكي ، وهو مبلغ يزيد كثيراً عن السنة المالية الســابقة . اقــترحت المــراجعة الأولية لمطالبة تليسترا تخفيضــها بشكل جوهري إلى حوالي ٥٨٠ مليون دولار أمريكي .

أدركــت الحكومــة الأسترالية احتمال أن تؤدي مطالبات الخدمة الشاملة الكبيرة لتليسترا إلى عدم الثقة في الصناعة و أن تمثل عائقا للاستثمار. وفقا لذلك ، أصدرت الحكومة تنظيما يحدد الحد الأقصى للتكلفة الصافية للخدمة الشاملة للسنة المالية ١٩٩٧/١٩٩٨ بمقدار ١٥٤,٥ مليون دولار أمــريكي وللســنتين الماليتين ١٩٩٨/١٩٩٩ و ١٩٩٩/ ٢٠٠٠ بمقدار ١٥٤,٥ مليون دولار أمريكي زائد مؤشر أقصى سعر (CPI). ويعتبر هذا الحد الأقصى هو تدبير مؤقت فقط. تمثل هذه الحدود القصوى ١,٤% تقريبا من العائد الإجمالي لمؤسسة الاتصالات.

أدى حجــم مطالبة تليسترا وعدم الثقة المحتمل الذي نشأ عــنها إلى الشــك في الترتيبات الحالية لتمويل التزامات الخدمـــة الشــاملة، ولقد دفع ذلك الحكومة الأسترالية إلى عقد مؤتمر عام لإعادة النظر في ترتيبات تمويل التزامات الخدمـــة الشـــاملة؛ بما فيها الرغبة في التمويل الحكومي المباشر و كذلك كونه عملياً من عدمه.

١١–آسيا

١١–١ مقدمة

يقدم هذا القسم نظرة شاملة متفحصة عن وضع سياسات الخدمة الشاملة و الإتاحة الشاملة في دول آسيوية مختارة. عموما، لم يتم تعريف الخدمة الشاملة حتى ألان في الدول الآسيوية بحيث تسمح بتنفيذ آلية تمويل مستهدفة، وتظل آلية التمويل الأكثر شيوعا في الدول التي تم استعراضها هي تحويل الدعم بين الخدمات بواسطة مؤسسات الاتصالات القديمة.

في عدد من الدول، تم استخدام التزامات التوسع في الشبكة على أنها طريقة لتشجيع الشمولية. يمكن فرض هذه الالتزامات على مؤسسات الاتصالات القديمة المملوكة للدولة ، أو على مؤسسات الاتصالات التي تمت خصخصتها حديثا، أو على مؤسسات الاتصالات الجديدة المنافسة، أو على كيانات من نوع الاستثمار المشترك/ الاتحاد المالي، على سبيل المثال كجزء من ترتيبات البناء و التشغيل ثم نقل الملكية (BOT) .

وهناك نماذج أخرى مختلفة في القارة. فقد فرضت هونج كونج رسوماً على الدقيقة تتسم بالشفافية لتشجيع الخدمة الشاملة في ظروف تنافسية، وتنوى ماليزيا تأسيس صندوق لتمويل الخدمة الشاملة. في الأقسام التالية، سوف نسلط الضوء على أمثلة قليلة جديرة بالذكر ونقدم ملخصات بالتطورات في دول أخرى.

١١–٢ أضواء على دول مختارة

في اليابان، أعاد قانون مؤسسة NTT لسنة ١٩٩٧ تنظيم مؤسسة الاتصالات القديمة NTT إلى شركتين إقليميتين لشرق وغرب اليابان، وشركة للمكالمات الخارجية. يملك الشركات الثلاث العاملة شركة قابضة واحدة. يحدد قانون عام ١٩٩٧ أن NTT مسئولة عن تأمين تقديم خدمات هاتفية مناسبة، وعادلة، ومستقرة في عموم البلاد. وعلى الرغم من عدم تعريف الخدمة الشاملة بالتحديد، فقد تم تنفيذ أهداف الشمولية بواسطة تحديد متوسط أسعار مرتبط بمناطق جغرافية متماثلة لكل من الإتاحة والمكالمات المحلية. في المناطق ذات التكلفة المرتفعة، يتم تحويل الدعم إلى هذه المناطق بواسطة رسوم الإتاحة من المناطق الأكثر كثافة في عدد السكان، وهى مناطق أقل تكلفة، وبواسطة رسوم المكالمات الخارجية.

في نيوزيلندا، وضعت الحكومة بعض القيود على مؤسسة الاتصالات القديمة، TCNZ، عندما تمت خصخصتها في عام ١٩٩٠. تم فرض هذه القيود من خلال ما يعرف ببنود حصة كيوى في نظام شركة TCNZ الأساسي. على أن تظل رسوم إتاحة العميل في المناطق الريفية عند أسعار لا تزيد عن السعر القياسي للعميل المنزلي في منطقة حضرية. لا يوجد في نيوزيلندا هيئة تنظيمية لقطاع الاتصالات، ويترك استعادة TCNZ لنفقات خدمة المناطق ذات التكلفة المرتفعة للمفاوضات التجارية و سياسة المنافسة العامة. وفقا لذلك، تحاول TCNZ استعادة التكاليف من خلال أسعار الربط التي يتم التفاوض تجاريا بشأنها، و في أواخر عام ١٩٩٩ نتج عن مفاوضات الربط مأزق تحاول حكومة نيوزيلندا منذ ذلك الحين أن تجد له حلا.

لقد أسست هونج كونج نظاما للخدمة الشاملة مرتبط بالتكلفة يتم تمويله من خلال رسم على المكالمات الدولية. يلتزم مقدم الخدمة الشاملة المحدد (CWHKTC) بتوفير خدمات إتاحة في هونج كونج من خلال شبكة الهواتف العمومية. يجب أن يتلقى مقدم الخدمة الشاملة مساهمات عادلة من مؤسسات الاتصالات الأخرى المرخص لها للوصول إلى التكلفة الصافية لخدمة العملاء و توفير

الهواتف العمومية، ويشار إلى العملاء و هواتف العملة التي يطالب مقدم الخدمة الشاملة بتعويض مقابل تقديم الخدمة إليهم " بالعملاء غير الاقتصاديين" . تم حساب التكلفة الصافية الإجمالية لمؤسسة CWHKTC (مساهمة الخدمة الشاملة(USC)) لتقدر بمبلغ ٥١٠,٥ مليون دولار هونج كونج في السنة المالية ١٩٩٨/١٩٨٧، تم استخدام ٣٩٨,٢ مليون دولار هونج كونج من هذا المبلغ في خدمة العملاء غير الاقتصاديين، و١١٢,٣ مليون دولار هونج كونج في خدمة هواتف العملة غير الاقتصادية. كانت مساهمة الخدمة الشاملة للسنة المالية ١٩٩٨/١٩٩٧ تكافئ ٠,١٣٦ دولار هونج كونج لكل دقيقة من المكالمات الدولية . وتقدر مساهمة الخدمة الشاملة بحوالي ١% من العائدات الإجمالية للقطاع، و لقد استمر نظام مساهمة الخدمة الشاملة بعد تحرير سوق المكالمات الدولية في يناير ١٩٩٩، إلا أنه قد تم تعيين هيئة وسيطة لتحصيل و إدارة مساهمة الخدمة الشاملة.

١١-٣ *الدول الآسيوية الأخرى*

يتم استخدام تحويل الدعم الداخلي على نطاق واسع في دول آسيوية أخرى لتشجيع الشمولية. تم استخدام هذا المدخل، على سبيل المثال، في الصين، وبنجلاديش، وبوتان، و إندونيسيا، و ايران، وكوريا الجنوبية، وسريلانكا، ومنغوليا، ونيبال، و الفلبين، وتايلاند.

يتم أيضا استخدام التزامات توسيع الشبكة على نطاق واسع لتشجيع الشمولية، وفيما يلي أمثلة على ذلك.

في الهند، يطلب من مؤسسات الاتصالات الجديدة و القائمة تركيب عدد معين من الخطوط في المناطق الريفية خلال مدد محددة. كمثال لذلك، في مناطق الامتياز من الفئة أ، المناطق المرغوب فيها بدرجة كبيرة، تنص شروط العطاء على أن تقوم مؤسسات خدمات الاتصالات الأساسية في الهند، بنهاية فترة زمنية قدرها ١٢ شهر، بتركيب ١٠% من الخطوط المركبة في المناطق الريفية كحد أدنى. وتم تطبيق شرط مماثل على مناطق الامتياز من الفئة ب، المرغوب فيها بدرجة أقل، ولكن تم مد الفترة الزمنية لتكون ٢٤ شهراً، و بالنسبة لمناطق الامتياز من الفئة ج كانت الفترة الزمنية ٣٦ شهراً .

في الفليبين، طلب من جميع مقدمي الخدمات الدولية التسعة تركيب ٣٠٠,٠٠٠خط محلى خلال ٣ سنوات من الحصول على تراخيصهم، وطلب من مؤسسات اتصالات الهواتف المحمولة تركيب ٤٠٠،٠٠٠ خط محلى خلال فترة ٥ سنوات، في بعض الحالات، تم منح الترخيص لشركات تعمل في مجال الهواتف المحمولة و الخدمات الدولية مما نتج عنه الالتزام بتشغيل ٧٠٠,٠٠٠ خط خلال ٥ سنوات .

لقد تبنت إندونيسيا وتايلاند نماذج الاستثمار المشترك / الاتحاد المالي مع ترتيبات من نوع البناء و التشغيل ثم نقل الملكية (التحويل) (BOT)، وفى ظل هذه الترتيبات يدخل المستثمرون الرئيسيون الأجانب في ترتيبات مع الشركاء المحليين (غالبا مؤسسات الاتصالات القديمة) لتشغيل شبكات الاتصالات في مناطق محددة. في كل من إندونيسيا و تايلاند تشمل الترخيص و الالتزامات التعاقدية الالتزام بتركيب عدد معين من الخطوط خلال فترة زمنية محددة، وفى إندونيسيا طلب أيضا من مؤسسات الاتصالات الجديدة مد الخدمة إلى مقاطعات ريفية في المناطق التي يقومون بخدمتها خلال فترات محددة.

الملاحـــــــــق

المحتويـــات

ملحق أ : الوثيقة التنظيمية المرجعية لمنظمة التجارة العالمية

أرفقت بالملحق الرابع لاتفاقية الجاتس وهي "اتفاقية بشأن الاتصالات الأساسية"، والتي تم التفاوض بشأنها تحت رعاية منظمة التجارة العالمية "WTO" في فبراير ١٩٩٧، والتي تم تفعيلها في الأول من يناير ١٩٩٨.

هذه الوثيقة المرجعية هي جزء من الالتزامات الخاصة بغالبية الأطراف التسع وستين الذين قاموا بالتوقيع على اتفاقية الاتصالات الأساسية. يلتزم عدد من الأطراف الموقعة على الاتفاقية بصياغة مختلفة إلى حدٍ ما، في حين التزم آخرون بتنفيذ الإطار التنظيمي الموضح في الوثيقة المرجعية.

الوثيقة المرجعية

المجـــال

فيما يلي تعريفات ومبادئ الإطار التنظيمي لخدمات الاتصالات الأساسية.

تعريفـــات

المستخدمون هم مستقبلو الخدمات ومقدموها.

التسهيلات الأساسية هي تسهيلات تخص خدمات أو شبكات توصيل الاتصالات العامة التي :

(أ) يتم تقديمها حصرياً أو بصورة مسيطرة بواسطة مقدم خدمة واحد أو عدد محدود من مقدمي الخدمات .

(ب) لا يسهل استبدالها اقتصادياً أو تقنياً من أجل تقديم الخدمة .

مقـــدم الخدمات الرئيسي هو مقدم خدمات يستطيع التأثير بفعالية على أحكام المشاركة (وذلك بالنظر إلى السعر والعرض) في السوق المشار إليها فيما يتعلق بخدمات الاتصالات الأساسية نتيجة لما يلي :

(أ) السيطرة على المرافق الأساسية.

(ب) استغلال موقعه في السوق.

١- ضمانات المنافسة

١-١ منع الممارسات المضادة للمنافسة في مجال الاتصالات

يـــتعين اتخـــاذ إجـــراءات مناسبة وذلك بغرض منع مقدمي الخدمات ، الذين يمثلون منفردين أو مجتمعين مقدمي الخدمات الرئيسية، من الاشتراك أو الاستمرار في الممارسات المضادة للمنافسة.

١-٢ الضمـــانـــات

تتضمن الممارسات المضادة للمنافسة المذكورة أعلاه على وجه الخصوص ما يلي :

(أ) الاشتراك في تحويل الدعم المضاد للمنافسة.

(ب) استغلال المعلومات التي تم التوصل إليها من المنافسين بطريقة تؤدي إلى نتائج مضادة للمنافسة.

(ج) عـدم إتاحـة المعلومات الفنية بشأن التسهيلات الأساسية والمعلومات التجارية المتعلقة بها والتي تعد ضرورية بالنسبة لمقدمي الخدمة الآخرين لتقديم خدماتهم في توقيت مناسب .

٢- الربـط

٢-١ يتعـلق هـذا القسم بالربط مع مقدمي الخدمات الذين يوفرون خدمات أو شبكات نقل الاتصالات العامة، وذلك لإتاحة الاتصـال بين المستخدمين الذين يتعاملون مع أحد مقدمي الخدمات والمستخدمين المتعاملين مع مقدم آخر للخدمات، وأيضاً للحصول على الخدمات التي يوفرها المقدم الآخر للخدمات، حيث يتم التعهد بالتزامات محددة.

٢-٢ تأمين الربط

يتم تأمين الربط مع مقدم الخدمات الرئيسي عند أية نقطة ممكنة من الناحية الفنية في الشبكة ، ويتم هذا الربط بمراعاة ما يلي :

(أ) عدم وجود شروط وأحكام تفضيلية (بما فيها المعايير والمواصفات الفنية) أو أسعار تفضيلية، وألا تقل جـودةً عن تلك التي تتوافر في الخدمات المشابهة التي تقدمها الجهة نفسها أو الخدمات المماثلة التي يوفرها مقدمو الخدمات غير المرتبطين بها أو فروعها أو الشركات التابعة الأخرى .

(ب) تسلسـل زمـني يتعلق بالشروط والأحكام (بما فيها المعايير والمواصفات الفنية) والأسعار المرتبطة بالتكاليف والتي تتسم بالشفافية والمعقولية وتضع في اعتبارها الجدوى الاقتصادية وهي كذلك منفصلة بشكلٍ كاف؛ وذلك حتى لا يدفع مقدم الخدمات مقابل مكونات الشبكة أو التسهيلات غير اللازمة لأداء الخدمة.

(ج) تخضـع الـنقاط الـتي تضـاف إلى نقاط انتهاء الشبكة عند الطلب، والتي تقدم لغالبية المستخدمين، للأسعار التي تعكس تكلفة إنشاء تسهيلات إضافية ضرورية.

٢-٣ إتاحة إجراءات مفاوضات الربط للاطلاع العام

تتاح الإجراءات المتبعة في الربط لأحد مقدمي الخدمة الرئيسيين للاطلاع العام.

٢-٤- شفافية إجراءات الربط

تضمن أن يتيح مقدم الخدمة الرئيسي اتفاقيات الربط الخاصة به وعرضه المرجعي للربط للاطلاع العام.

٢-٥ <u>تسوية النزاعات الخاصة بالربط</u>

يتم الاستجابة لطلب أي مقدم خدمات يطلب الربط مع مقدم خدمات رئيسي يتوافر لدية مصدر في الحالتين الآتيتين:

(أ) في أي وقت

(ب) بعد فترة معقولة من الزمن معلومة لهيئة محلية مستقلة، والتي قد تكون جهة تنظيمية كما هو موضح في الفقرة ٥ اللاحق ذكرها، وذلك لتسوية النزاعات المتعلقة بمناسبة شروط وأحكام وأسعار الربط في خلال فترة معقولة، وذلك شريطة ألا يكون قد تم تحديدها من قبل.

٣- <u>الخدمة الشاملة</u>

من حق أي عضو تعريف نوعية التزامات الخدمة الشاملة التي سيلتزم بها. ولن يتم اعتبار تلك الالتزامات مضادة للمنافسة بصورة جوهرية، شريطة أن تُمارس بطريقة تتسم بالشفافية وعدم التفرقة والحياد تجاه المنافسة، وألا تمثل عبئاً زائداً عن الحد الضروري بالنسبة لنوعية الخدمة الشاملة التي قام العضو بتعريفها.

٤- <u>إتاحة معايير الترخيص للاطلاع العام</u>

تتم إتاحة ما يلي للاطلاع العام عند الحاجة إلى رخصة:

(أ) جميع معايير الترخيص والفترة التي يتم استغراقها عادةً للتوصل إلى قرار يتعلق بطلب الحصول على ترخيص.

(ب) شروط وأحكام الرخص الفردية.

ويتم إعلام المتقدم بأسباب رفض الترخيص عند طلبه لذلك.

٥- <u>الجهات التنظيمية المستقلة</u>

الجهة التنظيمية منفصلة وغير مسئولة عن أي مقدم لخدمات الاتصالات الأساسية ، ويجب ألا تكون القرارات والإجراءات التي تتبعها الجهات التنظيمية منحازة لأي من المشاركين بالسوق.

٦- <u>التخصيص واستخدام الموارد النادرة</u>

يتم اتخاذ أية إجراءات تتعلق بالتخصيص واستغلال الموارد النادرة – بما فيها الترددات والأرقام وحقوق المرور – بموضوعية وشفافية وعدم انحياز، وذلك في التوقيت المناسب، وتتم إتاحة الوضع الحالي لنطاقات الترددات المخصصة للاطلاع العام، ولكن لا حاجة لتعريف مفصل للترددات المخصصة لاستخدامات حكومية معينة.

ملحق ب : اقتصاديات الاتصالات - الأسعار والتكلفة

المحتويـــات

الإطارات والأشكال والجداول

الإطـــــارات:

الأشكال :

الجـــــداول

ملحق ب : اقتصاديات الاتصالات – الأسعار والتكلفة

يقـدم هـذا الملحق نظرة عامة عن النظرية الاقتصادية وتطـبيق تنظيم الأسعار (تقدير التعريفة) وتقدير التكلفة فـي قطـاع الاتصالات. يوفر الملحق أيضاً خلفيات من المعـلومات المتعـلقة بعدة وحدات في هذا الدليل، وهي متصلة على وجه الخصوص بالوحدة الرابعة التي تركز على تنظيم الأسعار.

وتتعلق المفاهيم المذكورة في هذا الملحق بوحدات أخرى أيضاً، إذ تنطوي مفاهيم تسعير وتقدير تكلفة الاتصالات بشكل خاص على مواضع عديدة متصلة بالربط (الوحدة الثالـثة) وسياسـة المنافسـة (الوحدة الخامسة) والخدمة الشاملة (الوحدة السادسة)، وبهذا يتضح أن عالم النظرية والممارسـة الاقتصادية ليس مفتوحاً أمام الجميع. وقد تم الـتركيز عـلى مناقشة هذه المفاهيم في هذا الملحق كي يقرأه أولئك المهتمين بهذا الموضوع.

يـبدأ هذا الملحق بمناقشة فوائد المنافسة والبدائل المتاحة حيـنما تعجـز الأسـواق عـن الوصول لأنسب النتائج الاجـتماعية، وعـندئذ تـتم مراجعة التطبيقات النظرية والعملية لتسعير الاحتكار، بما فيها تسعير رامسي، ويقدم المـلحق تقريراً عن تقديرات مرونة الاتصالات، أما عن النصـف الأخير من الملحق فيتضمن تقريراً عن تكاليف الاتصـالات بما فيها عوامل تقدير التكلفة ، والأحكام ، والـتعريفات المختلفة. يناقش الملحق بعض طرق تقدير التكـلفة الـتي تتبعها الهيئات التنظيمية في جميع أنحاء العـالم، بما فيها طريقة العامل الكلي لتزايد التكلفة على المـدى الطويـل (TELRIC) الـتي يتـبعها المجلس الاتحـادي للاتصـالات (FCC) وطريقة متوسط تزايد التكـلفة عـلى المـدى الطويل (LRAIC) التي تتبعها المفوضية الأوروبية، وينتهي الملحق بمثال محدد لتقدير تكلفة الربط .

يغطـي هـذا الملحق مجموعة موضوعات، من النظرية الاقتصادية العامة إلى تطبيقات اقتصادية محددة جداً لها في قطاع الاتصالات. يقدم هذا الملحق معالجة مختصرة للمواضيع الأساسية ويُبسِّط موضوعات معينة. يتم توجيه القـراء الراغبين في معالجة أكثر تفصيلاً ومعالجة فنية نوعية إلى المصادر المنتقاة المذكورة في الملحق د.

١ – ١ الأسس الاقتصادية لتنظيم الأسعار

فـي القسم التالي نستعرض النظرية الاقتصادية المتعلقة بفوائد المنافسة، ونستعرض أيضاً خصائص تكلفة شبكات الاتصـال الـتي تضع قيوداً على المنافسة وتُرسي أسس تنظيم الأسعار الدائم لمؤسسات الاتصالات المهيمنة.

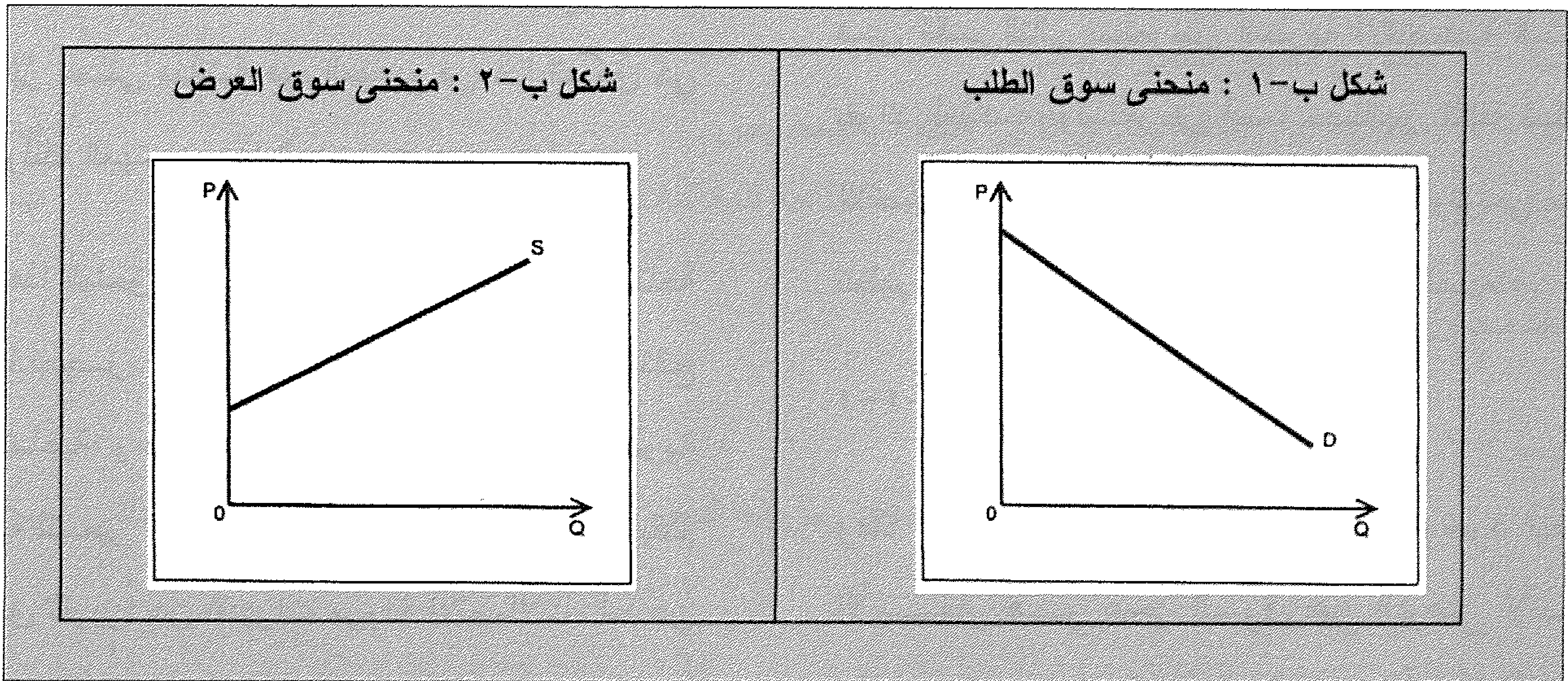
١ – ١ – ١ فوائد المنافسة

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن ما يبرر وجود تنظيم الأسـعار هـو عجز السوق عن التوصل لأسعار تنافسـية ، وتـتوقع النظرية وجود أسعار "فعالة" تـؤدي إلى تعظـيم رفاهية المجتمع في حالة توافر المنافسة وسلاسة التصرف في الأسواق؛ فالأسعار الفعالـة سـتعمل بوجه خاص على تساوي قدر الخدمـات الـتي يـريد البائعون عرضها مع قدر الخدمـات الـتي يريد المشترون طلبها. ستساعد

الأسعار الفعالة أيضاً على تساوي المنفعة التي يجنيها المشترون من الوحدة الأخيرة التي تم استهلاكها مع تكلفة إنتاجها (التكلفة الحدية).

يتم شرح النظرية الاقتصادية العامة للأسواق المتنافسة الفعالة لاحقاً؛ يوضح الشكل ب-١ منحنى سوق الطلب (D) الخاص بخدمة محددة، وقد تم توضيحه في شكل رسم بياني يظهر فيه سعر الخدمة (السعر الخاص بالشركة) على المحور العمودي (P) (محور الصادات) وكمية الخدمة على المحور الأفقي (Q) (محور السينات). نتيجة لحاجة المستهلكين إلى كميات أكبر من الخدمات عند انخفاض الأسعار، يظهر منحنى الطلب منحدراً لأسفل من اليسار إلى اليمين؛ وذلك لبيان ازدياد الطلب في السوق عند انخفاض السعر والعكس صحيح. يتم تقدير الطلب الكلي عن طريق جمع منحنيات الطلب للمستهلكين المنفردين.

يظهر منحنى سوق عرض الخدمات (S) في الشكل ب-٢، ويرتفع هذا المنحنى جهة اليمين موضحاً زيادة الخدمات التي تقدمها الشركات في حالة زيادة سعر الخدمة. في هذا المثال الذي يتناول شركة لديها جميع مقومات المنافسة هناك افتراض بوجود عوائد ثابتة أو متناقصة وفقاً لمعدلات الإنتاج (انظر تفاصيل هذه المفاهيم ومفاهيم التكلفة الأخرى فيما بعد). وبموجب ذلك الافتراض، فإن منحنى العرض لشركة لديها جميع مقومات المنافسة هو ذلك الجزء من التكلفة الحدية (MC) الذي يقع أعلى منحنى متوسط التكلفة المتغيرة . يتم تقدير العرض الكلي عن طريق جمع المنحنيات الخاصة بكل شركة على حدة.



ويظهر في شكل ب – ٣ توازن السوق في حالة التفاعل بين الشركات (مقدمي الخدمات) والمستهلكين. عند توازن السوق يتقاطع منحنيا العرض والطلب عند سعر السوق (نقطة *P) وإنتاج السوق (نقطة *Q). باختصار، تؤدي الأسواق التنافسية لوجود أسعار فعالة و(يُرمز لها بـ*P)، والتي تتساوى عندها الكمية التي يريد مقدمو الخدمات توفيرها (ويُرمز لها بـ *Q) مع الكمية التي يطلبها المشترون، وإذا كان منحنى العرض الخاص بكل شركة هو منحنى التكلفة الحدية فعند توازن السوق ستزيد إنتاجية الشركة إلى النقطة التي يتساوى عندها السعر مع التكلفة الحدية – أو بطريقة أخرى عند مستوى الإنتاج الذي تساوي فيه (*P) التكلفة الحدية.

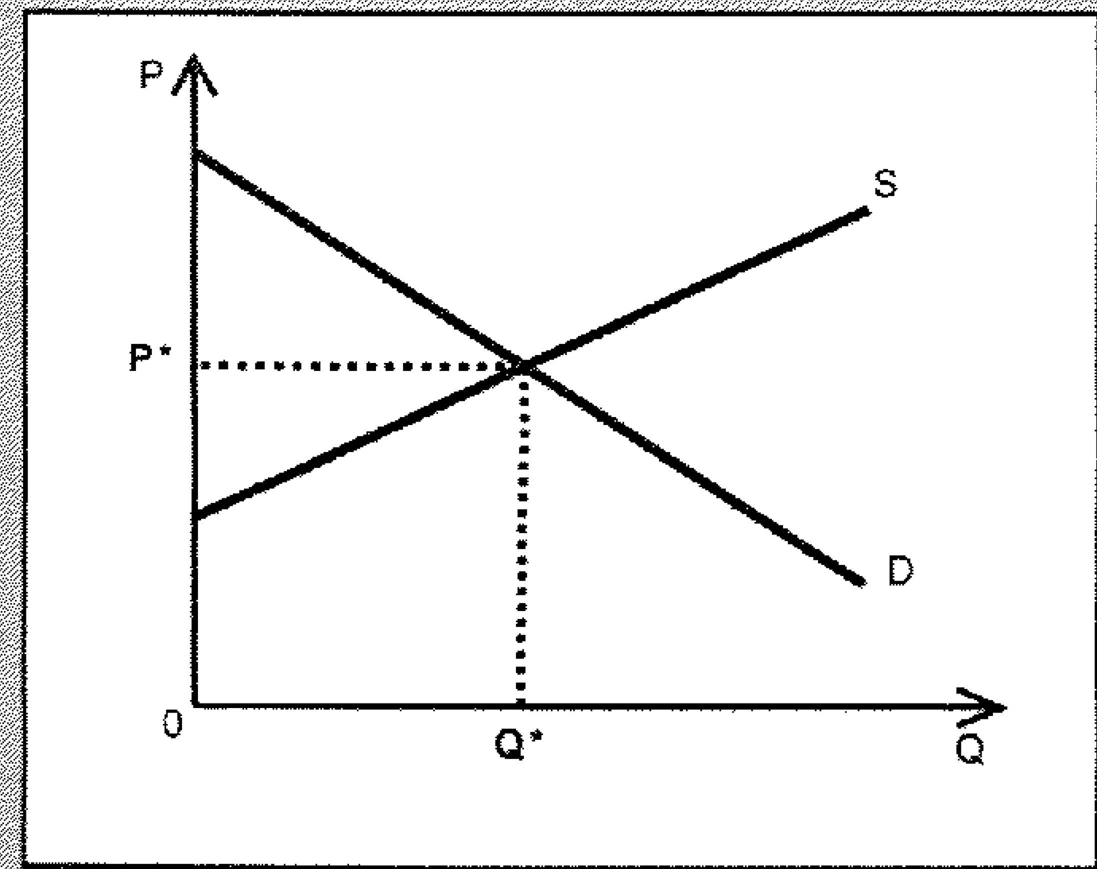
ويظهر في الشكل ب-٤ تعاظم الرفاهية الاجتماعية عند نقطة التوازن التنافسي (أي عند السعر *P والإنتاج

Q*). وفـي حالـة افـتراض أن المساحة أسفل منحنى الطـلب تمـثل مجموع رغبة المستهلكين في الدفع وأن المساحة أسفل منحنى العرض تمثل مجموع التكلفة الكلية لمقدمي الخدمات، فإن الفرق بين هذين المفهومين يُرمز لـه بالمساحة المسماة ABC. ويطلق على هذا المفهوم عادةً (الفائض الاجتماعي) أو (الفائض الكلى).

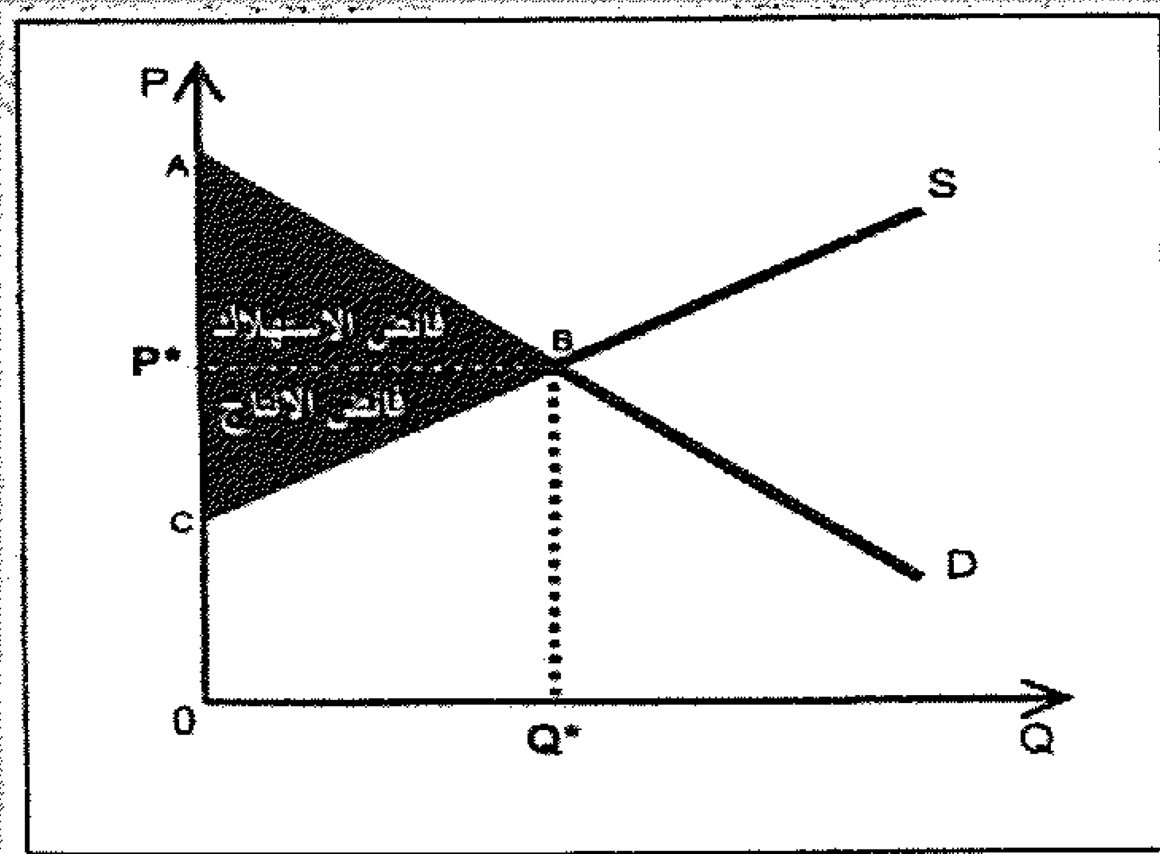
مـن الممكن تقسيم الفائض الكلي إلى فائض المستهلكين (ويرمز له بالقيمة AP*B والتي تمثل الفرق بين الرغبة الكـلية فـي دفـع مـا قيمته Q*BA٠ وما يتعين على المسـتهلكين دفعـه والـذي يعادل قيمة Q*BP*٠)، وفائض المنتجين (ويرمز له بالقيمة P*CB والتي تمثل الفارق(المكسب) الكلي بين العوائد (التي ترمز لها بالقيمة Q*BP*٠) والتكلفة التي تتحملها (والتي ترمز لها القيمة Q*BC٠). يمكن توضيح أن أي مجموع آخر للأسعار لـن ينـتج عـنه فائض كلي كبير. باختصار، ينتج عن تساوي السعر والتكلفة الحدية عند الإنتاج (ورمزه Q*) تعاظم الفائض الكلي وبالتالي الرفاهية الاجتماعية؛ وهذا مـا يدعو الاقتصاديين إلى وصف تسعير التكلفة الحدية بأنه "فعال".

ذلـك إذاً هـو مـا يحدث في مثل هذا السوق التنافسي المـثالى. وكي تتحقق تلك الغاية الفعالة، يجب أن تتوافر في السوق عدد من الشروط. على سبيل المثال، يجب أن يـتعدد الـبائعون(مقدمـو الخدمـات) والمشـترون (المستهلكون)، وذلك شريطة ألا يصل أحدهم للحجم الذي يسـتطيع معـه الـتأثير على الأسعار؛ أي ليس من حق أحدهـم السـيطرة على السوق. إضافةً لذلك، يجب ألا تتواجد أية تأثيرات خارجية كبيرة والتي تعرف بصورة تقريـبية بأنهـا مـزايا أو تأثيرات سلبية تنتقل من وإلى الأسـواق الأخرى. يتعين أيضاً توفير حرية الدخول إلى السـوق والخـروج منه. أخيراً ، وكما هو مذكور آنفاً، يجـب ألا تـتواجد الاقتصـاديات الكبيرة في مثل هذه السوق.

شكل ب-٣ : سوق العرض والطلب



شكل ب-٤ : الرفاهية الاجتماعية الناتجة عن التسعير وفقاً للتكلفة الحدية



ولـن يـتم تطـبيق هذا الوصف الاصطلاحي للأسواق التنافسـية عمومـاً على قطاع الاتصالات؛ وذلك نتيجة لخـواص محـددة لتكلفة شبكات الاتصالات. ويتم تناول الأمور المتعلقة بالتكلفة في الأقسام اللاحقة.

١-١-٢ انهيار الأسواق

لن تصل السوق عامةً إلى أنسب نتائج اجتماعية في حالة عدم توافر جميع الشروط المذكورة أعلاه ؛ وهذا هو ما يطـلق عليه الاقتصاديين (انهيار الأسواق). ينتج انهيار الأسـواق عـن سـوء تخصيص الموارد أو تخصيصها بصورة غير فعالة؛ مما يؤدي إلى حدوث فاقد أو تحقيق خسارة . في مثل هذا الموقف يكون هناك تبرير للتدخل الحكومي للارتقاء بالرفاهية الاجتماعية. من الواضح أن القوة الدافعة للتنظيمات يجب وزنها بالقياس إلى تكاليفها الاقتصـادية والتكلفة الناتجة عن تركز السلطة في أيدي الموظفيـن الحكوميين وذلك لتفادي الإخفاق التنظيمي أو التقليل منه. توفر الوحدة الأولى من هذا الدليل إرشادات لتنظيمات فعالة ومؤثرة في قطاع الاتصالات.

تعتـبر الـنظرية التقليدية الاحتكار الطبيعي مثالاً رئيسياً لانهيـار الأسـواق. هـناك تعريف غير دقيق للاحتكار الطبيعي بأنه يحدث عندما تزيد تكاليف الإنتاج إلى الحد الـذي لا يتحقق عنده توفير النفقات إلا إذا تولت شركة اتصـالات واحـدة فقـط مهمة تقديم الخدمات التي تفي بحاجـة الطـلب في السوق، وللاحتكار الطبيعي سببان هما: الاقتصاديات الكبيرة واقتصاديات مجالات الإنتاج. يستخدم الاقتصاديون مفهوم "الإضافة الفرعية" لوصف و اختبار الاحتكار الطبيعي.

١-١-٢-١ الاقتصاديات الكبيرة

تـتواجد اقتصاديات معدلات الإنتاج عند تناقص متوسط (مجمـوع) تكلفة الشركة مع زيادة حجم الإنتاج. يوضح الشـكل ب – ٥ كيفية هبوط متوسط التكلفة (AC) على المدى الطويل لمقدمي الخدمة نتيجة لاقتصاديات معدلات الإنـتاج. يُطـلق على اقتصاديات معدلات الإنتاج أيضاً اقتصاديات العوائد المتزايدة. على العكس مما سبق هناك اقتصـاديات العوائـد المتناقصة، والتي تنتج عن زيادة متوسـط التكلفة بالتناسب مع زيادة حجم الإنتاج. تتحقق العوائـد الثابتة لمعدلات الإنتاج عند ثبات متوسط التكلفة بالتناسب مع حجم الإنتاج.

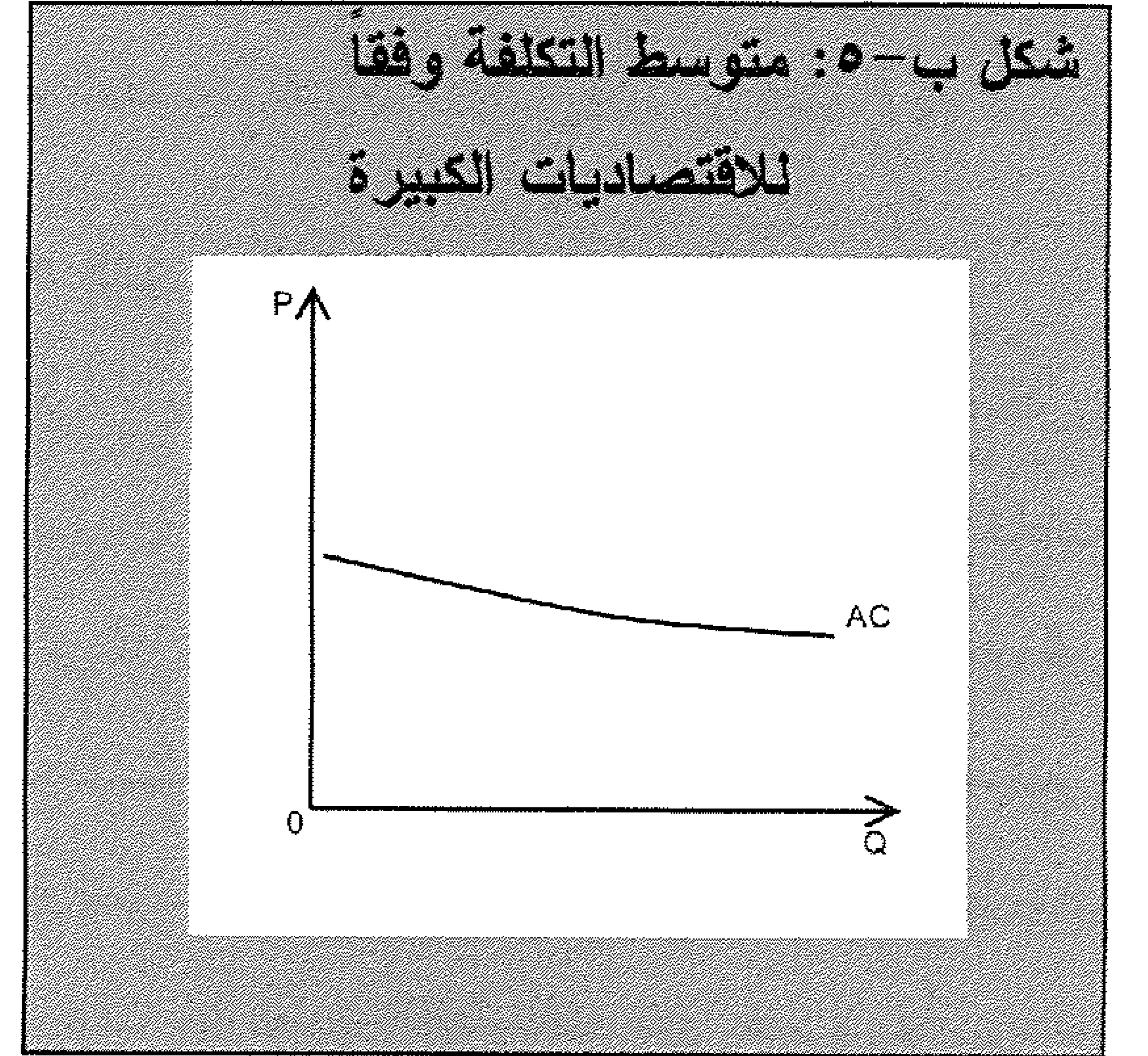
قد تنشأ اقتصاديات معدلات الإنتاج عن عدد من العوامل الفـنية والإدارية. تُعَد التكاليف الثابتة (أي التكاليف التي يـتم تحملها بغض النظر عن عدد الوحدات المُنتجة) أحد أوسـع المصـادر انتشارا بالنسبة لاقتصاديات معدلات الإنـتاج، خاصـةً فـي قطاع الاتصالات. تظهر أهمية التكاليف الثابتة في الاتصالات والصناعات الأخرى التي تتطلب توافر الشبكات. يقل متوسط التكلفة الثابتة بالتوسع فـي الإنـتاج. تؤثـر هذه الظاهرة على متوسط التكلفة فينخفض ويؤدي إلى وجود اقتصاديات معدلات الإنتاج. يتعين الإشارة إلى أن التكاليف الثابتة لا تعني بالضرورة توافر اقتصاديات معدلات الإنتاج في الشركة. وكما ذكر آنفـاً، قـد تنتج اقتصاديات معدلات الإنتاج عن عوامل أخرى غير التكاليف الثابتة.

تظهـر اقتصـاديات معدلات الإنتاج عند وجود معدلات إنـتاج معيـنة. على سبيل المثال، عند مستويات الإنتاج المـرتفعة قـد لا تستطيع الإدارة مراقبة جميع العمليات التي تجري في الشركة عن كثب؛ الأمر الذي يؤدي إلى وجـود أوجه للقصور تغطي على أية مزايا تقنية تخفض أسعار العمليات التي تتم على نطاق واسع.

تـتوقف اقتصـاديات معدلات الإنتاج على انخفاض أو زيـادة متوسـط (إجمـالى) التكلفة على المدى الطويل

ويتكون متوسط إجمالي التكلفة من مكونين : متوسط التكاليف الثابتة ومتوسط التكاليف المتغيرة. وكما هو موضح من قبل ، يتناقص متوسط التكاليف الثابتة بزيادة الإنتاج، ولكن قد يتزايد متوسط التكاليف المتغيرة بصورة أسرع أو أبطأ من زيادة الإنتاج. وتتوقف اقتصاديات معدلات الإنتاج على حركة هذين المكونين بالتناسب مع زيادة الإنتاج.

شكل ب-٥: متوسط التكلفة وفقاً للاقتصاديات الكبيرة



عندما تقدم الشركة خدمة واحدة ، ينشأ الاحتكار الطبيعي حينما تزيد اقتصاديات معدلات الإنتاج عن المعدل المناسب ، بالقياس إلى الطلب الحالي والمستقبلي. عندما تقوم الشركة بتقديم أكثر من خدمة لا يتم تحديد تعريف واضح لمتوسط التكاليف. وقد وضع الاقتصاديون عدداً من المعايير التي تقيم وتفحص اقتصاديات معدلات الإنتاج، ولكن تظل الفكرة العامة كما هي في مثال الخدمة الفردية، وتستطيع شركة تقدم خدمات متعددة وتطبق اقتصاديات معدلات الإنتاج زيادة جميع خدماتها بالتناسب مع زيادة نسبية طفيفة في إجمالي تكلفتها.

١-١-٢-٢ اقتصاديات مجالات الإنتاج

قد ينشأ الاحتكار الطبيعي عن اقتصاديات مجالات الإنتاج وكذلك اقتصاديات معدلات الإنتاج، وذلك في حالة إنتاج أكثر من سلعة واحدة. في هذه الحالة، يكون إنتاج هذه السلع باستخدام معدات وتسهيلات مشتركة أوفر تكلفةً من إنتاج كل منها على حدة. تنشأ اقتصاديات مجالات الإنتاج حينما تستطيع شركة واحدة إنتاج سلعتين أو أكثر بتكلفة كلية أقل مما لو كانت شركات مختلفة أنتجت كل سلعة على حدة.

تشير اقتصاديات مجالات الإنتاج إلى الوفر في التكلفة الذي تستفيد به إحدى الشركات التي تقدم منتجين أو خدمتين أو أكثر عند المقارنة مع الشركات المختلفة التي تقدم كل منها منتج واحد أو خدمة واحدة. على سبيل المثال يوجد بالفعل لدى شركة محلية لشبكات الهواتف العمومية شبكة لخدمة المشتركين المحليين، ويمكن أيضا استخدام الشبكة المحلية في تقديم خدمة المكالمات الخارجية أيضاً لعملائها عن طريق الربط المناسب الذي توفره التسهيلات الخاصة بالمكالمات الخارجية. ونتيجةً لاستخدام الشبكة المحلية في خدمات المكالمات الخارجية تتوفر لشركة الخدمات المحلية اقتصاديات مجالات الإنتاج، والتي لا تتوفر لأي شركة خدمات جديدة تهدف إلى تقديم خدمات المكالمات الخارجية فحسب. وقد تضطر الأخيرة إلى مضاعفة قوة الشبكة المحلية من أجل إتاحة الخدمة للمشتركين.

يمثل منحنى مماثل لذلك الموجود في الشكل ب-٥ تأثير اقتصاديات مجالات الإنتاج على متوسط التكلفة التراكمي في شركة تقدم منتجات أو خدمات عديدة، مع ملاحظة وجود منحنيات مختلفة لكل إنتاج منفصل.

وكما هو الحال بالنسبة لاقتصاديات معدلات الإنتاج، قد تتواجد اقتصاديات مجالات الإنتاج عند بعض مستويات

الإنتاج دون الأخرى، وقد تتواجد اقتصاديات مجالات الإنتاج مع اقتصاديات معدلات الإنتاج أو بدونها.

١-١-٣ مشكلة الاحتكار

من وجهة النظر التقليدية، يتمتع قطاع الاتصالات في مجمله بخصائص الاحتكار الطبيعي. وتعني وجهة النظر تلك أن الأسواق الرئيسية للاتصالات ستعجز عن مواجهة شرط المنافسة ، ألا وهو تعدد البائعين في السوق. ومن الناحية العملية، كان هيكل الصناعة التقليدية يقوم على الاحتكار.

وتكمن المشكلة في أن الشركة الاحتكارية قد تستغل وضعها؛ فتحدد أسعاراً باهظة أو تضع قيوداً على الإنتاج، مما يؤدي إلى تدني مستوى الرفاهية الاجتماعية (أي انهيار السوق) ويتطلب التدخل الحكومي لضمان عدم استغلال الشركة الاحتكارية للمستهلكين والمتنافسين المحتملين.

١-١-٤ الاحتكار الخاضع للتنظيم

تعاملت الحكومات مع مشكلة الاحتكار بعدة طرق، وتعد التنظيمات هي الطريقة الرئيسية. قرر صانعو السياسات الحكومية الذين يعتقدون أن صناعة الاتصالات هي صورة من صور الاحتكار الطبيعي أن الأفضل هو وجود شركة احتكارية واحدة تقدم الخدمات للمواطنين، والتي تستطيع الاستفادة من اقتصاديات معدلات الإنتاج وكذلك اقتصاديات مجالات الإنتاج . وقد فرضت سياسات الاتصالات التقليدية تنظيمات تمنع الشركات الاحتكارية من فرض السيطرة الاحتكارية وتحديد أسعار باهظة. ترمي هذه التسوية إلى التمتع بفوائد الكفاءة الإنتاجية دون السماح لشركة احتكارية ليست عليها أية قيود بجني مكاسب باهظة أو وضع قيود على عملية تقديم خدماتها.

أرست هذه النظرة القائلة بأن الاحتكار هو الهيكل الأنسب للسوق من الناحية الاجتماعية أسساً لسن تنظيمات أو حواجز تنظيمية من أجل الدخول في أسواق الاحتكار في بعض الحالات، وهو ما يحول الاحتكار الطبيعي إلى احتكار قانونى. ومن الناحية العملية، قامت بعض مؤسسات الاتصالات الخاصة بتنفيذ نموذج الاحتكار الخاضع للتنظيم في عدد من الدول منها الولايات المتحدة وكندا.

١-١-٥ المؤسسة العامة

تعد الملكية العامة لمؤسسة الاتصالات في بيئة احتكارية هي البديل الأوسع انتشارا للاحتكار الخاص الخاضع للتنظيم. يرتكز هذا النموذج على الاعتقاد بإمكانية تحقيق أهداف ذلك القطاع بواسطة الإدارة العامة المباشرة وملكية المؤسسة التي تقدم الخدمات، وفي مثل هذا النموذج غالباً ما تعتبر التنظيمات غير ضرورية. وحتى وقت قريب كانت الملكية العامة المحتكرة هي النموذج السائد في القطاع في عدة دول في أوروبا وأفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية ودول الكاريبى.

إلا أنه ، من الناحية العملية، تستخدم المؤسسات العامة في عدة تطبيقات وليست معالجة مشكلة الاحتكار إلا إحداها. ونتيجة لتعارض هذه التطبيقات وتدنى الأداء فيما مضي ، فإن عدة حكومات قد تخلت بالفعل أو هي بصدد التخلي عن نموذج المؤسسة العامة غير الخاضعة للتنظيم. وتعترف بعض الأنظمة القضائية بأن الدافع وراء التنظيم الاقتصادي كان قوياً، سواء كانت المؤسسة العاملة عامة أو خاصة. وفي بعض الأحيان كان يتم تأسيس مؤسسات الاتصالات المملوكة للدولة على أنها كيان "تجارى" أو "اتحاد شركات" يخضع للتنظيمات عن طريق هيئة حكومية مختلفة.

١-٢ تسعير الاحتكار

١-٢-١ احتكار منتج واحد

يوجد ركن أساسي في النظرية الاقتصادية وتطبيقاتها بشأن تنظيمات الأسعار التي يتقاضاها الاحتكار، وقد تم تضمين عينة من تلك المؤلفات في المصادر المنتقاة في هذا الملحق .

كما يُذكر من قبل في النقاش حول الرفاهية الاجتماعية في ظل سوق تنافسي مثالي، ترى النظرية الاقتصادية أن تسعير "الاختيار الأول" يحدد أسعاراً تساوى التكلفة الحدية، وقد يسبب تطبيق ذلك التسعير الفعال مشاكل للشركات التي بها أحد مظاهر اقتصاديات معدلات الإنتاج (مثل الاحتكار الطبيعي). وتكون التكلفة الحدية في مثل هذه الشركة عموماً أقل من متوسط التكلفة في معدلات الإنتاج المماثلة. يوضح شكل ب – ٦ هذا الموقف، حيث يتقاطع منحنيا الطلب والتكلفة الحدية أسفل منحنى متوسط التكلفة. وفي هذا المثال، لن تستطيع الشركة استرداد جميع التكاليف بسبب تحديد سعر خاضع للتنظيم يساوى التكلفة الحدية (والتي يُرمز لها بالرمز P^1). وفي هذه الحالة، ستعانى الشركة من الخسائر النقدية بل وستتوقف عن العمل. لذا، يتعين على المشرعين التوصل إلى حلول قابلة للتطبيق لتجنب تلك النتيجة.

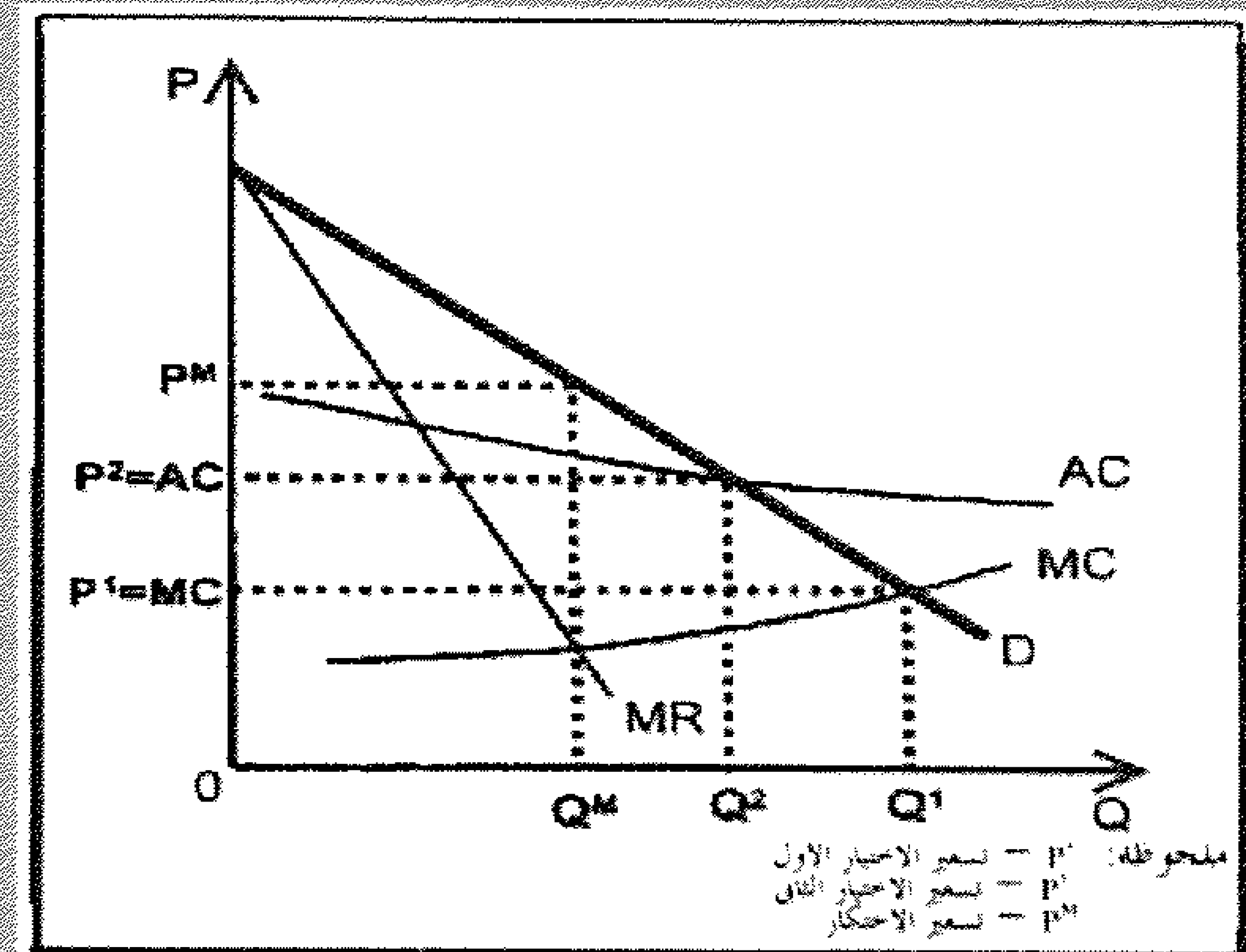
يعنى هذا الأمر من المنظور العملي أنه يجب تحديد سعر يزيد عن التكلفة الحدية؛ ولكن ما هو الحد الذي تتوقف عنده الزيادة؟ للإجابة على هذا السؤال يجب وضع التنظيمات التي تقوم على التكلفة الحدية بحيث تقلل من خسائر الفائض الكلى وتصل بمقدم الخدمات إلى مرحلة تغطية النفقات، مما يؤدى إلى تعاظم الرفاهية الاجتماعية، وهو ما يطلق عليه "سعر الاختيار الثاني" وهو يساوى متوسط التكلفة في حالة احتكار منتج واحد، ويتم تحديد هذا السعر (ويُرمز له بـ P^2) عند تقاطع منحنيا متوسط التكلفة والطلب في الشكل ب – ٦.

يجب ملاحظة أن الكمية المرتبطة بتسعير الاختيار الثاني (ويُرمز لها بـ Q^2) أقل من تلك المرتبطة بتسعير الاختيار الأول (ويُرمز لها بـ Q^1). يعبر هذا الانخفاض عن تدهور الرفاهية نتيجة لاقتصاديات معدلات الإنتاج. لكن يُعد هذا التدهور ضئيلاً مقارنة بذلك الذي قد يسببه عدم خضوع السعر في الشركات الاحتكارية للتنظيم؛ ففي الشركات الاحتكارية غير الخاضعة للتنظيم تتساوى التكلفة الحدية مع العوائد الحدية (ويُرمز لها بمنحنى MR في شكل ب-٦) مما يؤدى إلى وجود سعر الاحتكار (ويُرمز له بـ P^M) والذي يفوق متوسط التكلفة في هذه الشركات. ويسبب هذا التسعير مكاسب الاحتكار التي تجنيها الشركة ويقلل من حجم الخدمات المقدمة (ويرمز لها بـ Q^M) ويُزيد من هبوط مستوى الرفاهية. يُلاحظ أنه على عكس الشركات التي تتمتع بجميع مقومات المنافسة والتي لديها منحنى العرض (أى منحنى التكلفة الحدية الموجودة أعلى منحنى متوسط التكلفة المتغيرة) قد تم تعريفه جيداً، فإن منحنى العرض الخاص بالشركات التي تمارس الاحتكار الطبيعي لا ينفصل عن منحنى الطلب. وتعتمد الكمية الناتجة عن الاحتكار غير الخاضع للتنظيم على منحنى التكلفة الحدية وشكل منحنى الطلب.

١-٢-٢ تسعير رامسى

تقدم مؤسسات الاتصالات خدمات عديدة، والمشكلة التي تواجه احتكار عدة خدمات اتصال هي عدم قابلية تسعير الاختيار الأول للتطبيق تجارياً، ولأن تسعير التكلفة

شكل ب-٦: الخسارة النقدية للمؤسسة عند تسعير الاختيار الأول وفقاً لمعايير اقتصاديات معدلات الإنتاج.



الحدية لن يغطي جميع تكاليف الاحتكار التي تحملتها مؤسسة الاتصالات يجب رفع الأسعار حتى تستطيع المؤسسة تغطية نفقاتها، وسيؤدى وجود أكثر من خدمة إلى وجود عدد لا نهائى من توليفات الأسعار التي ستؤدى إلى هذه النتيجة.

تقدم النظرية الاقتصادية توصيات للتعامل مع هذه المسألة، ومن بين توليفات الأسعار هذه فإن أسعار الاختيار الثانى (أى تلك التي ينتج عنها أدنى حد من الهبوط في مستوى الرفاهية الاجتماعية مقارنةً مع التسعير وفقاً للتكلفة الحدية) هي تلك التي تعادل السعر الذي يتجاوز التكلفة الحدية في علاقة تتناسب عكسياً مع المرونة على الطلب لكل خدمة. بطريقة أخرى، تزيد الأسعار عن التكلفة الحدية بصورة أكبر في الخدمات التي تقل فيها مرونة الطلب وبصورة أقل في الخدمات التي بها درجة مرونة أعلى.

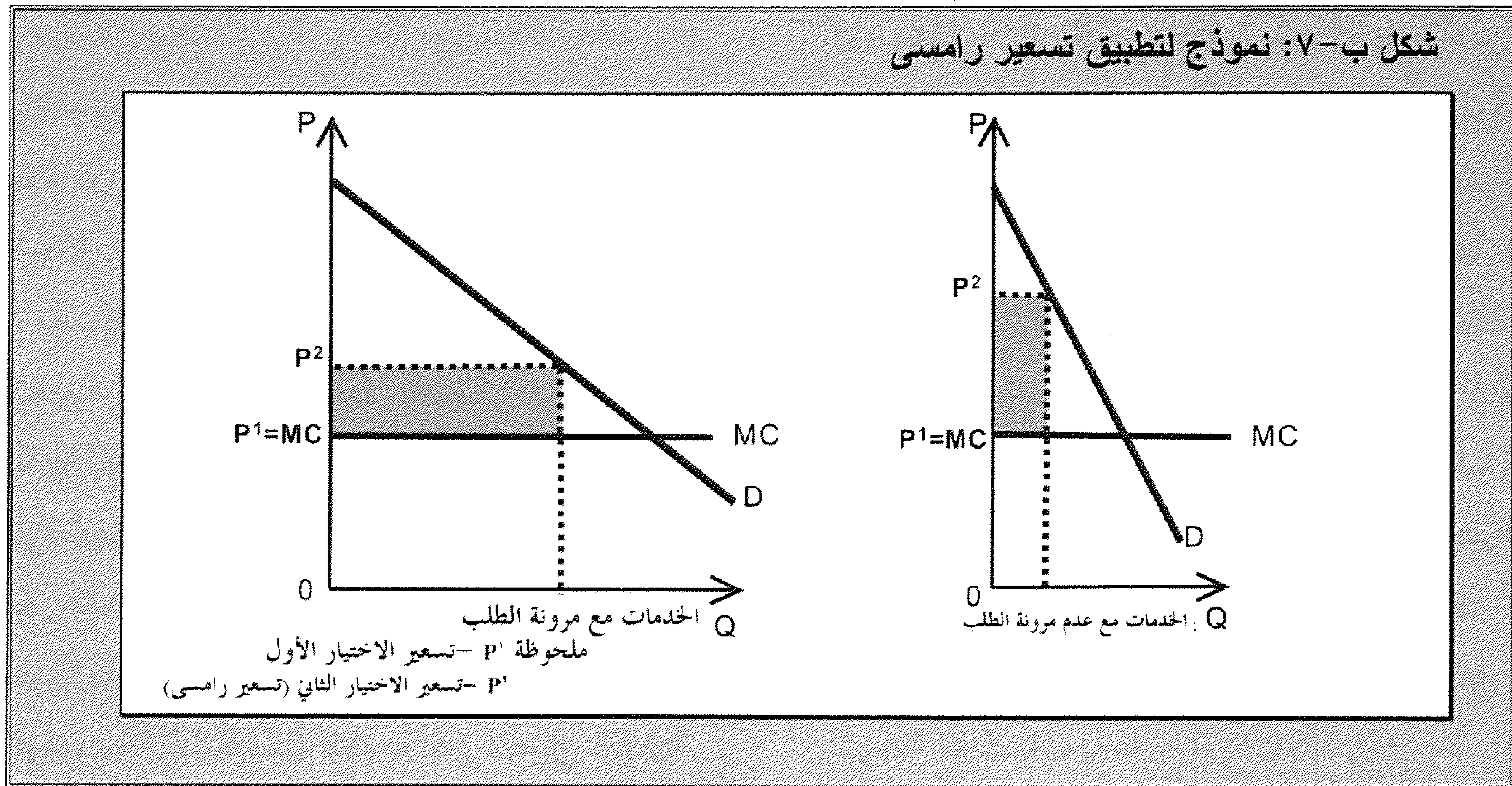
يُطلق على تسعير الاختيار الثانى "تسعير رامسى"، نسبةً إلى الباحث الإنجليزى الذي كان أول من درس هذا الموضوع، ويُعرف ذلك المفهوم أيضاً بـ "قاعدة المرونة العكسية". يقلل تسعير رامسى إلى أدنى حد من تغير الكمية المشتراة بالمقارنة بالكميات المشتراة بأسعار تساوى التكلفة الحدية. ينص المبدأ العام على أن المنتجات التي لا يتأثر الطلب عليها كثيراً بالسعر يجب أن تكون أسعارها هي الأعلى بالتناسب مع تكلفتها الحدية.

يوضح الشكل ب-٧ نموذجاً مبسطاً لتطبيق مبادئ تسعير رامسى في حالة تقديم مؤسسة الاتصالات لخدمتين. تتمتع مبادئ رامسى بالعمومية التي تمكنها من تبرير الاختلافات في سعر التكلفة. لتبسيط الأمر، يوضح هذا النموذج تساوى التكلفة الحدية (ويرمز لها بـ MC) للخدمتين وثبات تكلفتهما . بموجب هذا الافتراض يتساوى سعر الاختيار الأول (ويرمز له بـ P^1) للخدمتين مع تكلفتهما الحدية. يجب زيادة الأسعار عن التكلفة الحدية للحصول على عائدات إضافية تغطى جميع أوجه التكلفة أو لدفع الضرائب المرتبطة بالتنظيم (مثل الخدمات الشاملة وغيرها). وقد يعنى تطبيق مبادئ رامسى الزيادة النسبية لسعر الخدمة التي لا تتوفر لها مرونة الطلب عن سعر الخدمة التي تتوفر لها مرونة الطلب. يزيد تسعير رامسى للاختيار الثاني (ويرمز له بـ P^2) الخاص بتلك الخدمات التي لا تتوفر لها مرونة الطلب عن ذلك الخاص بالخدمات التي تتوفر لها مرونة الطلب.

تواجه الهيئات التنظيمية مشكلتين رئيسيتين عند تطبيق أسعار رامسى بطريقة دقيقة. تكمن المشكلة الأولى في تحديد مرونة الطلب على عدة خدمات للاتصالات. أما المشكلة الأخرى فتكمن في تحديد تكلفة تقديم هذه الخدمات بدقة. على الرغم من أن تطبيق مبادئ رامسى على أكمل وجه يتطلب الإحاطة بقدر كبير من المعلومات، مما يسبب مشاكل عند تنفيذها، فإن هذا لا يعنى تجاهل الدرس الأساسى المستفاد من تسعير رامسى (وهو أن المرونة النسبية للطلب على خدمات الاتصال

تؤثـــر على الرفاهية الاجتماعية). وسوف يؤدى تطبيق الإجـــراءات الرشـــيدة الـــتي تماثل مبادئ رامسى إلى الارتقـــاء بمســـتوى الـــرفاهية بالقياس إلى الإجراءات التبادلية. ويوجد مثال عددي لهذه التحسينات في مستوى الرفاهية في ملحق الوحدة الرابعة .

شكل ب-٧: نموذج لتطبيق تسعير رامسى



ولا تمثل المتطلبات المتعلقة بالمعلومات واللازمة لتطبيق تسعير رامسى مشقة كبرى بالنسبة لمؤسسات الاتصالات التي يُفترض أنها أقدر من الهيئات التنظيمية على تحديد التكـــلفة ومدى مرونة الطلب (وهو ما يُعد نموذجاً آخر للمشـــكلة التـــنظيمية المسماة "عدم تناسق المعلومات"). ولحســـن الحـــظ تقترح الأبحاث التي أجريت مؤخراً أنه بموجـــب شروط معينة تقوم تنظيمات أقصى سعر بتقديم الحوافـــز المناسبة لمؤسسات الاتصالات، والتي تجعلها تحـــدد الســـعر بحيث يتوافق مع أسعار رامسى. بطريقة أخـــرى، ستفضـــل مؤسســـة الاتصـــالات التي تخضع لتنظيمات أقصى سعر تحديد أسعار فعالة اقتصادياً، وذلك كى تحقـــق أقصى أرباح – ويعد ذلك نموذجاً للتنظيمات المتعلقة بالحافز.

ويُطلق على أسعار رامسى أيضا (رفع الأسعار الخاص برامســـى). وكما هو موضح بالتفصيل في القسم التالي، فـــإن رفع السعر هو نسبة مئوية أو مبلغ نقدى ثابت يتم استخدامه لاحتساب التكاليف المشتركة والعامة واستخدام وســـائل محـــددة لـــتحديد التكلفة المتزايدة. وقد يتم رفع الأســـعار بصـــورة منتظمة أو غير منتظمة. بينما تحدد الهيـــئات التـــنظيمية عمومـــا زيادة منتظمة في الأسعار لتشـــجيع المنافســـة، يـــوحى تطبيق مبادئ رامسى بأن الزيادات غير المنتظمة في الأسعار قد تكون أكثر فعالية من الناحية الاقتصادية.

١-٢-٣ التنظيمات في ظل المنافسة المتزايدة

تقـــوم الهيـــئات التنظيمية وصانعو السياسات في جميع أنحـــاء العالم بالقضاء على الاحتكار القانونى على وجه الســـرعة، ولكـــن نهاية الاحتكار القانونى لا تعنى نهاية الســـيطرة الاحـــتكارية التي يمارسها الاحتكار الطبيعي، ومن ثم فإن نهاية الاحتكار القانونى لا تعنى نهاية تنظيم الأسعار.

وبوجـــهٍ عام، يوافق الاقتصاديون الآن على أن الاحتكار الطـــبيعى ليـــس مـــن خصائص أقسام كثيرة في قطاع الاتصـــالات، فعلى سبيل المثال أثبت التنافس حول البنية التحـــتية بيـــن مؤسســـات اتصالات عديدة على خدمات المكالمـــات الخارجيـــة وخدمـــات الاتصـــالات الخلوية

المحمولة أنه ممتد ومستمر، ولكن ليس هناك إجماع للآراء حول أن تظل إتاحة الشبكة تحت مظلة الاحتكار الطبيعي وإلى أى مدى ستستمر الشبكة في ممارسته إذا وجد مثل هذا الإجماع .

وقد لا يمثل وجود الاحتكار الطبيعي في إتاحة الشبكة من عدمه أهمية كبرى. وبالنظر إلى تدنى مستوى أداء معظم أنظمة الاحتكار القانوني في الماضي، خاصةً في الأقطار النامية، يعتقد أغلب صانعي السياسات استحالة تحقيق الفوائد النظرية الناتجة عن الاحتكار الطبيعي في البيئة . الخاصة بالاحتكار القانونى، لذلك يتزايد الإجماع حول الفائدة التي تعود على القطاع ككل بإدخال المنافسة. وقد تحدث بعض الخسائر في اقتصاديات معدلات الإنتاج على سبيل المثال، لكن هذه الخسائر يمكن تعويضها وأكثر بواسطة المكاسب الناتجة عن تحسين الفعالية والاستجابة بسبب المنافسة.

بعد إدخال المنافسة، سيستطيع عدد من مؤسسات الاتصالات الاحتكارية السابقة (والتي كانت أساساً تمارس هذا النشاط) استعادة ما تبقى من السلطة الاحتكارية (أو قدرة السوق) لفترات طويلة من الوقت. سيكون الأمر كذلك بالنسبة لأقسام معينة من السوق، على سبيل المثال شبكة الإتاحة . وتنشأ قدرة السوق عندما تستطيع مؤسسات الاتصالات القديمة (بصورة فردية أو بالاشتراك مع مؤسسات اتصالات أخرى) التأثير على حالة السوق، خاصةً الأسعار. لذا، تخضع الشركات التي تتمتع بسلطة السوق لتنظيم الأسعار بصورة عامة وذلك بغرض الحد من قدرتها على تقاضى أسعار باهظة. هناك شرح مفصل لموضوع قدرة السوق وأثرها على التسعير في الوحدة الخامسة التي عنوانها "سياسة المنافسة".

إطار ب-١: مرونة السعر والدخل بشأن الطلب

- يتم تقدير أثر الكثير من عوامل الطلب بصورة أساسية بواسطة المرونة:

➢ تقيس **مرونة السعر** النسبة المئوية لتغير الطلب على خدمات الاتصالات تبعاً لأي تغير ضئيل في السعر.

➢ على سبيل المثال، إذا سبب نقص قدره ١% في سعر خدمة المكالمات الخارجية زيادة قدرها ٠,٥% في المكالمات الخارجية، تقدر مرونة السعر بـ - ٠,٥٠.

➢ يعكس مقدار المرونة الذي يتراوح بين صفر و-١ عدم مرونة الطلب.

➢ يعكس مقدار المرونة الذي يقل عن - ١ مرونة الطلب.

➢ يعكس مقدار المرونة الذي يبلغ -١ مرونة مقدارها الوحدة .

➢ من أهم خصائص الطلب الذي يتمتع بالمرونة هي أن تخفيض الأسعار سينتج عنه زيادة كافية في الطلب (وهو ما يطلق عليه التنشيط) ، مما يؤدى بدوره إلى زيادة العائدات وفقاً لانخفاض السعر. من ناحية أخرى، تنخفض العائدات بانخفاض السعر في حالة الخدمات التي لا تتمتع بالمرونة.

➢ ومن الممكن استنتاج مرونة الطلب من ميل منحنى الطلب. بوجه عام، كلما زاد ميل المنحنى زادت عدم مرونة الطلب، يدل منحنى الطلب العمودي على أن قدر المرونة يساوى صفراً. في هذه الحالة من عدم المرونة الكلية للطلب لا تتغير الكمية المطلوبة وفقاً للأسعار على الإطلاق. على سبيل المثال، تقول الأبحاث أن طلب مؤسسات الأعمال على إتاحة الاتصالات لا تكون به أية مرونة على الإطلاق.

➢ تقيس **مرونة الدخل** النسبة المئوية لتغير كمية الطلب على خدمة اتصالات استجابة لتغير الدخل بنسبة مئوية ضئيلة.

١-٣ مرونة الطلب

يناقش هذا القسم استجابة الطلب على خدمات الاتصالات لتغيرات الأسعار، ويطلق على هذا المفهوم مرونة (السعر الخاص) للطلب وله أهمية كبرى في عدد من التطبيقات التي تشمل تحديد أسعار رامسى واحتساب فوائد الرفاهية لإعادة موازنة السعر، وهناك نظرة شاملة لمرونة الطلب في الإطار ب-١.

يعتمد الطلب على خدمات الاتصالات بالنسبة لغالبية المنتجات الأخرى على عوامل مثل الخصائص السكانية لتوزيع المستهلكين ودخولهم وأسعار الخدمات وتوافر البدائل الأخرى لخدمات الاتصالات وأسعارها.

عند أخذ مرونة السعر في الاعتبار، يجب ملاحظة أن للطلب على الاتصالات طرفان يعتمدان على بعضهما البعض – ألا وهما الإتاحة والاستعمال. تعتمد المكالمات المحلية والخارجية والدولية على الإتاحة والتي بدورها لا يكون لها سعر إلا في حالة وجود سعر لشبكات الاتصال، وبينما يمكن أن تحل معظم السلع ذات الأهمية الاقتصادية محل بعضها البعض فإن العلاقة بين الاستخدام والإتاحة تكاملية ، أى أنه ينخفض الطلب على كل من الاستخدام والإتاحة بزيادة سعر الإتاحة، وبزيادة سعر الاستخدام ينخفض الطلب على كل من المكالمات والإتاحة.

١-٣-١ تقرير عن تقديرات المرونة

ركزت غالبية دراسات الطلب على خدمات الاتصال على خدمات الاتصال الصوتى وتم تقسيمها إلى دراسات حول الطلب على الإتاحة والمكالمات المحلية والخارجية والدولية للمنازل ولمؤسسات الأعمال.

ويتم تحديد تقديرات المرونة عادةً طبقاً للأنماط السابقة للاستهلاك، ويتم احتسابها باستخدام أساليب إحصائية معقدة، ونتيجةً لذلك يصبح تقدير المرونة أمراً تجريبياً. وقد تم إجراء أغلب الدراسات حول المرونة حتى الآن في الدول الصناعية، وهناك الآن هيكل مؤثر وموحد من المراجع التي توفر نقاط و/أو فترات لتقدير غالبية أشكال المرونة الخاصة بالسعر والدخل وذلك بالنسبة لفئات هامة من خدمات الاتصالات.

يلخص الجدول ب-١ التقديرات الموضوعية طبقاً للدراسة التقليدية التي أجراها ليستر تايلور في عام ١٩٨٠، (ويستخدم كثير من الاقتصاديين الاستشاريين في الدول الصناعية والنامية نتائج هذه الدراسة كنقاط مرجعية) . وقد تم إصدار طبعة ثانية من دراسة تايلور عام ١٩٩٤.

وتظهر دراسات المرونة وجود نطاق من مرونة السعر في خدمات الاتصالات؛ فخدمات الإتاحة لا تتمتع بمرونة السعر، وتقل مرونة الطلب على تلك الخدمات عند المعدلات العالية لاستخدام الشبكة. تعد المكالمات الخارجية والدولية أكثر الخدمات مرونة، إذ تزداد مرونة الطلب كلما زادت مسافة مكالمة، وتقل مرونة الطلب عندما يكون المستخدمين من مؤسسات الأعمال .

إطار ب-٢: تطبيق مرونة التقديرات في الدول الصناعية على الأسواق الأقل نمواً

يجب التزام الحذر عند تطبيق تقديرات المرونة الخاصة بسوق خدمات الاتصالات في الدول الصناعية في الدول النامية. لا يكمن أحد الأسباب الأساسية لتدني معدلات استخدام الشبكة في تلك الدول في انعدام الطلب، وإنما في قلة العرض الذي يتضح في قوائم الانتظار الطويلة التي لا تنتهي .

لا يؤثر تغير السعر في أسواق الاتصالات محدودة السعة على الطلب بالقدر الذي تقترحه تقديرات المرونة الموضحة في هذا القسم (والتي تم تقديرها في بيئة ليس الطلب فيها مقيداً). لذا، قد يختلف المنحنى الخاص بالمستهلكين في الدول النامية عن ذلك الخاص بالمستهلكين في الأسواق تامة النمو.

وقد أكدت الأبحاث الحديثة ذلك الافتراض. فعلى سبيل المثال، عند دراسة آخر مبادرات إعادة موازنة الأسعار في العديد من دول أمريكا اللاتينية وجد روس وبانيرجي (عام ٢٠٠٠) أن الزيادة في أسعار الاشتراك الشهري تؤدي بالفعل إلى زيادة معدلات استخدام الشبكة، أي زيادة الكمية المطلوبة.

جدول ب-١ : تقديرات عند نقط ومديات مرونة السعر ومرونة الدخل بشأن الطلب على خدمات هاتفية منتقاة

نوع الطلب	مرونة السعر			مرونة الدخل
	الربط	الاشتراك	المكالمات الخارجية	
الإتاحة	-٠,٠٣ (± ٠,٠٣)	-٠,١٠ (±٠,٠٩)		٠,٥٠ (±٠,١٠)
المكالمات المحلية		-٠,٢٠ (±٠,٠٥)		١,٠٠(±٠,٤٠)
المكالمات الخارجية				
قصيرة المسافة			-٠,٣٧٥(±٠,١٢٥)	١,١٥(±٠,٢٥)
متوسطة المسافة			-٠,٦٥(±٠,١٥)	١,٢٥(±٠,٢٥)
طويلة المسافة			-٠,٧٥ (±٠,٢٠)	١,٥٠(±٠,٤٠)
المكالمات الدولية			-٠,٩٠ (±٠,٣٠)	١,٧٠(±٠,٤٠)

ملحوظات :

في كل خانة، يشير الرقم الأول إلى تقدير المرونة بالكسر العشري – أي أفضل التقديرات المتغيرة ، ويشير الرقم الآخر المسبوق بعلامة (±) إلى مدى التقدير الموضوعي للمرونة – أي النطاق المحتمل للتقديرات المتغيرة. على سبيل المثال، تقدر مرونة السعر في حالة المكالمات الخارجية متوسطة المسافة بـ – ٠,٦٥ ونطاقها المحتمل من – ٠,٥٠ إلى – ٠,٨٠ .

المصدر: عن دراسة تايلور (١٩٨٠) والملحق الخاص بها (١٩٩٤) ودراسات أخرى عن المرونة.

١-٤ تكلفة الاتصالات

يُعد تحديد تكلفة خدمات الاتصالات أو التحقق منها من أصعب التحديات التي تواجه الهيئات التنظيمية، إلا أن تحليل التكلفة قد يكون ذا أهمية كبرى. تستخدم الهيئات التنظيمية تحليل التكلفة بوجه خاص في تحديد أو إجازة الأسعار، والتي تتضمن أسعار "التجزئة" بالنسبة للمستهلكين وأسعار "الجملة" بالنسبة للمتنافسين (مثل أسعار الربط وفصل عناصر الشبكة وأشياء أخرى) وأيضاً في فرض سياسة المنافسة.

غالباً ما تعد ممارسة تحديد التكلفة في صناعة الاتصالات عملاً معقداً ومثيراً للجدل. ينتج هذا التعقيد عن اختلاف طرق ومفاهيم وتعريفات وتطبيقات ومصادر البيانات بالنسبة للتكلفة. بوجه عام، سوف تحدد طبيعة المشكلة التي يتم التعامل معها والهدف من ممارسة تقدير التكلفة أنسب الطرق التي يمكن استخدامها.

١-٤-١ عوامل تقدير التكلفة

تستخدم معظم تحليلات تكلفة الاتصالات واحداً أو أكثر من العوامل الرئيسية الموضحة في الإطار ب-٣ وترتبط كل منها بالرؤية الخاصة بمهنة معينة.

١-٤-٢ مصطلحات ومفاهيم تقدير التكلفة

يوضح إطار ب-٤ وصف وبعض أمثلة للمصطلحات والمفاهيم الرئيسية المستخدمة في تحليل تكلفة الاتصالات وبعض أمثلتها، ويتم توضيح أسس تحليل التكلفة فيما يلى.

١-٤-٣ طرق تقدير التكلفة

في هذا القسم يتم باختصار استعراض ومقارنة بعض الطرق الرئيسية لتقدير التكلفة والتي استخدمتها الهيئات التنظيمية للاتصالات على مدار السنين.

تقــوم معظم طرق تقدير التكلفة على مبدأ "سببية" التكلفة (ويُطلق عليها أيضاً تسبيب التكلفة)، وبطريقة أبسط تعني ســببية التكــلفة وجوب تغطية التكاليف (مثلاً عن طريق الأســعار أو غيــرها) مــن المصدر الذي تسبب في تلك الــتكاليف. بينما يسهل تطبيق هذا المبدأ في أحوال كثيرة (كالتكــلفة المتغيرة أو المتزايدة)، فإنه يصعب تطبيقه في حالــة وجــود التكــلفة الثابتة والمشتركة والمقسمة . يتم توضــيح تفاصيل أكثر لهذه المسألة تباعاً في القسم الذي يتضمن مثال تسعير الربط.

إطار ب-٣: ثلاثة عوامل أساسية لتقدير التكلفة

التكاليف المحاسبية

- يركــز هذا العامل على تسجيل التكلفة الفعلية لمؤسسة الاتصالات، ويكون موضع هذا التركيز هو التكاليف التي تـم تسـجيلها فــي الماضي (أي أنها نظرة إلى الخلف). تتضمن مصادر البيانات الإجراءات المحاسبية المالية المشــتركة وتدابير محاسبية خاصة بالإدارة أكثر تفصيلاً. وقد اعتمدت الهيئات التنظيمية في الماضي بشكل كلي تقريباً على البيانات المحاسبية كمصدر للمعلومات اللازمة لدارسة التكلفة.

التكاليف الهندسية

- يهــتم هذا العامل أساساً بقرارات الإدارة المستقبلية. تقيم التحليلات الهندسية للتكلفة الطرق المختلفة لتحقيق هدف محــدد مثل اشتراط سعة معينة. يهدف التحليل الهندسي للتكلفة بوجه عام إلى تحديد أنسب طريقة لبناء تسهيلات الاتصالات.

التكاليف الاقتصادية

- يهــدف هــذا العــامل لــتقدير التكــلفة إلى تحديد هيكل الأسعار الفعالة، أي الأسعار التي يتعاظم عندها فائض المستهلكين والمنتجين وتستخدم منهجاً مستقبلياً يركز على مفاهيم تغير التكلفة والتكلفة المتزايدة وتكلفة الفرصة، وتتم مناقشة هذه المفاهيم فيما بعد.

وتعــد الفــروق بين الطرق التي تستخدم البيانات التي تم تســجيلها في الماضي وتلك التي تستخدم منهجاً مستقبلياً من أهم الفروق بين طرق التكلفة. ويتم اتباع هذه التفرقة فــي الــنقاش المفصل حول طرق تقدير التكلفة في القسم التالي. ويتم تفضيل طرق تقدير التكاليف المستقبلية لأنها عمومــاً تعكــس بصــورة أفضل ما يحدث في الأسواق المتنافسة. وفي تلك الأسواق، تعتمد قيمة الأصول بالنسبة لمؤسســة الاتصــالات مــنذ اللحظة الأولى التي يتم فيها الاســتثمار عــلى النفع الذي يمكن أن تعود به أكثر من اعــتمادها عــلى تكلفتها. إذا كانت الشركة المنافسة أكثر فعالية، سيتعين على مؤسسة الاتصالات أن تقوم برد فعل يتمثل في مواءمة أسعارها بدلاً من الاستمرار في التسعير وفقاً للأسس التي كانت تتبعها فيما مضى. بطريقة أخرى، تضــطر مؤسسات الاتصالات المتنافسة لأن يكون لديها نظرة مستقبلية لتحديد الأسعار، ومن ثم تكون قادرة على المنافســة بدلاً من أن تنظر إلى الوراء إلى الأسعار التي تم تحديدها وفقاً للاستثمارات الأصلية.

قد تكون طرق تقدير التكلفة تنازلية أو تصاعدية، وبوجه عـام تتعلق المداخل التي تنتهج الطريقة التنازلية بالتكلفة الماضـية، بيـنما تتعـلق الـنماذج التي تنتهج الطريقة التصاعدية عموماً بالتكاليف المتوقعة في المستقبل.

لم يتم التطرق في هذا الدليل حتى الآن إلى موضوع تكلفة رأس المال. يعد العائد المطلوب تحقيقه على الاستثمار في الشـبكة والأصـول الأخرى المتعلقة بها هو تكلفة رأس المـال، والـتي يجـب أن تعكـس تكلفة الفرصة البديلة للمستثمرين ، بحيث يتساوى بشكل عام العائد المحقق من أصول الشبكة والتسهيلات الأخرى المتعلقة بها مع العائد المحتمل من استثمارات بديلة تجرى المقارنة معها .

تعتـبر تكلفة رأس المال موضوعاً حاسماً في تحديد تكلفة الاتصالات بغض النظر عن الطريقة المستخدمة في تقدير التكلفة ، وذلك لأن صناعة الاتصالات تعتمد بشكل متزايد عـلى رأس المال. والنقطة الرئيسية التي يجب استيعابها هنا هي أن على الهيئة التنظيمية تضمين التقدير الصحيح لرأس المال في منهجيتها التي تتبعها لتقدير التكلفة؛ حتى تـتمكن مؤسسة الاتصالات الخاضعة للتنظيم من استعادة جميع التكاليف الفعالة لرأس المال، بما فيها حقوق الملكية وتكلفة الدين الخاصة بها.

١-٤-٣-١ مقارنة طرق تقدير التكلفة

يقـدم هـذا القسم التمهيدي مقارنة بيانية للطرق الأساسية لتقدير التكلفة، والتي تتم مناقشتها بتفصيل أكثر في الأقسام اللاحقة.

يتعـلق الكـثير مـن الجـدل القـائم حول تحليل التكلفة بتخصـيص الـتكاليف غير المباشرة لعناصر أو خدمات مختلفة خاصة بالاتصالات.

يتم إلقاء الضوء على مسألة التخصيص في الشكل ب-٨، والذي يوضح مقارنة مبسطة بين تزايد التكلفة على المدى الطويـل (LRIC) وتزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويـل (TSLRIC) /متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويـل (LRAIC) والعـامل الكلي لتزايد التكلفة على المـدى الطويـل (TELRIC) والتكـلفة تامـة التوزيع (FDC) والتكـلفة تامـة التخصـيص (FAC) والتكلفة الفردية لعنصر أو خدمة اتصالات معينة.

يجب ملاحظة ما ورد في الإطار ب-٤ من عموم وجوب استبدال تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) وتزايد تكـلفة الخدمـة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) /متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)؛ و العـامل الكـلي لـتزايد التكـلفة عـلى المـدى الطويل (TELRIC) وذلك لاستعادة جزء من التكاليف المشتركة والمقسـمة ، ومن ثم تم تضمين رفع الأسعار في الشكل جـــ- ١٥ الذي يوضح طرق التكلفة هذه. يتعارض هذا مـع مداخل التكلفة تامة التخصيص (FAC)/ التكلفة تامة التوزيع (FDC) التي تخصص بوجه عام جميع التكاليف المشـتركة والعامـة لـلخدمات بـناءً عـلى معـادلات التخصيص. لا يوجد أي طلب لرفع السعر في هذا المثال. ويجـب اسـتيعاب أن تضمين جميع التكاليف المشتركة والمقسـمة ينتج عنه مفهوم معين للتكلفة، ألا وهو التكلفة المـنفردة. وتتم مناقشة موضوع التخصيص بصورة أعم في القسم الذي به نموذج تحليل تكلفة الربط.

إطار ب–٤: مفاهيم وتعريفات أساسية لتقدير التكلفة

التكلفة المخصصة – هي تكلفة مشتركة أو عامة تم توزيعها على الخدمات وفقاً لمعادلة محددة أو وفقاً للتقدير وتُعرف أيضاً على أنها تكلفة موزعة.

متوسط التكلفة – هي تكلفة محددة يتم توزيعها على كمية الإنتاج (ويشير هذا التعبير عموماً إلى متوسط التكلفة الكلية، وهو عبارة عن متوسط التكلفة مقسوماً على الحجم المحدد للإنتاج).

التكلفة التي يمكن تجنبها – هي التكلفة التي لم تكن لتحدث لو تم تخفيض حجم الإنتاج.

التكلفة العامة – هي التكلفة التي تحدث عند إنتاج خدمتين أو أكثر. ويشار إلى هذا المفهوم بوصفه التكلفة المقسمة إذا كان هذا هو ما يحدث بالنسبة لجميع العمليات الخاصة بمؤسسة الاتصالات ، فعلى سبيل المثال يمكن وصف تكلفة المبنى المخصص لتركيب بدّالة الاتصالات (السنترال) بأنها تكلفة عامة لخدمة كل من المستخدمين العاديين ومؤسسات الأعمال. ويمكن اعتبار راتب رئيس مؤسسة الاتصالات تكلفة مقسمة لجميع الخدمات (وغالباً ما يشار إلى هذا النوع من التكلفة على أنه تكلفة "إضافة" أيضاً).

التكلفة المباشرة – هي تكلفة تعزي فقط لإنتاج خدمة معينة. ولا تتطلب التكلفة المباشرة تخصيص (أو توزيع) التكلفة لفصلها عن التكاليف التي تحدث عند إنتاج خدمات أخرى، ولكن تتطلب التكلفة غير المباشرة هذا التخصيص. لا تتحمل مؤسسة الاتصالات التي تنتج خدمة واحدة تباع في سوق واحدة إلا التكاليف المباشرة، إلا أنه عندما تنتج مؤسسة اتصالات عدة منتجات أو تخدم عدة أسواق ستتحمل تكلفة غير مباشرة مثل التكلفة المشتركة و/أو التكلفة العامة.

التكلفة الثابتة – هي تكلفة لا تتغير بتغير حجم الإنتاج. هناك نوع خاص من التكلفة الثابتة وهو التكلفة غير المتكررة، وهي التكلفة التي لا يمكن تغييرها أو تجنبها حتى في حالة وقف الإنتاج بصورة كاملة. على سبيل المثال، يمثل مكان المقر الرئيسي تكلفة ثابتة، في حين يعتبر مكون العمالة في تركيب الأسلاك النحاسية في الدوائر الكهربية المحلية تكلفة غير متكررة. لا تدخل أي من التكلفة الثابتة أو التكلفة غير المتكررة في قرارات تسعير التكلفة الحدية؛ لأن أياً منهما لا تتغير وفقاً للإنتاج.

الزيادة – هي زيادة أو نقص محدد ليس له حد أدنى في حجم الإنتاج.

تزايد التكلفة – هو تغير إجمالي التكلفة نتيجة لحدوث زيادة. يساوي تزايد التكلفة ناتج طرح التكلفة الكلية في حالة عدم حدوث زيادة عن التكلفة الكلية في حالة حدوث زيادة. ونتيجة لإمكانية تحديد الكثير من أنواع الزيادات المختلفة، قد يتراوح مفهوم تزايد التكلفة في أحوال كثيرة عن التكلفة الكلية للوحدة الواحدة (باعتبار الزيادة هي كل الإنتاج) إلى التكلفة الحدية (باعتبار الزيادة هي وحدة واحدة فقط)، وسيكون حجم الزيادة المستخدم في أي تحليل معين للتكلفة محلاً للاجتهاد. يعد أكثر التطبيقات شيوعاً هو استخدام الخدمة ككل أو عنصر منها بوصفه الزيادة، وهي الحالة التي يتم فيها تضمين التكاليف الثابتة الخدمة أو التكاليف الثابتة المرتبطة بعنصر الخدمة في الزيادة.

إطار ب-٤ : مفاهيم وتعريفات أساسية لتقدير التكلفة

التكـلفة المشـتركة – هي نوع معين من التكلفة المشتركة والذي يحدث عندما تنتج العملية الإنتاجية منتجين أو أكثر بنسب ثابـتة. تـتغير التكـلفة المشتركة بالتناسب مع إجمالي إنتاج العملية الإنتاجية المشتركة، وليس بالتناسب مع إنتاج المنتجات الفردية المشتركة.

المـدى الطويل – هو الفترة التي تتغير خلالها جميع عوامل الإنتاج بما فيها رأس المال. من الناحية العملية، تختار الهيئات التنظيمية أحياناً فترة تتراوح بين ١٠ – ١٥ سنة بهدف تحليل تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) على سبيل المثال.

تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) – هو تزايد التكلفة الذي يحدث على المدى الطويل بحدوث زيادة معينة في حجم الإنـتاج . بوجه عام، يتم حساب تزايد التكلفة على المدى الطويل بتقدير التكاليف باستخدام التقنية الحالية وأفضل مستويات الأداء المـتاحة. عندما تقوم دراسة التكلفة على "تكلفة شركة فعالة" فإنها عادةً ما تشير إلى منهجية تزايد التكلفة على المدى الطويـل. في حالة وجود التكلفة المشتركة أو العامة، يصبح مجموع تزايد التكلفة على المدى الطويل بالنسبة لجميع خدمات مؤسسـة الاتصالات أقل من إجمالي تكاليفها؛ ولن تستطيع المؤسسة تغطية جميع نفقاتها. تسمح الهيئات التنظيمية بوجه عام بإضافة رفع السعر على تزايد التكلفة على المدى الطويل أو التكاليف التي من ذلك النوع لمساعدة الشركة على تغطية جميع تكاليفها.

التكـلفة الحدية – هي التغير في إجمالي التكلفة الناتج عن تغير ضئيل في حجم الإنتاج. يصعب تقدير التكلفة الحدية نتيجة لبعض المسائل العملية، والتي تتضمن تكتل زيادات رأس المال (أي عدم قابلية شركة الاتصالات للانقسام إلى أجزاء صغيرة جـداً أو الـتوازن كـي تتناسب تماماً مع المطالب الحقيقية للشبكة). لذا، تتم معظم تقديرات التكلفة الحدية على أساس تزايد التكلفة.

رفـع السـعر – هـو نسبة أو زيادة ثابتة في المبالغ النقدية التي تراعي التكاليف المشتركة والعامة لإكمال منهجيات معينة لـتقدير التكـلفة. بوجه عام، تتطلب مفاهيم التكلفة التي لا تخصص (أو توزع) بشكل تام جميع التكاليف غير المباشرة رفعاً للسعر. تتضمن مفاهيم التكلفة تلك ، منهجيات تقدير تزايد التكلفة، بما فيها تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) وتزايد تكـلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) ومتوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) ، ويتم توضيح ذلـك بالتفصيل فيما بعد في القسم المتعلق بطرق التكلفة. قد يكون رفع السعر منتظماً أو غير منتظم، وبينما حددت الهيئات التنظيمية رفع السعر المنتظم بوجه عام لتشجيع المنافسة، يقترح تطبيق مبادئ رامسي أن رفع الأسعار غير المنتظم قد يكون فعالاً من الناحية الاقتصادية.

التكلفة المنفردة – هي إجمالي التكلفة اللازمة لتقديم منتج أو خدمة معينة في عملية إنتاجية منفصلة (أي بدون الاستفادة من اقتصاديات مجالات الإنتاج).

التكـلفة الكـلية – هـي مجموع جميع التكاليف الحادثة عند إنتاج حجم معين من الإنتاج؛ وإجمالي التكلفة يساوي مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة.

التكلفة المتغيرة – هي تكلفة تتغير بزيادة حجم الإنتاج .

المصدر : مقتبس عن جونسون (١٩٩٩) ومصادر أخرى.

١-٤-٣-٢ طرق ماضية لتقدير التكلفة

بوجه عام، تتضمن هذه الطرق جمع وتحليل البيانات المحاسبية والبيانات السابقة الأخرى. تعد إحدى مزايا هذه الطرق أنها تعكس النتائج الحقيقية لمؤسسة الاتصالات موضع الدراسة.

التكلفة تامة التوزيع (FDC)

➢ يشار إلى هذه الطريقة أيضاً على أنها التكلفة تامة التخصيص (FAC)، وهي تعتمد بوجه عام على البيانات المحاسبية الماضية للتكاليف. وتركز دراسة التكلفة تامة التوزيع بصورة نموذجية على فئات عريضة من الخدمات وليس على خدمات منفردة. على سبيل المثال، قد تظهر الدراسة تكلفة خدمة بدالة الاتصالات المحلية (السنترال المحلى) ومسافات مختلفة من المكالمات الخارجية وخدمات متنوعة.

➢ يكمن التحدي (ونقطة الضعف المتلازمة مع هذا التحدي) في هذا النوع من الدراسة في كيفية تخصيص التكاليف المشتركة والعامة لفئات معينة من الخدمات. وغالباً ما يتم تخصيص التكاليف المشتركة والعامة لفئات مختلفة من الخدمات بواسطة معادلات تعكس الاستخدام النسبي بها أو عوامل أخرى.

شكل ب-٨ العلاقة بين التكلفة وطرق تقدير التكلفة والتخصيص

المفهوم							
تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC)	تزايد التكلفة						
تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/ متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل(LRAIC)	تزايد التكلفة	+	التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة				
العامل الكلى لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC)	تزايد التكلفة	+	التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة	+	تخصيص جزء من التكلفة المشتركة والتكلفة العامة		
العامل الكلى لتزايد التكلفة (TELRIC) + رفع السعر المنتظم *	تزايد التكلفة	+	التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة	+	تخصيص جزء من التكلفة المشتركة والتكلفة العامة	+	تخصيص جزء من باقى التكلفة المشتركة والتكلفة العامة
LRAIC/TSLRIC + رفع السعر المنتظم*	تزايد التكلفة	+	التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة	+	تخصيص كل التكلفة المشتركة والتكلفة العامة		
التكلفة تامة التوزيع (FDC)/ التكلفة تامة التخصيص (FAC) *	تزايد التكلفة	+	التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة	+	تخصيص كل التكلفة المشتركة والتكلفة العامة طبقاً للتكلفة تامة التخصيص (FAC)		
التكلفة المنفردة	تزايد التكلفة	+	التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة	+	كل التكلفة المشتركة والتكلفة العامة		

__ملحوظات :__

١- بالنسبة لتزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/ متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) يتم تعريف الزيادة على أنها الخدمة الكلية. لذا، يتم إخفاء عناصر التكلفة غير المباشرة بينما يتم إظهار عناصر الخدمة المباشرة.

٢- في هذا المثال، يفترض حساب التكلفة تامة التوزيع (FDC)/ التكلفة تامة التخصيص (FAC) على أساس منهجية التكلفة الاقتصادية المستقبلية.

٣- التكاليف الكلية لمفاهيم التكلفة الثلاثة الذين وضعت عليهم علامة (*) لا تتساوى بالضرورة كما يظهر في هذا المثال.

٤- يجب ملاحظة أن الأحجام النسبية لمفاهيم تقدير التكلفة هي للدلالة عليها ولا يجب اعتبارها تقديراً تقريبياً للتكاليف الحقيقية.

المصدر : نقلاً عن ODTR (١٩٩٩) ومصادر أخرى.

- على سبيل المثال، إذا كانت الخطوط المخصصة لإتاحة على الشبكة في بدالة اتصالات تستخدم بنسبة ٧٠% في المكالمات المحلية و٢٠% في المكالمات الخارجية و١٠% في المكالمات الدولية، قد تقوم دراسة للتكلفة تامة التوزيع بتخصيص التكاليف المشتركة لهذه الخطوط بناءاً على نفس النسب، وتعتبر هذه التخصيصات إجبارية.

- لا تتطلب طرق التكلفة تامة التوزيع (FDC)/ التكلفة تامة التخصيص (FAC) رفع السعر لتغطية جزء من التكاليف المشتركة والعامة. قد يساوي تخصيص التكلفة تامة التوزيع (FDC)/التكلفة تامة التخصيص (FAC) تلك التي قد تنتج عند استخدام رفع السعر أو لا تساويه.

- هناك انتقاد آخر لهذا النوع من الدراسة وهو أن التكاليف الماضية قد تعكس قصوراً تشغيلياً أو تقنيا في مؤسسة الاتصالات القديمة . يؤدي استخدام التكاليف الماضية، على سبيل المثال لحساب تكاليف الربط، إلى مخاوف من أن تنقل مؤسسات الاتصالات القديمة "عدوى قصورها" إلى مؤسسات الاتصالات الخاصة بالربط. يرجع السبب في هذا إلى إمكانية تقديم الخدمات المعنية بتكلفة أقل عند استخدام التقنية الحالية أو العمالة الفعالة و/أو أساليب الإدارة.

التحليل الضمني المباشر (EDA)

- يعد هذا أيضاً نوعاً من الدراسة المبنية على بيانات التكاليف المحاسبية الماضية، ولكنه يختلف عن التكلفة تامة التوزيع (FDC). تقوم دراسة التحليل الضمني المباشر بتخصيص التكاليف التي يمكن تتبعها مباشرةً فقط بالنسبة لفئة معينة من الخدمات. لا يتم تخصيص التكاليف المشتركة والعامة، تماماً مثلما يحدث عند تكتل مبلغ إجمالي واحد أو عدة مبالغ إجمالية.

١-٤-٣-٣ طرق مستقبلية لتقدير التكلفة

تتضمن هذه الطرق بشكل نموذجي تطور النماذج الهندسية – الاقتصادية المستخدمة لحساب تكلفة عناصر الشبكة وبالتالي الخدمات المقدمة باستخدام تلك العناصر. تقدر هذه النماذج تكاليف إعادة بناء عناصر معينة للشبكة باستخدام التقنية الحالية. وتفترض هذه الطريقة التي تهدف إلى خلق نماذج معينة أنه سيتم تحمل تكلفة التشغيل والتكلفة الرأسمالية بصورة فعالة بوجه عام . تم توضيح طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) في الإطار ب-٤.

تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)

- يقيس تزايد التكلفة على المدى الطويل (TSLRIC) فرق التكلفة بين إنتاج خدمة ما وعدم إنتاجها. يتمثل تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) في تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) الذي تصبح الزيادة عنده هي الخدمة الكلية. لذا، لابد من رفع الأسعار لتغطية جزء من التكلفة العامة والتكلفة المشتركة غير المضمنة في تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC).

- تبنت المفوضية الأوروبية طريقة من نوع تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)، والتي يطلق عليها متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)، وتعتبرها المنهجية المفضلة لتقدير التكلفة، والمقصود من كلمة "متوسط" هو الالتزام بالقرار المتعلق بالسياسات التي تعرف الزيادة على أنها الخدمة الكلية، ومن ثم، يتضمن تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) التكلفة الثابتة الخاصة بالخدمات المعنية: "التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة".

- قد يكون تزايد تكلفة الخدمة على المدى الطويل (TSLRIC) ذا نفع في حالة السياسات العامة وقرارات التسعير، فعلى سبيل المثال تستطيع تقديرات تزايد تكلفة الخدمة على المدى الطويل (TSLRIC) إلقاء الضوء على غياب أو وجود دعم الخدمة. بطريقة مشابهة، من الممكن الاستفادة من تزايد التكلفة في تطوير أو فحص سياسات التنظيم أو سياسات التسعير المطبقة على خدمة محددة أو مجموعة من العملاء .

- تكمن إحدى نقاط ضعف هذه الطريقة وجميع الدراسات المستقبلية في أن النتائج تكون عبارة عن تقديرات قد تحدث أو لا تحدث في الحياة العملية.

العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC)

- ابتكر المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) مصطلح العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC) لوصف طريقة معينة لتقدير التكلفة.

يتضمن العامل الكلي لتزايد التكلفة تزايد التكلفة الناتج عن جمع أو طرح عنصر معين في الشبكة على المدى الطويل زائد جزء مخصص من جزء من التكلفة المشتركة والتكلفة العامة. إذا، قد يكون رفع السعر ضرورياً أيضاً لتغطية جزء من "باقي" التكلفة المشتركة والتكلفة العامة التي لم يتم تضمينها من قبل في العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC).

- توصل المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) إلى العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC) بهدف تفعيل قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦. ينص المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) على أن:

> ... أسعار الربط والعناصر المنفصلة ... يجب تحديدها وفقاً للتكلفة الاقتصادية المستقبلية على المدى الطويل. من الناحية العملية، فإن هذا يعني أن الأسعار ستحدد على أساس تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC) لعنصر الشبكة، والذي سنطلق عليه ... العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC)، وسيتم تضمين تخصيص معقول للتكلفة المستقبلية المشتركة والتكلفة المستقبلية العامة.

- عندما قام المجلس بتحديد طريقته الخاصة لتقدير التكلفة ، فرق المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) بين طريقته لتقدير تكلفة عناصر الشبكة وبين تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل(TSLRIC) .

➢ طلب المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) تضمين تكلفة مشتركة وتكلفة عامة محددتين في العامل الكلي لتزايد التكلفة على المدى الطويل (TELRIC)، حتى لو لم يتغيرا في وجود العنصر موضوع البحث أو غيابه، ولا يتفق هذا مع التعريف القياسي لتزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC).

١-٤-٤ مثال لتقدير تكلفة الربط

يقدم هذا القسم مثالاً بالأرقام للتحليل المستقبلي لتقدير التكلفة لتحديد سعر الربط. يتضمن هذا النموذج الكثير من المفاهيم المذكورة في هذا الملحق، إلا أنه يجب ملاحظة أن المثال يتعامل فقط مع التكاليف الجارية للربط، وهو لا يتضمن تكلفة "بدء التشغيل" المتعلقة بالربط الفعلي بين مؤسستي اتصالات (وصلات البث وغيرها). في الوحدة الرابعة تم توضيح تكلفة "بدء التشغيل"، والتي قد تكون ضئيلة بالمقارنة بالتكلفة "الجارية" أو التكلفة "المتكررة" الموضحتين في هذا المثال.

يوضح الشكل ب-٩ تمثيلاً بيانياً مبسطاً للتكلفة الخاصة بمؤسسة اتصالات قديمة توفر خدمات الإتاحة على الشبكة وخدمات المكالمات المحلية. يتغير التوزيع المحدد بين تكاليف خدمات الإتاحة وخدمات الاتصال وفقاً للغرض من تحليل التكلفة. تتضمن تكلفة خدمة الإتاحة بوجه عام تكلفة الدائرة الكهربائية المحلية وبعض التكاليف الثابتة المتعلقة بها، أما تكلفة خدمات المكالمات فتتضمن بوجه عام التكلفة المتعلقة ببقية الشبكة، بما فيها البث والتحويل. يجب ملاحظة أن خدمات المكالمات يشار إليها بكلمة "التوصيل" في المملكة المتحدة وبلدان أخرى.

ويُفترض في هذا المثال أن مؤسسة الاتصالات التي تقدم خدمات المكالمات الخارجية تطلب الربط مع المؤسسة القديمة (التي كانت تقدم خدمات الإتاحة والمكالمات المحلية) في البدالة المحلية . دعنا نفترض عدم اتفاق الأطراف على سعر الربط، أو أن الهيئة التنظيمية تأمل في تقديم الخطوط العريضة لتسعير الربط مسبقاً، فما هي الكمية المناسبة للربط، هذا السؤال هو موضع البحث في الأقسام اللاحقة.

١-٤-٤-١ تقدير حجم الزيادة

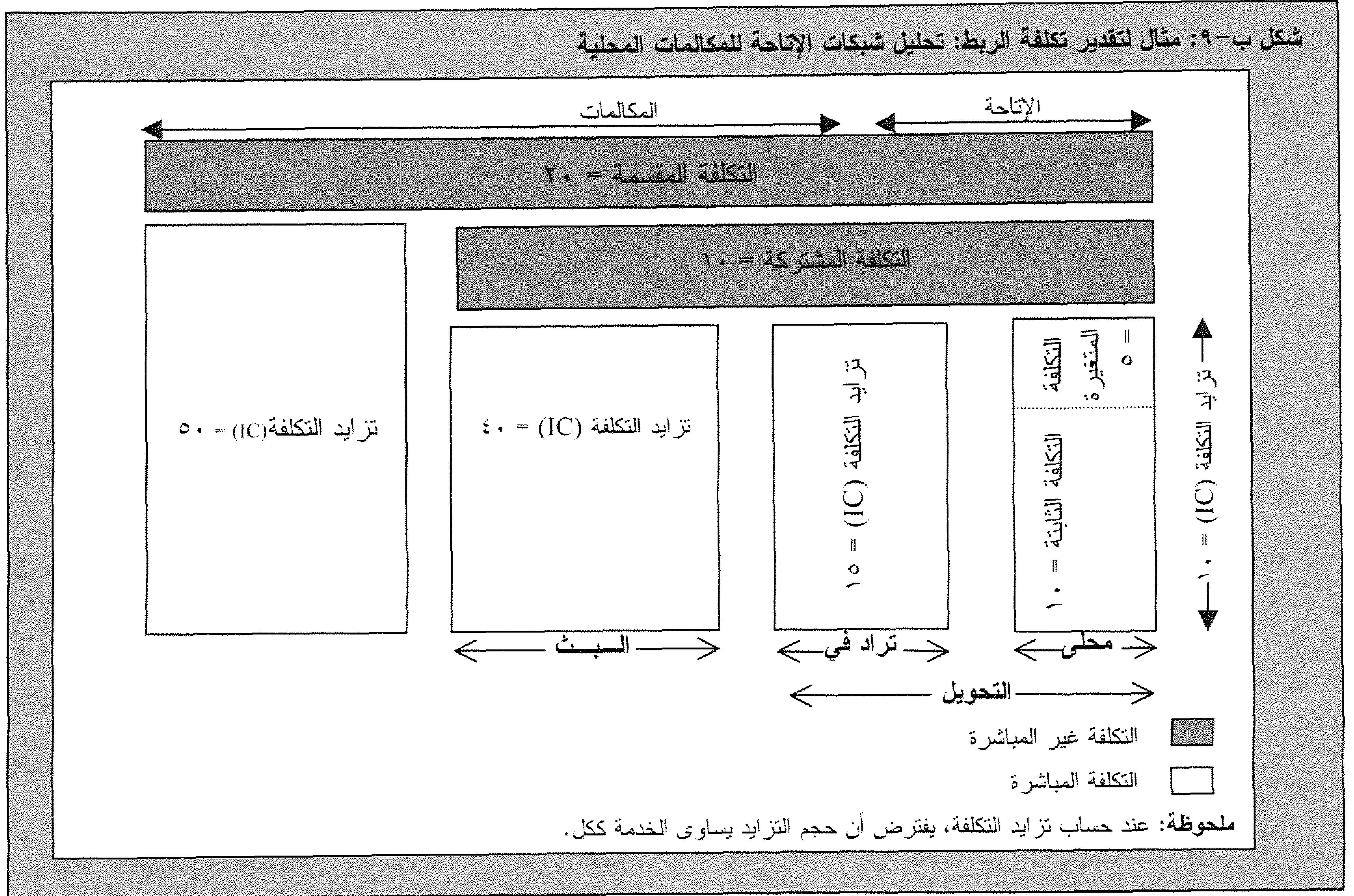
هناك افتراض عام في هذا المثال بأن حجم الزيادة يساوي الخدمة ككل. يتفق هذا الافتراض مع مبدأ سببية التكلفة كما تفسره هيئات تنظيمية كثيرة. يعني هذا الافتراض أن التكلفة الثابتة الخاصة بكل خدمة والمتعلقة بالخدمة ذاتها يتم إدخالها في حساب زيادة التكلفة المتعلقة بها. ويعني هذا الافتراض من الناحية العملية أن تساهم مؤسسات الاتصالات الجديدة في التكلفة الثابتة المتعلقة بالخدمة في مؤسسة الاتصالات القديمة.

وكما يظهر في الشكل ب-٩، فإن تزايد التكلفة بالنسبة للإتاحة والبث والتحويل الترادفي والتحويل المحلي هي ٥٠ و ٤٠ و ١٥ و ١٥. قد يتم فصل التحويل المحلي إلى تكلفة ثابتة قيمتها ١٠ وتكلفة متغيرة قيمتها ٥. يبلغ إجمالي تزايد التكلفة ١٢٠، وتكوّن هذه الزيادات التكلفة المباشرة لمؤسسة الاتصالات القديمة. يبلغ إجمالي التكاليف غير المباشرة ٣٠ وهي تتضمن تكلفة مشتركة تصل إلى ١٠ (على سبيل المثال خدمات الناقل أو توزيع الشبكة وغيرها)، وتكلفة مشتركة تبلغ ٢٠ (مثل راتب رئيس المؤسسة وأشياء أخرى).

١-٤-٤-٢ طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC)

بناءً على تطبيق محدود لمبدأ سببية التكلفة، يجب أن تدفع مؤسسة الاتصالات الجديدة لمؤسسة الاتصالات القديمة فقط مقابل التكاليف الإضافية الناتجة عن إشغال الشبكة التي تمتلكها مؤسسة الاتصالات القديمة، والذي تحدثه مؤسسة الاتصالات الجديدة عند توصيل المكالمة للمستخدم. لكن بناء على منهجية تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) يجب أن تدفع فقط مؤسسة الاتصالات الجديدة لمؤسسة الاتصالات القديمة نسبة من التكلفة المتغيرة للبدالة المحلية (السنترال المحلى).

شكل ب-٩: مثال لتقدير تكلفة الربط: تحليل شبكات الإتاحة للمكالمات المحلية



ملحوظة: عند حساب تزايد التكلفة، يفترض أن حجم التزايد يساوى الخدمة ككل.

قد تكون هذه النسبة مبنية على نصيب السوق أو معايير أخرى، على سبيل المثال، قد تكون تلك النسبة هي النسبة المئوية للدقائق التي استغرقتها مؤسسة الاتصالات الجديدة في استخدام شبكة مؤسسة الاتصالات القديمة. في هذا المثال، يتم افتراض أن مؤسسة الاتصالات الجديدة لها نسبة ١٠% من السوق. ، قد تحدد الهيئات التنظيمية بواسطة هذه المنهجية مقدار ربط قدره ٠,٥ بناءً على نسبة الـ (١٠%) من التكلفة المتغيرة للتحويل المحلي (٥).

بناءً على وجهة النظر هذه، لا تحمل مؤسسة الاتصالات الجديدة مؤسسة الاتصالات القديمة أية تكاليف إضافية، ولذلك يجب أن تدفع فقط المبالغ المذكورة من قبل. ولا تتضمن طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل

(LRIC) أية تكلفة ثابتة خاصة بالخدمات أو تكلفة مشتركة أو تكلفة مقسمة وستتم مناقشة هذه المفاهيم في الأقسام التالية .

يجب ملاحظة أنه لا يجب على مؤسسة الاتصالات الجديدة الدفع مقابل استخدام خدمات الإتاحة التي كانت تقدمها مؤسسة الاتصالات القديمة، ويرجع هذا إلى اعتبارها ثابتة بالنظر إلى حجم إشغال الشبكة، وبالتالي لا تحمل مؤسسة الاتصالات الجديدة مؤسسة الاتصالات القديمة أية تكلفة إضافية للإتاحة . يقترح معظم اقتصاديي الاتصالات عموماً وجوب تغطية تكلفة خدمات الإتاحة (بما فيها الدائرة المحلية) من خلال مشتركي مؤسسة الاتصالات القديمة بواسطة أسعار الربط ورسوم الاشتراك.

بالنظر إلى أن مؤسسة الاتصالات الجديدة تطلب الربط عند البدالة المحلية (السنترال المحلى)، فإنها لا تستخدم خدمات البث أو التحويل الترادفي الخاصين بمؤسسة الاتصالات القديمة، ولذا لا يتعين عليها الدفع مقابلهما.

لم تحدد الهيئات التنظيمية بوجه عام مقدار رسوم كمية الربط فقط طبقاً لتزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC). وستكون أسعار الربط المبنية فقط على تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) بوجه عام أقل من الأسعار المبنية على المنهجيات الأخرى لتقدير التكلفة، وقد تشجع تلك الأسعار المنخفضة على الدخول إلى السوق. وتعتبر عامة الأسعار المبنية على تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) فقط منخفضة جداً ، وأنها لا توفر التعويض المناسب لمؤسسة الاتصالات القديمة مقابل استخدام شبكتها . ولن توفر هذه الأسعار عموماً تعويضاً كافياً لمؤسسة الاتصالات القديمة كي تقوم بصيانة شبكتها بالشكل اللائق وتؤسس البنية التحتية الإضافية اللازمة.

١-٤-٤-٣ طرق تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC)

لا تتضمن طريقة تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) الموضحة من قبل أية تكاليف ثابتة متعلقة بالخدمة، وتتحمل مؤسسة الاتصالات القديمة جميع التكاليف الثابتة المتعلقة بخدمات التحويل المحلي (١٠). وقد قررت غالبية الهيئات التنظيمية أن حجم الزيادة يجب أن يساوي الخدمة ككل، وتم توضيح هذه المسألة في القسم ١-٤-٤-١.

بموجب طرق تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) تضع الهيئة التنظيمية رسماً للربط قدره ١,٥. كما يتضح من الشكل جـ- ١٥، يتكون هذا الرسم من تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRIC) زائد نسبة (على سبيل المثال ١٠%، تساوي نصيب الشركة الجديدة من السوق) من التكلفة الثابتة الخاصة بالخدمة والخاصة بالبدالة المحلية (السنترال المحلى) (١٠).

١-٤-٤-٤ تخصيص التكاليف المشتركة والتكاليف المقسمة :

رفع الأسعار

لا تتضمن طرق تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) أية تكلفة مقسمة أو تكلفة مشتركة لمؤسسة الاتصالات القديمة.قررت معظم الهيئات التنظيمية بوجه عام وجوب اشتمال مقدار الربط على مكوّن يمثل الجزء المخصص من التكلفة المشتركة والتكلفة المقسمة. تم تنفيذ هذا الأمر بصورة تقليدية برفع السعر لإكمال تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/ متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC).

يشابه هذا الموقف ذلك الموضح في القسم الخاص بتسعير الاحتكار الطبيعي. في ذلك القسم تم التوصل إلى أن التكلفة الحدية أقل من متوسط التكلفة وأن تحديد سعر خاضع للتنظيم مساوٍ للتكلفة الحدية لن يمكن مؤسسة الاتصالات من تغطية جميع نفقاتها، وحتى لا تعاني مؤسسة الاتصالات من الخسارة النقدية وتوقف نشاطها، كان على الهيئات التنظيمية تحديد بعض الأسعار على الأقل بأزيد من التكلفة الحدية. ويجب تحديد مجموع كافة تقديرات "رفع السعر" الأزيد تزيد عن التكلفة الحدية، بحيث تتمكن مؤسسة الاتصالات من تغطية نفقاتها.

يجب أن تهتم الهيئات التنظيمية بطريقة مشابهة في هذا المثال بإمكانية تعويض مؤسسة الاتصالات عن جميع تكاليفها المستقبلية، بما فيها التكلفة المشتركة والتكلفة المقسمة؛ فالأمر يتعلق بتغطية جميع التكلفة. وفي حالة عدم إدخال رفع السعر في مقدار الربط، سيتعين على مؤسسة الاتصالات القديمة تغطية جميع التكلفة المشتركة والتكلفة المقسمة التي تتحملها من خلال عملائها و/أو مؤسسات الاتصالات الجديدة الأخرى . وقد قررت هيئات تنظيمية كثيرة أن ذلك لن يكون توزيعاً عادلاً ومتساوياً لتلك التكاليف غير المباشرة.

قد يكون رفع السعر منتظماً أو غير منتظم، وقد أقرت الهيئات التنظيمية بوجه عام رفع الأسعار المنتظم. في هذا المثال، يساوي رفع الأسعار المنتظم٢٠%، ويتم حساب هذا على أساس أن النسبة المئوية للتكلفة غير المباشرة (٣٠) بالقياس إلى التكلفة الكلية للشركة (١٥٠). وقد يسبب تطبيق رفع السعر الذي يبلغ ٢٠% على مقدار تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/ متوسط تزايد التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) مقدار ربط يساوي ١,٨.

وكما هو موضح في الإطار ب-٤، تقترح مبادئ رامسي أن رفع السعر غير المنتظم، والقائم على قاعدة المرونة العكسية، قد يكون أكثر فعالية من رفع السعر المنتظم من الناحية الاقتصادية، ولم تتبن الهيئات التنظيمية عموماً تلك الطريقة.

١-٤-٤-٥ هيكل أسعار الربط

يجب ملاحظة أنه في هذا المثال قد تمت الإشارة إلى مقادير الربط. تشبه هذه المقادير مفهوم متطلب العائد الأساسي الذي تم تعريفه في الوحدة الرابعة، أي أن مقدار الربط هو إجمالي المبلغ النقدي الذي يجب دفعه

خلال فترة محددة. ولا يشابه هذا أسعار الربط أو معدلاته، والتي تتعلق بدورها بطريقة تغطية مقدار الربط. ويُطلق على هذا الأمر أيضاً "هيكل أسعار الربط"، ويعد هيكل أسعار الربط أمراً هاماً سيكون له أثره على الفعالية الاقتصادية والإدارية لنظام الربط ككل.

وهناك عدد من هياكل الأسعار البديلة لكل مقدار محدد للربط، فعلى سبيل المثال، قد يتم تحديد أسعار الربط تأسيساً على أحد العناصر الآتية أو توليفة منها كما يلي :

- الاستناد إلى الاستخدام (مثلاً الدقائق وعدد المكالمات وغيرها)،
- المعدلات العالية (مقدار ثابت في كل فترة ومستقل عن الاستخدام)،
- وقت إجراء الاتصال (وقت الذروة أو غير وقت الذروة، وغيرها)،
- توظيف الشبكة (بدء المكالمات ومدتها، إلخ).
- الاستناد إلى السعة (السعة الثابتة المتاحة مقاسه بعرض النطاق الترددي، مثل خطوط بث البيانات الرقمية في الولايات المتحدة (T١'s) وخطوط بث البيانات الرقمية في أوروبا (E١'s). يجب أن يعكس هيكل أسعار الربط بوجه عام الهيكل الضمني للتكلفة، هذا إن كان معلوماً، ويجب أيضاً أن يتميز هيكل التكلفة بالسهولة النسبية في التنفيذ والإدارة ويجب أن يؤمن تغطية مناسبة للتكلفة.

تم تحديد مقدار الربط على أنه ١,٨ في حالة تزايد تكلفة الخدمة الكلية على المدى الطويل (TSLRIC)/ تزايد متوسط التكلفة على المدى الطويل (LRAIC) زائد رفع السعر المنتظم الموضح أعلاه على سبيل المثال، ويجب استيعاب أن البدالة المحلية (السنترال المحلى) كانت لها تكلفة ثابتة قدرها ١٠ وتكلفة متغيرة قدرها ٥، أي أن هناك علاقة ٢ : ١ بين التكلفة الثابتة والتكلفة المتغيرة. لذا، هناك اختيار باتباع تسعير برفع الأسعار بمعدل ثابت لتغطية مكوّن مقدار الربط (١,٢) والتسعير القائم على الاستخدام لتغطية مكوِّن التكلفة المتغيرة (٠,٦). وقد يتضمن رفع الأسعار بمعدل ثابت رسوماً شهرية ثابتة مقابل عدد المنافذ التي تستخدمها مؤسسة الاتصالات الجديدة في البدالة المحلية لشركة الاتصالات القديمة أو بدائل أخرى. وقد تتضمن الأسعار القائمة على الاستخدام رسوماً عن الدقيقة أو عن المكالمة بالنسبة لمكالمات مؤسسة الاتصالات الجديدة.

يجب ملاحظة أنه من الناحية العملية تبنت معظم الهيئات التنظيمية التسعير القائم على الاستخدام فقط. وفي هذا المثال يتم تجميع كل مقدار الربط البالغ ١,٨ عن طريق رسوم على الدقيقة أو رسوم على المكالمة. وقد تم اتخاذ هذا القرار بوجه عام بناءً على عدد من العوامل، بما فيها الفعالية الإدارية. ولا يوصى باتباع التسعير القائم على الاستخدام إلا في حالة عدم تأكد الهيئة التنظيمية من العلاقة بين التكلفة الثابتة والتكلفة المشتركة.

الملحق – ج : مسرد المصطلحات

ملاحظة: يشتمل هذا المسرد على المصطلحات المستخدمة بشكل شائع في قانون الاتصالات وفي قطاع أعمال الاتصالات بوجه عام . وقد اقتبست التعريفات من مصادر مرجعية غير محددة، بما في ذلك التقارير الصادرة عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (راجع الملاحظة الخاصة بالمصادر) ، وهي تعريفات ليس لها وضع رسمي من وجهة النظر القانونية.

إساءة استخدام الهيمنة Abuse of Dominance

سلوك تتميز به مؤسسة معينة من خلال وضعها المهيمن في السوق (راجع الهيمنة وقوى السوق) ، وهو سلوك قد يؤدي إلى الإضرار بالمنافسة في ذلك السوق . إن مفهوم إساءة استخدام الهيمنة هو مفهوم شامل ويغطي أنواعاً شتى من السلوكيات ، ومن الأمثلة على ذلك الدعم الترافقي غير التنافسي، والضغط الرأسي للأسعار (راجع الوحدة الخامسة) .

رسم الدخول أو الإتاحة Access Charge

شكل من أشكال المدفوعات مقابل الربط بين الشبكات ويشتمل عادة على قيمة مالية محسوبة بالدقيقة، وتفرض بواسطة مؤسسات تشغيل مقابل استخدام شبكتهم من قبل مؤسسات تشغيل أخرى تعمل في مجال الشبكات (راجع الوحدة الثالثة) .

رسوم سد العجز الناشئ عن الإتاحة
Access Deficit Charge (ADC)

آلية تستخدم في تمويل خدمة عالمية في أسواق منافسة. وبصفة قياسية تدفع مؤسسات التشغيل الجديدة رسوم ADC لدعم مؤسسات التشغيل الحالية ولتغطية العجز الذي تواجهه تلك المؤسسات عند تقديمها لخدمات دخول محلية مسعرّة بأقل من قيمة التكلفة (راجع الوحدة السادسة)

اتفاقية الاتصالات الأساسية
Agreement on Basic Telecommunications(ABT)

اتفاقية عقدتها منظمة التجارة العالمية (WTO) في ١ يناير من عام ١٩٩٨، ويشار إليها بالبروتوكول الرابع للاتفاقية العامة بشأن تجارة الخدمات ، وقد جاءت مناقشتها في الوحدة الأولى . راجع أيضاً الوثيقة المرجعية لتشريعات منظمة التجارة العالمية (WTO) الواردة في الملحق – أ

نظام هاتفي محمول متطور
Advanced Mobile Phone System (AMPS)

معيار لخدمة الهاتف الخلوي المتناظر يعمل ضمن نطاق يتراوح ما بين ٨٠٠-٩٠٠ ميجاهرتز (ويعمل مؤخراً بنطاق يتراوح ما بين ١٨٠٠-٢٠٠٠ ميجا هرتز)

فترة المكالمة على الهواء Air Time

عبارة عن عدد الدقائق التي يستغرقها المشترك لإجراء مكالمة من هاتف محمول ، وتعرف أيضاً بـ "فترة التحدث ".

تكاليف مخصصة Allocated Cost

عبارة عن تكاليف متصلة أو مشتركة يتم تقسيمها فيما بين الخدمات وفق معادلة معلومة أو بموجب حكم قضائي ، وهي تعرف أيضاً باسم التكاليف الموزعة

(راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

المضخم Amplifier

جهاز يستخدم في تقوية الإشارة المارة خلال وسيلة نقل متناظرة

المتناظر Analogue

تقوم الإشارات المتناظرة بحمل المعلومات في موجات كهربائية متصلة ومتباينة . وقد كانت الإشارات المتناظرة تمثل التقنية الأساسية لعمليات التسجيل والنقل التي سبقت التقنية الرقمية ولا تزال تستخدم في العديد من تطبيقات الاتصال .

صيغة الإرسال غير المتزامن
Asynchronous Transfer Mode(ATM)

طريقة لإرسال مجموعة البيانات على فترات غير منتظمة عن طريق البدء بكل مجموعة بيانية مع بت بادئ واتباعها بمجموعة بيانات لاحقة مع بت للإيقاف . وتعتبر هذه الطريقة غير متزامنة نظراً لاختلاف الفترات الزمنية الفاصلة بين مجموعات البيانات

الإرسال المتزامن Asynchronous Transmission

إرسال البيانات عبر شبكة يتزامن فيها كل رمز من رموز المعلومات بشكل فردي بواسطة بث بادئ وآخر للإيقاف للحصول بذلك على تشكيل هيكلي للرموز. وقد يتفاوت الوقت الفاصل بين الرموز (راجع ATM) .

التمييز التلقائي للأرقام
Automatic Number Identification (ANI)

آلية يمكن بها إرسال وعرض الرقم التليفوني للطرف المتصل إلى الطرف المستقبل للمكالمة (راجع أيضاً تمييز خط المكالمات)

متوسط التكاليف Average Cost

عبارة عن قيمة التكاليف المحددة مقسومة على كمية المخرجات [على أساس القيمة الأساسية يشير هذا الاصطلاح إلى متوسط مجموع التكاليف مقسوماً على الحجم المحدد للمخرجات] (راجع الملحق – ب: اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

تكلفة يمكن تفاديها Avoidable Cost

هي تكلفة غير مستهدفة في حالة أن يتم تخفيض حجم المخرجات (راجع الملحق – ب: اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

الشبكة الرئيسية Backbone Network

شبكة تصل بين شبكات اصغر أو بين شبكات أقل سرعة .

عرض النطاق Bandwidth

مدى من الترددات التي يمكن أن تعبر خلال خط الإرسال أو غيره من الأوساط الأخرى. وفي النظم المتناظرة يقاس عرض النطاق بالهرتز (HZ) ، وفي النظم الرقمية يقاس بعدد البتات في الثانية (bit/s). وكلما زاد عرض النطاق زادت كمية المعلومات التي يمكن إرسالها في نفس الوقت . وتعرف القنوات عريضة النطاق بأنها القنوات التي يتراوح عرض نطاقها ما بين ١,٥ – ٢ ميجابايت/ثانية أو أكثر .

عرض النطاق حسب الطلب
Bandwidth on demand

قدرة المستخدم النهائي أو الشبكة للتوصل إلى سعة الشبكة المتاحة بأسعار تحددها نوعية الاستخدام لفترة زمنية معلومة .

المحطة الأساسية **Base station**

عبارة عن جهاز إرسال واستقبال لاسلكي ، مع هوائي يستخدم في شبكة المحمول الخلوي. وتحتفظ هذه المحطة بالاتصالات مع الهواتف الخلوية ضمن خلية معلومة ، كما ترسل حركة المكالمات على المحمول إلى محطات أساسية أخرى وإلى شبكة هاتف ذات خطوط ثابتة .

خدمة الاتصالات الأساسية

Basic Telecommunication Service

تشير عامة إلى خدمة الهاتف الصوتي ، علماً بأن هناك بعض التعريفات التي تضم أيضاً خدمات البرق والتلكس .

BDT - ITU

مكتب تنمية الاتصالات (راجع الوحدة الأولى التي تتناول وصف الاتحاد الدولي للاتصالات).

أفضل جهد **Best effort**

نموذج معياري لخدمة الإنترنت. وفي مواجهة حالات الازدحام والاكتظاظ على شبكة الإنترنت يتم التخلص من المجموعة البيانية دون النظر إلى المستخدم أو إلى التطبيق، وذلك إلى أن يتم تخفيض حركة مرور البيانات .

فوتر واحتفظ **Bill and Keep**

واحدة من ترتيبات الربط بين الشبكات ، وفيها لا تدفع أية رسوم فيما بين مؤسسات التشغيل مقابل إلغاء توصيل حركة مرور البيانات إلى الحاسبات الطرفية الخاصة بكل منها (راجع الوحدة الثالثة للتعرف على الاصطلاح المرادف Sender Keep All) .

البت **Bit (Binary Digit)**

هو الوحدة الأولى للبيانات الرقمية الإلكترونية ، ويكتب في النظام الثنائي أو في اللغة الثنائية في صورة الرقم " ١ " أو الرقم " صفر " .

الحجب **Blocking**

عدم القدرة على إتمام المكالمة بسبب انشغال كافة المسارات الممكنة بين طرفي المكالمة . ويتم إنذار المستخدم وتبليغه بهذه الحالة من خلال إشارة الانشغال.

Bps

عبارة عن عدد البتات في كل ثانية ، وهو مقياس لمعدل اتصال البيانات ويمثل عدد البتات التي يتم إرسالها كل ثانية (١٠ ميجا بايت = ١٠ مليون بت في الثانية ، و ١٠جيجا بايت = ١٠ بليون ، ١ تيرا بايت = ١ ترليون).

النطاق العريض **Broadband**

تستخدم الاتصالات ذات النطاق العريض وسطاً للإرسال ذو عرض كبير للنطاق الترددي مثل الكبل اللاسلكي أو الكبل ذو المحور المشترك أو الكبل ذو الألياف الضوئية، مما يسمح بإجراء عمليات الإرسال بسرعات أعلى (bps) . وتسمح تقنيات نقل الاتصالات بالنطاق العريض بأن يعمل أكثر من جهاز واحد على إرسال المعلومات في نفس الوقت باستخدام ترددات مختلفة . ومن الخدمات التي يقدمها النطاق العريض خدمة الفيديو ، والمكالمات الصوتية ، والقنوات الإضافية للمعلومات .

بناء شبكة الاتصالات وتشغيلها ونقل امتيازها
Built-Operate-Transfer (BOT)

مشـــروع تُمـــنح بموجبه شركة خاصة امتياز لبناء شبكة اتصـــالات أو خدمات اتصال وتشغيلها لفترة زمنية معينة قـبل تسليمها إلى الهيئة القومية للاتصالات PTO (راجع الوحدة الثانية) .

بناء شبكة الاتصالات ونقل امتيازها وتشغيلها
Build-Transfer-Operate (BTO)

مشـــروع تمـــنح بموجبه شركة خاصة امتياز لبناء شبكة اتصالات أو خدمات اتصال ، وتسلم ملكيتها للهيئة القومية للاتصـــالات PTO ، وتقـــوم على إدارتها وتشغيلها لفترة معينة (راجع الوحدة الثانية)

بايت / مجموعة أرقام ثنائية **Byte**

(١) مجموعـــة مـــن البتات التي تمثل رمزاً واحداً منفرداً ، وهي مجموعة تتكون من ٨ بتات.
(٢) مجموعـــة من البتات يتم تشغيلها كوحدة واحدة ومـــن موقـــع مستقل عن تقنيات التكرارية أو التشكيل الهيكلي

التعرف على خط المكالمة
Calling Line Identification

يعـــتمد عـــلى الـــتعرف الآلـــي على الرقم ANI لالتقاط واســـتخدام رقم الهاتف الخاص بالطرف الطالب للمكالمة لأغـــراض متنوعة (عرض رقم الخط طالب المكالمة أو حجب المكالمـــة) .

الطرف الطالب للمكالمة يدفع قيمتها
Calling Party Pays (CPP)

مـــن خيـــارات عملية الفوترة التي يتم بها فرض الرسوم عـــلى طـــالب المكالمـــة ، وهو عكس نظام الفوترة الذي تفرض فيه الرسوم على الشخص المستقبل . ويعتبر خيار دفـــع قيمة المكالمة من قبل الطرف الطالب لها هو الخيار العـــادي بالنسبة لشبكات الهواتف ذات الخطوط الثابتة ، وهو يستخدم في عدد متزايد من شبكات المحمول .

ناقلة الاتصالات العامة
Carrier- *Common Carrier*

يســـتخدم هذا الاصطلاح أيضاً لوصف وجود أو غياب المعـــلومات فـــي الكـــبل أو غيره من أوساط الإرسال الأخرى .

CCITT

اللجـــنة الاستشـــارية الدولية للبرق والهاتف ، وقد كان اســـمها الســـابق هو ITU-T أي هيئة المعايير الدولية الأساســـية الـــتابعة للاتحـــاد الدولي للاتصالات (راجع وصف ITU في الوحدة الأولى)

CCSS٧

راجع النظام رقم –٧ لإرسال الإشارات

الخلية **Cell**

مـــنطقة جغرافية تغطيها محطة أساسية واحدة في شبكة المحمول الخلوي

خلوي **Cellular**

عبارة عن خدمة للهاتف المحمول تقدمها شبكة محطات أساســـية تغطـــي كـــل منها خلية جغرافية واحدة ضمن مجموع النظام الخلوي في منطقة الخدمة .

المكتب الرئيسي **Central Office**

موقع يتم من خلاله التحكم في حلقات المشترك المحلي وربطـــه وتحويلـــه إلى مواقـــع أخرى في نظام شبكة الهواتف العمومية . ويستخدم هذا الاصطلاح في أمريكا الشـــمالية للتعـــبير عـــن سنترال الهاتف المحلي ، كما يســـتخدم الاصـــطلاح أيضـــاً وبشكل متكرر كمرادف لمعدات التحويل ذاتها .

لجنة البريد وخدمات الهاتف الأوروبية **CEPT**

(راجع جدول المنظمات الدولية – الوحدة الأولى)

قناة **Channel**

(١) ممر للإرسال الكهربائي ، ويعرف أيضاً بـ " الدائرة" أو "الخط" أو "الوصلة" أو "المسار" .

(٢) توزيع نوعي منفصل لعرض النطاق في مجال نطاق الترددات اللاسلكية.

الدائرة **Circuit**

عبارة عن قناة للاتصالات يتم عملها بين أثنين أو أكثر من النقاط لتسمح بتبادل المصادر المعلوماتية بين تلك النقاط .

الوصلة ذات الدائرة المتحولة
Circuit Switched Connection

عبارة عن وصلة مؤقتة يتم عملها بناء على طلب بين اثنين أو أكثر من النهايات الطرفية (المحطات) لكي يتسنى بذلك الاستخدام المطلق لتلك الوصلة إلى حين الانتهاء .

الكبل المحوري **Coaxial Cable**

نوع من كبلات الاتصال الكهربائي يستخدم في تليفزيونات خدمة الكبل ، وأيضاً في أوساط الشبكة المحلية LAN ضمن شبكات أخرى . ويتكون الكبل المحوري من موصل داخلي وآخر خارجي ، وينفصل كلا الموصلين عن بعضهما بواسطة مادة عازلة ، وتغطيهما مادة خارجية واقية . ويوفر هذا الوسط عرض كبير للنطاق ويدعم بذلك معدلات بيانية كبيرة وبقدر عال نسبياً من المناعة ضد التداخلات الكهربائية ، مع حدوث القليل فقط من الأخطاء . ويخضع الكبل المحوري المشترك لقيود تتعلق بالمسافة ، كما انه باهظ الثمن نسبياً ويصعب تركيبه .

الإتاحة المتعددة للأجزاء الشفرية

Code Division Multiple Access (CDMA)

تكنولوجيا للإرسال الرقمي للإشارات اللاسلكية ، وهي تعتمد على طرق التشتت النطاقي التي تستخدم فيها المكالمات الصوتية والبيانية النطاق اللاسلكي بأكمله بعد تخصيصها لشفرة محددة. وتستخدم هذه التكنولوجيا في خدمات المحمول الخلوي وغيرها من خدمات المحمول اللاسلكي .

التنظيم **Collocation**

آلية للتشارك تقدم من خلالها مؤسسة التشغيل القديمة مساحة لتبادل التحويل أو غيره من المواقع الأخرى اللازمة لمعدات الاتصالات مثل كبلات الإرسال التي تستخدمها مؤسسات التشغيل لتسهيل الربط مع المستخدمين النهائيين (راجع الوحدة الثالثة) .

ناقلة الاتصالات العامة **Common Carrier**

مصطلح يستخدم في أمريكا الشمالية للدلالة على مؤسسة تشغيل تقدم خدمات اتصالات عامة تشتمل على إتاحة شبكة للاتصالات العامة وخدمات لنقل الاتصالات .

التكلفة المشتركة **Common Cost**

عبارة عن التكلفة التي تنشأ عن عملية إنتاجية تنتج عنها اثنتان أو أكثر من الخدمات. وفي حالة أن ترتبط تلك التكلفة بكافة العمليات التي تقوم بها مؤسسة التشغيل فيشار إليها هنا باسم تقاسم التكلفة . وعلى سبيل المثال فإن تكلفة البناء الذي يستوعب سنترال الاتصالات تكون تكلفة مشتركة لخدمة كل من قطاع الأعمال والعملاء المقيمين. أما راتب رئيس مؤسسة التشغيل فيمكن أن

يعتبر تكلفة متقاسمة لكافة الخدمات (ويشار إلى هذا النوع من التكاليف أيضاً بالتكلفة العمومية) (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

ناقلة السنترالات المحلية التنافسية

Competitive Local Exchange Carrier (CLEC)

استخدم هذا المصطلح أساساً في أمريكا الشمالية لتمييز مشترك جديد في سوق خدمات سنترال الشبكة المحلية ، وهو يتنافس بصفة عامة مع ناقلة السنترالات المحلية القديمة ILEC

الترابطية **Connectivity**

القدرة على ربط المستخدم النهائي بشبكة الإنترنت أو بشبكات اتصال أخرى .

التنظيم الذاتي **Corporatization**

يشتمل هذا الاصطلاح على التغييرات القانونية التي تمنح بموجبها مؤسسة تشغيل حكومية تعمل في مجال الاتصالات استقلالها المالي والإداري عن الحكومة المركزية

الدعم الترافقي **Cross - subsidy**

تغطية التكلفة المترتبة على تقديم بعض الخدمات من خلال فائض العائدات المكتسبة من خدمات أخرى. وفي مجال الاتصالات فإن الاصطلاح دعم ترافقي غير تنافسي يشير عادة إلى الممارسة التي تعتمد على تقديم خدمات بواسطة مؤسسة مهيمنة في أسواق تنافسية بأسعار تقل عن سعر التكلفة ، مع المحافظة على الربحية العامة للمؤسسة عن طريق فرض رسوم تزيد عن سعر التكلفة في أسواق احتكارية أو في أسواق أخرى تتمتع فيها المؤسسة بالهيمنة على السوق (راجع الوحدة الخامسة) .

معدات مواقع العميل

Customer Premises Equipment (CPE) :

نشأ هذا الاصطلاح في أمريكا الشمالية ليصف أي من الأجهزة بدءاً بنظم التحويل PBX وانتهاء بأجهزة الهاتف المركب الموجودة في مواقع العميل وليس في مواقع شركة الهاتف . ويستخدم الاصطلاح CPE بشكل شائع للتعبير عن المعدات التي يمتلكها العميل (المستخدم النهائي)

خطوط الإتاحة المخصصة

Dedicated Access Lines

هي خطوط للاتصالات تخصص أو تحجز للاستخدام من قبل مستخدمين محددين وفق طرق محددة مسبقاً. وتصل تلك الخطوط بين نظم التحويل وبين العميل المخصص ، وقد ترتبط أيضاً بهاتف معين وهو نظام الهاتف الأساسي أو PBX. وبشكل مبسط تعرف تلك الخطوط باسم " الخطوط المخصصة " .

نغمة طلب الاتصال **Dial Tone**

إشارة تسمع في حالة أن تكون السماعة منفصلة عن حامل السماعة مشيرة بذلك إلى استعداد PBX لقبول الرقم المطلوب ومعالجته .

تأخر نغمة طلب الاتصال **Dial Tone Delay**

يشير هذا الاصطلاح إلى الوقت اللازم للحصول على نغمة طلب الاتصال بعد فصل السماعة عن حامل السماعة ، وهو من المقاييس الشائعة للحكم على جودة أداء الخدمة .

تمثيل الصوت بالأرقام **Digital**

طـريقة للاتصــال يـتم فيها تمثيل الصوت بواسطة بتات منفصـلة . ويتم إرسال الأرقام في صورة دفعات متتالية ، وهـو إرسـال يختـلف عـن الإرسـال المتناظر في أن التكنولوجيا الرقمية تحوّل الأصوات المتناظرة أو الإشارات الكهـربائية إلى بتات ، وهذه يمكن إرسالها بدون تشويه أو تضخيم. وتسمح الشبكات الرقمية بسعة أكبر ، وبأداء المهام بشـكل أفضـل وبجـودة متميزة. وتعتبر كل من GSM ، CDMA ، TDMA شبكات رقمية ، كما يعتبر الإنترنت أيضاً شبكة رقمية هو الآخر .

الشبكة الرقمية **Digital Network**

شـبكة للاتصـــالات تتحول فيها المعلومات إلى نبضات إلكـترونية متتالية ، ثم ترسل بعد ذلك في صورة مجرى رقمـي مـن البـتـات (راجـع أيضـاً الشبكة الرقمية والمتناظرة) .

الإشارة الرقمية من المستوى الأول
Digital Signal Level ١ (DS١)

طـبقة رقمية من الدوائر أو القنوات تعمل عند المستوى ١,٥٤٤ ، وهـي قيمـة تـناظر الرمـز T١ في النظام الأمريكي والنظام الياباني .

التكلفة المباشرة **Direct Cost**

هـي التكـلفة الـتي يمكن أن تعزي بشكل مطلق إلى إنتاج صـنف معيـن . والتكلفة المباشرة لا تحتاج إلى توزيع أو تخصيص لفصلها عن التكاليف المترتبة على إنتاج أصناف أخـرى ، في حين تحتاج التكلفة غير المباشرة إلى مثل هذا الـتوزيع أو التخصيص. وتتحمل مؤسسة التشغيل التكاليف المباشــرة فقـط في حالة أن تنتج تلك المؤسسة منتج واحد مـباع فـي سوق واحد ، ولكن في حالة أن تنتج المؤسسة منـتجات مـتعددة أو تقوم بخدمة أسواق متعددة فسوف تـتحمل فـي هـذه الحالة التكاليف غير المباشرة مثل الـتكاليف المشـتركة و/أو الـتكاليف المتصلة (راجع الملـحـق – ب : اقتصـــاديات أسـعار الاتصالات وتكاليفها).

اسم المجال **Domain Name**

هـو الاسـم المسـجل لهيئة يحق لها استخدام الإنترنت . ويـتكون اسم المجال من جزأين على الأقل بينهما إشارة فاصـــلة ، ويمثل الاسم الموجود على يسار الفاصل اسم المجـال عند كل من المستويات الأعلى ، وهو الاسم الذي يظهـر عـلى يمين الفاصل . وعلى سبيل المثال فإن اسم المجـال للاتحـاد الدولـي للاتصالات International Telecommunication Union هـو itn.int ، حيث أن ITU عبارة عن الاسم الوحيد ضمن "int" gTLD .

الهيمنة **Dominance**

هـي الدرجة القصوى لقوى السوق . وعلى الرغم من اخـتلاف تعريف الهيمنة على السوق في قوانين الدول المختلفة فإن الهيمنة تحتاج عادة إلى إثبات وجود اسهم سـوق عاليـة نسـبياً وإلى وجود حواجز أساسية تمنع الدخول إلى الأسواق التي تهيمن عليها المؤسسة (راجع الوحدة الخامسة) .

التحميل **Download**

عملية لتحميل برامج أو ملفات من جهاز إلى آخر عبر الشبكة .

التردد المتعدد للنغمة المزدوجة
Dual Tone Multi-Frequency (DTMF)

عـبارة عـن طريقة لإرسال إشارات ناتجة عن مفاتيح التـنغيم في الهاتف . ومن خلال التبادل يمكن التعرف على كل من الأرقام التي تم طلبها عن طريق الترددات الناتجة عن مفاتيح التنغيم. وتستخدم طريقة DTMF

لـلعديد مـن الخصائص ذات القيمة المضافة مثل البريد الصوتي ، والطلب التليفوني ، وبرامج الاستجابة التلقائية.

E-١

معيـار رقمـي أوروبي ودولي يشير إلى أي من خطوط الإرسـال أو الربط التي تعمل بمعدل قدره ٢,٠٤٨ ميجا بـايت فـي الـثانية (راجع أيضاً T-١ لوصف المعيار المقارن في أمريكا الشمالية).

تدخل كهرومغناطيسي

Electromagnetic Interference (EMI)

عـبارة عـن التدخل الحادث في إشارات الاتصال نتيجة للإشعاع الكهرومغناطيسي

التغير البيني للبيانات الالكترونية

Electronic Data Interchange (EDI)

هـو تـبادل بين الحاسبات الإلكترونية لوثائق أعمال بين شـركات باستخدام نموذج معياري عام. وبدلاً من إعداد الوثـائق وإرسـالها عن طريق البريد أو بوسائل اتصال أخرى مثل الفاكس يتبادل مستخدموا EDI بيانات الأعمال مباشرة بين أنظمتهم المناظرة التي تعمل بالحاسب .

البريد الإلكتروني

Electronic Mail (E-Mail)

عبارة عن حاسب مضيف أو نظم للبريد الإلكتروني تعتمد عـلى LAN وتسـتخدم صـناديق بريدية معرفة ببرامج جاهزة . وتستطيع نهايات طرفية أخرى للحاسب أن تدخل إلى بـرنامج الـبريد الإلكتروني (E-Mail) لمشاهدة أو إجابـة أو بـث أو حـذف أو تقديم أو إيداع نص لرسالة إلكترونية أو صورة .

التشفير (التكويد) Encryption

تحويل البيانات إلى رموز سرية ، وهي من أكثر الطرق مـن حيـث الفعالية في حفظ سرية البيانات . ولكي تتم قراءة الملف المشفر يجب أن تتاح كلمه السر التي تمكنّ من فك الشفرة (الكود) .

المستخدم النهائي End User

عـبارة عن الشخص أو الهيئة التي تقوم بإنشاء أو تمثل المسـتقبل الـنهائي لرسـائل أو معلومات الاتصالات (المستهلك) .

الخدمات المعززة Enhanced services

عـبارة عن خدمات للاتصال تقدم على شبكات عامة أو خاصـة وتضيف قيمة إلى الوسائل النقلية الأساسية عن طـريق الـتحكم بالحاسـب في أداء الوظائف المقترنة بالمفهوميـة والاسـتدلال العقـلي مـثل نظم الحجز ، ولوحـات الإعلان ، وخدمات المعلومات . وتعرف تلك الخدمات أيضاً باسم خدمات القيمة المضافة .

الدخول المتكافئ Equal Access

قـدرة مستخدمي الاتصالات على الدخول إلى الخدمات التي يوفرها المشتركون الجدد بنفس السهولة التي تصل بهـا مؤسسات التشغيل الحالية إلى تلك الخدمات (راجع الوحدة الثالثة)

التجهيزات الأساسية Essential Facilities

فـي قانون الاتصالات يشير هذا الاصطلاح عامة إلى الـتجهيزات المرتـبطة بشبكة الاتصالات أو بخدماتها، وهـي تجهيـزات توفـرها فـئة قليـلة من الموردين الاحـتكاريين فـي هـذا المجـال ، ولا يمكن لأسباب اقتصـادية وفنية استبدال تلك الفئة بأخرى من الشركات

المنافسة . وقد جاء الوصف التفصيلي لمفهوم التجهيزات الأساسية في الوحدة الثالثة والوحدة الخامسة.

السنترال **Exchange**

يشير هذا الاصطلاح عامة إلى مفاتيح تحويل مرتبطة بـ PSTN . وتقوم السنترالات المحلية بربط الحلقات المحلية من المستخدم النهائي إلى الخطوط الرئيسية المرتبطة بسنترالات أخرى بما في ذلك السنترالات الترادفية والسنترالات الدولية المكونة من أنواع مختلفة من مفاتيح التحويل. وفي أمريكا الشمالية يستخدم الاصطلاح "مكتب رئيسي" للإشارة إلى السنترال المحلي بوجه عام. وفي بعض الدول- بما فيها بلدان أمريكا الشمالية- يشير الاصطلاح "سنترال" أو الاصطلاح "منطقة السنترال" إلى المنطقة المحلية التي تتم خدمتها بواحد أو أكثر من السنترالات المحلية (راجع تعريف مفتاح التحويل) .

نقطة التبادل **Exchange Point**

عبارة عن نقاط على الشبكة تتبادل عندها حزم IP بين موفري خدمة الإنترنت ISPs

الشبكة المعلوماتية الخارجية **Extranet**

هي شبكة للإنترنت يمكن الوصول إليها من قبل مستخدم خارجي معتمد ، وذلك عن طريق استخدام كلمة السر

مؤسسة تشغيل ذاتية التجهيزات
Facilities-based Operator

عبارة عن مؤسسة تشغيل PTO تدير تجهيزات الإرسال الخاصة بها (أسلاك – كبلات – مسارات ميكروويف – أجهزة إرسال لاسلكية – مستقبلات – أقمار صناعية – محولات – الخ). ويعتبر الاصطلاح "مؤسسة تشغيل ذاتية التجهيزات" مناقض للاصطلاح "مؤسسة لإعادة البيع " (راجع التعريف أدناه)

ألياف ضوئية **Fiber Optics**

تكنولوجيا تستخدم موجات من الضوء لحمل المعلومات الرقمية وإرسالها خلال جديلة رقيقة من الزجاج. ويعرف كبل الألياف الزجاجية بأنه وسط يتكون من مثل تلك البدائل الزجاجية ويتميز بمعدلات إرسال عالية مقارناً بالأسلاك أو بالكبلات المحورية المشتركة ، كما أن لديه مناعة ضد التدخل الكهربي .

التكلفة الثابتة **Fixed Cost**

عبارة عن التكلفة التي لا تتغير بتغير حجم الإنتاج. وهناك نوع محدد من التكلفة الثابتة وهو التكاليف غير المتكررة (الغارقة) أي التكاليف التي لا يمكن تغييرها أو تفاديها حتى مع توقف العملية الإنتاجية تماماً . وعلى سبيل المثال يعد مقر المكتب الرئيسي من التكاليف الثابتة ، ولكن يعتبر العنصر البشري اللازم لتركيب السلك النحاسي في الحلقة المحلية من التكاليف غير المتكررة (الغارقة). ولا تدخل أي من التكاليف الثابتة أو التكاليف غير المتكررة في القرارات الخاصة بتسعير التكلفة الحدية ذلك لعدم تغير أي منها مع تغير المخرجات (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

الخط الثابت **Fixed Line**

عبارة عن خط فعلي يربط بين المشترك وسنترال الهاتف . وبصفة قياسية يستخدم الاصطلاح "شبكة الخط الثابت" للإشارة إلى PSTN (راجع التعريفات أدناه) ، وذلك للتمييز بينها وبين شبكات المحمول .

تحويل مجموعة البتات **Frame Relay**

تكنولوجيا لتحويل الحزم بسرعة لاستبعاد الكثير من حالات التأخير والمعالجة التي تجري عند ترحيل حزم X.٢٥ التقليدية

التردد **Frequency**

عدد الدورات في الثانية ، وهي سرعة يتبادل عندها التيار الكهربائي ذو الإشارة المتناظرة وتقاس عادة بالهرتز (HZ) الذي يمثل دورة واحدة في الثانية . ويستخدم الاصطلاح أيضاً للدلالة على موقع نطاق التردد اللاسلكي مثل ٨٠٠ ، ٩٠٠ ، ١٨٠٠ ميجا هرتز .

التكاليف الموزعة بالكامل
Fully Distributed Costs (FDC)

طريقة لتوزيع تكاليف الاتصالات على خدمات متنوعة في هذا المجال (ويشار إليها أيضاً بالاصطلاح "تكاليف مخصصة بالكامل"). وتعتمد هذه الطريقة عادة على تخصيص المحاسبة التاريخية للتكاليف لفئات مختلفة من الخدمات . وبعد تخفيض التكاليف المباشرة لكل فئة يتم تخفيض التكاليف المتصلة والتكاليف المشتركة على فئات الخدمات ذات العلاقة استناداً إلى المعادلات التي تعكس الاستخدام النسبي أو عوامل أخرى (راجع الملحق ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

المدخل أو البوابة **Gateway**

آلية لإتاحة الدخول إلى شبكة أخرى ، وقد تشتمل أو لا تشتمل على تحويل للبروتوكول .

GATS

الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (راجع الوحدة الأولى ، ومنظمة التجارة العالمية "WTO")

Gbps

بليون بت في الثانية

الخدمة اللاسلكية العامة لمجموعة البيانات

General Packet Radio Service (GPRS)

عبارة عن تعزيز لـ GSM على أساس التكنولوجيا التي تتحول فيها مجموعة البيانات وتمكنّ من إرسالها بسرعة عالية تصل إلى ١١٥ كيلو بت في الثانية

بليون بت **Gigabit**

النظام الدولي لاتصالات المحمول
Global System For Mobile Communications (GSM):

عبارة عن معيار أوروبي للهاتف الرقمي المحمول من النوع الخلوي. للمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موقع جمعية GSM الآتي على شبكة الإنترنت :

http://www.gsmworld.com/index .html

التعيين البياني لمستخدم الكمبيوتر
Graphic User Interface (GUI)

جهاز كمبيوتر طرفي بيني يستخدم شاشة مخططة بالأرقام الثنائية . وبصفة قياسية تشتمل التعيينات البيانية على نوافذ ، وأيقونات ، وفأرة ، وقوائم ، وعناوين للسجلات . ويسمح GUI بوجود رسوم بيانية ونصوص مختلفة ، كما يضم عروض مرئية سهلة الاستخدام تتعلق بوظائف النظام ودواله. وقد تم جعل GUI نظاماً مألوفاً في الحاسبات الشخصية عندما أدخلت حاسبات Apple Macintosh ، وأيضاً عندما استخدمت مؤخراً نظم تشغيل برامج الميكروسوفت windows .

دائرة نصفية **Half – Circuit**

مكوّن في دائرة دولية بين دولتين ، وهو يبدأ في دولة واحدة وينتهي عند نقطة وسطية نظرية تقع بين الدول .

مفهوم عدم التدخل **Hand – off**

مفهوم أساسي للتكنولوجيا الخلوية يسمح بحرية حركة المشتركين . ويتمثل هذا المفهوم في العملية التي يقوم فيها مكتب تحويل مكالمات المحمول بنقل محادثة على الهاتف المحمول من إحدى الترددات اللاسلكية في إحدى الخلايا إلى تردد لاسلكي آخر في خلية أخرى في حالة أن يعبر المشترك حدود الخلية .

النهاية الطرفية الرأسية **Head – End**

عبارة عن نقطة على شبكة عريضة النطاق تقوم باستقبال إشارات ضمن نطاق ثابت من التردد وإعادة إرسالها إلى مجموعة أخرى من نطاقات التردد. وبصفة عامة تستطيع النهاية الطرفية الرأسية في شبكة تليفزيون تعمل بنظام خدمة الكبل أن تستقبل إشارات من القمر الصناعي وخطوط التليفزيون السلكية ، وأيضاً الإشارات متعددة الوسائط ، مع إعادة إرسال تلك الإشارات إلى المستخدم النهائي خلال شبكة توزيع من الألياف الضوئية أو من الكبلات المحورية المشتركة .

الهرتز **Hertz (HZ)**

وحدة لمقياس التردد تعادل دورة واحدة في الثانية .

بيانات محولة بدائرة عالية السرعة

High Speed Circuit Switched Data (HSCSD)

تقنية تمثل مرحلة وسيطة من مراحل GSM وتقوم على تكنولوجيا التحول بالدوائر ، ويمكن بها الوصول إلى سرعة خدمة للبيانات قدرها ٥٧ كيلو بايت في الثانية kbps

الكمبيوتر المضيف **Host**

جهاز كمبيوتر يمكنه العمل كنقطة بداية ونهاية لتحويلات البيانات. ولكل من الأجهزة المضيفة عنوان فريد للإنترنت (عنوان IP) يرتبط مع اسم المجال. ويقدم الكمبيوتر المضيف خدمات مثل إتاحة قاعدة البيانات والدخول إليها ، وعمليات الحاسب وغيرها من عمليات المعالجة الأخرى ، وبرامج خاصة أو محتويات أخرى . ويعتبر الكمبيوتر المضيف مكوناً أساسيا في تركيبات الكمبيوتر المتعددة .

HTTP-Hyper Text Transport Protocol

(راجع WWW)

I EEE

معهد مهندسي الكهرباء والإلكترونيات – هيئة ذات معايير دولية .

لجنة هندسة الإنترنت **IETF**

هيئة مسئولة عن تحديث وصيانة معايير TCP/IP

الاتصالات الدولية على المحمول

IMT - ٢٠٠٠

معيار لهواتف خلوية محمولة – الجيل الثالث للاتحاد الدولي للاتصالات. لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة الموقع الآتي على شبكة الإنترنت :

http://www.itu.int/imt

تبادل الإشارات داخل النطاق

In – Band Signalling

طــريقة للاتصالات تستخدم بين مفاتيح التحويل ومعدات الاتصـــال ، وفيها يتم تبادل إشارات التحكم ضمن عرض معياري لنطاق إشارة الاتصالات .

Increment الزيادة

عــبارة عــن الزيادة أو النقص النوعي غير المحدد بحد أدنى فـــي حجم الإنتاج (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

Incremental Cost التكلفة المتزايدة

هـــي الـــتغير فـــي التكلفة الكلية الناتج عن الزيادة فيها. وتتساوى التكلفة المتزايدة مع التكلفة الكلية على افتراض أن هـــناك زيادة قد تم إنتاجها وقد تقل عنها في حالة عدم وجـــود زيادة منتجة. ونظراً لأن هناك تفاوت كبير يمكن تمييـــزه في قيم مختلفة للزيادة فإن التكلفة المتزايدة يمكن أن تـــتراوح تصـــورياً من تكلفة كلية للوحدة (بمعنى أن تتمـــثل الـــزيادة في المخرجات بكاملها) إلى تكلفة حدية (بمعـــنى أن تتمـــثل الزيادة في وحدة واحدة) . ويخضع للـــتحكيم حجـــم الـــزيادة المستخدمة في أي تحليل نوعي للتكـــلفة. إن أكـــثر الممارسات شيوعاً في هذا الصدد هو اســـتخدام الخدمـــة الكلية أو مجموع العناصر لتمثل قيمة الزيادة ، وفي هذه الحالة سوف تدخل التكاليف الثابتة ذات الخدمة النوعية أو العنصر النوعي ضمن قيمة تلك الزيادة (راجـــع المـــلحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

مؤسسة التشغيل القديمة

Incumbent Operator

عـــبارة عـــن مؤسسة (أو مؤسسات) للتشغيل تعمل في مجـــال شبكة الاتصالات وتم إنشاؤها في بلد ما. وعادة مـــا تقوم المؤسسة بتشغيل جميع أو معظم هياكل البنية التحتية لـــ PSTNs في الدولة . وفي بلدان كثيرة تمثل تلك الهياكل إدارات البريد والبرق والهاتف (PTT) في الحكومـــة الوطـــنية. وفـــي بعـــض الـــدول كانت تلك المؤسسات أو أصبحت الآن تابعة للقطاع الخاص ، وفي كلتا الحالتين تعمل مؤسسات التشغيل PTOs كمؤسسات احتكارية بوجه عام (راجع أيضاً تعريف PTO)

ناقلة السنترالات المحلية

Incumbent Local Exchange Carrier (ILEC)

ظهـــر هـــذا الاصـــطلاح في أمريكا الشمالية واستخدم لـــتعريف مؤسســـة التشغيل التي تدير شبكة سنترالات محلية ، وهو اصطلاح يمثل أو كان يمثل بصفة قياسية المؤسســـة المهيمـــنة التي تقدم خدمات PSTN المحلية (راجع أيضاً تعريف ناقلة السنترالات المحلية التنافسية).

Inflation Factor معامل التضخم

متغير يتم إدخاله في معادلة الحد الأقصى للسعر ليعكس أو ليمثل التغيرات في تكاليف مدخلات مؤسسة التشغيل العاملة في مجال الاتصالات. (راجع أيضاً تعريف الحد الأقصى للسعر) (راجع الوحدة الرابعة) .

هياكل البنية التحتية وطرق المعلومات

Information infrastructures, information superhighway :

عـــبارة عن شبكات اتصال ذات سرعة عالية لها القدرة عـــلى نقـــل المعـــلومات الصوتية والبيانية والنصوص المصورة والفيديو متعدد الوسائط بشكل تفاعلي

شبكة الخدمات المتكاملة الرقمية

Integrated Services Digital Network (ISDN)

هـي مجموعة من معايير CCITT الخاصة بنقل خدمات صـوتية رقمية ، وخدمات البيانات ، وخدمات الصور ، وخدمات الفيديو .

الإجابة الصوتية التفاعلية

Interactive Voice Response (IVR)

نظـام لمعالجـة صـوتية تسمح بتخزين البيانات الرقمية واسـتعادتها ، بما في ذلك البيانات التي في شكل صوت بشـري ، وذلـك مـن خلال تفاعل المستخدم مع مفاتيح التنغيم التي تعمل باللمس في جهاز الهاتف . وتعمل أوامر IVR الصوتية المسجلة مسبقاً على توجيه طالب المكالمة مـن خـلال القائمة ، ويدلي طالب المكالمة بإجابته عند لمسه المفاتيح الملائمة المميزة بأرقام أو بأحرف .

الربط بين الشبكات **Interconnection**

هـو ربـط فعـلي بين شبكات هاتفية تملكها اثنتان من مؤسسات التشغيل المختلفة ، ويسمح ذلك باتصال العملاء المرتـبطين بشـبكات أخرى ، كما يضمن أيضاً تشغيل الخدمات بشكل بيني (راجع الوحدة الثالثة)

ناقلات السنترالات الداخلية

Interexchange Carries (IXC)

اصـطلاح استخدم لأول مرة في أمريكا الشمالية لوصف مؤسسات تشغيل تعمل في مجال الاتصالات القديمة وتقدم خدمـات بيـن المـدن أو بين مناطق أخرى للسنترالات المحلية .

الوصلة البينية **Interface**

وصلة منطقية أو فعلية بين شبكتين أو نظامين أو جهازين ؛ أو نقطـة الـربط بين أثنين من المكونات والقاعدة التي تتـبادل عندها تلك المكونات الإشارات وفق بروتوكول الأجزاء المادية من الحاسب أو برامجه .

شبكة المعلوماتية (إنترنت) **Internet**

مجموعـة مـن الشـبكات المـترابطة الـتي تستخدم بروتوكولات الإنترنت (IP)

إنترنت أساسي **Internet Backbone**

عـبارة عن مجموعة متتالية من الخطوط أو الوصلات ذات السرعة العالية والسعة الكبيرة ، وهذه تكوّن ممراً رئيسياً وتحمل حركة البيانات على الإنترنت

مقدم محتويات الإنترنت

Internet Content Provider

شـخص أو هيـئة تقدم المعلومات عبر الإنترنت سواء بمقابل نقدي أو بدون مقابل

نقطة التبادل على شبكات الإنترنت

Internet Exchange Point (IXP)

يشـير هـذا الاصـطلاح إلى نقطة الدخول إلى الشبكة (NAP) حيث يتم عمل الوصلات مع شبكات الإنترنت الرئيسية المخصصة ، أو يتم ربط ISPs كل مع الآخر. وتعمـل NAPs كـنقاط لتبادل البيانات بالنسبة لمقدمي الخدمات الأساسية. وبصفة عامة تعرف كل من NAPs وسنترالات منطقة العاصمة بأنها نقاط عامة للتبادل على شبكات الإنترنت (IXPs)

أرقام بروتوكول الإنترنت (IP)

Internet Protocol (IP) Numbers

يعرف رقم بروتوكول الإنترنت (الذي يطلق عليه أيضاً رقم عنوان الإنترنت) بأنه عنوان الكمبيوتر المضيف أو أيـة أجهزة أخرى ذكية على شبكة الإنترنت. ولكل من

وحـدات الخدمـة ومستخدمي الإنترنت رقم للبروتوكول (IP).

وحدة تقديم خدمات الإنترنت

Internet Service Provider (ISP)

هـي وحدة لإتاحة شبكة الإنترنت للمستخدم النهائي ، كما تقـدم أيضـاً محـتوياتها عـلى الشـبكة وتتيح خدماتها الإلكترونية مثل خدمة البريد الإلكتروني

الشبكة الضمنية **Intranet**

هـي شـبكة تعتمد على بروتوكولات TCP/IP ، ويمكن الدخـول إليهـا فقط بواسطة موظفي الهيئات الرسمية أو غيرهم من المستخدمين المعتمدين. وتتشابه مواقع الشبكة الضمنية مع المواقع على الشبكات الأخرى ، ولكنها تحاط بموانع للدخول غير المصرح به .

المنظمة الدولية للتوحيد القياسي **ISO**

تقـوم هـذه المنظمة بوضع معايير للحاسبات الإلكترونية وغيرها من المنتجات الأخرى ، كما وضعت أيضاً نموذج OSI لتبادل المعلومات .

الاتحاد الدولي للاتصالات **ITU**

(راجـع الوحـدة الأولى لوصف ITU وأقسامه المختلفة مثل ITU-R ، ITU-T ، ITU-D) .

قطاع تنمية الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-D

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

قطاع الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-R

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

قطاع التوحيد القياسي التابع للاتحاد الدولي للاتصالات

ITU-T

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

التكلفة المشتركة **Joint Cost**

هـي نـوع محدد من التكاليف العامة المرتبطة بعملية إنـتاجية تنتج عنها اثنتان أو أكثر من المخرجات بنسبة ثابتة . وتختلف نسبة التكاليف المشتركة إلى المخرجات الكـلية لعمـلية الإنـتاج المشتركة وليس إلى المنتجات الفـردية المشـتركة (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

كيلو بت في الثانية **Kbps**

نظام هاتف أساسي **Key Telephone System**

جهـاز تـليفون متعدد الخطوط ، تم تصميمه للحصول عـلى إتاحة مشتركة لخطوط خارجية عديدة من خلال المفاتيح الموجودة على مجموعة جهاز الهاتف. وبصفة قياسـية يقـدم هـذا الجهاز خطوطاً مميزة للدخول مع نهايـات طـرفية مباشرة موجودة في مجموعة الهاتف. ويقـع الجهـاز في مواقع المستخدم النهائي ويمكن أن يعمل فيها بشكل مستقل أو بالترافق مع PBX .

كيلو بت **Kilobit**

عبارة عن ألف بت

طبقة **Layer**

عـبارة عـن مستوى تصوري لوظائف معالج الشبكة. وفي نموذج OSI تتم معالجة الشبكة في طبقات أو على

مستويات بدءاً من الإرسال الفعلي للبيانات وانتهاء بإصدار الأوامر الخاصة بالمستخدم النهائي. وتتصل كل طبقة مع الطبقات الأعلى أو الأسفل منها مباشرة ضمن مجموعة البروتوكول ، أو مع طبقات المستوى النظير في الأنظمة الأخرى .

الخط المستأجر **Leased Line**

هو قناة أو دائرة للاتصال بين نقطة وأخرى تقدمها مؤسسة التشغيل للاستخدام بشكل مطلق من جانب المشترك. وتبعاً لنظام الدولة فقد يسمح أو لا يسمح بربط الخطوط المستأجرة مع PSTN

الرخصة **License**

تشير رخصة الاتصالات بوجه عام إلى الترخيص بتقديم خدمات اتصالات أو تشغيل تجهيزات الاتصال . وعادة ما تحدد رخصة الاتصالات الشروط التي يصرح بموجبها للمرخص له بأن يؤدي عملية التشغيل ويحدد الحقوق والالتزامات المرتبطة بها (راجع الوحدة الثانية)

الترخيص **Licensing**

يشير هذا الاصطلاح إلى الخطوات الإدارية التي تتبعها NRA أو هيئة ترخيص أخرى من أجل إصدار الرخصة (راجع الوحدة الثانية) .

خط **Line**

يشير هذا الاصطلاح عادة إلى قناة الاتصال التي يرتبط من خلالها المستخدمون النهائيون معPSTN، ويطلق عليها أيضاً اسم الدائرة ، أو مركز التبادل التليفوني ، أو مسار الاتصال

شبكة المنطقة المحلية

Local Area Network (LAN)

عبارة عن شبكة اتصالات تقدم إرسالاً سريعاً للمعلومات بمعدل خطأ منخفض في أجهزة حاسب رابطة وفي أجهزة أخرى طرفية موجودة في منطقة صغيرة نسبياً . وتنحصر معظم شبكات المناطق المحلية LANs في مبنى واحد أو في مجموعة من المباني ، ولكن يمكن لإحدى شبكات LAN أن ترتبط مع شبكات LAN أخرى على امتداد أية مسافة عبر خطوط الهاتف والموجات اللاسلكية (راجع "شبكة المنطقة الواسعة")

ناقلة السنترالات المحلية

Local Exchange Carrier (LEC)

هي مؤسسة للتشغيل تعمل في مجال الاتصالات وتقدم خدماتها للمستخدمين النهائيين من خلال سنترالاتها المحلية المرتبطة مع PSTN (راجع أيضاً " ILEC " ، " CLEC ")

محطة المشترك المحلي **Local Loop**

عبارة عن ممر للإرسال يربط بين المستخدمين النهائيين (المشتركين) وبين أقرب سنترال. وتتكون المحطة عادة من زوج من الأسلاك النحاسية ، ولكن قد تستخدم فيها أيضاً تقنيات الألياف الضوئية أو الاتصالات اللاسلكية (راجع أيضاً الحلقة المحلية المنفصلة) .

المدى الطويل **Long Run**

عبارة عن فترة زمنية تتفاوت فيها كافة عوامل الإنتاج بما في ذلك رأس المال. ومن الناحية العملية تختار عادة الهيئات التنظيمية فترة تتراوح ، بين ١٠ – ١٥ سنة مثلاً لتحليل LRIC .

متوسط التكاليف المتزايدة على المدى الطويل

Long Run Average Incremental Costs (LRAIC)

هــو اخـــتلاف عن التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC (راجـــع الــتعريفات أدناه) ، وفيه تعرف الزيادة بأنها مجموع الخدمة الكلية. وعليه فهو يختلف عن مفهوم الــتكاليف المـــتزايدة على المدى الطويل LRIC والتكلفة الحديـــة مـــن حيث أنه يضم التكاليف الثابتة التي تختص بخدمـــة معيـــنة (راجع الملحق – ب: اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

التكاليف المتزايدة على المدى الطويل

Long Run Incremental Costs (LRIC)

تمـــثل الـــتكاليف المتزايدة التي تنشأ على المدى الطويل بزيادة محددة وفق حجم الإنتاج. وبصفة عامة يتم حساب LRIC عـــن طريق تقدير التكاليف باستخدام التكنولوجيا الحاليـــة وافضـــل معايير الأداء المتاحة . وعندما تعتمد دراسة التكلفة على " تكاليف المؤسسة الفعالة " فهي تشير هنا إلى طريقة البحث على أساس التكاليف المتزايدة على المـــدى الطويل LRIC. وفي وجود التكاليف المتصلة أو الـــتكاليف المشـــتركة يكون مجموع تكاليف LRIC لكافة الخدمـــات الـــتي تقدمها مؤسسة التشغيل أقل من التكلفة الكلية المترتبة على تلك المؤسسة، مما يجعلها غير قادرة عـــلى مواجهـــة كافة تلك التكاليف. وبصفة عامة تسمح الهيـــئات الـــتنظيمية بإضـــافة قيم تعويضية إلى التكاليف المتزايدة على المدى الطويل LRIC التي تتحملها مؤسسة التشـــغيل ، وذلك لمساعدتها على استرداد جميع التكاليف الـــتي تحملـــتها (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

خط الهاتف الرئيسي **Main Telephone Line**

عبارة عن خط هاتفي يربط المشترك بمعدات السنترال ، وهو اصطلاح مرادف للاصطلاحات "المحطة الرئيسية" ، "خط السنترال المباشر" ، " خط الدخول الأساسي " .

التكلفة الحدية **Marginal Cost**

هي التغير في التكلفة الكلية الناتج عن تغير طفيف جداً فـــي حجم المخرجات الناتجة. ونظراً للعديد من الأمور والقضـــايا العملية ومنها تجميد الزيادات في رأس المال (أي عـــدم قـــدرة شركات الاتصالات على الانقسام إلى وحـــدات صـــغيرة جـــداً أو توافقهـــا بشـــكل دقيق مع الاحتياجات الفعلية للشبكة) فانه يصعب هنا تقدير التكلفة الحديـــة . وبناء على ذلك تعتمد معظم تقديرات التكلفة الحديـــة عـــلى التكلفة المتزايدة (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

رفع النسبة المئوية للتكلفة **Mark – up**

عـــبارة عن نسبة مئوية أو قيمة نقدية ثابتة تستخدم عند الأخذ في الاعتبار كل من التكاليف المتصلة والمشتركة – مثلاً – استكمالاً لطرق معينة لتقدير التكلفة . وبصفة عامـــة فـــإن مفاهيم التكلفة التي لا تخصص بالكامل أو تـــوزع كافة التكاليف غير المباشرة تحتاج هنا إلى رفع النســـبة المـــئوية للتكلفة . وتشتمل مفـــاهيم التكلفة هذه عـــلى طـــــرق تقديـــر التكلفة المتزايدة بمـــا في ذلك LRIC (وأيضاً TSRIC/LRAIC و TELRIC التي ســـتأتي مناقشتها بالتفصيل في الأجزاء اللاحقة) . وقد يجـــرى رفع النسبة المئوية للتكلفة بشكل موحد أو غير موحد. ورغم أن الهيئات التنظيمية قد حددت رفع النسبة المئوية للتكلفة بشكل محدد من أجل تعزيز المنافسة ، إلاّ أن رفع النسبة المذكورة بشكل غير موحد قد يكون فعالاً مـــن الـــناحية الاقتصـــادية (راجـــع المـــلحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

قوى السوق **Market Power**

تمتلك مؤسسات التشغيل وغيرها من المؤسسات الأخرى العامـــلة فـــي مجال الاتصالات قوى للسوق تمكنها من

تحديد الأسعار ووضع شروط أخرى هائلة لعملية البيع في الأسواق لفترات غير انتقالية، وذلك دون الحاجة إلى إجراءات السوق أو إلى إجراءات تتخذها الشركات المنافسة ، ودون أن يكون هناك فقد في المبيعات إلى الحد الذي يجعل تلك الممارسة غير مربحة (راجع اصطلاح " الهيمنة" عاليه ، وأيضاً الوحدة الخامسة) .

Megabit

مليون بت ، و Mbps عبارة عن عدد البتات في الثانية

خدمة المحمول الخلوي

Mobile Cellular Service

هي خدمة اتصال يتم فيها إرسال الصوت أو البيانات بواسطة الترددات اللاسلكية. ويتم تقسيم منطقة الخدمة إلى خلايا يخدم كل منها جهاز للإرسال . وترتبط تلك الخلايا بسنترال تحكم ، وهذا يرتبط بدوره مع شبكة الهاتف العالمية

مودم **Modem**

عبارة عن جهاز للتضمين والاستخلاص يتم تركيبه في ازدواج يقع كل منهما عند النهاية الطرفية لخطوط الاتصال التناظرية . ويقوم المودم عند طرف الإرسال بتضمين الإشارات الرقمية المستقبلة محلياً من الكمبيوتر أو من الجهاز الطرفي. وعند طرف الاستقبال يقوم المودم باستخلاص الإشارة القادمة إليه ويحولها مرة أخرى إلى النموذج الرقمي الأصلي ، مع تمريرها إلى جهاز المحطة الأخيرة .

الوسائط المتعددة **Multimedia**

عرض أكثر من وسط واحد للصور (المتحركة والساكنة) والأصوات والنصوص في بيئة تفاعلية. وتحتاج الوسائط المتعددة إلى نقل المعلومات بكميات هائلة ، كما يحتاج بالمثل إلى تجهيزات كمبيوترية .

وحدة اتصال متعددة **Multiplexer**

عبارة عن جهاز يضم عدة قنوات للاتصال في دائرة واحدة ، وترتبط تلك القنوات مع بعضها على التوازي في الوقت الحقيقي وعلى دائرة واحدة منفردة تتوزع فيها إما بالتردد (مضاعفة تقسيم التردد – FDM) ، أو بتقاسم القنوات زمنياً (مضاعفة تقسيم الوقت – TDM)

المضاعفة أو تعدد الاتصال **Multiplexing**

(١) ضم الإشارات لقناتين أو أكثر في قناة واحدة لإرسالها عبر شبكة الاتصالات

(٢) تقسيم وحدة الإرسال إلى قناتين أو أكثر .

الهيئة التنظيمية الوطنية

National Regulatory Authority (NRA)

راجع تعريف الهيئة التنظيمية أدناه

الشبكة **Network**

عبارة عن نظام اتصالات عام أو خاص يربط بين عدد من الأجهزة المحلية أو الأجهزة البعيدة (مثل أجهزة الهاتف والسنترالات والحاسبات الإلكترونية و أجهزة التليفزيون). ويتم تشغيل PSTN بواسطة PTO_S المحلية. وهناك شبكات أخرى عامة وخاصة مثل PSTN يمكن أن تشتمل على وسائط إرسال من نقطة لأخرى ، وهي وسائط تشتمل أساساً على وسائل الإرسال السلكية ، والكبلات، والوسائل اللاسلكية .

نقطة الدخول إلى الشبكة **Network Access Point**

هي النقطة التي يتم عندها الوصول إلى خطوط الإنترنت الرئيسية المخصصة ، أو النقطة التي ترتبط فيها ISPs كل مع الأخرى . وتعمل NAPs كنقاط لتبادل المعلومات بين مقدمي الخدمات الأساسية. ويطلق بشكل متزايد على كل من NAPs وسنترالات مناطق العاصمة (MAES) اسم النقاط العامة لتبادل شبكات الإنترنت (IXPs)

تكرارية الشبكة **Network Redundancy**

ممر للاتصالات به نقاط ربط احتياطية أو تعويضية مختلفة في حالة فشل إحدى الممرات (أي في حالة أن ينقطع الكبل مثلاً) .

مشترك جديد **New Entrant**

مقدم جديد لخدمات الاتصال ، ويشتمل ذلك على PTO

عقدة **Node**

عبارة عن كمبيوتر أو مفتاح تحويل أو جهاز أخر يمثل جزءاً من شبكة الاتصالات

نقلية الرقم **Number Portability**

قدرة العميل على تحويل حساب خدمته من مؤسسة تشغيل إلى أخرى دون الحاجة إلى تغيير رقم العميل

شركات الخدمة الإلكترونية والبرامج

Online Service And Software Companies

شركات تقوم بتشغيل مواقع للإنترنت تكون وظيفتها الأساسية هي تقديم خدمات في شكل إلكتروني بما في ذلك إجراء المعاملات التجارية مع أطراف ثالثة ، ومبيعات المنتجات والبرامج التي يمكن تحميلها بواسطة المستخدم النهائي مقابل رسوم أو مجاناً .

النظام المفتوح **Open System**

هو نظام للحاسبات يستخدم المعايير المتاحة على المستوى العام بحيث يمكنه الاتصال بنظم أخرى تستخدم تلك المعايير ذاتها .

الربط بين شبكات النظام المفتوح

Open System Interconnection (OSI)

هو الاسم الشائع لتصنيف معايير منظمة ISO بالنسبة للربط مع الشبكات العالمية . وقد وضعت ISO نموذج من ٧ طبقات أو مستويات لربط الشبكات على أساس المعايير ، وهي الآن في طريقها لوضع البروتوكولات التي تتماشى مع ذلك النموذج

نظام التشغيل **Operating System**

عبارة عن برنامج يصل بين برامج استخدام الكمبيوتر وبين الأجزاء المادية فيه .

تبادل الإشارات خارج النطاق

Out – of – Band Signaling

طريقة للاتصالات تستخدم بين مفاتيح التحويل وغيرها من معدات الاتصال الأخرى التي يتم فيها تبادل إشارات التحكم من خلال قنوات منفصلة عن تلك التي تحمل المعلومات

حزمة/ مجموعة **Packet**

عبارة عن وحدة معلومات معرفة عند الطبقة الثالثة من نموذج OSI المرجعي . ويستخدم هذا الاصطلاح لوصف مجموعة من البتات التي تحتوى على كل من معلومات التحكم والمحتويات. وتحمل معلومات التحكم في المجموعة لأداء عمليات التوجيه والتحكم في التدفق والسيطرة على الأخطاء عند كل من مستويات البروتوكول المتعددة . وقد تكون المجموعة ذات طول

ثـابت أو مـتغير ، ولكن لها حد أقصى من الطول بوجه عام .

تحويل المجموعة **Packet Switching**

عـبارة عـن وسـيلة لاتصـال الـبيانات ، وفيها تجمع المعلومات في مجموعة لتسهيل عمليات التعامل والتوجيه والإشراف والرقابة على المعلومات في شبكات الاتصال ، ثـم ترسل مجموعة البيانات إلى مواقعها النهائية بأسرع وسـيلة . ويـتم شـغل قـناة الإرسال فقط أثناء إرسال المجموعـة ، ثـم تتاح القناة بعد ذلك لإرسال مجموعات أخـرى بيـن معدات طرفية لمعلومات أخرى. وقد تصل المعـلومات الفـردية إلى مواقعها النهائية بوسائل مختلفة وبترتيب خاطئ ، وهنا تكون العقدة الموجودة في الموضع الـنهائي مسئولة عن إعادة تجميع المجموعات في ترتيبها الصحيح . ويستخدم تحويل المجموعة في معظم الشبكات المعـلوماتية بما في ذلك الشبكات التي تستخدم بروتوكول X.٢٥ ، وأيضاً في الإنترنت الذي يستخدم بروتوكولات TCP/IP .

التصفح **Paging**

هـو خدمة اتصال لاسلكية عبر الهاتف المحمول يتم بها تقديم معلومات عددية أو منهجية وإتاحتها في اتجاه واحد عادة لدى أطراف المجموعات الصغيرة .

تضمين الشفرة النبضية

PCM-Pulse Code Modulation

طـريقة تستخدم تكراراً لتحويل الإشارات التناظرية إلى نمـوذج رقمـي. وفي مجال الاتصالات الهاتفية يستخدم PCM لـتحويل الإشارات الصوتية التناظرية إلى نموذج رقمـي من ٨ بتات يعمل بمعدل تردد قدره ٨ كيلو هرتز وينـتج تيار من البتات المتلاحقة سرعته ٨٤ كيلو بايت في الثانية .

سعر الذروة **Peak rate**

اصـطلاح لوصف المكالمات التي تطلب خلال ساعات الـذروة مـن يوم العمل بتعريفة كاملة. أما الاصطلاح خـارج ساعات الذروة فيشير إلى المكالمات التي تطلب في أوقات أخرى من اليوم بأسعار مخفضة .

المناظرة **Peering**

تـبادل إعلانـات التوجيه بين اثنين من مقدمي خدمات الإنـترنت بغـرض ضمان وصول الحركة من المقدم الأول إلى عمـلاء المقـدم الـثاني والعكـس. وتحدث المـناظرة بشـكل أساسي عند IXPS ، وهي عادة إما بصـورة مجانيـة أو قد تخضع لترتيبات تجارية متفق عليها بين الطرفين .

الاختراق والنفاذية **Penetration**

مقيـاس لإتاحة الاتصالات ، ويحسب عادة بقسمة عدد المشـتركين فـي خدمة معينة على مجموع السكان ثم ضرب الناتج × ١٠٠ . ويطلق على هذا المقياس أيضاً اسـم كثافة الاتصال عن بعد (بالنسبة لشبكات الخطوط الثابـتة) أو كـثافة الاتصال بالمحمول (بالنسبة لشبكات الخطوط الخلوية) .

خدمات الاتصال الشخصية

Personal Communication Services

فـي الولايـات المتحدة وكندا يشير هذا الاصطلاح إلى شبكات المحمول الرقمي التي تعمل بتردد قدره ١٩٠٠ ميجا هرتز. وفي بلدان أخرى يشير هذا الاصطلاح إلى شبكات المحمول الرقمي التي تعمل بتردد قدره ١٨٠٠

ميجا هرتز (راجع DCS-١٨٠٠) . ويستخدم هنا أيضاً الاصطلاح شبكة الاتصالات الشخصية (PCN) .

نقطة الربط بين الشبكات

Point of Interconnection (POI)

عبارة عن الموقع الفعلي الذي يحدث عنده ربط بين شبكتين

نقطة الوجود **Point of Presence (POP)**

هي عبارة عن مفتاح تحويل أو عقدة أو أي من التجهيزات الأخرى التي تتيح للمستخدم الوصول في سوق معينة إلى رقم تليفوني محدد. وكلما زاد عدد نقاط POP كلما زادت فرصة المستخدمين في الربط باستخدام مكالمة هاتفية محلية .

منفذ الإشارات **Port**

عبارة عن نقطة دخول فعلي إلى كمبيوتر أو مفتاح تحويل أو جهاز أو شبكة حيث يمكن إمداد الإشارات أو استخلاصها أو قياسها .

الناقل **Portal**

يشير هذا الاصطلاح في مفهومه المتطور إلى نقطة البداية أو الممر الذي يجتاز من خلاله المستخدمون الشبكة العالمية لتتاح لهم موارد وخدمات واسعة المدى مثل البريد الإلكتروني والمنتديات واليات البحث ومجمعات التسوّق . ويعني الناقل المحمول نقطة البدء التي يمكن الوصول إليها من خلال هاتف محمول .

إدارة البريد والهاتف والبرق

Post Telephone and Telegraph Administration (PTT)

يشير الاصطلاح إلى الإدارات أو المؤسسات الحكومية التي قامت بشكل تقليدي بامتلاك وتشغيل شبكات PSTN بوصفها إدارات أو مؤسسات احتكارية ، وبخاصة في أوروبا وآسيا و أفريقيا .

إدارة البريد والبرق والهاتف

Post Telegraph and Telephone Administration (PTT)

منظمة تقليدية تشكل جزءاً من قطاع الاتصالات في الكثير من الدول ، وفيها تقوم الحكومة بامتلاك وتشغيل كل من خدمات الاتصال والخدمات البريدية .

التسعير السلبي **Predatory Pricing**

عبارة عن ممارسة مضادة للتنافسية تقدم فيها الخدمات بأسعار منخفضة إلى الحد الذي يدفع بالمنافسين بعيداً عن السوق أو يمنع دخول أطراف جديدة إلى السوق حتى يمكن احتكاره (راجع الوحدة الخامسة) .

الحد الأقصى للسعر **Price Cap**

نوع من تنظيمات الأسعار يقوم على القواعد التي تستخدم في تحديد الحد الأقصى للزيادة السعرية المسموح بها بالنسبة لخدمات معينة تقوم بها مؤسسة التشغيل لسنة معينة أو لعدد من السنوات . وبصفة قياسية تسمح المعادلة السعرية لمؤسسة التشغيل بأن ترفع أسعارها لخدمة أو لمجموعة خدمات سنوياً بمقدار يعادل قيمة التضخم مطروحاً منه مبلغ يساوي المعدل الافتراضي للزيادات في الإنتاجية . وهناك متغيرات أخرى يمكن أخذها بعين الاعتبار عند تحديد الحد الأقصى للسعر مثل العوامل الخارجية التي تحكم مؤسسة التشغيل وتحدد نوعية الخدمة التي تقدمها تلك المؤسسة (راجع الوحدة الرابعة)

الوصلة البينية للمعدل الابتدائي

Primary Rate Interface

يستخدم هذا الاصطلاح للإشارة إلى الشبكة الرقمية للخدمات المتكاملة (ISDN) ومعاييرها البينية المعمول بها في دول أمريكا الشمالية والتي تتكون من ٢٣ قناة (B+D) وتعمل فيها القنوات " B " ذات الدوائر المتحولة بمعدل ٦٤ كيلو بايت في الثانية وبنفس هذا المعدل بالنسبة للقنوات " D ". وينتج عن تجميعه قنوات PRI ما يسمى بالمستوى الإشاري الرقمي ١ (أو T١) عند حدود الشبكة.

السنترال الفرعي الخاص

Private Branch Exchange (PBX)

معدات موجودة في مواقع العميل وتستخدم للتحكم في المعلومات المتبادلة بين المعدات الطرفية المحلية مثل الهواتف مع أجهزة البيانات الطرفية ، كما تستخدم أيضاً في إتاحة الدخول إلى شبكة PSTN . ويشار أحياناً إلى PBXS بأنها سنترالات فرعية خاصة تلقائية (PABXS) (راجع أيضاً "نظام الهاتف الأساسي") .

الشبكة الخاصة **Private Network**

عبارة عن شبكة تعتمد على الخطوط المستأجرة أو على تجهيزات أخرى تستخدم لتقديم خدمات الاتصال في منظمة أو مجموعة محدودة من المستخدمين كمتمم للشبكة العامة أو كبديل عنها.

الملكية الخاصة / الخصخصة

Private Ownership/Privatization

نقل السيطرة على ملكية مؤسسة حكومية إلى هيئات خاصة عن طريق تنظيم المؤسسة في شكل شركة مساهمة وبيع الأسهم للمستثمرين. وبصفة عامة يستخدم هذا الاصطلاح أحياناً للإشارة إلى مدى واسع من الأشكال التي تتاح فيها الأعمال للمشروعات والاستثمارات الخاصة

نموذج خاص **Proprietary Standard**

نموذج يملكه أو يسيطر عليه شخص واحد أو هيئة تنظيمية ، ويمكن استخدامه عملياً في حالة أن تكون الشركة المسيطرة عليه راغبة في ترخيص النموذج ونشر مواصفاته .

بروتوكول **Protocol**

مجموعة من القواعد والمواصفات الرسمية التي تصف كيفية إرسال البيانات وبخاصة عبر شبكة أو بين أجهزة.

شبكة هواتف عمومية

Public Switched Telephone Network

عبارة عن البنية التحتية لتجهيزات التحويل والإرسال المستخدمة لتوفير الجانب الأكبر من الخدمات الهاتفية والاتصالات الأخرى لعامة الجمهور . وفي البيئة الاحتكارية تستطيع PTO الواحدة أن تمتلك وتشغّل شبكة PSTN ، بينما في البيئة التنافسية تشتمل PSTN بشكل قياسي على شبكات مترابطة تخص اثنين أو أكثر من PTOs .

مؤسسة تشغيل الاتصالات العامة

Public Telecommunication Operator (PTO)

هي عادة مؤسسة تشغيل تعتمد على التجهيزات ، مثل شركة للهاتف تقدم خدمات اتصالات إلى عامة الجمهور على سبيل التعويض . ويشير الاصطلاح " عامة " إلى المستهلك أكثر مما يدل على ملكية PTO . وفي بعض البلدان تستخدم الاصطلاحات " ناقلة الاتصالات العامة " أو " الناقلة العامة " أو "الناقلة " باعتبارها اصطلاحات بديلة لـ PTO .

RAG

المجموعة الاستشارية للاتصالات اللاسلكية التابعة للاتحاد الدولي للاتصالات ITU (راجع الوحدة الأولى لوصف ITU) .

تنظيم معدل العائد

Rate of Return Regulation (ROR)

هو شكل من أشكال التنظيم المقنن للأسعار ، وقد وضع لغرض التأكد من إمكانية إيفاء مؤسسة التشغيل بمتطلبات العائد ، وللتأكد أيضاً من أنه سوف يتم تعديل الأسعار ليتسنى الإيفاء بهذا الهدف. ووفقاً لهذه الخطة يتم حساب متطلبات عائدات مؤسسة التشغيل الخاضعة للتنظيم ، وبعد ذلك يتم تعديل أسعار الخدمة بحيث يغطي مجموع عائدات تلك الخدمة مثل المتطلبات الخاصة بالعائد (راجع الوحدة الرابعة) .

إعادة موازنة المعدل **Rate Rebalancing**

يشير هذا الاصطلاح إلى تعديل وضبط معدلات الرسوم المفروضة على الخدمات المختلفة ليعكس تكاليف تلك الخدمات بشكل أقرب. وفي معظم الدول فإن ذلك يعني زيادة معدلات الإتاحة المحلية ، وانخفاض معدلات الاستخدام المحلي للمكالمات الدولية والخارجية ، وأيضاً معدلات إتاحة الإنترنت (راجع الملحق – ب ، والوحدة الرابعة ، والملاحق المرفقة بالوحدة السادسة)

الهيئة التنظيمية **Regulator**

يستخدم هذا الاصطلاح للإشارة إلى هيئة حكومية أو معهد أو هيئة رسمية مسئولة عن عمل تنظيمات قطاع الاتصالات كلياً أو جزئياً في دولة ما . وفي بعض الدول تكون هذه الهيئة عبارة عن هيئة تنظيمية وطنية NRA ، أو هيئة تنظيمية مستقلة ، أو وزارة حكومية . وقد تختص أحياناً هيئة واحدة ببعض الأغراض وتختص أخرى بأغراض مختلفة. وتناقش الوحدة الأولى الطرق التنظيمية المختلفة .

مؤسسة لإعادة البيع **Reseller**

عبارة عن هيئة تقدم خدمة الاتصالات العامة ، وهي لا تمتلك تجهيزات للإرسال عبر الشبكة وإنما تحصل على تلك التجهيزات أو الخدمات من هيئات أخرى (عادة من PTO) لإعادة بيعها إلى عملائها. وقد يتم إعادة بيع تلك التجهيزات أو الخدمات مع خدمات أخرى (خدمات القيمة المضافة) أو بدونها (إعادة بيع بسيط) . وتقوم بعض مؤسسات إعادة البيع بتشغيل أجهزة التحويل ، والموجهات ومعدات المعالجة الخاصة بهم ، بينما لا تفعل ذلك مؤسسات أخرى .

التجوال **Roaming**

هي خدمة تسمح لمشتركي الهواتف الخلوية بأن يستخدموا هواتفهم على شبكات تتبع مؤسسات تشغيل أخرى .

الموّجه **Router**

حاسبات إلكترونية متخصصة تقوم باستقبال المجموعة البيانية المرسلة إليها ومقارنتها مع جداول التوجيه الداخلية ، وتبعاً لسياسة التوجيه تقوم تلك الحاسبات بإرسال المجموعة إلى الوصلة البينية الملائمة . وقد تعاد تلك العملية لعدة مرات إلى أن تصل المجموعة البيانية إلى مواقعها الأخيرة المستهدفة.

سياسة التوجيه **Routing Policy**

يشير هذا التعبير إلى كيفية اختيار ISP للطريقة التي توجه بها حركة مرور البيانات من وإلى الشبكة. وعلى سبيل المثال قد تختار ISP أن توجه حركة المرور بناء على تفضيلها لمسارات معينة أو من خلال ISP أخرى اعتماداً على العلاقات التجارية بين الأطراف .

RRB

مجلس تنظيمات الاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) (راجع الوحدة الأولى لشرح ITU)

المرسل يحتفظ بالجميع

Sender Keep All

هو اصطلاح أخر لمنهج فوتر واحتفظ "Bill and Keep" (راجع الوحدة الثالثة)

Server **وحدة الخدمة**

(١) كمبيوتر مضيف على شبكة ترسل المعلومات المخزنة رداً على طلبات أو استفسارات

(٢) يستخدم الاصطلاح أيضاً للإشارة إلى البرنامج الذي يجعل من عملية الخدمة المعلوماتية خدمة ممكنة

Short Message Service (SMS) **خدمة الرسائل القصيرة**

عبارة عن خدمة متاحة على الشبكات الرقمية ويمكن من خلالها وبشكل قياسي إرسال أو استقبال الرسائل التي يصل عدد حروفها إلى ١٦٠ حرفاً ، عن طريق مركز الرسائل التابع لمؤسسة تشغيل الشبكة إلى الهاتف المحمول الخاص بالمشترك .

النظام رقم ٧ لتبادل الإشارات

Signaling System Number ٧

هو بروتوكول مشترك للاتحاد الدولي للاتصالات ITU-T يختص بتبادل الإشارات بين القنوات ، ويتم به توفير وظائف معززة مثل نظام التوجيه الأمامي لخدمات الاتصال الرقمية ذات السرعة العالية بين عقد الشبكة الذكية ، حيث يتم هنا إرسال المعلومات الخاصة بتبادل الإشارات بسرعة قدرها ٦٤ كيلو بايت في الثانية . ويطلق على هذا النظام أيضاً الاصطلاح " النظام رقم ٧ لتبادل الإشارات بين القنوات (CCSS٧) " ، أو " تبادل الإشارات بنظام CCITT رقم ٧.

قوى السوق الفائقة

Significant Market Power

عبارة عن مقياس تعرضه تعليمات أوروبية مختلفة للتعرف على مؤسسات التشغيل التي تزيد أسهمها عن ٢٥% في سوق للاتصالات ويطلب منها الإيفاء بالتزامات معينة (تقضي المادة الرابعة من تعليمات الربط بإلزام مؤسسات التشغيل ذات قوى السوق الفائقة بأن تفي بجميع الطلبات المعقولة للدخول إلى الشبكة وإتاحتها ، ويتضمن ذلك الدخول عند نقاط غير تلك التي تقوم بوصل الشبكة مع الأجهزة الطرفية ، وهي الخدمة التي يقدمها معظم المستخدمين النهائيين) (راجع الوحدة الخامسة)

Spectrum **النطاق**

هو نطاق لتردد لاسلكي في موجات هرتزية تستخدم كوسط لإرسال موجات لاسلكية خلوية ، وللتصفح اللاسلكي ، وللاتصال عبر الأقمار الصناعية ، وللبث

علـى الهواء مباشرة ، وغير ذلك من الخدمات الأخرى اللاسلكية .

الفاصل **Splitter**

جهـاز يستخدم في نظام للكبل أو في شبكة سلكية لتقسيم قوى المدخلات الفردية إلى اثنين أو أكثر من المخرجات الأقـل قوة. وقد يستخدم الفاصل أيضاً عندما يتجمع اثنان أو أكثر من المدخلات في مُخرج واحد منفرد .

SS٧

راجع النظام رقم ٧ لتبادل الإشارات

التكلفة المنفصلة **Stand-alone Cost**

هـي التكلفة الكلية لتوفير منتج أو خدمة معينة من خلال عمـلية إنتاج منفصلة أي بدون الاستفادة من اقتصاديات المجـال (راجـع المـلحق – ب : اقتصـاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها) .

المعايير **Standards**

عبارة عن توصيات حول البروتوكول ، أو الوصلة البينية ، أو نـوع الاتصال السلكي ، أو بعض الجوانب الأخرى للشبكة . وتبدأ تلك التوصيات بالتعريف التصوري للإطار العـام أو لنموذج هندسة الاتصالات وتنتهي إلى وصلات بينية محددة . ويتم وضع المعايير من قبل هيئات معترف بهـا دوليـاً ومحلياً مثل ITU-T أو مؤسسات بيع معدات الاتصالات .

بطاقة وحدة هوية المشترك

Subscriber Identity Module (SIM) Card

هـي لوحة لدائرة مطبوعة يتم إدخالها في هاتف GSM المحمـول عـند التوقيع كمشترك. وتشتمل اللوحة على تفاصـيل تتعلق بالمشترك ، ومعلومات أمنية ، وذاكرة لدليل أرقام الهواتف الشخصية

مفتاح التحويل **Switch**

مـن معـدات الاتصـال الـتي ترسخ وتوجة مسارات الاتصـال بين خطوط أو مراكز تبادل تليفوني أو دوائر أخـرى مختـلفة . وتعمل مفاتيح التحويل على ترسيخ دوائر أو مسارات بين مستخدمين نهائيين أو بين أجهزة أخـرى مرتبطة بشبكة الاتصالات . وتعتبر PBX من أشـكال مفـاتيح الـتحويل الموجودة في مواقع العميل. وبالنسـبة للاصطلاح " سنترال " فيعني مفاتيح التحويل المتصلة بشبكة PSTN .

التزامن **Synchronization**

هـو توقيت النبضات للحفاظ على هويتها الصحيحة بين النبضات المرسلة والنبضات المستقبلة .

T – ١

معيـار رقمي يستخدم في دول أمريكا الشمالية للإشارة إلى أي مـن خطـوط أو وصلات الإرسال التي تعمل بمعـدل DS١ قدره ١,٥٤٤ ميجابايت في الثانية (راجع T-١)

T – ٣

يشـير إلى الإرسـال بسـرعة ٤٤,٧٣٦ ميجابايت في الثانية ، الخ (راجع E-١)

مقدم تسهيلات الاتصال

Telecommunication Facility Provider

عبارة عن أية مؤسسة توفر طاقة أو سعة إرسال كافية للبيع أو للتأجير ، وتقوم باستخدام تلك الطاقة لتقديم خدمات ، أو تمنحها لآخرين ليقدموا بها الخدمات .

كثافة خطوط الاتصال **Teledensity**

عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١٠٠ من السكان

التكلفة الكلية **Total Cost**

عبارة عن مجموع التكاليف المترتبة على إنتاج حجم معين من المخرجات ، وهي تعادل مجموع التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها)

بروتوكول التحكم في الإرسال / بروتوكول الإنترنت

Transmission Control Protocol/ Internet Protocol (TCP/IP)

عبارة عن مجموعة من البروتوكولات التي تعرّف الإنترنت وتتيح إرسال المعلومات من شبكة إلى أخرى

TSB

مكتب التوحيد القياسي التابع للاتحاد الدولي للاتصالات ITU (راجع الوحدة الأولى لوصف الاتحاد الدولي للاتصالات)

إقرار النوع **Type Approval**

إجراء إداري يتعلق بالاختبارات الفنية التي تجرى على معدات الاتصال قبل بيعها أو ربطها مع الشبكة العامة ، وهو اصطلاح يعرف أيضاً بـ " التصديق " و"الإجازة" .

الإتاحة الأرضية لاتصالات UMTS اللاسلكية

UMTS Terrestrial Radio Access (UTRA)

معايير الجيل الثالث للخدمات الأوروبية المتنقلة التي وافقت عليها ETSI ، والمبنية على اقتراحات كل من W-CDMA و TDMA-CDMA .

حلقة محلية منفصلة

Unbundled Local Loop

إتاحة الاستخدام الكامل والمطلق لزوج من حلقات نحاسية مرتبطة بالعميل و/أو بشكل ما من أشكال الدخول إلى الحلقة المحلية . ويشير الفصل الكامل إلى إتاحة الحلقات الخام المحلية النحاسية المنتهية عند مفتاح التحويل والحلقات الفرعية المنتهية عند المجمع عن بعد أو عند أي من التجهيزات الأخرى المماثلة . وتشير الإتاحة المشتركة إلى الترددات غير الصوتية الخاصة بالحلقة المحلية و/أو الدخول إلى حيز يقع ضمن إطار التوزيع الرئيسي MDF الخاص بمؤسسة التشغيل، بحيث يمكن الربط بين وحدات الاتصال المتعددة DSL والأنواع المماثلة من المعدات مع الحلقة المحلية لمؤسسة التشغيل التي تم إخطارها بالربط .

الفصل أو فك (التحزيم/الربط/التجميع) **Unbundling**

يعني توفير العناصر أو المكونات على أساس منفصل. لذلك يمكن لمؤسسات التشغيل التي تعمل في مجال الربط بين الشبكات وتقدم خدمات اتصال عامة أن تدخل إلى إحدى تلك المكونات المنفصلة دون التقيد بشراء مكونات أخرى كجزء من صفقة الربط (راجع الوحدة الثالثة) .

المحدد الموحد للمواقع

Uniform Resource Locator

هو الطريق المعياري للحصول على عنوان أو أسم المجال لأي من مواقع الإنترنت التي تمثل جزءاً من

شبكة الاتصالات العالمية WWW. ويشير URL إلى كل من بروتوكول الاستخدام وعنوان الإنترنت مثل :

http://www,itu.int.

الإتاحة العامة Universal Access

اصطلاح يستخدم بصفة عامة للإشارة إلى الحالات التي تتاح فيها لكل شخص وسيلة مناسبة للدخول إلى الهواتف المتاحة للعامة . ويمكن توفير الإتاحة العامة عن طريق الهواتف التي تعمل بالقطع النقدية، أو مركز الهواتف المشتركة ، أو محلات الاتصال ، أو الأجهزة الطرفية المشتركة للدخول إلى الإنترنت ، أو بغير ذلك من الوسائل الأخرى المماثلة (راجع أيضاً الخدمة العامة، والوحدة السادسة).

النظام العام للاتصالات على الهاتف المحمول
Universal Mobile Telecommunication System (UMTS)

اصطلاح أوروبي لنظم المحمول الخلوي – الجيل الثالث. لمزيد من المعلومات يمكن مراجعة موقع منتدى UMTS على العنوان الآتي :

http://www.umts-forum.org.

الخدمة العامة Universal Service

يشير بصفة عامة إلى سياسة موجهة نحو تحفيز واستمرار الربط بين الأهالي وشبكات الاتصال العامة (راجع أيضاً الإتاحة العامة ، والوحدة السادسة)

التزام الخدمة العامة
Universal Service Obligation

يشير بصفة عامة إلى الالتزامات التي تفرض على مؤسسة التشغيل العاملة في مجال الاتصالات للإيفاء بأهداف السياسة الخاصة بالربط بين الشبكات العامة مع جميع أو معظم الشبكات المنزلية الخاصة بالأهالي.

ويستخدم الاصطلاح بعمومية أكثر للإشارة إلى التزامات مؤسسة التشغيل نحو المبادرة بتشجيع وتحفيز الإتاحة العامة وأيضاً الخدمة العامة (راجع الوحدة السادسة).

العمومية/ الشمولية

Universality اصطلاح يستخدم في هذا الدليل ليشير إلى الإتاحة العامة والخدمة العامة (راجع الوحدة السادسة)

الصندوق العام / صندوق الخدمة العامة
Universality Fund/ Universal Service Fund

تقوم تلك الهيئات بجمع العائدات من مصادر مختلفة وتوزعها بالتساوي وفق نمط مستهدف لتحقيق أهداف عمومية محددة . وتبعاً لنظام الدولة فإن مصدر العائدات قد يشتمل على ميزانيات حكومية ، ورسوم على خدمات الربط ، أو ضرائب تفرض على خدمات الاتصال أو مؤسسات التشغيل العاملة في هذا المجال (راجع الوحدة السادسة).

خدمات القيمة المضافة
Value Added Services (VAS)

عبارة عن خدمات اتصال يتم تقديمها على شبكات عامة أو خاصة ، وهي تضيف إلى حد ما قيمة على نمط الانتقال الأساسي من خلال استخدام وسائل الحاسب الخاصة بتبادل المعلومات مثل نظم الحجز ولوحات البيانات وخدمات المعلومات ، وهي معروفة أيضاً باسم خدمات شبكة القيمة المضافة (VANS) ، والخدمات المعززة .

التكلفة المتغيرة Variable Cost

هي التكلفة التي تتغير مع زيادة حجم الإنتاج (راجع الملحق – ب : اقتصاديات أسعار الاتصالات وتكاليفها).

الضغط الرأسي للأسعار

Vertical Price Squeezing

يحـــدث في حالة أن تقوم مؤسسة تشغيل ذات هيمنة على السوق بالتحكم في خدمات معينة تمثل المدخلات الأساسية لمؤسسات منافسة في أسواق ثانوية ، وفي حالة أن تكون نفس تلك المدخلات مستخدمة من قبل مؤسسة فرعية لها بغرض المنافسة في الأسواق الثانوية ذاتها . وعلى سبيل المـــثال فإن مؤسسة التشغيل الحالية التي تعمل في مجال الاتصــــالات تتحكم غالباً في خدمات الإتاحة والتحويل ، وهي الخدمات التي تعد أساسية بالنسبة للمنافسين لمؤسسة التشـــغيل الحاليـــة فـــي "ســـوق رأســـية" (راجع الوحدة الخامسة).

محطة طرفية ذات فتحة صغيرة جداً

Very Small Aperture Terminal (VSAT)

عبارة عن محطة أقمار صناعية أرضية ذات هوائي يبلغ طولــه عادة ٦ أمتار أو أقل . وبصفة عامة تستخدم تلك المحطـــة في شبكات المعلومات ذات النقطة الواحدة إلى متعددة النقاط ، وقد أدت بشكل ملحوظ إلى خفض تكاليف الاتصالات عن طريق القمر الصناعي .

الشبكة الخاصة الافتراضية

Virtual Private Network (VPN)

تســـتخدم شـــبكة تابعـــة لمؤسسة تشغيل تعمل في مجال الاتصــــالات وذلـــك لأداء وظـــائف الخطوط الخاصة . ويســـتطيع المســـتخدمون تصـــميم وتغيير وإدارة الشبكة الخاصـــة دون الحاجة إلى الاستثمار في معدات رأسمالية أو إدارة معـــدات تحويـــل وخطـــوط مستأجرة . وتعرف الشبكة الخاصة أيضاً باسم "شبكة البرامج المميزة" .

البريد الصوتي وتبادل الرسائل الصوتية

Voice Mail / Voice Messaging

طريقة لإرسال وتخزين وتداول معلومات صوتية مرقمة. ويـــتم هـــنا تخزين المعلومات في صناديق بريد صوتية يُخصـــص واحد منها لكل من مستخدم نهائي في النظام . ويتواصـــل أصحاب صناديق البريد الصوتية والطالبين للمكالمة والتي تتاح لهم تلك الصناديق مع النظام ، وذلك مـــن خـــلال لوحة هاتف أساسية تعمل بطريقة اللمس. ويســـتطيع أصـــحاب صـــندوق البريد ممارسة عمليات الاستعادة والحفظ والرد والإرسال والتعليق ، وأن يلغوا الرسائل الصوتية .

البث عن طريق الشبكة **Web Casting**

مجموعـــة من الخدمات الحديثة التي تستخدم الإنترنت لتوصـــيل المحتويات إلى المستخدم بطرق تتشابه أحياناً مـــع خدمـــات الاتصـــالات الأخرى التقليدية مثل البث الإذاعي أو التليفزيوني .

موقع الشبكة / صفحة الشبكة

Web Site / Web Page

عبارة عن دائرة تربط بين نقاط في بلدان مختلفة تمتلك فيهـــا مؤسســـة واحدة الدائرة بأكملها ، أو تمتلك حقوق اســـتئجارها ، أو تقوم بتشغيل أثنين من الدوائر النصفية بالترافق مع بعضها البعض.

Whole Circuit

دائـــرة لتوصيل نقاط في عدة دول حيث تمتلك هيئة ما دائرة كاملة أو تستأجرها أو تقوم بتشغيل نصفي دائرتين سوياً .

شبكة المنطقة الواسعة

Wide Area Network (WAN)

نظام تصميم اثنين أو أكثر من شبكات المناطق المحلية (LANS) مترابطـــتين مـــع بعضهما على مسافة عبر خطوط الهاتف أو الموجات اللاسلكية .

بروتوكول استخدام الخطوط اللاسلكية

Wireless Application Protocol (WAP)

بـــروتوكول غير مرخص للاتصالات اللاسلكية يمكن به تقديـــم خدمـــات الهاتف المحمول وقراءة صفحات شبكة الإنترنت من محطة طرفية متنقلة ، وبالتالي يكون مكافئاً لـــ HTTP (بروتوكول نقل النصوص الفائقة) .

محطة المشترك المحلي اللاسلكية
Wireless Local Loop (WLL)

طريقة تستخدم التقنية اللاسلكية لتوصيل خدمة الربط من سنترال الهاتف إلى المشترك .

الشبكة العالمية World Wide Web (WWW)

(١) من الناحية الفنية يشير الاصطلاح إلى وحدات خدمة النصـــوص الفائقـــة (وحدات خدمة HTTP) ، وهي الوحـــدات الـــتي تســـمح لملفات النصوص والرسوم البيانية والأصوات بأن تختلط مع بعضها البعض .

(٢) عـــلى نحـــو شامل غير محدد يشير الاصطلاح إلى كافة أنواع المصادر التي يمكن إتاحتها ، بما في ذلك HTTP ، و Gopher ، و FTP ، و Telnet ، و USENET ، و WAIS .

WRC
المؤتمـــر العـــالمي للاتصـــالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

WTAC

المجـــلس الاستشاري العالمي للاتصالات اللاسلكية التابع للاتحاد الدولي للاتصالات ITU

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

منظمة التجارة العالمية

WTO

(راجع الوحدة الأولى)

الوثيقة المرجعية لتشريعات منظمة التجارة العالمية
WTO Regulation Reference Paper

عـــبارة عـــن وثيقة مختصرة تشتمل على مجموعة من المـــبادئ الخاصة بتنظيم خدمات الاتصالات الأساسية . وقـــد تم ضم هذه الوثيقة مع التزامات من جانب معظم الـــدول الموقعـــة عـــلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO حـــول الاتصـــالات الأساســـية (ABT) . وقد وردت هـــنا الوثيقة المرجعية لتشريعات منظمة التجارة العالمية (WTO) في الملحق – أ .

WTSC

المؤتمـــر العالمي للتوحيد القياسي في مجال الاتصالات التابع للاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)

(راجع الوحدة الأولى لوصف ITU)

عامل – X X- Factor

معامل الإنتاجية في تنظيمات الحد الأقصى للسعر

(راجع الوحدة الرابعة) .

٣G
نظام الاتصال على خطوط المحمول – الجيل الثالث

(راجع IMT-٢٠٠٠)

المصادر : مختلفة ، وتشتمل على تقرير الاتحاد الدولي للاتصـــالات (ITU) حـــول تنمية الاتصالات العالميـــة (١٩٩٩) ؛ ومطـــبوعات الاتحـــاد الدولي للاتصالات (ITU) بعنوان تحديـــات الشبكـــة وتطـــوير الإنترنت (١٩٩٩) ؛ ومكارثي تترو ومصادر المجال العام .

ملحق د – مصادر منتقاة

ملاحظة : تعتبر القائمة التالية من مصادر المعلومات انتقائية وليست شاملة ولقدتم توفير القائمة كنقطة بداية لأجراء الأبحاث، وليس لتوفير مصدر معلومات بشأن كافة الموضوعات ، و معظم قوانين وتنظيمات الدول الأعضاء في الاتحاد الدولي للاتصالات متاحة من قاعدة البيانات التنظيمية للاتحاد الدولي للاتصالات على الموقع http://www7.itu/treg/

الوحدة ١– مداخل إلى التنظيمات

وثائق تنظيمية

ACA (هيئة الاتصالات الأسترالية). ١٩٩٩.*مبادئ اتخاذ القرار* استراليا.
http://www.austel.gov.au/publications/info/decision.htm

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية) . ١٩٨٧ . *نحو اقتصاد أوروبي ديناميكي : ورقة خضراء بشأن تطوير السوق المشتركة لخدمات ومعدات الاتصالات* (COM(87) 290final,30.06.97)

CEC. ١٩٩٦. *توجيه المنافسة الكاملة الصادر في ٢٨ فبراير (شباط) المُعدّل لتوجيه المجلس رقم ٩٠/٣٨٨/ECC بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات* (96/19/EC, OJL 74/13,22.3.96).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.html

CEC ١٩٩٨أ . *الوضع الشرعي للاتصالات الصوتية على الإنترنت الخاضعة لقانون المجموعة ، وخصوصا ، بموجب التوجيه رقم ٩٠/٣٨٨/EEC* (OJ C6, 10.01.98)
http://www.europa.eu.int/comm/competition/liberalization/legislation/voice_en .html

CEC.١٩٩٨ ب . *توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٦ بشأن استخدام التزود بشبكة مفتوحة (ONP) للاتصال في بيئة تنافسية (بدلا من توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم ٩٥/٦٢/EC)*، (98/10/EC OJL 101/24 1.4.98)
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/VT/ONPVTEN.pdf

CEC. ١٩٩٨ ج . *قرار المجلس الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) بشأن تطوير السوق المشتركة لخدمات و معدات الاتصال حتى عام ١٩٩٢* (88/C 257/01; OJ C 257/1, 04.10.88).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/88c25701.html

CEC. ١٩٩٩. *توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ٩ مارس (آذار) ١٩٩٩ بشأن معدات اللاسلكي و المعدات الطرفية للاتصالات و التمييز المتبادل لتطابقها* (1999/5/EC,09.03.1999)
http://euopra.eu.int/comm/enterprise/rtte/dir99-5.htm

CEC. ٢٠٠٠. *اقتراح بتوجيه للبرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الإطار التنظيمي المشترك لشبكات و خدمات الاتصالات الإلكترونية*(COM(2000)393 final 2000/0184 (COD) 12.7.2000)

http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0393.pdf

CITEL (مجلس الاتصالات عبر الأمريكتين) . ٢٠٠٠ . *سياسات الاتصالات للأمريكتين . الكتاب الأزرق* ، الطبعة الثانية ، إبريل (نيسان) واشنطن العاصمة.
http://www.itu.int/itudoc/itu-d/publicat/b_book.html

هيئة الاتصالات ، المجر . ٢٠٠٠، *بيئة تنظيمات الاتصالات في المجر و الهيئة المجرية التنظيمية للاتصالات*، الطبعة التاسعة ، بودابست .

http://www.hif.hu/english/bluebookeng.pbf

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون و الاتصالات) . ١٩٩٢. *إدخال المنافسة في سوق المكالمات الخارجية التي تجرى بالاتصال الهاتفي الصوتي*. قرار تليكوم CRTC ٢٩ –١٢ ، ١٢ يونيو (حزيران) اوتاوا .
http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1992/DT92-12e.htm

CRTC . ١٩٩٤ . *مراجعة الإطار التنظيمي* ، لقرار تليكوم CRTC ٩٤- ١٩ ، ١٦ سبتمبر (أيلول)، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1994/DT94-19.htm

CRTC. ١٩٩٥أ. *تنفيذ الإطار التنظيمي- التسعير المنفصل لقاعدة الأسعار و المواضيع المتصلة به* ، قرار تليكوم CRTC ٩٥- ٢١ ، ٣١ أكتوبر (تشرين أول) ، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca./archive/Decisions/1995/DT95-21e.htm

CRTC. ١٩٩٥ب . *الامتناع عن التدخل في الخدمات التي تقدمها مؤسسات الاتصالات الكندية غير المهيمنة* . قرار تليكوم CRTC ٩٥ – ١٩ ، ٨ سبتمبر (أيلول) ، او تاوا .
http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1995/DT95-19.htm

CRTC. ١٩٩٨. *تنظيم توفير خدمات الاتصالات الدولية*. قرار تليكوم CRTC ٩٨ – ١٧ ، أكتوبر (تشرين أول) ، اوتاوا.

http://www.crtc.gc.ca/archive/Decision/1998/DT98-17.htm

وزارة التجارة و الصناعة. ١٩٩٨. *صفقة عادلة للمستهلكين: تحديث إطار تنظيمات المرافق* . لندن.
http://www.dti.gov.uk/urt/fairdeal/

FCC (المجلس الاتحادي للاتصالات) . ١٩٧٦ . *السياسات التنظيمية المتعلقة بإعادة البيع و الاستعمال المشترك للخدمات و التسهيلات العادية لمؤسسات الاتصالات* ، *تقرير وأمر* ، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٢٠٠٩٧ ، واشنطن العاصمة .

FCC.١٩٩٦أ . *أحكـام المنافسـة المحلية في قانون ١٩٩٦ (المواضيع غير المتعلقة بالتسعير)* . حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦– ٩٨ ، أغسطس (آب)، واشنطن العاصمة.

http://www.fcc.gov/ccb/local_competiton/#docs

FCC.١٩٩٦ب . *الـتقرير و الأمـر الأول بشـأن تنفيذ أحكام المنافسة المحلية في قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦* . حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦– ٨ ، ٢٨ أغسطس (آب) ، واشنطن العاصمة .

http://www.fcc.gov/ccb/local_competition/fcc96325.html

FCC. ١٩٩٦ج . *الـتقرير و الأمـر الـثاني بشأن الامتناع عن التدخل في (تعريفة) مؤسسات تبادل الاتصالات الدولية* ، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦– ٦١ ، ٣١ أكتوبر (تشرين أول)، واشنطن العاصمة.

http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96424.txt

FCC.١٩٩٧. *الـتقرير و الأمـر الثالث بشأن الامتناع عن التدخل في(تعريفة) مؤسسات تبادل الاتصالات الدولية*، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦– ٦١ ، ١٨ إبريل (نيسان)، واشنطن العاصمة.

FCC.١٩٩٩. *ربط العالم : دليل الجهات التنظيمية لبناء مجتمع معلومات عالمي* . يونيو (حزيران) ، واشنطن العاصمة

http://www.fcc.gov/connectglobe/

مجموعـة عاليـة المسـتوى بشأن جمعية المعلومات .١٩٩٤. *أوروبا و جمعية المعلومات العالمية : توصيات إلى المجلس الأوروبي تقرير بانجمان* ، بروكسل .

http://www.ispo.cec.be/infosoc/backg/bangeman.html

حكومة الهند .١٩٩٩. *سياسات الاتصالات القومية* ، نيودلهى.

http://www.trai.gov.in/npt1999.htm

ITU (الاتحـاد الدولـي للاتصالات). ١٩٩٣. *تحدى التغيير، تقرير اللجنة عالية المستوى لمراجعة هياكل و مهام الاتحاد الدولي للاتصالات* .جنيف.

ITU.١٩٩٣. المنتدى رقم ١:*الدور المتغير للحكومة في عصر تقليل التدخل التنظيمي* ، جنيف

ITU.١٩٩٦. *سياسات الاتصالات في أفريقيا: الورقة الخضراء الأفريقية*. جنيف

http://www.itu.int/treg/reform/Policy_Papers/green/green_eng.htm

ITU.١٩٩٧.*سياسات الاتصالات في الوطن العربي : الكتاب العربي* . جنيف

http://www.itu.int/treg/reform/Policy_Papers/arab/arabbook.htm

ITU.١٩٩٨.*الاتجاهـات العامـة لإصـلاح الاتصـالات١٩٩٨ "العـالم"*. "الجزء الأول" ، الطبعة الأولى ، مكتب تطوير الاتصالات ، جنيف

http://www.itu.int/publications/index.html

ITU.١٩٩٩أ. *اتجاهات في إصلاح الاتصالات ١٩٩٩: التقارب و التنظيمات* . جنيف
http://www7.itu.int/treg/publications/Trends-en.asp

ITU.١٩٩٩ب. *تقرير تطوير الاتصالات في العالم ١٩٩٩ :الخلوي المحمول* ، جنيف.
http://www.itu.int/ti/publications/WTDR_99/wtdr99.htm

وزارة البريد و الاتصالات و الإذاعة . ١٩٩٦. *ورقة بيضاء بشأن سياسات الاتصالات* ، جنوب أفريقيا.
http://www.doc.org.za/docs/policy/telewp.html

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية). ١٩٩١. *انتشار الاتصالات المتقدمة في الدول النامية*. باريس

OECD. ١٩٩٧. *الإصلاح التنظيمي لخدمات الاتصالات* . باريس

OECD. ١٩٩٩. *نظرة عامة على قطاع الاتصالات عام ١٩٩٩* .مارس (آذار) ، باريس .
http://www.oced.org//dsti/sti/it/cm/prod/com-out99.htm

OECD. ٢٠٠٠. *تنظيمات الاتصالات :الهياكل المؤسسية و المسئوليات* . باريس
http://www.olis.oecd.org/olis/1999doc.nsf/LinkTo/DSTI-ICCP-TISP(99)15-FINAL

OFTEL (مكتب الاتصالات) .١٩٩٩. تليكوم : *التحكم في الأسعار و الخدمة الشاملة* ،
http://www.oftel.gov.uk/consumer/univserv/contents.htm

OFTEL. ١٩٩٥. *تقرير عن التجارة العادلة في الاتصالات* . لندن
http://www.oftel.gov.uk/fairtade/fairtrad.htm

OFTEL.١٩٩٧أ. *تشجيع المنافسة في الخدمات عبر شبكات الاتصالات* ، لندن .
http://www.oftel.gov.uk/competition/pcstn.htm

OFTEL.١٩٩٧ب. رسوم *الشبكات بدءاً من ١٩٩٧– وثيقة استشارية* ، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/netcha97/contents.htm

OFTEL.١٩٩٧ج.*مراجعة تنظيمات المرافق ، مقدم بواسطة المدير العام للاتصالات* ، لندن .
http://www.oftel.gov.uk/feedback/utility1.htm

OFTEL.١٩٩٨أ. *تعميق المسئولية المحاسبية : خطوات إضافية*. لندن
http://www.oftel.gov.uk/consumer/impacc.htm

OFTEL.١٩٩٨ب.*مسائل تنظيمية متعلقة بالمرافق المتعددة ، ورقة مشتركة مقدمة بواسطة مديري عموم الإمداد بالكهرباء، و الإمداد بالغاز، و خدمات الاتصالات و المياه، و المدير العام للإمداد بالكهرباء (ايرلندا الشمالية) و المدير العام للغاز (ايرلندا الشمالية)* ، لندن

http://www.oftel.gov.uk/feedbak/multi598.htm

OFTEL.١٩٩٩. *خطة الإدارة لعام ١٩٩٩/٢٠٠٠*، لندن
http://www.oftel.gov.uk/about/plan599.htm

OFTEL. ٢٠٠٠. *تنظيمات الاتصالات في المملكة المتحدة : ورقة مقدمة من المدير العام للاتصالات* ، لندن
http://www.oftel.gov.uk/about/whit0700.htm

SADC (مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية) .١٩٩٨أ. مشروع *القانون النموذجي للاتصالات* ، جنوب أفريقيا
http://www.trasa.org/documents/sadcmodeltelecombill_english.doc

SADC . ١٩٩٨ب . سياسات الاتصالات لمجموعة تنمية جنوب أفريقيا
http://www.trasa.org/documents/sadcmodeltelecompolicy_english.doc

SECOM (وزارة الاتصالات الأرجنتينية). ٢٠٠٠. مرسوم رقم ٧٦٤/٠٠ تقليص التدخل التنظيمي في سوق الاتصالات . بوينس أيريس.
http://www.secom.gov.ar

TRAI (المجلس التنظيمي الهندي للاتصالات).١٩٩٨أ. *ورقة استشارية بشأن تنظيمات مواجهة الاحتياجات التمويلية للمجلس التنظيمي الهندي للاتصالات* . نيودلهى

TRAI.١٩٩٨ب. جوده *الخدمة– ورقة استشارية بشأن النقاط المرجعية و الأهداف و آلية المراقبة و التنفيذ* ، نيودلهى.
http://www.trai.gov.in/qos.htm

UNDP (برنامج الأمم المتحدة للتنمية) / ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات).١٩٩٦.*دليل إصلاح الاتصالات : المنظمات التنظيمية* (RAS-ITU ٩٣/ ٠٣٥) ، بانجكوك : برنامج الأمم المتحدة للتنمية (UNDP) / الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU).

WTO (منظمة التجارة العالمية). ١٩٩٧أ. الملحق *الرابع للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات* (اتفاقية بشأن خدمات الاتصالات الأساسية). جنيف .
http://www.wto.org/eglish/tratop_e/servte_e/4prot-e.htm

WTO .١٩٩٧ب. وثيقة مرجعية *بشأن المبادئ التنظيمية (مرفقة بالملحق الرابع للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات)* ، جنيف.
http://www.wto.org/english/news_e/pres97_e/refpap-e.htm

WTO.١٩٩٨جداول الالتزامات وقوائم الإستثناءات من المادة الثانية المرفقة بالملحق الرابع للاتفاقية العامة للتجارة في الخدمات (GATS) (مسجلة بالدولة)، جنيف.
http://www.wto.org/english/tratop_e/servte_e/gbtoff_e.htm

وثائق أخرى

ارمسترونج ، إم.، كوان، سي ، وفيكرز، جي .١٩٩٤. *الإصلاح التنظيمي :تحليل اقتصادي وخبرة بريطانية* . لندن : مطبوعة وزارة الاتصالات .

ارمسترنج، إم . و فيكرز جي .إس .١٩٩٦. "الإصلاح التنظيمي للاتصالات في وسط وشرق أوروبا". *اقتصاديات الانتقال* الجزء الرابع :صـ ٢٩٥- ٣١٨

براجا. سي . إية. بي . ١٩٩٧."تحرير الاتصالات ودور منظمة التجارة العالمية". *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٢٠ ، يوليو (تموز) ١٩٩٧ . واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/120/120braga.pdf

براجا . سي . إية . بي . و فينك ، كارستين.١٩٩٧. "القطاع الخاص و الإنترنت" . *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٢٢، يوليو (تموز) ١٩٩٧ . واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/122/122braga.pdf

بوجدان-مارتين ، دي. ١٩٩٩. *الإصلاحات العالمية للاتصالات و مبادرات إصلاح قطاع مكتب تطوير الاتصالات (BDT) في الاتحاد الدولي للاتصالات*، مقدمة إلى ورشة عمل الاتحاد الدولي للاتصالات حول إصلاح الاتصالات ، (٣-٥ مايو (أيار)) جابورون ، بتسوانا : ITU

http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/documents25.pdf

بوند . جي .١٩٩٧أ "بواعث ثورة المعلومات - التكلفة و حساب القدرات ، و التقارب" . *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١١٨ . واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/118/118bond.pdf

بوند . جي . ١٩٩٧ ب. "تسقط الاتصالات ، يحيا إنشاء الشبكات - تأثير ثورة المعلومات على صناعة الاتصالات. *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١١٩ ، واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/119/119bond.pdf

دى لا تور.إم . ١٩٩٩. *الدور المتغير للجهة التنظيمية* . مقدمة إلى ورشة عمل الاتحاد الدولي للاتصالات حول إصلاح الاتصالات ، (٣-٥ مايو (أيار)) جابورون ، بوتسوانا .
http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/document26.pdf

ايزاجوير . إيه. ١٩٩٩. "مشاركة القطاع الخاص في الاتصالات - اتجاهات حديثة". *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ٢٠٤. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي .
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/204/204izagu.pdf

ميلودى. دبليو .إتش. ، محرر. ١٩٩٧. *إصلاح الاتصالات ، المبادئ و السياسات ، و التطبيقات التنظيمية* ، الدنمرك ، مركز معلومات الاتصالات ، الجامعة الفنية الدنمركية.

روجر . إن .١٩٩٩. "اتجاهات حديثة لمشاركة القطاع الخاص في البنية التحتية". *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٩٦. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.

http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/196/196/roger.pdf

سالا. جي. ١٩٩٩. *إصلاح وتطوير الاتصالات المجرية*. مقدمة إلى حلقة بحث شـبه إقليمية لمكتب تطـوير الاتصــالات (BDT) بالاتحــاد الدولي للاتصالات (ITU) بشأن "الآثار القانونية للإصلاح و اتفاقية منظمة التجارة العالمية"، بودابست : هيئة الاتصالات.

ساتولا، دى. ١٩٩٩. *خيارات السياسات لتحرير تجارة الدول النامية حول العالم : حالة تحتاج مزيد من الإصلاح مقدمة إلى مؤتمر " الأبعاد القانونية و التنظيمية لتنفيذ اتفاقيات منظمة التجارة العالمية"*. الاتحــاد الفيدرالي لنقابات محاميي الاتصالات (٣مارس (آذار)١٩٩٩). واشنطن العاصمة.

http://www.worldbank.org/html/fpd/telecoms/presentation2/index.htm

شوارتز، تي. وساتولا، دى. ٢٠٠٠. التنظيم للاتصالات في الاقتصاديات الانتقالية و النامية. الورقة الفنية للبنك الدولي رقم ٤٨٩. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.

http://global011.worldbank.org/Site/Products.nsf

سميث. بى. ١٩٩٥. "اعتناق الاحتكار: قاموس محتكرو الاتصالات–منقح". *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ٥٣. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/53/53smith.pdf

ســميث. بى. ١٩٩٧. "مــاذا يعنى تحويل أسواق الاتصالات بالنسبة للتنظيمات". *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٢١. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/121/121smith.pdf

ســميث، بى، و ويليــنيوس. بى. ١٩٩٩. "تقليل المخاطرة التنظيمية في مجال الاتصالات" . *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٨٩. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/189/189smith.pdf

ويليــنيوس، بى. ١٩٩٧. "كيــف يــنجح إصــلاح الاتصالات". *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم١٣٠. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/130/130welle.pdf

ويليــنيوس، بى، و ســتيرن، بى. محررون. ١٩٩٤. *تنفيذ الإصلاحات في قطاع الاتصالات. دروس من التجربة*. واشنطن العاصمة. البنك الدولي.

ونــج، إيــه. إس. كية. ١٩٩٩. *إطار تنظيمي للاتصالات في هونج كونج*. مقدم إلى مجلس التجارة في الخدمات في دورة خاصة عن الاتصالات. جنيف.

http://www.wto.org/spanish/tratop_s/serv_s/wong-hk/tsld001.htm

الوحدة الثانية– الترخيص

وثائق **تنظيمية**

ANATEL (المؤسسة القومية للاتصالات). ١٩٩٨. اتفاقيات نموذجية لمنح امتيازات تقديم خدمات المكالمات الهاتفية المحلية، و الخارجية، و الدولية. برازيليا.
http://www.anatel.gov.br/biblioteca/contrato/Model/modelo.asp

جمهورية الأرجنتين. ٢٠٠٠. تنظيمات ترخيص خدمات الاتصالات.
http://www.secom.gov.ar/normativa/ax1-licencias.htm

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية) . ١٩٩٦. *توجيه المنافسة الكاملة الصادر في ٢٨ فبراير المُعَدّل لتوجيه المجلس رقم ٣٨٨/٩٠/ EEC بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات* (96/19/EC, OJL 74/13, 22.3.96).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.htm

CEC. ١٩٩٧. التوجيه رقم EC/١٣/٩٧ للبرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ١٠ إبريل (نيسان) ١٩٩٧ بشأن الإطار المشترك للتفويضات العامة و الرخص الفردية في مجال خدمات الاتصالات، (97/13EC OJL 117,7.5.1997).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/licences.htm

CEC. ٢٠٠٠. اقتراح بتوجيه للبرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الترخيص لشبكات و خدمات الاتصالات الإلكترونية، (COM(2000) 386 final 2000/0188(COD) 12.7.2000).
http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0386.pdf

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة و التليفزيون و الاتصالات). ١٩٩٤. *استخدام وسائل النداء الآلي*. قرار تليكوم CRTC ٩٤ – ١٠ ، ١٣يونيو (حزيران)، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1994/DT94-10.htm

CRTC. ١٩٩٨. *تنظيم توفير خدمات الاتصالات الدولية*. قرار تليكوم CRTC ٩٨– ١٧، ١ أكتوبر (تشرين أول)، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1998/DT98-17.htm

وزارة التجارة و الصناعة، المملكة المتحدة. ١٩٩٨. *إجراءات تعديل الترخيص : تغييرات مقترحة في قانون الاتصالات لعام ١٩٨٤*، لندن.
http://www.dti.gov.uk/pip/45teleco.htm

ETO (المكتب الأوروبي للاتصالات). *أجراء المكتب الأوروبي للاتصالات لمنح ترخيص خدمات الاتصالات دفعة واحدة* (إجراء الترخيص)، كوبنهاجن.
http://www.eto.dk/oss.htm

ETO ١٩٩٩أ. *التقرير النهائي للجنة الاتحاد الأوروبي بشأن فئات التراخيص*، أكتوبر (تشرين أول)، كوبنهاجن.
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/categ.pdf

ETO. ١٩٩٩ب. *دراسة مقدمة إلى لجنة الاتحاد الأوروبي بشأن رسوم تراخيص خدمات و شبكات الاتصالات*؛ يوليو (تموز)، كوبنهاجن.
http://ispo.cec.be/infosoc/telecopolicy/en/fees1.doc

FCC (المجلس الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٩. *هيئة استماع بشأن إدارة النطاق*، ٦ إبريل (نيسان)، واشنطن العاصمة.
http://fcc.gov/enbanc/040699/tr040699.pdf

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٩. *اتجاهات إصلاح الاتصالات ١٩٩٩ : التقارب و التنظيم*. جنيف.
http://www7.itu.int/treg/publications/Trends-en.asp

وزارة الصناعة الكندية. ١٩٩٨. *إطار لمزادات النطاق في كندا*، اوتاوا.
http://www.spectrum.ic.gc.ca/auctions/engdoc/frame.pdf

وزارة البريد و الاتصالات، اليابان. ١٩٩٦. كتيب للدخول في أعمال الاتصالات اليابانية، اليابان.
http://www.mpt.go.jp/policyreports/english/misc/Entry-Manual/contents.htm

ODTR (مكتب مدير تنظيمات الاتصالات). ١٩٩٨. *رخصة اتصالات عامة شكلية*، دبلن.
http://www.odtr.ie/docs/odtr/9850r.doc

OFTEL. (مكتب الاتصالات). ١٩٩٧. *شروط التجارة العادلة : الانضمام إلى تراخيص الاتصالات الموجودة*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/licensing/ftcinc.htm

OFTEL. ١٩٩٨. *مراجعة رسوم ترخيص الاتصالات في المملكة المتحدة*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/licensing/lfee1198.htm

OFTEL. ١٩٩٩. *مذكرة بشأن النظام المعدل لرسم الترخيص*، أغسطس (آب)، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/licensing/fees0899.htm

RegTP (الهيئة التنظيمية للاتصالات والبريد). ٢٠٠٠. *قرار غرفة الرئيس الصادر في ١٨فبراير ٢٠٠٠ بشأن أحكام و قواعد منح تراخيص النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة (UMTS)/الاتصالات الدولية للهواتف المحمولة – ٢٠٠٠ (IMT-2000)؛ الجيل الثالث لاتصالات الهواتف المحمولة*، بون.
http://www.regtp.de/imperia/md/content/reg_tele/umts/8.pdf

SECOM (وزارة الاتصالات الأرجنتينية). ٢٠٠٠. تنظيمات *تراخيص خدمات الاتصالات*، بيونس ايريس.
http://www.secom.gov.ar

وزارة الاتصالات و النقل، ١٩٩٠، تعديل حق امتياز الهاتف في المكسيك من شركة مساهمة إلى شركة محدودة، المكسيك.
http://www.cft.gob.mx/html/9_publica/telmex/Antec.html

وزارة الدولة للتجارة و الصناعة. ٢٠٠٠. *الترخيص الممنوح بواسطة وزارة الدولة للتجارة و الصناعة إلى بريتش تليكوميونيكاشنز (شركة خاصة محدودة PLC) وفقا للقسم ٧ من قانون الاتصالات لعام ١٩٨٤*، لندن.
http://www.dti.gov.uk/cii/docs/psrcp130100.pdf

TRAI (المجلس الهندي التنظيمي للاتصالات). ١٩٩٨. *رسوم الترخيص لمقدمي خدمة الاستدعاء اللاسلكي في المدن : ورقة استشارية بشأن تقييم استمرارية تحديد رسوم الترخيص*، نيودلهي.
http://www.trai.gov.in/paging.html

TRAI. ١٩٩٩أ. *توصـيات المجلس الهندي لتنظيمات الاتصالات بشأن رسوم الترخيص لمقدمي خدمة الاستدعاء اللاسلكي في المدن للسنة الرابعة فما بعدها لمد فترة الترخيص إلى ١٠ اسنوات*، نيودلهي.
http://www.trai.gov.in/recommend.html

TRAI. ١٩٩٩ب. *ورقـة استشارية بشأن رسوم الترخيص، وشروط و أحكام اتفاقية الترخيص بأجراء الاتصالات الشخصية العالمية بالهاتف المحمول باستخدام خدمة الأقمار الصناعية (GMPCS)*. نيودلهي.
http://www.trai.gov.in/gmcov.htm

TRAI. ٢٠٠٠أ. *تنظيمات بشأن جودة الخدمات الأساسية، و جودة خدمات الهاتف الخلوي المحمول*. نيودلهي.
http://www.trai.gov.in/qosregln.doc

TRAI. ٢٠٠٠ب. *ورقة استشارية بشأن المسائل المتعلقة بمنح الترخيص لمقدمي الخدمات الثابتة*، نيودلهي.
http://www.trai.gov.in/c1.htm

وثائق أخرى

دى لاتـور، إم. *منـح التراخيص*. وثيقة مقدمة إلى ورشة عمل الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن إصلاح الاتصالات (٣-٥مايو (أيار) ١٩٩٩) جابورون. بتسوانا.
http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/document35.pdf

مونتفورت، جي_ وإي. *مسائل متعلقة بمنح التراخيص*. وثيقة مقدمة إلى "مؤتمر النظام العالمي لاتصالات الهواتف المحمولة(UMTS) – الجيل القادم من الهواتف المحمولة" (٢٨ أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٧) لندن.
http://www.eto.dk/downloads/UMTS-Licensing.doc

ويليـنيوس ، بى ، و روسوتو، سى. ١٩٩٩. "إدخال المنافسة في مجال الاتصالات من خلال الترخيص بخدمات لاسلكية: دروس من المغـرب" ، *السياسـة العامـة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٩٩ ، نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٩. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.
http://www.worldbank.org/htm/fpd/notes/199/199welle.pdf

الوحدة الثالثة – الربط

وثائق تنظيمية

ACCC (لمجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلكين). ١٩٩٧. مبادئ تسعير إتاحة الاتصالات، بالإضافة إلى وثائق عديدة بشأن تسعير الإتاحة ومسائل متعلقة به. استراليا.
http://www.accc.gov.au/telco/fs-telecom.htm

APEC (منظمة التعاون الاقتصادي لدول أسيا و المحيط الهادي). *مبادئ الربط كما تم تنفيذها في الولايات المتحدة، و الصين الوطنية(تايبية)، وهونج كونج ، و اليابان، وسنغافورة ، وكوريا.*
http://apii.or.kr/apec/atwg/pritgtgr.html

APEC. ١٩٩٩ب. *مبادئ الربط ووثائق أخرى متعلقة به*
http://www.pecc.org/ptiif/interct.cfm

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية). ١٩٩٢. *توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم EC/٤٤/٩٢ بشأن الخطوط المؤجرة للتزود بشبكة مفتوحة (ONP)*، (نص موحد غير رسمي).
http://158.169.51.11/infosoc/legreg/docs/9244ecrev.html

CEC. ١٩٩٦. *توجيه المجلس رقم EC/١٩/٩٦ الصادر في مارس (آذار) ١٩٩٦ المُعدل للتوجيه رقم EEC/٣٨٨/٩٠ بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات.* (96/19/EC, OJL 74/13,22.3.96).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.html

CEC. ١٩٩٧أ. *توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم EC/٣٣/٩٧ الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٩٧ بشأن الربط في مجال الاتصالات و المتعلقة بضمان الخدمة الشاملة و إمكانية أجرائها من خلال استخدام التزود بشبكة مفتوحة (ONP)* (97/33/EC, OJL 199,26.07.1997).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-33en.htm

CEC. ١٩٩٧ب. *توجيه بشأن الخطوط المؤجرة صادر في ٦ أكتوبر (تشرين أول) مُعدل لتوجيه المجلس رقم ٩٢/٤٤/ EEC من اجل التهيؤ للعمل في بيئة تنافسية في مجال الاتصالات،* (97/51/EC OJL 295,29.10.97)
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-51en.pdf

CEC. ١٩٩٨أ. *توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي الصادر في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٦ بشأن استخدام التزود بشبكة مفتوحة (ONP) للاتصال الهاتفي الصوتي و بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات في بيئة تنافسية (بدلا من توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي رقم EC/٦٢/٩٥)* (98/12/EC OJL 101/24, 1.4.98).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/VT/ONPVTEN.pdf

CEC. ١٩٩٨ب. *توصية الربط الصادرة في ٨ يناير (كانون ثاني) ١٩٩٨ بشأن الربط في سوق اتصالات تم تحريره. الجزء الأول – تسعير الربط،* (98/195/EC; OJL 73/41,12.03.98).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/intconen.doc

CEC. ١٩٩٨ج. *توصـيـة الـربط الصادرة في ٨ إبريل (نيسان) بشأن الربط في سوق اتصالات تم تحريره، الجزء الثاني فصل المحاسبة و حساب التكاليف*، (98/322/EC; OJL 141/41,13.05.98).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/c98160en.doc

CEC. ١٩٩٨د. *إطار اتفاقية الربط : توجيهات من اجل الاختبار*، مايو (أيار) ، بروكسل.
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/etp98b.doc

CEC. ١٩٩٨هـ . *توصيه الربط الصادرة في ٢٩ يوليو (تموز) مُعدّله لتوصيه. المجلس رقم EC/١٩٥/٩٨ الصادرة في ٨ يناير (كانون ثاني) ١٩٩٨ بشأن الربط في أسواق اتصالات تم تحريرها الجزء الأول –تسعير الربط* ، (OJL ٢٢٨، ١٥-٠٨-١٩٩٨).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/intco2en.doc

CEC. ١٩٩٨و. عرض مرجعي *توضيحي للربط* ، النسخة الثالثة ، بروكسل : CEC-DG IV و DGXIII
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/interconref.doc

CEC. ١٩٩٩. توصية المجلس بشأن تسعير ربط الخطوط المؤجرة في سوق اتصالات تم تحريرها، (C (١٩٩٩) ١٩٩٩، ٣٨٦٣(نص تمهيدي)).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/ic-ll-final-en.pdf

CEC. ٢٠٠٠أ. *توصـيـة المجـلس المعدلة لتوصية المجلس رقم EC/٥١١/٩٨ الصادرة ٢٩ يوليو (تموز) ١٩٩٨ بشأن الربط في سوق اتصالات تم تحريرها (الجزء الأول- تسعير الربط)*.(٢٠-٠٣-٢٠٠٠)
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/rec20c0en.pdf

CEC. ٢٠٠٠ب. *توصية المجلس بشأن الإتاحة المنفصلة لمكونات حلقه محلية*، (C(٢٠٠٠)٢٦، ١٠٥٩-٠٤-٢٠٠٠).
http://www.europa.eu.int/comm/information_society/policy/telecom/localloop/pdf/c20001059_en.pdf

CEC. ٢٠٠٠ج. *اقـتـراح بـتوجيه للـبرلمان والمجـلس الأوروبي بشأن إتاحة، و ربط شبكات الاتصالات الإلكترونية و التسهيلات المرتبطة بها*، (COM(2000)384 final 2000/0186(COD)12.7.200)
http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0384.pdf

CEC. ٢٠٠٠د. *اقـتـراح بـتوجيه للـبرلمان و المجـلس الأوروبـي بشـأن الإتاحــة المنفصلة لمكونات الحلقة المحلية*، (COM(2000)394 final 2000/0185(COD) 12.7.2000)
http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0394.pdf

CRT (مجـلس تـنظيمات الاتصالات). ٢٠٠٠. *السياسات و الإستراتيجيات العامة لتأسيس نظام ربط موحد* (بالأسبانية)، يوليو (تموز)، بوجوتا، كولومبيا.
http://www.crt.gov.co/NoticiasYEventos/RUDI/RUDI_Ag15.PDF

CRTC (المجـلس الكندي للإذاعة التليفزيون و الاتصالات). ١٩٩٧. الموقع المشترك، قرار تليكوم CRTC ٩٧ – ١٥، ١٦ يونيو (حزيران)، اوتاوا.

http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1997/DT97-15.htm

CRTC. ١٩٩٨أ. *المنافسة المحلية*، قرار تليكوم CRTC ٩٧- ٨ ، ١ مايو (أيار)، أوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/Decisions/1997/DT97-8.htm

CRTC. ١٩٩٨ب. *الأسعار النهائية للمكونات المنفصلة لشبكة محلية*، قرار تليكوم CRTC ٩٨- ٢٢ ، ٣٠ نوفمبر (تشرين ثاني)، اوتاوا.

http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1998/DT98-22.htm

CRTC. ١٩٩٩. *اتفاقيات ربط نموذجية بين مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية، وبين مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية المنافسة، ومؤسسات تبادل الاتصالات دوليا*، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/cisc/eng/agreemen.htm

FCC. (المجلس الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٦أ . *التقرير و الأمر الأول بشأن تنفيذ مواد المنافسة المحلية في قانون الاتصالات لعام ١٩٩٦* ، حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٨ ، ١ أغسطس (آب)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/ccb/local_competition/fcc96325.html

FCC. ١٩٩٦ب. *الربط بين مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية، و مقدمو الخدمات التجارية للاتصالات اللاسلكية المحمولة*، حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٥- ١٨٥ ، ٢٨ أغسطس (آب) ، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96325.pdf

FCC. ١٩٩٦ج. *أمر الربط* ، ١٨ ديسمبر (كانون أول) ، واشنطن العاصمة
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96483.txt

IDA (هيئة تطوير الاتصالات و المعلومات في سنغافورة). ٢٠٠٠. *نتائج التشاور بشأن مراجعة الربط بين شبكات الهواتف الثابتة وشبكات الهواتف المحمولة*، ٣ مايو (أيار)، سنغافورة.
Under the" Policy and Regulation" section at http://www.ida.gov.sg

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). *التنظيم للربط و سياساته في أنحاء العالم* (قائمة غير شاملة أعدتها وحدة إصلاح القطاع بالاتحاد الدولي للاتصالات). جنيف.
http://www7.itu.int/treg/Relatedlinks/linksAndDocs/interconnectlegisl.htm

ITU. ٢٠٠٠أ. *الربط بين شبكات الهواتف الثابتة وشبكات الهواتف المحمولة* ، موجز مقدم إلى ورشة عمل و دراسات حاله لبعض الدول (فنلندا، والهند، والمكسيك، والصين، وهونج كونج)، جنيف
http://www.itu.int/osg/sec/spu/ni/fmi/intro.html

ITU. ٢٠٠٠ب. *اتجاهات إصلاح الاتصالات ٢٠٠٠: الربط*، جنيف.
http://www7.itu.int/treg/publications/Trends-en.asp

ODTR (مكتب مدير تنظيمات الاتصالات). ١٩٩٨. *رخصه اتصالات عامه شكلية*، دبلن.
http://www.odtr.ie/docs/odtr/9850r.doc

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩٧. *مداخل السياسات في مجال الربط بين شبكات اتصالات الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية*. سبتمبر (أيلول)، باريس.
http://www.oecd.org/dsti/sti/it/cm/news/INTRCNXN.HTM

OECD. ٢٠٠٠. *تسعير الإتاحة المحلية و التجارة الإلكترونية*، يوليو (تموز)، باريس.
http://www.olis.oecd.org/olis/2000doc.nsf/linkto/dsti-iccp-tisp(2000)1-final

OFTEL. (مكتب الاتصالات). ١٩٩٥. *إطار من اجل المنافسة الفعالة. وثيقة استشارية بشأن مستقبل الربط و المسائل المتعلقة به*، لندن،
http://www.oftel.gov.uk//consumer/compet.htm

OFTEL. ١٩٩٧أ. *الربط و إمكانية تنفيذه : إطار من اجل تنافس الشبكات*، إبريل (نيسان)، لندن.
http://www.oftel.gov.uk//competition/interop.htm

OFTEL. ١٩٩٧ب. *اقتسام المسارات و أبراج الاتصالات.وثيقة استشارية*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/competition/ductpole.htm

OFTEL. ١٩٩٧ج. *رسوم الشبكات بدءاً من ١٩٩٧*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/nccjul97.htm

OFTEL. ١٩٩٧د. *رسوم الشبكات بدءاً من ١٩٩٧– وثيقة استشارية*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/netcha97/anncont.htm

OFTEL. ١٩٩٨أ. *ربط الخدمات و إمكانية تنفيذه عبر شبكات الهاتف، تقرير للمدير العام للاتصالات*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/ii498.htm

OFTEL. ١٩٩٨ب. *تقرير للمدير العام للاتصالات بشأن التنظيم و اقتسام التسهيلات*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/competition/mast1198.htm

OFTEL.١٩٩٩أ. *حقوق و التزامات الربط في ظل توجيه المفوضية الأوروبية (EC) بشأن الربط ، بيان صادر من المدير العام للاتصالات*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/licensing/an20499.htm

OFTEL. ١٩٩٩ب. *تقرير عن مشغلي الشبكات العملية للهاتف المحمول*، أكتوبر (تشرين أول)، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/competition/mvno1099.htm

OFTEL. ١٩٩٩ج. *إتاحة الدخول إلى الجيل الثاني من شبكات الهاتف المحمول بالنسبة للداخلين الجدد من مؤسسات اتصالات الهاتف المحمول من الجيل الثالث، وثيقة استشارية صادرة من المدير العام للاتصالات*، مايو (أيار)، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/licensing/2g3g0599.htm

OFTEL. ٢٠٠٠. *تسهيلات إتاحة الشبكة : توجيهات مكتب الاتصالات بشأن الشرط ٨٣ في ترخيص بريتيش تليكوميونيكاشنز – توجيهات (فصل مكونات الحلقة المحلية)*، سبتمبر (أيلول)، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/competition/llug0900.htm

SADC (مجموعة تنمية أفريقيا الجنوبية). ١٩٩٩. *الربط: نظره عامه*، يونيو (حزيران) ١٩٩٩، بوتسوانا.
http://www.trasa.org/documents/sadcinterconnectionpaper_english.doc

TRAI (المجلس الهندي التنظيمي للاتصالات). ١٩٩٨. *ورقة استشارية بشأن استمرار التسجيل للربط*، نيودلهى.
http://www.trai.gov.in/inter.htm

TRAI. ١٩٩٩أ. *تنظيمات ربط شبكات الاتصالات (اقتسام الرسوم و العائدات) ١٩٩٩ (الأول لعام ١٩٩٩)*، نيودلهى.
http://www.trai.gov.in/interregu.html

TRAI. ١٩٩٩ب. *سجل تنظيمات اتفاقيات الربط ١٩٩٩ (الثاني لعام ١٩٩٩)*، نيودلهى.
http://www.trai.gov.in/reguinter.htm

WTO (منظمة التجارة العالمية). ١٩٩٩. *مجلس التجارة في الخدمات، دورة خاصة حول الاتصالات* (تشمل نماذج لتنفيذ تنظيمات الربط في المجر و بيرو)، ٢٥يونيو (حزيران) ١٩٩٩، جنيف.
http://www.wto.org/spanish/tratop_s/serv_s/specess.htm

وثائق أخرى

نظـــام آركوم وسميث. ١٩٩٨. الإتاحة المتساوية و الربط : دراسة عن المسائل المتعلقة بالإتاحة العادلة والمتساوية وتقديم العـــروض المـــتوافقة لـــلربط بشبكات و خدمات الاتصالات العامة في سياق التزود بشبكه وخدمات مفتوحة(ONP) ، ٢١ مارس (آذار) ١٩٩٧ ، بروكسل : CEC-DG XIII
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/Arcome.doc

ارمسترونج، إم. ودويل سى. ١٩٩٥. اقتصاديات تسعير الإتاحة. ورقة عمل لمنظمة التعاون الاقتصادي و التنمية ، باريس : منظمه التعاون الاقتصادي و التنمية.

كيف، ام. ١٩٩٧. "من تحديد الأسعار أعلى من التكلفة إلى تسعير خدمات الشبكة وفقا لأقصى سعر".
Information Economics and Policy, Volume 9,pp 151-160, Amsterdam: Elsevier Science B.V.
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

ديـــاز، سى وسوتو، أر. ١٩٩٩. *المسائل المتعلقة بالإتاحة المفتوحة في قطاعات الاتصالات و الكهرباء في شيلى*، واشنطن العاصمة : بنك التنمية عبر الأمريكتين.

أطـــلس الـــربط الأوروبـــي (مُنفذ لصالح المفوضية الأوروبية، الإدارة العامة لجمعية المعلومات كدليل عن حالة الربط في أوروبا لكل دولة)
http://www.analysys.com/atlas/

يوتيليس للاستشارات، وهوروك للتكنولوجيا، وتيرا للاستشارات. ١٩٩٩. *الأساليب الموصى بها للتنظيم و اقتسام التسهيلات الأخـــرى للبنية التحتية للاتصالات (التقرير الرئيسي، ودراسات خاصة ببعض الدول : فنلندا، وفرنسا، وألمانيا، وهولندا، و أســبانيا، و المملكة المتحدة، و الولايات المتحدة، و استراليا)*، يناير (كانون ثاني) ، بروكسل : مجلس المجموعة الأوروبية .(CEC)
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/main.pdf

جـــابل، دى. و ويمـــان، دى. اف. (محررون). ١٩٩٧. فتح *الشبكات للمنافسة : تنظيمات و تسعير الإتاحة*، *Topics in Regulatory Economics and Policy Series, Dordrecht: Kluwer Academic Publishers*

جاميسون ، إم. ١٩٩٨. *مسح دولي لسياسات الربط*. ميامى : مركز دراسات المرافق، جامعه فلوريدا.
http://bear.cba.ufl.edu/centers/purc/PRIMARY/PUBLICAT/interconn.html

كـــاهن، إيه. إى. وتايلور، دبليو. ١٩٩٤. "تسعير المدخلات المباعة إلى المنافسين : *Yale Journal On Regulation,* spring, Volume4, No.2: 191-256

كلينج، إم. ١٩٩٩. *الربط التنافسي في سوق اتصالات تم تحريره*. بحث مقدم إلى منتدى مجلس الاتصالات عبر الأمريكتين الثاني (CITEL/CC.1)، حلقة بحث حول الربط (مارس (آذار) ١٩٩٩)، فوزدى لجيازو، البرازيل.
http://www.citel.oas.org/pcc1/iiforum/748a5_i/tsld001.htm

لافونــت، جى. جى. وتيــرول، جى. ٢٠٠٠. *المنافسة في الاتصالات*. مطبعة معهد ماساشوسيتس للتكنولوجى : كمبردج، ماساشوسيتس.

ليف، دى.إم. ١٩٩٥. *الربط: مسائل تنظيمية. تقرير مقدم إلى المنتدى التنظيمي الرابع*، إبريل (نيسان)، جنيف.
http://www.itu.int/itudoc/osg/colloq/

ســوليفان، إم. ١٩٩٩. *أساســيات الربط*. بحث مقدم إلى ورشة عمل مكتب تطوير الاتصالات/ الاتحاد الدولي للاتصالات ورشة عمل حول إصلاح الاتصالات (مايو (أيار) ١٩٩٩) بوتسوانا.
http://www7.itu.int/treg/Events/Seminars/1999/Botswana/papers/Documents/document19.pdf

جغرافيا الاتصالات. ٢٠٠٠. *دليل نقاط تبادل الإنترنت*، واشنطن العاصمة : مؤسسه جغرافيا الاتصالات .
http://www.telegeography.com/ix/

أونجيــرر، إتش. ١٩٩٨. *ضمان الإتاحة الفعالة إلى تسهيلات الشبكة التي عليها طلب متزايد* . بحث مقدم إلى ورشة عمل حول المنافسة (نوفمبر (تشرين ثاني) ١٩٩٨) بروكسل. مجلس المجموعة الأوروبية (CEC).
http://www.regulate.org/references/ungerer2.doc

رايت، جى. رالف، إى. وكينيت، دى. ٢٠٠٠. ربط شبكات الاتصالات: *تقرير من المراجع* . APEC.
http://www.apii.or.kr/apecdata/telwg/interTG/ATTZ2FG1.htm

زول، ســى. ١٩٩٧. *مســائل متعلقة بالربط في بيئة متعددة الوسائط*. بحث مقدم إلى مؤتمر "الربط في آسيا ٩٧" (٢٢-٢٤ إبريل (نيسان) ١٩٩٧) سنغافورة
http://www.cutlerco.com.au/core/content/speeches/Interconnection%20issues/interconnection_issues.html

الوحدة الرابعة – تنظيمات التسعير

وثائق تنظيمية

جمهوريـــة الأرجنتين. ١٩٩٧. مرسوم S.C رقم ٩٢/٩٧ *بشأن الهيكل العام لتعريفات الخدمات الهاتفية الأساسية. تعديلات. تنظيمات*. *JHS*.
http://www.redetel.gov.ar/Normativa/Archivos de_nornas/D_0092_1_97.html

مركز الإنتاجية الأسترالي. ١٩٩٧. مسائل متعلقة باقتصاديات وسياسات الاتصالات، استراليا

جمهورية بوليفيا. ١٩٩٥. *تنظيم قانون الاتصالات*. لاباز
http://www.sittel.gob.bo/lgsrtl.htm

COFETEL (المجـلس الاتحـادي للاتصـــالات). ١٩٩٦. *اتفاقيـــة تم بواسطتها تسوية أجراء تسجيل تعريفات خدمات الاتصالات، بعد فرض القانون الاتحادي للاتصالات*، المكسيك.
http://www.cft.gob.mx/html/9_publica/tarifas/18nov96.html

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون و الاتصالات). ١٩٩٧أ. *تنظيمات أقصى سعر و المسائل المرتبطة بها*. قرار تليكوم CRTC ٩٧- ٩ ، ١ مايو (أيار) ، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1997/DT97-9.htm

CRTC. ١٩٩٧ب. *تنفيذ تنظيمات أقصى سعر – قرار يتعلق بالزيادات المؤقتة في أسعار المكالمات المحلية و موضوعات أخرى*، قرار تليكوم CRTC ٩٧- ١٨ ، ١٨ ديسمبر (كانون أول)، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1997/DT97-18.htm

FCC (المكـتب الاتحـادي للاتصـــالات). ١٩٩٥أ. *الـتقرير و الأمر الأول بشأن تنظيمات أقصى سعر لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية*. حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٤- ١ ، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1995

FCC. ١٩٩٥ب. *ملاحظـــة ثانيه إضافية بشأن وضع القاعدة المقترحة لمراجعة أداء تنظيمات أقصى سعر لمؤسسات تبادل الاتصـــالات المحـلية حافظـــة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٤- ١ ، وملاحظة إضافية بشأن وضع القواعد المقترحة لمعالجـــة خدمـــات مؤسســـة الاتصالات وفقا لتنظيمات أقصى سعر*. حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٣- ١٢٤ ، *وملاحظـــة ثانية أصافيه بشأن وضع القواعد المقترحة لمراجعة قواعد أقصى سعر لشركة AT&T*، حافظه مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٣- ١٩٧ ، ٢٠ سبتمبر (أيلول) ، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Notices/1995/fcc95393.htm

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٨أ. *تقرير تطوير الاتصالات العالمية ١٩٩٨: الإتاحة الشاملة*، جنيف.
http://www.itu.int/ti/publications/WTDR_98/index.htm

ITU. ١٩٩٨ب. *"تحصيل الرسوم و المحاسبة نظير خدمات الاتصالات الدولية – مبادئ حساب أسعار خدمات الهاتف الدولية"* . توصية دى ١٤٠. جنيف.

وزارة النقل و الاتصالات في شيلى. ١٩٩٨. مرسوم رقم *٦١٠ لسنة ١٩٩٨ "تثبيت تعريفات الخدمات المقدمة من خلال الربط مع شركة شيلى سات تليفونيا برسونال. شركة مساهمة*، سانتياجو. شيلى.

OECD (منظمه التعاون الاقتصادي و التنمية). ١٩٩٥. "تنظيمات أقصى سعر للاتصالات – سياسات وخبرات" في *سياسة الاتصالات المتعلقة بمعلومات الحاسب*. باريس

OECD. ١٩٩٩. *نظره عامه على الاتصالات ١٩٩٩*. مارس (آذار) ، باريس
http://www.oecd.org/dsti/sti/it/cm/prod/com-out99.htm

مكتب مدير تنظيمات الاتصالات. ١٩٩٩. *مراجعة تنظيمات أقصى سعر بشأن شركة تليكوم ايريان* ، ورقة استشارية ، وثيقة رقم ODTR ٣٤/٩٩ ، مايو (أيار) ، دبلن.
http://www.odtr.ie/docs/odtr9934.doc

مكتب تنظيمات المرافق. ١٩٩٨. *إعادة موازنة أسعار الخدمات الهاتفية : وثيقة استشارية*، جامايكا

OFTEL (مكتب الاتصالات). ١٩٩٥. *تسعير خدمات الاتصالات بدءاً من ١٩٩٧– وثيقة استشارية بشأن مراقبة أسعار برتيش تليكوميونيكاشنز وتحصيل رسوم الربط*، مذكرة، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/pri1997/contents.htm

OFTEL. ١٩٩٦أ. *تسعير خدمات الاتصالات بدءاً من ١٩٩٧– اقتراحات مكتب الاتصالات لمراقبة الأسعار و التجارة العادلة*، مذكرة، لندن.

http://www.oftel.gov.uk/pricing/pri1997b/chap1.htm

OFTEL. ١٩٩٦ب. *تسعير خدمات الاتصالات بدءاً من ١٩٩٧– وثيقة استشارية ثانية بشأن مراقبة أسعار بريتش تليكوميونيكاشنز وتحصيل رسوم الربط*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/pri1997a/intro.htm

OFTEL. ١٩٩٨. *تقرير حول مبادئ إمكانية تقديم الخدمات* ، صادر من المدير العام للاتصالات، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/rvtd1198.htm

OFTEL. ١٩٩٩. *مراجعة مراقبة الأسعار: التطورات المستقبلية للتنافسية في أسواق اتصالات المملكة المتحدة، وثيقة استشارية صادرة عن المدير العام للاتصالات*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/prc799.htm

OFTEL. ٢٠٠٠أ. مـــراجعة مراقبة الأسعار: *وثيقة استشارية صادره عن المدير العام للاتصالات بشأن المداخل المحتملة لسعر التجزئة في المستقبل وأدوات التحكم في رسوم الشبكة*، مارس (آذار) ، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/pcr0300.htm

OFTEL. ٢٠٠٠ب. *فاتورة الهاتف لمستهلك منزلي نمطي*. لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/tycu0500.htm

OSIPTEL. ١٩٩٦. *تعـــريفات أقصى سعر: الدولة المعنية*، تقرير مقدم لمؤتمر " اللقاء الأول للهيئات المنظمة للاتصالات في أمريكا اللاتينية و الكاريبى". ليما، بيرو.

ولايـــة رود أيلاند ومقاطعة بلانتيشنز. ١٩٩٥. خطة تنظيمات التسعير المطبقة على عمليات شركة نينكس في رود أيلاند، الولايات المتحدة الأمريكية : ولاية رودأيلاند ومقاطعه بلانتيشنز.

TRAI. (المجلس التنظيمي الهندي للاتصالات). ١٩٩٧. *تسعير الاتصالات : ورقة استشارية بشأن المفاهيم و المبادئ ، و المنهجيات* . نيودلهى.

TRAI. ١٩٩٨. *تسعير الاتصالات : الورقة الاستشارية الثانية : إطار و مقترحات*، نيودلهى.
http://www.trai.gov.in/tariff1.htm

TRAI. ١٩٩٩. *قرار تعريفه الاتصالات لسنة ١٩٩٩ وتعديلاته*. نيودلهى.
http://www.trai.gov.in/torders.htm

وثائق أخرى

اكـــتون. جى. بى و فوجـــل ســـانج، إى. ١٩٨٩. "تـــنظيمات أقصى سعر : مقدمة" *RAND Journal of Economics* Vol.20:369-372

ارمسترنج، إم. وكُوان، إس وفيكرز ، جى. ١٩٩٥، التسعير غير الخطى و تنظيمات أقصى سعر". *Journal of Public Economics* Vol.58,Issue1:33-55

افيـــرش، إتـــش، وجونســـون، إل. ١٩٦٢ "سلوك المؤسسة تحت القيود التنظيمية" *American Economic Review* at 1050-69

بن جونسون وشركاه. ١٩٩٩. *مقارنة تنظيمات أقصى سعر بالتنظيمات التقليدية*.
http://www.microeconomics.com/essays/p-cap

بـــرج، إس. فـــي وفورمان، إر. دى. ١٩٩٦" التنظيمات المحفزة و أداء تلكو: كتاب تمهيدي" . *Telecommunication Policy* Vol.20,No.9:641-652, Great Britain : Elsevier Science Ltd.
http://www.elsevier.com/locate/telepol

برنشتاين جي. إي وسابينجتون، دي . إي. إم ١٩٩٨. *تحديد معامل الإنتاجية في خطط تنظيمات أقصى سعر* المكتب القومي للأبحاث الاقتصادية ، ورقه عمل رقم ٦٦٢٢.

برايـــتيجام ، إر. وبانزر جي. ١٩٩٣. " تأثيرات الانتقال من تنظيمات معدل العائد إلى تنظيمات أقصى سعر". *American Economic Review*، أوراق و إجراءات AEA.

بـــراجا، ســـي . إيه. بي. وفوريستاير، إي. ويسترن، بي . إيه. ١٩٩٩."الدول النامية و إصلاح أسعار المحاسبة- هل هو إعصار تكنولوجي تنظيمي ؟ *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٧٣. واشنطن العاصمة . مجموعة البنك الدولي.
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/173/173braga.pdf

برينان، تي. جي. ١٩٩١. " التنظيم بواسطة تحديد أقصى سعر"، *Journal of Regulatory Economics* Vol.1 :133-148, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers.

بوش، سي إيه وهثوفر، إل. ١٩٩٧. *ملحق د: تقـــدير مـــعامل الإنتاجية الكلي وفقا لـــقواعد المجلس الاتحادي للاتصالات (FCC) : طـــريقة المجـــلس الاتحــادي للاتصالات* ، قرار FCC ٩٧- ١٥٩ ، واشنطن العاصمة . : المجلس الاتحادي للاتصالات.

كريستنسين، إل. إر. وشويك، بي. إي. وميتزين، ام. إي. ١٩٩٤. *إنتاجية شركات الهاتف العاملة محليا الخاضعة لتنظيمات التسعير*، ٣مايو (أيار).

كريستنسين، إل. إر. وشويك، بي. إي. ومتيزين، إم. إي. ١٩٩٥. *إنتاجية شركات الهاتف العاملة محليا الخاضعة لتنظيمات التسعير : تحديث عام ١٩٩٣*، ١٦يناير (كانون ثاني)

كريتنسين، إل. إر. وشويك ، بي. إي. ومتيزين، إم. إر. ١٩٩٥. *طرق معامل الإنتاجية الكلي لخطط أقصى سعر لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية*، ١٨ ديسمبر (كانون أول).

كولومبينو، يو. ١٩٩٨. تقييم تأثيرات تعريفة الهاتف الجديدة على طلب ورفاهية المستخدمين المنزليين. نموذج من إيطاليا. *Information Economics and Policy* Vol.10: 283-303, Amsterdam: Elsevier Science B.V
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

كُـــوان، إس. ١٩٩٧. تـــنظيمات أقصـــى سعر وعدم كفاءة التسعير النسبي" . *Journal of Regulator Economics* . Vol.12:53-70, The Netherlands: Kluwer Academic Publishers.

أدلمـــان إس. إيـــه. ١٩٩٧. "المجـــلس الاتحادي للاتصالات وخفض أسعار المكالمات الخارجية المنزلية لشركة AT&A، ١٩٨٠-١٩٩٢: هـــل ادت تـــنظيمات أقصى سعر إلى ذلك ؟ *Review of Industrial Organization* Volume. 12: 537 -553

اينهورن، إم. إية ، محرر. ١٩٩١ *تنظيمات أقصى سعر والتنظيمات المحفزة في مجال الاتصالات* ، *Topics in Regulatory Economics and Policy Series*. Dordrecht: Kluwer Academic Publishers.

جـــلال، إيـــه . ونوريـــال، بي. ١٩٩٥. *"تـــنظيمات الاتصالات في الدول النامية : النتائج، والحوافز، و الالتزام"*. واشنطن العاصمة: البنك الدولي.

جـــرين، أر. وبارديـــنا، أر. ١٩٩٩. *إعادة تحديد أدوات مراقبة التسعير في المرافق التي تمت خصخصتها : كتيب للجهات التنظيمية*. واشنطن العاصمة : البنك الدولي.

جروب، إتش. جي. سي. ١٩٩٠. التنظيم الاقتصادي ونظرية الاحتكار الطبيعي، " مع ملخص بالإنجليزية. *Economica* Vol.36:71-96 .

هييـــز، ايـــه. جي. وســـي. ليســـتون-هييـــز. ١٩٩٨. "تـــنظيمات أقصى سعر و التغير الفني" . *Journal of Public Economics* Vol.68. Issue 1:137-151.

كـــنج، إس. ١٩٩٨. *"مبادئ تنظيمات أقصى سعر". تنظيمات البنية التحتية و إصلاح السوق : المبادئ و التطبيق*، المجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلك (ACCC) و مركز أبحاث المرافق العامة (PURC).

كـــريدل، دي. جي. ســـابينجتون، دي. ووايـــزمان، دي. ١٩٩٦. " تقريـــر عـــن تأثيرات التنظيمات المحفزة على صناعة الاتصالات" . *Journal of Regulatory Economics* Vol.9:269-306

كوُوكـــا الابـــن. جي. إي. ١٩٩٦. الخصخصـــة، وتقليص الدور التنظيمي، و المنافسة : تقرير عن التأثيرات على الأداء الاقتصادي، منشور دوري رقم ٢٧ لقسم تطوير القطاع الخاص بالبنك الدولي واشنطن العاصمة .

لويس، تي. أر. وسابينجتون، دي . إي. إم. ١٩٨٩. الخيارات التنظيمية و تنظيمات أقصى سعر". *RAND Journal Of Economics* vol. 20:405-416

ليستون-هييز، سي. ١٩٩٣. "تنظيمات أقصى سعر مقابل تنظيمات معدل العائد" *Journal Of Regulatory Economics* Vol.5:25-48, The Netherlands, Kluwer Academic Publishers,

ليـــتل تشـــايلد، إس. ســـي. ١٩٨٣. *إخضاع ربحيه بريتش كوميونيكاشنز للتنظيم، تقرير* مقدم إلى وزارة الدولة للتجارة و الصناعة، لندن : إدارة التجارة و الصناعة.

مـــادِّين، جي وســـافاج، إس. جي. ١٩٩٩. "إنـــتاجية الاتصالات، اللحاق بالتطورات و الإبداع" *Telecommunication Policy* Volume 23:65-81, Great Britain: Elsevier Science Ltd. http://www.elsevier.com/locate/telepol

مـــاجو مدار، إس. كيه. *"التنظيمات المحفزة و الكفاءة الإنتاجية في صناعة الاتصالات في الولايات المتحدة"* *Journal of Business* Vol. 70:547-576 .

متشيل، بى. إم. و فوجل سانج، إل. ١٩٩١. *تسعير الاتصالات : النظرية والتطبيق*. كمبردج: مطبعة جامعة كمبردج.

نول، أر. جى. ١٩٩٩. *إصلاح الاتصالات في الدول النامية*، ورقة عمل لقسم الاقتصاد بجامعة ستانفورد.

بـنت، إى. إم. ١٩٩١ "الـتأميم مقـابل تسـعير الاحـتكارات" : تأثيـرات الملكية على الكفاءة". *Journal of Public Economics* Vol.44:131-164

كويجـن، جى. ١٩٩٧. "الكفـاءة مقـابل مـراعاة الظـروف الاجـتماعية : قضية تسعير الاتصالات" *Information Economics and Policy*, pp. 291-308, Amsterdam: Elsevier Science B.V
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

ريسـيند، إم. ١٩٩٩. "نمـو الإنـتاجية والتـنظيم في قطاع الخدمة الهاتفية المحلية في الولايات المتحدة." *Information Economics and Policy* 11:23-44 Amsterdam: Elsevier Science B.V ،
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

رولفـس، جى. اتـش. ١٩٩٦. إخضاع الاتصالات للتنظيم : دروس من تجربة تنظيمات أقصى سعر في الولايات المتحدة، مجموعة البنك الدولي، مذكرة وجهه نظر رقم ٦٥. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/65/65rohlfs.pdf

رويكـروفت، تى. أر. ١٩٩٩. "تـنظيمات بديـلة وكفـاءة مؤسسـات تبادل الاتصالات المحلية : أدلة من ولايات تقنيات المعلومات الأمريكية". *Telecommunications Policy* 23:469-480 Great Britain : Elsevier Science B.V.
http://www.elsevier.com/locate/telepol

سـابينجتون، دى. إى. إم. ووايـزمان، دى. إل. ١٩٩٦. تصـميم تـنظيمات محفـزة لصناعه الاتصالات، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا : كمبردج، ماساشوستس، ومطبعة AEI : واشنطن العاصمة.

سـتارانزاك، جى. إيـه، و آخـرون. ١٩٩٤. "هيكـل الصـناعة،و الإنـتاجية، و التـنافس الدولي : قضية الاتصالات". *Information Economics and Policy* Volume 6:121-142 Amsterdam: Elsevier Science B.V

تارديف، تى. جى. و دبليو. إى. تايلور. ١٩٩٦. مراجعة تنظيمات أقصى سعر: الجيل القادم من خطط التنظيمات المحفزة، عرض مقدم إلى حلقة بحث حول الصناعات الخاضعة للتنظيم في مركز جامعة روتجرز للأبحاث، كمبردج، ماساشوستس. الاتحاد الوطنى للأبحاث الاقتصادية (NERA).

تايـلور، إل. ١٩٩٣. الطـلب عـلى الاتصـالات فـي النظرية و التطبيق. طبعة منقحة. دوردريكت. هولندا: Kluwer Academic Publishers.

تايلور، دبليو. إى. ١٩٩٧. السمات الاقتصادية لتنظيمات أقصى سعر الكندية، القسم التاسع. كمبردج، ماساشوستس: شركة الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية.

والسـتين، إس. جى. ١٩٩٩. تحـليل تجريـبي للمنافسـة، و الخصخصة، والتنظيم في أفريقيا وأمريكا اللاتينية، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

الوحدة الخامسة – المنافسة

وثائق تنظيمية

ACCC (المجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلك). ١٩٩٩. *السلوك المضاد للمنافسة في أسواق الاتصالات : ورقة معلومات* ، استراليا

http://www.accc.gov.au/telco/competition/antdis.html

الكومنولث الأسترالي. ١٩٩٩. موجز *لقانون الممارسات التجارية لعام ١٩٧٤ و المسؤوليات الإضافية للمجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلكين في ظل التشريعات الأخرى*، استراليا.

http://www.accc.gov.au/pubs/tpa_summary/httoc.html

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية). ١٩٩٠أ. *توجيه تنظيمي صادر في ٢٨ يونيو (حزيران) بشأن إنشاء الأسواق الداخلية لخدمات الاتصالات من خلال تنفيذ التزود بشبكة مفتوحة (ONP)*. (90/387/EEC, OJL 192/1,24.07.90).

http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/90387eec.html

CEC. ١٩٩٠ب. *توجيه خدمات صادر في ٢٨ يونيو (حزيران) بشأن المنافسة في أسواق الاتصالات*، (90/388/ECC, OJL 192,24.7.1990)

http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/90388eec.html

CEC. ١٩٩١. *توجيهات بشأن تطبيق قواعد المجلس الاقتصادي الأوروبي (EEC) بخصوص المنافسة في قطاع الاتصالات*. (92/C 233/20; OJ C233/2, 06.09.91)

http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/91c23302.html

CEC. ١٩٩٥. *توجيه بشأن استخدام شبكات التليفزيون التي تعمل بالكابل صادر في ١٨ أكتوبر (تشرين أول) مُعَدل للتوجيه رقم 90/388/EEC بشان إلغاء القيود على استخدام شبكات التليفزيون التي تعمل بالكابل لتقديم خدمات الاتصالات التي تم تحريرها من قبل* (95/51/EC; OJL 256/49, 26.10.95)

http://europa.eu.int/comm/competition/liberalization/legislation/9551_en.html

CEC. ١٩٩٦. *توجيه تنفيذ المنافسة الكاملة الصادر في ٢٨ فبراير (شباط) و المُعَدل لتوجيه المجلس رقم 90/388EEC بشأن تنفيذ المنافسة الكاملة في أسواق الاتصالات*. (96/19/EC, OJL 74/13, 22.3.96).

http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/9619ec.html

CEC. ١٩٩٧أ. *توجيه رقم 97/33/EC للبرلمان و المجلس الأوروبي الصادر في ٣٠ يونيو (حزيران) ١٩٩٧ بشأن ربط شبكات الاتصالات فيما يتعلق بضمان الخدمة الشاملة و إمكانية تنفيذها من خلال تطبيق التزود بشبكة مفتوحة (ONP)* (97/33/EC, OJL 199,26.07.1997).

http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-33en.html

CEC. ١٩٩٧ب. *معاهدة تأسيس المجموعة الأوروبية*، (OJ C340, 10.11.1997).
http://europa.eu.int/eur-lex/en/treaties/dat/ec_cons_treaty_en.pdf

CEC. ١٩٩٧ج. مذكرة بشأن تعريف السوق المعني بأهداف قانون المجموعة بشأن المنافسة،(OJ C372, 9.12.97)

CEC. *مذكرة المجلس الصادرة في ٣١ مارس (آذار) بشأن تطبيق قواعد المنافسة على اتفاقيات الإتاحة في قطاع الاتصالات*، (OJ 98/C 265/02, 22.8.98).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/ojc265-98en.html

CEC. ١٩٩٩. *توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم 99/64/EC الصادر في ٢٣يونيو (حزيران) ١٩٩٩ والمُعَدل للتوجيه رقم 90/388/EEC لضمان أن شبكات الاتصالات وشبكات التليفزيون العاملة بالكابل المملوكة لمؤسسات اتصالات فردية هي كيانات قانونية منفصلة*، (OJL 175/39, 10.07.99).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/99-64en.pdf

CEC. ٢٠٠٠أ. *اقتراح بتوجيه للبرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الإتاحة و ربط شبكات الاتصالات الإلكترونية و التسهيلات المرتبطة بها و*، (COM(2000)384final 2000/0186 (CD) 12.7.2000)
http://europa.eu.int/eur-lex/en/com/pdf/2000/en_500PC0384.pdf

CEC. ٢٠٠٠ب. *مشروع توجيه بشأن المنافسة يضم التوجيهات الحالية بشأن المنافسة في أسواق الاتصالات* (١٢-٠٧-٢٠٠٠).
http://europa.eu.int/comm/competition/liberalization/telecom/draft_directive_2000_0712_en.pdf

COFETEL (المجلس الاتحادي للاتصالات). ٢٠٠٠. قرار تم بموجبه تحديد التزامات تيلمكس من منطلق أنها مؤسسة الاتصالات المسيطرة على خمسة أسواق لخدمة الاتصالات، ٨ سبتمبر (أيلول)، المكسيك
http://www.cft.gob.mx/html/9_publica/resoluciones/resolucion.zip

CRT (المجلس الكولومبى لتنظيمات الاتصالات). ١٩٩٧. قرار رقم ٨٧ ، لسنة ١٩٩٧ بشأن إخضاع الخدمات المتكاملة لشركه TPBC في كولومبيا للتنظيم، بوجوتا، كولومبيا.
http://www.crt.gov.co/Normatividad/pdf/Res087Compilada.pdf

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة والتليفزيون و الاتصالات). ١٩٩٢. *إدخال المنافسة في سوق المكالمات الخارجية الصوتية من الهواتف العمومية*. قرار تليكوم CRTC ٩٢- ١٢ الصادر في ١٢ يونيو (حزيران). اوتاوا.
http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1992/DT92-12e.htm

CRTC. ١٩٩٤أ. *مراجعة الإطار التنظيمي- التسعير المستهدف، و التسعير المضاد للمنافسة، و اختبار نظام خفض الضريبة لشركة الهاتف تول فيلينجز*، قرار تليكوم ٩٤ – ١٣ ، الصادر في ١٣ يوليو (تموز)، اوتاوا.
http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1994/DT94-13.htm

CRTC. ١٩٩٤ب. *تقليل التدخل التنظيمي لخدمات الهاتف الخلوي و الهاتف العمومي التي تعمل بدون سلك*، قرار تليكوم CRTC ٩٤- ١٥ . الصادر في ١٢ أغسطس (آب)، اوتاوا.
http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1994/DT94-15.htm

CRTC. ١٩٩٤ج. *مراجعة الإطار التنظيمي*، قرار تليكوم CRTC ٩٤- ١٩، الصادر في ١٦ سبتمبر (أيلول)، اوتاوا.
http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1994/DT94-19.htm

CRTC. ١٩٩٥. *تنفيذ الإطار التنظيمي بشأن تجزئة قاعدة الأسعار والمسائل المتعلقة بها*، قرار تليكوم CRTC ٩٥ –٢١، الصادر في ٣١ أكتوبر (تشرين أول)، اوتاوا.
http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1995/DT95-21e.htm

CRTC. ١٩٩٧. *المنافسة المحلية*، قرار تليكوم CRTC ٩٧- ٨ ، الصادر في ١ مايو (أيار)، اوتاوا.
http://www.crt.gc.ca/archive/decisions/1997/DT97-8.htm

وزارة العدل الأمريكية. ١٩٩٧. *توجيهات بشأن الدمج الأفقي*، واشنطن العاصمة.
http://www.ftc.gov/bc/docs/horizmer.htm

مدير التحقيقات و الأبحاث (وزارة الصناعة الكندية، مكتب المنافسة). ١٩٩١. *توجيهات بشأن تنفيذ الدمج*. اوتاوا
http://strategis.ic.gc.ca/SSG/ct01026e.html

مدير التحقيقات و الأبحاث (وزارة الصناعة الكندية، مكتب المنافسة). ١٩٩٢. *توجيهات تنفيذ التسعير الإفتراسي*. اوتاوا
http://strategis.ic.gc.ca/SSG/ct01139e.html

محكمة العدل الأوروبية. ١٩٨٧. يونايتد بارندز ضد مجلس المجموعة الأوروبية، ١٤ فبراير (شباط) (قضية رقم 27/76. (ECR 207
http://europa.eu.int/smartapi/sga_doc?smartapi!celexplus!prod!CELEXnumdoc&lg=EN&numdoc=676J0027

FCC (المجلس الاتحادي للاتصالات). ١٩٩٦أ. *التقرير و الأمر الثاني بشأن الامتناع عن التدخل في تعريفة مؤسسات تبادل الاتصالات الدولية*، حافظه مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٦١ ، ٣١ أكتوبر (تشرين أول)، واشنطن العاصمة.

FCC. ١٩٩٦ب. *التقرير و الأمر الأول بشأن الضمانات غير المحسوبة لخدمات تبادل الاتصالات الدولية، و المعالجة التنظيمية لتقديم مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LEC) لخدمات تبادل الاتصالات الدولية الصادرة من منطقة تبادل اتصالات محلية لمؤسسة تبادل اتصالات محلية (LEC) و المنصوص عليها في الأقسام ٢٧١و ٢٧١ من قانون الاتصالات*، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ١٤٩ ، ٢٤ ديسمبر (كانون أول)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/1996/fcc96489.txt

FCC. ١٩٩٧أ. *التقرير و الأمر الثاني بشأن الضمانات غير المحسوبة لخدمات تبادل الاتصالات الدولية و المعالجة التنظيمية لتقديم مؤسسات تبادل الاتصالات المحلية (LEC) لخدمات تبادل الاتصالات الدولية الصادرة من منطقة تبادل*

اتصـــالات محـــلية لمؤسســـة تـــبادل اتصـــالات محلية(LEC) : و المنصوص عليها في الأقسام ٢٧١ و ٢٧١ من قانون الاتصالات ، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ١٤٩ ، ٢٤ ديسمبر (كانون أول)، واشنطن العاصمة.

FCC. ١٩٩٧ب. *الـــتقرير و الأمـــر الثالث بشأن الامتناع عن التدخل في تعريفه مؤسسة تبادل الاتصالات الدولية*، *حافظة مستندات مجلس الاتصالات* رقم ٩٦- ٦١ ، ١٨ إبريل (نيسان)، واشنطن العاصمة.

FCC. ١٩٩٨. *هيـئة اسـتماع حـول حالـة المنافسة بشأن المكالمات الهاتفية المحلية*، ٢٩يناير (كانون ثاني)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/enbanc/012998/tr012998.txt

FCC. ٢٠٠٠. *المنافسة بشأن المكالمات الهاتفية المحلية في الألفية الجديدة*، أغسطس (آب)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Reports/FCC-State_Link/IAD/Icom0800.pdf

IDA (هيـئة تطوير الاتصالات و المعلومات في سنغافورة). ٢٠٠٠. *قانون تطبيق المنافسة في تقديم خدمات الاتصالات*، سبتمبر (أيلول)، سنغافورة.
http://www.ida.gov.sg

مجـلس الاتصـــالات و الوسـائط المـتعددة الماليـزى. ٢٠٠٠. توجيـه بشـأن الوضـع المهيمن في سوق الاتصالات ((RG/DP/1/00(1) . كوالا لمبور.
http://www.cmc.gov.my/codes/communications.htm

وزارة البريد و الاتصالات والإذاعة. ١٩٩٦ . ورقة بيضاء بشأن سياسة الاتصالات، ١٥ مارس (آذار). جنوب أفريقيا.
http://www.doc.org.za/docs/policy/telewp.html

ODTR (مكتب مدير تنظيمات الاتصالات) . ١٩٩٨ *رخصة اتصالات عامة شكلية*، دبلن.
http://www.odtr.ie/docs/odtr/9850r.doc

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩٦. *المنافسة في مجال الاتصالات*، ,GD,96. 114، باريس.
http://www.oecd.org//daf/clp/Roundtables/tel.pdf

OECD. ١٩٩٨. (المجموعة العاملة في مجال سياسات خدمات الاتصالات و المعلومات) *نقل الملكية و التقارب:مواضيع متعلقة بالسياسات*. (OECD .DSTI/ICCP/TISP.98.3/ Final)، باريس

OECD. ١٩٩٩. *العلاقـة بيـن الجهات التنظيمية و هيئات المنافسة*، إدارة الشئون المالية والضريبية و شئون الشركات، باريس.
http://www.oecd.org//daf/clp/Roundtables/relations.pdf

OECD و البنك الدولي. ١٩٩٨. *إطار لتخطيط وتنفيذ سياسة وقانون المنافسة*، باريس، وواشنطن العاصمة.

OFTEL (مكتب الاتصالات). ١٩٩٤. *إطار من اجل المنافسة الفعالة-وثيقة استشارية*، لندن

OFTEL. ١٩٩٥أ. *المنافسة الفعالة : إطار للعمل* ، لندن
http://www.oftel.gov.uk/consumer/compet.htm

OFTEL. ١٩٩٥ب. *تقرير بشأن التجارة العادلة في مجال الاتصالات*، لندن
http://www.oftel.gov.uk/fairtrade/fairtrad.htm

OFTEL. ١٩٩٧أ. *تشجيع المنافسة في الخدمات عبر شبكات الاتصالات*
http://www.oftel.gov.uk/competition/pcstn.htm

OFTEL. ١٩٩٧ب. *التعامل مع السلوكيات المضادة للمنافسة – دليل لمكتب الاتصالات*، لندن
http://www.oftel.gov.uk/about/ac1297.htm

OFTEL. ١٩٩٧ج. *شرط التجارة العادلة: الانضمام إلى تراخيص الاتصالات القديمة*، لندن
http://www.oftel.gov.uk/licensing/ftcinc.htm

OFTEL. ١٩٩٧د. *تعريف قوة السوق المؤثرة بغرض توضيح توجيه الخطوط المؤجرة كما تم تعديله* ، نوفمبر (تشرين ثاني)، لندن

http://www.oftel.gov.uk/competition/smpl1197.htm

OFTEL.١٩٩٨أ. *مراجعة المنافسة الفعالة، مذكرة بشأن تعريف السوق و تحليل المنافسة*، لندن
http://www.oftel.gov.uk/competition/ecr298.htm

OFTEL. ١٩٩٨ب. *مؤسسات الاتصالات ذات قوة السوق المؤثرة التي تنطبق عليها القواعد التفصيلية وفقا لأهداف توجية المفوضية الأوروبية بشأن الخدمة الهاتفية الصوتية و الخدمة الشاملة، مذكرة صادرة من المدير العام للاتصالات*، لندن
http://www.oftel.gov.uk/competition/rvtd1098.htm

OFTEL. ٢٠٠٠أ. *مراجعة مكتب الاتصالات لسوق الاتصالات المحمولة عام ٢٠٠٠-٢٠٠١، مذكرة صادرة من المدير العام للاتصالات* ، لندن.

http://www.oftel.gov.uk/competition/mmrv0900.htm

OFTEL. ٢٠٠٠ب. *تطبيق قانون المنافسة في قطاع الاتصالات*، يناير (كانون ثاني)، لندن
http://www.oftel.gov.uk/competition/cact0100.htm

OFTEL. ٢٠٠٠ج. *تنفيذ إستراتيجية مكتب الاتصالات : توجيهات بشأن مراجعة إجراءات المنافسة الفعالة*، أغسطس (آب)، لندن.

http://www.oftel.gov.uk/about/crev0800.htm

TRAI (المجلس التنظيمي الهندي للاتصالات). ١٩٩٩أ. *ورقة استشارية بشأن إدخال المنافسة في خدمات اتصالات المكالمات الخارجية*، نيودلهي.

TRAI. ١٩٩٩ب. *ورقة استشارية بشأن إدخال المنافسة في خدمات اتصالات المكالمات الخارجية*، نيودلهي.
http://www.trai.gov.in/dld1.htm

وثائق أخرى

بلانشارد، سي. ١٩٩٤. "تنظيمات الاتصالات في نيوزيلاندا كيف تكون تنظيمات منع استغلال الوضع المهيمن فعالة؟ *Telecommunications Policy 18, no2, 154-164.*
http://www.elsevier.com/locate/telepol

كارسبرج، بي. ١٩٩٥. " الحاجة إلى هيئة منافسة واحدة" *فاينينشيال تايمز*، ٢٤.

كلارك. جي. وتشادزينكسا، إتش. ١٩٩٩. التطويرات الحديثة في قوانين وسياسات الدمج الوطنية" *OECD Journal of Competition Law and Policy* Vol.2, No. 1.

كرونين، إف. جي وآخرون. ١٩٩٣. " الطلب النسبى على الاتصالات" . *Information Economics and policy* Vol. 5. No.1.
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

دنس، إيه. ١٩٩٥. " الأداء بعد الخصخصة – دراسات من بريتش تليكوميونيكاشنز : اختبار القيود التنظيمية". *السياسة العامة للقطاع الخاص مذكرة رقم ٦٠، أكتوبر (تشرين أول) ١٩٩٥*، مجموعة البنك الدولي.
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/60/60dnes.pdf

فريد بيول-كلاين، إم. وفريتاج، إيه. ١٩٩٧. "الاتصالات و نظام منظمة التجارة العالمية: تقييم لاتفاقية منظمة التجارة العالمية بشأن خدمات الاتصالات ".*Telecommunications Policy* Vol.21, No.6 at 477-491.
http://www.elsevier.com/locate/telepol

هيل، إيه. وعبدالله، إم. إيه. ١٩٩٤. "التنظيم، مؤسسات و التزام : الخصخصة و التنظيم في قطاع الاتصالات في الأرجنتين" أوراق عمل للبنك الدولي. واشنطن العاصمة. البنك الدولي.

كاهاى، إس. وكاسرمان، دى. ومايو جى. ١٩٩٦. هل الشركة المسيطرة مهيمنة؟ تحليل تجريبي للقوى السوقية لشركة AT&T". *Journal of law and Economics* Vol.39

كووكا، جى. ١٩٩٣. السيطرة الاقتصادية في مجال الاتصالات، مخطوط.

لا نديز، دبليو، وبوسنر، أر. ١٩٨١ "قوة السوق في الحالات المضادة للاحتكار". *Harvard Law Review*, v.94

لارسون، إيه . سى. ١٩٨٩. تخصيصات التكلفة، والافتراس، وتحويل الدعم في مجال الاتصالات".

The Journal of corporation Law Volume.14. No. 2: 377-398.

ليبوفيـــتز، إس. جي. ومـــارجوليس، إس. إي. ١٩٩٤. "التأثير الخارجي للشبكة : مأساة غير عادية" . *The Journal Of Economic Perspectives* Spring, at 133-150.

بالم، إم. ١٩٩٨. " الانتشار العالمي لقانون المنافسة: تحليل تجريبي".. *Antitrust Bulletin* vol 43, No. 1,at 105-145

فيلبس، إل. ١٩٩٥. *سياسة المنافسة: مباراة-منظور نظري*، مطبعة جامعة كمبردج، كمبردج. إنجلترا.

بريستون، بي. ١٩٩٥. " المنافسة في البنية التحتية للاتصالات"، *Telecommunications Policy* 19, No.4, at 253-271.
http://www.elsevier.com/locate/telepol

روســـوتو، ســـي. وكيرف، إم. ورولفس، جي. ١٩٩٩. "المنافسة في خدمات الاتصالات المحمولة". *السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ١٨٤. واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/184/184rosso.pdf

شاي، أو. ١٩٩٥. *المنظمة الصناعية: النظرية والتطبيقات*، مطبعة معهد ماساشوستس للتكنولوجيا: كمبردج، ماساشوستس، ولندن. إنجلترا.

سميث، بي. ١٩٩٥. هل هي نهاية المطاف بالنسبة لاحتكار الحلقة المحلية؟ *"السياسة العامة للقطاع الخاص* مذكرة رقم ٦٣، واشنطن العاصمة : مجموعة البنك الدولي.
http://www.worldbank.org/html/fpd/notes/63/63smith.pdf

ســـتيليادو، إم. ١٩٩٧. تطـــبيق قـــانون المجموعـــة الأوروبيـــة بشـــأن المنافســـة على التحالفات في قطاع الاتصالات"، *Telecommunication Sector* Vol.21, No.1, at 47-58.

تـــليجن المحـــدودة. ٢٠٠٠. *دراسة عن المسائل المتعلقة بدخول السوق في أسواق اتصالات الاتحاد الأوروبي بعد ١ يناير (كانون ثاني) ١٩٩٨* . تقرير مقدم إلى المجلس الأوروبي في ٢٦ يوليو (تموز)٢٠٠٠، المملكة المتحدة.
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/marketentry.pdf

تريبنج، إتش. إم. ١٩٨٩ "الشبكات كبنية تحتية – إعادة بناء قدرة السوق" ، *Journal of Economic Issues* Vol. 28, No.2

الوحدة السادسة- الخدمة الشاملة

مصادر منتقاة

وثائق تنظيمية

ACA (هيئة الاتصالات الأسترالية). ١٩٩٩. *مراجعة خطة الخدمة الشاملة لتليسترا، تقرير مقدم إلى وزير الاتصالات، Information Technology and the Art*، مارس (آذار)، استراليا.

ACA. ٢٠٠٠. *هيئة الاتصالات الأسترالية: تقدير التكاليف الصافية للخدمة الشاملة عامي ١٩٩٨/١٩٩٩ و ١٩٩٩/٢٠٠٠*، يناير (كانون ثاني)، استراليا.

CEC (مجلس المجموعة الأوروبية). ١٩٩٤. *قرار المجلس الصادر في ٧ فبراير (شباط) بشأن مبادئ الخدمة الشاملة في قطاع الاتصالات، (94/C 48/01; OJC 48/1,16.02.94)*.
http://www.ispo.cec.be/infosoc/legreg/docs/94c4801.html

CEC. ١٩٩٦أ. *خدمة شاملة ديناميكية من منظور بيئة تم تحريرها بالكامل*، (COM(96)73).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/d8.htm

CEC. ١٩٩٦ب. *الخدمة الشاملة للاتصالات من منظور بيئة تم تحريرها بالكامل* ، (١٤-٣-١٩٩٦).

CEC. ١٩٩٦ج. التشاور بشأن معايير التقييم للمخططات الوطنية لتقدير تكاليف و تمويل الخدمة الشاملة للاتصالات، وتوجيهات للدول الأعضاء بشأن تشغيل تلك المخططات، (٢٧-١١-٩٦).

CEC. ١٩٩٧. *توجيه البرلمان و المجلس الأوروبي رقم EC/٣٣/٩٧، الصادر في ٣٠يونيو (حزيران) ١٩٩٧ بشأن ربط الاتصالات فيما يتعلق بضمان الخدمة الشاملة و إمكانية تنفيذها من خلال تطبيق مبادئ التزود بشبكة مفتوحة (ONP)*، (97/33/EC OJL 199, 29.07.1997)
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/dir97-33en.htm

CEC. ١٩٩٨أ. *توجيه التزود بشبكة مفتوحة للهاتف الصوتي الصادر في ٢٦ فبراير (شباط) ١٩٩٦ بشأن تطبيق التزود بشبكة مفتوحة (ONP) للهاتف الصوتي و بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات في بيئة تنافسية(بدلا من توجيه البرلمان والمجلس الأوروبي رقم EC/٦٢/٩٥)*، (98/10/EC OJL 101/24, 1.4.98).
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/VT/ONPVTEN.pdf

CEC. ١٩٩٨ب. *تقرير المراقبة الأول بشأن الخدمة الشاملة للاتصالات في الاتحاد الأوروبي* (COM(98)182 25.02.1998)
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/unisrvmain.pdf

CEC. ١٩٩٩. *بــلاغ من المجلس إلى البرلمان و المجلس الأوروبي، و اللجنة الاقتصادية والاجتماعية و لجنة المناطق : التقرير الخامس بشأن تنفيذ مجموعة قوانين الاتصالات*، (١٠-١١-١٩٩٩).

CEC. ٢٠٠٠. *اقــتراح بتوجيه للبرلمان و المجلس الأوروبي بشأن الخدمة الشاملة وحقوق المستخدمين المتعلقة بشبكات و خدمات الاتصالات الإلكترونية*، (COM(2000)392 12.7.2000).

جمهورية شيلي. ١٩٩٤. *التنظيم الخاص بتمويل تطوير الاتصالات*. الجريدة الرسمية، عدد رقم ٥٤٧، ٢٢ ديسمبر (كانون أول). سانتياجو، شيلي.
http://www.subtel.cl/marco_legal/reglamentos/dto_457.htm

CRTC (المجلس الكندي للإذاعة و التليفزيون و الاتصالات). ١٩٩٢. *إدخال المنافسة في سوق المكالمات الهاتفية الصوتية الخارجية*، قرار تليكوم CRTC ٩٢ – ١٢ ، ١٢ يونيو (حزيران)، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1992/DT92-12e.htm

CRTC. ١٩٩٩. *الخدمــات الهاتفية في المناطق ذات التكلفة العالية*، قرار تليكوم CRTC ٩٩- ١٦ ، ١٩ أكتوبر (تشرين أول) ، اوتاوا.
http://www.crtc.gc.ca/archive/decisions/1999/DT99-16.htm

وزارة الاتصــالات و تقــنية المعــلومات و الفنون. مراجعة ترتيبات تمويل التزامات. ١٩٩٩. الخدمة الشاملة للاتصالات، استراليا.
http://www.fdcita.go.au

أســبانيا. ١٩٩٨أ. *المرسوم الملكي رقم ١٩٩٧/١٧٣٦ بتاريخ ٣١ يوليو (تموز)، المتعلق بالتصديق على تعديل القسم الثالث مــن القــانون العــام للاتصالات و المتعلق بالخدمة الشاملة للاتصالات*. الجريدة الرسمية الأسبانية الصادرة في ٥ سبتمبر (أيلول) ١٩٩٨، أسبانيا.
http://www.cmt.es/cmt/centro_info/legislacion/index.htm

أســبانيا. ١٩٩٨ب. *القانون ١٩٩٨/١١، الصادر في ٢٤ إبريل (نيسان) بشأن الاتصالات العامة*. الجريدة الرسمية الأسبانية الصادرة في ٢٥ إبريل (نيسان) ١٩٩٨، أسبانيا
http://www.cmt.es/cmt/centro_info/legislacion/index.htm

FCC (المجــلس الاتحــادي للاتصالات). ١٩٩٦. *قرار موصى باتخاذه بشأن الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية-الولايات الخاصة بالخدمة الشاملة*، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦ – ٤٥ ، ٨ نوفمبر (تشرين ثاني)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Reports/decision.html

FCC. ١٩٩٧أ. *تقريــر و أمــر بشــأن الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية – الولايات الخاصة بالخدمات الشاملة*، حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٤٥ ، ٨ مايو (أيار)، واشنطن العاصمة.

http://www.fcc.gov/ccb/universal_service/fcc97157/

FCC. ١٩٩٧ب. *القرير و الأمر الأول بشأن إصلاح الإتاحة* حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٢٦٢ ، ٧ مايو (أيار) ، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/ccb/access/fcc97158.html

FCC. ١٩٩٨. *تقرير مقدم إلى مجلس الشيوخ بشأن الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية- الولايات الخاصة بالخدمة الشاملة،* حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٤٥ ، ١٠إبريل (نيسان)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.govccb/universal_service/fcc97157

FCC.١٩٩٩. *نموذج التكلفة التقريبية المختلطة النسخة ٢,٦* ، ٢٥ أكتوبر (تشرين أول)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/ccb/apd/hcpm

FCC. ٢٠٠٠. التقرير و الأمر السادس في حوافظ مستندات مجلس الاتصالات أرقام ٩٦- ٢٦٢ و ٩٤- ١ ، وتقرير و آمر في حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٩- ٢٤٩ و التقرير و الأمر الحادي عشر في حافظة مستندات مجلس الاتصالات رقم ٩٦- ٥٤ (بشأن إصلاح رسم الإتاحة، ومراجعة أداء تنظيمات أقصى سعر لمؤسسات تبادل الاتصالات المحلية، ومستخدمو المكالمات الخارجية ذوى الاستهلاك المنخفض، الهيئة المشتركة للجهات الاتحادية – الولايات الخاصة بالخدمة الشاملة) ٣١ مايو (أيار)، واشنطن العاصمة.
http://www.fcc.gov/Bureaus/Common_Carrier/Orders/2000/fcc00193.txt

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٣. *الدور المتغير للحكومة في عصر تقليص التدخل التنظيمي في مجال الاتصالات،* مُقدّمة للأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، وتقرير عن المنتدى التنظيمي الثاني المنعقد في المركز الرئيسي للاتحاد الدولي للاتصالات. جنيف

ITU ١٩٩٨أ. *التقرير العالمي لتطوير الاتصالات عام ١٩٩٨: الإتاحة الشاملة*، جنيف.
http://www.itu.int/ti/publications/WTDR_98/index.htm

ITU. ١٩٩٨.ب. *مذكرة منهجية بشأن التزامات الخدمة الشاملة*. جنيف

ITU. ١٩٩٩. *التقرير العالمي لتطوير الاتصالات عام ١٩٩٩: الاتصالات المحمولة الخلوية* ، جنيف.
http://www.itu.int/ti/publications/WTDR_99/wtdr99.htm

وزارة البريد و الاتصالات و الإذاعة. ١٩٩٥. *ورقة خضراء بشأن الاتصالات*، جنوب أفريقيا
http://www.doc.org.za/docs/policy/telecomms.html

وزارة البريد والاتصالات والإذاعة. ١٩٩٦. ورقة بيضاء بشأن سياسات الاتصالات، جنوب أفريقيا.
http://www.doc.org.za/docs/policy/telewp.html

OECD (منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية). ١٩٩٦. *التزامات الخدمة الشاملة في بيئة تنافسية*، باريس.
http://www.oecd.org//dsti/sti/it/prod/icppub22.htm

OCED. ١٩٩٧. *الخدمة الشاملة و الإتاحة العامة في مجتمع معلومات نشيط تكنولوجيا و متقارب* ، (DSTI/ICCP/TISP(97)4) ، باريس .

OECD.١٩٩٩. *نظرة عامة على الاتصالات عام ١٩٩٩* ، مارس (آذار)، باريس.
http://www.oecd.org//dsti/sti/it/cm/prod/com-out99.htm

OFTEL. (مكتب الاتصالات). ١٩٩٥أ. *خدمات الاتصالات الشاملة. وثيقة استشارية بشأن الخدمة الشاملة في المملكة المتحدة بدءاً من ١٩٩٧*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/consumer/univ_1.htm

OFTEL. ١٩٩٥ب. الاتصالات : *مراقبة الأسعار و الخدمة الشاملة* ، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/consumer/univserv/section1.htm

OFTEL. ١٩٩٧أ. *خدمات الاتصالات الشاملة . ترتيبات مقترحة للخدمة في المملكة المتحدة بدءاً من ١٩٩٧*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/consumer/univserv2/contens.htm

OFTEL. ١٩٩٧ب. *خدمات الاتصالات الشاملة*، لندن
http://www.oftel.gov.uk/consumer/univ_2htm

OFTEL. ١٩٩٨. *مذكرة بشأن مبادئ إمكانية تقديم الخدمة، مقدمة من المدير العام للاتصالات*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/pricing/rvtd1198.htm

OFTEL. ١٩٩٩ *خدمات الاتصالات الشاملة: وثيقة استشارية منشورة بواسطة المدير العام للاتصالات*، يوليو (تموز)، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/consumer/uts799.htm

OFTEL. ٢٠٠٠. *مراجعة خدمات الاتصالات الشاملة. وثيقة استشارية منشورة بواسطة المدير العام للاتصالات*، لندن.
http://www.oftel.gov.uk/consumer/uso0900.htm

هيئة مكتب الاتصالات. ١٩٩٥. *ترتيبات الخدمات الشاملة : تقرير المرحلة الأولى، ورقة معلومات، ديسمبر (كانون أول)*، هونج كونج.

هيئة مكتب الاتصالات. ١٩٩٦أ. *ترتيبات الخدمة الشاملة، ورقة للمناقشة*، ١٢ إبريل (نيسان)، هونج كونج.

هيئة مكتب الاتصالات ١٩٩٦ب. *مفهوم الالتزام بالخدمة الشاملة*، ورقة UCAC رقم ١٩٩٦/٣. هونج كونج
http://www.ofta.gov.hk/ad%2Dcomm/ucac/paper/uc96p3.htm

هيئة مكتب الاتصالات. ١٩٩٧*ترتيبات الخدمة الشاملة، الإطار التنظيمي، ورقة للمناقشة*، ٢٧ يونيو (حزيران)، هونج كونج.

هيئة مكتب الاتصالات. ١٩٩٩. *مراجعة منهجية حساب الاشتراك في الخدمة الشاملة، ورقة استشارية للصناعة*، ٢٣ سبتمبر (أيلول)، هونج كونج.

هيئة مكتب الاتصالات، ٢٠٠٠. *آلية تحصيل اشتراك الخدمة الشاملة، بيان صادر عن هيئة الاتصالات في هونج كونج*، ٢٥ يناير (كانون ثاني)، هونج كونج.

OSIPTEL. (المنظمة المشرفة على الاستثمار في مجال الاتصالات). ١٩٩٨. القرار الخاص بتوجيه المجلس المتعلق بالتصديق على التنظيم الخاص بإدارة وتشغيل FITEL، رقم ١٣-٩٨- OSIPTEL/CD، ١٠ سبتمبر (أيلول)،ليما، بيرو.
http://www.osiptel.gob.pe/fitel/cont/marleg/reglam1.html

OSIPTEL. ١٩٩٩. *المذكرة السنوية لتمويل الاستثمارات في مجال الاتصالات*، ليما، بيرو

OSIPTEL. ٢٠٠٠. *القرار الخاص بتوجيه المجلس المتعلق بالتصديق على التنظيم الخاص بإدارة وتشغيل FITEL*، رقم ٤٨-٢٠٠٠- OSIPTEL/CD، ٢٨سبتمبر (أيلول)، ليما، بيرو.
http://www.osiptel.gob.pe/marleg/cont/nor/rcd/2000/rcd48-00.htm

جمهورية بيرو. ١٩٩٨. *المرسوم السامي رقم ٢٠-٩٨-MTC* (توجيهات المنافسة الكاملة). ليما، بيرو.
http://www.osiptel.gob.pe/marleg/cont/leg/leg/1998/ds20-98-mtc.htm

SECOM. ١٩٩٨. *(وزارة الاتصالات). ١٩٩٨ .وثيقة استشارية حول الخدمة الشاملة*، مايو (أيار)، بيونس ايريس.
http://www.secom.gov.ar/

SUBTEL (الأمانة المساعدة للاتصالات). ٢٠٠٠. مذكرة *بشأن تمويل تطوير الاتصالات عام ١٩٩٩* . سانتياجو، شيلي.
http://www.subtel.cl/download/Memoria_Subtel_1999.doc

TRAI (المجلس التنظيمي الهندي للاتصالات). ٢٠٠٠. *ورقة استشارية بشأن التزامات الخدمة الشاملة*، ٣يوليو (تموز)، نودلهي.
http://www.trai.gov.in/indx.htm

مؤسسة الخدمة الشاملة. ١٩٩٨.*ورقة للمناقشة بشأن تعريف الخدمات الشاملة و الإتاحة الشاملة في مجال الاتصالات في جنوب أفريقيا*. أكتوبر (تشرين أول)، جنوب أفريقيا.

مؤسسة الخدمة الشاملة. ١٩٩٩. ورقة المناقشة الثانية : الإتاحة و الخدمة الشاملة،جنوب أفريقيا.

البنك الدولي. ١٩٩٨. *التقرير العالمي للتطوير ١٩٩٨/١٩٩٩: المعرفة اللازمة للتطوير*. واشنطن العاصمة. البنك الدولي.
https://global011.worldbank.org/Site/Products.nsf

وثائق، موضوعات، الخ

تحليلات . ١٩٩٥. *تكاليف، و مكاسب، و تمويل الخدمة الشاملة في المملكة المتحدة*، يوليو (تموز)، لندن

تحليلات . ١٩٩٧. *مستقبل الخدمة الشاملة في مجال الاتصالات في أوروبا، التقرير النهائي* للمفوضية الأوروبية EC DG XIII/A1 لندن.

باروس، بي. بي و سيبيرا، إم. سي. ١٩٩٩. " الخدمة الشاملة : هل أفادت المنافسة أم أضرت؟" *Information Economics Policy* 11:45-60.

بلينفانتا، إية و ايزنر، جي. ١٩٩٨. *دعم الخدمة الشاملة وعائد الخدمة الهاتفية في كل ولاية*، قسم *تحليل الصناعة*، المكتب المشترك لمؤسسات الاتصالات، المجلس الاتحادي للاتصالات، [US Analysis#12]
www.fcc.gov/ccd/stats

بنايتز، دي و آخرون. ٢٠٠٠. *هل نماذج التكلفة مفيدة للجهات التنظيمية للاتصالات في الدول النامية؟*، مجموعة البنك الدولي، أوراق عمل خاصة بأبحاث السياسات. N. 2384. واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.
http://wbln0018.worldbank.org/Research/workpapers.nsf/5fa5064715d156a5852566db005f7ccc/26aedcef40dedeed8525691300638b4b?OpenDocument

بوش، سي. إيه. و آخرون. ١٩٩٨. *نموذج التكلفة التقريبية المختلطة : موقع العميل ونموذج تصميم الحلقة.*، المجلس الاتحادي للاتصالات، ورقة عمل، واشنطن العاصمة: المجلس الاتحادي للاتصالات.

كيف، إم و آخرون. ١٩٩٤. *الوفاء بالتزامات الخدمة الشاملة في قطاع اتصالات تنافسي*، تقرير مقدم إلى DGIV، مجلس المجموعة الأوروبية (CEC).

تشو، وإي. جي. وبروك، جي. دبليو. ١٩٩٨ *تحليل اقتصادي قياسي للعوامل المؤسسية في إصلاح الاتصالات*. المؤتمر السادس و العشرون لأبحاث سياسات الاتصالات ، الإسكندرية، فيرجينيا، برنامج الاتصالات للخريج الجامعي، جامعة جورج واشنطن، واشنطن العاصمة.

كرونين، إف. جي. و آخرون. ١٩٩٣. الاستثمار في البنية التحتية للاتصالات و التنمية الاقتصادية" *Telecommunications Policy* no.17: 415-30.
http://www.elsevier.com/locate/telepol

ديموند، إية. وكياني، أر.١٩٩٧. *خيارات تطوير الاتصالات الريفية*، واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

جارنهام، إن. ١٩٩٧. "الخدمة الشاملة". في *إصلاح الاتصالات : المبادئ و السياسات و التطبيقات التنظيمية*، W.H. Melody, chapter 5, Denmark ,Stougaard Jensen/Scantry KA/S.

جراهام. إس. وكورنفورد، جي. و مارفين، إس. ١٩٩٦. "المكاسب الاقتصادية و الاجتماعية للشبكة الهاتفية الشاملة، الخدمة الشاملة من وجهة نظر الطلب" *Telecommunications Policy* Vol.20, No.1:3-10.
http://www.elsevier.com/locate/telepol

هاوسمان، جي. ١٩٩٧. *فرض ضرائب بواسطة تنظيمات الاتصالات، ورقة عمل ٦٢٦٠*، سلسلة أوراق عمل، المكتب الوطني للأبحاث الاقتصاديةNBER ، نوفمبر (تشرين ثاني)، كمبردج، ماساشوستس.
http://www.nber.org/papers/w6260

كووُكا، جي. إي، الابن. ١٩٩٦. *الخصخصة، وتقليص التدخل التنظيمي، والمنافسة، تقرير عن تأثيراتها على الأداء الاقتصادي*. البنك الدولي، قسم تطوير القطاع الخاص. منشور دوري رقم ٢٧ لقسم تطوير القطاع الخاص

ميلن، سي. ١٩٩٨. " مراحل تنفيذ سياسة الخدمة الشاملة" *Telecommunications Policy* Vol. 22, No.9: 775-77.
http://www.elsevier.com/locate/telepol

الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية. ١٩٩٧. *تقرير الفريد. اى. كاهن و تيموثى جى. تارديف بخصوص تمويل و توزيع دعم الخدمة الشاملة*، مقدم إلى US WEST، ١٣ مارس (آذار)، نيويورك.

نيو، دبليو. و آخرون. ١٩٩٧. *حساب تكلفة و تمويل التزامات الخدمة الشاملة في بيئة اتصالات تنافسية في الاتحاد الأوروبي*، دراسة لجمعية معلومات الإدارة العامة للمجلس الأوروبي، أكتوبر (تشرين أول) ألمانيا: Wissenschaftliches Institut Fur Kommunikationsdienste Gmbh.

أوفم. ٢٠٠٠. *حساب المكاسب غير الملموسة التي تتحملها لكونك مقدم خدمة شاملة، تقرير مقدم إلى هيئة الاتصالات الأسترالية: التقرير النهائي*، ١٢ يناير (كانون ثاني)، لندن.

بيها، جي. إم. ١٩٩٩. الـتزامات الخدمة الشاملة التي يمكن المتاجرة بها". *Telecommunication Policy* Volume 23:363-374.
http://www.elsevier.com/locate/telpol

بترازيني، بى. إية. ١٩٩٦. *المنافسة في مجال الاتصالات: التأثير على الخدمة الشاملة و التوظيف*، مجموعة البنك الدولي، مذكرة وجهة نظر رقم ٩٦. واشنطن العاصمة. مجموعة البنك الدولي.

برايس ووتر هاوس وكوبرز. ١٩٩٨. *تقرير بحثي: الخدمة الشاملة برنامج إعادة بناء الاتصالات في أفريقيا الجنوبية. مجموعة تطوير أفريقيا الجنوبية، المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية*، برنامج تطوير قطاع الاتصالات في SATCC الممول من المؤسسة الأمريكية للتنمية الدولية (US AID).

برووينزا، إف. وباستيداس، أر.وجي.مونيترو، جي. ٢٠٠٠. *دور مراكز الاتصالات في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في الريف : توصيات بشأن خطط وفرص الاستثمارات في أمريكا الوسطى*، يوليو (تموز) . واشنطن العاصمة : منظمة الأغذية و الزراعة (FAO)، و الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) و IDB.

روس، إيـــة. جي. ١٩٩٩."هــل الملكية أو المنافسة مهمة؟ تأثيرات الإصلاح الاقتصادي على التوسع في الشبكة و كفاءتها". *Journal of Regulatory Economics* 15:65-92(1999).، شركة الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية. (NERA)، كمبردج، ماساشوستس.

روس، إيـــة. جي، بانـــرجي. إيـــة. ٢٠٠٠. " خصخصة الاتصالات و إعادة موازنة التعريفة : دليل من أمريكا اللاتينية". *Telecommunications Policy* 24(200) 233-252 الاتحاد الوطني للأبحاث الاقتصادية، كمبردج، ماساشوستس. www.elsevier.com/locate/telpol

روزنـــبرج، إي، إيه. وولهلم، جي. دي. ١٩٩٨. *تمويل وسياسة الخدمة الشاملة في الولاية : نظرة عامة و تقرير*. NRRI ٩٨- ٢٠ ، سبتمبر (أيلول). كولمبس، اوهايو: المؤسسة الوطنية للأبحاث التنظيمية.

روســـتون، جي، إل. وويمـــر، بي. إس. ٢٠٠٠. "وضـــع الخدمة الشاملة". *Information Economics and Policy* Volume 12:261-283.
www.elsevier.nl/locate/econbase

ســـكالان، إم. ونيـــو، دبليو. ١٩٩٩. *الجزء الأول لتقرير موجز، دراسة حول إعادة فحص مجال الخدمة الشاملة في قطاع الاتصالات بالاتحاد الأوروبي، في سياق مراجعة ١٩٩٩*، دراسة لجمعية معلومات الإدارة العامة للمجلس الأوروبي، إبريل (نيسان)، ألمانيا: *Wissenschaftliches Institut Fur Kommunikationsdienste Gmbh*

ســـكالان، إم. ونيـــو، دبـــليو. ٢٠٠٠. *الجـــزء الـــثاني- الـــنص الأساســـي، دراســـة حـــول إعادة فحص مجال الخدمة الشـــاملة في قطاع الاتصالات بالاتحاد الأوروبي، في سياق مراجعة ١٩٩٩*.دراسة لجمعية معلومات الإدارة العامة للمجلس الأوروبي، إبريل (نيسان) ، ألمانيا. *Wissenschaftliches Institut Fur Kommunikationsdienste Gmbh*

ســـيوكرو، إس. ١٩٩٦. *التجربة الدولية في التنظيم و الخدمة الشاملة*، الاتصالات و الخدمة الشاملة، المركز الدولي لأبحاث التطوير ، اوتاوا، كندا.
http://www.idrc.ca/books/focus/809/html

تيـــلر، إم. وبوتـــنام، وهايز، وبارتيليت. *الدور المتغير للحكومة في عصر تقلص التدخل التنظيمي في الاتصالات، الخدمة الشـــاملة و الإبـــداع: تعزيـــز الأهـــداف المرتـــبطة مـــن خلال السياسة التنظيمية*، المنتدى التنظيمي الثاني للاتحاد الدولي للاتصالات، تقرير مختصر، بوتنام، جنيف، سويسرا.

والســتين، إس، جى. ١٩٩٩. *تحـليل تجريبي للمنافسة، و الخصخصة ، و التنظيمات في أفريقيا وأمريكا اللاتينية*، جامعة ستانفورد و البنك الدولي.

ويلينيوس، بى. ١٩٩٧. مد خدمة *الاتصالات إلى المناطق الريفية– تجربة شيلى*، مجموعة البنك الدولي، مذكرة و جهة نظر رقم ١٠٥، واشنطن العاصمة: مجموعة البنك الدولي.

ويلر، دى.١٩٩٩. " بيع التزامات الخدمة الشاملة بنظام المزايدة ". *Telecommunication Policy* Volume 23:645-674

www.elsevier.com/locate/telpol

WIK. ١٩٩٧. " حساب التكلفة و تمويل التزامات الخدمة الشاملة في بيئة اتصالات تنافسية في الاتحاد الأوروبي". *دراسة DGXIII للمفوضية الأوروبية*، دراسات عن الدول، بادهونيف : WIK.

ملحق ب – اقتصاديات أسعار و تكاليف الاتصالات .

وثائق تنظيمية

مركز الإنتاجية الأسترالي . ١٩٩٧. *اقتصاديات الاتصالات و مسائل متعلقة بالسياسات*، استراليا.

ITU (الاتحاد الدولي للاتصالات). ١٩٩٣. *ملحق رقم ٣ للسلسلة D لقطاع مواصفات الاتصالات بالاتحاد الدولي للاتصالات (ITU) و الخاصة بالتوصيات : دليل منهجية تحديد التكاليف ووضع تعريفات أسعار وطنية*، جنيف.

مكتب المدير العام لتنظيمات الاتصالات. ١٩٩٩. *تطوير تزايد تكلفة الربط على المدى الطويل. مذكرة قرار رقم ٦/٩٩، وتقرير بشأن الورقة الاستشارية لمكتب المدير العام لتنظيمات الاتصالات (ODTR) رقم ١٧-٩٩* . دبلن
http://www.odtr.ie/docs/odtr9938.doc

وثائق أخرى

بانكر، أر. دى. وتشانج، إتش. وماجومدار، إس. كيه. ١٩٩٨. " اقتصاديات مجالات الإنتاج في الولايات المتحدة. صناعة الاتصالات ."*Information Economics and Policy* Vol. 10:253-272 Amesterdam: Elsevier Science BV.،
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

بن جونسون و شركاه. ١٩٩٩. *تعريفات ومفاهيم حساب التكلفة*
www.microeconomics.com/essays/cost-def.htm

بيجهام، إف. ١٩٩٢. *حساب تكلفة فئات الاتصالات في كندا: الإنجازات و مسائل مستجدة*. إجراءات مؤتمر NARUC الثامن الذي يعقد كل سنتين بشأن المعلومات التنظيمية و الجزء الثالث، الاتصالات، كولمبس، اوهايو: المؤسسة الوطنية للأبحاث التنظيمية، جامعة ولاية اوهايو.

بواتيية، مارسيل. ١٩٧١ " حول إدارة الاحتكارات العامة الخاضعة لقيود متعلقة بالميزانية" *Journal of Economic Theory,* Vol.3:219-240

براون، دى.جى. وهيل، جى. إم. ١٩٨٧ " تسعير رامسى في أسواق الاتصالات ذات الدخول الحر" . *In Regulating Utilities in an Era of Deregulation*, Crew, Michael A. (ed.), pp.77-83.New York: St. Martins Press.

كيس، كيه. إى. وفير، أر. سى. ١٩٩٩. *Principles of Economics* (الطبعة الخامسة)، نيوجيرسى: برينتس هل.

داس، بى. سرينيفاسان، بى. فى. ١٩٩٩."الطلب على الاستخدام الهاتفي في الهند" . *Information Economics and Policy,* Vol.11:177-194 ,Amsterdam: Elsevier Science B.V.
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

دكتور. دنكان، جى. إم. وبيرى، دى. إم. ١٩٩٤. " عمل نموذج المطالبة برسوم Intra LATA تحليل ديناميكي للعائدات و استخدام البيانات" . *Information Economics and Policy* Volume 6:163-178
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

الشركة الأوروبية المحدودة للأبحاث الاقتصادية. ٢٠٠٠. *اقتصاديات أوروبا. القرير النهائي بشأن دراسة نموذج يمكن موائمته " لـرفع الحد الأدنى للأسعار" لحساب تزايد تكلفة أسعار خدمات الربط المتوقعة على المدى الطويل في الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، مقدم إلى المفوضية الأوروبية*، إبريل (نيسان) ٢٠٠٠.
http://www.ispo.cec.be/infosoc/telecompolicy/en/lricmain.pdf

إيفانز، دى. إس. وهيكمان. جى.جى. ١٩٨٤. "اختبار للإضافة الفرعية لوظيفة التكلفة مع تطبيق على نظام شركة BELL". *American Economic Review* Vol.74:615-623

فراسر، أر. ١٩٩٥. " العلاقة بين تكاليف و أسعار الاحتكار متعدد المنتجات: دور تنظيمات أقصى سعر" . *Journal of Regulatory Economics,* Vol. 8:23-31 هولندا Kluwer Academic Publishers.

جـارين– مـنوز. تى. وبيريز– امارال، تى. ١٩٩٨. "عمل نموذج اقتصادي قياسي للمكالمات الدولية الأسبانية ذات المسافات البعيدة جداً *Information Economics and Policy* 10:237-252, Amsterdam: Elsevier ScienceB.V.
http://www.elsevier.nl/locate/econbase

جاميسـون، إم. إيـة. ١٩٩٧. *نظرة أخرى على اختبارات التكلفة المناسبة للاحتكار الطبيعي*، ورقة عمل لمركز أبحاث المرافق العامة.

جاميسـون، إم. إيـة. ١٩٩٨. " أسـاليب تـنظيمية لمواجهـة الـربط ، الإتاحـة و تحويل الدعم في قطاع الاتصالات." *In Infrastructure Regulation and Market Reform: Principles and Practice* المجلس الأسترالي للمنافسة و المستهلك (ACCC) ومركز أبحاث المرافق العامة (PURC).

كاهين، أية. إى. ١٩٩٨. *The Economics of Regulations: Principles and Institutions*, New York, Wiley

كـريدل، دى. ورابوبـورت، بى. وتايلور، إل. ١٩٩٧. *الطلب على المكالمات الخارجية IntraLATA: اختيار التردد، و طلب الاسـتخدام ، ومرونة الأسعار*. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنبؤ بالاتصالات، ١٩٩٧ (٢٤–٢٧ يونيو (حزيران) ١٩٩٧) سان فرانسيسكو، كاليفورنيا، الولايات المتحدة الأمريكية.

لينهارت، بى. وويبر، جى. إتش. ١٩٩٤. *التسعير وفقا للتكلفة من اجل التنظيم*، تقرير ويبرتيمين وشركاه.

ليـو، سـى. جى. ١٩٩٣. تحـليل اقتصادي قياسي لسياسة تسعير الخدمة الهاتفية المحلية ، التعريفة المناسبة ذات الجزأين" . *Academia Economic Papers*, Vol.21: pp183-225

مارتيـنز– فيـلهو، سـى. ومـايو (أيار)، جى. دبليو.١٩٩٣. "الطلب على خدمات الاتصالات وتسعيرها: الأدلة وتأثيرها على الرفاهية". *RAND Journal of Economics* vol.24, No.3

ميلودى، دبليو. إتش. " تحليل تكلفة الشبكات: المفاهيم و الطرق" *In telecom Reform : Principles Policies and Regulatory Practices*, ed. W.H.Melody, Chapter 17. Denmark: Slougaard Jensen/Scantryk A/S.

ميرمان، إل. جى. وسيبلى، دى. ١٩٨٠. الأسعار غير الخطية المناسبة للاحتكارات متعددة المنتجات. *Bell Journal of Economics* Vol.11: 659-670.

ميتشل، بى. إم. ١٩٩٠. *Incremental Costs of Telephone Access and Local use*، سانتامونيكا، كاليفورنيا: مؤسسة راند.

ميتشيل، بى. إم. و فوجيل سانج، إى. ١٩٩١. *Telecommunication Pricing: Theory and Practice*، كمبردج، المملكة المتحدة: مطبعة جامعة كمبردج.

ناديرى، إم. إى. وناندى بي ١٩٩٧. الهيكل المتغير للتكلفة و الطلب لصناعة الاتصالات في الولايات المتحدة *Information Economics and Policy* Vol. 9: 319-347 Amsterdam: Elsevier Science B.V. http://www.elsevier.nl/locate/econbase

رامسى، إف. بى. ١٩٢٧. "مقالة حول نظرية فرض الضريبة". *Economic Journal* Vol. 37:47-61.

سولفاسون، دى . إل. ١٩٩٧. تحليل عينة نموذجية للاشتراك في الخدمة الهاتفية المنزلية في كندا باستخدام بيانات عام ١٩٩٤". *Information Economics and Policy* Vol.9:241-264 Amsterdam: Elsevier Scienc B.V http://www.elsevier.nl/locate/econbase

تارديف، تى. جى. ١٩٩٩. *تأثيرات التنبؤ على نماذج تكلفة الاتصالات*. دراسة مقدمة إلى المؤتمر الدولي للتنبؤ في قطاع الاتصالات، (١٧ يونيو (حزيران)، ١٩٩٩) دنيفر، كولورادو. الولايات المتحدة .

تايلور، إل. دى. ١٩٩٤. *Telecommunications Demand in Theory and Practice*. دوردريكت. هولندا: Kluwer Academic Publishers.

تايلور، إل.دى. ١٩٨٠. *Telecommunication Demand: A Survey and Critique*. دور دريكت. هولندا Kluwer Academic Publishers.

ترين، كية. إى. ١٩٩١. *Optimal Regulation: The Economic Theory of Natural Monopoly*. كمبردج، ماساشوستس. ولندن، إنجلترا. The MIT Press

فاليتى، تى. إم. واستاش، إية. ١٩٩٨. *The Theory of Access Pricing: An Overview for Infrastructure Regulations*. ورقة مناقشة للبنك الدولي، واشنطن العاصمة : البنك الدولي.

فيسكوزى، دبليو. كية، وجى. إم. فيرنون، وجى. إى. هارينجتون الابن. ١٩٩٥. *Economics of Regulation and Antitrust*.2nd edition Cambridge, MA & London, England: MIT Press.

ويندرز، جى. تى. ١٩٨٧. *The Economics of Telecommunications : Theory and Policy*, Cambridge, Mass:Ballinger.

WIK. ١٩٩٨. *نموذج لتحليل التكلفة لشبكة محلية: وثيقة استشارية*. أعدتها WIK للهيئة التنظيمية للاتصالات و البريد.

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

ملاحظات

المطابع
المركزية
تلفون : ٤٧٧٩١٧٩





البنك الدولي